

مركز البحوث العربية  
والأفريقية

منظمة بحوث العلوم الاجتماعية  
للشرق وجنوبي أفريقيا

# قضايا السلم المنشود فى أفريقيا

التحولات والديمقراطية  
والسياسات العامة

تحرير: ألفريد نهبيما  
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال













مركز البحوث العربية والأفريقية

منظمة العلوم الاجتماعية  
فى شرق وجنوب أفريقيا  
"أوسريا"

# قضايا السلم المنشود فى أفريقيا

التحولات والديمقراطية  
والسياسات العامة

تحرير: ألفريد نهيمما  
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال





اسم الكتاب : قضايا السلم المنشود في أفريقيا  
التحولات والديمقراطية والسياسات العامة  
تحرير : ألفريد نهيمما  
ترجمة : مصطفى مجدى الجمال  
إعداد فنى : ناهد عفيفى  
مركز البحوث العربية - ٨ / ١٠ ش متحف المنيل -  
منيل الروضة - القاهرة - ت / ف : ٣٦٢٠٥١١  
جرافيك للغلاف : إسلام حنفى  
البريد الإلكتروني : [info@aarcegypt.org](mailto:info@aarcegypt.org)  
الموقع على الإنترنت : [www.aarcegypt.org](http://www.aarcegypt.org)  
توزيع : دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع  
القاهرة : ٢٤ ش خيرت - لاطوغلى - السيدة زينب  
تليفون ٠١٠٣٩٧٦٠٩٨ - ت / ف ٣٩٠٠١٣٠  
الطبعة الأولى : ٢٠٠٥  
رقم الإيداع : ٧٦٩٢ / ٢٠٠٥  
الترقيم الدولى : I.S.B.N. : 977-279-441-1



## المحتويات

مقدمة ..... ٥

### القسم الأول مصادر، إدارة، حل ودرء الصراعات

#### الفصل الأول:

الإدراك السلمي: إعادة الاعتبار للحكمة القائلة

"الأسوار الجيدة تصنع جيراناً جيدين" في الصراع بين إرتريا وإثيوبيا ..... ٢١

#### الفصل الثاني:

الفيدرالية: بعض جوانب الصراعات العرقية وإدارتها في إثيوبيا ..... ٥١

#### الفصل الثالث:

إدارة الصراع في أفريقيا ما بعد الحرب الباردة دور الفاعلين الدوليين ..... ٧٧

#### الفصل الرابع:

حل الصراعات في أفريقيا الجنوبية هل تتم التوضحية بالديمقراطية

من أجل سلام الإقليم؟ ..... ١٠١

#### الفصل الخامس:

انتشار ودور الأسلحة الصغيرة في تفاقم الصراعات في شرق أفريقيا ..... ١١٧

#### الفصل السادس:

برامج إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال في المجتمع

هل هي علاج فعال للحرب؟ ..... ١٣٧

#### الفصل السابع:

فهم الصلة بين الإدارة البيئية فيما بعد الصراع

وتحقيق السلم في إقليم البحيرات العظمى بأفريقيا ..... ١٧١

#### الفصل الثامن:

بروتوكول "إيجاد" بشأن آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات

شعاع للأمل في منع الصراع ..... ١٨٧



## الفصل التاسع

آفاق بناء السلام من خلال لجان الحقيقة في أفريقيا ..... ٢٠٣

## الفصل العاشر

دور الأسرة والنساء في عملية بناء السلام في موزمبيق (١٩٩٢-٢٠٠٢) ..... ٢٣٩

## القسم الثاني الديمقراطية وعملية الديمقراطية

### الفصل الحادي عشر

إثيوبيا: العقبات في طريق الانتقال والديمقراطية ..... ٢٦٣

### الفصل الثاني عشر

الدستور والحكم الدستوري والديمقراطية في ملاوي

(عهد الطغمة البرلمانية) ..... ٢٨٩

### الفصل الثالث عشر

الشعب أولاً من أمن النظام إلى أمن الإنسان ..... ٣١٩

### الفصل الرابع عشر

مشروعية المساعدات وأثرها على حقوق الإنسان - حالة زامبيا ..... ٣٥٣

## القسم الثالث السياسات العامة

### الفصل الخامس عشر:

صياغة السياسة الاجتماعية في تنزانيا ..... ٣٧٧

### الفصل السادس عشر:

أثر مرض الإيدز على الزراعة المعيشية في سوازيلند ..... ٣٩٣

### الفصل السابع عشر:

تنمية الزراعة المستدامة والبيئة صراعات وتناقضات في سياق

الزراعة الرواندية ..... ٤٠٧

قائمة مطبوعات المركز ..... ٤٣٣



## مقدمة

### ألفريد نهيمّا\*

تتخبط أفريقيا في أحوال الصراعات المسلحة بين دولها وداخل الدولة الواحدة. وتتمثل طبيعة ومصادر هذه الصراعات في الطبيعة الهشة للدولة الأفريقية، والفقر المتوطن، واللامساواة الاقتصادية، ونظم الحكم المطلق التي لا تسمح بنشأة أية تدابير سياسية للمشاركة. وهناك أجيال بأكملها في بعض بلدان أفريقيا لم تذوق طعم السلم منذ الاستقلال، بل وتعايشت مع الحرب باعتبارها مكوناً شرعياً في الحياة.

وخلال عقود أربعة مضت، أي من ستينيات إلى تسعينيات القرن الماضي، جرت قرابة ثمانين عملية تغيير عنيف للسلطة في الثمانية وأربعين بلداً الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء (2: 1999 Adedeji). وإبان الفترة نفسها عانى الكثير من هذه البلدان من مختلف أنماط الصراعات والحروب الأهلية (Ibid). ففي التسعينيات وحدها اندلعت صراعات مهولة وفتاكة في أجزاء مختلفة من أفريقيا، بينما القارة تراقب ما يجري في رعب وعجز عن فعل شيء (3: 2002 OSSREA). تكفي الفظائع المروعة التي شهدتها بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا ورواندا وسيراليون والصومال والسودان.. وغيرها الكثير. حتي أصبحت صورة أفريقيا "قارة في محنة" بسبب صراعاتها المتفجرة، تمثل تهديداً مزعجاً للتنمية وللوجود الإنساني ذاته. (Bujra 2000)

ولم يحدث تغير كبير في الموقف خلال الفترة الوجيزة التي انصرمت من الألفية الثالثة. إذ تشهد القارة – لا تزال – عدداً من الصراعات العنيفة السافرة والكامنة، كما تشهد بهذا حلقات الحروب الأهلية في ساحل العاج وليبيريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا ريب أن صراعات من هذا النوع قد أصبحت من الملامح المميزة لأفريقيا (1999 Zenawi). فإلى جانب اندلاع أزمة وباء الإيدز – فيروس نقص المناعة البشرية، يعتبر طاعون الحرب هو التحدي الآخر الأكثر تدميراً الذي

---

\*ألفريد نهيمّا Alfred G. Nhema هو السكرتير التنفيذي لأوسريا (أديس أبابا – إثيوبيا). وله أعمال منشورة في قضايا التنمية والديمقراطية في البلدان النامية، منها كتابه المعروف "الديمقراطية في زيمبابوي: من التحرير إلى اللبرلة".

E - mail: executive.secretary@ossrea.net



يواجهه البشر في أفريقيا (Olango 2000). إذ تتخبط المجتمعات الأفريقية في صراعات بالغة الضراوة لها نتائجها الوخيمة علي كل من البشر والبيئة. لقد كان لتلك الصراعات آثار شديدة الضرر علي القارة، حيث أهدرت من مواردها الكثير، وفي مقدمتها الموارد البشرية. فهامي أفريقيا قد أضحت أرض اللاجئين حيث تستأثر بحوالي نصف اللاجئين والنازحين من ديارهم في العالم أجمع (Ibid).

ومن المعترف به الآن علي جميع المستويات أنه ما لم يتم جلب السلم إلي أفريقيا، فلن تعرف القارة طريقها إلي تنمية ذات معني. ومن ثم يجب أن يوضع علي قمة جدول أعمالنا مساعي ومبادرات إرساء السلم والحفاظ عليه. إذ لن يتسني لأفريقيا أن تتبوأ مكانتها وسط الأمم المستقرة والرعدة ما لم يتم توجيه كل الجهود لبناء آليات لحل الصراعات وعلاج القضايا المتعلقة بالحروب الأهلية.

إن السؤال الجوهرى الآن هو عن مدى توفر الإرادة والقدرة السياسيتين لدي مختلف الفاعلين علي المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتحرير القارة من نير الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعى.

وليس بخفى علي أحد أن مسألة إحلال السلم في أفريقيا تقع الآن في صلب جدل دولى وإقليمى ووطنى واسع النطاق. فإلى جانب العديد من الندوات والمؤتمرات التي يعقدها العلماء الأفارقة والمستشرقون، لا تنقطع المناقشات في هذا الشأن في المنتديات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقى وهيئة الأمم المتحدة، حيث يأمل الجميع في إيجاد حلول مستقرة للصراعات الأفريقية. ولكن حتي تصير كل هذه المبادرات ذات مغزى، نحتاج أولاً إلي التمعن في مصادر الصراع وبشكل ملموس.

### مصادر الصراع

إن من أهم مهامنا تحديد وفهم المصادر المولدة للصراعات في أفريقيا. وبوجه عام يمكن القول إن هذه الصراعات تتخذ أشكالاً مختلفة، كما تعددت المعايير المستخدمة لتصنيفها، حيث استخدم البعض معايير تحليلية بينما لجأ البعض الآخر إلي الأحكام القيمية (Bujra 2000). ومن أجل سهولة الفهم تم تصنيف هذه الصراعات إلي مواجهات إنسانية داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، مع مراعاة حقيقة التداخل والتغذية المتبادلة بين هذين النوعين من الصراع (Zenawi 1999; Bujra 2000). ويعرف "بوجرا" الصراع - إجرائياً - بأنه "مواجهة وصراع عنيف ومسلح بين جماعات وبين الدولة وجماعة أو أكثر، وبين اثنتين أو أكثر من الدول. وحيث يصاب أو يقتل بعض



من يشتركون في هذه المواجهة أو الصراع" (Bujra 2000: 2). وتتسم بغض الصراعات بالاستمرار النسبي، حيث يمكن أن تستغرق أيامًا أو شهورًا أو عدة سنين؛ وإن كان أثرها يظل هو نفسه بوجه عام، أي إشاعة عدم الاستقرار في بني التنمية.

ورغم أن الموروثات التاريخية الأفريقية قد لعبت دورًا واضحًا في بعض الصراعات الأفريقية، فإن الخط العام يتمثل في أسباب جذرية تتعلق بالتمثيلات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسات الإقصائية.

ومن المتفق عليه بشكل عام أن الصراعات الأفريقية مرتبطة ارتباطًا قويًا بالمصاعب الاجتماعية – الاقتصادية والترتيبات السياسية التي تعمل عملها ضد إرساء أوضاع سياسية إدماجية. إذ إن نظم الحكم غير الممثلة جيدًا لشعوبها لا تعير كبير اهتمام إلى الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، وهو ما يخلق صراعات تخلخل البنية السياسية. ولم تنجح معظم البلدان الأفريقية حتي الآن في صياغة علاقات بين الدولة والمجتمع تسمح بإخضاع السياسة لسيادة القانون، وتكفل حصانة قانونية للحريات والحقوق الضرورية لقيام نظام ديمقراطي مستدام (Nhema 2002).

وإذا وسعنا منظور رؤيتنا سنجد أن بعض الصراعات ينبثق من عوامل دولية، والتي يمكن إدراجها في إطار الاقتصاد السياسي العالمي الذي تحتل فيه أفريقيا موقع الطرف الضعيف والخاسر في كل جوانب التفاعل العالمي (Eshetu 1997). ويؤدي هذا إلى تآكل الوضعية السياسية والاقتصادية للبلدان الأفريقية، مما يخلق بيئة مواتية لاندلاع الصراعات. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المشروطيات الاقتصادية والسياسية التي فرضها الغرب على البلدان الأفريقية خلال عقدين ونيف من السنين قد تسببت بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث عدم الاستقرار الاجتماعي، وجعلت هذه البلدان أكثر عرضة للصراعات (Nabudre 2000).

ومن نتائج الموجات الأخيرة من عمليات المقرطة التي شهدتها وتشهدها أفريقيا أنها قد جلبت إلى الميدان السياسي وغيره من ميادين النشاط الوطني قضايا العرقية والهويات العرقية. ويعزو "أويوجي" (Oyugi 2000) إلى فترة الانتقال نحو الديمقراطية والتعددية أنها قد تسببت في إضعاف بعض الدول الأفريقية بسبب بروز الولاءات العرقية التي أصبحت تهدد مجمل النسيج الاجتماعي وتماسك الدولة ذاتها. وقد أدى هذا إلى عودة بعض الحكومات إلى الاستعانة بالتكتيكات القمعية في محاولة منها للاحتفاظ بقدرتها على التحكم، وهو ما ساعد أيضًا في خلق فرص أخرى لاندلاع الصراعات.



تحاول الفصول التسعة الأولى في هذا الكتاب اقتراح سبل ووسائل لاستعادة وبناء السلم في أفريقيا. حيث تركز بوجه عام علي طبيعة ومصادر الصراعات، وإدارة وحل ومنع الصراع في بلدان معينة. وتحدد هذه الفصول وتحلل استراتيجيات وآليات ما سبق توظيفها في إدارة وحل الصراعات في أفريقيا. ومن بين هذه الاستراتيجيات:

\* مساعي التفاوض والصلح في إطار الهياكل الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والثقافية المحلية القائمة؛

\* المقاربات القانونية مثل استخدام لجان الحقيقة والمصالحة؛

\* التدخلات من جانب أطراف دولية ومنظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والسلطة الحكومية الدولية من أجل التنمية (إيجاد)، وجماعة تنمية أفريقيا الجنوبية (سادك)؛

\* ودور المنظمات غير الحكومية، وبخاصة في إعادة تأهيل وتحسين وضعية النساء والأطفال وجماعات الأقليات، من خلال التعليم المدني والتدريب والمساعدات المادية.

وتشارك معظم تلك الفصول التسعة في الفكرة القائلة بأن جهود التعامل مع الصراعات في أفريقيا لم تسفر حتي الآن عن نتائج كبيرة. وينسب هذا الفشل إلي نقص البيانات الأصلية فيما يتعلق بطبيعة ومصادر تلك الصراعات. وهو كذلك حقاً، فهناك من الأدلة ما يكفي لاستنتاج أن المنخرطين في هذه الصراعات قد لا يفهمون في بعض الأحيان طبيعتها، بل حتي قد لا يعرفون لماذا هم أصلاً يقاتلون. ويصعب في بعض الأحيان تحديد الأطراف الفاعلة الحقيقية وراء تلك الصراعات. ومن الصحيح أيضاً أن الساعين إلي حل الصراعات، كثيراً ما يكونون غير مستوعبين للأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية المرتبطة بها. فمن المؤلف أن يتصدوا للتعامل مع الأعراض والأسباب المباشرة للصراع، وليس مع المشكلات الجوهرية والأسباب الجذرية.

وفهم من هذه الفصول أيضاً أن بعض أولئك الأفراد والمنظمات والمؤسسات المنخرطة في عملية حل الصراع، قد يكونون هم أنفسهم من مهندسي وموجهي الصراع. وحدث في بعض الحالات أن تسببت آليات وعمليات حل الصراعات هي نفسها في إذكاء المشكلات بدلاً من حلها، ومن ثم زيادة تعقيد الوضع عما كان عليه.

وفي ظل هذا التصور يصبح من المفهوم لماذا لا تؤدي جهود إدارة وحل الصراعات الأفريقية النتائج المرجوة، وهو ما يعطي أهمية إضافية إلي جهود منع الصراعات من المنبع.

ويري مؤيدو منع الصراع أنه أضحى من الأفضل التركيز علي استراتيجيات تكفل



الإنذار المبكر بالصراعات والمبادرة إلي منعها، بدلاً من التركيز علي إدارة الصراعات بعد اندلاعها. ويركز أحد الفصول علي الجهود التي تبذلها «إيجاد» لبناء آلية لمنع الصراعات في البلدان الأعضاء، كما يناقش الفصل أيضاً طرق التخلص من الأمراض الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي تتسبب في تفجير الصراع.

لاشك أن منع الصراع يمثل تحدياً حقيقياً في طريق البحث عن بديل فعال من أجل بناء السلم والحفاظ عليه في أفريقيا. ورغم أن هذا يبدو ممكناً من الناحية النظرية، إلا أنه ينطوي في الممارسة العملية علي عديد من التحديات المعقدة والدقيقة (Assefa, Rugumamu and Ahmed 2001). ويرجع هذا إلي عوامل كثيرة، نذكر منها:

- (١) أنه قد يصعب من الأصل تحديد الصراع وتصوره قبل اندلاعه؛
- (٢) أن الأمور قد تخرج عن السيطرة تماماً قبل التوصل إلي الحلول؛
- (٣) أن الأسباب نفسها قد لا تقضي إلي ذات النتائج في جميع الأماكن؛
- (٤) أن عاملاً قد يظن أنه حاسم ربما يتبين فيما بعد أنه غير مهم، والعكس بالعكس صحيح؛

- (٥) أن الأسباب الجذرية قد لا تتضح إلا بعد ما يندلع الصراع؛
- (٦) أن حتي أكثر التنبؤات دقة قد لا تنتج النتائج المرجوة؛
- (٧) أن عملية التنبؤ بمشكلة اجتماعية، ومنع وقوعها، تتطلب توافراً كبيراً من الدقة والمهارات اللازمة لتقييم الأوضاع علي نحو سليم (Ossrea 2002: 4).

ومن بين أهم المبادرات التي اكتسبت اهتماماً إقليمياً ودولياً واسعاً كانت "آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات" (سيوارن) CEWARN التي صدق علي إنشائها رؤساء دول وحكومات "إيجاد" في قممتهم التاسعة التي انعقدت بالخرطوم.

وفي الحقيقة أن المسألة الرئيسية هنا لا تتعلق بنقص معلومات الإنذار المبكر، قدر ما تتعلق بنقص الإرادة السياسية. فحتي إذا أتيحت المعلومات عن صراع وشيك الوقوع، لا يرجح بالضرورة أن تتوافر إرادة سياسية للتحرك استناداً إلي تلك المعلومات. خاصة إذا علمنا أن بروتوكول "إيجاد" لا يتضمن آليات إجبار، كما لا يقع أي التزام علي الحكومات الأعضاء بضرورة التحرك علي أساس معلومات الإنذار المبكر.

وهكذا مرة أخرى، لن تكون المشكلة في نقص المعلومات، وإنما في انعدام الإرادة السياسية. وهو ما يتطلب من "إيجاد" أن تطور إلي جانب "آلية الإنذار المبكر" .. آلية أخرى قوية للالتزام بالتحرك وفق ما تقتضيه معلومات الإنذار المبكر، هذا إذا أريد لبروتوكول "إيجاد" أن تكون فعالاً.

## عملية الديمقراطية

كما أوضحنا سابقاً يمكن إرجاع عدم الاستقرار المجتمعي – وبخاصة الصراعات المسلحة – في أفريقيا، أساساً، إلى وجود تدابير سياسية إقصائية لاتضمن توافر الحريات ومحاسبة الحكام وإجراء إصلاحات مؤسسية تشجع على ديمقراطية المشاركة. وإن استقرار الدولة في معظم الديمقراطيات الناضجة قد اعتمد على قدرة القيادة على العمل مع الجماعات الرئيسية في المجتمع المدني على نحو بناء. وكما قال الكاتب في مكان آخر "فإن هناك حاجة (...) للتركيز على إيجاد (...) السبل الديمقراطية لتفادي عدم اندماج السكان وإقصائهم عن عملية التنمية. وتتطلب هذه العملية من الدولة أن تنهض بمسئولياتها في توفير القاعدة الاقتصادية المتينة، بينما تقوم في الوقت نفسه برعاية الفضاءات المحلية التي يمكن للمجتمع المدني أن يعمل فيها. وبالمثل تماماً، فإن أية استراتيجيات لا تأخذ في حسابها الاحتياجات التنموية للشعب، فضلاً عن منح المواطنين حريات أكبر، هي استراتيجيات محكوم عليها بزيادة الصراع بين الحكام والمحكومين" (Nhema 2002: 168).

وحسبما تري منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا "أوسريا" (OSSREA 2002) فإنه لايجوز لدي البحث عن حلول للصراعات في أفريقيا أن نتجاهل فحص ومراجعة نظم الحكم القائمة حالياً في هذه الدول.

فخلال فترة حروب التحرير توقعت الشعوب الأفريقية الحصول على حرية واستقلال حقيقيين عن النظم الاستعمارية ولم تكن المسألة أفكاراً مجردة، وإنما كانت قائمة كاملة بالتوقعات التي انطلقت من الاعتقاد بأنه لا يكفي أن يقوم النظام السياسي الجديد بتوفير الحريات الأساسية، وإنما ينبغي عليه أيضاً أن يضمن الحصول على الاحتياجات المادية الأساسية.

وقد اتفقت هذه المشاعر على أيدي النخب السياسية التي تولت القيادة إبان النضال من أجل الاستقلال، وذلك من خلال مناصرتها ودفاعها عن مثل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والوحدة الأفريقية، ولكن هذه المثل تنحت فيما بعد شيئاً فشيئاً لتفسح الطريق أمام عبادة الفرد والنهم إلى السلطة والثروة (OSSREA 2002).

وسرعان ما تصادمت طموحات الجماهير تصادمًا حادًا مع مصالح الطبقة الحاكمة، ومن ثم اتسعت الهوة بين الحكام والمحكومين. فبينما رفلت النخبة السياسية في ثراء فاحش، اندحرت الجماهير إلى ما تحت مستوى الفقر وعجزت عن تدبير الحد الأدنى من أبسط احتياجاتها. وفي محاولة من النخب السياسية لتشديد قبضتها على السلطة والتحكم في السكان الذين نفذ صبرهم، تكفلت هذه النخب بإخماد كل تحرك



صوب ديمقراطية أو ديمقراطية حقيقية، وهو ما جعل الأرض خصبة أمام الاستقطاب في المجتمع.

ومن المعروف أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، قامت معظم البلدان الأفريقية بإدخال نظم انتخابية متعددة الأحزاب، ومنحت المواطنين فرصة المشاركة في الانتخابات. وبينما يصعب إنكار أن معظم الدول الأفريقية قد أخذت بقدر من الديمقراطية الانتخابية بدءًا من أوائل تسعينيات القرن الماضي، فإنه لا يمكن الحكم الآن على مدى توطد وانتشار هذه الممارسة في قارتنا.

ولا يزال كثرة الباحثين يتخذون جانب الحيطة والحذر إزاء مجمل موجة المراقبة التي عمت القارة منذ أوائل التسعينيات. وبينما يلوم بعضهم النخب الأفريقية لعدم توطيدها لعملية الديمقراطية في بلدانها، نجد البعض الآخر يبرئ الحكومات الأفريقية من تهمة عدم القيام بالديمقراطية. بل إنهم حتي يلومون الغرب لإجبارة القادة الأفارقة على تبني ممارسات الديمقراطية بغض النظر عن اختلاف الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية. وحسبما يري "صالح" فإن "نشأة حكم ديمقراطي مسئول تتطلب وقتًا أطول مما يظن غالبية المحللين السياسيين والنشطاء في قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالديمقراطية شأن أكبر بكثير من مجرد وجود محترفي سياسة يقدمون أنفسهم كديمقراطيين (٠٠٠) وإنما هي عملية كاملة يمكن تشجيعها وتطويرها، ولكنها غير قابلة للهندسة" (Salih 2001: 20).

ويأتي هذا الرأي مصداقاً وصدي لرؤية واسعة الانتشار في أفريقيا، فحواها أن الإطار الديمقراطي وفق التصور النظري العالمي ليس واقعياً ولا سليماً، لأنه يتجاهل الفوارق الحقيقية بين البلدان المختلفة. كما تميل هذه الرؤية إلى عدم القفز إلى تعميمات عريضة قبل أخذ الخصائص التفصيلية المميزة في الحسبان، مثل الخصائص التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان المارة بالانتقال الديمقراطي.

وحتي لو كان هذا صحيحاً، فمن المؤكد أن هناك إجماعاً على أن نظرية وممارسة الديمقراطية التي تجمع بين توفير الاحتياجات الأساسية، وتوسيع مشاركة المجتمع المدني في الحكم، والتمثيل الصحيح للجماهير، واحترام حقوق الإنسان، ومحاسبة القيادة.. قد أصبحت الآن ممارسة مقرة على أوسع نطاق في أفريقيا. ومن ثم فإن النظم السياسية التي لا تعطي الاحترام المستحق لهذه المبادئ، تسهم عملياً في خلق بيئة غير مواتية للتنمية الوطنية وبناء السلم في المجتمع.

## السياسات العامة

رغم أن البيئة الرأسمالية في الغرب كانت منشأ مفهوم وممارسة ودراسة السياسة العامة، فإن ذلك جاء استجابة لصراع اجتماعي معين حول عدد من المسائل، ألا وهي مسائل: اللامساواة، الفقر، العدل الاجتماعي، حقوق والتزامات الإنسان الأساسية، وواجبات المجتمع والدولة في ضمان رفاه المواطنين (Nyong 1987). وهي المسائل ذاتها من حيث الجوهر التي تواجه الآن معظم المجتمعات أو البلدان الأفريقية.

ولم يكن من السهل علي هذا المفهوم أو الممارسة أو الدراسة أن يتجذر ويزدهر في بيئة رأسمالية. ففي الحقيقة أن الخلاف اكتنف تحديد حقل السياسة العامة منذ البداية، حيث لا يوجد بالطبع أي اتفاق شامل، علي القيم والأهداف والإجراءات الرئيسية، اللهم سوي الاتفاق علي الفكرة العريضة القائلة برعاية الجماعات الضعيفة والمنكشفة، والحقوق والتكليفات الاجتماعية (Nyong 1987: 7).

وقد تسبب هذا في مشكلة عدم الاتفاق علي التعريفات منذ الوهلة الأولى. ولم يعط الباحثون الأفارقة - ولفترة طويلة - اهتماماً كبيراً للسياسة العامة، ربما بسبب الأصول الاستعمارية والغربية لها. ومن ثم أصبح الأمر أكثر إشكالية لتحديد هذا المفهوم وصياغة أطر عمله في السياق الأفريقي (Mkandawire 1995).

ورغم هذا فقد بذلت محاولات لصياغة الإطار المفهومي للسياسة العامة كتدخل نظامي وعمدي في الحياة الاجتماعية بهدف ضمان تحقيق رفاه أغلبية السكان (Nyong 1993). وتجسد السياسة العامة، في هذا السياق، كلاً من السياسات وحقل الدراسة الذي يتصدي لقضايا العون والخير الإنساني. فهي تغطي طائفة عريضة من الاهتمامات مثل الصحة والتعليم والتوظيف وتأمين الدخل والرفاه الاجتماعي والضمان الاجتماعي. وقد اتسع هذا النطاق مؤخراً ليشمل تخطيط وتنمية الحضر، والسياسات السكانية، ورعاية الطفل، والتغذية، والأمن الغذائي للأسر المعيشية، وإشراك النساء في التنمية (Nyong 1993).

وقد كان للمشكلات الاجتماعية، التي تفرخ الصراعات في أفريقيا، نتائج مباشرة علي دراسة وممارسة أهداف السياسة الاجتماعية. ورغم الجهد الكثير الذي بذل في مناقشة وتحليل عناصر معينة في السياسة الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي) فإنه لم يبذل حتي الآن جهد كبير في تناول السياسة الاجتماعية كعنصر تكاملي وثيق الصلة بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام الاجتماعي. ويعود هذا، جزئياً، إلي أن مجال السياسة الاجتماعية لم يحدد بدقة علمية كبيرة، حتي أنها في بعض الأوقات كانت تختزل في العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي



والإدارة الاجتماعية. ولم يحدث حوار يعتد به بين الباحثين في ميدان السياسات العامة ونظرائهم من النظم المعرفية الأخرى، وهو ما يمثل تحدياً حقيقياً أمام العلماء الاجتماعيين في الإقليم.

أما علي مستوي الصياغة العملية للسياسات، فتصبح المشكلة مشكلة صناع السياسات ومنفذيه، أما الجمهور فإن مفهوم السياسة العامة يظل غامضاً بالنسبة له. ففي ظل غياب الفهم الشمولي للمسألة تصاغ هذه السياسات في الإدارات الحكومية، ولصالح الواحدة منها دون الأخرى التي تصوغ لنفسها سياستها الخاصة أيضاً. فعلي سبيل المثال يتضح من تحليل السياسات الحكومية في تنزانيا خلال الفترة من عام ١٩٦١ حتي اليوم، أن سياسات العقدين الأولين من الاستقلال قد قررتها مراسيم حكومية مركزية فضلاً عن التوجيهات والإعلانات التفصيلية. أما السنوات التي تلت ذلك فقد نبعت السياسات العامة فيها من هيئات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومن ثم يمكن القول بوجه عام إن عمليات السياسة العامة في أفريقيا تتسم بالمحافظة، ولا يشرك فيها الرأي العام إلا قليلاً جداً بل إن حتي الفئات السكانية التي تستهدفها هذه السياسات لايسمح للجمهور بتقديم أي مدخل يذكر في صياغتها. ولاشك أن هذا يعد نوعاً من الإغفال الجسيم، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار كيف أن السياسة العامة أداة قوية يمكن أن تسهم في فهم المشكلات الاجتماعية في المجتمع.

### آفاق بناء السلم في أفريقيا

قبل كل شيء وبعده، يظل الانشغال الرئيسي لأفريقيا هو تحقيق السلم الدائم الذي يمكن أن يخلق أسس التنمية والحياة الأفضل في القارة. وهناك علاقة لا تنفصم بين السلم والتنمية. فإفريقيا تحتاج إلي السلم حتي تتمكن من تحقيق أحلامها التنموية، ولكنها تحتاج بالقدر نفسه إلي تنمية اقتصادية مستدامة حتي تتمكن من تعزيز السلم ومن ثم ينبغي علي أية استراتيجية ترمي إلي إرساء السلم أن تراعي هذه العلاقة الحيوية المتبادلة بين الجانبين.

لقد دأبت أفريقيا علي التطلع إلي الغرب من أجل حل مشكلاتها الاجتماعية – الاقتصادية. بيد أن هناك إدراكاً الآن بأنه وإن كان من الممكن توجيه الشكر للغرب علي نصائحه ووصفاته العلاجية، فإن حل بعض الصراعات الأفريقية لن يتسني بدون ابتكار حلول ذات منشأ أفريقي حقاً. وينصح "أكي" (Ake 1996) البلدان الأفريقية بالتوقف عن الشكوي من التهميش الاقتصادي والاجتماعي الواقع بفعل العولمة، وأن

تجتهد بدلاً من هذا في تطوير أجنداتها الاقتصادية والتنمية الأصلية والتي تتسع لطموحات الجماهير.

غير أن هذا الاقتراح لا يعني بالضرورة استبعاد المجتمع الدولي من الإسهام في هذه العملية، إذ إن علي هذا المجتمع الدولي دوراً يجب أن يلعبه، انطلاقاً من حقيقة وجود بعد دولي للأزمة التي يعانيها السلم في أفريقيا، وبإمكان القوي الدولية - دون إملاء حلول سابقة التجهيز - أن تسهم في خلق البيئة الملائمة لكي ينشط المضارون مباشرة من الصراعات في العمل علي حلها.

وفي ظل الإطار العريض للسيادة المحلية علي تلك الحلول ينبغي أن تتم صياغة الأولويات. إن أفريقيا بحاجة ماسة إلي التركيز في وقت واحد علي كل من بناء السلم وإنجاز التنمية الاقتصادية، وينبغي أن تتكامل هذه المبادرة مع خلق بيئة مواتية تستطيع التعامل علي نحو فعال مع الصراعات الاجتماعية قبل أن تندلع بشكل تصعب السيطرة عليه.

وليس بوسع المرء أن يتوقع تحقيق السلم في مناخ يتصف بالفساد، أو باللامساواة المفرطة اقتصادياً وسياسياً، أو بقمع حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية. إذ يجب لمهمة بناء السلم أن تأخذ كل هذه العوامل في الحسبان، حيث إنها لا تكف عن العمل ضد كل من السلم والتنمية.

وهناك عناصر أساسية أخرى تحتاج أفريقيا إلي إدراجها في صميم عملية بناء السلم، مثل دراسة وفهم سياق الصراع علي نحو أكثر شمولاً قبل التفكير في الأدوات الممكنة لحل المشكلات المحددة. أي أنه يجب تحديد كل الأسباب الجذرية وراء اندلاع الصراع، والتعامل معها علي نحو شامل ومتناسك.

وفي معظم الحالات تكون هناك أسباب متعددة لنشأة الصراع، ومن ثم لن تثمر أية جهود لحله الثمرة الكاملة إن تم التعامل مع أحد أو بعض الأسباب وتجاهل الأخرى. وفيما له صلة بهذا، من المهم تحقيق أعلي درجات التنسيق بين سائر الناشطين في مهمة وعملية بناء السلم، وأن يتم التحديد الدقيق لدور كل منهم في هذا الشأن. وكذلك يجب أن يتم تحديد دقيق لدور السياسة العامة فيما يتعلق بمسائل مثل المشروعية السياسية والحركات الاجتماعية وحقوق الإنسان والمواطنة.

ولما كانت جهود حل وإدارة الصراعات في أفريقيا غير ناجحة جداً، يصبح من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام والتشديد اللازمين إلي آليات منع الصراع. ولا تعني هذه العملية مجرد البدء في العمل كلما لاح نوع من التوتر، وإنما هي تقتضي بالأساس وجود آلية تضمن ألا تتحول التوترات الشديدة إلي صراعات مكتملة العنفوان. وهي



ليست عملية سهلة بالمرّة، لأنّ المعامل الأولية لبناء السلم توجد أصلاً في قلوب الرجال والنساء. فالقلوب هي المكان الأول الذي توجد فيه "بذور" السلم، وكذلك "توازع" الحرب، فيجب نثر "بذور" السلم أولاً حتّى يحقّ لنا انتظار حصاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإنّ مسألة بناء السلم في أفريقيا تتطلب معرفة ومهارات أصيلة في مجال حل الصراع. ولا يمكن في هذا الصدد أن نغفل دور العلم الاجتماعي والعلماء الاجتماعيين في التعامل مع قضايا الصراعات الاجتماعية، وفي العمليات الحقيقية لبناء السلم، وذلك عن طريق إنتاج المعرفة ونشرها.

وتقديرًا لجسامة هذه المهمة، وفي إطارها، كان من الانشغالات الدائمة لمنظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) الاهتمام بشكل خاص بقضايا التنمية في الأوضاع المهددة أو المتصّفة بالصراع. فخلال المؤتمر السابع للمنظمة الذي عقد بالخرطوم في ديسمبر ٢٠٠٢، توصل الإجماع في "أوسريا" إلى أن الوقت قد حان للتعامل مع المكثف مع أوضاع تهدد السلم وتضع العراقيل أمام التنمية في الإقليم. ومن ثم اختارت المنظمة للاجتماع عنوان "جهود السلم الاجتماعي في أفريقيا: التحول والديمقراطية والسياسة العامة".

وتحت هذا العنوان أتيحت الفرصة أمام العلماء والباحثين الاجتماعيين وصناع السياسات الأفارقة كي يجتمعوا معًا ويتحاوروا حول التحولات الاقتصادية الدائرة في أفريقيا. وتباحثوا حول الكيفية التي يمكن للمعرفة العلمية أن تساعد بها في فهم أسباب وطبيعة الصراعات.

وبالمثل كان المؤتمر فرصة لتحديد دور العلماء الاجتماعيين في حل المشكلات الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا، وذلك عن طريق إثارة أسئلة من قبيل: ما هي المساهمة الممكنة للعلم الاجتماعي والنظم المعرفية ذات الصلة في توليد المعرفة القادرة على خلق السلم والوئام في أفريقيا؟ ما هي النظريات والمفاهيم والمقاربات المنهجية التي يمكن أن تفيد في تحديد وفهم أسباب الصراعات الاجتماعية، وكذا آليات بناء واستدامة السلم في أفريقيا؟

وقد قدمت في المؤتمر خمس وعشرون ورقة ذات صلة بموضوعه، ودارت حول خمسة عناوين فرعية: –

(١) التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛

(٢) مصادر الصراعات؛

(٣) منع وإدارة وحل الصراع؛

(٤) الديمقراطية؛

(٥) السياسة العامة

ويحتوي هذا المجلد علي سبع عشرة من أوراق المؤتمر التسعة والعشرين، وهي التي تناولت موضوع المؤتمر الرئيسي بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أسهمت في عناوين الفرعية. ويلاحظ القارئ أن مشكلات السلم في أفريقيا يتم النظر إليها هنا في سياق التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تشهده القارة، والعالم أجمع. ولغرض تسهيل القراءة قمنا بتصنيف فصول الكتاب في ثلاثة أجزاء رئيسية هي: مصادر وإدارة وحل ومنع الصراعات؛ الديمقراطية وعملية المقرطة؛ السياسات العامة.

## المراجع

Adedeji, A. 1999. *Comprehending and Mastering African Conflicts*. London: Zed Books.

Ake, C. 1996. *Democracy and Development in Africa*. Washington, DC: The Brookings Institute.

Assefa, T. S., Rugumamu, W. and Ahmed A. G. M., (Ed.). 2001. *Globalisation, Democracy, and Development in Africa: Challenges and Prospects*. Addis Ababa: OSSREA.

Bujra, A. 2000. *African Conflicts: A discussion of their causes and their political and social environment*. Paper presented at the Ad hoc Expert Groups Meeting on the Economics of Civil Conflicts in Africa. 7-8 April 2000. Ethiopia: Addis Ababa.

Eshetu, C. 1997. *Prospects for economic recovery in Africa*. *Eastern Africa Social Science Research Review* 13, No. 1. 1-16.

Mukandawire, T. 1995. *Adjustment, political conditionally and democratisation in Africa*. In E. Chole and J. Ibrahim, (Eds.). *Democratisation Process in Africa*. 81-99. Dakar: CODESRIA.

Nabudere, D. W. 2000. *Globalisation and the Post-Colonial African State: Post- Traditionalism and the New World Order*. Harare: AAPS.

Nhema, A. G. 2002. *Democracy in Zimbabwe: From Liberation to*



Liberalization. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Nyong'o, P.A., (Ed.). 1987. Popular Struggle for Democracy in Africa. London: Zed Books.

\_\_\_\_\_. 1993. The history of development cooperation: Appraisals and proposals for a new approach. African Journal of Political Economy. 1-8.

Olango, P. 2000. Opening Speech of the OSSREA/DPMF conference on African Conflicts: Their Management, Resolution and Post-Conflict Reconstruction. 13-15 December 2000 .Ethiopia: Addis Ababa.

OSSREA. 2002. Seventh OSSREA Congress: Background paper. Mimeo.

Oyugi, W. O. 2000. Politicised ethnic conflict in Kenya: A periodic phenomenon. Paper presented at the Conference in African Conflicts: Their Management, Resolution and

Post-Conflict Reconstruction. 13-15 December 2000. Ethiopia: Addis Ababa.

Salih, M. A. M. 2001. African Democracies and African Politics. London: Pluto Press.

Zenawi, M. 1999. Opening statement at the All-Africa Conference on African Principles of Conflict Resolution and Reconciliation, on 8-12 November 1999 at the United Nations Conference Center - ECA; organized by the United Nations Institute for Training and Research (unitar).





القسم الأول  
مصادر، إدارة، حل  
ودراء الصراعات

---





## الفصل الأول

الإدراك السلمي:

إعادة الاعتبار للحكمة القائلة

"الأسوار الجيدة تصنع جيراناً جيدين"

في الصراع بين إريتريا وإثيوبيا <sup>(١)</sup>

بقلم: أبيبي كيفليسوس\*

### ١ - مقدمة

تتسبب جملة من الممارسات والصفات البشرية المرتبطة بالغيرة والحقد والحرب في تأجيج الصراعات البشرية في المجتمعات الإنسانية. بيد أنه يمكننا التأكيد بثقة علي أن السلم قد أصبح عبر القرون القليلة الماضية هو الأقرب لما يعتبر الحالة "الطبيعية"، أما الحرب فقد أصبحت أقرب إلي السلوك "المستهجن". وهناك تفاوت كبير بين الأسباب المادية وغير المادية لذلك، فمن الأسباب المادية: الرغبة في الاستيلاء علي أرض أو موارد طبيعية، أما غير المادية فيمكن أن نضرب لها مثلاً الرغبة في "استعادة الشرف الوطني". ورغم أن كلا من الاعتبار المادية وغير المادية تعتبر أساسية ومفهومة، الآن السعي من أجل الأرض والموارد الطبيعية وتأكيد الشرف الوطني قد يقود إلي تكلفة هائلة من رفاه الأمة بقيادتها إلي أرض المعركة.

ومن المعروف أن الشعبين علي جانبي الحدود الإريترية - الإثيوبية قد تقاسما التقاليد التاريخية واللغات المشتركة، واعتنقا ذات الديانات السماوية، ودرجا علي تبادل السلع التجارية، والهجرة الموسمية عبر الحدود، بل والأكثر أهمية: تصاهرا فيما بينهما. وهي جميعاً حقائق راسخة يصعب التغاضي عنها. وكان لابد لهذه المشتركات في التقاليد التاريخية والأعراف الثقافية والديناميات النفسية - الثقافية العابرة للحدود، أن تؤكد سلوكاً بعيداً عن تقاثل القرابة، أي سلوكاً متجانساً، والعيش في سلام لأنه وقبل كل شيء "لا يمكن للدم أن يصبح أخف من الماء".

والآن، وبعد أن وقع البلدان اتفاقية لترسيم الحدود تحت رعاية الأمم المتحدة،

---

\* Abbeb Kiflesus قسم الاجتماع والآثار، جامعة أسمرة، إريتريا.

E - mail: abbebe.kiflesus@rcc.edu

وبعد حلول السلم محل الحرب، ما هي آفاق أو احتمالات أن يصبح السلم — لا الحرب — هو القاعدة بين البلدين؟ أو هل بإمكاننا التنبؤ بمستقبل اتجاه السلم؟ وهل يُعتقد، وبالأحرى هل يمكن، تقليص مظاهر الحرب أو القضاء عليها بالكلية؟ يحاول هذا الفصل الإجابة عن تلك الأسئلة، وأسئلة أخرى كثيرة غيرها، عن طريق تمحيص الشروط الاجتماعية التي تنتج الحرب، والميكانيزمات السيكلوجية التي تساعد في اندلاعها أو تضخيم عواقبها، وذلك بهدف التحكم في الصراع والحفاظ على السلم في هذا الجزء من القرن الأفريقي.

ظلت البيانات الأنثروبولوجية والتأصيل النظري للحرب شحيحين حتي وقت قريب. بيد أن هذا الأمر قد تغير بفعل الزيادة الكبيرة في بحوث الحرب منذ الستينيات في القرن العشرين. وكان للتفسير عابر الثقافات للعلاقة بين المتغيرات المعينة في بحوث الحرب والسلم، ودراسة الحرب الحديثة عملياً، دوره في خلق كم مهول من المعلومات، ولكنه مع ذلك وصل إلي "مأزق" أو طريق مسدود علي المستوي النظري.

ويتطلع الباحثون في مجال السلم اليوم إلي بلورة أفكار ونماذج جديدة، حتي أن بعضهم توجه بطلب المساعدة إلي الأنثروبولوجيين: (Ferguson 1984: 24; Shaw 1985: 161). فقد كان الأنثروبولوجيون قد طوروا في موضع آخر نموذجاً تركيبياً عاماً للحرب، بدءاً من المجتمعات السوائية وانتهاءً بنشأة الدولة، كما ناقشوا بعض نتائج استخدام هذا النموذج لفهم الصراعات المعاصرة (Fabbro 1980: 194; Ferguson 1987: 38). ويمكن تلخيص جوهر هذه النتائج فيما يلي: أن النخبة السياسية في كل الدول هي التي تقرر السياسة العسكرية وفق المصالح والأوزان النسبية لشرائح هذه النخبة؛ وأن هذه المصالح تختلف دائماً عن مصالح أغلبية السكان بل قد تتناقض معها تماماً؛ وأن النخبة تجتهد دائماً لتصوير مصالحها الخاصة علي أنها مصالح كل الشعب؛ وأخيراً أن علي الأغلبية أن تتمعن بدقة في كل دعوة توجه إليها لتمويل الحرب أو المشاركة فيها (Bozeman 1976: 56).

كما تتلخص مساهمة أنثروبولوجيين آخرين في التشديد علي المفهوم الأنثروبولوجي المعروف "الكلية" holism (Melman 1987: 131). فمثلاً في الجدالات المعاصرة عن العلاقة بين الاستراتيجية والإنفاق، يتضح مدي عدم واقعية بل واستحالة الفصل بين المسألتين، ويتجلي هذا بشكل واضح من حديث المتشددین في كل من إريتريا وإثيوبيا عن الإنفاق العسكري (Takasta et al, 2000: 31 - 52)، حيث رأوا أنه "لا يمكن تقييم الدفاع القوي بثمن". ولكن هناك أدلة وفيرة علي أن المستويات العالية للإنفاق العسكري في كلا البلدين المتخلفين قد أدت إلي عواقب سلبية وخيمة بالنسبة لاقتصاديهما الوطنيين، وحيث تراجعت الاستثمارات في قطاعات عديدة<sup>(٢)</sup> (Gilkes 1999: 28). وتقول الحقيقة الساطعة إن "الدفاع القوي"



لم يستطع حماية المنظومة الاقتصادية من التراجع (Beer 1981: 46, Naroll et al. 1992: 18). وقد كان لتلك الترهات نتائج أكثر مأسوية في كل من إريتريا وإثيوبيا خلال السنوات الأخيرة من الحرب، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في البلدين أكثر من ضعف الموازنة السنوية المطلوبة للتنمية (Madhané 1999: 53). وفي إيجاز يبدو أن هناك تأكيداً ضعيفاً لهذا النوع من "الأمر الواقع"، وأن الاقتناع يتزايد بأن الخيار الواقعي الوحيد أمام إريتريا وإثيوبيا هو ضرورة إزاحة العبء الكارثي للإنفاق العسكري المتصاعد، وأن هذا الخيار قد يؤدي إلى خفض نوعي في مستوي المواجهة العسكرية على الحدود المشتركة بين البلدين (Gabra Hiwat 1999: 143; Peninou 1998: 47; Takasta et al 2000: 31 - 52).

وقد يبدو من اليوتوبيا في الوقت الحالي إنهاء الحشد العسكري على الحدود المشتركة، إلا أنه تصور ليس بعيداً عن الواقعية. وينطلق هذا الانتقاد من مفهوم أنثروبولوجي آخر ذي أهمية معاصرة، فحواه أن كل محاولات فهم الواقع هي مقولات ثقافية<sup>(3)</sup> (Ferguson 1989: 33; Abbink 1998: 554). ويعتقد أصحاب هذه النظرة أنهم "يواجهون الحقائق" باعتمادهم على القوي المستعدة لحماية السلم، غير أن الشواهد الملموسة تؤكد أن هذه الطريقة تقود حتماً إلى الحرب (Falk et al. 1980: 211, Melman 1984: 391). إذ إن حتي الملاحظة السريعة لتبين أن عالم "الواقعيين" مبني على توقعات غير واقعية، وفي هذه الحالة: تصور أن حشد القوات على الحدود المشتركة يمكن أن يستمر دون اندلاع مواجهات عسكرية. بينما ينبغي على الواقعيين أن يحددوا الاحتمالات والممكنات المتمشية مع ما يحدث بالفعل على الحدود. فهناك احتمال قوي بأن يفضي استمرار الحشد العسكري إلى التدمير (Michaelsen et al 1997: 116) وعلى النقيض من هذا هناك إمكانية لتفادي المصير السابق من خلال الإنهاء التدريجي – ولكن المتواتر – لحشد العسكري على جانبي الحدود المشتركة (Madhané 1999).

وبوسع الأنثروبولوجيين أن يقدموا رؤي بديلة لكيف يمكن أن تصبح الأمور. وقد يكون البناء العسكري في البلدان المتخلفة أكثر استعصاء، إلا أنه من المؤكد بشكل خاص أن علي هذه البلدان تقليص ذلك البناء طالما أنها لاتزال تمثل أرض المواجهة بالنسبة للقوي الكبرى (Markakis 1990: 48, Ottaway 1990: 63).

ويتبقى أيضاً ذلك الفصيل من الأنثروبولوجيين الذين انتقلوا من مواقعهم الأكاديمية إلى حيز النشاط السياسي الهادف إلى إحراز السلم. وعلي الرغم مما ينطوي عليه هذا من خلط بين السياسة والعلم، فإنه يأتي في إطار التقاليد الدفاعية المستقرة جيداً في الأنثروبولوجيا. فما هي إذن القضايا الاستراتيجية والتكتيكية التي تثار بالنسبة للحركة التعبوية الأنثروبولوجية؟

يعتبر فرجسون (Ferguson 1992) أن هناك مقاربتين لهذه الحركة: (أ) "طريق

السياسات؛ (ب) "طريق الاحتجاج". ويرى أن الاستراتيجية العامة لمحاولة الالتحاق بجهاز السياسات وتغييره من الداخل، تنطوي على فرص هزيلة وأخطار ملموسة. ومن ناحية أخرى، فإن العمل من أجل تقوية الأفكار والمنظمات الخاصة بأولئك الذين يعثرون المعارضة الشعبية للنزعة العسكرية — ومن ثم للحرب — يبدو أقل إشكالية، ويعطي علي الأرجح بعض النتائج الإيجابية، حتي وإن بدت ضئيلة. ويتسق هذا مع النموذج النظري الذي أشير إليه من قبل، والذي يتمسك بأن أفضل الطرق لمنع الحرب هي تقليل التأييد لها. وقد يكون الرأي العام عنصراً واحداً ضمن عناصر كثيرة في عملية اتخاذ النخب السياسية لقراراتها، إلا أنه يظل العنصر الوحيد القادر علي العمل فعلاً في هذا الاتجاه.

واليوم، مع اختفاء شبح "الحرب الباردة" وبدء المبادرات السلمية في إطار نتائجها، وبشكل خاص مع تزايد المطبوعات والبرامج التعليمية والبحوث الهادفة لتقليل مخاطر الحرب، يبدو أن العمل من أجل سلم دائم أصبح من الأمور المحتومة<sup>(٤)</sup>. ولهذا فإن الوقت ملائم الآن لمواصلة الكفاح ضد الحرب عن طريق صف القوي ضد محركاتها وآلياتها. ففي وقت تقلص المواجهة، يمكن لنشطاء السلام الضغط من أجل تدابير هادفة لإضفاء الطابع المؤسسي علي المشاعر والحركات المناهضة للحرب<sup>(٥)</sup>.

ومن بين السبل لتحقيق هذا المطلب العمل من أجل تشريعات تهدف إلي إبطال إنتاج النزعة العسكرية، والضغط من أجل تدويل السلم العام، وإبراز التكاليف أو الخسائر السياسية المنظورة وراء أية محاولة لقمع نشاط السلم. ولكن قد يكون الأكثر أهمية هنا ضرورة الإقرار بأن المجتمعات عبر الحدودية تتشكل وفق حقائق رمزية مشتركة تتجسد حسب الكليات الاجتماعية — الثقافية في الإقليم. ولما كانت هذه الحقائق الرمزية المشتركة تتضمن قيماً ومعتقدات ترسي الانسجام، فمن المتوقع أن يفضي المستوي العالي نسبياً من الانسجام إلي خلق فرص أكبر أمام التعايش السلمي في إطار من السمات المشتركة مؤسسياً وفي التنظيم الاجتماعي.

إن تصورات شعب ما للواقع الاجتماعي ترتبط ارتباطاً ملموساً بالخبرة الثقافية الحية لأفراد ذلك المجتمع. ومن الجلي أنه كلما زادت صور المشاركة والتفاعل بين الجماعات عبر الحدودية كلما كان لهذا نتائجه الطبيعية فيما يتعلق بحل الصراعات وإرساء السلم في الإقليم. وكثيراً ما يؤدي حل الصراعات إلي توليد روابط قوية ومستقرة بين الفرقاء المتناحرين في الماضي<sup>(٦)</sup>.

وهي عملية أشبه ما تكون بـ "الطروحة — الأطروحة المضادة — الأطروحة المركبة" والتي تنتج تقدماً مستمراً في فهم العالم. ويتوقف حل الصراعات في أغلب الأحوال علي قدره المتقاتلين علي تصور كل طرف نفسه



مكان الآخر، وإدراك أن لديها مشكلة واحدة مشتركة (Melman 1988: 145). ومن هنا تنبثق أهمية قيادة الصراع بعيداً عن المواجهة بين المواقف والأوضاع المحققة على الأرض إلى استيعاب كل طرف لمصالح الآخر (Krippendorff 1979: 27). فالمواقف أشبه بنقاط في الفضاء لا توجد أرضية مشتركة بينها. والمفاوضات التي يركز فيها كل طرف على تقديم أقل قدر من التنازلات، يمكن لها في أحسن الأحوال أن تفضي إلى حل وسط يترك كل جانب من الجانبين غير راضٍ عن التنازلات التي اضطر إلى تقديمها (Hveem 1979: 6). حيث ينظر كل طرف إلى هذه التنازلات على أنها خسائر. كما أن المفاوضات التي تركز على الأوضاع أو المواقف، غالباً ما تتسم هي ذاتها بطابع عدائي. حيث يعتبر مكسب كل طرف خسارة للآخر.

وعلى النقيض من هذا فإن التركيز على تفهم كل طرف لمصالح الطرف الآخر، يعني أن يتوقف السؤال الرئيسي عن أن يكون "كيف أحصل على أفضل صفقة؟" إلى "كيف يمكن الارتقاء بمصالحنا المشتركة؟". ومن الواضح أنه إذا لم توجد مصالح مشتركة تصبح المفاوضات مضيعة للوقت. ومن المفهوم أن بعض العلاقات العدائية تكون خلواً تماماً من أية مصالح مشتركة، وعندئذ لا يكون هناك شيء يمكن التفاوض حوله.

إن التعليم، والعامل الزمني، والعمليات الثقافية بين البشر لقادرة معاً على تحويل أنواع معينة من الصراع إلى التعاون<sup>(٧)</sup>. ويحدث هذا فقط حينما يكون كل طرف متحارب قادراً - وكنيجة للصراع نفسه - على وضع نفسه مكان الطرف الآخر (Hannerz 1992: 121 - 122). إذ إن الصراع في أعم معانيه هو إدراك التناقض، بينما التعاون هو إدراك التماثل. ولكن هناك تكاملاً بين التناقض والتماثل (Gilboa 1979: 157 - 161). ومن ثم فإنه حينما تكون هناك مصلحة مشتركة بين المتصارعين يمكن الوصول إلى حل للصراع عن طريق التفاوض.

وتهدف بعض مقاربات التفاوض إلى إجبار الطرف الآخر على تقديم الحد الأقصى من التنازلات ومن أجل إقامة وصيانة "علاقة مفيدة" (Varis 1982: 247). أما المواجهة بين طرفين متشددتين فهي تفضي على الأرجح إلى نتيجة سيئة لكلا الطرفين. وحينما يكون أحدهما متشددًا والآخر ليس كذلك، فإن الأرجح هو خسارة الأخير ودون أن ينجح في الحفاظ على أو تطوير "علاقة مفيدة" (Gale 1975: 95). ومن المؤلفين جداً أن يوحى الاستعداد للتنازل بأنه موقف انصياعي وليس موقف صداقة أو احترام. ومن ثم فإنه بدلاً من إظهار الاستعداد للتنازل، نريد إظهار الاستعداد لفهم الخصم (Fischer 1973: 181).

إن إدراك الخصم كصورة للذات في المرأة ليمثل خطوة مهمة نحو التفاوض السلمي (Klammer 1972: 28 - 30). وبعبارة أخرى فإن إدراك الآخر على أنه

شخص ما مثل الأنا يؤدي إلي توليد مشاعر التفهم، مما يمهّد الطريق نحو التعاون والتفاوض السلمي (McCarthy 1973: 362 - 365). فهنا يحدث نوع من التماثل أو التماهي بين كل طرف والآخر (Sommer 1989: 83). وبالإضافة إلي هذا فإن كل صورة تدل علي حالة سيكلوجية تتسق مع الصياغة الخاصة للمشكلة الرئيسية، وتصور حلها، والخصائص المتصورة للفاعلين الرئيسيين، ومنطق الافتراضات الخاصة بالتحكم الاجتماعي المشترك (Fischer 1973: 184 - 186).

وهكذا فإن التصور الشخصي للسلم يعتبر الفرد المستقل بمثابة اللاعب الرئيسي، وحيث تكمن في عقله البشري ميول العدوانية والحد والكرهية (Sommer 1989: 92; Eckhardt 1984: 3). ومن ثم فإن حل المشكلة يتوقف علي جهود الأفراد لتحقيق السلم الداخلي (Sommer 1989: 95; Eckhardt 1986: 113). وتتنظر نزعة السلم الداخلي - في صورتها المتطرفة - بتشكك في كل عمل منظم. فعلي سبيل المثال دافعت فلسفة غاندي المسالمة عن تحقيق السلم الداخلي بوصفه شرطاً أساسياً للعمل (Bose 1981: 160). وهو الشيء نفسه الذي دعت إليه الديانات العالمية المتعددة، حيث تدين استخدام القوة ضد الآخرين، ومهما كانت النوايا حسنة. ومن ثم فإن الحياة السلمية تتبني علي حقيقة مركزية، وعلي الممارسة العملية لهذه الحقيقة، والتي لا تقتصر علي الاقتناع العقلي وحده وإنما أيضاً كعمل من أعمال الإيمان والتسليم للخالق. هذه الحقيقة هي حقيقة "الحب" (Wright 1986: 62).

ومن ثم فإن الدولة والتعاون الدولي - وفقاً لهذا المفهوم - ليسا هما اللذان يلعبان بمحض ذاتهما الدور الأكبر في إرساء السلم، إذ إن نصير السلم الشخصي ينظر إلي السلم كامتداد لنوع من السكينة التي تتحقق لدي الفرد الراض للعنف، ولدي المجتمعات - داخل وعبر الحدود - التي تستفيد من التقاليد التاريخية والخصائص الثقافية المشتركة للارتقاء بالتعايش السلمي (Skjelsback 1972: 327). وهذا هو المبدأ الأساسي الذي ينبغي علي المرء قبوله ودعمه، وفي عقله هو أولاً. وإذا لم يوجد ويتثبت هذا المبدأ فإن السلم يتحول في ذهنه إلي مجرد صياغات وتجريدات. ولهذا واجب الفرد أن يغرس هذه الدينامية وهذه المنهجية في كافة علاقات الحياة، والعلاقات بين الأجناس، والنشاط السياسي، والعلاقات الدولية، بل وأن يحملها إلي الباحة الأمامية لمنزل جاره، عابراً بذلك للحدود (Skjelsback 1972: 329).

ويجب أن يكون لدينا اقتناع بأن أي اجتهد لا يستهدف أولاً قهر النوازع العدوانية داخل كل طرف، لن يكون اجتهداً من أجل السلم في نهاية المطاف. وبعبارة أخرى هناك حاجة إلي خلاص جذري لنفوسنا، ومن ثم ينبغي تحقيق أقصى انتفاع ممكن من مؤسساتنا الاجتماعية في طريق البحث عن حلول

للصراعات ومن خلال نفض الغبار عن مخزون العلاقات التاريخية والثقافية. وبإيجاز، يتحتم علينا تأكيد الحاجة إلى التزام حقيقي بالسلام من جانب كل فرد وجماعة، وبحيث يصبح السلم حالة سيكلوجية واجتماعية علي السواء، أكثر منه مجرد غياب الحرب.

وبالمثل، نحتاج إلى إعطاء تشديد أكبر علي التعاون العابر للقوميات، ونقصد به التعاون بين المنظمات المستقلة عن الحكومات، مثل المنظمات المهنية والثقافية، والكنائس، والمساجد وغيرها، والاستفادة من كل ميزة متاحة من أجل المضي قدماً علي طريق السلام<sup>(٨)</sup>.

جملة القول أن علينا تطهير ذواتنا الإنسانية من كل نوازع العدوان، باعتبار هذا شرطاً لازماً للقضاء علي الحرب. وحينما نعطي أولوية مطلقة لالتزامنا بالسلم، ينبغي علينا أيضاً أن نبدي اهتماماً أكبر بالتقاليد التاريخية المشتركة، وبالمشاركات الثقافية عبر الحدود، في وقت نقل من غلواء اهتمامنا بالجوانب السياسية لمشكلات تحقيق السلم. ففي الحقيقة أنه إذا أريد القضاء علي مؤسسة الحرب ينبغي القضاء علي أهم عماد لها، ألا وهو إضفاء الطابع المؤسسي علي ممارسة العنف. ومن ثم فهذا السبب يجب نبذ العنف، وهو ما لن يتحقق قبل تحقيق "السلم الداخلي"، وحينما يتم إدراك أهمية الخصائص الثقافية المشتركة في إرساء التعايش السلمي.

إن البشر لايعاينون الحقيقة مباشرة، وإنما من خلال وسيط اللغة. فنحن نعتقد في الحقيقة ما يقوله الآخرون ونحن أنفسنا عنها. ومن ثم فإن كل المقولات الثقافية أو التعميمات أو العلاقات السببية يتم تصورها كتركيبات من الكلمات. أي أن اللغة تصبح نوعاً من خريطة الواقع، ومن هنا تنبثق أهمية تغيير اللغة اللفظة، لغة القتل، وذلك لصالح عملية إرساء السلم.

وإذا أخذنا حالة إرتريا وإثيوبيا كمثال، فإن علي جميع الشعوب علي جانبي الحدود أن تتحلي بالشجاعة الكافية للقول بأن لديهم إخوة وأخوات، وأبناء وبنات علي الجانب الآخر. وفوق هذا كله فإن الدم أنقل من الماء. ومرة ثانية نذكر بأن كل الشعوب تقريباً في هذا الإقليم تستخدم كلمة "سلام" Salam علي سبيل التحية فيعاملات اليومية. ويجب عليهم جميعاً أن يستبطنوا هذا في حياتهم كلها ليعني نبذ العنف. ومن المفهوم أن الناس لا يستخدمون هذا التعبير بلا تمييز، وإنما يستخدمونه فقط مع من يعتقدون أنهم حلفاء، أو حلفاء ممكنين، لهم.

## ٢ — الاعتماد علي الثقافة من أجل إرساء السلم

ينبغي تحديد الثقافة في هذا السياق علي فكرة أن أفراد المجتمع هم "الذي يجعلون له — أي للمجتمع — معنى" (Young 1976: 3). ولاشك أن السلم وصوره المنعكسة في أخلاقيات اللاعنف هو مكون تقليدي من مكونات الثقافة، وأنه يتحدد



ويتشكل وفق سياق المعنى الذي هو جزء منه (Ferguson 1992: 63). وأنطلق هنا من فكرة أن السلم — كقاعدة شاملة للسلوك والعلاقات بين البشر — قد ارتبط دومًا بجميع الثقافات<sup>(٩)</sup>. وسأحاول في الجزء التالي استعراض بعض النماذج الممكنة لفهم العلاقة بين السلم والثقافة، وهو ما يمكن أن يساعد في الإجابة عن سؤال كيف يتسنى تصور سلم شامل، أو معنى مشترك للسلم بين الشعوب، انطلاقًا من ثقافات متعددة، متماثلة كانت أم مختلفة.

ولست مهتمًا هنا بالدرجة الأولى — بالتفسير السليم للسلم في حد ذاته، ولكن باستخدامه من أجل التوصل إلى النماذج الممكنة للإجابة عن السؤال السابق. ومن ثم فإنني أنظر إلى إدراك السلم كمشروع لتأسيس نظام اجتماعي يحرر فيه الأفراد أنفسهم من عوارض الحرب من خلال الدعوة إلى سلم شامل حقيقي. وفي الحقيقة أن جميع تصورات السلم تنبثق من مجتمعات محددة، ومن أنماط خاصة للنظام الاجتماعي تطورت كتصورات عاقلة للتقاليد الثقافية المقررة والمتجسدة (Ferguson 1987). وقد يبدو معقولاً في هذا السياق النظر إلى السلم كأمر نسبي، ومن ثم يقيم عقلانيًا من زاوية تقليد خاص أواخر (Geertz 1963: 83). ولكن تاريخنا وحده، والتقاليد البديلة، هي التي يمكن أن تبرر الخيارات السلمية<sup>(١٠)</sup>. ومن الممكن أن نجد أنفسنا في موقف ينبغي علينا معه أن نغير آراءنا، ربما تغييرًا جوهريًا، بفعل حقيقة أن تقاليد أخرى قد تكون مصادر أكثر ملاءمة لإضفاء المعنى على السلم<sup>(١١)</sup>.

ولذلك فإن التزام المرء بتقاليدته السلمية الخاصة، لا يعني استبعاد الحوار مع التقاليد السلمية الأخرى، وعلينا أن نكون مستعدين دائمًا للاعتراف بأن من الممكن أن تكون التقاليد السلمية الأخرى أكثر ملاءمة من تقاليدنا الخاصة. وفي النهاية قد يبرز التساؤل عن كيفية تقديم تفسير مقنع للأشكال السلمية القائمة. وسأظل في كل الأحوال مؤمنًا برؤية أن السلم سوف يعتمد دائمًا على الثقافة<sup>(١٢)</sup>.

وإذا كان السلم يتوقف دائمًا على الثقافة — وعلى التقاليد — فما هي آفاق إرساء سلم دائم بين إرتريا وإثيوبيا؟ والطريق المفتوح أمام البلدين هو الحوار بين التقاليد السلمية للثنتين، وذلك من أجل الوصول إلى سلم متبادل أو مشترك. وسيقوم هذا النوع من السلم بعيدًا عن أي انحياز ثقافي مفروض، ومن ثم يعتمد على إمكانية إيجاد أساس للسلم في الثقافة الخاصة لكليهما. ويتسق مع هذا التفكير الجزم بأن فكرة السلم الشامل هي قديمة قدم المجتمع الإنساني. وتتعامل هذه الطريقة في التفكير مع الجدل النظري حول السلم، ومع المقابلة الملموسة بين التصورات والثقافات السلمية في إرتريا وإثيوبيا.

ولعل نقطة الانطلاق في تطبيق المبادئ السلمية هي الاعتراف بأن خصوصية الرؤية للسلم يمكن أن تشكل أساسًا للدفاع الفعلي عن عمومية السلم (Russet et al

(345: 1987). وكما أوضحنا سابقاً هناك اتفاق بين الثقافات علي هذا. فلقد نشأ مفهوم السلم في ثقافات غربية معينة، ومع ذلك لا يمكن نقل هذا المفهوم الغربي إلي الثقافات الأخرى بوصفه معياراً قياسيماً ما لم تر فيه هذه الثقافات الأخرى جدارة من منظورها هي نفسه، ومن ثم يتم إدماجها في سياقاتها الثقافية السلمية الخاصة<sup>(١٣)</sup>.

صحيح أن هناك حشداً قوياً وحيوياً من مؤيدي السلم العالمي في كل أنحاء الأرض، ولكن هذه التجمعات تمت تعبئتها علي أساس من التصورات الغربية للسلم وحدها (Ferguson 1987). ومن هنا أهمية الحوار بين التصورات القديمة والجديدة للسلم من خلال احترام كل منها لجدارية الأخرى.

إن الآراء المنادية بالسلم انطلاقاً من قبول علاقته بالثقافة ينبغي أن تنبثق من التقاليد الحوارية، وذلك حتى تكون متماسكة وفعالة. وتنادي هذه الآراء بحوار يهدف إلي التوصل لما هو مشترك، ولكنها في الوقت نفسه تعمل علي صيانة وتقوية ما هو خاص عن السلم في كل ثقافة. ويسعى حوار كهذا إلي سلم توافقي، ليس مجرداً ولكنه يجد جذوره وغذائه في الثقافات الملموسة المتعددة. ويتطلب هذا أن يتجذر السلم في السياقات الثقافية العديدة (Young 1976: 13). ويمكن لهذه الأشكال السلمية العديدة أن تصبح في الوقت نفسه مصادر نشوء سلم شامل. ولا نقصد هنا مجرد التراكم البسيط، وإنما نعني الانخراط في حوار تنطلق بموجبه عملية تغيير ممكن وضروري في الموقف من التفاوض. ولا غني هنا عن الارتكاز علي الثقافة الملموسة بوصفها فضاء نستخلص أو نستمد منه قوتنا في النضال من أجل السلم (Keen 1986: 41).

ومن ثم فإنه من المشروع تماماً أن يحاول ممثلو الأشكال السلمية المختلفة — وعبر الحوار — التوصل إلي مواضع التداخل الفعلي مع الأشكال الأخرى، وكذا أن يحاولوا — عبر الحوار أيضاً — إقناع الآخرين بحقيقة وجوهر تصوراتهم السلمية الخاصة، وخاصة فيما يتعلق بجوانب عدم الاتفاق (Eckhardt 1981: 16). ومن الطبيعي أن ينطبق هذا أيضاً علي قواعد وأسس السلام نفسه. ومن خلال هذا فقط يمكن توحيد النظرة إلي السلم بالاعتماد علي الثقافة مع مفهوم السلم المشترك. ومع اقتناعنا بأن النقاش يجب أن يكون مقارناً أو تساوقياً بمعنى ما، فإنني أجد حرية كاملة في التعبير عن الرؤية الإرترية للنقاش حول السلم المشترك. وإن فكرة القيم المشتركة هي التي تفترض نموذج الانسجام، وتلعب دوراً أكبر كناقل للقيم السلمية، والتي تعتبر بدورها جزءاً من القيم الإنسانية المشتركة والمرتبطة بالاحتياجات الأساسية التي تتطلبها طرق الحياة المختلفة للإرترين.

فهم، علي سبيل المثال، يبحثون عن الأمن، الآن وفي المستقبل. وهم يحتاجون إلي الأصدقاء، أي إلي أناس يأتمنونهم ويتقنون فيهم. يبحثون عن أناس يتبادلون

معهم الإعجاب. يريدون احترام الآخرين لهم، فضلاً عن المحافظة علي احترامهم لأنفسهم. ولا شك أنهم بسعيهم وراء هذه القيم يؤكدون أنهم بشر، بل إن هذا هو ما يجعلهم بشراً ولكنهم حتى يصلوا إلي تحقيق هذه القيم الإنسانية المشتركة يتحتم عليهم أن يتعاونوا مع الآخرين الذين يتقاسمون معهم القيم ذاتها ويعيشون في إثيوبيا. ومن ثم فمن المهم والحيوي جداً أن يصل الشباب علي جانبي الحدود إلي الاقتناع بتلك القيم المشتركة للسلم حتى تصبح بمثابة أهداف رئيسية في الحياة<sup>(١٤)</sup>.

ويؤدي هذا النمط في التفكير إلي إثارة التساؤل حول الأسس التي تنبني عليها هذه القيم. هل يمكن أن ترسي في استقلال عن الثقافة والتقاليد، وكنوع من الجمع بين التفكيرين العقلاني والطبيعي؟ تقول الحقيقة إن قيم السلم المشتركة ينبغي أن تؤسس في مقولات ثقافية معينة. ويأخذ خط التفكير هذا السلم الإقليمي في حسبانته، لأنه عامل حاسم في تقييم العلاقة بين السعي من أجل السلم المشترك، وبين الثقافات الخاصة المفترض أنها تمثله. وبدون هذا يكون هذا النوع من السلم شكلياً ومجرداً، ويفتقر إلي أسس ضرورية له في ثقافة ملموسة وحية.

وينطوي مفهوم السلم الإقليمي علي احترام الثقافات الخاصة، وليس معني هذا أن الثقافات ساكنة. وإنما تعني أن العناصر المشتركة للسلم تنبني علي الثقافات الخاصة، ولا يمكن تصور هذا بدونها، سواء علي مستوي صياغة مبادئ السلم، أم مستوي الباعث علي العمل من أجل هذا السلم (Millet 1994: 17). هذا إذن هو سلام التعاون العملي، والذي ينأى بنفسه عن أي أساس ثقافي يتسم بالغلواء. وهو يفترض أن التعاون ذاته سيجد أساسه الداخلي في الثقافات الخاصة نفسها، كما يسمح ببقاء وتمفصل دعاوى السلم المعتمدة علي الثقافة. والأمر الذي نشدد عليه بالطبع هو أن السلم المشترك القادر علي جعل تبادل الأفكار ممكناً، وكذا مدي السلم الممكن تحقيقه، لا يمكن تحديدهما مسبقاً علي الإطلاق. وإنما يمكن، بدلاً من هذا، ربطها بالسؤال الأعرض عن استراتيجيات للحوار بين – الثقافي ككل.

وبالإمكان تصور هذا الحوار بوصفه حالة يسمح فيها للثقافات المختلفة بأن تجد فرصة للتعبير عن نفسها دون أية افتراضات مسبقة عن العلاقة بينها. إذ إن هذه العلاقة قد تكون توافقية أو تنافرية، متسقة أو غير متسقة. بيد أنه، وبناء علي خبرات ثقافية سابقة محددة، لا نملك رفاهية التخلي عن الإيمان والأمل في قيام مشروع يحاول الوصول إلي الاتفاق علي سلم شامل مستدام من أجل التعايش الإنساني في عصرنا.

ما هو إذن أساس القيم الثقافية بشأن السلام للمجتمعين الإرثري والإثيوبي؟ وإنه بالنسبة للناس الذين يعيشون علي جانبي الحدود، تتجسد قيمهم وتقاليدهم الخاصة بالسلم في الفهم الديني الشامل، وفي خبرة العالم والحياة الإنسانية. وليس معني قلبي هنا إنكار أن هذه القيم والتقاليد قد تتجسد لدي البعض في إطار رؤية



علمانية إلى العالم. وإنما الذي أريد قوله هو أن قيم السلم التي نري الحفاظ عليها وتطویرها لتصبح قيمًا مشتركة، قد تتجسد بطريقة أو بأخرى في العقائد الدينية الكبرى. ورغم أن الأساس الديني للسلم في مجتمع ما يمكن أن يكون ظاهرة أكثر تركيبًا، فإن هذا لا يغير شيئًا من حقيقة أن السلم ينتمي إلى الكلية الثقافية للمعنى. ولعل هذا يفسر لماذا تنغرس النزعة السلمية في أعماق القناعات الأساسية للشعوب.

ومعنى هذا أن علي الشعوب المختلفة علي جانبي الحدود أن تمعن البحث في قناعاتها الثقافية الخاصة عن قيم الاحترام المتبادل والتعاون، وبما يسمح للناس أن يعيشوا في سلام في مجتمعاتهم. وإن الأساس الثقافي للسلم المستدام في هذا الجزء من القرن الأفريقي لمن الممكن نقله إلى كل مستويات المجتمع، بمن فيها السياسيون والمعلمون والطلاب والآباء.. إلخ، وعبرهم، حتى يعيش الجميع في سلم معًا.

ومن الجلي أن استدامة السلم بين إرتريا وإثيوبيا لابد لها من أن تتأسس علي القيم والتقاليد التي شكلت ولا تزال تشكل الحياة الاجتماعية لشعبي البلدين حتى الآن. وليس معنى هذا بالقطع أن تترك هذه القيم والتقاليد علي حالها، وإنما أن تجري التغييرات من داخلها هي ذاتها بما يحقق صالح التعايش السلمي.

ما هي إذن القيم التي نريد الحفاظ عليها، وتفعيلها في عملية إرساء السلم بين هاتين الدولتين – الأمتين؟ يمكن مثلا اعتبار القرابة والتضامن والعلاقات الدينية بمثابة قيم تقليدية تستطيع التحليق بعملية السلام.

وبعبارة أخرى، يمكن للقيم التقليدية التي يتقاسمها السكان علي جانبي الحدود أن تستخدم كمادة تدرس في المدارس، وللتثقيف في الجماعات الدينية، بل وداخل الأسرة نفسها. ونناقش في الجزء التالي من هذه الورقة تلك التقاليد الثقافية المشتركة بتفصيل وتجسيد أكبر لإثبات كيف يمكن لهذه القيم أن تعبر الأسوار وتصنع الأصدقاء.

وحتى نمهد الأرضية أمام فهم صحيح للعلاقات الثقافية العابرة للحدود بين المجتمعات المحلية علي الجانبين، دعوني أطرق أولاً إلى وصف القلق من غياب السلم، والذي تعبر عنه خير تعبير كلمات امرأة في العقد التاسع من عمرها وتعيش في بلدة حدودية جنوب وسط إرتريا.

### ٣- "الأسوار الجيدة تصنع الجيران الجيدين"

أقيمت لمدة شهر كامل عام ٢٠٠١ في بلدة "آدي خوالا" جنوب وسط إرتريا، وفي أعقاب الحرب الحدودية الأخيرة بين البلدين. وكانت العبارة التي سمعتها مرارًا وتكرارًا إبان عملي الميداني هناك هي "لا يوجد سلام في هذه الأيام". وكان

كبار السن هم الأكثر ترديداً لتلك المقولة، ولكن أحفادهم كانوا يشاركونهم في الغالب هذه الرؤية أيضاً، بل إن الشكوى من غياب السلام أصبح مؤخراً من أهم الموضوعات التي تتناولها أغاني البوب الشعبية. ويتجسد هذا القلق من غياب السلم في مشاهد الموت والجنازات، والفقد والضياع، التي أصبحت تسم الحياة الاجتماعية المعاصرة في إرتريا.

وتسود في أحاديث الشيوخ والعجائز المقارنة بين غياب السلم حالياً وبين الماضي الذي كان أسعد حالاً، وحسب تعبير أحدهم، "عندما كان الناس في الجماعات العابرة للحدود يعيشون في سلام معاً". أي أن الخطابات الخاصة بالسلام والافتقار إليه أصبحت تمثل المنظورات السائدة إلى الحياة الاجتماعية الراهنة، كما توجز الخبرة الحياتية لكبار السن الذين عاينوا هذه التغيرات الاجتماعية.

وسوف أركز في هذا الجزء على الحاضر، على الأفكار والممارسات التي تشكل انشغال أولئك الناس بالسلام. بينما سنترك مسألة تحري الخسارة، ومسألة الذاكرة الاجتماعية لحيز آخر.

إن كلمة "سلام" Salam في اللغة التيجرانية تغطي مساحة دلالية واسعة، وهي تماثل الكلمة الأمهرية ذاتها، فهي تستخدم في التحية، كما تستخدم كتعبير عن سيادة النظام والانسجام، وإن كانت تعطي وزناً أكبر للدلالة الأخيرة.

فكلمة "سلام" تشير إلى نوعية عامة لتصرفات الناس تجاه الآخرين، دون أن تعبر بالضرورة عن عواطفهم إزاء "آخرين" محددين في الجماعات العابرة للحدود. فالفرد الذي يقول للآخرين "سلام" هو الفرد المنفتح على الآخرين، والذي يقترب منهم. وكلمة "سلام" — كما سأوضح فيما بعد — لا يتم استخدامها بكثرة في مواقف إثارة الغير مثلما يتم استخدامها في الممارسات اليومية العادية.

إن اهتمامي بانشغال السكان التيجرانيين بالسلام في المجتمعات الحدودية جنوب وسط إرتريا، هذا الاهتمام قد تأطر بالأفكار الأنثروبولوجية عن العلاقات والتعايش في الحياة الاجتماعية للبشر. وانطلاقاً من النظرة الوظيفية التي يكون فيها التعايش السلمي نزعة اجتماعية مرتبطة بالعلاقة السلالية، وحيث تنشأ ممارسات الوئام نشأة طبيعية من شبكة القرابة، تری الدراسة الحالية أن هذا يمثل مادة أو جوهرًا مشتركاً استطاع أن ينتج العلاقات حتى بين الغرباء. ومن ثم فإن السلام وسط هذه الجماعة التيجرانية يدور حول ممارسة واسعة من الروابط، أكثر من مجرد انبثاقها من الروابط السلالية. ومعني هذا أن كلمة "سلام" تشير إلى طائفة من الممارسات المنسجمة التي تؤسس لعلاقات الود بين البشر. وأعتقد أنه ليس بمقدور ممارسة واحدة من هذه الممارسات أن تجعل القرابة جوهرًا مشتركاً، وإنما تتشكل كل علاقات الانسجام وتخضع للقياس في سياق الممارسات الودية المباشرة بين

الناس.

إن هدفي هنا لا ينحصر في إمطة اللثام عن مصدر القرابة وسط السكان التيجرانيين في المجتمعات العابرة للحدود، وإنما يمتد إلى معرفة كيف تقوم ممارسة العلاقات بصياغة "أخلاقيات التعايش السلمي". إذ إن هذه الأخلاقيات تأتي قبل تشكل الشخصية الفردية، أي حيث لا تتشكل العلاقة بين "الذات" و "الآخر" كعلاقة "ذات" و "موضوع" في نظرة كل منهما إلى الآخر، وإنما علي أساس أن كلا منهما يشكل جزءاً من الآخر.

ونناقش مسألة "السلام" في هذا الجزء من منظور "لام لام" Lamlam تلك المرأة العجوز التي تعيش في بلدة "آدي خوالا"، وهي في الثمانينيات من عمرها، وربما كانت أكبر النساء سناً في هذه البلدة.

ورغم أن هذه المرأة تعتبر — من الناحية المادية — من بين أفقر سكان البلدة، فإنها تتمتع بشهرة واحترام كبيرين، ويرجع السبب في هذا إلى عدة عوامل، هي تقدمها في العمر، وشدة ارتباطها بالأرض والناس، فضلاً عن معرفتها بالأدوية والعلاجات التقليدية الموروثة للأمراض الخطرة. وهي تعيش في كوخ صغير خلف بيت ابنها، وتنام مع معظم أحفادها الذين يعيشون في ذلك البيت.

وسأتناول هنا حياتها اليومية، وعلاقتها بالآخرين، وماذا تقول عنهم، والممارسات المختلفة التي تري فيها تمثيلاً للسلام أو غياباً له. وسأبدأ بالعلاقة بين "لام لام" وأحفادها، ثم أتطرق إلى العلاقات الأخرى داخل الأسرة المعيشية وفي البلدة بشكل عام، ومشاركتها في المناقشات بشأن المآثم والحوادث العامة والاجتماعية الناجمة عن غياب السلم.

ويمثل أحفاد "لام لام" بالنسبة لها نماذج إيجابية قليلة للحياة المنسجمة. فرغم شكواها من السلوكيات الجنسية المتسببة للشباب، وعدم رغبتهم في العمل أو الاستماع إلى حكمة الشيوخ، ولعهم بالنقود، وصفافتهم وعدم احترامهم للآخرين.. رغم هذا كله فإن الانطباع الذي يتكون لدي المرء بعد قضاء بعض الوقت مع "لام لام" هو الشعور بالسعادة والود السائدين. وأكبر مبعث لسرور الجدة هو العلاقات الحميمة مع أطفالها، فهي فخوره بأن معظمهم يحبون النوم في كوخها عن النوم في مطابخ أمهاتهم، وهي التي تعد لهم فرشاة النوم. وهي تستمتع كثيراً بنومهم إلى جانبها، وبأحضانهم الدافئة، وكذلك بقيام حفيداتها بغسل ملابسها وتصفيف شعرها. وهناك أيضاً الكثير من المزاح والمرح، حيث يمكن أن يقال كل شيء تقريباً دون خشية إغضابها.

وفوق هذا وذاك، تعتني "لام لام" بأجساد أحفادها، وأحياناً يقومون هم بالعمل نفسه لها. وحينما كانوا صغاراً كانت هي طبييبهم من العلل، وحتى الذين كبروا في السن ورحلوا بعيداً ترسل لهم "لام لام" الدواء حينما يمرضون، وهي أيضاً تعرفهم



بأسرار أعشابها العلاجية، كما تتحدث مع البنات في الأمور الخاصة بالجنس والحمل. ويعتبر الطهي واقتسام الغذاء، والجلوس معًا حول الموقد، والأكل من صحن واحد.. من أكثر أشكال الانسجام والحميمية وضوحًا، وبمثابة التعبير المباشر عن العيش في سلام.

ومثلها مثل الكثير من كبار السن في البلدة تشكو "لام لام" من أنها لم تعد تستطيع أن تقدم لأحفادها الطعام الجيد - وخاصة اللبن - الذي كانت تقدمه لها جدتها. ولكن عادة يكون عندها ما تقدمه لهم، وفيما بين الوجبات يكون هناك دائمًا أحفاد يساعدها في الطهي ويقتسمون معها الصحن. وفي المقابل يبدي الأحفاد امتنانهم للجدّة واهتمامهم بها عن طريق جلب الماء وخشب الوقود لها، وكذلك إحضار الطعام من مطبخ الأم وشراء اللوازم من السوق.

هذه هي الممارسات التي تقصدها بالفعل "لام لام" حينما تقول "أحفادي يعيشون معي في سلام". ورغم أنها تشكو بالفعل في بعض الأوقات، فإن الماء وخشب الوقود لا ينقطعان عنها.

وحينما نتحدث "لام لام" عن علاقاتها بأقاربها الآخرين، وبالجيران والغرباء عبر الحدود، فإن كلمة السلام لا تذكر غالبًا إلا مقرونة بأنه مضي أو أنه مفقود، وهي تري أن هناك القليل جدًا من الناس الذين يعيشون في سلام مع الآخرين داخل أو خارج الحدود. حيث غابت الممارسات المألوفة للعلاقات الاجتماعية، وجري إهمال قيمة التعايش السلمي، وأصبح الواحد من الناس أقل إحساسًا بالآخرين وبأولئك الذين يعيشون فيما وراء الحدود.

وجدير بالملاحظة أن هذا الغياب للسلام قد اقترن بأوضاع الحرب والعنف، والتي تمثل في نظر "لام لام" أوضاع عدم الاحترام بين الناس، وحيث يتم التغافل عن الجوهر المشترك. جملة القول أن السلام ليس فقط ميلاً ودياً داخل الفرد، وإنما هو يعني أيضاً التقارب والانسجام بين الأفراد. ومن ثم فإن غياب السلم يغذي المشاعر السيئة والصراعات، ومن ثم الفشل في الاعتراف بالآخر.

وفوق هذا تشعر "لام لام" بالقلق من غياب "السلم"، وهو ما جعلها تعيش خبرة المآتم وذكرياتها. جدير بالذكر أن الجنازات تعتبر من أكثر الحوادث المهيبة تكرارًا في المجتمع التيجراني اليوم. وقد تسببت المعارك الأخيرة علي الحدود في أنه يكاد لا يمر أسبوع دون مشاركة "لام لام" وشبكة قرابتها العريضة في أحد المآتم. ونتيجة لهذا فإن حديث كل يوم يدور عن الحرب والموت والمآتم والأوضاع التي أصبح غياب السلم أحد أهم عناصرها. فيعتبر تكريم الميت ورعاية الأسرة المكشومة أحد مظاهر غياب السلم، وغالبًا ما يصف الناس هذه الرعاية والاهتمام بأنه العمل الرمزي الذي يعبر عن التوق إلي نهاية الحرب. فأولئك الذين يضطلعون بدور فعال في المآتم وفي رعاية المنكوبين يوصفون بالأناس الذين

يساعدون آل الميت وذويه علي بداية حياة سلمية طبيعية، وبالأناس الذين يعيشون في سلام مع الآخرين ومع أنفسهم.

ومن ثم فإن خطاب "لام لام" عن السلم هو نوع من وصف الحياة الاجتماعية، وعندما نتحدث عن السلم في المآتم مثلاً فإن هذا المصطلح ينطوي علي مجموعة مختلفة من المعاني. ففي أحد المآتم التي حضرتها في "آدي خواله" امتدحت المتوفى قائلة "إنه كان في سلام مع نفسه ومع الآخرين"، ولأنه اعتاد علي مساعدتها وكان يدعوها بأمه. وفي المآتم نفسه شدد رجل الدين علي رعاية المتوفى للآخرين، مشيراً إلي دوره في التوسط من أجل حل النزاعات بين العائلات. وقد يمتدح المتوفى مثلاً لدوره في إصلاح ذات البين بين الأزواج المختلفين وحتى المطلقين.

وهكذا، فإن خطاب السلم الذي تناولته في هذا الفصل من منظور "لام لام" غير متجانس ويستخدم بطرق مختلفة، فهو مرتبط بالتناقضات والصراعات في الجماعات عبر الحدودية، والتي تشترك في التقاليد التاريخية والمواضعات الثقافية، ولكنها لا تقدم لنا مجموعة واحدة من القواعد الأخلاقية المتماسكة. والنقطة التي أريد إبرازها هنا هي أن السلام يمثل مشكلة للجميع، أو تحدياً يؤثر في كل تصرفات الجميع، ولا يمكن تجاهله إلا من جانب نفر قليل.

إن وصف "لام لام" للسلام، وحتى في حالات فقدانه، يدور كله حول أفعال وتصرفات ملموسة مرتبطة بوجود الآخرين. وتدور كثير من هذه الأفعال حرفياً حول "السلام" مع "الآخر" من خلال الاتصال بالرؤية أو الحديث أو تقاسم ومنح الأشياء، أو تأكيد الاقتراب من خلال تقاسم الغذاء والأرض والمرعي، أو العمل المشترك في الحقل وفي بناء البيوت.

وعلي الرغم من السياقات المختلفة، مثل التبادل والإنتاج، الطقوس والأخلاق، القرابة والاتصال، فإن أفكار "لام لام" إزاء علاقة هذه الممارسات بالسلم تشير إلي الطبيعة المشتركة لأولئك الذين يعيشون في هذا القسم من إرتريا، وإلي الأهمية الكبرى التي يولونها إلي التعايش في وتام.

وأخيراً، فإنني أفترض هنا أن السلم ليس ببساطة مجرد تعبير عن العلاقات القائمة داخل القرابة أو بين الأشخاص الأفراد، وإنما هو يكمن في أعماق أشكال خاصة من العلاقات. فالسلم أمر مركزي للقرابات، وكذلك للعلاقات مع الجيران والأغراب. ومن هنا في الحقيقة أهمية الاعتراف بمطالب الآخرين أو المجتمعات الأخرى، والتمتع بالحساسية الضرورية للتعامل معها. وتتحدد الإجابات علي هذه المطالب وفق القواعد السائدة والبنى الاجتماعية القائمة والموقف المطروحة ذاتها، ولكن لا ينبغي أبداً تجاهل هذه المطالبات. وهو ما تفعله "لام لام"، إذ إن خطابها عن السلم يشير إلي إطار أخلاقي للعلاقات، يبدو أن جميع سكان البلدة يعرفونه، ويعملون طبقاً له أو ضده. وهو غالباً ما يبرز في خطاب أنداد "لام لام" في أوقات

الحرب والصراع.

إن أخلاق السلم هذه لا تتبني علي أسبقية "الأنا" ولا حتى "الآخر"، وإنما هي توجد في العلاقات. ومن ثم فهي تختلف عن الأخلاقيات المبنية علي إعطاء الأولوية للشخص الفرد، والتي تدخل العلاقات مع "الآخر" في إطار منطق العلاقة بين الذات والموضوع. ولا يمثل هذا بالنسبة إلي "لام لام" شيئاً له علاقة بالماضي — علي الرغم من تقدمها في السن — وإنما يرتبط بحياة المجتمع التيجراني علي جانبي الحدود الإريترية — الإثيوبية.

ولقد اعتد علي تعريف المجتمعات والقواعد الحاكمة علي أساس إقليمي. ومعني هذا النظر إلي الحدود باعتبارها حافة أو نهاية الإقليم، وبالنظر إلي تطورين متصلين، أولهما: تنظيم الفضاء في ظل الشروط المحددة لامتلاك الموارد، وثانيهما: النظرة إلي نظام سياسي يتكفل بحل الصراعات في إطار بنية لمعايير العدالة تتحدد علي أساس إقليمي. ومن ثم فإن مفهوم "الحدود" يعتبر مركزياً بالنسبة إلي حل الصراعات، وبالتالي بالنسبة إلي دراسة "السلم"، وحيث يسهم في تعريف أو تحديد الأقاليم التي يشترك فيها الناس، ويؤثرون ويتأثرون بالقرارات السياسية والثقافية. وفي الحقيقة أن الخصائص القانونية للتقسيمات الإقليمية تتمايز بشكل واضح عن الفضاء الاجتماعي — الثقافي، وتنظم في أنساق للأقاليم الرسمية تعمل كوسائل للضبط والاندماج المجتمعيين (Gellner 1983: 23).

ويمكن أيضاً تحديد تقليد مواز لفكرة "الحدود" في معظم المجتمعات التقليدية، حيث ينبني التنظيم السياسي للفضاء علي ترتيب مرن للأقاليم الوظيفية، ويتشكل حسب طابع وبنية أنساق القرابة، والعوامل الإيكولوجية المحلية، ونمط العلاقات القائمة بين الجماعات والتي تخلق حالات من التعاون المتبادل داخل وما وراء الحدود المبنية علي أسس مادية طبيعية (Bohannon 1964: 174 - 176).

ويعتبر هذا النوع من الحدود بالغ "الغموض" ولا يمكن الدفاع عنه إلا في ظروف خاصة. فمن حيث المعني الدارج يقصد بالحدود السياسية إضفاء المعني علي المفاهيم الثقافية للقرابة وغيرها من صور العلاقات الاجتماعية. أي أن الخصائص المعتمدة علي الثقافة للحدود تشكل أساساً لتشخيص مركبات وتمثيلات مفاهيم العلاقات. ثانيًا، أن التفسير المبني علي الثقافة للحدود يضيف معني ما للانتماء علي جانبي الحدود بين إقليميين، وحيث لا تكون خصائص العلاقات مميزة أو منفصلة. ومن ثم لا تصبح الحدود بهذا المعني حدوداً للتقسيم أو التجزئة، وإنما "فضاء للتسامح" (Fischer 1973)، حيث لا ينظر إلي الناس علي أنهم بالضرورة أعضاء أو يدينون بالولاء لإقليم واحد بعينه، وإنما ينظر إليهم — بدلاً من هذا — كأفراد مشتركين في أنماط متغيرة من الاتصال والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية عبر الحدود.



ويعتبر مفهوم "الحدود الاجتماعية" (Asmarom 2002) ثمرة مهمة للأنثروبولوجيا الاجتماعية - الثقافية التي تهتم بأنواع الأيقونات التي يستخدمها الناس في تمثيل علاقاتهم فيما وراء الحدود. وحسب "أسماروم" فإن الأيقونات تلك ليست مجرد سبب للتمايز والاختلاف بين الجماعات المتجاورة، وإنما هي أيضاً منصات ملائمة للوساطة والتفاوض<sup>(١٦)</sup> ومن بين تلك الرموز هناك تقاليد مشتركة وروابط قرابة ومشاركات في النظرة إلى الوجود (Galtung 1981).

ومن ثم فإن الحدود الدولية هنا، كما في أي مكان آخر، تمثل حقيقة اجتماعية وليس مجرد واقع مادي. وفي ضوء هذه المسألة، فإن من المشكلات الرئيسية لفكرة الحدود الاجتماعية المؤثرة في الحدود الدولية، السؤال الخاص بالجماعات العرقية التي تقطن مناطق الحدود الإرتيرية - الإثيوبية، وتعتبر الحدود جيئة وذهاباً بشكل موسمي، أو - وهذا هو الأهم - في فترات الجفاف الحاد. ومن المهم ملاحظة أن الحدود الدولية التي تشق مسارها وسط تلك الجماعات يمكن أن تشق العائلات والعشائر في حالة ما إذا أديرت الحدود بطريقة فظة<sup>(١٧)</sup>.

ومن ثم فإن الحدود القائمة بين الشعبين في كل من إرتريا وإثيوبيا ليست مجرد كيان جغرافي وقانوني وإنما هي واقع اجتماعي أيضاً (Asarom 2002: 1). فأولئك الناس يشتركون في الأراضي والمراعي عبر الحدود، ويوجد بينهم سكان رعاة دأبوا لأجيال على عبور الحدود في الاتجاهين (Abbink 1998: 554). وفي الماضي كانت العلاقات الاجتماعية بين تلك الجماعات الحدودية يتم توظيفها كأصول ثقافية لحل الصراعات (Alamsaggad 1997: 327). وتعتبر الحياة بالنسبة لمعظم الجماعات العابرة للحدود أكثر أمناً الآن مما كان عليه عند انتهاء فترة الاستعمار<sup>(١٨)</sup>. إذ إن الخيار الوحيد المتاح أمام الآخرين هو "الهجرة فوراً من المكان الذي كان موطنهم بالمولد إلى موطنهم بالاختيار" (Asmarom 2002: 1).

وفي هذه المواقع الحدودية التي لا توجد بها معالم فارقة مثل الأنهار ومجاري السيول التي يمكن أن تفصل بين الجماعات الحدودية، كانت الحقول والمراعي متجاورة، كما كانت الزيجات البيئية مألوفة جداً. ومن ثم فإن أولئك الناس عرفوا بعضهم البعض أثناء الفلاحة والرعي ومن خلال الزواج. وهكذا سيطرت العلاقات السلمية على التفاعلات بين تلك الجماعات الحدودية (Asmarom 2002: 7). معنى هذا أن الحدود الدولية كانت ببساطة حدوداً بين حقولهم ومراعيهم. وفي الحقيقة كان لهذه الحدود مغزى مختلف تماماً عن حدود الجيرة التي كانت تحكمها العادات والتقاليد المحلية، وحيث كان يتم حل النزاعات عن طريق الوساطة والتفاوض.

وبالمثل فإن المجتمعات الحدودية التي تفصل أنهار وتضاريس جغرافية بينها قد يتكون لديها أمل هي الأخرى في عيش حياة مسالمة. ولكن إذا كان المعلم الجغرافي الفاصل محددًا تمامًا، وكان في الوقت نفسه موردًا مشتركًا، فإنه نفسه قد

يصبح مصدرًا للصراعات. ومن ثم يمكن للترتيبات التقليدية في اقتسام الموارد وإدارتها أن تؤدي إلى تحقيق السلام والوثام (Asmarom 2002: 9).

وفي هذا الصدد، كان للجماعات القاطنة منطقة الحدود الإرترية - الإثيوبية ثقافتها المشتركة التي ربطتها ببعضها البعض، من خلال الاشتراك في التقاليد التاريخية والقيم الإنسانية والمعتقدات الدينية. فعلى سبيل المثال تملك كل جماعة حقوقاً تبادلية في أراضي الجماعة الأخرى التي اكتسبتها أصلاً من خلال حقوق الإرث والنسب. وقد تم نيل هذه الحقوق عبر الحدود من خلال الزيجات البينية والاعتراف بحقوق النساء للثاني يتزوجن من خارج الجماعة (Asmarom 2002: 10). ومن الواضح أن هذه التقاليد تمثل قوياً أخلاقية تعتبر أقوى من أية مراسيم قانونية أو إدارية يتم فرضها على تلك المجتمعات. وإذا سمح للمؤسسات التقليدية أن تزدهر وتقوم بوظائفها، فإنه من الممكن جداً أن تضطلع بإسهام إيجابي في عملية إرساء سلام دائم في هذه المنطقة من القرن الأفريقي.

#### ٤ - خلاصة

جاء هذا الفصل كتحري أولي لآفاق السلام في المجتمعات الحدودية بين إرتريا وإثيوبيا. وقد بنيت بعض الأفكار الأولية التي عرضناها هنا على بحث سابق كان أكثر عمومية، ولم يقتصر على الجماعات الحدودية. ومع ذلك، وحتى في هذه المرحلة المبكرة من البحث الميداني، تمكنا من عرض الخطوط العريضة للقضايا الرئيسية، وكذلك نتائجها بالنسبة إلى إرساء سلم دائم بين إرتريا وإثيوبيا.

ربما تكون هذه المساهمة المتواضعة لمفهوم السلم قد أضافت شيئاً إلى المعرفة الفكرية التي تراكت على مدى سنين طويلة من عمل عديد من باحثي العلم الاجتماعي الذين كرسوا جهدهم للموضوع نفسه. وفي الحقيقة - أن الاحتمال المبرور لتحقيق السلام، والحقيقة الساطعة بشأن غيابه، يجب قراءتهما كنداء ملح للاقتفاء بأعمال الأنثروبولوجيين والمؤرخين، وللانخراط في بحث أصول السلام حتى نتمكن من إرساء الشروط اللازمة لتحقيق إمكانية التعايش السلمي بين إرتريا وإثيوبيا.

ومن أجل إرساء السلم، أعتقد أن طرق تطبيق بعض النتائج والمفاهيم الأنثروبولوجية المستفاد منها على الصراعات المعاصرة، يمكن أن تقلل مخاطر اندلاع مزيد من الحرب بين إرتريا وإثيوبيا. فأولاً هناك الخرافات التي تجعل من الحرب شيئاً حتمياً، وربما لا تشجع على مقاومة الحرب. ومن بين تلك الخرافات أن الحرب بين إرتريا وإثيوبيا قد قامت بسبب غزو كل منهما لأرض الأخرى. وهو تعريف شديد العمومية للحرب وليس ملائماً على الإطلاق لفهم المشكلات التي تواجهها إرتريا وإثيوبيا في الوقت الراهن. ومن خلال إخضاع مثل تلك الأفكار

للبحث الأكاديمي والتدريس والكتابة يمكن أن يمثل هذا خطوه نحو دحض والقضاء علي مثل هذه التصورات الخاطئة. ومن الخرافات الأخرى القول بأن الحرب حتمية بين إرتريا وإثيوبيا لأنهما كانتا هكذا دائماً في حرب. وهو زعم غير صحيح بالمرّة، حيث إن الجماعات العابرة للحدود ظلت لأوقات طويلة تعيش في سلام فيما بينهما، وكانت الحرب بينهما حسب تعبير "تاكاستا" هي "حرب بين إخوة" (Takasta et al. 2000). وإذا مضينا قدماً نحو المزيد من مناقشة هذه الفكرة، فإن الشروط الكامنة وراء الحرب في الثلاثين عاماً الماضية لا تنطبق علي الجماعات قاطنة الحدود الآن. ففي الحقيقة أن تلك الجماعات قد طورت فيما بينها سياسات اندماجية كان السلام هو الحكم دائماً لها. ولعله من الممكن تعزيز هذا النزوع السلمي عن طريق إزالة الأسوار المقامة بفعل خرافة التنازع علي السيادة بين أمة عريقة وأمة محدثة، وعن طريق التشديد علي الأهمية والملاءمة الرمزيّتين للمشاركات التاريخية والدينية والثقافية، والواقع الصلاد للتعايش السلمي بين الجماعات الحدودية. وقد تم قطع شوط من التقدم صوب السلام من خلال تدخلات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولكن الأكثر أهمية كان وجود تلك الرموز الثقافية المشتركة بين الجماعات علي جانبي الحدود. وإن كل تلك الصلات الثقافية التاريخية لا تشجع قط علي المواجهات والصراعات، وليست هناك أية حتمية لاستمرار الصراعات في إقليم القرن الأفريقي، كما لا يوجد أي مؤشر علي أن عملية السلام الحالية سوف تتوقف أو تتنكس. وعلي العكس تماماً فإن نهاية الحرب عند الجماعات الحدودية تعتبر إمكانية لا يمكن دحضها بسبب الاستنتاج الواقعي بأن السلام هو لمصلحة الجانبين.

بعد توقيع "اتفاقية الجزائر" في ديسمبر ٢٠٠٠ بين إرتريا وإثيوبيا، نظمت جماعة "مواطنون من أجل السلام في إرتريا" مؤتمراً لبناء السلام في أسمره. وكان الهدف الرئيسي من المؤتمر هو الجمع في منتدى واحد بين شخصيات عامة وأكاديميين إرتريين للتفكير معاً بشأن طرق التقدم نحو السلام، ولتتاول الأساليب المختلفة لحل النزاعات والتي تبلورت في العالم بشكل عام وفي أفريقيا بشكل خاص.

وقد لاحظت في هذا المحفل أن الشخصيات من المجتمعات الحدودية التي أضيرت من الحرب، وأولئك الذين سيكون لمواقفهم وأفكارهم وتقاليدهم دور رئيسي في إرساء سلام دائم، وكذلك الزعماء الدينيين، لاحظت أن كل هؤلاء وجدوا الفرصة الكافية للاستماع إلي مناقشات مكثفة بشأن الحرب الأخيرة وآثارها وعواقبها وآفاق السلم من زاوية رؤية ممثلين للجماعات الحدودية كانوا أصحابي الدور الأكبر في مجمل العملية السلمية. وقد كان إشراك هؤلاء في الحوار منعطفاً ضرورياً كي تساهم الجماعات علي جانبي الحدود في تمهيد الأرض لعملية إقامة



سلم مستدام بين البلدين. وربما يكون من الملائم جدًا تكرار تبادل الزيارات بين القيادات الدينية في كل من إثيوبيا وإرتريا.

لقد وجد تاريخيًا نمط للهجرة بين الشمال والجنوب، وبالتحديد بين إقليم "جاص بركه" Gas Barka في غرب إرتريا وإقليم "والقيات" Walqayt مما كان يسمى "جوندار" Gondar أو إقليم تيجراي شمال إثيوبيا حاليًا. ففي الحقيقة أنه إبان دورات الجفاف الحاد، وقد كانت كثيرة جدًا، كان رعاة "جاص بركه" يتحركون عبر محور الشمال - الجنوب هروبًا من القحط. وبالمثل فإن جماعة "الإيروب" الجنوبيين في إرتريا قد طوروا عبر الزمن روابط وثيقة مع "إيروب" تيجراي، حيث تـري كلاهما أنهما تنحدران من أصل مشترك هو الأسر الحاكمة "الأجاميه" (١٩) (Alamasgga 1997: 331).

وإبان الحكم الإمبراطوري في إثيوبيا، شكلت "جبهة التحرير الشعبية الإرترية" و"جبهة تحرير شعب تيجراي" تحالفاتها بما يضمن موارد أفضل لهما، وعاش الكثيرون منهم في المواقع التي أصبحت حدودية فيما بعد، وفي بلدات ومدن داخل كل من إثيوبيا وإرتريا علي السواء. ومن ثم فإن الحرية المنظمة جيدًا للانتقال عبر الحدود تعتبر ضرورية لتعميق التواصل الاجتماعي بين الجماعات المختلفة والتي تعرضت للتقسيم والتفتيت بفعل الحدود السياسية. وبعبارة أخرى فإن أولئك البشر المتفاعلين ثقافيًا علي جانبي الحدود يمكن أن يسهموا في تعزيز عملية السلم المستدام، شرط السماح بحرية الحركة عبر الحدود في الاتجاهين، وبالتحديد حركة الرعاة، دون المساس بالسيادة والتكامل الإقليمي لكل دولة، وأيضًا من خلال إعادة توحيد الأسر الممزقة وإعادة تأهيل المجتمعات الحدودية.

وبالمثل، تعتبر أماكن العبادة للمسيحيين والمسلمين علي جانبي الحدود بمثابة أساس للحياة المشتركة، وكدليل علي حضور، ومن ثم إمكانية ازدهار، مؤسساتهم التقليدية وروابطهم الاجتماعية وقيمهم الدينية والثقافية، ومن هنا تكون مساهمتهم الإيجابية في إرساء السلام (٢٠). ومن ثم فإن الحديث عن الحدود ليس مجرد حديث عن القرى والأنهار وغيرها من المعالم الأرضية، وإنما هو يتناول أيضًا "الحدود الاجتماعية" حيث تتشارك الجماعات الحدودية القيم الثقافية والتقاليد التاريخية.

وبوجه عام يمكن القول إن "السلم" لم يكن الموضوع الأكثر حظوة بالاهتمام في الأدبيات الإثنوجرافية علي مدي العقود الثلاثة الماضية. ولاشك أن قضايا الصراعات السائدة في عصرنا قد نالت نصيبًا كبيرًا من الإنتاج الأكاديمي. وبينما توطدت بحوث "السلم" كفرع أكاديمي معترف به، فإنها لم تتمثل - علي الأقل في الأنثروبولوجيا - محتوي الصراع وهو ما يفترض أن الأنثروبولوجيا، وربما التاريخ أيضًا، قد عجزا عن توفير الجهد المتناسب لكل من قضايا الصراع والسلم علي السواء. ولا تزال ملاحظات "سموكر" (Smoker 1981) قبل عقدين من

الزمان صحيحة حتى الآن، حين دعا إلي إعادة النظر في التوازن الواجب بين النوعين من القضايا، وبالأحرى زيادة المدخل الثقافي في دراسة السلام.

يمكن القول إن الأنثروبولوجيين والمؤرخين الأفارقة المعنيين بالقرن الأفريقي قد أهملوا طويلاً مشكلة "السلام". ولم يعطوا الاهتمام الكافي لفكرة أن "السلام" في هذا الإقليم مهدد بالخطر علي الدوام. بل إن الكثير من جهدهم فيما يتعلق بحل الصراعات في الإقليم لم يكن رصينا أو مناسباً. إذ إن ما نحتاجه حقاً ليس مراكمة البيانات عن الصراع، وإنما نظرية ثقافية واستجلاء مفهوميًا للإطار التحليلي الذي نجمع به بياناتنا ونجعلها تتطوّر بنفسها. فالبيانات الخام عن الحرب في هذا الإقليم لا تساعدنا من تلقاء نفسها. إنما يجب علينا أن نفهم بوضوح الأسباب الجذرية للمشكلات عن طريق إعادة إنتاج المعرفة الأنثروبولوجية التي تحدد — علي نحو أفضل — توجهاتنا وأهدافنا في حل الصراع في مختلف أقاليم العالم عامة. وبين إرتريا وإثيوبيا علي وجه الخصوص.

إن لدي اعتقاداً راسخاً بأن من واجبنا تجاوز معادلة أن "السلام = غياب الحرب"، وأن علينا التعمق في استجلاء وإعادة بناء التقاليد التاريخية والعلاقات الثقافية التي حافظت عبر القرون علي السلم بين الجماعات الحدودية.

وفي الحقيقة أنه إذا كنا في خطر واقعي وملمس لأن نقع ضحايا اندلاع العمليات الحربية مرة أخرى، فإن علينا أن نمعن التأمل في هذه العلاقات كي نخرج من هذه الدائرة الجهنمية للعداء والنزعات العرقية. وهذا إذن هو النص الذي يجب علينا — كأكاديميين وأنثروبولوجيين — أن نعيد قراءته باعتباره تحدياً أمام "بحوث السلام"، من حيث أسباب الحرب والصراع ونتائجهما، ومن حيث التمعن النظري العميق في التقاليد التاريخية والثقافية المشتركة.

وأخيراً، هناك احتياج شديد إلي الدراسة الإثنوجرافية لتلك المجتمعات الحدودية. والأكثر أهمية هو الوصول إلي فهم أفضل للعلاقات التاريخية، ولماضي حل الصراعات عن طريق وساطة الزعماء التقليديين والدينيين. وبعبارة أخرى يجب الإسراع في إيقاع عملية السلام عن طريق تبادل الزيارات، وإجراء البحوث الإثنوجرافية علي الصلات التاريخية بين الجماعات الحدودية، والمصاهرات الأسرية، والاشتراك في الانتسابات الدينية والعرقية. وقد تكون لهذه الدراسات قيمة تطبيقية من أجل الحفاظ علي السلم في المجتمعات الحدودية الحالية.

ماذا نستخلص إذن من المناقشة السابقة للحلول الممكنة للصراعات ومن حيث نتائجها بالنسبة للتعايش السلمي بين إرتريا وإثيوبيا؟

إن الأمر الأكثر أهمية هو ضرورة النظر إلي تحاشي الصراع، ومن ثم التعايش السلمي، كظاهرة تعتمد علي الظروف الثقافية القائمة في الإقليم الحدودي موضع الدراسة. فهناك الكثير من النقاط التي تحتاج إلي المزيد من التهذيب

أو التكبير. هناك أيضاً حاجة واضحة إلى تناول الكثير من المزايم المتعلقة بالحدود "كفضاءات اجتماعية وتسامحية". وهذا موضوع فصول تالية، ولكنني أكتفي هنا بالإشارة إلى بضع ملاحظات حول بعض النتائج الأكثر عمومية لطرحي. أولاً، من الواضح أن هناك حاجة ماسة الآن إلى أن تقوم العلوم الاجتماعية بشكل عام، والأنثروبولوجيا بشكل خاص، بإعادة بحث عامة لأصول أساليب التحليل الرسمية، من أجل فهم الحدود والمجتمعات الحدودية ككيانات اجتماعية. ثانياً، إن إدخال الثقافة كجانب في العملية التحليلية كان له دوره في فتح الأبواب أمام مقاربات منهجية جديدة، منها مثلاً مقاربة اهتمت بـ "الثقافة والحرب" (Ferguson 1984, 1987, 1989, 1992) وأخري حديثة جداً اتخذت "الحدود الاجتماعية" استراتيجية منهجية لها (Asmarom 2002)، وثالثة طورت منظوراً معتمداً على الثقافة واستخدمته كمنهج في تسوية النزاعات مما أعاد فتح مسألة كان يتصور أنها ماتت بالنسبة للمنظورات السياسية والمؤسسية لتحليل المشكلات الخاصة بتوزيع الموارد وحل الصراعات المجتمعية.

لقد تم تحقيق القليل من التقدم في إطار النظرية الأنثروبولوجية الكلاسيكية (Boaz 1912, Malinowski 1941, Newcomb 1960) فيما يتعلق بالتقييم المستقل لكفاءة مؤسسات اجتماعية معينة تعتبر بمثابة أدوات لحل الصراعات وإرساء السلام. وفي الحقيقة يبدو أن علينا العودة إلى النقطة التي توقف عندها كل من "فيرجسون" و"أسماروم"، ومن ثم نعيد بحث استخدام المقولات التاريخية والثقافية كمؤسسات ممكنة لحل الصراعات، دون الانتظار أو الاكتفاء بتوجيه كل اهتمامنا إلى النماذج السياسية المرشدة لعملية السلام، والتي تبدو وغير فاعلة حتى الآن.

## ملاحظات

١ - بني هذا البحث على بحث أولي أجري حول هذا الموضوع الذي لا يزال شديد الحساسية وإثارة للانفعالات. إذ إن الحرب الأخيرة بين إريتريا وإثيوبيا، وأفاق السلم بين البلدين، قد جعلت هناك أهمية ملحة لبحث العلاقات التاريخية والثقافية بين الطرفين. ومن هنا تنبثق أهمية المشروع البحثي الحالي. وأمل أن تؤدي هذه المقالة إلى تحقيق فهم أكثر وضوحاً للصراعات ولكيفية حلها، ومن ثم نشر بناء نظري يسمح بتحقيق تقدم منهجي في دراسات السلام. وفيما يتعلق بالعلاقات التاريخية بين شعوب ومجتمعات الإقليم، وكيف يجري تصور هذه العلاقات وتفسيرها - من جانب الشعوب نفسها أم من جانب المراقبين الخارجيين - وكذلك فيما يتعلق بالحصول على سلسلة من عينات الأفكار والملاحظات التي قدمت لفهم العلاقات في دورات كل من الصراع والتعاون، وللطبيعة السائلة للهويات المحلية والوطنية، وللدوافع وراء تصورات الأجانب للإقليم، وأخيراً للعلاقات الحالية بين البلدين.. يمكن الرجوع إلى: (Alamsaggad 1998, Takasta et al 2000, Reid



- ٢ - بالنسبة للآثار الاقتصادية لحرب التحرير علي إرتريا انظر: Abbaba 1997
- ٣ - يلاحظ "سموكر" عن حق (Smoker 1981) أنه إذا كان ينظر للسلام علي أنه يساوي غياب الحرب، يجب إيلاء الاهتمام أيضًا إلي مدي الانسجام بين الثقافة والبناء. ومعني هذا أن الحقائق الرمزية المشتركة بين المجتمعات الحدودية يجب وضعها في بؤرة الاهتمام عند صياغة وتقييم مسيرة أو عملية السلام.
- ٤ - ومع ذلك لايزال خطر الحرب قائمًا بسبب وجود قوي عسكرية كبري لديها مصالح أكيدة في الإبقاء علي مستويات مرتفعة من التوتر الدولي، وهناك جماعات سياسية وأيديولوجيات يمينية تعيد تجميع وتنظيم نفسها من أجل إثارة الدعاية ذات النزعة العسكرية. وقد أورد "ويبرج" (Wiberg 1979) آراء كهذه حينما تناول سنوات الحروب الإقليمية في القرن الأفريقي.
- ٥ - بالنظر إلي عالم اليوم من منظور التطور الاجتماعي - الثقافي العام، يمكن افتراض أن شروط اندلاع الحرب في الماضي لم تعد تنطبق علي الحروب بين الدول الحديثة. فمطالعة الكتابات الأنثروبولوجية المبكرة عن الحرب (Boaz 1912, Malinowski 1941, Newcomb 1960) نجد أنها جميعًا تطرق النقطة ذاتها بالرغم من اختلاف التوجهات النظرية، حيث أشارت إلي أن المجتمعات الإنسانية قد تطورت نحو كيانات سياسية أكبر حجمًا وأكثر اشتمالاً، وحيث أصبح السلم داخلها هو القاعدة الحاكمة. وقد تتبأوا جميعًا باستمرار هذا الاتجاه، وبترجع للحرب مع بروز المجتمع العالمي.
- ٦ - أصل هنا إلي ذات الاستنتاجات التي توصل إليها "روس" (Ross 1993: 1 - 13) وإن اختلفت الأسباب نوعًا ما بيننا.
- ٧ - هنا قد تتضمن عملية صنع القرار فيما يتعلق بحل الصراعات: الافتراضات المبنية علي الثقافة، وهي المشتركات بين الجماعات الحدودية علي الجانبين الإثيوبي والإرتري.
- ٨ - علي سبيل الإيجاز سوف أقدم في الجزء التالي من هذا الفصل مجرد تخطيط أولي للفكرة الخاصة باستخدام المعايير المبنية علي الثقافة في حل الصراع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا.
- ٩ - من الواضح أن المنظور المجرد لعمليات السلام المبنية علي الثقافة لا يزال بحاجة إلي المزيد من التجسيد أكثر مما قدمت هنا. وقد يكون المخطط التقريبي الذي أطرحه هنا محدوداً، ولكنه يحافظ علي جوهر الرؤية.
- ١٠ - هناك أدبيات كثيرة تناولت هذه النقطة وبشكل لايتسع للمقام هنا للإشارة إليها. ومن ثم أكتفي بذكر نماذج فقط ومن حقول مختلفة: Darnton 1973, Galtung 1981, Ferguson 1992.
- ١١ - للحصول علي طائفة كبيرة من المراجع حول مناقشة هذه المسألة انظر

Ferguson 1992. ومع ذلك يجب ملاحظة أنه علي الرغم من أنه قد لا تكون هناك استجابة مرضية قد قدمت حتي الآن، إلا أنها تظل واسعة المجال وتقدم بحوثاً ذات طابع ملموس بدرجة أكبر.

١٢ - نستخدم "الثقافة" هنا باعتبارها مقطعاً تحليلياً رئيسياً، بينما نقدم منطق "السلام" من زاوية اعتماده علي الثقافة. وفي هذا الصدد نخدم كل من التقاليد التاريخية المشتركة والخصائص الثقافية المتقاربة في طريق تحقيق السلام الإقليمي.

١٣ - بالنسبة للصراع بين إرتريا وإثيوبيا ارتبطت عملية السلام بالمشكلات المتعلقة بالحدود والأرض. ومع ذلك فإن طبيعة وبنية المواجهات الإقليمية جذبت اهتمام بعض الأدبيات التي تناولت "السلام"، وإن كان قد تم النظر إليها عادة من المنظور "الغربي"، حتى لو تم تعديلها وفق تصورات ذات توجه قيمي حتى تتلاءم مع الآراء الخيالية عن النظام السياسي العالمي. وفي الحقيقة أن منظورات "بحوث السلام" إزاء الحدود قد اهتمت بالدرجة الأولى بدراسة العلاقات بين الوحدات السياسية القائمة، وتغيير هذه الوحدات لتحقيق أهداف أكبر مثل توجيه الموارد. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: Barth 1969, Anderson 1983.

١٤ - للاطلاع علي مناقشة مفصلة حول هذا الموضوع انظر Eckhardt 1981.

١٥ - حتى تتم ممارسة الحكم يجب معرفة مجال تطبيق القانون، سواء فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للمشروعية، وبالمسألة موضوع الصراع. وفوق هذا فإن حتى إرساء مجال الشرعية هو نفسه وظيفة من وظائف طرق تنظيم الأنساق القانونية والثقافية في إقليم معين.

١٦ - إذا كانت تضحيات الماضي قد جعلت من الممكن التعايش مع الحرب في الإقليم، يجب أن تساعد أيضاً في جعل السلام ممكناً عن طريق استحضار المشتركات الثقافية عابرة الحدود علي مائدة التفاوض.

١٧ - يعتبر موقف "عفر" في شرق إرتريا وشمال شرقي إثيوبيا مثلاً علي جماعة متناثرة تتحرك علي جانبي الحدود في هجرة موسمية بسبب القحط، وهي عملية يجب ضمان استمرارها في إطار عملية السلام الحالية.

١٨ - للحصول علي مناقشة موسعة للعلاقات التاريخية بين الناس من المجتمعات الحدودية، انظر Alamsaggad 1981: 1 - 20.

١٩ - "الإيروب" هم فرع من جماعة رعاة تتحدث لغة "ساهو" وتحولت من الإسلام إلي المسيحية في القرن التاسع عشر. ويعتق "إيروب" إرتريا الشماليون المذهب الأرثوذكسي، بينما يشيع المذهب الكاثوليكي بين الجنوبيين.

٢٠ - بالنسبة للجماعات الحدودية المسيحية، تعتبر الكنائس بمثابة أساس للمشروعية وللحقوق علي الأرض. ففي الماضي كانت نظم حيازة الأرض ترتبط بتأسيس الكنائس وفي الأماكن الجديدة للاستيطان البشري كان للناس يبنون الكنائس كطريقة لإضفاء

الشرعية علي أنفسهم كمجتمعات مالكة للأرض. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الشأن انظر في ما يتعلق بإثيوبيا Hoben 1973, Crummey 2000. وفيما يتعلق بإرتريا انظر: Nadel 1946.

## المراجع

Abbaba, K. 1997. Dyadic relation and market transaction in an environment of economic depression. *Cahiers d'Etudes Africaines*. 37. 2. 429-465.

Abbink, J. 1998. Briefing: The Eritrean-Ethiopian border dispute. *African Affairs*. 389. 97. 551-565.

Alamsaggad, A. 1997. The Trans-Mareb past in the present. *The Journal of Modern African Studies*. 35. 2. 321-334.

\_\_\_\_\_. 1998. Identity Jilted or Re-imagining Identity? The Divergent paths of the Eritrean and Tigrayan Nationalist Struggles. Lawrenceville, NJ : The Red Sea Press.

Alcock, N. 1998. *The Logic of Love*. Oakville, Ontario: Canadian Peace Research Institute Press.

Anderson, B. 1983. *Imagined Communities*. Norfolk, VA: Thetford Press.

Asmarom, L. 2003. Eritrean frontier communities: The Ethio-Eritrean boundary seen as asocial border. A Paper Prepared for the Conference on Culture and Sustainable Development, Asmara. 6-10 May 2003.

Barth, F. 1969. *Ethnic Groups and Boundaries*. Boston: Little and Brown.

Becker, J. 1982. Communication and peace. The empirical and theoretical relation between two categories in social sciences. *Journal of Peace Research*. 3. 19. 227-240.

Beer, F. 1981. *Peace against War: The Ecology of International Conflict*. San Francisco: W.H. Freeman.

Boaz, F. 1912. An anthropologist's view of war. The American Association for International Conciliation, Pamphlet 52. New York.



Bohannon, P. 1964. Space and territoriality. In P. Bohannon, (Ed.). *Africa and Africans*. 174-182. Washington DC: The Natural History Press.

Bose, A. 1981. A Gandhian perspective of peace. *Journal of Peace Research*. 18. 2. 159-164.

Bozeman, B. 1976. *Conflict in Africa: Concepts and Realities*. Princeton, NJ Princeton University Press.

Chatfield, C. 1979. International peace research: The field defined by dissemination. *Journal of Peace Research*. 16. 2. 161-179.

Crummey, D. 2000. *Land and Society in the Christian Kingdom of Ethiopia. From the Thirteenth to the Twentieth Century*. Urbana: University of Illinois Press.

Darnton, G. 1973. The concept of peace. In *Proceedings of the International Peace Research Association Fourth Conference*. Oslo: IPRA Secretariat. 105-116.

Eckhardt, W. 1981. Global compassion and compulsion. *Journal of Peace Research*. 18. i. 79-86.

\_\_\_\_\_. 1983. Cross-cultural patterns of ideological, national, and personal values. *International Journal of Group Tensions*. 8. 3. 203-229.

\_\_\_\_\_. 1984. Ideology and personality in war/peace attitudes. *Journal of Social Psychology*. 81. i. 105-116.

\_\_\_\_\_. 1986. *Compassion: Toward a Science of Value*. Oakville, Ontario: Canadian Peace Research Institute Press.

Fabbro, D. 1980. Peaceful societies. In R. Falk et al. (Eds.). *The War System: An Interdisciplinary Approach*. 180-203. Boulder, co: Westview Press.

Falk, R. 1980. War and peace in societies. In R. Falk et al. (Eds.). *The War System: An Interdisciplinary Approach*. 204-227. Boulder, co: Westview Press.

Ferguson, B. 1984. Introduction: Studying war. In B. Ferguson (Ed.). *Warfare, Culture and Environment*. 1-81. Orlando: Academic Press.

\_\_\_\_\_. 1987. War in egalitarian societies: An Amazonian perspective. Paper Presented at the 86th Annual Meeting of the American Anthropological Association. Chicago.

\_\_\_\_\_. 1989. Anthropology and war: Theory, politics, ethics. In P. Turner, et al. (Eds.). *Cold War and Nuclear Madness: An Anthropological Analysis*. 18-44. New York: Bergin and Gavey Press.

\_\_\_\_\_. 1992. Explaining war. In J. Haas (Ed.). *The Anthropology of War*. 46-67. London: Routledge.

Fischer, L. 1973. Tolerance spaces and linguistics. In R. Bogdan et al (Eds.). *Logic, Language and Probability*. 181-188. New York: D. Reidel.

Gabra Hiwat, T. 1999. Approaches to resolve the conflict between Eritrea and Ethiopia. *Eritrean Studies Review*. 3. 2. 139-165.

Gale, S. 1975. Boundaries, tolerance spaces and criteria for conflict resolution. *Journal of Peace Science*, i. 2. 95-115.

Galtung, J. 1981. Social cosmology and the concept of peace. *Journal of Peace Research*. 18. z. 183-199.

Geenz, C. 1963. *Old Societies and New States*. London: Free Press of Glencoe.

Gellner, E. 1983. *Nations and Nationalism*. Oxford: Blackwell.

Gilboa, E. 1979. Educating Israeli officers in the process of peacemaking in the Middle East conflict. *Journal of Peace Research*. 16. 2. 153-162.

Gilkes, P. 1999. *War in the Horn: The Conflict between Eritrea and Ethiopia*. London: The Royal Institute of International Affairs, Discussion Paper No. 82.

Hannerz, U. 1992. *Cultural Complexity. Studies in the Social Organization of Meaning*. New York: Routledge.

Hoben, A. 1973. *Land Tenure among the Amhara of Ethiopia. The Dynamics of Cognatic Descent*. Chicago: University of Chicago Press.

Hveem, H. 1979. Militarization of nature: Conflict and control over strategic resources and some implications for peace policies. *Journal of Peace Research*. 16. I. 1-26.

Keen, S. 1986. *Faces of the Enemy*. San Francisco: Harper and Row.

Klammer, D. 1972. Foundations for a theory of dialogue structure. *Poetics*. 9. 27-64.

Krippendorff, E. 1979. Minorities, violence, and peace research. *Journal of Peace Research*. 16.1. 27-40.

Madhane, T. 1999. *The Eritrean-Ethiopian War: Retrospect and Prospects. Reflections on the Making of Conflicts in the Horn of Africa, 1001-1008*. Addis Ababa: Mega Printing Enterprise.

Malinowski, B. 1941. War: Past, present, and future. In J. Clarkson et al, (Eds.). *War as a Social Institution: The Historian's Perspective*. 21-31. New York: Columbia University Press.

Markakis, J. 1990. *National and Class Conflict in the Horn of Africa*. London: Zed Books.

McCarthy, T. 1973. On misunderstanding understanding. *Theory and Decision*. 3. 351-370.

Melman, S. 1984. The end of war. In R. Ferguson, (Ed.). *Warfare, Culture and Environment*, 387-396. Orlando: Academic Press.

\_\_\_\_\_. 1987. *Profits without Production*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

\_\_\_\_\_. 1988. Law for economic conversion: necessity and characteristics. *Bulletin of Peace Proposals*. 19. i. 143-147.

Michaelsen, S. 1997. *Border Theory: The Limits of Cultural Politics*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Millet, K. 1994. *The Politics of Cruelty*. New York: Norton and Company.

Nadel, F. 1946. Land tenure on the Eritrean plateau. *Africa*. 16.1. 1-14.

Naroll, R. 1992. *Military Deference in History: A Pilot Cross-Cultural Survey*. Albany: State University of New York Press.

Newcomb, W. 1960. Towards an understanding of ear. In G. Dole et al, (Eds.). *Essays in the Science of Culture. In Honor of Leslie A. White*. 317-336. New York: Thos.Crowell.



Ottaway, M. (Ed.). 1990. *The Political Economy of Ethiopia*. New York: Praeger Publishers.

Peninou, J-L. 1998. The Ethiopian-Eritrean border conflict. *Boundary and Security Bulletin*. 6. 2. 46-50.

Reid, R. 2002. The Trans-Mereb experience: Perceptions of the historical relationship between Eritrea and Ethiopia. A Paper Presented at the Annual Conference of the Association of Social Anthropologists of Great Britain and the Commonwealth, Arusha, Tanzania.

Ross, M. 1993. *The Culture of Conflict. Interpretations and Interests in Comparative Perspective*. New Haven: Yale University Press.

Russett, B. 1987. Future direction in conflict and peace studies. *Journal of Conflict Resolution*. 31 2. 339-354.

Shaw, P. 1985. Humanity's propensity for warfare: A sociological approach. *Canadian Review of Sociology and Anthropology*. 22. 2. 158-183.

Skjelsback, K. 1972. Peace and the structure of the International Organization Network. *Journal of Peace Research*. 4. 315-330.

Smoker, P. 1981. Small peace. *Journal of Peace Research*. 18. 2. 149-157.

Sommer, R. 1989. *Personal Space: The Behavioural Basis of Design*. New York: Prentice- Hall.

Takasta, N. 2000. *Brothers at War: Making Sense of the Eritrean - Ethiopian War*. Oxford: James Currey.

Varis, T. 1982. Peace and communication. An approach by flow studies. *Journal of Peace Research*. 19. 3. 241-250.

Wiberg, H. 1979. The Horn of Africa. *Journal of Peace Research*. 16. 3. 189-196.

Wright, H. 1986. *Explanation and Understanding*. ITHACA, NY: Cornell University Press.

Young, C. 1976. *The Politics of Cultural Pluralism*. Madison: The University of Wisconsin Press.



## الفصل الثانی

### الفيدرالية: بعض جوانب الصراعات العرقية وإدارتها فى إثيوبيا

بقلم: أسناكى كيفالى\*

#### ١ - مقدمة

أصبحت عملية إعادة بناء الدولة بمثابة ظاهرة عالمية فى عالمنا المعاصر. فهناك حركات فى معظم أركان الأرض حالياً تستهدف إعادة تصميم هياكل وبنى الدول بما يستجيب لمطالب المجتمعات والجماعات المحلية بالاعتراف بهوياتها وتوسيع مشاركتها فى الحقل السياسى.

ويستهدف المبدأ الفيدرالى (الاتحادى) تحقيق التوازن بين الاستقلال الذاتى والاتحاد السياسيين، وقد اجتذب هذا المبدأ الاهتمام الكبير من جانب الدول متعددة العرقيات، باعتباره وسيلة ناجعة لإدارة التنوعات العرقية - اللغوية.

ونجد اليوم الكثير من البلدان فى مختلف أنحاء العالم تجرب الخيار الفيدرالى وصوراً أخرى من الحكم الذاتى بهدف إدماج الجماعات العرقية اللغوية المختلفة فى فضاء السياسة الوطنية، وتقليل التوترات والصراعات العرقية. ورغم ذلك فإن المحاولات الرامية لإعادة صياغة بنى الدولة يمكن أن تؤدى هى نفسها إلى المزيد من التوترات العرقية بسبب ما ينجم عن عمليات إعادة هيكلة الدولة من تغير فى العلاقات بين الجماعات المحلية.

وقد شهدت إثيوبيا منذ أوائل تسعينيات القرن الماضى نقطة تحول رئيسية فى تاريخها السياسى. ومن بين أهم سمات التغيرات السياسية فى إثيوبيا بعد عام ١٩٩١ إعادة صياغة الدولة الإثيوبية وفق نموذج الفيدرالية المبنى على أساس عرقى. وفى محاولة من النظام الحاكم لإجراء عملية إعادة تنظيم جذرية لهياكل الدولة والعلاقات بين الدولة والمجتمع، اعتمدت العرقية دستورياً بوصفها مبدأ أساسياً للتنظيم السياسى. وهكذا أضحت إثيوبيا تعيش فى ظل صيغة للحكم الفيدرالى، والستى تدعم رسمياً لا مركزية السلطة لصالح الأقاليم العرقية - اللغوية وديموقراطية التعدد الحزبى.

---

\*Asnake Kefale، قسم علم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة أديس أبابا،

E-mail: asnakek@fsw.leidenuniv.nl



وقد وجدت مرحلتان في تطور التجربة الفيدرالية في إثيوبيا. في أولاهما تم تأسيس أربع عشرة ولاية إقليمية مع تفويض واسع للسلطة في عام ١٩٩٢<sup>(١)</sup>. وفي المرحلة الثانية التي بدأت عام ١٩٩٥ تم إدخال الدستور الفيدرالي الجديد<sup>(٢)</sup>. ويزعّم الحزب الحاكم، وهو "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" EPRDF<sup>(٣)</sup>، أن النموذج الجديد سيمثل أساس إصلاح بنية الدولة الإثيوبية، وحل الأزمة المزمنة للدولة والمجتمع في إثيوبيا، واللذين كانت الصراعات الملح الرئيسى لهما.

كذلك رأت "الجبهة الديمقراطية الثورية" في الفيدرالية العرقية أداة سياسية تفيد في إدارة الصراعات العرقية. كما يمكن النظر إلى إضفاء الطابع المؤسسي للفيدرالية العرقية على أنه أحد أوجه الاعتراف بحقوق "الأمم والقوميات والشعوب" في "تقرير المصير بما في هذا حق الانفصال"<sup>(٤)</sup>.

ونظراً لإعادة هيكلة الدولة الإثيوبية مر كل من الحكم والعرقية بتغيرات متعددة. ولا شك أن التغيرات السياسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإعادة تكوين الدولة الإثيوبية تنطوي على كل من فرص وتحديات فيما يتعلق بإدارة التوترات والصراعات العرقية في البلاد. ويهدف هذا الفصل إلى تحري آثار الفيدرالية العرقية على إدارة العلاقات العرقية في إثيوبيا.

## ٢- الفيدرالية وإدارة الصراعات العرقية:

### بعض القضايا المفاهيمية

استخدمت الدول المتعددة عرقياً استراتيجيات مختلفة في إدارة أو تصفية الصراعات العرقية. وحسبما تقول بعض الأدبيات (McGarry and O'Leary 1993, Esman 2000) فإن استراتيجيات ضبط الصراعات العرقية قد تضمنت بشكل عام أساليب لتصفية وإدارة تلك الخلافات.

وقد حدد "ماكجارى وأوليرى" أربعة أساليب مختلفة في كل واحدة من المهمتين المذكورتين. فأوردا بالنسبة لأساليب تصفية الخلافات:-

(أ) الإبادة الجماعية؛ (ب) الترحيل الإجبارى لأعداد مهولة من السكان؛ (ج) الفصل و/أو الانفصال؛ (د) الإدماج و/أو التماثل.

أما بالنسبة لإدارة الاختلافات فقد أوردا الأساليب التالية:

(أ) السيطرة المهيمنة؛ (ب) التحكم؛ (ج) إقامة الكانتونات والفيدرالية؛ (د) اقتسام السلطة (1993:4).

وقد عرف التاريخ الإثيوبى استخدام بعض من الأساليب المذكورة عاليه من جانب النظم المختلفة التي حكمت البلاد. فمن بين أساليب تصفية الخلافات قام نظام "هياسلاسى" باستخدام سياسات التماثل. أما للنظام العسكرى الذى حكم إثيوبيا من

١٩٧٤ إلى ١٩٩١ فقد لجأ إلى الترحيل القسرى للسكان. وأخيراً سمح حكم "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" بانفصال إرتريا.

كما شهدت فترة ما بعد ١٩٩١ استخدام بعض أساليب إدارة العلاقات العرقية. ومن بينها ترتيبات اقتسام السلطة عن طريق إنشاء الحكومة الانتقالية عام ١٩٩١<sup>(٥)</sup>، واعتماد الطبيعة الفيدرالية للدولة الإثيوبية، وبروز "الجبهة الديمقراطية الثورية...." كقوة سياسية مهيمنة تريد الاحتفاظ بقبضتها المهيمنة على الحياة السياسية في البلاد<sup>(٦)</sup>. ومن بين الأساليب الأربعة سألغة الذكر لإدارة الخلافات العرقية هناك أهمية خاصة في تحليل الحالة الإثيوبية لكل من السيطرة المهيمنة وإقامة الفيدرالية.

يهدف المبدأ الفيدرالي إلى تحقيق كل من الحكم الذاتي واقتسام الحكم. وقد كانت له جاذبية كبيرة في الدول متعددة العرقيات بوصفه وسيلة من وسائل إدارة الاختلافات العرقية - اللغوية<sup>(٧)</sup> (Elazar 1987). ويمكن ربط فكرة الحكم الذاتي في الفيدرالية بالاستقلال الذاتي العرقي، أو حق الجماعات العرقية في حماية وتطوير هوياتها الخاصة.

كذلك يرتبط تأسيس الطابع الفيدرالي للدولة الإثيوبية مع مسألة حق تقرير المصير لمختلف الجماعات العرقية في البلاد. وجدير بالذكر أن تطبيق الفيدرالية لم ينشأ في التاريخ كأداة تهدف إلى إدارة التنوع العرقي، ولا كآلية لممارسة حق تقرير المصير، وإنما كصيغة لتوحيد وحدات إقليمية كانت منفصلة في الماضي (Young 1994: 12).

وهناك وجهتا نظر رئيسيتان ومتعارضتان برزتا في الجدل النظري بشأن التوسل بالفيدرالية كأداة لإدارة التنوع العرقي - اللغوي. فيدافع عدد متزايد من الكتاب والباحثين عن استخدام الفيدرالية كخيار للدول متعددة العرقيات والتي يتهدها التفسخ بفعل المشاحنات والصراعات العرقية (Osaghae 1996, Watts 1998, Young 1994, Kimenyi 1998, Horowitz 1985, Harris and Reilly 1998). وفي المقابل هناك آخرون يتشككون في صحة استخدام المبدأ الفيدرالي كوسيلة لإدارة التنوع العرقي - اللغوي (Basta Fleiner 2000, Cornell 2002).

فيرى "أوساجاي" أنه من بين كل التصورات الخاصة بفائدة الحكم الفيدرالي هناك اهتمام خاص بفائدته من زاوية أنه يمثل حلاً لمشكلة الحكم في البلدان متعددة العرقيات والأجناس والأديان، وبخاصة تلك البلدان المنقسمة انقساماً عميقاً (Osaghae 1996).

وبالمثل يرى "رونالد واتس" أن "الخيار الفيدرالي" يصبح أكثر شعبية حينما تتصادم قوى الاندماج والانفصال، وهو الوضع الذي تجلى بوضوح في الدول متعددة القوميات بعد نيل الاستقلال (Watts 1998: 12). ويشدد أيضاً على أنه

بالرغم من بعض الانتقادات المتعلقة بإمكانية الإبقاء على الاتحادات الفيدرالية متعددة العرقيات والقوميات "فإن مرور ما يزيد على قرن من عمر الفيدرالية في سويسرا- حيث يتسم كل كانتون بالتمايز عن غيره وبالانسجام الداخلى من حيث اللغة أو الدين- وإعادة تنظيم الولايات في الهند ونيجيريا على أسس لغوية وعرقية بالدرجة الأولى بعد زمن من إنشاء الاتحاد الفيدرالى وبهدف تخفيف الضغوط الداخلية، كل هذا يؤكد أنه فى ظل توفر شروط معينة يمكن للاتحادات الفيدرالية القائمة على وحدات عرقية أو قومية متميزة أن تحافظ على بقائها وأن تهدىء من حدة التوترات. وفى الحقيقة أنه لا يوجد دليل حتى الآن على أن أى شكل آخر من التنظيم السياسى قد نجح فى تحقيق التوازن بين الاندماج السياسى والتنوع العرقى الإقليمى لفترة طويلة من الوقت، سوى اللجوء إلى استخدام القوة" (Ibid : 16).

وبالمثل يشدد "يونسج" على أن "الحجة الأكثر جوهرية للنظام الفيدرالى هى أنه لا توجد صيغة أخرى قابلة للعمل فى البلدان كبيرة الحجم ومتعددة المكونات الثقافية" (Young 1994: 13).

وذكر "هورفيتز" فى دراسته الكلاسيكية عن الصراعات العرقية خمس آليات لخفض حدة الصراعات، هى:-

١- تهدئة الصراع العرقى عن طريق نشر نقاط السلطة.  
٢- الاهتمام بالصراع داخل العرقية الواحدة من أجل تخفيف الصراع بين العرقيات.

٣- تطوير سياسات تهدف إلى خلق حوافز للتعاون بين العرقيات المختلفة.  
٤- تطوير سياسات خاصة لتشجيع الانحيازات المبنية على المصالح بدلاً من العرقية.

٥- تقليل الفوارق بين الجماعات المختلفة (Horowitz 1985:597-599).  
ومن خلال دراسة "هورفيتز" للاتحاد الفيدرالى فى نيجيريا، اهتم بتحرى كيف يمكن صياغة الاتحادات الفيدرالية بحيث تحد من الصراعات العرقية عبر استخدام الآليات الخمس المذكورة عالياً. ويشدد على إمكانية استخدام الترتيبات الفيدرالية لإضعاف القوميات العرقية المتنافسة.

وعلى النقيض من الرؤية السابقة لاستخدام الترتيبات الفيدرالية فى هذا الاتجاه، رأى "كيمينى" فى الفيدرالية المبنية على أساس عرقى وسيلة لضبط إيقاع النزعات العرقية فى أفريقيا. ورأى أن هذه الفيدرالية تمثل النظام الوحيد القادر على تنظيم الأنشطة الجماعية لحماية الجماعات من الاضطهاد، وعلى مراعاة التنوع (Kimenyi 1998: 59).



وفى الحقيقة أن الكثير من الكتاب والباحثين يقرون الآن بشرعية العرقية كعامل صلب فى السياسة الوطنية، مقارنة بوجهة النظر الأخرى التى لا ترى فى هذا سوى إحياء لمخلفات الماضى (Salih and Markakis 1998: 7).

هناك فى مواجهة ما سبق كتاب وباحثون آخرون يعتقدون أن الفيدرالية - حينما تبني على أساس التنوع العرقى - سوف تنزع لأن تصبح مناهضة للحرية ومعادية للأغلبية، ومن ثم تثير المزيد من الصراعات والتمزق، وتحبط حرية حركة المواطنين فى البلد (Basta Fleiner 2000, Cornell 2002, Watts 1998).

ويستشهد "باستافلينر" بتجارب الفيدراليات الشيوعية السابقة ليؤكد أنه فى ظل السياسة الفيدرالية يمكن لأى صراع دستورى أن يتحول بسهولة إلى صراع عرقى تكون له نتائج وخيمة على السلام الداخلى (2000:4).

كما يعتبر هؤلاء أن إرساء الترتيبات الفيدرالية على أسس عرقية - لغوية يمثل عاملاً يمكن أن يسهم فى الاحتقان العرقى وزيادة النزعة الانفصالية إلى حد الممارسة الصريحة للصراع المسلح (Cornell 2002: 247). ويلاحظ "رونالد واتس" أن الفيدراليات الاشتراكية التى بنيت على أساس التنوع العرقى - اللغوى قد تمزقت فى النهاية، وهناك فى الوقت نفسه إمكانية لأن تتسبب النزعات الانفصالية فى تقويض نظم فيدرالية أخرى مثل تلك القائمة فى كندا والهند ونيجيريا (watts 1998: 16).

جملة القول أن هناك انقساماً واضحاً فى المجادلات النظرية حول نجاعة الوصفة الفيدرالية كأداة لإدارة المجتمع السياسى متعدد العرقيات. وتعكس الآراء التى عرضنا لها هنا فى ما يتعلق بفائدة الترتيبات الفيدرالية كأداة لضبط الصراعات العرقية، تعكس المشكلات الحقيقية أمام تصميم هياكل الدولة بما يسمح بالإدارة السليمة لتلك الصراعات.

### ٣- بعض الاتجاهات الناشئة فى الصراعات العرقية

جاء التاريخ الإثيوبى حافلاً بالصراعات الداخلية والخارجية. وفى تاريخها الحديث تعرضت إثيوبيا لعدة اعتداءات خارجية. وعلى المستوى الداخلى عانت إثيوبيا أيضاً من تاريخ طغت عليه التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحادة. فعلى سبيل المثال يعتبر "مريرا" أن تاريخ الدولة الإثيوبية هو تاريخ الصراعات بامتياز (Merera 2000:17).

ويمكن إرجاع الطبيعة المزمدة للصراعات إلى طبيعة الدولة الإثيوبية ذاتها، حيث اتسمت بالطابع الإقصائى تقليدياً، باعتبارها نظاماً لهيمنة الأغلبية الكبيرة من السكان والتى بنيت أساساً على الاستخدام المفرط للقوة. وقد كان للصراعات فى إثيوبيا أبعادها الطبقية والعرقية والدينية والإقليمية.

إن العملية التي شكلت الطابع متعدد العرقيات للبلاد، والطريقة التي سعت من خلالها نظم الحكم في إثيوبيا لفرض سيطرتها على هذا التعدد، قد تركتا بالضرورة آثاراً كبيرة على شروط إرساء السلم والاستقرار في إثيوبيا. ومن ثم فإن المسألة القومية<sup>(٨)</sup> التي أخذت بخناق الدولة الإثيوبية لأكثر من أربعة عقود من الزمان، يجب تفسيرها في ضوء بروز دولة شديدة المركزية.

ومنذ انهيار الحكم العسكري عام ١٩٩١ واستيلاء "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" على السلطة، تعيش البلاد صورة من الحكم الفيدرالي المبني على الأساس العرقي<sup>(٩)</sup>. ورغم تصوير الفيدرالية كأداة سياسية أفضل لإدارة العلاقات العرقية في البلاد، فإن التوترات والصراعات بين العرقيات المختلفة ظلت مصاحبة حتى للعملية الفيدرالية. ومن الممكن تقسيم التوترات والصراعات المتصلة بعملية إرساء الطابع الفيدرالي في إثيوبيا إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية ناشئة:-

١- التنافس والصراع بين العرقيات المختلفة في الولايات الإقليمية متعددة الهويات.

٢- توتر العلاقات بين الأغلبية والأقلية.

٣- المشكلات المتصلة بترسيم الحدود بين الأقاليم.

### ٣-١ الصراعات العرقية في الولايات ذات الهويات المتعددة

استهدف اعتماد الفيدرالية في إثيوبيا متعددة القوميات - رسمياً - إقامة نسق إداري لا مركزي للجماعات العرقية المختلفة في البلاد. ومع ذلك لم يحدد الدستور الفيدرالي أنماط وهياكل الحكم الإداري الذاتي التي تصبح متاحة لسائر الأمم والقوميات والشعوب في إثيوبيا. حيث يكتفى الدستور بذكر تسعة أقاليم - عضوة في الفيدرالية. ومن بينها خمسة أقاليم فقط (تيجراي، عفار، أمهرة، أوروميا، صوماليا) تهيمن على تركيبها السكاني جماعات عرقية تسمت الأقاليم باسمها. أما الأقاليم المتبقية فهي متعددة العرقيات. ولم ترد بالدستور أية مواد عن الاستقلال الذاتي وبني الإدارة الذاتية للجماعات العرقية التي لم يطلق اسمها على الولايات. وهكذا فإن مسائل الهوية والتحكم في البنى الإدارية قد أدت إلى توترات وصراعات عرقية في كل الولايات الإقليمية متعددة الهويات تقريباً. وهناك في هذا الصدد نوعان من الصراعات العرقية:

١- صراعات حول مسائل الهوية العرقية والحكم.

٢- صراعات حول التحكم في البنى الإدارية بالولايات الإقليمية متعددة

العرقيات.

ونحاول هنا تقديم إيضاح موجز لهذين النوعين من الصراعات من خلال بضعة أمثلة.

### ٣-١-١ الصراعات حول مسائل الهوية العرقية والحكم

تتناقش هنا صراعات رئيسيين دارا حول مسائل الهوية العرقية، وهما صراع "السلت" Silte مع "الجوراج" Gurage<sup>(١١)</sup>، وصراع "وجاجودا" Wogagoda<sup>(١٢)</sup>، اللذان جريا في إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية SNNPR.

#### مسألة الهوية بين "السلت" و"الجوراج"

وهي المسألة التي تم حلها بشكل سلمي نسبياً. ففي الماضي كان "السلت" يعتبرون جماعة فرعية من جماعة "الجوراج" العرقية. وقد اضطلع "السلت" بنشاط للسلطات الإقليمية والفيدرالية كي تعترف بهويتها المنفصلة عن "الجوراج" استناداً إلى لغتهم الخاصة وإلى ديانتهم الإسلامية.

وفى أعقاب إعادة بناء الدولة على أساس فيدرالي، كان من المنطقي التساؤل عن السبب في إثارة "السلت" لمسألة هويتهم المنفصلة، رغم الاعتقاد تقليدياً بأنهم أحد مكونات عشائر "الجوراج" المختلفة. ويبدو أن تأكيد "السلت" على هويتهم العرقية المستقلة قد نجم عن تغيرات وقعت في أنماط علاقتهم "بالجوراج"، واستحداث البنى الجديدة للدولة الفيدرالية في إثيوبيا. ففي السابق اتسمت البنى الإدارية في كل الدولة بالأتوقراطية والمركزية الشديتين. بل أكثر من هذا كانت الحكومة المركزية هي التي تعين الحكام الإقليميين والإدارة العليا في الأقاليم.

ومن ثم لم تكن هناك سوى اختلافات بين علاقة كل جماعة من الجماعتين (السلت والجوراج) بالسلطات المركزية. وقد تغير هذا بالطبع مع تشكيل الدولة المركزية. وكانت منطقة "الجوراج" واحدة من الإدارات المناطقية الداخلة في إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. وشعر الزعماء الناشطون في صفوف "السلت" أن إدماجهم في منطقة "الجوراج" قد قوض هويتهم المستقلة وآفاق تطورهم، ومن ثم طالبوا بالاعتراف باستقلال هويتهم عن الجوراج. ونتيجة لهذه المطالبة تم تأسيس بنية منطقة مستقلة "السلت" في إطار إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية.

#### "الوجاجودا" ومقاومة "الولايتا"

قاومت جماعة "الولايتا" Wolayeta العرقية بكل عنف محاولة السلطات في إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية لمجانسة لغات الجماعات العرقية الأربع في التعليم الأولى والإدارة المحلية. فقد رأت هذه الجماعة التي بلغ عدد سكانها



أكثر من مليون نسمة في إحصاء ١٩٩٤، رأت في هذا الإجراء من جانب السلطات الإقليمية تحدياً كبيراً لهويتها، وهي الجماعة ذات التاريخ السياسي الطويل والحافل (Aklilu 2000 b).

وقد فجرت مسألة "الوجاجودا" الشكوى الكامنة بعض الشيء لجماعة "الولايتا" العرقية من إدماجها في منطقة "أومو" الشمالية من إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. وقد امتعض "الولايتا" من عدم تخصيص بنية منطقة لجماعتهم العرقية في الإقليم المذكور (Ibid).

وفي الحقيقة أنه عندما تأسست الحكومات الإقليمية في عام ١٩٩٢، شكل "الولايتا" أحد هذه الأقاليم، غير أن هذه الجماعة العرقية فقدت وضعيتها الإقليمية حينما تشكل إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية من دمج خمسة أقاليم جنوبية عام ١٩٩٤، وهي: "جوراج/ هاديا" Gurage/ Hadia، "سيداما" Sidama، "ولايتا"، "أومو" Omo، و"كافا" Kafa. ولم تلح وقتها أي معارضة شعبية علنية لحرمان جماعة "الولايتا" من وضعيتها الإقليمية، ولكن "الولايتا" أبدوا مقاومة شرسة فيما بعد حينما حاولت السلطات فرض لغة "وجاجودا". وفي أول الأمر حاولت سلطات الإقليم والحكومة الفيدرالية قمع المعارضة، لكنها اضطرت إلى إلغاء هذا المشروع في نهاية المطاف، وأنشأت بنية منطقة جديدة خاصة "بالولايتا".

### ٣-١-٢ الصراع على البنى الإدارية والمناطق العرقية

تولدت صراعات عنيفة في الولايات الإقليمية ذات الهويات المتعددة، وذلك حول مسائل السيطرة على البنى الإدارية، ووضعيات المناطق العرقية. ولكي نوضح الاتجاهات التي انطوت عليها هذه الصراعات، ندرس بشكل موجز أربعة من هذه الصراعات.

#### صراع "شيكو- ميزنجر"

##### في إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية

تصاعد التوتر في مارس ٢٠٠٢ بين جماعتي "شيكو- ميزنجر" Sheko-Mezenger العرقيتين وبين سلطات إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية بشأن وضعيات كل من "شيكو- ميزنجر" و"يكي وريدا" (١٢) Yaki Woreda في منطقة "كيفتشو" Keficho في الإقليم المذكور، وتطور هذا التوتر إلى صراع عنيف قتل فيه أكثر من مائة شخص، ودمر حوالي ألفي بيت، وتم تشريد أكثر من ٥٨ ألف شخص (EHRCO 2002 a). وعلى الرغم من اختلاف البعض مع هذه الأرقام تظل حوادث "شيكو- ميزنجر" تمثل واحداً من أعنف الصراعات التي شهدتها الإقليم الجنوبي.

وحسبما تقول أرقام "مجلس حقوق الإنسان في إثيوبيا" EHRCO فإن سبب هذا الصراع العنيف يتمحور حول مطالبة "شيكو- ميزنجر" بضمها إلى ولاية "جامبيلا" Gambella. ويلاحظ تقرير المجلس أنه منذ فترة الانتقال (١٩٩١-١٩٩٥) مالت هاتان الجماعتان العرقيتان إلى إيماجهما في ولاية "جامبيلا"، ولكن الاستفتاء الذي أجري عام ١٩٩٣ أسفر عن تصويت غالبية المقيمين في "يكى وريدا" لصالح الإبقاء على كل من منطقة "كيفتشو" و"يكى وريدا" في إطار إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. وهنى النتيجة التي لم يقبلها بعض النشطاء السياسيين في جماعتى "شيكو- ميزنجر" وبخاصة "منظمة الوحدة الديمقراطية لشعبى شيكو- ميزنجر" SAMPDUO.

ولقد أدى إحباط الجماعتين من وضعهما إلى اندلاع مظاهرات عنيفة، فحسبما يقول "مجلس حقوق الإنسان في إثيوبيا" شهد يوم ١٠ مارس ٢٠٠٢ قيام ثلاثمائة من أفراد الجماعتين مسلحين بالمناجل والرماح والبنادق بإغلاق طريق "تيبى- جيما" ومحاصرة مقر مجلس "يكى وريدا". وقد قتل العديد من الأشخاص في الصدام الذى نشب بين المتظاهرين والشرطة المحلية (Ibid).

وفى مقابلة لشبكة الاستعلامات الإقليمية المتكاملة مع "نيسالجن هايلماريام" ألقى الأخير باللوم على "منظمة الوحدة الديمقراطية لشعبى شيكو- ميزنجر" متهما إياها "بنقص الوعي بالانتخابات وبالطريقة التى أنشئت بها مجالس ويردا". وحسب "هايلماريام" أرادت المنظمة المذكورة أن تكون لها سلطة إدارية على بعض "وريدات" منطقة "كيفتشو" لمجرد أنها كسبت الانتخابات فى "وريدا" واحدة. وزعم أيضاً "أن الصراع قد نشب حينما قام أعضاء المنظمة بالزحف على مناطق لا يمكنهم الفوز فيها متصورين أن نتائج الانتخابات يمكن الحصول عليها بالقوة" (IRIN 2002).

وفى أعقاب هذه الأحداث تورطت قوات الأمن بالإقليم فى انتهاكات لحقوق الإنسان ضد الجماعتين العرقيتين، بدعوى إيقاف أعمال العنف (EHRCO 2002 a). وهكذا فقد الكثيرون من جماعتى "شيكو- ميزنجر" حيواتهم جراء الحملة الانتقامية التى شنتها سلطات الإقليم الجنوبى.

### صراع "توير- أجنواك" فى ولاية "جامبيلا"

كان إقليم "جامبيلا" من بين الولايات الإقليمية متعددة الهويات فى الفيدرالية الإثيوبية الجديدة. وحسب التعداد السكانى الذى أجري عام ١٩٩٤ مثلت الجماعتان العرقيتان الأساسيتان فى الإقليم "النوير" Nuer و "الأجنواك" Agnuak ٤٠% و ٢٧% على التوالى من سكان الولاية.

ونشأت أنماط جديدة من العلاقات بين هاتين الجماعتين بعد إنشاء ولاية إقليم "جامبيل"، ومن ثم نشأت بنية جديدة للسلطة في هذا الإقليم. ففي الماضي كانت جميع الجماعات العرقية بالإقليم خاضعة لإدارة شديدة المركزية في أيدي الحكومة القائمة في أديس أبابا. وكانت الأخيرة هي التي تعين كبار المسؤولين بالإقليم، فضلاً عن استئثارها بالقرارات الخاصة بالسياسات العامة، وهو الشيء الذي كان مفروضاً على جميع الولايات وليس "جامبيل" وحدها.

ولكن بعد الفيدرالية تعقدت العلاقات بين الجماعتين العرقيتين الرئيسيتين بالولاية بسبب الاختلافات حول مستوى تمثيل كل جماعة منهما في المناصب العليا بالإقليم، فضلاً عن المشكلات الخاصة باقتسام الموارد.

وتحول هذا التوتر بين الجماعتين بشأن التمثيل السياسي إلى أعمال عنف ظاهرة في يوليو ٢٠٠٢. ويقال إن هذا الصراع قد نشأ بشكل مباشر نتيجة شيوع اعتقاد وسط "النوير" بأن سلطات الإقليم تعمدت عدم تعيين نائب آخر للرئيس ينتمي لجماعة "النوير" بعد وفاة النائب الراحل من أبناء "النوير" (EHRCO 2002 a) غير أن اتساع وامتداد الصراع يشير إلى وجود قدر من الخصومة والسخط السابقين بين الجماعتين بشأن مسائل التمثيل السياسي واقتسام الموارد، إلخ.

#### صراع "البرتا- جوموز" في ولاية بنشانجول- جوموز

وفقاً للتعداد السكاني عام ١٩٩٤ يتشكل التركيب السكاني في الإقليم من "البرتا" Berta ٢٦,٧%، "الجوموز" Gumuz ٢٣,٤%، "الأمهرة" Amhara ٢٢,٢%، "الأورومو" ١٢,٨%، "الشينانشا" ٦,٩%، وآخرين ٨%.

وقد تغيرت أنماط العلاقات العرقية في الإقليم جراء تدفق أعداد كبيرة من المستوطنين "الأمهرة" في إطار برنامج حكومة "الدرج" Derg العسكرية لإعادة التوطين والذي كان ينفذ في الثمانينيات. ويقول تيودوروس (Tewodros 2001) الذي درس العلاقات العرقية وإدارة الصراع في الإقليم بين "البرتا" و"الأمهرة" المعاد توطينهم، يقول إن الصراعات قد نشبت لأسباب اجتماعية- اقتصادية وسياسية - إدارية.

وكذلك أدى تأسيس ولاية "بنشانجول- جوموز" ذات الإدارة الذاتية بعد ١٩٩١ إلى إحداث تغييرات في أنماط العلاقات بين الجماعات العرقية في الإقليم. فقد شكت جماعة "البرتا" العرقية من مسائل تتعلق بالتمثيل وتقسيم الإقليم إلى مناطق. فشكوا مثلاً من أن جماعة "جوموز" العرقية الأصغر من حيث السكان ومساحة الأرض قد أعطيت أحد عشر "وريداً"، بينما لم تحصل "البرتا" سوى على تسع فقط (Idid). ورأوا في هذا نوعاً من الغبن بحقوقهم من عدة جوانب، مثل مخصصات الموازنة والتمثيل على المستوى الإقليمي (WIC 2001).



وبسبب هذه المظالم ازدادت حدة التوتر بين "البرتا" والحكومة الإقليمية التي كان "الجوموز" يسيطرون عليها، وكذلك التوتر بين "البرتا" و"الأمهرة" المعاد توطينهم بالإقليم. وقد أزهقت بعض النفوس في الصدام الذي وقع بين "البرتا" و"الأمهرة" في يناير ٢٠٠١ (Tewodoros 2001).

كما قام "البرتا" بالانسحاب من الحكومة الإقليمية وهددوا بتأسيس ولاية إقليمية خاصة بهم، والانفصال عن ولاية "بنشانجول- جوموز"، وهو ما تسمح به (المادة ٧٤ فقرة ٣) من الدستور الفيدرالي. الأمر الذي اضطر السلطات على مستوى الحكم الفيدرالي، وخاصة مجلس الاتحاد الفيدرالي، إلى للتدخل لإعادة الهدوء إلى الإقليم وضبط الأوضاع، ومن ثم عودة "البرتا" إلى الحكومة الإقليمية (WIC 2002).

#### وضع بلدة "أوسا" و"السيداما" وسلطات الإقليم الجنوبي

قام بعض أفراد جماعة "السيداما" Sidama العرقية بالتظاهر في يوم ٢٤ مايو ٢٠٠٢ احتجاجاً على تعديلات مقترحة في وضعيّة بلدة "أوسا" Awassa، وتصدى البوليس للتظاهرة وفضها بالقوة، حيث سقط عدد من القتلى. وهناك روايات مختلفة للأسباب الفعلية التي دفعت قوات الأمن إلى استخدام القوة، وأيضاً حول العدد الفعلي للقتلى. وقد وقعت هذه الأحداث العنيفة بسبب الوضعية الإدارية لبلدة "أوسا" التي تمثل حالياً عاصمة منطقة "سيداما" وإقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية في آن واحد.

فحينما قررت السلطات الإقليمية جعل "أوسا" عاصمة لها وذات وضعيّة خاصة تجعلها مسئولة مباشرة أمامها، وأمرت سلطات منطقة "سيداما" بالخروج من البلدة وإقامة عاصمة المنطقة في مكان آخر، رفض هذا القرار الكثيرون من قيادات جماعة "السيداما" العرقية. فقد شعروا بأنهم يفقدون السيطرة على إقليمهم العرقي وعلى مركز حضري مكتمل. ونتج عن هذا تعبئة المشاعر الغاضبة وسط "السيداما" المقيمين في البلدة، حيث قاموا أيضاً بضم الروابط الفلاحية إلى صفوفهم في عملية الاحتجاج على القرار المذكور، وكان شعارهم هو "أوسا ليست للبيع".

ويلوم بعض المراقبين والسياسيين المعارضين السلطات الإقليمية باعتبارها المتسببة في نشوب هذا الصراع، وذلك لقيامها باتخاذ قراراتها بشأن وضعيّة تلك البلدة دون إجراء مشاورات كافية مع "السيداما" والحصول على موافقتهم.

أما "هيلاماريام ديسالجن" رئيس الإقليم فيزعم أن السياسيين من "السيداما" هم الذين أثاروا مشاعر الناس على نحو سيء حيث زعموا أن تغيير وضعيّة بلدة "أوسا" سوف يضر ويقوض مصالح شعب "سيداما" (IRIN 2002).

وأضاف أنه حتى مع تغيير وضعية البلدة فقد كان من المخطط أن تحصل جماعة "السيداما" العرقية على منصب عمدة البلدة و ٣٠% من مقاعد مجلس البلدة (Ibid).

وتبين لنا هذه الحالة أن الصراعات يمكن أن تنجم عن تغيير الصلاحيات الإدارية و/أو الجغرافية في الأقاليم ذات التعددية العرقية.

### ٢-٣ التوترات بين الأغليات الإقليمية والأقليات المستوطنة

تتسبب العلاقات بين الأغليات الإقليمية والأقليات المستوطنة في إثارة المزيد من المصاعب بسبب التنافس على الموارد الطبيعية، واختلاف المنظومات الاجتماعية- الثقافية، والطريقة التي يضبط بها النظام السياسي العلاقات بين تلك الجماعات.

وقد عرف التاريخ الإثيوبي منذ القدم موجات كثيرة للهجرة من المناطق الشمالية إلى الجنوبية. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء التوسع التاريخي للدولة الإثيوبية من الشمال باتجاه الجنوب، وكذلك بسبب التدهور البيئي، ونقص الأرض القابلة للزراعة، وبحث السكان عن فرص جديدة.

هذا وقد طرأت تعديلات كثيرة على أنماط العلاقات بين الأغليات الإقليمية والجماعات المستوطنة، نتيجة حدوث تغييرات شاملة في البنى السياسية للبلاد، أو في الأيديولوجيات التي اعتنقتها النظم الحاكمة المتعاقبة. وهناك اعتقاد واسع بأن تكوين النظام الفيدرالي على أسس عرقية - لغوية، والتشديد المتزايد على ذاتية الجماعات العرقية، قد تسببا في إثارة التوترات بين الأغليات الإقليمية والجماعات المستوطنة.

ورغم أن الدستور الفيدرالي ضمن حقوق المواطنين الإثيوبيين في العيش والعمل في أي مكان من البلاد حسب نص المادة رقم ٣٢، فقد برزت بعض المشاكل في العلاقات بين الأغليات الإقليمية والجماعات المستوطنة.

وبعبارة أخرى، أدى للتشديد الزائد على العرقية في توزيع السلطة بإثيوبيا في أعقاب ١٩٩١ إلى تعقيد العلاقات بين الحقوق الجماعية (للأمم والقوميات والشعوب) والحقوق الفردية.

ويمكن النظر إلى توتر العلاقات بين الأغليات القومية والجماعات المستوطنة من زاويتين: المشاركة السياسية، ومشكلة النزوح.

ففي كثير من الولايات الإقليمية لم يكن هناك ترحيب بمشاركة الجماعات العرقية الأخرى في الأنشطة السياسية. فمثلاً في تلك الأقاليم التي اعتمدت اللغات المحلية لغة رسمية، لم يعد بإمكان أولئك الذين لا يتحدثون اللغات المحلية أن يتولوا أية مناصب على المستويين الإقليمي والوطني. وفي الحقيقة أن هذا الوضع كان

أكثر صعوبة في البلدات عواصم الأقاليم حيث إن معظمها تنقسم بالتعدد القومى. ونضرب مثلاً هنا بمدينة "هرر" <sup>(١٤)</sup> Harar حيث تحرم أقسام واسعة من السكان بالمدينة من المشاركة ذات المعنى في إدارة شئون مدينتهم. وهناك سمة أخرى نشأت في العلاقات بين الأغليات الإقليمية والأقليات المستوطنة، ألا وهي مشكلة إجبار المستوطنين على النزوح دون موجب من قانون.

فعلى سبيل المثال قامت السلطات الإقليمية في "أوروميا" Oromia بترحيل للمستوطنين "الأمهرة" من "وليجا" Wollega الشرقية. وكان آلاف من "الأمهرة" للقادمين من المناطق المجاورة قد استوطنوا تلك المنطقة منذ عقود من السنين (Assefa 1999:26-28). وكان توطن الأمهرة في المنطقة يتم برعاية الدولة وفقاً لسياسة إعادة التوطين التي انتهجها حكم "الدرج" العسكرى، وإن تمت الهجرة بشكل عفوى وغير منسق (Ibid).

واستمرت الهجرة التلقائية "للأمهرة" إلى تلك الأراضي المنخفضة حتى بعد زوال النظام العسكرى عام ١٩٩١. ولكن رد فعل الإدارة المحلية أصبح سلبياً إزاء استمرار هذه الهجرة العفوية، وربما يمكن تفسير هذا الموقف فى ضوء الأهمية الكبيرة التى أعطيت للعرقية فى بنية الدولة الفيدرالية منذ عام ١٩٩١، وكذلك فى ضوء تناقص الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال فى الإقليم.

واتهمت سلطات ولاية "أوروميا" المستوطنين بتدمير البيئة، وبعدم احترام القوانين الإقليمية القاضية بجلاتهم عن منطقة "وليجا" الشرقية. وحسبما تقول تقارير مجلس حقوق الإنسان فى إثيوبيا فقد سقط عدة قتلى وأُتلفت الكثير من الممتلكات حينما استخدمت السلطات الإقليمية القوة لطرد المستوطنين من هذه الأراضي (EHRCO 2000).

### ٣-٣ الصراعات على تقسيم الحدود بين الولايات الإقليمية

يمكن تفسير هذه المشكلة فى ضوء عدم التوافق بين الحدود الثقافية أو العرقية والحدود السياسية- الإدارية، فضلاً عن الطبيعة الفضفاضة للهوية العرقية <sup>(١٥)</sup>، وللقرارات السياسية- الإدارية موضع الجدل بشأن ترسيم الحدود الإقليمية، والتنافس التقليدى بين الجماعات العرقية على الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه والمراعى.

وقد وقعت عدة حوادث فى إطار تلك المشاحنات والصراعات بين العرقيات المختلفة بشأن إقرار حدود الولايات فى الفترة التالية لعام ١٩٩١، ونتج عنها سقوط آلاف الضحايا وتدمير الممتلكات.



### صراع "البورانانا" - "الجارى"

كان التنافس على الموارد الطبيعية هو السبب الرئيسى تقليدياً بين "البورانانا" Borana ("أورميا") و"الجارى" Garry ("صومالى"). وكانت التدخلات العديدة من جانب فاعلين كثيرين مثل حكومتى إثيوبيا والصومال ومفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة<sup>(١٦)</sup> وحركات تمرد مثل "جبهة تحرير أورومو" ومختلف الأجنحة السياسية فى الصومال، كل هذه التدخلات أحدثت تعقيداً عظيماً فى فعاليات الصراعات بين "البورانانا" و"الجارى"، وحتى فى إدارتها ومحاولة حلها.

وقد استمرت هذه المشكلات بعد إنشاء الولايات الإقليمية عام ١٩٩٢. "البورانانا" الذين كانوا موضع تفضيل واضح من جانب النظم الحاكمة السابقة فى إثيوبيا لأسباب جيو-ستراتيجية، أصبحوا الآن يشعرون بفقدان وزنهم التقليدى. وفى هذا الصدد يلاحظ "هوج" Hogg أن علاقة "البورانانا" التقليدية القوية مع الدولة قد سمحت لهم بالحصول على تأييد الدولة لسيطرتهم على مناطق رعى واسعة. أما الآن فقد بدأوا ويفقدون تأييد السلطات المركزية، كما باتت حقوقهم القديمة على مصادر المياه والمراعى موضع نزاع متزايد (1997:7).

ومن ثم فإن الطبيعة التنافسية للعلاقات بين "الجارى" و"البورانانا" اكتسبت الآن أبعاداً جديدة بعد إنشاء ولايتى "أوروميا" و"صومالى". "الجارى" الذين يشتركون مع "البورانانا" فى اللغة وسمات ثقافية أخرى يعتبرون أنفسهم جزءاً من الجماعة العرقية الصومالية.

ونتيجة لهذا تحولت المنافسة التقليدية بين الجماعتين المذكورتين آنفاً من التنافس على موارد الأرض، إلى صراعات حدود تماثل تلك التى بين الدول الحديثة.

### صراع "عفار" - "عيسى"

مثلما حدث بين "البورانانا" و"الجارى" تعقدت العلاقات بين "عفار" Afar و"عيسى" Issa (صومالية) نتيجة تدخل فاعلين عديدين. وكان السبب الرئيسى لاندلاع الصراع بين هاتين الجماعتين هو التنافس على موارد الأرض النادرة والمتناقصة.

ومثلما حدث فى الحالة السابقة، فبعد تأسيس ولايتى "صومالى" Somali و"عفار" تحولت المناقشات التقليدية بين الجماعتين العرقيتين على الموارد الطبيعية إلى صراع على الحدود بين الولايتين. وبالإضافة إلى ما سبق فإن مسائل الحدود، وعدم استقرار الظروف للجيوستراتيجية فى القرن الأفريقى، والاعتماد الذى أصبح كلياً تقريباً لإثيوبيا على "جيبوتى"<sup>(١٧)</sup> وحيث تملك جماعة "عيسى" اليد السياسية

الطولى فى خدمات الميناء؛ كل هذا أدى إلى تعقيد الصراعات التقليدية بين الجماعتين العرقيتين.

وقد سجل العديد من الصراعات العنيفة بين الجماعتين على مدى السنوات القليلة الماضية. وتتهم كل جماعة الجماعة الأخرى بأنها هى البادئة بإشعال فتيل الصراع. فمثلاً تشكو جماعة "عفر" من التعدى المتزايد من جانب جماعة "عيسى" على أراضيها، وأن لجان المصالحة المختلفة التى شكلت للتعامل مع هذه المشكلة قد تغاضت عن تلك الممارسات (Addis Tribune 2002). وفى المقابل تشكو "عيسى" من حرمان جماعة "عفر" لها من الوصول إلى المراعى وموارد الماء.

وفى هذا الصدد أكد تقرير لوحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة أن الصراع بين الجماعتين قد تسبب فى نفوق أعداد هائلة من ماشية جماعة "عيسى" فى عام ٢٠٠٢. وأوضح التقرير أن "عفر" قد حرمت الجماعة المنافسة من الوصول إلى الموارد المائية على جانبى نهر "أواش" Awash وفى منطقة "جيدمايتو" Gedamayto، وهو ما أدى إلى محنة للبشر والحيوان فى وقت اتسم بالجفاف الطويل فى هذه المنطقة (Sewonet 2002: 2-3).

وقد أفضى مركب القحط والمجاعة والصراعات العنيفة إلى تقويض مصادر رزق كل من "عفر" و"عيسى". وهو ما يستوجب القيام بجهود منسقة للقضاء على الاتجاه الراهن لتحول الصراعات التقليدية على الموارد إلى صراعات على الحدود بين الولايات.

### صراع "جيديو" - "جوجى"

تملك جماعتا "جيديو" و"جوجى" تاريخاً طويلاً من علاقات الجيرة. وكلتاها من جماعات الرعاة-الزراعى، وكانتا معاً سابقاً فى إطار مقاطعة "سيدامو" Sidamo. وتملك الجماعتان مؤسسات اجتماعية-سياسية متماثلة ("الجدا" Gadda) (١٨) على الرغم من الاختلاف اللغوى بينهما، فضلاً عن الاشتراك فى القواعد الحاكمة لإدارة الشكاوى والصراعات.

ومثلهما مثل أى جماعتين متجاورتين تنافست "جيديو" و"جوجى" على موارد الأرض. ولكن الجماعتين طورتا أدوات تقليدية لإدارة الصراع حينما تقع مصادمات بينهما فى التسابق على الموارد.

غير أن تلك الأدوات التقليدية للصراع ولإدارة الصراع بين الجماعتين لم تعد ملائمة بعد إضفاء الطابع الفيدرالى على البلاد. وفى سياق البنية الفيدرالية الجديدة أصبحت جماعة "جوجى" جزءاً من ولاية "أوروميا"، بينما أصبحت جماعة "جيديو" جزءاً من إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية.

وكان معنى هذا أن يتحول التنافس أو الصراع التقليدي على الموارد إلى صراعات على الأرض والحدود. فقد استعانت جماعة "جوجي" من مجتمع بعض الروابط الفلاحية من "جيديو" في منطقة "بورانا" بولاية "أوروميا"، وبالتحديد في المكان الذي يدعى "هاجيرى ماريام". وهو ما أدى إلى زيادة التوتر والاحتقان بين الجماعتين حول الوضعية الإقليمية للمكان المذكور، وتطور هذا إلى صراع مسلح فى يوليو ١٩٩٨ نجمت عنه حالات قتل عديدة وتدمير الممتلكات ونزوح الآلاف من البشر (EHRCO 1999).

#### ٤- اتجاهات ناشئة فى إدارة الصراع العرقى

تم تقديم الفيدرالية العرقية فى إثيوبيا على أنها يمكن أن توفر آليات أفضل لإدارة الصراعات العرقية، وبما يتصور أن يؤدي إلى تخفيف التوترات والصراعات بين العرقيات الكثيرة فى إثيوبيا. غير أن سجل إدارة الصراعات العرقية لا يبدو مشجعاً على الإطلاق بعد اعتماد الفيدرالية فى إثيوبيا. وعموماً هناك الآن اتجاهان رئيسيان فى إدارة تلك الصراعات بإثيوبيا، برزا بقوة منذ تغيير النظام الحاكم فى عام ١٩٩١، ألا وهى: الأدوات القانونية، والأدوات السياسية- الإدارية.

#### ٤-١ الأدوات القانونية فى إدارة الصراع

تتضمن مواد الدستور الفيدرالى الإشارة إلى مبادئ وتدابير ومؤسسات لإدارة النزاعات والصراعات حول قضايا تقرير المصير والهوية وصراعات الحدود بين الأقاليم المختلفة فالمادة ١/٣٩ من الدستور على سبيل المثال تقول إن "لكل أمة وقومية وشعب فى إثيوبيا الحق غير المشروط فى تقرير المصير، بما فيه الحق فى الانفصال". وتنص الفقرة الرابعة من نفس المادة على إجراءات ممارسة حق الانفصال وتبين المادة ٢/٤٦ معايير تشكيل الولايات الإقليمية والتي تتضمن "أنماط الاستيطان، اللغة، الهوية، ورضاء الشعب المعنى". كما تتضمن المادة ٢/٤٧ الإجراءات الخاصة بكيفية تكوين ولايات جديدة عدا الولايات القائمة. أما المادة ٤٨ فتتص على مبادئ وإجراءات حل النزاعات الحدودية بين الولايات الإقليمية. وقرر الدستور أيضاً إنشاء مجلس الاتحاد (المادة ٦١) والذي يتكون من ممثلى الأمم والقوميات والشعوب الكائنة فى البلد. وتملك هذه المؤسسة سلطة تفسير الدستور فيما يتعلق بإدارة الصراعات (المادة ١/٦٢)، واتخاذ القرارات فى المسائل المتعلقة بحقوق الأمم والقوميات والشعوب فى حق تقرير المصير، بما فيها الحق فى الانفصال (المادة ٣/٦٢)، وعليه أيضاً مسئولية إيجاد الحلول للنزاعات أو سوء التفاهم الذى قد ينشأ بين الولايات (المادة ٦/٦٢).



غير أن الممارسة الفعلية لإدارة الصراعات- وفى الحالات الصراعية التى تطرقنا إليها على سبيل المثال- كشفت عن محدودية المغزى لكل تلك المبادئ والإجراءات والمؤسسات الدستورية. وهناك عدة عوامل يمكن أن تساعد فى تفسير الأداء الباهت لتلك الأدوات الدستورية فى مجال إدارة الصراعات.

والعامل الأول والأكثر أهمية أن الدستور ينص فقط على آليات لحل الصراعات التى يمكن أن تنشأ بين الولايات الإقليمية. ولكن الخبرة الفعلية تبين أن كثيراً من الصراعات التى اندلعت خلال السنوات القليلة الماضية كانت داخل الولايات وليس بينها. وهناك حالات عديدة للصراع فى ولايات بعينها مثل "إقليم الأمم والقوميات والشعوب الأجنبية" و"ولاية بنشانجول- جوموز".

وحتى بالنسبة للصراعات التى وقعت بين جماعتين عرقيتين من ولايتين مختلفتين (مثل صراعات "عفر- عيسى"، "جوجى- جيديو"، "بورانا-جارى") فلا يمكن النظر إليها على أنها مجرد صراعات بين ولايات إقليمية لأن سلطات هذه الولايات حرصت رسمياً على النأى بنفسها عن تلك الصراعات. ومن ثم يمكن القفز إلى استنتاج أن الأدوات القانونية المنصوص عليها فى الدستور لإدارة الصراعات، ليست كافية للتعامل مع الكثير من الصراعات العرقية التى تنشأ فى إثيوبيا اليوم.

ولعل العامل الثانى فى الأهمية هنا هو نقص الخبرة اللازمة، حيث لا يزال النظام الفيدرالى حديث العهد، وهناك نقص واضح فى المعرفة والخبرة اللازمين لإدارة شكل الحكم الفيدرالى، سواء من جانب الحكومة الفيدرالية أم من جانب الحكومات الإقليمية.

فمثلاً بالنسبة لمجلس الاتحاد الذى أسندت إليه المهمة الكبرى فى إدارة الصراعات، هذا المجلس لم ينته بعد من إنهاء العمل الخاص بتنظيمه الداخلى. وفى اعتراف كامل من المجلس بهذه المشكلة، كشف فى تقرير حديث له أنه لم يحصل بعد على مقره الخاص به، كما لم يشكل هيئة للعاملين به. وهى بلا شك مقومات هامة كى يضطلع المجلس بوظائفه الدستورية (Reporter 2002).

ثالثاً، إن مجلس الاتحاد المسئول عن تفسير الدستور يتشكل من ممثلى الأمم والقوميات والشعوب فى إثيوبيا، والذين يوفدون عملياً من جانب المجالس الإقليمية. ويمكن لهذا التركيب أن يؤثر بالطبع على استقلاليته اللازمة كى يضطلع بوظيفته كمؤسسة متجردة من التحيزات يوكل إليها إدارة الصراعات. فلا يمكن تصور أن أعضاء المجلس الممثلين لحكومات إقليمية وأحزاب سياسية سوف يستطيعون القيام بهذه الوظيفة على نحو مستقل.

فمثلاً يقول الدستور إنه على مجلس الاتحاد أن يتخذ قراره فى تفسير الدستور فى غضون ثلاثين يوماً من تلقية رأى مجلس التدقيق الدستورى<sup>(١٩)</sup> (المادة

٢/٨٣). ومع ذلك أخفق مجلس الاتحاد في اتخاذ قراره قبل مرور ستة أشهر من تلقيه رأى مجلس التدقيق الدستوري بشأن مسألة رفعت إليه من ولاية "بنشانجول-جوموز" بشأن من له الحق في الانتخاب. وقد فسر مجلس الاتحاد هذا التأخر في إصدار القرار بعدم حصوله في الوقت المناسب على رأى ما أسماه "القيادة السياسية العليا" (Ibid). وهو ما يبين بجلاء وجود حدود جدية لاستقلالية المجلس في معالجة المشكلات المطروحة عليه والقيام بواجباته الدستورية.

#### ٤-٢ الأدوات السياسية- الإدارية لإدارة الصراع

وفي الحقيقة أن الأدوات التي تستخدم عادة في إدارة الصراعات في إثيوبيا الفيدرالية هي الأدوات السياسية- الإدارية (٢٠). فمن الملامح الرئيسية لمعالجة الصراعات في إثيوبيا أنها لا تزال تتصف بميول الهيمنة والمركزية. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء محاولة "الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية في إثيوبيا" EPRDF لتفعيل سياستها الخاصة بتمكين العرقية، ورغبتها في الوقت نفسه في الحفاظ على هيمنتها على الحياة السياسية في البلاد. فمن ناحية كان الإعلان عن الحقوق غير المشروطة في تقرير المصير - بما فيها حق الانفصال- وفي الوقت نفسه كان يتم وصف التجمعات والمواقف السياسية المؤيدة للانفصال باعتبارها تمثل القوميين ضيقى الأفق.

أى أنه من حيث المبدأ وعدت كل الجماعات العرقية ببنى للإدارة الذاتية، ولكن بسبب المواءمات الاقتصادية والإدارية تم دمج الجماعات المتنوعة عرقياً في كيانات واحدة. ويفسر هذا - إلى جانب غيره من التناقضات- طبيعة الصراعات وكيفية إدارتها في فترة ما بعد ١٩٩١. ونناقش فيما يلي بعض سمات الإدارة السياسية- الإدارية للصراعات في إثيوبيا.

فأولاً، وفي كثير من الصراعات التي نشأت في فترة ما بعد ١٩٩١، كشفت الهيئات السياسية والإدارية عن بطء في التعامل مع الصراعات، كما اتسم هذا التعامل بوجه عام بروح ردود الأفعال. وفي كثير من الحالات التي ناقشناها سابقاً انخرطت الهيئات السياسية والإدارية في جهود حل الصراع بعد أن كان الخطر والتدمير قد وقعا بالفعل. أى أنه لم تتخذ في حالات كثيرة أية تدابير وقائية، حتى لو كانت التوترات آخذة في الاحتقان منذ ربح طويل من الزمن بين الجماعات العرقية المتنازعة. بل إن تلك الهيئات السياسية والإدارية كانت هي نفسها جزءاً من المشكلة.

ثانياً: تجلت بوضوح هيمنة السلطة التنفيذية والتحالف الحاكم على عمليات إدارة الصراع. وقد اعترفت الجبهة الحاكمة نفسها مؤخراً بأن الكثير من المصاعب التي تواجهها سببه ضبابية الحدود بين الحزب الحاكم والحكومة. وتكرر الشيء

نفسه فى مجال حل الصراعات، فالمؤسسات مثل مجلس الاتحاد والجمعيات الإقليمية التى أوكلت إليها مهمة إدارة الصراعات تعرضت للإضعاف بسبب الهيمنة غير المستحقة للسلطة التنفيذية والهيئات القيادية فى الحزب الحاكم.

بل إن هيمنة الحكومة المركزية على قضايا إدارة الصراع تم إكسابها طابعاً أكثر مؤسسية بعد تكوين مجلس الوزراء الفيدرالى الجديد فى عام ٢٠٠١. فمكتب الشؤون الإقليمية الملحق بديوان رئيس الوزراء، والذى كان دوماً موضع جدل وريبة، قد لعب فى الحقيقة دور مؤسسة محورية فى العلاقات بين الأقاليم، وبينها والحكومة المركزية. وقد أعيد تنظيم هذا المكتب فى صورة وزارة جديدة أطلق عليها وزارة الشؤون الفيدرالية. وهو ما يعنى المزيد من إضفاء القوة والطابع المؤسسى لهيمنة السلطة التنفيذية على عملية حل الصراعات.

ثالثاً، ومن السمات المهمة الأخرى للنمط السياسى- الإدارى فى إدارة الصراعات ذلك الاتجاه الواضح لتجاهل مطالب بعض الجماعات العرقية الساعية إلى الحصول على الاعتراف الرسمى بهوياتها المستقلة، ومن ثم إجراء تغييرات فى البنى الإدارية، مثلما حدث مع جماعتى "السلت" و"الولايتا".

فقد مالت كل من السلطات الإقليمية والفيدرالية إلى التردد إزاء القبول بمطالب من هذا النوع. بل فى الحقيقة لم تكن الهيئات السياسية- الإدارية تتعامل مع هذه المطالب إلا بعد أن تبدى الجماعات العرقية تشبهاً كبيراً بمطلبها إلى الحد الذى يؤدى إلى اندلاع أحداث عنف فى بعض الحالات. أما الاتجاه الثانى الواضح لدى تلك السلطات فهو اللجوء إلى استخدام القوة، وبدرجة أكبر من اللازم فى كثير من الحالات. ويمكن هنا مراجعة صراع "شيكو- ميزنجر"، وحادثة "أواسا" كمثالين واضحين على ذلك الاتجاه.

رابعاً، كانت مؤتمرات السلم والديموقراطية هى الأداة المفضلة لدى الهيئات السياسية- الإدارية فيما يتعلق بحل الصراعات. وقد نظم المكتب السابق للشؤون الإقليمية فى ديوان رئيس الوزراء العديد جداً من هذه المؤتمرات التى كانت تجمع الأطراف المتصارعة وجماعات المصالح المختلفة.

فعلى سبيل المثال عقدت عدة مؤتمرات لحل الصراعات بين "البوراننا" و"الجارى"، بين "عفر" و"صومالى"، وبين الجماعات المتنازعة فى "جامبيلا". وفى بعض الحالات كان توحيد المنظمات السياسية المختلفة ذات الأساس العشائرى من الأدوات الهامة المستخدمة فى حل الصراعات.

ولكن مساهمة هذه المؤتمرات فى بناء نظم للإدارة غير العنيفة للصراعات جاءت محدودة للغاية نتيجة للإخفاق فى تطبيق الاتفاقات التى يتم التوصل إليها فى تلك المؤتمرات، فضلاً عن ريبة بعض الجماعات فى المصلحة الفعلية للهيئات السياسية- الإدارية.



وبوجه عام يمكن القول إن الأدوات السياسية- الإدارية في حل الصراعات ظلت عرضية وغير متسقة وغير منظمة جيداً، وأخيراً وقبل كل شيء كانت دائماً في إطار رد الفعل، أي عدم التدخل في موقف صراعي معين إلا بعد أن يكون الضرر قد حصل.

#### ٥- خلاصة

اتسمت أنماط العلاقات بين الجماعات العرقية في إثيوبيا بوجود جانبي التعاون والصراع في آن واحد. فقد طور الكثير من الجماعات للعرقية في هذا البلد أدوات تقليدية لإدارة الصراعات.

ومن الناحية التاريخية تمثلت الأسباب التاريخية للصراعات في إثيوبيا في مسائل تتعلق بالوصول إلى السلطة المركزية، وبالتنافس على الموارد النادرة، وغيرها.

ومما زاد من تعقيد العلاقات بين الجماعات العرقية الإثيوبية انتهاج النظم الحاكمة المتلاحقة لسياسات خاطئة في هذا الشأن، إلى جانب تغير الشروط الجيوسياسية في إقليم القرن الأفريقي.

كذلك أدت التحولات السياسية بعد عام ١٩٩١ إلى تغيير طبيعة الصراعات وإدارتها. فعلى الرغم من الافتراض القائل بأن الفيدرالية العرقية سوف تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الجماعات العرقية المختلفة في إثيوبيا، وتقليل فرص وقوع الصراعات بينها، لا تزال حالة عملية إدارة الصراعات في إثيوبيا شديدة الضعف. كما يلاحظ أيضاً ضعف مساهمة المجتمع المدني والمؤسسات التقليدية في عمليات إدارة الصراعات.

كذلك لم تتطور بعد فعاليات مهمة في مجال حل الصراعات، مثل تبلور آليات للإنذار المبكر والوقاية من وقوع الصراعات. ومما يسهم أيضاً في إدامة وتفاقم وإعادة إنتاج الصراعات ذلك النقص الواضح في الثقافة الديمقراطية، وغياب روح التسامح مع المختلفين، والفشل في استيعاب تنوع الآراء، فضلاً عن هيمنة الهوية العرقية على مجمل الطبقة النشطة سياسياً.

وإلى جانب هذا كله، كانت التغذية المتبادلة للصراع بين الجانبين المتصارعين، وتناقص الموارد الطبيعية، والمجاعة أرواح الملايين يومياً من أبناء الشعب الإثيوبي.

ومن ثم يصبح من الحصاد الاستفادة من مزايا الفيدرالية- كمنظومة مرنة في الحكم- من عملية الإدارة البناءة للصراعات العرقية ولكن هذا يتطلب قبل كل شيء تطوير أدوات فعالة وذات مصداقية للمساعدة في إدارة الصراع.

## ملاحظات

- ١- وضع الإعلان رقم ٧ لسنة ١٩٩٢ للحكومة الانتقالية أسس تكوين الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية. وطبقاً لهذا الإعلان تم تشكيل أربع عشرة حكومة إقليمية في: تيجراي، عفار، أمهرة، أورواميا، صوماليا، بنشانجول، جوراج/ هاديا، ميداما، ولايتا، أومو، كافا، جامبيلا، هرر، أديس أبابا. وبينما كانت الولايات الإقليمية ممثلة في الاثنتي عشرة ولاية الأولى، فقد حصلت "هرر" و"أديس أبابا" على وضعية خاصة بسبب تركيبتها السكانية.
- ٢- حدد الدستور الفيدرالي الجديد تسع ولايات إقليمية باعتبارها أعضاء في الاتحاد الجديد، هي: تيجراي، عفار، أمهرة، أورواميا، صوماليا، بنشانجول- جوموز، الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، شعوب جامبيلا، وأخيراً شعب هرر. أما أديس أبابا فقد أصبحت العاصمة الفيدرالية. وقد قسمت الولايات إلى مناطق بلغ مجموعها ٦٦ منطقة، التي قسمت بدورها إلى "وريدات" و"وريدات" خاصة: أما "بيرى داوا" في شرق إثيوبيا فقد وضعت تحت السلطة المباشرة للحكومة الفيدرالية.
- ٣- "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" تحالف يجمع أربع منظمات ذات أساس عرقي، هي أولاً "جبهة تحرير شعب تيجراي" TPLF التي كانت القوة المهيمنة في التحالف الحاكم، والحركة الديمقراطية الوطنية للأمهرة، والمنظمة الديمقراطية لشعوب أوروامو OPDO، والجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا الجنوبية SEPDF.
- ٤- ربما تفرد الدستور الفيدرالي الجديد في إثيوبيا باعترافه بحق الأمم والقوميات والشعوب في تقرير المصير، بما فيه الحق في الانفصال (أنظر المادة ٣٩ من دستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية).
- ٥- كان تركيب الحكومة الانتقالية في إثيوبيا (التي تشكلت في يوليو ١٩٩١) - في مرحلته الأولى على الأقل - ممثلاً لقوى المعارضة المتعددة للنظام العسكري السابق، والتي حملت السلاح معاً من أجل إسقاطه. ومن بين ٨٧ مقعداً ضمها مجلس النواب (الهيئة التشريعية في عهد الحكومة المؤقتة) حصلت "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" EPRDF على ٣٢ مقعداً، بينما أعطيت المقاعد المتبقية لمنظمات سياسية أخرى شاركت في عملية إسقاط النظام العسكري.
- ٦- يضمن التعدد الكبير في المنظمات السياسية ذلك الوضع المهيمن الذي اكتسبته "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" في النظام السياسي الذي تبلور بعد عام ١٩٩١.
- ٧- حسب "هاريس" و"ريللي" جاء اختيار الفيدرالية في كل من سويسرا وكندا نتيجة للحاجة إلى المواءمة بين الجماعات المتنوعة. وبالإضافة إلى ذلك درج على استخدام الوصفة الفيدرالية لتسوية المشكلات العرقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن أمثلة ذلك الهند وماليزيا ونيجيريا (Harris and Reilly 1998).
- ٨- يقصد "بالمسألة القومية" في السياق الإثيوبي مساعي الجماعات لقوى والحركات السياسية القومية - العرقية لإنهاء السيطرة والقهر العرقيين. وكانت الحركة الطلابية الإثيوبية هي

التي قنمت هذه الصياغة للمسألة القومية في منتصف الستينيات، ثم تحولت إلى أجندة سياسية فعلية إبان الثورة الإثيوبية عام ١٩٧٤ وما بعدها (Bahru 1991).

٩- تبنت إثيوبيا رسمياً الشكل الفيدرالي للحكم في عام ١٩٩٥. وهناك مرحلتان في تطور التجربة الفيدرالية في إثيوبيا. ففي المرحلة الأولى تم عام ١٩٩٢ إنشاء الأربع عشرة ولاية إقليمية المذكورة في الملاحظة رقم (١). وفي عام ١٩٩٤ تم تجميع خمس ولايات جنوبية فيما أطلق عليه "إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية". أما المرحلة الثانية فقد بدأت عام ١٩٩٥ مع صدور الدستور الفيدرالي الذي نص على تسع ولايات إقليمية أعضاء في الاتحاد الفيدرالي الجديد، هي: تيجراي، عفار، أمهرة، أروميا، صوماليا، بنشانجول- جوموز، الإقليم الجنوبي للأمم والقوميات والشعوب، شعوب جامبيلا، وشعب هرر. وأصبحت أديس أبابا العاصمة الفيدرالية لإثيوبيا. ومن الناحية الخاصة بالتسلسل الهرمي قسمت الولايات الإقليمية إلى مناطق، والمنطقة إلى "وريدات" ("الوريدا" كلمة أمهرية تعني مركزاً أو قضاء) و"وريدات" خاصة (واستهدف منها أساساً تمثيل الأقليات في الإقليم الجنوبي).

١٠- بينما كان المعيار العرقي- اللغوي هو المعيار الأساسي في إعادة هيكلة الدولة الإثيوبية فيدرالياً، كان هناك ما يكفي من الأسباب لإقامة ولايات تتكون من جماعات عرقية متعددة، مثل جامبيلا والإقليم الجنوبي وبنشانجول- جوموز. وهي الولايات التي أطلق عليها مصطلح الولايات الإقليمية متعددة الهويات.

١١- تلخصت مسألة "السلت" في الهوية المتميزة لها عن جماعة "الجوراج". وفي الماضي كان "السلت" يعتبرون جزءاً من جماعة "الجوراج" العرقية التي كانت تشمل العديد من العشائر ذات اللغات واللهجات المختلفة (Aklilu 2000).

١٢- "وجاجودا" Wogagoda هي اختصار يجمع المقاطع الأولى من أسماء أربع من الجماعات العرقية في جنوب إثيوبيا هي: ولايتا، جامو، جوقا، داوارو. ويوجد بين هذه الجماعات درجة عالية من التقارب الثقافي واللغوي (Aklilu 2000).

١٣- وفقاً للتقرير رقم ٤٩ لمجلس حقوق الإنسان في إثيوبيا فإن سكان وريدا "يكي" يتشكلون من خليط من شعوب الشيكو والميزنجر والمينجا والأمهرة والأورومو والكيفا والأجيو والمنتى والتيجري والبنش. ويعتقد أن معظم هذه الجماعات العرقية قد شارك في استفتاء ١٩٩٣ حيث تقرر عدم المساس بوضعية هاتين المنطقتين (EHRCO 2002a).

١٤- أوضح تعداد السكان لعام ١٩٩٤ أن سكان ولاية "هرر" قد بلغوا أكثر من ١٣١ ألف نسمة، منهم ٦٩ ألفاً تقريباً من الأورومو، وقرابة ٤٣ ألفاً من الأمهرة. ورغم الطابع متعدد القوميات لهذه الولاية، والأغلبية الواضحة لغير الهرريين، لم يتخذ أي إجراء عملي لكفالة المشاركة السياسية للمقيمين في المدينة من غير الهرريين والأورومو.

١٥- يسنطوي ترسيم الحدود بين الولايات على أساس عرقي، ينطوي على معضلة كبيرة بسبب القابلية الشديدة للتغير في الحدود العرقية (Osaghae 1998).



١٦- دخلت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في صميم العلاقات بين الجارى والبورانو، وذلك في خضم أنشطتها لإقامة معسكرات لإيواء اللاجئين الصوماليين والعائدين إلى مناطق بورانا.

١٧- أدت الحرب الأخيرة على الحدود بين إثيوبيا وإرتريا إلى جعل الأولى أكثر اعتماداً على جيبوتى بعد توقف خدمات الموانى لمصلحة إثيوبيا فى مينائى عصب ومصوع الإرتريين.

١٨- أنظر: Asmarom 1973.

١٩- مجلس التدقيق الدستورى هو هيئة شبه قضائية تتكون من: رئيس ونائب رئيس المحكمة الفيدرالية العليا، وستة خبراء قانونيين يعينهم رئيس الدولة بناء على توصية مجلس نواب الشعوب، وثلاثة أعضاء من مجلس الاتحاد. ويعتبر مجلس التدقيق الدستورى مسؤولاً عن بحث المنازعات الدستورية، وكلما وجدت ضرورة للتفسير الدستورى تسلم توصية بهذا إلى مجلس الاتحاد. (انظر المادة رقم ٨٢ من الدستور).

٢٠- نشير هنا إلى الدور السياسى (الحزب الحاكم) ودور للبنى الإدارية (الهيئات التنفيذية للدولة)، فى إدارة الصراعات، وسيطرة السلطة التنفيذية على هذه العمليات.

٢١- تم صك هذا التعبير على نمط المؤتمر الذى عقنته قوى المعارضة فى يوليو ١٩٩١ فى أديس أبابا وانتهى إلى تشكيل الحكومة المؤقتة.

## المراجع

Abraham, S. 2002. Ethiopia: Issa suffer from massive cattle deaths and conflict with Afar over scarce resources in Shinille Zone, Somali Region. UN-Emergencies Unit for Ethiopia Assessment Mission. 16-21 July 2002.

Addis Tribune. 2002. Afar-Issa clash causes fuel shortage panic. 19 April 2002.

Aklilu, A. 2000a. Towards a Political Resolution of Ethnic Conflicts in Ethiopia: The Case of Siltie-Gurage Identity Question. A research report submitted to Organization of Social Sciences in Eastern and Southern Africa (OSSREA). September 2000.

\_\_\_\_\_. 2000b. Ethiopia: The Challenge of Federalism Based on Ethnic Restructuring. A case study of the Sidama and Wolayita Ethnic Groups in the Southern Nations, Nationalities and Peoples Regional State (SNNPR). A research report submitted to the World Bank Robert S. McNamara Fellowships Program. August 2000.

Asmarom, L. 1973. *GADA: Three Approaches to the Study of African Society*. New York: The Free Press.

Assefa, T. 1999. *Ethnic Integration and Conflict: The Case of Indigenous Oromo and Amhara Settlers in Aaroo Addis Alem, KIRAMU, Northeastern Wallaga*. Social Anthropology Dissertation Series No. 5. Addis Ababa: Department of Sociology and Social Anthropology, Addis Ababa University.

Bahru, Z. 1991. *A History of Modern Ethiopia, 1855-1974*. London: James Currey.

Basta Fleiner, L. 2000. *Can Ethnic Federalism Work?* Paper for the conference. Facing Ethnic Conflicts. Bonn, Germany 14-16. Center for Development Research (ZEF Bonn).

Cornell, S. 2002. *Autonomy as a source of conflict: Caucasian conflicts in theoretical perspective*. World Politics, 54. January.

EHRCO (Ethiopian Human Rights Council). 1999. "The 13th Regular Report. Conflict between the Oromo and Gedeo Ethnic Groups." November 1999. Addis Ababa, Ethiopia.

\_\_\_\_\_. 2000. The 34th Special Report. Conflict between members of the Amhara and Oromo ethnic groups in Eastern Wellega. 23 September 2000. Addis Ababa, Ethiopia.

\_\_\_\_\_. 2002a. The 49th Special Report. A conflict that resulted in many deaths in Tepi, Shekicho Zone. May 2002. Addis Ababa, Ethiopia.

\_\_\_\_\_. 2002b. The 55th Special Report. Great destruction caused in conflict between Agnuak and Nu-er Tribes. 6 September 2002. Addis Ababa, Ethiopia.

Elazar, D. 1987. *Exploring Federalism*. Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press.

Esman, M. 2000. *Ethnic Pluralism: Strategies for Conflict Management*. Center for Development Research: Facing Ethnic Conflicts. 14-16 December 2000.

FDRE. 1998. *The Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia*. Addis Ababa, Ethiopia.

Harris, P. and Reilly, B. (Eds.). 1998. *Democracy and Deep- Rooted Conflicts: Options for Negotiators*. Stockholm,: IDEA Handbook Series, 3.

Hogg, R. 1997. Introduction. In R. Hogg, (Ed.). *Pastoralists, Ethnicity and the State in Ethiopia*. London: HAAN Publishing.

Horowitz, D. 1985. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley: University of California Press.

IRIN (UN-Integrated Regional Information Networks). 2002. Interview with Dessalegn Haile Mariam, President of the Southern Nations, Nationalities and Peoples Regional State. 19 July 2002.

\_\_\_\_\_. 2003. Over 60 Dead in Tribal Clashes. 3 October 2002.

Kimenyi, M. 1998. Harmonizing ethnic claims in Africa: A proposal for ethnic-based federalism. *Cato Journal*, Vol. 18, Issue 1.

MacGarry, J. and O'Leary, B. 1993. Introduction: The macro-political regulation of ethnic conflicts. In J. MacGarry and B. O'Leary, (Eds.). *The Politics of Ethnic Conflict Regulation: Case Studies of Protracted Ethnic Conflicts*. London: Routledge.

Merera, G. 2000. Conflict in view of state and society. Henerish Boll Foundation. Networking with a view to promoting peace. Towards Sustainable Peace - Civil Society Dialogue Forum for the Horn of Africa. Nairobi. 10-13 December 2000. Conference Documentation.

Osaghe, E. 1996. The federal solution in comparative perspective. *Politeia*, Vol. 16, No 1.

\_\_\_\_\_. 1998. Managing multiple minority problems in a divided society: The Nigerian experience. *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 36, No. 1.

Reporter. 2002. *Amharic Weekly*. Vol. 5, No. 51/372. 21 October 2002.

Salih, M.A. and Markakis, J. 1988. Introduction. In M. A. Salih and J. Markakis, (Eds.). *Ethnicity and the State in Eastern Africa*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

Tewodros, W. 2001. *Ethnic Relations and Conflict Management: The Case of the Bertha and the Resettled Amhara*. Addis Ababa University, ba Thesis in Political Science, Addis Ababa University, Ethiopia.

Transitional Government of Ethiopia (TGE). 1992. Proclamation No. 7/92. A Proclamation to Provide the Establishment of National/Regional Self-Governments. Addis Ababa, Ethiopia.



Walta Information Center (WIC). 2001. Berta people's organization lodges complaints to House of Federation. Assosa. 24 March 2001.

Watts, R. 1998. Federal Systems and Accommodation of Distinct Groups: A Comparative Survey of Institutional Arrangements for Aboriginal People. Working Papers No. 3. Institute of Intergovernmental Relations. Kingston, Ontario: Queen's University.

Young, C. 1994. Ethnic Diversity and Public Policy: An Overview. Occasional Paper. World Summit for Social Development, No. 8. Geneva: unriskd.

## الفصل الثالث

### إدارة الصراع فى أفريقيا ما بعد الحرب الباردة دور الفاعلين الدوليين

بقلم: بونتيان جودفرى أوكوث\*

#### مقدمة

من المهم أولاً الإقرار بأن القوتين الأعظم إبان عداوات الحرب الباردة فى السبعينيات والثمانينيات - أى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - كانا لاعبين رئيسيين على المسرح الأفريقى، حيث تدخلتا سواء بشكل مباشر أم غير مباشر فى الكثير من الصراعات الأفريقية.

بسبب أنه مع خفوت العلاقات العدائية بين القوتين الأعظم وحلفاء كل منهما فى أواخر الثمانينيات، تغير الوضع تغيراً درامياً. فعند هذه النقطة كانت القوتان الأعظم وحلفاؤهما، وبما لديهما من مقدرات سياسية واقتصادية وعسكرية مهولة، قد وصلت إلى وضع ملائم جداً للتعاون فى تسوية الصراعات الإقليمية. غير أن هذا التعاون الممكن اختفى هو الآخر بعد انتهاء الحرب الباردة.

وفى السياق المتغير الذى يشهده العالم منذ أوائل القرن الحادى والعشرين، لم يعد من خيار أمام أفريقيا سوى أن تأخذ على عاتقها التعامل مع الصراعات المنتشرة فى القارة، مهما كانت الصعوبات التى تواجهها فى هذا.

ومن خلال وضع تلك الصعوبات فى الاعتبار، هناك عدة أسئلة تقود عملية التحليل المضمنة فى هذا الفصل، ألا وهى: ما مدى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه القوى العالمية الكبرى وغيرها من الفاعلين الخارجيين فى تسوية الواجبات المختلفة فى أفريقيا وما الذى يمنحها القدرة على تطوير العمليات التفاوضية؟ ولماذا بعد ما يبدو عملاً شاقاً وناجحاً تنهار بعض اتفاقيات السلام أثناء التطبيق أو بعد التوقيع أو ما تسمى مرحلة بناء السلام؟ وبعد انهيار اتفاقات السلام ما هى إمكانيات الدبلوماسية الخلاقة فى تجديد الالتزام بتلك الاتفاقات؟ كما نبحث فى الاستنتاج

---

• Pontian Godfrey Okoth، قسم التاريخ والحكم، جامعة ماسينو

E-mail: masencomp@swiftkisumu.com

الأخير المسألة المتعلقة بنوعية أو جودة الاتفاقات نفسها. وهل يمكن اعتبار السلم يتمثل في التطبيع أم أنه مجرد التزام قوى بعدم الاعتداء؟ ومن الأمور المسلم بها أن اتفاقيات السلام هي مجرد بداية ممزوجة بالأمل في المضي قدماً في عملية المفاوضات. وهكذا ينظر الفصل الحالي إلى إدارة الصراع على أنها عملية متكاملة قد تستطيع خلق فرص لم تكن في الحسبان لبناء "النزاهة" والتفاهم، حيث يكتسب الجانبان المتصارعان مثل هذه السمات بمرور الوقت ومن خلال التفاعل المشترك.

كما يزعم الفصل أيضاً أن فاعلين دوليين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة والشركات متعددة القوميات تصبح أحياناً صانعة المتاعب إلى حد تغذية الصراعات، وذلك بسبب انتهاجها لسياسة المعايير المزدوجة. ويعتمد هذا الفصل على منظور دولتي في إدارة الصراع، ويركز على الفترة السابقة على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كما يعود أحياناً إلى الفترات السابقة على انتهاء الحرب الباردة لاستيضاح الخيوط التاريخية للموضوع المعنى.

## ٢- دفع المتصارعين إلى مائدة التفاوض

حدث في فترة التسعينيات أن أصبحت فكرة التدخل الدبلوماسي أو العسكري من جانب دولة ما في شئون دولة أخرى بهدف استعادة النظام وتحقيق أهداف إنسانية، أصبحت هذه الفكرة مقبولة في الممارسة العملية أكثر فأكثر (Boutros-Ghali 1992:9). ومن الممكن أن تكون تلك التدخلات استباقية أو بعد اندلاع الصراع فعلياً (Salim 1992: 1).

ويعتبر الهدف من التدخل مهماً جداً في ما يتعلق بقبول الجماعة الدولية له. فالحملات الدعائية، وتدريب المتمردين ضد البلدان المجاورة، والتزويد بالعتاد العسكري، والهجمات الحربية.... الخ، أثارت الهواجس والمخاوف الكبيرة لدى الحكومات الأفريقية والمواطنين.

ومع ذلك هناك عدد من التدخلات البناءة قد لوحظ أيضاً، مثل العمل الإنساني، والمعاقبة على المعاملات التمييزية وانتهاك الحريات المدنية، ومبادرات حفظ السلام، وجهود التوسط في الصراع في أوغندا (١٩٨٥-١٩٨٦)، وتحكيم الامبراطور "هايلي سيلاسي" في المفاوضات السودانية عام ١٩٧٢، والمبادرات التي قامت بها قوة حفظ السلام السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع فريق دبلوماسي تنزاني من أجل تيسير المحادثات بين الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية.. وهذه مجرد أمثلة لتدخلات كانت موضع ثناء..

وإذا كان عدد من هذه الجهود قد لعب دوراً كبيراً في تغيير أولويات وتصورات الأطراف المتنازعة بشأن الحاجة إلى التسوية، فإن هناك مبادرات



أخرى لم تحدث سوى الأثر القليل في هذا الاتجاه، مثل دور "تشيستر كروكر" مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأفريقية في تسوية الصراع أنجولا عام ١٩٨٨، ومبادرة الرئيس الزائيري "موبوتوسي سيكو" لإرساء السلام بين الحكومة الأنجولية ومتمردى حركة "يونيتا"، والمحاولات التي قام بها الرئيس الكيني "أراب موي" ورئيس وزراء زيمبابوي "روبرت موجابي" ورئيس مالاوي "هاسنتجز باندا" لإيقاف الحرب الأهلية التي كانت دائرة في موزمبيق (Zartman 1996:8).

وبالنسبة للضغوط غير العسكرية الرامية إلى الإضعاف الاقتصادي للحكومات المصرية على انتهاج سياسات تعتبرها الجماعة الدولية شديدة الضرر بمصالح دول أخرى، أو بقطاع كبير من مواطني الدولة نفسها، فقد اتخذت هذه الضغوط أشكالاً مختلفة مثل إسداء النصيح، والتشهير، وإغلاق السفارات، وتجميد الأصول المالية، والحظر على التعاملات التجارية، وإنهاء برامج المساعدات... الخ.

كما يمكن لهذه الضغوط أن تتطوى أيضاً على بعد عسكري، مثل وضع قيود على استخدام المساعدات العسكرية أو حظر تصدير السلاح إلى النظام المعنى (مثل قرارى الأمم المتحدة بفرض الحظر على حكومتى كل من روديسيا وجنوب أفريقيا). كما حاول الكونجرس الأمريكى معارضة القمع الوحشى للشعب الأوغندى على أيدي نظام "عیدی أمين"، بفرض حظر عام ١٩٧٨ على صادرات أوغندا من البن إلى الولايات المتحدة. كما تعرض نظام الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا لضغوط قوية مماثلة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة ومختلف بلدان العالم. كما شهد عام ١٩٩٣ ضغوطاً كثيفة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات الغربية والعربية على النظام السودانى بسبب انتهاكات حقوق الإنسان (Congressional Record 1993: S 4508).

ورغم استجابة حكومتى جنوب أفريقيا والسودان لهذه الضغوط، سواء بشكل ملموس أم بشكل رمزى من خلال التحرك تدريجياً نحو عقد محادثات سلام مع خصوم كل منهما (Sisk 1995) فإن تلك المساعى والضغوط الدبلوماسية نادراً ما كانت حاسمة فى تغيير أفضليات نخبة اتخاذ القرار فى الدولة المعنية. فقد يكون بإمكان العقوبات أن تعزل نظاماً ما، كما يمكن لضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين أن تجسد الاحتجاج على فشل الحكم فى بعض المناسبات. ولكن تظل المسألة فى النهاية متعلقة بتغيير الفاعلين السياسيين لأولوياتهم وتفضيلاتهم وتصوراتهم بما يسمح ببلورة قواعد ومسارات جديدة للصراع، وإلا يتم إجبارهم على هذا بواسطة قوة ساحقة لفاعلين داخليين أو خارجيين.

ففي حالة أوغندا على سبيل المثال، كان التدخل العسكري الخارجى هو العامل الحاسم فى إسقاط نظام "عيدى أمين" على أيدى الغزو الذى قام به الجيش النزانى والقوات الأوغندية العائدة إلى بلدها.

ويظل التدخل العسكرى من جانب قوة عظمى - على فرض شرعيته - محل شك فى جدواه، كما يخضع أيضاً لاستعداد هذه الدولة للتكاليف البشرية والمالية لتدخلاتها. بينما من الممكن توقع أن تلعب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" ECOWAS) دوراً مهماً فى حل النزاعات الأفريقية. وفي هذا الصدد يمكن اعتبار التدخل الأمريكى فى الصومال أعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ أمراً استثنائياً.

ولكن فى ظل البيئة المعقدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، لوحظ بشكل خاص التزايد الواضح لمبادرات حفظ السلام تحت رعاية القادة الأفارقة. فهم لا يكتفون بالعمل من خلال مؤسسات تقليدية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لأجل تحقيق ذلك الهدف، وإنما يطلقون أيضاً مبادرات جديدة مثل "سلطة الحكومات من أجل التنمية إيجاد" IGAD، واقتراح منتدى الزعماء الأفارقة بعقد "مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون فى أفريقيا" CSSDCA.

وقد كانت "إيجاد" بمثابة المنتدى الذى احتضن مباحثات خفض التوتر بين إثيوبيا والصومال فى الثمانينيات، وسلسلة جهود الوساطة بين الحكومة السودانية وجناحى "جيش تحرير الشعب السودانى" SPLA فى التسعينيات (Simons 1995: 69).

وفيما يتعلق بمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون فى أفريقيا، فقد أمل الجنرال "أولسيجون أوباسانجو" رئيس نيجيريا وزملاؤه من الرؤساء أن يتمكن الأفارقة من خلال هذا الوسيط من التوصل إلى إطار عمل شامل لمساعدة الحكومات التى تعاني من الاضطرابات على انتهاج سلوك مسئول فى مواجهة مشكلات الأمن والاستقرار والتكامل الاقتصادى والتحول الاجتماعى - الاقتصادى.

وفى قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى يونيو ١٩٩٣ بالقاهرة بحث رؤساء الدول الأفريقية كيفية قيام المنظمة بدور مركزى فى تحقيق السلم والاستقرار فى القارة" (OAU 1993:4) وتوصلوا إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات. وفى هذا السياق أسند القادة الأفارقة إلى السكرتير العام للمنظمة مسؤولية أكبر للتدخل فى الصراعات داخل جميع بلدان القارة، وحينما تكون لا تزال فى مراحلها الأولية.

### ٣- الوسطاء غير الرسميين

كما عملت الحكومات الأفريقية في أحوال عديدة على دعم الجهود التي يبذلها وسطاء خاصون يعلمون كصناع سلام في الصراعات الأفريقية، مثل دور "مجلس الكنائس العالمي" WCC و"مؤتمر كنائس عموم أفريقيا" AACC في المفاوضات السودانية ١٩٧١-١٩٧٢، ودور منظمة "سانت إيجيديو" وأسقف الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في "بيريا" في المفاوضات الموزمبيقية ١٩٨٩.

ويحدث في بعض الأوقات أن يسهم الوسطاء غير الرسميين إسهاماً مهماً في العملية التفاوضية، وفي تحقيق التواصل بين الجانبين المتصارعين، وتصحيح المفاهيم والمعلومات المغلوطة، وتحديد النقاط ذات الأولوية، والتأثير في التفضيلات، واقتراح الحلول، بل وحتى في المساعدة في وضع أجندة التفاوض.

وإذا عمل الوسطاء الخاصون غير الرسميين متحررين من المصالح الخاصة للدول، وبعيداً عن الأضواء الإعلامية المكثفة، فإنهم قد ينجحون أحياناً في الاضطلاع بدور مفيد لجذب المتنازعين إلى مائدة التفاوض، ومساعدة كل طرف في تفهم موقف الطرف الآخر من المسائل موضع الخلاف.

ويعتبر مصدر القوة في جهود الفرد أو المؤسسة غير الرسمية القائمة بالوساطة أنه يعمل مستقلاً عن أي حكومة. ولأن الوسيط غير الرسمي لا يمثل أية دولة يمكنه التعامل على قدم المساواة مع المتمردين والحكومة، كما يمكن الاستغناء عن جهوده دون فقدان ماء الوجه أو وقوع أزمات دبلوماسية.

ومع ذلك فإن مساحة المناورة التي اكتسبها أولئك الوسطاء غير الرسميين تتحقق غالباً عن طريق الاستخدام النشط للضغط والمحفزات من أجل عقد اتفاقيات معينة. وعادة أيضاً ما يلعب الوسيط الخاص دور العامل المساعد في عملية وساطة أكبر.

وعلى سبيل المثال فإن مجلس الكنائس في ليبيريا، سعياً منه لتشجيع التفاوض بين حكومة الرئيس "صمويل دو" ومتمردى "الجبهة الوطنية القومية في ليبيريا" حول خطة سلام من ثلاث مراحل اقترحها المجلس، لعب المجلس دوراً في تسيير المظاهرات عام ١٩٩٠ بالعاصمة "مونروفيا" للضغط على إدارة "دو" حتى تتعامل مع الصراع بأسلوب تصالحي (BBC Monitoring Service 1990: 11, Africa Research Bulletin 1990).

وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي ينطوي عليها عمل الوسطاء غير الرسميين، من المهم بالمثل ألا يتوقع منها الكثير جداً فيما يتعلق بحل الصراعات الأفريقية. فلما كانوا يعملون وحدهم، يعني هذا محدودية ما يمكن أن ينجزود. ومن ثم أصبح من المهم جداً مساندة الوسطاء ممثلي الدول. ويتخذ هذا صورة من



اثنين، أولاً تشجيع الدول على الاضطلاع بمبادرات لحفظ السلام، وثانياً العلاقة المتوازنة أو التعاونية التى تتشكل فى غمار العملية التفاوضية.

وتوضح مبادرة الرئيس الأمريكى الأسبق "جيمى كارتر" لتعميق الحوار بين الحكومة الإثيوبية وجبهة التحرير الشعبية الإرترية EPLF العلاقات التى تتكون بين الوسطاء الخواص والدول المؤيدة لجهودهم، إلى جانب ما يتوقع أن ينجزه الفاعل غير الرسمى من تلقاء نفسه. ونظراً لأن "كارتر" رئيس سابق للولايات المتحدة، فإنه يتمتع بوضعية استثنائية تمكنه من الوصول إلى المراجع العليا فى الدولة، وهو الوضع الذى استثمره بكفاءة للجمع بين الطرفين المتصارعين فى "أتلانتا". والأمر الأهم أن هذه المبادرة قد حصلت على موافقة ضمنية من إدارة الرئيس بوش، وفى ظل مناخ يتسم بتزايد التعاون بين القوى الكبرى من أجل إنهاء الصراعات الإقليمية (Africa Confidential 1989: 3).

وتوضح محادثات "أتلانتا" الفرص والحدود التى تتطوى عليها الجهود غير الرسمية، والتى يجب أن يأخذها الآخرون فى الحسبان إذا رغبوا فى إدارة الصراع بطريقة مسئولة. فرغم أن الحكومة الإثيوبية وجبهة التحرير الشعبية الإرترية كان لديهما تصوران مختلفان لسير عملية التفاوض، فإنهما قد جاءتا إلى طاولة المفاوضات وهما مستعدتان تماماً للتباحث بشأن المسائل التى أثارت الشقاق بينهما. وقد استطاع الجانبان، تحت رعاية كارتر، الوصول إلى اتفاق بشأن عشر من الثلاث عشرة نقطة التى نوقشت فى الاجتماع، مثل طبيعة المندوبين، والأماكن المحتملة لعقد اللقاءات القادمة، وأجندة المفاوضات، والعلاقة مع وسائل الإعلام، والمناقشة العلنية للقضايا موضع التفاوض، واللغة الرسمية التى يجب اعتمادها.

غير أن هذه العملية عادت لتصل إلى نهاية مسدودة فى الاجتماع التالى الذى عقد بالعاصمة الكينية "نairobi"، وكان السبب الرئيسى فى هذا الفشل خشية الحكومة الإثيوبية من أن يؤدى حضور الأمم المتحدة كمراقب إلى تدويل القضية الإرترية (FBIS, Sub-Saharan Africa 1990:7). وهنا يتضح أن الوسيط غير الرسمى قد نجح بالفعل فى إطلاق الحوار، ولكنه افتقر إلى القدرات السياسية اللازمة للتغلب على العثرات الكبرى.

أما الشكل الثانى لدعم الدولة للوساطة غير الرسمية فيتخذ صورة توازى أو تعاون المبادرات الخاصة بحفظ السلام. ومن ثم قد تكون العلاقة بين الطرفين غير متناسبة، بحيث يصبح اللاعب القوى الممثل للدولة هو الذى يقوم بالدور الحاسم فى المنعطفات المهمة، ومع ذلك تظل الطبيعة المشتركة بين الرسمى وغير الرسمى سمة ظاهرة فى العملية كلها.

#### ٤- الدولة الكبرى كوسيط

يملك صناع السياسة في الولايات المتحدة قدرات هائلة تمكنهم من تحقيق إدارة مسئولة للصراعات. ومع ذلك لم تتجح بعض مبادرات الوساطة التي قاموا بها في تحقيق نتائج مقنعة. فمثلاً حينما ضعفت قبضة "سيمى سيكوموبوتو" على الحكم في زائير تزايدت المخاوف من دخول هذا البلد في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار. وتوسط "هيرمان كوهن" مساعد وزير الخارجية الأمريكي من أجل عقد اتفاق بين "موبوتو"، و"إتيان تشيسكيدي واملومبا" رئيس الوزراء، والأسقف "لوران مونسينجو" رئيس المجلس الأعلى للجمهورية، وتضمن الاتفاق المقترح ترتيبات خاصة بالمشاركة في السلطة خلال فترة انتقالية تمتد من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤. وأعطت مسودة الاتفاق، الذي لم يوقع قط، للرئيس "موبوتو" سلطة واسعة في تعيين وزيرى الدفاع والخارجية، مع ترك تسيير الشئون اليومية لرئيس الوزراء.

وشكلت مبادرة "كوهن" نوعاً من الدبلوماسية الوقائية عالية المخاطر، وكان من المنطقي أن تتسم هذه المبادرة بالهشاشة نظراً لأن الأطراف الثلاثة قد اختلفوا حول ما إذا كان من حق كل طرف أن يستشار بشأن التعيينات، كما بدا واضحاً ابتعادهم عن التعامل بأسلوب تصالحي مع بعضهم البعض.

وفى الحقيقة أنه بعد أن قبل "موبوتو" حلاً وسطاً يتمثل في اقتسام السلطة، رفض عملياً الالتزام بشروط الاتفاق، وهو ما أفضى إلى انهياره فى النهاية، ومن ثم استمرار الانفلات الاجتماعى حتى تمت الإطاحة به على أيدى قوات "لوران كابيلا" فى العام ١٩٩٦.

كما وقعت وساطة أمريكية أخرى فاشلة فى السودان، عندما تدخل الوسطاء الأمريكيون فى أوقات مختلفة لحماية توزيع مواد الإغاثة، ولتسهيل المضى قدماً فى العملية السلمية. وبمجرد تولى إدارة بوش الأب للسلطة عام ١٩٨٩ أعلنت عن مسعى منسق لتسوية الحرب الأهلية التى طالت فى السودان (Zartman 1993: 8). وفى فبراير ١٩٨٩ دعا "جيمس بيكر" وزير الخارجية الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM إلى إعطاء الأولوية للمساعى السلمية والموافقة فوراً على وقف لإطلاق النار (Department of State 1989: 1-3).

ولكن رئيس الوزراء السودانى "الصادق المهدي" قاوم مبادرات الوساطة الدولية، على الرغم من أنه هو نفسه قد انضم إلى مؤيدى تجميد تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، والتى كانت تمثل عقبة كأداء أمام حل الصراع (Legum 1989: 1). وهناك إقرار واسع بأن هذا كان العامل الحاسم وراء الانقلاب الذى قامت به أجنحة فى الجيش تحت قيادة الجنرال عمر البشير، وبالتحالف مع الجبهة الإسلامية القومية فى الثلاثين من يونيو ١٩٨٩.

وفى الشهور التالية زار الخرطوم "فرانسيس دنج" الذى كان قد قام بمبادرات سلامية سابقة بالتعاون مع الجنرال "أوباسانجو" رئيس نيجيريا، وعقد مباحثات مع زعماء الانقلاب. وحاولت الولايات المتحدة انتهاز فرصة طلب الخرطوم مقابلة "دنج" لبحث إمكانية تفعيل مبادرة السلام المشتركة بين "أوباسانجو" و"دنج"، فوجه "هيرمان كوهن" مساعد الخارجية الأمريكية دعوة إلى "دنج" للاجتماع به. واقترح "كوهين" أن يقوم "دنج" و"أوباسانجو" بطرح فكرة أن تقوم الخرطوم بسحب قواتها من الجنوب، وإقامة إدارة مدنية هناك، مع التزام قوات الجبهة الشعبية لتحرير السودان بالبقاء فى أماكن محددة متفق عليها.

وفى الحقيقة أن "أوباسانجو" هو الذى التحق بـ "دنج" فى هذه المهمة، حيث التقيا بكل من ممثلى الحكومة وقادة التمرد على حدة، وقاما لهما فكرة "فض الاشتباك" بين القوات المتحاربة.

وفى ضوء المباحثات التى أجريها فى السودان، صاغ "دنج" و"أوباسانجو" مقترحاً شاملاً مبنياً على فكرتى "فض الاشتباك" والفيدرالية. وتم إعلام "كوهن" بمضمون المقترح، ومن ثم كانت الخطوة التالية على مساعد الخارجية الأمريكية هى الاجتماع بالطرفين المتصارعين وحمل أفكار مباشرة إليها.

وبالفعل ذهب "كوهين" إلى المنطقة فى مارس ١٩٩٠ واجتمع بكل من "البشير" و"جارنج"، حيث اقترح عليهما وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك بين القوات، وإنشاء مجموعة مراقبة، وعقد مؤتمر دستورى وطنى.

ولم تلق المقترحات فى صورتها الجديدة موافقة أى من الطرفين، وعلى الرغم من عدم إعلانهما الرفض الصريح لأفكار "كوهن" فقد طرحا من جانبهما مقترحات مضادة أعادت التأكيد على مواقف الحد الأقصى عند كل طرف.

وقد شعر الجنوبيون - على وجه الخصوص - بإحباط شديد تجاه المقترحات الجديدة التى تضمنت انسحاباً جزئياً للقوات الحكومة، مع انسحاب قوات الحركة الشعبية إلى مسافات معينة عن المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة.

وقدم "كوهن" فيما بعد تعديلات جديدة على المشروع الأسمى لفض الاشتباك، مثل نزع سلاح "جوبا"، والفيدرالية، والديمقراطية التعددية، وانسحاب الجيش (Sudan Democratic Gazette 1991: 4-5). وفى النهاية عندما شعر المسئولون الأمريكيين بقلّة ما أنجزته جهود وساطتهم، سحبوا أنفسهم من هذه الجهود فيما بعد.

ومع ذلك، إذا كانت المبادرات السلمية التى قامت بها الولايات المتحدة فى زائير والسودان لم تصل إلى نتائج مقنعة، فعلى العكس من هذا يبدو دورها فى تسهيل تغيير النظام فى إثيوبيا أكثر تمثيلاً مع ما هو منتظر من تدخل دولة عظمى.

فبعدما فشلت جهود "مركز كارتر" لتطوير الحوار بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF من خلال اجتماعات أتلانتا ونيروبي، أقدمت



الحكومة الأمريكية على التدخل المباشر في جهود الوساطة لإنهاء هذا الصراع. وعقد "كوهن" اجتماعات في واشنطن مع ممثلي الطرفين في أكتوبر ١٩٩٠ وفبراير ١٩٩١، ولكن ثبت له مرة أخرى عدم القدرة بعد على تضيق هوة الخلاف بين الجانبين.

وحدث بعد هذا أن أخذت الجيوش الحكومية تتعرض للهزائم في الميدان وبدأت قوات الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية في إثيوبيا في الاقتراب من تخوم العاصمة "أديس أبابا"، مما اضطر "منجستو هايلي ماريام" إلى الهرب خارج البلاد. ومن ثم، وبناء على طلب من حكومة تسيير الأمور والحركات المعارضة (الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية في إثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير إرتريا وجبهة تحرير أورومو) عقد اجتماع حضرته جميع الأطراف في ٢٧ مايو ١٩٩١ بلندن للعمل على إنجاز وقف لإطلاق النار والانتقال إلى نظام جديد في الحكم. وكان الموقف على الأرض قد أخذ يتدهور بسرعة. وظلت قوات الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية رابضة في ضواحي أديس أبابا العاصمة ولم تدخلها، وفاء للالتزام الذي قطعه لكوهن بعدم الدخول قبل بدء المفاوضات. وبالنسبة للحكومة المؤقتة فقد كانت تفقد السيطرة على قواتها، وكان هاجسها الأكبر هو حماية العاصمة من تدمير سوف يصيبها حتماً جراء القتال من منزل إلى منزل. وهنا أخذ "كوهن" زمام المبادرة وأوصى بالسماح لقوات الجبهة بدخول العاصمة "من أجل تقليص الشكوك والقضاء على التوترات" حسب تعبيره (Lyons 1991: 5). ولما أضحت الحكومة المؤقتة عاجزة عن منع احتلال العاصمة فقد أخذت تراقب الموقف يائسة، بينما بدأت قوات الجبهة تتولى المسؤولية فيها يومي ٢٧ و ٢٨ مايو (Lyons 1995: 254). ومن الواضح أن قوات الجبهة كان بمقدورها دحر مقاومة القوات الحكومية سواء بمساعدة التدخل الأمريكي أم لا.

ولكن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة هنا كطرف ثالث لم يكن التوسط في حل الخلافات بين الجانبين، وإنما تسهيل انتقال أكثر سلاسة لنظام الحكم. وهو على أية حال ليس إنجازاً قليلاً من زاوية إقامة حكم مسؤول في هذا البلد. ولا شك أن النجاح الأكبر لمبادرات الوساطة الأمريكية المباشرة هو تيسير المفاوضات الدولية الخاصة بأنجولا وناميبيا. فقد نجحت جهود الوساطة الأمريكية هنا في تعزيز السيادة الوطنية، وانسحاب القوات الأجنبية، إلى جانب حصول ناميبيا على استقلالها.

ومع ذلك يمكن اعتبار اتفاقيات أنجولا وناميبيا عام ١٩٨٨ من باب الحوادث المتفردة نوعاً ما. فقد حدث هذا بعد التحول الهام في موازين القوى على الأرض في أنجولا، وهو ما وفر للفاعلين الدوليين الفرصة لتخليص أنفسهم من صراع إقليمي باهظ التكاليف وعقد اتفاق مشرف (Crocker 1992: 263). ومع تقليص

الدول الكبرى لتورطها في أفريقيا، أصبحت مبادرات حفظ السلام الأمريكية - بعد انتهاء الحرب الباردة - تشدد على الدور الرئيسي للفاعلين المحليين، بينما تلعب هي دوراً غير مباشر.

وشهد عام ١٩٨٨ دفعة قوية حصلت عليها المفاوضات الحاسمة لإنهاء الصراع المهلك وتحقيق تسوية دولية له، وذلك حينما قبلت الحكومة الأنجولية فكرة ربط الجدول الزمني لانسحاب القوات الكوبية من أنجولا باستقلال ناميبيا (McFaul 1989- 1990).

فقبل هذا كانت الشقة بعيدة جداً بين حكومتى أنجولا وجنوب أفريقيا فيما يتعلق بجدولة إعادة انتشار وانسحاب القوات الكوبية، والمساعدات التى يحصل عليها متمردو حركة "الاتحاد الوطنى لاستقلال أنجولا" UNITA، وشروط فك الارتباك بين ناميبيا وجنوب أفريقيا... الخ ولكن "تشيستر كروكر" مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية وجد أن اللحظة التاريخية الحاسمة قد حانت كى يقوم طرف ثالث بمبادرة سلامية (Zartman 1985: 9) وقد استغرقت مساعى حل هذه الأزمة الإقليمية سلمياً ثمانية أشهر.

ففى محادثات جنيف أصدر المجتمعون بياناً مشتركاً بإعلان الإنهاء الفعلى للعدائيات، إلى جانب سلسلة من الخطوات تتضمن توقيعات مقترحة لكل من استقلال ناميبيا، وخروج القوات الكوبية والجنوب أفريقية من أنجولا.

وبعد عدة جولات من المفاوضات أمكن تضيق فجوة الخلافات بين الجانبين فى مسألة انسحاب القوات الكوبية، حيث اتفقا على أن تستغرق عملية الانسحاب سبعة وعشرين شهراً على أن يغادر أنجولا ثلثا هذه القوات فى العام الأول من الاتفاق، أما القوات الباقية فتتم إعادة نشرها على مراحل فى شمال البلاد.

وعندما انتهى الجانبان من هذه المسألة الشائكة كان عليهما الانطلاق نحو تذليل بعض النقاط الصعبة الأخرى مثل إجراءات التحقق من التنفيذ على الأرض، واللغة التى تكتب بها الاتفاقات. وقد زادت إمكانية الوصول إلى التسوية جراء مجموعة من العوامل تجمعت فى وقت واحد مثل تغير موازين القوى العسكرية على الأرض، وتفاقم الشعور بالتعب من الحرب وسط المنخرطين بشكل مباشر فى العمليات القتالية، والتغير الذى طرأ على تصورات القوى الكبرى بالنسبة لحساب الخسائر والمنافع للتورط فى الصراعات الإقليمية بالعالم الثالث.

وإذا كانت هذه العوامل المختلفة قد شجعت بالفعل على تحرك الأطراف المتصارعة نحو اتفاق سلام دولى، فإنها لم تكن فى الوقت نفسه كافية لإنجاز المهمة المرتبطة بها والخاصة بحل الصراع بين الحكومة الأنجولية وقوات العصابات التابعة لحركة "يونيتا". فقد تبين أن الوساطة المباشرة لدولة كبرى محدودة التأثير فى هذه النقطة، وحيث أظهر السوفيت والأمريكان عدم شعورهم

بوجود حاجة ملحة لاستخدام قدراتهم لإعادة الأوضاع بين الطرفين المحليين إلى نصابها وإقامة حكم يتسم بالمسؤولية.

#### ٥- الأمم المتحدة كوسيط

باعتبار الأمم المتحدة منظمة لدول "ذات سيادة" فإنها تعتمد على موافقة أعضائها على الأعمال التي تضطلع بالمنظمة الدولية بمسؤولياتها، فضلاً عن حاجتها إلى الدعم المالي والعسكري من جانب الدول الأعضاء. وحينما يحدث انقسام بين الدول الأعضاء بشأن أهداف تدخل معين، أو عندما تفتقر قوات حفظ السلام إلى القوة الكافية للحفاظ على النظام الدولي أو تطبيق سياسات المنظمة، تعاني المنظمة الدولية في هذه الحالة خسارة كبيرة في مصداقيتها.

ومن ثم لا يدعو للدهشة أن مصرع ثلاثة وعشرين جندياً باكستانياً وجرح سبعة وخمسين آخرين - بينهم ثلاثة أمريكيين - بالصومال في يونيو ١٩٩٣ على أيدي قوات الجنرال "محمد فارح عبيد"، قد وضع على المحك مصداقية دور الأمم المتحدة في حفظ السلام، وهو ما أدى إلى اتخاذ تدابير عقابية بقيادة القوات الأمريكية.

وإن اضطلاع الأمم المتحدة بهذه المهمة، وعلى العكس تماماً من مبادرة وساطة أمريكية مثلاً، يستمد قوته من المكانة المعنوية والأخلاقية للمنظمة في نظر الجماعة الدولية، ومن قدرتها أيضاً على تحقيق "نتائج رمزية". بيد أن شح الموارد لدى المنظمة الدولية يجعلها تفتقر إلى الموارد المادية المناسبة لتسهيل عقد الاتفاقات بين أطراف متصارعة، أو تقديم الضمانات الأمنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات (Copson 1994: 45).

ومن أهم الأمثلة على الصعوبات التي تواجه هيئة الأمم المتحدة في تيسير الانتقال السلمي لنظم الحكم: جهودها في الإشراف على الاستفتاء الخاص بالصحراء الغربية. فمنذ نشأة الصدام بين الجيش المغربي وقوات "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" - بوليساريو - POLISARIO بدأت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية سلسلة من المبادرات لحل واحد من أطول الصراعات في أفريقيا (Volman 1993).

وقد حصلت هذه الجهود على دفعة قوية عام ١٩٨٨ باستخدام المملكة العربية السعودية لنفوذها لدى الطرفين لعقد المباحثات بينهما، وفي العام نفسه استعاد العملاقان الإقليميان - الجزائر والمغرب - علاقتهما الدبلوماسية التي كانت مقطوعة. وعندئذ لاح أن حل هذا الصراع أصبح قريباً من اليد أكثر من أي وقت مضى، مما دعا الأمين العام للأمم المتحدة "خافير بيريز دي كويلار" إلى طرح خطة وافق عليها الطرفان تتضمن الاتفاق على وقف إطلاق النار والاستفتاء على



تقرير المصير (UN General Assembly 1988: 5). ولكن مع قدرة المغرب على الاستمرار في الحرب في الأمد المنظور، لم تستطع خطة السلام تلك أن تتحول إلى إطار عمل لإنهاء العدائيات وتنظيم استفتاء ذي مصداقية.

وفي ظل عدم وجود أفق واضح لإنهاء الحرب، اتخذ مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات الهادفة إلى إنهاء النزاع. فبمقتضى القرار رقم ٦٥٨ لعام ١٩٩٠ أنشأ المجلس "بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" MUNURSO التي أسند إليها مهمة الإشراف على وقف إطلاق النار ودعم تنظيم الاستفتاء ((UN Chronicle 1990: 12). كما تضمن القرار رقم ٦٩٠ عام ١٩٩١ التفاصيل الخاصة بتكوين البعثة وإجراءات عملها، وكذلك عين الأمين العام ممثلاً خاصاً له في الصحراء الغربية هو "يوهانس مانز" وكلف بالإشراف على العملية الشاملة لوقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء (UN Chronicle 1991: 4).

وفي منتصف سبتمبر من العام نفسه وصل مراقبو الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية حيث تم توزيعهم على عشرة مواقع للمراقبة. بيد أن التاريخ المحدد لوقف إطلاق النار في السادس من سبتمبر كان قد مر دون تنفيذ.

وفي شهر ديسمبر أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بوجود خلافات كبيرة لا تزال قائمة بين المغرب و"بوليساريو"، وخاصة بشأن عمليات التحقق من الأفراد المسموح لهم بالتصويت في الاستفتاء.

ونتيجة للتعثر ووقوع جولات جديدة من القتال استقال "مانز" من منصبه، كما تعرضت الثقة في عمليات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة لخسارة كبيرة.

ولعل من النماذج الفعالة لتدخلات الأمم المتحدة دورها في التحول نحو حكم مسؤول في الفترة السابقة على الانتخابات في جنوب أفريقيا التي عقدت عام ١٩٩٤. ففي يونيو ١٩٩٢ تعرضت المفاوضات الخاصة "باتفاقية من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية" CODESA للعرقلة بسبب تفاقم أعمال العنف، وخاصة بعد المذبحة التي تمت في بلدة "بوي باتونج" جنوب جوهانسبرج، حينما قام مؤيدون لحزب "حرية إنكاثا" مسلحين بالرماح والمدى والبنادق بعملية قتل عشوائى لاثنتين وأربعين من سكان المنطقة التي يغلب عليها تأييد حزب "المؤتمر الوطنى الأفريقى" (Africa Research Bulletin 1992: 106-22). وبهذا بلغ حجم الخسائر البشرية في هذا الشهر وحده ٣٧٣ قتيلاً و ٣٩٥ جريحاً، وهو ما دعا "تيلسون مانديلا" إلى إبلاغ مجلس الأمن الدولي بأن العنف المتصاعد قد وصل إلى مرحلة "استراتيجية القتل بدم بارد في إطار الإرهاب الذى ترعاه الدولة"، ومن ثم انسحاب المؤتمر الوطنى الأفريقى من أعمال الجلسة الجماعية الثانية لمفاوضات "كوديسا ٢" (FBIS Sub-Saharan 1992:6).

وهكذا تجمعت نذر للعاصفة، وأصبحت جهود حل الخلافات للسياسة بوسائل سلمية فى مهب الريح، ومن ثم تحركت للجماعة الدولية بحذر نحو استعادة الثقة فى العملية السلمية عند جميع الأطراف. وكانت الكنيسة ورجال الأعمال فى جنوب أفريقيا قد لعبوا أدوار وساطة مهمة سابقاً حينما هدد العنف بتقويض المحادثات الدستورية بين الحكومة والمؤتمر الوطنى الأفريقى فى أبريل ١٩٩١.

وبالإضافة إلى هذا فإن "اتفاق السلام الوطنى" الذى وقع فى سبتمبر ١٩٩١، كان قد أفسح الطريق أمام تكوين "لجنة حل النزاعات الإقليمية" و"لجان السلم المحلى" التى تستهدف تسوية المنازعات عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية. وقد عملت هذه اللجان فى الظروف الجديدة لتصاعد العنف عام ١٩٩٢، عملت على تخفيف حدة التوتر على المستويات القاعدية.

وبقدر أهمية هذه الجهود الداخلية، كانت أيضاً الجهود الخارجية مهمة فى مجال الوساطة بين الأطراف المتصارعة، فقد رأت الجماعة الدولية أنه من الضرورى التدخل بشكل رسمى فى العملية السلمية بجنوب أفريقيا من أجل التعامل الفعال مع الأحداث التى تفجرت فى يونيو ١٩٩٢، ومع شبه الانهيار الذى آلت إليه المفاوضات.

ورغم أن الأمم المتحدة لم تكن الطرف الدولى الوحيد فى التعامل مع الأزمة، فلا شك أنها قد لعبت الدور الأهم فى هذا الصدد. فبعد أن أعربت الأمم المتحدة عن قلقها من وتيرة تصاعد العنف ونتائجه على مفاوضات السلام، اتخذ مجلس الأمن الدولى قراراً بالإجماع فى يوليو ١٩٩٢ يطلب من الأمين العام للمنظمة الدولية تعيين ممثل خاص يعتنى "بالإجراءات اللازمة لإيجاد نهاية كاملة للعنف، وخلق الظروف الملائمة لمفاوضات مؤدية إلى انتقال سلمى نحو جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية" (UNSC 1992: 2).

وتتفياً لهذا القرار عين الأمين العام للأمم المتحدة كممثل خاص له فى هذه القضية "سيروس فانس" وزير الخارجية الأمريكى السابق. وبمجرد أن وصل الأخير إلى جنوب أفريقيا لاجتماع مع "دى كليرك" وأعضاء حكومته، وكذلك مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية والأقاليم المحلية والمجتمع المدنى.

وبناء على نصيحة "سيروس فانس" كتب الأمين العام للأمم المتحدة رسائل إلى كل من "دى كليرك" و"مانديلا" و"مونجوسو بوثيليزى" زعيم "حزب حرية إنكاثا"، عبر لهم فيها عن قلقه الشديد من أن التظاهرات الجماهيرية الضخمة المخطط لها فى الثالث من أغسطس يمكن أن تأخذ منحى عنيفاً.

وبدوره أكد "تيلسون مانديلا" للأمين العام للأمم المتحدة أن "المؤتمر الوطنى الأفريقى سيفعل كل ما فى استطاعته لتحاى العنف". كما طلب منه النظر فى إرسال الأمم المتحدة لمراقبين لتلك التظاهرات. وأعلن الرئيس "دى كليرك"

وأعضاء حكومته أنهم ليس لديهم أى اعتراض على هذا الاقتراح، بل ومضى "دى كليرك" إلى أكثر من هذا حيث طلب أن يعمل مراقبو الأمم المتحدة بالتنسيق مع سكرتارية السلام الوطنى (FBIS Sub Saharan Africa 1992:5).

وفى ضوء هذا الاتفاق اقتنع الأمين العام "بطرس بطرس غالى" بإيفاد المراقبين الدوليين إلى جنوب أفريقيا لمراقبة التحركات الجماهيرية فى مختلف أنحاء البلاد. كما استنتج الأمين العام من قراءته للأوضاع أن اتفاق السلام الوطنى بحاجة إلى مزيد من الدعم، ومن ثم أوصى "بطرس غالى" الأمم المتحدة بأن تخصص حوالى ثلاثين مراقباً للعمل عن كثب مع سكرتارية السلام الوطنى فى توطيد الاتفاق. وقد رحب مجلس الأمن الدولى بهذه المبادرة، ورخص بتشكيل فريق قوامه خمسين فرداً (زيد عدده إلى مائة فى سبتمبر) عرف باسم "بعثة مراقب الأمم المتحدة فى جنوب أفريقيا" (UNSC 1992) UNOMSA.

وهكذا فقد لعب مراقبو الأمم المتحدة مع مراقبى هيئات دولية أخرى دوراً مهماً فى نجاح العملية السلمية، حيث ساعدوا فى تحقيق الاستقرار فضلاً عن تقديم المشورة المفيدة لجميع الأطراف المحلية على السواء. كما أن قيام مراقبى الأمم المتحدة بدورهم من خلال التنسيق الوثيق مع المسئولين فى لجنة اتفاق السلام قد أضفى الكثير من المشروعية عليهم وعلى أنشطتهم.

وكان على المراقبين الدوليين أن يلتزموا بالقيود المفروضة على مهمتهم، وبالأخص عدم القيام بممارسة أية ضغوط رسمية. وفوق هذا كان بإمكانهم كمراقبين محايدين أن يجمعوا ويقدموا المعلومات، ولكن لم يكن من صلاحياتهم الحكم على هذه المعلومات وتفسيرها رسمياً فى سياق الصراع.

وفى الحقيقة أنه مع اقتراب تاريخ السابع والعشرين من أبريل ١٩٩٤ المحدد لإجراء أول انتخابات ديمقراطية فى جنوب أفريقيا، تكتشفت كل جوانب القوة والضعف فى المراقبة الدولية. فقد بذل فريق الأمم المتحدة كل ما يمكنه من جهد لمتابعة المسيرات والتشديدات السياسية، بل إنه فى بعض الحالات قام بالوساطة فى هذا الشأن بين الأطراف المتنازعة، ولكنه فى النهاية عندما اندلع العنف السياسى فى المعازل السابقة ومقاطعة "ناتال" اضطر الرئيس "دى كليرك" إلى إعلان حالة الطوارئ فى "كوازولو" والمناطق المحيطة بـ "ناتال".

وفى هذا الصدد وقع العبء الأكبر فى سلمية الحملات الانتخابية وعملية التصويت على عاتق الشرطة والجيش، واكتسب مراقبو الانتخابات بوتيرة متزايدة صورة العاجزين عن حل الصراعات المحلية (Keller 1994: A6).



## ٦- التدخل العسكري الدبلوماسي

كثيراً ما شعرت قوى حفظ السلام بأنها مضطرة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى التصرف بأسلوب الإكراه من أجل استعادة السيادة والمسؤولية. ومن ثم فإنها بدأت تكتسب طابع "قارض السلام"، حيث يتوجب عليها مثلاً دفع "الدولة الفاشلة" إلى ضمان وصول إمدادات الإغاثة إلى الجماعات المستهدفة، أو لحفظ النظام وإعادة تأسيس العلاقات النظامية بين الدولة والمجتمع (Goulding 1993: 464).

ومن خلال الاضطلاع بمبادرات كهذه ذابت الحدود الفاصلة بين تقديم العون الغذائي وإرساء الاستقرار السياسي. فقد يتطلب الأمر إعادة تنظيم علاقات الدولة بالمجتمع، إن كان هذا ضرورياً، لتوصيل الغوث الإنساني إلى الجماعات المستهدفة لفترة ممتدة. ومن ثم فإن هذا الإكراه يتطلب عملاً عسكرياً - دبلوماسياً مشتركاً لاستعادة قدرة الدولة على القيام بوظائفها بشكل فعال، واستعادة السيادة المسنولة.

ومن المؤكد أن فرض السلام في حالات الدول المنهارة أو المتفككة ينطوي على خيارات متفردة. ففي كل من الصومال وليبيريا لجأت التدخلات إلى استخدام قوة عسكرية كبيرة للسيطرة على الميليشيات في المناطق المستهدفة. وإن كان تدخل الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الصومال قد اختلف كثيراً عن تدخل مجموعة مراقبة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOMOG، حيث كانت الموارد المالية المتاحة للمنظمة الدولية مدعومة من الولايات المتحدة أكبر بكثير من تلك التي أتاحت لقوات "إيكوموج" في ليبيريا.

ومع ذلك كانت السمة المشتركة بين التدخلين هي الخوف من وقوع خسائر في الأرواح، رغم أن استخدام القوة القاهرة دون المخاطرة بخسائر في أرواح القوات يعنى في نهاية الأمر العجز عن تحقيق نصر حاسم. ولعل هذا هو السبب في تباطؤ جهود فرض السلام في الصومال وليبيريا لفترات طويلة، مما أثار تساؤلات بشأن مصداقية وقدرة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على التعامل مع أوضاع يكون تحقيق السيادة فيها موضع مجازفة.

وبعد هذا يجيء التدخل الإنساني في الصومال ليبدو كاستثناء من حيث المدى الذي يذهب إليه عمل أحادي أمريكي تحت إشراف الأمم المتحدة. فقبل هذا تعثرت فرص سابقة لممارسة الدبلوماسية الوقائية من جانب الجماعة الدولية. فمثلاً حدث في مايو ١٩٩٠ أن دعا ١٤٤ من القادة السياسيين المعتقلين إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، بهدف وضع حد للفظائع التي ترتكب وإقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب (Sahnoun 1994: 6-7). ولكن استمرار العدائيات جعل نظام المساعدات الغذائية موضع إشكاليات لا تنتهي، وهو ما دعا مجلس الأمن الدولي في يناير

١٩٩١ إلى تعيين منسق خاص للإشراف على عمليات الإغاثة الغذائية وتشجيع الأطراف المتحاربة على وقف إطلاق النار.

وفي مارس من العام نفسه نجح وسطاء الأمم المتحدة في الحصول على موافقة القائدين المتنافسين، الجنرال "عبيد" و"علي مهدي"، على وقف إطلاق النار، وتخويل مراقبة الأمم المتحدة بمتابعة تنفيذ الاتفاق (UNSC Report 1992: 24-25). ولكن لم يبدأ قيام مراقبي الأمم المتحدة فعلياً بهذا الدور حتى يونيو عندما تم نشر خمسين مراقباً دولياً في منطقة مقديشو لمراقبة وقف إطلاق النار. وتحت ضغط من السفير "محمد سحنون" الممثل الخاص للأمم المتحدة وافق الزعماء المتحاربون على نشر خمسمائة آخرين سرعان ما نقلتهم الطائرات الأمريكية إلى الصومال.

وقد تبين فيما بعد أن هذه القوات غير كافية بالمرّة لحماية شحنات الإغاثة المرسلة إلى سائر أنحاء البلاد، ومن ثم اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره في ديسمبر ١٩٩٢ بإرسال قوة إضافية للأمم المتحدة من ٣٥٠٠ جندي. وبدأ السفير "سحنون" في التفاوض مع قادة الميليشيات بشأن زيادة قوات الأمم المتحدة. وقد جاءت استجابة قادة الميليشيات سلبية إلى حد كبير. وهو ما دفع "سحنون" إلى إنهاء مهمته، ورفع إلى مجلس الأمن مسألة زيادة دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والمصالحة الوطنية. ومع عدم قدرة الأمم المتحدة على التصدي لمناوشات الفصائل المتحاربة، قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل مباشرة في الأزمة.

فقامت إدارة الرئيس بوش بنشر ٢٥ ألف جندي في الصومال بدءاً من ديسمبر ١٩٩٢. وحدد بوش للقوات أهدافاً محدودة هي: توفير بيئة آمنة لتوزيع إمدادات الإغاثة، وبدء عملية المصالحة الوطنية (Copson and Dagne 1993: 1). ورغم أن هذا العمل مثل سابقة إلى حد ما في أفريقيا بنشر قوات عسكرية لضمان توصيل الإمدادات الغذائية إلى الجوعى، فقد تصاعدت التساؤلات بشأن قدرة هذه القوات على التعامل مع مشكلات أخرى مثل نزع السلاح والاندماج الوطني.

ففي الحقيقة أن المشكلات في الصومال (ذات الخصومات العشائرية) بشأن الصراع على الموارد النادرة ومواقع النفوذ في مؤسسات الدولة، فضلاً عن الخلافات الإقليمية الداخلية (مثل تمرد "إساك" ضد نظام "سياد بري") كانت مشكلات سياسية من حيث طبيعتها (Adam 1992: 18). وحتى إذا تمكنت الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة، ممثلة في وحداتها لحفظ السلام، من تطوير الشروط اللازمة لتحقيق تغيير إيجابي، فلم يكن بإمكانهما خلق مشروعية سياسية عن طريق استخدام القوة العسكرية وحدها.

وقد نتجت هشاشة العملية السلمية - جزئياً - عن استراتيجية حفظ السلام التي انتهجتها الجماعة الدولية. فقد واجه دبلوماسيو الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظة الأولى الاختيار الصعب بين اثنين من البدائل الرئيسية هما:

دعم المفاوضات بين زعماء الميلشيات الأقوياء على الأرض، أو تمكين وتشجيع المجتمع المدني - أى المنظمات الكائنة بين الدولة والمجتمع، وتتميز عنهما ولكن لها صلات بكليةهما (Harbeson 1994). وهو ما يشمل فى السياق الصومالى جماعات مثل الزعماء العشائريين والقادة الدينيين والمهنيين والمنظمات النسائية والمتقنين وهلم جرا.

ومن المفروغ منه أن المسار الأول كان الأكثر جاذبية للسلطات الأمريكية، لأنه الأسهل فى التطبيق والأسرع فى الإنجاز. ولكن الجانب السيئ فى هذا الخيار هو أنه يعنى التعامل مع ذات الأشخاص المتسببين فى تدهور الأوضاع، ومن ثم الانتهاء إلى حزمة من التدابير النخبوية الأقل ديمقراطية إلى حد بعيد من الخيار الثانى الذى يقوم على المزيد من إشراك المجتمع المدني فى العملية.

وهكذا فإن الجهود الدبلوماسية التى أعقبت التدخل العسكرى الأمريكى قد مثلت جهداً حذراً لاحتواء العناصر الأكثر تدميراً فى هذا الصراع، وبشكل خاص الاستيلاء على جزء من الأسلحة التى يملكها زعماء الميلشيات ومن ثم دفعهم دفعاً إلى الساحة السياسية.

وفى الوقت الذى مارس الفريق الأمريكى أدواراً للوساطة فى بعض الصراعات المحلية، مثل ذلك الصراع بين "على مهدى" و"عيديد"، وقعت المهمة الرئيسية للمفاوضات بشأن عقد اتفاق سلام وطنى واسع على عاتق الأمم المتحدة، وبخاصة الرئيس الإثيوبى "ميليس زيناوى" على أن يقوم الأمريكان بدور مساند.

وحدث بالفعل فى مارس ١٩٩٣ أن اجتمع زعماء الفصائل الخمس عشرة الرئيسية تحت رعاية الأمم المتحدة فى أديس أبابا لمحاولة إنجاز تسوية شاملة. واتفق المجتمعون على تكوين "مجلس وطنى انتقالى" يضم رؤساء العشائر بالإضافة إلى ثلاثة ممثلين منتخبين من الأقاليم الثمانية عشر فى البلاد، على أن يقوم هذا المجلس بدور الهيئة التشريعية، كما يقوم بتعيين هيئة قضائية مستقلة، إلى جانب إنشاء مجالس إقليمية ومحلية (FBIS Sub Saharan Africa 1993: 1).

وسرعان ما بدت هشاشة الترتيبات التى تعقد مع نخب من هذا النوع، وقد كان هذا هو السبب الرئيسى لمغادرات القوات الأمريكية من الصومال لتحل محلها وحدات من بلدان أخرى. ويبدو أن "عيديد" قد أدرك مدى الانكشاف الذى تعاني منه قوات الأمم المتحدة، فأصدر أوامره بإعداد كمين للقوات الباكستانية فى يوم ٥ يونيو. وهو ما أضاف المزيد من الشكوك فى نجاعة عمليات الأمم المتحدة، وردت الولايات المتحدة بغارات جوية وأرضية عنيفة على مواقع قوات "عيديد" فى مقديشو.

ووقعت يوم الثالث من أكتوبر معركة شرسة فى شوارع مقديشو سقط على إثرها ١٨ جندي أمريكى وجرح ٧٨ جندياً، مقابل ما يتراوح بين خمسمائة وألف



صومالي. وبعد ما يُنست الولايات المتحدة من دورها في حفظ وفرض السلام أعلنت نجاح المهمة وانسحبت من المسرح تاركة إياه لحضور ضعيف من الأمم المتحدة.

لقد توقف فرض السلام في هذه الحالة - وبشكل واضح - على إظهار القوة الساحقة وإرادة استخدامها. غير أن تحقيق المصالحة تعرض للتراجع بعد فك الارتباط بين جهود الوساطة واستخدام القوة. وهكذا فشلت القوات الأجنبية إلى أرسلت إلى الصومال لتحقيق هذين الهدفين، فشلت في مساعدة الصوماليين على ممارسة سيادتهم الوطنية بشكل مسئول (Africa Confidential 1993: 5).

كذلك كان استخدام القوة الساحقة محل سؤال في حالة تدخل قوات "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" (إيكواس) في ليبيريا. فالانقلاب الذي قام به الرقيب أول "صمويل دو" في عام ١٩٨٠ قد أفسح الطريق أمام حكم للقمع والإرهاب، ليس فقط ضد جماعة "الليبريين- الأمريكيين" المهيمنة سابقاً، ولكن أيضاً ضد شعبي "جيو" و"مانو" Mano في مقاطعة "نيمبا". وقد أدت الفظاعات التي ارتكبتها الحكومة - وخاصة جنود "كراهن" Krahn - إلى بدء حرب عصابات في عام ١٩٨٩ تحت قيادة "تشارلز تايلور"، والذي بدأ دورة أخرى من الفظاعات ضد مؤيدي "دو" من "الكراهن" و"الماندنجو".

وحيثما قامت "الجبهة الوطنية القومية" NPFL التي يتزعمها تايلور بشن هجومها على "القوات المسلحة الليبرية" AFL المؤيدة لـ "دو" بمقاطعة "نيمبا" أواخر عام ١٩٨٩، اندلعت حرب أهلية شديدة القسوة بين الطرفين.

ونظراً لرفض الولايات المتحدة أن يتم استدراجها إلى هذه الحرب الأهلية، قررت "إيكواس" في صيف ١٩٩٠ أنه من الضروري التدخل والحيلولة دون تفاقم الأزمة نحو الأسوأ في العاصمة وضواحيها. وقال الرئيس النيجيري "إبراهيم بابا نجيدا": "لقد تيقنا من أن السماح بمزيد من التدهور في هذا الوضع... سوف يلحق الضرر بمجمل إقليم غرب أفريقيا" (West Africa: 1993:282).

وعلى الرغم من التفوق العسكري لقوات "إيكوموج" ECOMOG التابعة للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، مقارنة بقوات "الجبهة الوطنية القومية" بزعامة "تشارلز تايلور"، فإن الطريق لم يكن سهلاً أمام "إيكوموج" لإثبات هذا التفوق. فحتى فبراير ١٩٩٣ كان الأداء العسكري لهذه القوات باهتاً أمام قوات "تشارلز تايلور". إذ إنه في الشهور التي تلت مقدم قوات "إيكوموج" انشغلت بتوطيد مواقعها في العاصمة "مونروفيا" ثم قامت بتوسيع نفوذها رويداً رويداً في المناطق المحيطة بالعاصمة. وفي السنتين الأوليين لوجود هذه القوات في ليبيريا تم الحفاظ على وقف قلق لإطلاق النار بينها وبين المتمردين الموالين لـ "تايلور" حيث كانت قوات

"إيكوموج" متحصنة في أطراف العاصمة، بينما كانت قوات المتمردين تتحكم في المناطق الداخلية الريفية ومواردها الطبيعية.

وقد شكك "تايلور" بقوة في حيادية قوات "إيكوموج"، واتهمها بتجاوز حدود مهمتها والتحالف مع عناصر من الجيش السابق لـ "صمويل دو" وحركته المسماة "حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية" (ULIMO) (O'Neil 1993).

وفي شهر أكتوبر، ومع تصاعد الحرب على طول حدود سيراليون ضد "يوليمو"، خرق "تايلور" اتفاق وقف إطلاق وهاجم قوات "إيكوموج" في مونروفيا. وهو الهجوم الذي أدانته مجلس الأمن الدولي (UNSC 1992).

وقد ردت قوات "إيكوموج" بقوة على هجوم قوات "تايلور"، وتحولت على الفور من مهمة حفظ السلام إلى "تمط فرض السلام"، حيث أصبح ينظر إليها الآن كضحية للعنف وليست البادئة بممارسته (Barret 1993:503). ومن ثم بدأت "إيكوموج" تهاجم، وحقت في هذا نتائج مهمة. ومن خلال الحصار البحري والغارات الجوية على مواقع "تايلور" استولت قوات "إيكوموج" على المطار الدولي في "روبرتسفيلد"، ومزارع "فايرسترن" للمطاط، والميناء الحيوي في "بوكانان". وقد كان للاستيلاء على الميناء أهمية خاصة لتشديد الحصار على واردات وصادرات "الجبهة الوطنية القومية" التي يتزعمها "تايلور". بيد أن كل هذه النجاحات لم تعن ضربة قاضية للمتمردين الذين واصلوا السيطرة على أكثر من نصف مساحة البلاد.

وطوال الوقت الذي اتخذت فيه "إيكوموج" موقفاً دفاعياً لحماية العاصمة "مونروفيا" وضواحيها من غارات "الجبهة الوطنية..."، كان من الصعب عليها انتزاع اتفاق سلام من "تايلور" وإلزامه بالانصياع. فقد حاول رئيس ساحل العاج السابق "فيلكس هوفويه بواني" القيام بمساع لعقد اتفاق سلام بين "الجبهة الوطنية القومية" وبين حكومة "أموس ساوير" الانتقالية التي تحظى بالاعتراف الدولي (Ankomah 1993: 16).

وبعد محاولات فاشلة عديدة لإقناع "تايلور" بقبول وقف إطلاق النار، وإقامة حكومة وحدة وطنية، وتنظيم انتخابات عامة ورئاسية، تحقق التقدم في مدينة "ياموسكرو" بساحل العاج في سبتمبر ١٩٩١ حيث نجحت جهودها في تضيق الفجوة بين "تايلور" و"ساوير" (Obasi 1992: 190-202) فتحت وساطة "هوفويه بواني" اتفاق الطرفين على السماح لقوة موسعة من "إيكوموج" بالإشراف على تجميع ونزع سلاح الوحدات المسلحة المحلية، وذلك بهدف تهيئة الأجواء الملائمة لعقد الانتخابات الوطنية. ولكن الاتفاقية جاءت غامضة في حقيقة الأمر في تحديد من الذي سيقوم فعلياً بنزع السلاح، وماذا سيتم فعله بالأسلحة المصادرة (Da Costa 1991: 22).

وفى اجتماعات لاحقة عقدت فى "ياموسكرو" بذلت محاولات لتوسيع دور "إيكوموج" فى مراقبة نزع السلاح وتنظيم الانتخابات فى جميع أنحاء ليبيريا. ورغم موافقة تايلور على مقررات "ياموسكرو" فقد عرقل تنفيذ بنودها، بما فيها الخطط الخاصة بإقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع سيراليون، وإعادة فتح الطرق، ونزع سلاح قواته (Branaman 1992:7).

وفى مارس ١٩٩٣ أعاد مجلس الأمن التأكيد على مباركته لعملية "ياموسكرو"، وأعلن استعداداه للنظر فى الإجراءات المناسبة لدعم جهود "إيكواس" إذا أظهر أى طرف عدم جديته فى تنفيذ اتفاقات "ياموسكرو"، وبالأخص البنود المتعلقة بنزع السلاح (UNSC 1993).

وحينما وصلت العملية السلمية إلى طريق مسدود، استفاد "رولانجز" قوى العزيمة من تأييد الأمم المتحدة ودول غرب أفريقيا، وقام بتوظيف ضغوط جملة من الوسطاء لدفع الطرفين المتحاربين إلى توقيع اتفاق التسوية فى "أبوجا" بنيجيريا فى أغسطس ١٩٩٥ (Africa Research Bulletin 1995).

فتحت تهديد الأمم المتحدة والدول الأعضاء فى "إيكواس" بسحب مراقبيها فى سبتمبر إذا لم يحدث تقدم نحو السلام، وافق أغلبية الزعماء الليبريين على وقف إطلاق النار وتكوين مجلس للدولة من ستة أشخاص لفترة انتقالية مدتها عام واحد، وهو مكون من رئيس وخمسة نواب متساوين فى الوضعية.

ومع ذلك فقد كان من المحتم أن يكون اتفاق "أبوجا" بمثابة أساس مهتز لتحقيق السلام. فقد رفض الجنرال "بونيكولت جونسون" زعيم أحد الأجنحة المنشقة فى "يوليمو" أن يوقع الاتفاق لأن الوسطاء لم يرشحوه لمنصب رئاسة الأركان. وبدا أن هذا الاتفاق مثل عشر اتفاقات سابقة عليه، قد عانى من مشكلة صدقية الالتزام.

وقد علق "كنعان بنانا" ممثل منظمة الوحدة الأفريقية على مشكلة التنفيذ هذه بقوله "لم يوجد فى مشكلة ليبيريا أى نقص فى الاتفاقات، وإنما كان النقص الحقيقى فى الإرادة وفى الالتزام بتطبيقها" (Asaju 1995: 19).

## ٧- خلاصة

حينما تفشل دولة ما ذات سيادة فى القيام بإدارة فعالة لصراعاتها الداخلية، ومن ثم تعاني من تدهور مسئولية الحكم فيها، فإن مهمة التعامل مع تلك الصراعات قد تقع - ولفترة محدودة - على عاتق وسطاء خارجيين. حيث يحاول أولئك الوسطاء مساعدة الأطراف المتصارعة على العودة إلى قواعد منتظمة للعلاقات بينها وتمثل جوهر الحكم الناجح.

وتعتبر مفاوضات جنوب أفريقيا أحد النماذج الناجحة إلى حد بعيد فى هذا التعميم، حيث رفض كل من الحكومة والمؤتمر الوطنى الأفريقى عقد مؤتمر يرعاه



وسطاء خارجيون من نوع ذلك الذى عقد عام ١٩٧٩ فى "لانسستر هاوس"، بل وحتى هنا يرى المرء كيف يمكن لمراقبى الأمم المتحدة والجماعات الدينية ورجال الأعمال أن يلعبوا دوراً تسهليلاً مهماً فى المنعطفات الحاسمة.

ومن ثم يصبح السؤال هو: ما هو وسيط التدخل الدولى الذى يرجح أن يكون ملائماً فى ظروف أفريقيا المتباينة؟ فمن الواضح أن الأوضاع تختلف كثيراً بين سياق وآخر.

ومع ذلك فالأمر الذى أضحي جلياً هو الحاجة إلى مركب جديد من الفاعلين للعمل فى هذا المجال فى قادم السنين، مركب يجمع بين الحذق والمشروعية اللذين تتمتع بهما منظمة مثل هيئة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقى، أو إلى وسطاء غير رسميين ذوى قوة معقولة مع الاستناد إلى قوة عظمى.

وقد يكون من الصعب على جهود الوساطة المشتركة هذه التعامل مع زعماء صعبى المراس- مثل "تشارلز تاييلور" فى ليبيريا- ولكنها مع ذلك تمثل البديل المتاح الأكثر فاعلية فى سياقات القارة الأفريقية.

ومن المؤكد أن بعض المرشحين المنطقيين للقيام بهذا الدور قد يترددون فى الاضطلاع بمسئولياتهم. فالولايات المتحدة - على سبيل المثال - منشغلة تماماً بمسئولياتها الداخلية والدولية، وليست متحمسة للقيام بهذا الدور فى أفريقيا. كما يستتفك فاعلون آخرون أن يقوموا بأدوار قيادية كصناع سلام أو كوسطاء، حيث ينظرون إليها كمهام مكلفة مادياً وبشرياً، فضلاً عن شبهة التدخل أو التورط فى شئون البلدان والأقاليم الأخرى.

وعلى الرغم من صعوبة بناء تحالف للوسطاء يضم منظمة دولية، أو دولة صغيرة وقوى عظمى، فهناك القليل من البدائل الفعالة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة للتعامل مع الصراعات الأفريقية.

فسبب الرغبة القوية فى إرساء الاستقرار العالمى، يبدو أن الفاعلين الأقوياء فى عالم اليوم قد يرجح لديهم الانخراط فى مبادرات حفظ السلام الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الصراعات المحلية فى مجمل إقليمها.

وكما أوضحنا سلفاً قد تفشل هذه الجهود فى حالات كثيرة، حينما تصر الأطراف المتحاربة على قطع الشوط فى القتال حتى النهاية لتصفية خصومهم أو إجبارهم على الاستسلام. ومع ذلك يمكن فى عدد محدود من الحالات تحقيق نجاح أكبر لمبادرات حفظ السلام من جانب الاتحاد الأفريقى أو بقيادة الأمم المتحدة.

وتعتبر نوعية الاتفاقات التى يتم التوصل إليها بالغة الأهمية فى هذا الصدد. فلا يمكن النظر إلى تلك التسويات على أنها استاتيكية بطبيعتها، أو أنها يمكن أن تمنع التحرك نحو أنماط أخرى. وفوق هذا لا يمكن لهذه التسويات أن تكون على مستوى التحدى الخاص بالمصالحة الوطنية إذا اكتفت بإبعاد الطرفين المتحاربين

عن بعضهما. ولا تصبح الاتفاقات ممكنة التنفيذ حقاً إلا حينما تدرك المصالح المتصارعة - بفعل جهود طرف ثالث- أن الأنماط القائمة للصراع تمثل نوعاً من التدمير المتبادل، ومن ثم يتوجب عليها إظهار الإحساس الكافي بمخاوف ورغبات الطرف الآخر.

كما تعتبر النزعة الواقعية ضرورية جداً للوصول إلى تسوية مسئولة، وخاصة حينما لا تتورط في دفع أحد الطرفين دون الآخر إلى تقديم تنازلات كبرى. فمن خلال تحاشي هذا تعمل الاتفاقات من هذا النوع عادة على إعطاء أولوية متقدمة لاستيعاب المصالح المختلفة أكثر من العدالة في حد ذاتها.

### المراجع

- Adam, H. M. 1992. Somalia: Militarism, warlordism, or democracy? Review of African Political Economy, No. 54. March. 18-39.
- Africa Confidential. 1989. 30. 25 August. 3.
- Africa Confidential. 1993. 34. 2 April. 5.
- Africa Group Press Release. 1992. NY/OAU/AG/192. New York.
- African Research Bulletin. 1990.15. 10 June. 9734-9735.
- Africa Research Bulletin. 1992. 27.15 July. 10622.
- Africa Research Bulletin. 1995. 32.10 August. 11955.
- Ankomah, B. 1993. Liberia: UN turns blind eye to ECOMOG's atrocities. New African, No. 308. May. 16.
- Asaju, T. 1995. Peace in sight. Newswatch No. 10. 4 September. 19.
- Barret, L. 1993. Liberia: Dilemma of neutrality. West Africa No. 3940. 29 March-4 April. 503.
- BBC Monitoring Service, ME/0788. 12 June 1990.
- Becker, E. 1993. Chronology of Conflict Resolution Initiatives in Sudan. George Mason University: Institute for Conflict Analysis and Resolution.
- Boutros-Ghali, B 1992. An Agenda for Peace. New York: United Nations.
- Branaman, B. M. 1992. Liberia: Issues for the United States. Washington: Congressional Research Service.
- Congressional Record. S4508. 3 April 1993.

Copson, R. W. 1994. Peace in Africa? The influence of Regional and Internal change. In F. Deng and I. W. Zartman, (Eds.). *Conflict Resolution in Africa*. 40-60. Washington, D.C: The Brookings institution.

Copson, R. W. and Dagne, T. S. 1993. *Somalia: Operation Restore Hope*. Washington: Congressional Research Service.

Crocker, C.A. 1992. *Highnoon in Southern Africa: Making Peace in a Rough Neighbourhood*. W. W. Norton.

Dacosta, P. 1991. Liberia: Good neighbours. In *Africa Report* 36. November-December. 20-23.

Department of State, Bureau of Public Affairs. 1989. *The US and Sudan: Peace and relief*. Washington, dc.

FBIS. 1990. Sub-Saharan Africa. 16 November. 7.

\_\_\_\_\_. 1992. Sub-Saharan Africa. 16 July. 5-6.

\_\_\_\_\_. 1993. Sub-Saharan Africa. 29 March, 1.

Goulding, M. 1993. The evolution of United Nations peace keeping. *International Affairs*, 60. July. 451-464.

Harbeson, J. W., Rothchild, D. and Chazan, N. 1994. *Civil Society and the State in Africa*. New York: Lynne Rienner.

Keller, B. 1994. A tide of violence swells in Zulu Area as vote nears. *New York Times*. 28 March 28. A6.

Legum, C. 1989. Horn of Africa: Superpowers' curious new initiative. *Third World Reports* LF/2. 9 February, 1.

Lyons, T. 1991. The transition in Ethiopia. *CSS Africa Notes* No. 127. 27August. 5.

Lyons, T. 1995. Great powers and conflict reduction in the Horn of Africa. In I.W. Zartman and V.A. Kremenjuk, (Eds.). *Cooperative Security: Reducing Third World Wars*. 254-278. New York: Syracuse University Press.

McFaul, M. 1989-1990. Rethinking the Reagan Doctrine in Angola. *International Security* 14. Winter. 99-135.

OAU 1993. Declaration of the Assembly of Heads of State and Government on the Establishment within the OAU of a Mechanism for



Conflict Prevention, Management, and Resolution AHG/DECL.3XXIX  
Cairo.

Obasi, N. 1992. The negotiations process. In M.A. Vogt, (Ed.). *The Liberian Crisis and ECOMOG: A Bold Attempt at Regional Peace Keeping*. 190-202. Lagos: Gabumo Publishing Company Ltd.

O'Neill, W. 1993. Liberia: An avoidable tragedy. *Current History* 92. May. 215-220.

Sahnoun, M. 1994. *Somalia: The Missed Opportunities*. Washington: US Institute of Peace Press.

Salim, S. A. 1992. *Revolving Conflicts in Africa: Proposals for Action*. Addis Ababa: OAU

Simons, A. 1995. *Network of Dissolution: Somalia Undone*. Boulder, Colorado: West View Press.

Sisk, T. D. 1995. *Democratization in South Africa: The Elusive Social Contract*. New Jersey: Princeton University Press.

Sudan Democratic Gazette. No. 14. July 1991. 4-5.

UN Chronicle. 1990. 27 September. 12.

UN Chronicle. 1991. 28 September. 4.

UN General Assembly. 1988. Question of Western Sahara: Report of the Secretary-General A/43/680. October 7. 5.

UN Security Council. 1992. Resolution 765. 16 July. 2.

UN Security Council. 1992. Resolution 772. 17 August.

UN Security Council. 1992. The situation in Somalia. Report of the Secretary General S/23693. ii March. 24-25.

UN Security Council. 1993. Resolution 813. 26 March.

Volman, D. 1993. The Western Sahara conflict in the post cold war era. In D. Volman and Y.H. Zoubir, (Eds.). *International Dimensions of the Western Sahara Conflict*. 20-35, New York: Greenwood Press.

West Africa. 1993. No. 3935, February 22-28. 282.

Zartman, I. W. 1985. *Pipe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa*. London: Oxford University Press.

Zartman, I. W. 1993. Testimony to the Africa Subcommittee of the House Foreign Affairs Committee 103 First Session (arch 31): 8-9.

## الفصل الرابع

حل الصراعات في أفريقيا الجنوبية  
هل تتم التضحية بالديمقراطية من أجل سلام الإقليم؟

بقلم: فرانسيس كيه ماكوا\*

### ١- مقدمة

أنشأت "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" SADC في عام ١٩٩٢ آلية خاصة لحل الصراعات، أسميت "هيئة السياسة والأمن والدفاع" أو اختصاراً "سادك أورانجان"، وذلك في سياق مسعى الجماعة من أجل نشر السلام في ربوع الإقليم. ويعرف السلام بأنه الأمن والاستقرار السياسي اللذين لا غنى عنهما لقيام الديمقراطية التي تعتبر بدورها شرطاً حيوياً لتدفق رؤوس الأموال اللازمة للتنمية إلى الإقليم. ومع ذلك فإن هذه الفرضية مشحونة بكثير من الغموض، حيث يتم أيضاً تقديم الديمقراطية كأساس للسلام والاستقرار. فمن المعتقد أن الديمقراطية كشكل للحكم "تتيح وسائل فعالة للتعامل السلمي مع الخلافات عميقة الجذور من خلال أطر اجتماعية عادلة وقابلة للمساواة وتشمل الجميع (Harris and Reilly 1995:5). وبغض النظر عن المشكلات المفهومية فإن نتائج إنشاء الآلية المذكورة كانت مشهودة بالنسبة لـ "سادك".

ولقد تغيرت صورة "سادك"، وتصورها الذاتي لنفسها، بشكل جذري منذ عام ١٩٩٢، حيث تجاوزت في الدور والرؤية ذلك الذي كان مطروحاً على سلفها "مؤتمر تنسيق التنمية في أفريقيا الجنوبية" SADCC الذي أنشئ عام ١٩٨٠. فنظراً للتركيز الكلي للمؤتمر المذكور على تحرير أفريقيا الجنوبية والتنمية الاقتصادية والإنتاج والتوزيع العادل للمنافع، لم تحتو وظائفه أيًا من إدارة أو حل الصراعات (Chitala 1987: 13).

---

\* Francis K. Makoa قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة، جامعة ليسوتو الوطنية.

E-mail:fk.makoa@nul.ls

ويلاحظ "سيلرز" (Cilliers 1995) أن "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" - سادك - "تتظر لنفسها أيضاً كمنظمة سياسية إقليمية فرعية" أخذت على عاتقها حماية السلام في إقليمها. وهو وضع طبيعي بالنسبة لمنظمة تجمع دولاً عانى بعضها من صراعات داخلية ممتدة، أو واجهت مختلف أنواع التهديدات الخارجية. وبالإضافة إلى هذا فقد استقر منذ وقت طويل اعتبار منع الصراعات وحماية السلم والأمن مهمة عالمية تقودها هيئة الأمم المتحدة، بمختلف منظماتها ووكالاتها، كما نشطت على الصعيد نفسه مؤسسات مستقلة وهيئات إنسانية ومنظمات غير حكومية. وتلعب الدول دوراً مسيطراً في عمليات بناء السلام، وتحقيق الأمن والاستقرار، وفرض "قواعد وضوابط السلوك الاجتماعي"، وتجميع الموارد في إطار ترتيبات فوق قومية للتغلب على كل أوجه القصور، ومن ثم تدعيم قدرة الدول كفاعلين محليين (Khadiagala 1997). والسبب وراء ذلك هو أن جهاز الدولة يملك قدرات وسلطات غير متاحة للمنظمات المجتمعية الأخرى، من حيث تعبئة واستخدام القوة الشرعية.

ومع ذلك فقد حصلت مهمة خلق الشروط اللازمة للسلام على قوة دفع إضافية بسبب تغير الاقتصاد السياسي الدولي، وهزيمة الاشتراكية أمام الأيديولوجية النيوليبرالية التي أصبحت بمثابة المذهب العالمي للتنمية الذي يتطلب شروطاً جديدة قبل تقديم المعونة والتنمية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

فقد تطلبت هذه المتغيرات توفر مناخ استثماري متحرر من المخاطر، واستقراراً سياسياً، إلى جانب ضمان الأمن للمستثمرين. وعلى أية حال فقد أنشئت "سادك" للاهتمام بمسألتين توأمتين هي التنمية والأمن (van Aardt 1997: 3). وهو ما عبر عنه الرئيس السابق لجنوب أفريقيا "نيلسون مانديلا" أثناء زيارته لبوتسوانا عام ١٩٩٦، حيث قال في لقاء جماهيري "لا يمكن لأي بلد في إقليمنا أن ينعم بالسلم والرفاهية بمعزل عن جهود جيرانه" (Ralina and Saunders 2001: 61).

وتعتبر مبادرة "الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا" NEPAD تلك القيم بمثابة الأهداف الجديدة للقارة، حيث يتم التشديد على الديمقراطية، وإدارة الصراعات، ومشروعية الدولة، باعتبارها تمثل الأعمدة الرئيسية للتنمية والنمو. فطوال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للفرد في البلدان السبعة أعضاء "سادك" وقتذاك ٠,٩% فقط. ولم يتغير هذا الوضع سوى بشكل بسيط ليبلغ ١,٣% في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨، وذلك نتيجة لزيادة عدد أعضاء الجماعة. وبلغ إجمالي ديون الدول الأعضاء في عام ١٩٩٧ - بما فيها كينيا وأوغندا - ٧٠,٨٢٣ مليار دولار أمريكي، بينما بلغت المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر ٢,٩٣٦ مليار دولار و ٢,٨٥٦ مليار دولار على التوالي فقط (UNDP 2000: 47-195).



ولا ريب أن دول "سادك" قد شعرت بضرورة خلق مناخ من الأمن في الإقليم. بيد أن وضعية "سادك" بما يشبه الكيان فوق الدول، وحقيقة أنها تعتمد دبلوماسية "المسار الأول" track one في مشروعها السلامي، من خلال "هيئة السياسة والأمن والدفاع"، فإن ذلك يجعلها أبعد من نطاق وسيطرة حكومات وبرلمانات الدول الكائنة بالإقليم. ويقصد بمقاربة "المسار الأول" إضفاء الطابع الحكومي الخالص في أنساق رعاية والتحكم في إدارة الصراعات، وإقصاء مشاركة المجتمع المدني والجماعات والمؤسسات القائمة خارج حياض الحكومة.

ويرى الكثيرون أن هذا كانت له عواقب وخيمة على الديمقراطية، حيث يتم مقايضة الأخيرة بالسلام. بيد أن النظرية والفكر المعاصرين فيما يتعلق بحل أو إدارة الصراعات، يشددان بقوة على الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية باعتبارهما ضروريين للغاية لحفظ السلام، حيث توفران مساحة لعمل فعاليات "المسار الثاني" (مشاركة المواطنين)، أو حتى السماح بمقاربة متعددة المسارات (Havermas 1999: 134).

ونضطلع في هذا الفصل بتقصي آلية "سادك" لحل الصراعات، حيث نبين كيف تتم المقايضة بين الديمقراطية والسلام، ويتم إقصاء كل مشاركة للمجتمع المدني في المؤسسة نفسها، وانعدام وجود أية رقابة برلمانية على تلك العمليات من خلال برلمانات الدول الأعضاء في "سادك".

## ٢- إطار مفهومي: حل الصراعات، السلام والأمن

على الرغم من التضاد الكامل - من الناحيتين المفهومية والتحليلية - للمفهومين الرئيسيين في هذه الورقة، وهما الصراع والسلام، فهما لا يزالان يُعرفان وينظر إليهما على خلفية الأمن والاستقرار. وبعبارة أخرى يستحيل تعريفهما بمعزل عن الأمن والاستقرار كمتغيرين أساسيين في التحليل. فعلى سبيل المثال يشير الاستقرار إلى غياب الصراع، ومن ثم حضور السلام. ومع ذلك كله فقد مال استخدام هذه المفاهيم - بوجه عام - نحو تفسير منحاز للآزمات السياسية لدول يجل وصفها بمصطلحات فخمة مثل "الأمم".

ويعتبر تصور "ليمان" للأمن بالغ الأهمية في هذا الصدد، فبالنسبة له تكون الأمة آمنة حينما لا تواجه خطر التضحية بقيمها الأساسية" كي تتحاشى وقوع صراع أو حرب مع خصومها (Lippmann 1999: 195).

كما ينظر "ولفرز" إلى الأمن على أنه يعنى "غياب التهديدات للقيم المكتسبة... وغياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم للعدوان" (Wolfer 1999: 195).

ويقول "بيلامى": "إن الأمن فى حد ذاته هو تحرر نسبى من الحرب، متزاوجاً مع توقع عال نسبياً بأن الهزيمة ستكون عاقبة أى حرب يمكن أن تقع". كما ينظر إلى الشعب باعتباره مرجعاً أولياً مقارنة بالدولة (Bellamy 2002: 58).

أما "بوزان" فيقدم تفسيراً أكثر اتساعاً يشمل الأشياء المادية التى تعتبر أساسية لبقاء الإنسان، ومع ذلك لا يفصل فصلاً كلياً بين الأمن، ومن ثم السلم، وبين "التحرر من التهديدات". ومع ذلك يرى بعض المحللين أن الأمن أساسى لحرية الأفراد، ولذا فهو يتطلب "توجيه اهتمام أكبر للأمن الاجتماعى" لأن عمليات الاندماج والتكامل الإقليمى تقوض النظام الكلاسيكى المبني على الدول - القومية، بينما تقود فى الوقت نفسه إلى التمزق وعدم الاستقرار الإقليمى (Buzan 1999).

والأمن عند "خادياجالا" هو فى نهاية الأمر تقليص الانكشاف أمام المخاطر التى تتعرض لها الدول (Khadiagala 1997: 53). ومن الناحية المفهومية يمثل الصراع مشكلة أكثر جدية، وخاصة مع التشكك الذى يعبر عنه بإفصاح متزايد فى التعريف الواقعى المستخدم غالباً فى وصفه.

ويبين بعض المحللين كيف أن الصراع يعبر عن نفسه غالباً فى صورة العنف، ويقولون إنه متى اكتسب هذا الطابع "يصبح غير مرغوب وغير إنتاجى" (Matlosa 1999: 166).

بيد أن هذا المفهوم - بذاته - لا يحمل مضامين التهديد. فعلى سبيل المثال يرى فيه البعض مجرد تعبير عن "تباين متصور فى المصالح، أو الاعتقاد بأن الطموحات الراهنة للأطراف المتصارعة لا يمكن إنجازها معاً"، وبالنسبة لهم لا يعتبر الصراع منطقياً بالضرورة على عنف أو تهديد للسلم والأمن، وذلك على الرغم من إقرارهم بأنه "قادر على إنزال الخراب بالمجتمع" (Rubin, Pruitt and Kim 1994: 5). وهذا يمكن استخلاص نمطين للصراع من هذا التعريف، صراع ضار وصراع غير ضار. وبالنسبة للنوع الأول فقد نهش كيان أفريقيا لعقود، ومن ثم كان الدافع وراء إنشاء هيئة السياسة والأمن والدفاع فى "سادك".

ويلاحظ الكتاب الثلاثة المذكورون أنفاً أن الجماعات البشرية عادة ما تحاول حل الصراعات باستخدام استراتيجيات مختلفة، من بينها: فرض الحل المفضل لديها على الطرف الآخر، أو تقديم تنازلات، أو التخفيف من سقف المطالب السابقة لها، أو التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين.

غير أن الموضوع المسكوت عنه فى هذه الكتابات هو إمكانية أن تصبح الدول أو الحكومات مصدراً لتهديد السلم والأمن الوطنى. فحتى الليبرالية الكلاسيكية عند "جون لوك" و"جون ستيوارت ميل" تعترف بإمكانية وقوع هذه المشكلة، وحذرت من خطورة الالتباس بين مفهومى الأمة والدولة، ومن ثم إغماط مصالح الشعب ووضعها فى مرتبة أدنى من مصالح الدولة. ولحل هذه المشكلة دعا هذان المفكران

الليبراليان إلى التشديد على أهمية ائرقابة المدنية على مؤسسات الدولة (Makoa 114: 1999) وفى الحقيقة أنه حينما تكون منازعة سلطة الدولة مسألة رئيسية فى الصراع، يكون من الصعب على الشاكى أو المطالب بالحق قبول النظر إلى الحكومة والمؤسسات المرتبطة بها كوسطاء ومحكمين. وعندما قامت الدول الأعضاء فى "سادك" بتشكيل "هيئة السياسة والأمن والدفاع"، وسنطلق عليها اختصاراً اسم "أورجان"، لم تقدم فى حينه تعريفاً دقيقاً ومتماسكاً لكل من الصراع والسلام والأمن. ومع ذلك يمكن استخلاص هذه التعريفات بسهولة من المبادئ التى أنشئت على أساسها "أورجان".

فاتفاقية "سادك" تتحدث عن بناء إطار عمل للأمن الإقليمى. ومن بين أهم المبادئ الرئيسية للمنظمة ذكرت الاتفاقية: التضامن والسلام والأمن. كما تتحدث عن تطوير الدفاع والأمن كأحد أهداف الجماعة، وعن "التعاون فى مجالات السياسة والدبلوماسية والعلاقات الدولية والسلام والأمن" (Malan 1996: 4). ويلاحظ أن تصورات "سادك" لكل من السلم والصراع والأمن لا تبتعد كثيراً عن التعريفات النظرية العامة التى سبق التطرق إليها فى هذا القسم من الفصل.

فالمادة الثانية من بروتوكول "أورجان" المعد للتوقيع فى ١٠ أكتوبر ٢٠٠١ تحدد الأهداف الخاصة التالية:

- "منع واحتواء وحل الصراعات بين الدول وداخل الدولة الواحدة باستخدام الوسائل السلمية، والنظر فى اتخاذ تدابير إلزامية تتمشى والقانون الدولى، على أن تكون الملاذ الأخير بعد استنفاد الوسائل السلمية.

- دعم تنمية المؤسسات والممارسات الديمقراطية على أراضى الدول الأعضاء، وتشجيع مراعاة الحقوق الشاملة للإنسان كما هى واردة فى ميثاق واتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة".

ومن ثم فتلك هى المعايير التى يعتمد عليها التحليل الحالى، حيث سنناقش فى هذا الفصل آلية "سادك" فى حل الصراعات مع التركيز بشكل خاص على "سادك" أورجان".

ولقد آمنت "سادك" بحتمية نجاح سياستها هذه، واستندت فى تفاؤلها إلى ما لقيته من تأييد البلدان الاسكندنافية بشكل خاص. وهناك فى إقليم أفريقيا الجنوبية نفسه إدراك بأن مسئولية السلم والأمن وإدارة الصراعات تقع على دول الإقليم. وربما كانت الاثنتا عشرة سنة من الصراع العنيف فى غرب أفريقيا التى كلفت هذا الإقليم حياة ١٥ ألف نسمة، وأنتجت الآلاف المؤلفة من اللاجئين، هى التى حفزت جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية - "سادك" - على إنشاء آلية لحل الصراعات (Van Nieuwkerk 2001: 12).



### ٣- نشأة آلية حل الصراعات لدى "سادك"

تأسست آلية حفظ السلام وحل الصراعات في جماعة "سادك" في عام ١٩٩٢ لتحل محل "مؤتمر تنسيق التنمية في أفريقيا الجنوبية" SADCC الذي فشل في أداء وظائفه. وقد نشأت "سادك أورانجان" بعد مفاوضات ممتدة بين الدول الأعضاء في "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية".

واستمدت هذه الهيمنة جذورها من هدفى "سادك" المتلازمين لإنجاز التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى فى الإقليم (International Peace Academy 2000: note 1, 4). ورغم إطلاق هذه الهيئة أثناء الظروف الملتبسة فى "بوتسوانا" فى أعقاب المأزق السياسى الذى اكتنف انتخابات ١٩٩٨، فإن البروتوكول الذى وضع فكرة هذه الهيئة موضع التنفيذ الفعلى لم يتم توقيعه إلا فى عام ٢٠٠١ (SADC 2001: 6-10). واستهدف من إقامة "سادك أورانجان" الترجمة الواقعية لفكرة هذا التجمع الإقليمى الموروثة من سلفها تجمع "دول خط المواجهة" الذى أقيم فى السبعينيات بهدف الضغط من أجل تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى. وبعد ما أصبحت جنوب أفريقيا عضواً بالفعل فى "سادك" عام ١٩٩٣، بدأت المنظمة فى التركيز أكثر على التنسيق الأمنى.

وفى هذه الأثناء قرر تجمع دول خط المواجهة حل نفسه فى عام ١٩٩٤. ولما كان هذا التجمع يمثل "الجناح الأمنى فى سادك"، فإن حله قد ترافق مع توصية صادرة عن اجتماع للجنة الوزارية الخاصة بـ "سادك" (فى "ويندهوك" عاصمة ناميبيا، يوليو ١٩٩٤) بضرورة إنشاء قطاع لحل الصراعات تحت إشراف رؤساء دول وحكومات "سادك". وقدمت هذه التوصية إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى انعقد فى ١٨ يناير ١٩٩٦ فى "جابورون". وقد ووفق بالفعل على إنشاء هذه الآلية، المعروفة الآن باسم "سادك أورانجان"، لتصبح مؤسسة دائمة ضمن أبنية "سادك" الأخرى ولكنها تعمل باستقلال عنها<sup>(١)</sup>.

وقد حافظت هذه الآلية على هذا الطابع حتى تاريخه، كما أنها ليست مسئولة أمام البرلمانات الوطنية فى الدول الأعضاء. وهى أيضاً ليست مفتوحة لمشاركة منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية المعارضة. ومن الحقائق المعترف بها أن المجتمعات المدنية والبرلمان فى أغلبية الدول الأعضاء تتصف بالضعف والتمزق والتبعية للحكام الذين لا ينظرون إليها كشريكة، ولا يشعرون بالحاجة إلى إشراكها فى عمليات صنع القرار على المستوى الوطنى.

وبالإضافة إلى هذا، فإن العداء التقليدى المستحكم بين الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة يستبعد أية إمكانية للتعاون بين الحكام ومنافسيهم الآخرين على السلطة. وقد ثبت أن هذا التعاون يكون أصعب فى التحقيق، وربما أقرب إلى

الاستحالة، ففى البلدان التى عرفت تاريخياً استخدام قوى الأمن لسحق أو إسكات المعارضة.

وهكذا فإن بنية هذه الآلية وطريقة عملها تتعارضان والسبب الذى قامت من أجله، أى أن تخدم "كوسيلة لدعم الديمقراطية فى الإقليم" (Malan 1998: 12). وجدير بالذكر أن المادة رقم ٢٣ من معاهدة "سادك" تقتضى أو تحض على مشاركة المجتمع المدنى فى أنشطة وصنع القرار داخل هذه الآلية، وعلى تحقيق درجة من المشاركة الشعبية فى الرقابة عليها. غير أن عدم تحقق هذا لم يكن وليد الصدفة أو السهو إطلاقاً.

وحسبما يقول "فان أردت" فإنه بينما تستمد الديمقراطية والسيادة فى النهاية من الشعب، نجد أن السلطة الفعلية تقع فى يد الدولة التى تمارسها بالنيابة عن الشعب ولصالحه". غير أنه ينظر إلى هذه المعضلة الواضحة باعتبارها مشكلة مفاهيمية ناجمة عن استحالة الفصل بين قيم السيادة والأمن والديمقراطية شديدة الارتباط فيما بينها. كما يلمح عن حق إلى المقايضة التى يمكن أن تتم بين القيمتين الأوليين وقيمة الديمقراطية. فعلى سبيل المثال يذكر أن اعتبار الدولة هى المرجع الأعلى فيما يختص بالأمن والسيادة يعنى فى واقع الأمر أن يصبح المقصود بالأمن هو "أمن النظام الحاكم" (van Aardt 1998: 106).

إن النظريات التقليدية بشأن السلطة العامة تقدم الدولة على أنها معقل ومثال وصانع الأمن الوطنى. وهناك بالطبع عوامل أخرى تتصل بالمقايضة المذكورة وتواجه من يتصدى بالتحليل لآلية "سادك" أورانجان". ومن بين أهم هذه العوامل أن "سادك" قد نشأت نتيجة معاهدة وقعت بين الدول، ولم تتطلب أية موافقة شعبية داخل الدول الأعضاء. ويجد هذا التصرف مشروعته فى أن الدولة هى الكيان الوحيد المخول بضمان الأمن والسيادة الوطنية، وأنها الحامى النهائى لمواطنيها. وعلى أى حال فإن الهدف الأساسى لإطار العمل الأمنى فى "سادك" هو بناء قدرات الدول الأعضاء على منع وإخماد الصراعات، وهو المفهوم الذى يعنى تعزيز الأمن الوطنى وحرية الدول - القومية فى ممارسة السيادة (Malan 1998: 107-108). ويتمثل اختبار قوة نظام الأمن فى المدى الذى يصل إليه من حيث الحفاظ على النظام والاستقرار، بما فى هذا فعاليته فى تنظيم وضبط الأنشطة والممارسات الاجتماعية لتظل فى إطار نظام الدولة.

وقد تأثرت نشأة وتطور آلية "سادك" أورانجان" بسوابق وسياقات أخرى مهمة، إن لم تكن مؤلمة. فالانتقال الديمقراطى فى أفريقيا، بما فى ذلك نشر ممارسة انتخاب الحكومات، لم ييشر بتخفيف حدة التوترات والصراعات فى القارة. بل إن الانتخابات نفسها أشعلت الانشقاقات العرقية والمجتمعية الأخرى التى كانت من الحصة بما يكفى لتعبئة السكان فى طريق العنف (Makoa 2001: 7). وقد كان لهذا

أثره بلا شك في تشكيل منظور وبنية وتوجه "سادك أورجان"، فضلاً عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها.

ومن أهم السياقات المذكورة أيضاً: التغير الذي طرأ على الاقتصاد العالمي، والحروب الأهلية وبين الدول، الشقاق السياسي المحلي وعدم الاستقرار، وأخيراً تفسخ الدول الذي ظل ينخر في أفريقيا لمدة عقود من السنين. وأدى هذا في إقليم "سادك"، مثلما في أي إقليم أفريقي آخر، إلى وقوع كوارث مثل الإبادة الجماعية ونزوح السكان والمجاعات، وهو ما ساعد في خلق الشروط المواتية لنمو الأوبئة المهلكة وغيرها من صنوف المعاناة. ومن بين أكثر بلدان الإقليم معاناة كانت أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق ورواندا وبوروندي، بالضبط مثلما وقع لنا ضحايا في أقاليم أخرى الصومال وليبيريا وسيراليون والسودان وإثيوبيا/ إرتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك أيضاً نزاعات سياسية داخلية لا تهدأ في بعض البلدان الأفريقية، والتي ترافقت مع موجة الانتقالات الديمقراطية التي غمرت القارة، والتغير الذي لحق بالقيم الاجتماعية، وبمضمون الممارك السياسية. ولقد اجتمعت كل تلك العوامل لتضغط على أفريقيا كي تطور الآليات اللازمة لضبط الحروب الأهلية، أو منع وقوعها هي وغيرها من الصراعات التي تزيد معاناة البشر في القارة.

وكان لابد لهذه الفواقع أن تثير استجابات مختلفة من "سادك" والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي البداية نجد أن منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي الآن)، وهي المعنية تقليدياً بالسيادة الوطنية للدول في القارة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأعضائها، قد صدقت على فكرة إنشاء نظام لإدارة الصراعات، وأقامته بالفعل (van Aardt 1997: 5-6)، غير أن هناك اتفاقاً واسعاً على أن كفاءته محل شك، ولا يوجد ما يدعو للدهشة إزاء سجله غير المشجع. ومن أسباب هذا أن أفريقيا (ممثلة في منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي) لم تحصل على دعم كاف لمساعدتها هذا من جانب الجماعة الدولية، وثانياً أن معظم المجتمعات الأفريقية تعاني من محدودية الموارد، ثالثاً وأخيراً ذلك الفقر المدقع والتخلف اللذان يكتنفان القارة.

#### ٥- "سادك أورجان":

#### علاج للصراعات أم تهديد للديمقراطية

ذكرت فيما سبق أن إنشاء "سادك أورجان" (أي هيئة السياسة والأمن والدفاع لجماعة تنمية أفريقيا الجنوبية) استهدف علاج الصراعات والممارسات اللاديمقراطية، ودعم الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان أفريقيا الجنوبية: ومن ثم



فإن وظيفتها - حسبما رأى مهندسوها- هي حل المشكلات الدائمة في أفريقيا الجنوبية، مثل الصراعات الداخلية وبين الدول، وما يصحبها من كوارث إنسانية. ولكن مما يؤسف له أن الإشارات المرسلة في هذا الشأن من "سادك" ومن بنية وعمل آليتها قد صورت الأخيرة على أنها مجرد وسيلة لسحق الحقوق الديمقراطية والمدنية. وليست هناك أية صعوبة في تفسير هذا. فكما أوضحنا سلفاً هي أداة لمجموعة من الدول - القومية، كما أن هذه الآلية توجد في مناخ يتسم - فعلياً - بالفوضى. إذ إنها رغم تنظيمها تحت سلطة واحدة، تجد نفسها مجبرة للتعاون مع سعي الحكام للبقاء في السلطة. وقد صدرت تحذيرات كثيرة من قبل من المشكلات الناجمة عن ديمقراطية الأغلبية البسيطة في المجتمعات متعددة العرقيات. إذ إن سلطة الدولة في تلك المجتمعات يتم احتكارها عادة في أيدي الجماعات العرقية الأكبر من الناحية العددية. ومن ثم فإن الديمقراطية حينما تطبق بروح الأغلبية العددية البسيطة لا يمكن أن تمثل دواء مانعاً أو شافياً للصراعات (Harris and Reilly 1998: 31) ، ومع ذلك لا يجوز إساءة تفسير هذا واستخدامه لمعارضة فكرتنا الرئيسية عن المقايضة في "سادك" بين السياستين السلامية والأمنية من جانب والديمقراطية من جانب آخر.

ويقال إن الدول - القومية تمارس السيادة والديمقراطية بالنيابة عن الشعب، وهو قول ينبثق من التفكير الراقعي مثلما من النظرية الليبرالية التي تنظر إلى الدول بوصفها ممثلة للمواطنين وتمارس السيادة باسم الشعب. ولكن حينما يتعلق الأمر بالديمقراطية يجب الحذر إزاء الادعاء السابق نظراً للطبيعة المعادية للديمقراطية لبعض الدول الأعضاء في "سادك". أضف إلى هذا أن نفي مشاركة المجتمع المدني في آلية "سادك" أورانجان يتنافى بشدة وهذا الزعم.

ومن الممكن للمنتقدين أن يعزوا الوضع السابق ذكره إلى جوهر وطابع الظاهرة الإقليمية. وبعبارة أخرى يعيش هذا التدبير على ما فوق القومية التي صممت وتم تدعيمها من خلال الإقليمية التي تمارس وظيفتها عن طريق إدخال مؤسسات وآليات جديدة مجردة من الطابع القومي.

وتتجلى قوة أيديولوجية الإقليمية أيضاً في استدعاء مزاعم وهويات جديدة للأحادية، وتبادل المصالح والتضامن الإقليمي. وهو ما توجزه المبادئ المؤسسة لـ "سادك"؛ ألا وهي: المساواة بين الدول الأعضاء، التضامن، السلام والأمن، حقوق الإنسان، الديمقراطية وسيادة القانون، العدالة، التوازن والمنافع المتبادلة، وأخيراً التسوية السلمية للمنازعات (Gurr 2001: 11).

ومن ثم فإن الإقليمية، التي تجسدها في أفريقيا الجنوبية "سادك"، توحد سكان الإقليم من أجل التنمية وإنجاز مهام سياسية مثل الدفاع عن سياسات منافية للديمقراطية وتقوض المجتمع المدني وحقوق الإنسان. وهو ما تؤكد "لانكستر"

بكلمات أخرى وفي سياق آخر (Lancaster 1995: 192-194)، فتقول إن للإقليمية أبعاداً اقتصادية وتجارية وأيديولوجية، وتؤكد أن السبب وراءها - من الناحية الأيديولوجية - هو الحاجة إلى الاعتماد الجماعي على النفس بين الدول المعنية وزيادة قدرتها التفاوضية في مواجهة الدول الأكثر تطوراً.

ومن ثم فإن حل الصراعات في أفريقيا الجنوبية يعنى بالأساس أسبقية حفظ السلام على الديمقراطية. وأقدم في الجزء التالي وصفاً موجزاً لبنية وشكل وأعضاء آلية "أورجان"، حتى يمكننا الاستيضاح الأفضل لهذه النقطة، وإلقاء المزيد من الضوء على أهداف هذه الآلية.

#### ٦ - وظائف وإدارة وبيئة وشكل آلية "سادك أورجان"

وقع بروتوكول آلية حل الصراعات في جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية، والمعروفة بـ "سادك أورجان" في ١٨ أغسطس ٢٠٠١. وقد عرف الهدف العام من إنشاء الآلية في "دعم السلم والأمن في الإقليم"، أما الأهداف الفرعية فقد فصلت على النحو التالي:-

- حماية شعوب الإقليم وتأمين التنمية من عدم الاستقرار الناجم عن تعطل القانون والنظام، والصراعات داخل الدول، وبينهما، والعدوان.

- دعم التعاون السياسى بين الدول الأعضاء وتطوير القيم والمؤسسات السياسية المشتركة.

- تطوير مقاربات مشتركة فى السياسة الخارجية حول قضايا الاهتمام المشترك، والتحرك الجماعى فى المحافل الدولية وفق هذه السياسة.

- دعم التنسيق والتعاون الإقليمى فى القضايا ذات الصلة بالأمن والدفاع، وإنشاء الآليات المناسبة لتحقيق هذه الغاية.

- منع واحتواء وحل الصراعات داخل وبين الدول بالوسائل السلمية.

- النظر فى اتخاذ تدابير إلزامية تنمشى وقواعد القانون الدولى لتكون الملاذ الأخير بعد استنفاد الوسائل السلمية.

- دعم تنمية المؤسسات والممارسات الديمقراطية فى أراضى الدول الأعضاء، وتشجيع الالتزام بحقوق الإنسان الشاملة كما هى منصوص عليها فى ميثاق واتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، والنظر فى تطوير قدرات أمنية جماعية والتوصل إلى اتفاق للدفاع المتبادل لمواجهة التهديدات العسكرية الخارجية.

- تطوير التعاون بين الشرطة وهيئات أمن الدولة فى الدول الأعضاء، فى مجالات الجريمة العابرة للحدود وتطوير مقاربات مشتركة للأمن المحلى.

- ملاحظة وتشجيع تنفيذ الدول الأعضاء لمقررات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتفاقات والمعاهدات الدولية الأخرى في مجالات ضبط التسليح، ونزع السلاح، والعلاقات السلمية بين الدول.

- تطوير قدرات حفظ السلام لدى القوات المسلحة الوطنية، وتنسيق مشاركة الدول الأعضاء في جهود حفظ السلام الدولية والإقليمية.

- الارتقاء بالقدرات الإقليمية في مجال إدارة الكوارث وتنسيق المساعدات الإنسانية الدولية، مع إعطاء الأولوية للتضامن بين الدول الأعضاء والتغلب على التحديات السياسية التي تواجه الدول.

وقد تمكنت "سادك" في نهاية المطاف من وضع آلية حل الصراعات هذه موضع العمل بعد توقيع أغلبية دول الإقليم - وعلى رأسها جنوب أفريقيا - على اتفاقية للدفاع المتبادل. وإن كان من غير الواضح ما إذا كان يمكن أن تأتي التهديدات العسكرية لهذه المنظمة من جنوب أفريقيا هي الأخرى.

وتدار هذه الهيئة من خلال بنية معقدة لرفع التقارير، كما تدار من خلال هيكل يتكون من رئيس، ولجنة الوزراء، ولجنة السياسة والدبلوماسية، ولجنة الدفاع والأمن، وأية أبنية فرعية أخرى يصدر بها قرار من لجنة الوزراء.

ويجلس على قمة هذا الهيكل "ترويك" مكونة من ثلاث دول تحدد في القمة، ولكنها لا تلعب في الواقع دوراً نشيطاً في إدارة الآلية. وتتمثل وظائف الرئيس في المسؤولية عن السياسة الإجمالية، وإنجاز الأهداف والتوجيهات العامة للآلية.

أما اللجنة الوزارية فتشكل من الوزراء المسؤولين عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن العام وأمن الدولة، وتقوم بتنسيق عمل الآلية، وترفع تقاريرها إلى الرئيس، وتعد اجتماعاتها لمناقشة أداء الآلية لوظائفها. ولما كان وزراء الشؤون الخارجية في بلدان "سادك" جزءاً من الفريق الإداري للآلية، فإنهم يؤدون كل الوظائف المرتبطة بالسياسة والدبلوماسية والهادفة إلى دعم المصالح الأمنية للمنظمة. كما ترفع اللجنة إلى القمة تصوراتها بشأن القضايا التي تتطلب تحركاً. وتملك اللجان سلطات محددة للقيام بما سبق، بما في ذلك إنشاء أبنية ولجان فرعية لمعالجة مسائل خاصة.

ولا يوجد أي ذكر أو حتى تلميح إلى دور للشعب أو المجتمع المدني. ولا يشعر الفرد حتى مجرد الشعور بأن الأحزاب السياسية المعارضة أو البرلمانات الوطنية قد تدعى إلى الاشتراك في هذه الآلية.

وجدير بالذكر أيضاً أن هذا الاتفاق يبدو زائداً عن الحاجة بالنسبة لأغلب بلدان الإقليم. فعلى سبيل المثال لا تتوقع ليسوتو أي هجوم من جانب جنوب أفريقيا (أو أي بلد آخر)، في حين أن جنوب أفريقيا ستظل دائماً حكماً في النزاعات المدنية في ليسوتو. وفي الكثير من الدول أعضاء "سادك" مثل أنجولا والكونغو الديمقراطية



وزيمبابوى ينطوى استخدام القمة فى حل الصراعات على أبعاد كارثية. كما أن هذا يتطلب موارد سياسية واقتصادية وعسكرية مهولة. وهناك مشكلة أخرى تتمثل فى أن استخدام آلية "سادك أورجان" أو تفعيلها يتطلب أولاً موافقة الدولة التى سيجرى العمل على أرضها، وذلك اتساقاً مع شعار "التساوى فى السيادة" الذى يحكم عمل المنظمة.

وهذا يستبعد من البداية المدخلات أو المشاركة من جانب أطراف داخلية أخرى مشتبكة فى النزاع بشكل أو آخر، ويزداد الموقف سوءاً حينما لا تكون هناك سبل للتفاعل مع أحزاب المعارضة المشروعة التى تلعب دوراً رئيسياً فى الصراعات الوطنية. ولا يوجد فى الاتفاق ما يشير إلى ضرورة التشاور مع المواطنين أو البرلمانات فى الدول الأعضاء قبل إطلاق عمل "سادك أورجان". ومع ذلك فمن المؤكد أن التكاليف الاقتصادية ستكون موجهة لو سمح للصراعات الضارة بأن تتطور. لأن هذا يعنى تدمير الأواصر التجارية الضعيفة أصلاً بين الدول الأعضاء، وهروب رؤوس الأموال والخروج الكبير للمهارات الوطنية من البلاد. ومن ثم هناك حاجة إلى التشديد على حقيقة أن آلية "سادك أورجان" هى آلية تستخدم أساساً للحفاظ على الأوضاع القائمة. ذلك لأنها بالأساس مشروع للدول ولا يعطى أى مجال للتدخل من جانب الشعوب.

#### ٧- الخلاصة

لا شك أن جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية "سادك" تتطلع إلى تحقيق السلام فى الإقليم وفى القارة ككل، حيث تعتبر ذلك أساساً لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق الأمن والديمقراطية والحريات المدنية. بيد أن التحليل الذى قدمناه يشير إلى أنه بدون وجود شكل ما للمشاركة الشعبية فى القرارات المتعلقة باستخدام آلية "سادك أورجان" لن تكون هناك أية ضمانات للحريات المدنية والديمقراطية. وتظل المشكلة الرئيسية هنا هى الطابع والتوجه الدولتى أو الحكومى لهذه الآلية.

وتمثل آلية "سادك أورجان" ما أسميته "دبلوماسية المسار الأول". فعلى الرغم من كل الطموحات المدعاة لها، وبالتحديد الأهداف الخاصة بدعم التسويات التفاوضية، فإن هذا النوع من الآليات يصب فى التحليل الأخير فى خانة قمع أو إخماد الصراعات. والأمر الأكثر خطورة أنه يحدث التباساً بين مفاهيم مثل الدولة والمواطن، حيث يخضع الثانى للأولى، ويتم النظر إلى مصالح وطموحات الاثنين على أنها شئ واحد. وغنى عن القول أن هذا يمثل نوعاً من التدليس الذى يجب نبذه من الخطاب السياسى، ومن عملية إدارة الصراعات، ومن الفكر الرامى إلى تحويل القارة. لأنه فى الحقيقة يؤلّد افتراضاً خطراً فحواه أن الدولة لا يمكن أن تثير صراعاً سياسياً، وأن المواطنين لا يمكن أن يتحدوا سياسات وأفعال

حكوماتهم. كما أن الدول الأعضاء هي التي تحدد نوع الصراع، وتقرر كيفية استخدام آلية "سادك أورجان" معه، ولا تترك أية مساحة لمدخلات من جانب المجتمع المدني في هذا أو ذاك.

ومن الواضح أن هذه الآلية بحاجة إلى إدخال إصلاحات عليها إذا أريد لها العلاج الناجع للمشكلات الإقليمية بالافتقار إلى السلم والاستقرار. وعندئذ فقط يمكن أن تصبح آلية لصنع السلام، بدلاً من أن تظل أداة لإخماد الصراعات كما هو الحال الآن.

وأخيراً هناك نقطة تتصل بالجوانب الاقتصادية الناجمة عن عمل الآلية وتحقيق السلم والاستقرار. فمن بين المنافع المفهومة زيادة التدفق الاستثماري لرؤوس الأموال في الإقليم بسبب تحسن المناخ الاجتماعي - السياسي بما يشعر المستثمرين بالأمن. ومن الأمور المقررة أن الاستثمار الرأسمالي يحتاج إلى السلم والاستقرار، ولكن هذا ليس العامل الوحيد والأهم على الإطلاق في هذا الصدد. فقد يكون من الأكثر أهمية أيضاً عوامل أخرى متعلقة بالموارد التي يمكن استغلالها، والبنية التحتية والمؤسسية، وتكاليف الإنتاج، وحجم السوق. ومن ثم يبدو أن آلية "سادك أورجان" ستعمل بالأساس لصالح جنوب أفريقيا الغنية بالموارد والأكثر تطوراً في الصناعة، عن بقية بلدان الإقليم.

#### ملاحظات

1- International Peace Academy in partnership with the African Renaissance. The Southern African Regional Institute for Policy Studies and the Department of International Relations, University of Witwatersrand, 2000. Southern Africa Security Architecture: Problems and Prospects, 11-13 December. Authored by Francis Konegay and Simon Chesterman. Gaborone, Botswana, Dec. 2000.

#### المراجع

Bellamy, I. 2002. Southern Africa's new security agenda: Reflections on the evolution of human security and its applicability to Southern Africa. In Africa Insight, 32, No. 1, March.

Buzan, B. 1999. International security in the post-cold war era. In J. Baylis and S. Smith, (Eds.). World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford: Oxford University Press.

Chitala, D. 1987. The political economy of the SADCE and Imperialism's response. In 1987: Prospects for Disengagement and Development in Southern Africa. London: Zed Books Ltd.

Cilliers, J. 1995. Towards collaborative cooperative security in Southern Africa: The OAU and SADC. In J. Cilliers and M. Reichardt, (Eds.). About Turn. The Institute for Defense Policy, Halfway House.

Gurr, T. R. 2001. Peace and Conflict: A Global Survey of Armed Conflicts, Self-Determination Movements and Democracy. Center for International Development and Conflict Management. University of Maryland, College Park.

Harris, P. and Reilly, B. (Eds.). 1996. Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA).

Havermans, J. 1999. Power for peace. In People Building Peace. Utrecht, European Center for Conflict Prevention in cooperation with IFOR and the Coexistence Initiative of State of the World Forum.

Khadiagala, G. 1997. Regionalism and leadership in Africa. In Lesotho Social Science Review 3, No. 1, June.

Lancaster, C. 1995. The Lagos three: Economic, regionalism in sub-Saharan Africa. In J. W. Haberson and D. Rothschild, (Eds.). Africa in World Politics: Post-Cold War Challenges. Boulder, co: Westview Press, Inc.

Lippmann, W. 1999. International security in the post-cold war era. In J. Baylis and S. Smith, (Eds.). The Globalisation of World Politics: An Introduction to International Politics. Oxford: Oxford University Press.

Makoa, F. K. 1997. National security with reference to Lesotho rulers' conception. In Strategic Review for Southern Africa, xix. No. 2, November.

\_\_\_\_\_. 2001. Elections and conflict: When mediation and prevention are necessary. Paper presented at the Southern African Parliamentary Forum Roundtable, Pretoria, 2-3 November.

Malan, M. 1996. Foundations for regional security: Preparing to keep the peace in Southern Africa. In African Security Review, 5, No. 1.

\_\_\_\_\_. 1998. SADC and Sub-regional Security: Unde Venis et Quo Vadis? ISS Monograph Series No. 19, February.



Matlosa, K. 1999. Conflict and conflict management: Lesotho political crisis after the 1998 election. In *Lesotho Social Science Review*, 5, No. i, June.

Ngubane, S. and Solomon H. 2002. Southern Africa's new security agenda: reflections on the evolution of human security and its applicability to Southern Africa. In *Africa Insight*, 32, No.1.

Ralina, R. M. and Saunders, C. 2001. South Africa's regional policy approach, 1994-1999 in Africa Institute of Southern Africa. In *African Foreign Policies in the 21st Century*. Working papers. Pretoria: International Peace for Justice, March.

Rubin, J. Z., Pruitt, D. G. and Kim, S. H. 1994. *Social Conflict: Escalation, Stalemate and Settlement*, (2nd ed.). New York: McGraw Hill Inc.

SADC/CM/1/2002/7.2: The New Partnership for Africa's Development (NEPAD).

Southern African Development Community. 2002. Towards a common future: Protocol on politics, defence and security co-operation, 18/8/2001. Final.

United Nations Development Programme. 2000. *Human Development Report*.

United States Institute of Peace. 2002: Special Report: Responding to war and state collapse in West Africa. January.

van Aardt, M. 1997. The emerging security framework in Southern Africa: Regime or community? In *Strategic Review for Southern Africa*, XIX, No. 1. May.

\_\_\_\_\_. 1998. The applicability of the new security agenda for Southern Africa. In S. Solomon and M. van Aardt, (Eds.). *Caring Security in Africa: Theoretical and Practical Considerations on New Security Thinking*, iss Monograph Series, No. 20. Halfway House, Institute of Security Studies.

van Nieuwkerk, A. 2001. Regionalism into globalism? War into Peace? SADC and ECOWAS compared. In *African Security Review*, 10, No. 2.

Wolfers A. 1999. International security in the post-cold war era. In *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. J. Baylis and S. Smith, (Eds.). Oxford: Oxford University Press.



## الفصل الخامس

### انتشار ودور الأسلحة الصغيرة فى تفاقم الصراعات فى شرق أفريقيا

بقلم: فرانسيس كيه ويراجو\*

#### ١- مقدمة

يوجد فى أفريقيا جنوب الصحراء ثلث إجمالى عدد اللاجئين فى العالم تقريباً، حيث يبلغ عددهم ٩,٤ مليون، بالإضافة إلى حوالى ٢٠,٨ مليون نازح داخلى، وهذا هو أعلى رقم للهجرة فى العالم. وتسم الاختلافات العرقية أو الدينية وما أشبه معظم الصراعات الراهنة، ولكن هذا مجرد جزء من الصورة. وغالباً ما تتداخل أسباب الحروب مع أسباب اضطراب أطراف أو جماعات معينة إلى القتال. وفى الحقيقة أن الأسباب الجذرية تكمن عادة فى التنافس على الموارد والصراع على السلطة والنفوذ (Baechler 2000). بل واتخذت حروب التسعينيات فى أفريقيا طابعاً إقليمياً وخاصة فى إقليم البحيرات العظمى وجنوبى القارة. وفى منتصف ١٩٩٩ كانت الحروب تدور رحاها فى أنجولا والكونغو برازافيل والكونغو كينشاسا وإثيوبيا وإرتريا ورواندا والصومال والسودان. كما حاقت الصراعات منخفضة الكثافة القتالية بالعديد من البلدان الأخرى مثل بوروندى وتشاد وجيبوتى والسنغال وأوغندا. وكذلك عانت بلدان أخرى من انعدام الاستقرار الداخلى إلى حد يندب بالتطور إلى حرب أهلية أوسع نطاقاً.

وبينما تزحف الصراعات وتتفاقم فى القارة، تتسبب بالطبع فى خروقات واسعة لحقوق الإنسان واتساع المجاعات لأسباب عديدة أهمها انقطاع الأنشطة الإنتاجية وهجرة الفلاحين لمزارعهم. وتؤدى الحرب أيضاً إلى تحويل الموارد - النادرة أصلاً - بعيداً عن الإسهام فى توفير الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن الاضطراب الذى يلحق بالتجارة، وإحباط السياحة، ناهيك عن الانهيارات التى تصيب البنى التحتية. وكان لشيوخ الصراعات واستمرارها آثار سيكلوجية خطيرة مثل إصابة الأطفال بالصدمات

---

\* Francis K. Waragu معهد دراسات الثقافة والتنمية، جامعة موى، كينيا.

E-mail: fkwairagy@yahoo.com



النفسية أو تأقلمهم مع ثقافة العنف. وفي ظل هذه الظروف تفقد الدولة سيطرتها على وظائفها الأمنية حيث تفشل بالدرجة الأولى في تحقيق الأمن لمواطنيها. وتكون النتيجة المنطقية هي انتشار العنف المسلح وقطع الطريق والجريمة المنظمة، وهو ما يزيد الطلب على الأسلحة الصغيرة حيث يسعى المواطنون لحماية أرواحهم وممتلكاتهم بأنفسهم.

وإذا لم تصح هذه الأوضاع في الوقت المناسب، ستعطي الأساس لثقافة البندقية حيث يصبح التسلح الذاتي من أجل حماية النفس أحد القواعد الرئيسية في حياة الجماعة. وبديهي أن تتحول ثقافة السلاح إلى ثقافة العنف جراء الطلب المتزايد على الأسلحة الصغيرة، وهو ما يحدث عادة حينما لا تستطيع الدولة ضمان أمن مواطنيها أو السيطرة على الأنشطة غير الشرعية التي تستخدم فيها أسلحة كهذه.

وإن امتلاك واستخدام الأسلحة الصغيرة من جانب أشخاص غير نظاميين وغير مرخص لهم بحيازتها، قد أصبح في نظر الكثيرين المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والممارسات اللاإنسانية، وبما يمثل عقبة كبرى أمام التنمية البشرية المستدامة في أجزاء كثيرة من العالم.

كذلك ارتبطت الأسلحة الصغيرة بتزايد الجرائم والسرقات المسلحة وخطف السيارات والعنف في المدن والمراكز الحضرية، إلى جانب سرقة الماشية وتفاقم الصراعات في المجتمعات الرعوية والرعوية-الزراعية في إقليم شرق أفريقيا والبحيرات العظمى. ولا يكف الوضع عن الازدياد سوءاً جراء العنف المسلح الناجم عن عدم حل الصراعات الإقليمية، وذلك في ملمح يكاد يكون شاملاً. وهو وضع لم يعرفه المشهد الأفريقي منذ الاستقلال (Muggah and Berman 2001).

وتنتشر عدوى الصراعات والعنف بسبب دخول التكنولوجيا الحديثة في الصراعات المحلية، فمن الملحوظ أن امتلاك الأسلحة الآلية ونصف الآلية مثل بنادق "آيه كي ٤٧" و "جى ٣٥" بغرض الاستخدام في النزاعات الثقافية أو العشائرية أو العرقية، قد أصبح ظاهرة متزايدة تؤدي إلى زيادة مأساوية في أعداد المقتولين والجرحى في كل صراع. كذلك تكون النتيجة عند الضحايا والمهتدين هي ازدياد الرغبة في تسليح أفضل والسعى للانتقام من المعتدين، ومن ثم حدوث زيادة أكبر في الطلب على تلك الأسلحة، وهو ما يؤدي إلى تغيير طبيعة الصراعات في الإقليم.

كما كان لانتشار هذه الأسلحة طائفة واسعة من الآثار الثانوية مثل الهجرة الإجبارية، وانهيار الأواصر الأسرية وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان. ولقد أصبح من المسائل الملحة بقوة الآن التصدي للتحدى الذي تمثله الأسلحة الصغيرة

بآثارها الخطيرة على الصراعات فى شرق أفريقيا. وهو ما يتطلب جهوداً مشتركة من جانب حكومات الإقليم وجميع الشركاء الآخرين حتى يمكن تطوير مقاربة ناجزة والوصول إلى حلول مستقرة. وينبغي أن تكون نقطة البداية هى إجراء تحليل معمق للعوامل الرئيسية، أى عدم توجيه الاهتمام كله إلى الأعراض بينما يترك المرض ليستفحل. فإذا أردنا البدء بمبادرات ناجحة علينا أولاً أن نقوم بتشخيص صحيح للمشكلة.

لقد انتشرت الأسلحة الصغيرة والخفيفة كماً وكيفاً بدرجة هائلة فى المجتمع المعاصر. فلم يتوقف الخطر عند حد أنها تأخذ طريقها إلى عدد أكبر من البلدان، فهى تذهب بوفرة إلى ترسانات خاصة متزايدة داخل هذه البلدان مثل تلك التى تملكها جماعات الميلشيات وعصابات المخدرات والجريمة المنظمة، خالقة لتقافة البندقية، العدوانية والمدمرة.

ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة فإن الأسلحة الصغيرة هى الأسلحة النارية من قبيل المسدسات والبنادق العادية والمدافع نصف الآلية والبنادق الهجومية والمدافع الآلية الخفيفة، والمصممة كي يستخدمها فرد واحد (UN, Secretary General 1997). أما الأسلحة الخفيفة، فهى فئة من الأسلحة قريبة مما سبق، وهى مصممة للاستخدام من قبل طاقم من عدة أفراد وليس فرداً واحداً.

## ٢ - خلفية تاريخية

مثل إقليم البحيرات العظمى طوال العقد ونصف الماضيين مركزاً لانتشار الأسلحة الصغيرة فى كل من وسط وجنوبى وشرق أفريقيا. إذ إن هذا الإقليم قد اتسم بالتزاوج بين النضال من أجل تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب وبين الصراعات على الحكم، وهو الأمر الذى أشاع عدم الاستقرار فيه. كما ضاعف من عدم الاستقرار: الحروب بالوكالة والمخططات السياسية فى فترة الحرب الباردة، حيث استخدم هذا الإقليم فى آن واحد كميدان للمواجهة، وكقاعدة لتغذية الصراعات فى القارة.

ومن موروثات حقبتى تصفية الاستعمار والحرب الباردة تلك الترسانات الكبيرة من السلاح، والجيوش الضخمة من الجنود المدربين وكذا نصف المدربين الذين يملكون مهارات أقل من الجيوش النظامية، والتى لم يتم جمعها أو استيعابها بعد انتهاء صراعات هاتين الحقبتين. ويضاف إلى هذا إمكانية تخزين الأسلحة الصغيرة لمدد طويلة دون تعرضها للتلف، أما الذخيرة فهى متوفرة إلى حد كبير، وهو ما خلق دينامية خاصة لمزيد من العنف (CEPEDE 2002).

ومما أسهم أكثر في الانتشار الهائل للأسلحة غير الشرعية في شرق أفريقيا في الماضي القريب توالى سقوط الحكومات في أوغندا (١٩٧٩ و ١٩٨٦) وإثيوبيا (١٩٩١) والصومال (١٩٩٢)، إلى جانب استمرار الصراعات في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الأحداث التي تمثل بوابة كبيرة لسوق الأسلحة. بل ومما زاد المشكلة تعقيداً إغراق الإقليم بمخزونات مهولة من الأسلحة الصغيرة غير المستعملة وغير المرغوب فيها والتي أخذت بلدان أوربا الشرقية في التخلص منها (Gamba 2000).

ونشير أيضاً إلى عدم وجود سيطرة قوية على مخازن السلاح الحكومي في بلدان شرق أفريقيا، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب التشريعات المناسبة في هذا الشأن. فمن خلال عمليات البيع والسرقة والتلاعب تخرج هذه الأسلحة من المخازن الحكومية لتقع في الأيدي الخطأ، ولتبدأ من ثم دورة التداول غير الشرعي للسلاح، وهي التجارة التي تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة المتخصصة في تهريب المخدرات والسلاح.

ومن ثم فإن انتشار الأسلحة الصغيرة، الذي تغذيه التجارة غير المشروعة، يؤدي إلى إنكفاء العنف وانتشار الجريمة. وهو أيضاً يعيق بناء كل من الاستقرار الاجتماعي والحكم الجيد. وعادة ما تشق هذه الأسلحة طريقها إلى طالبيها عبر شبكات سرية تشمل سماسرة سلاح غير مرخص لهم ومهربين محليين، ولتتجه أساساً إلى مناطق الصراعات لتؤجج ما هو قائم منها وتساعد في اندلاع المزيد من الصراعات الجديدة في الإقليم. فهناك العديد من الجماعات والأفراد الذين يقعون خارج متناول الدولة والقوات الحكومية، ويقومون باستخدام الكثيف لهذه الأسلحة في الصراعات الداخلية. وتستخدم القوى المتمردة والقوات غير النظامية والعصابات الإجرامية كل أنواع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ولا شك أن أثر هذه الأسلحة على الجماعات والأفراد المستهدفين مدمر إلى أقصى حد. إذ إن إتاحة هذه الأسلحة تسهم في تفاقم الصراعات من خلال فداحة الخسائر وإطالة أمد العنف، حيث تشجع على الحلول العنيفة وليس السلمية للخلافات، وتولد دائرة جهنمية من تعاظم الشعور بانعدام الأمن، والذي يفضي بدوره إلى زيادة الطلب على السلاح واستخدامه (UN 1997).

إن التحدي الكبير الذي يواجه إقليم شرق أفريقيا، مثل غيره من المناطق المبتلاة بالصراعات، هو ما يحدث إبان الصراع من توزيع كميات كبيرة من السلاح على المواطنين، سواء من جانب الحكومة أم جماعات أخرى، ولا يتم جمعها بعد انتهاء الصراع. وتستخدم هذه الأسلحة لتأجيج صراعات أخرى بما يعنيه من آثار سلبية خطيرة على الحياة الإنسانية والممتلكات. ومن الصعب حصر كميات الأسلحة الموردة



إلى منطقة صراع ما، لانعدام الشفافية إبان عملية التوزيع، وخاصة بالنسبة لمعرفة من حصل على السلاح وما نوعه.

ولا توجد بيانات يعتمد عليها بشأن انتشار التداول غير الشرعي للأسلحة الصغيرة فى إقليم شرق أفريقيا. ومع ذلك فإن غياب هذه البيانات لا ينفي ضخامة ونطاق ظاهرة الأسلحة الصغيرة غير الشرعية فى الإقليم، وهو انطباع يمكن الحصول عليه من مراقبة مدى الخسائر فى الأرواح والممتلكات فى مناطق الصراع. ولكن عدم وجود هذه الإحصائيات يمثل مشكلة من زاوية عدم التأكد من حجم التحدى. وهناك تقدير بوجود ١١ مليون قطعة سلاح ناري غير شرعي تتداول الآن فى أفريقيا (Gamba 2000)، ولابد أن حصة كبيرة من هذه الأسلحة توجد فى إقليم شرق أفريقيا.

وإن هناك حاجة ماسة إلى التعاون بين حكومات الإقليم فى هذا الصدد، بما ذلك إنشاء قاعدة بيانات مشتركة. وتتبقى أهمية هذا الاقتراح من حقيقة اتساع هذه الفئة من السلاح التى تمتد من الصواريخ التى تطلق من فوق الكتف إلى النصال التقليدية، ناهيك عن الأسلحة المصنعة منزلياً والقادرة على إلحاق دمار خطير بالمدنيين الذين يجدون أنفسهم على خطوط النار بين الجماعات المتحاربة. وستكون الإحصائيات مفيدة، ولو على الأقل من زاوية تقدير حجم التحدى.

فإلى جانب الخطر المتمثل فى سهولة استخدام هذه الأسلحة الصغيرة، كان الخطر الناجم عن سهولة شراء أو الاستيلاء على السلاح فى البلدان التى تمر بقلل سياسية، وهو ما أدى إلى تبلور تلك الظاهرة الحديثة التى يمكن تسميتها بنزع طابع الجيوش النظامية عن الحروب. ونقصد به أن الكثير من الحروب المعاصرة يخاض الآن فى ظل وجود أعداد كبيرة ومتزايدة من المسلحين الذين لم يسبق تدريبهم نظامياً، ولا يخضعون لانسباط أو مؤسسات عسكرية.

ولقد أصبح واضحاً اليوم أكثر من أى وقت مضى أن المدنيين غدا الضحايا الأوائل للحرب الحديثة. وتقول بعض التقديرات والدراسات أن المدنيين يشكلون أغلبية ضحايا الحروب المعاصرة. وبعبارة أخرى فإن المدنيين المسلحين وغير المنتمين لمؤسسة عسكرية نظامية هم الذين يقومون بمعظم العمل القتالى، وهم أيضاً يقدمون معظم الضحايا.

كما أن انتشار الأسلحة الصغيرة قد حول القتال للمسلح من "مهنة الحرب المقتنة"، أى من مهمة تقوم بها منظمات عسكرية محترفة تضم جنوداً نظاميين أو حتى جنوداً متطوعين تلقوا تدريباً على أيدي المحترفين ويخضعون لأوامر المؤسسات العسكرية النظامية، تحولت إلى أعمال إرهابية وحروب أهلية يقوم بها مدنيون مسلحون، بعضهم

ففى صورة ميلشيات أهلية مؤيدة للحكومة، وبعضهم يداومون الهجوم على الحكومة، بينما البعض الآخر منغمس فى الصراعات بين الجماعات العرقية والقبلية دون اعتداد بالحكومات الوطنية. ويرى معظمهم أنه لا بديل سياسياً أمامهم، إذ يقولون إن غياب الحماية التى يجب أن توفرها الدولة إلى جانب انعدام الفرص الاقتصادية، هو الذى دفعهم دفعاً إلى الاستفادة من ميزة وفرة الأسلحة الصغيرة كى يتقدموا بأنفسهم لتحقيق أهدافهم الشخصية بطريقة يمكن اعتبارها إجرامية- أكثر منها سياسية- لو حدثت فى أى سياق آخر.

لقد تفاقمت ظاهرة تغلغل الأسلحة الصغيرة بسبب نقص السيطرة الفعالة والقدرة الإلزامية من جانب الدولة، وكذلك بسبب المستويات العالية من الطلب المولد اجتماعياً للحصول على الأسلحة الصغيرة، فضلاً عن أن الأخيرة أصبحت متاحة فعلياً بكميات كبيرة.

وإن مواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة على نحو فعال لتعتبر جزءاً من المسؤولية الأوسع للحكومات والجماعة الدولية لحماية الضعفاء وتحقيق الأمن للبشر وحماية الحقوق.

وبالنسبة لإقليم شرق أفريقيا، يمكن للمرء أن يلاحظ بسهولة الضعف التاريخى للدولة هناك، نتيجة لوجودها السطحى المظهرى أولاً، ونقص قدرتها على التغلغل فى سائر أنحاء إقليمها ومجتمعها ثانياً.

ولما كان من المفروض نظرياً أن تظل الدولة محتكرة لحق استخدام العنف، فإن أى نوع آخر من ممارسة العنف يعتبر بالضرورة تحدياً لسلطة الدولة. ويعتبر العنف الصريح دائماً بمثابة تحدٍ للسلطة السياسية للحكم حتى لو يمكن موجهها ضد الدولة نفسها (Kurimoto and Simonse 1998).

وفى ضوء هذا يبدو أن الحملات العنيفة التى تقوم بها قوات الأمن، ولا تميز فيها بين جمع السلاح ومصادرة المواشى مثلاً، يقصد بها أولاً استعادة حق الدولة منفردة فى استخدام العنف، ويأتى فى المقام الثانوى الهدف الخاص بحل الصراعات.

إن أوضاع انعدام الأمن التى يعيشها بعض سكان شرق أفريقيا تجعلهم يتشككون فى الالتزامات القانونية والأخلاقية من جانب الدولة. فالدولة، من حيث هى كيان قانونى، عليها واجب أخلاقى بتوفير الأمن لمواطنيها. ويتسع نطاق هذه الحماية الأمنية ليشمل جميع صور الأمن المتعلقة بأمن الأشخاص والممتلكات، والأمن الاجتماعى والاقتصادى.

وحيثما تفشل أو تعجز الدولة عن توفير هذا الأمن لمواطنيها، تكون النتيجة المنطقية هي بحث المواطنين والجماعات عن وسائل بديلة تجعلهم قادرين على مواجهة تلك التحديات. وفي كثير من أجزاء شرق أفريقيا لجأت جماعات ومجتمعات محلية كثيرة إلى التسلح الذاتي نتيجة انتشار عدم الأمن، ومستفيدة من وفرة الأسلحة الصغيرة في الإقليم.

وهكذا وجدت كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة طريقها إلى مالكيين ومستخدمين غير قانونيين، بسبب غياب القيود على إمدادات السلاح، والافتقار إلى قوانين ومعايير شاملة للتحكم في تجارة وتداول السلاح. ويرجع هذا كله إلى الإخفاق في العلاج الفعال لتردى الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم تفاقم العنف وزيادة الطلب على الأسلحة الصغيرة كنتيجة حتمية لهذا.

وتؤدي التجارة غير الشرعية في السلاح بكافة صورها إلى استدامة الصراعات وتفاقم العنف، وكذلك تبلور مختلف ثقافات العنف، ونزوح السكان الأبرياء من مواطنهم، وانتهاك القوانين الإنسانية الدولية، وتوالد الجريمة والإرهاب. وهو ما يدعو بقوة إلى العمل على إنهاء كافة صور المعاناة الإنسانية وقتل المدنيين الأبرياء، والناشبة جراء انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدامها غير الشرعي.

إن بعض مناطق شرق أفريقيا متخمة بكميات هائلة من هذه الأسلحة، حتى ليقول أحدهم "إن الحصول على بندقية أسهل من شراء منديل" (Kibuka 2000). ففي بعض المناطق لم تعد الأسلحة الصغيرة وتجاريتها محصورة في مناطق نائية تجري فيها الحرب، وإنما أصبحت متاحة أيضاً في المدن الرئيسية. حتى لقد أصبح من الصعب جداً على الشرطة القيام بعملها في هذه الظروف، وحيث يدرك رجال الأمن أنهم قد يصابون أو يفقدون أرواحهم أثناء القيام بواجباتهم.

### ٣-الطلب على الأسلحة الصغيرة

إن انهيار القانون والنظام يفتح الباب على مصراعيه أمام تزايد الطلب على السلاح، حيث يصبح الأمن مسئولية الفرد أو العشيرة أو الجماعة العرقية. فالمواقف الصراعية تدفع الكثير من الجماعات إلى تسليح أنفسها لتمارس الدفاع الذاتي وتحمي ممتلكات الجماعة. وهناك قلق إقليمي ودولي متزايد من أن سهولة الحصول على أسلحة صغيرة بشكل غير قانوني قد تعمل على تأجيج الصراعات، فضلاً عن نتائج هذا على الاستقرار السياسي، وأثره المدمر على أمن المواطن وأمن الدولة.



وتتبع المشكلة أساساً من الصراعات المسلحة القديمة والمستمرة في الإقليم، والتي بسببها تسربت تلك الأسلحة إليه. ومما أسهم في الانتشار الكبير للأسلحة الصغيرة في الإقليم: نقص قدرة الدول في الإقليم على ضبط ومراقبة حدودها، وانعدام الكفاءة وربما التساهل لدى السلطات الجمركية، والتحركات الكبرى للاجئين المسلحين مثلما بين كينيا وتنزانيا.

وفي البلاد التي تعاني من صراع سياسي داخلي، مثلما الحال بين الحكومة الأوغندية ومنظمة "جيش الرب للمقاومة" LRA، ينشأ الطلب على السلاح بسبب شعور المواطنين بالتهديد، كما تزيد الحكومة والجماعة المتمردة من معدلات التسليح استعداداً للمواجهات القادمة.

أما في كينيا فإن الصراعات العرقية بين جماعات الرعاة، والسطو على الماشية في إقليم "رفت" الشمالي والمقاطعة الشمالية الشرقية، قد كانت وراء زيادة الطلب على السلاح في هذه المنطقة. وهكذا فقد تغير المشهد التقليدي كثيراً مع استخدام الأسلحة الآلية الحديثة في غارات السطو على المواشي. فبعدما كانت هناك معايير ثقافية تحكم أمثال تلك الإغارات مثل توفير النساء والأطفال وكبار السن، أصبحت زخات الرصاص تطلق الآن من مسافات بعيدة ولم يعد تمييز الهدف ممكناً.

وفي حالات كثيرة يتم الحصول على السلاح عن طريق مقايضته بالأبقار، ويكون الدافع هنا شديد القوة حيث يشعر الشباب الذين يحصلون على سلاح جديد بالسطوة والثقة الكافيتين للاشتراك في الغارات سابقة الذكر، والتي تقف وراء معظم الصراعات الدائرة بين الجماعات الرعوية. بل إن كثيرين من الأفراد الذين يحصلون على سلاح ناري يريدون تجربة سلاحهم عملياً، ويبدو أن الطريق السهلة لهذه التجربة هي الاشتراك في سرقة المواشي والغارات بين الجماعات الرعوية، أما في الجماعات الفلاحية أو المراكز الحضرية فيمكن تجربة السلاح بالاشتراك في عمليات البلطجة وقطع الطريق. ولا يتوقف الأمر على الأفراد، إذ إن الجماعات المسلحة تكون شغوفة باختبار الأسلحة التي حصلت عليها حديثاً لأغراض التدريب والتعرف على إمكانياتها.

وتحصل معظم جماعات الرعاة في الإقليم على البنادق للدفاع عن النفس أو للهجوم على الجيران بغرض سرقة أو استعادة رؤوس مسروقة، أو لتبوير المهر اللازم لزواج الشباب، وهو في هذه الحالة يتكون من عدد من رؤوس الماشية (Marwa 2000). وتقوم عملية تجارة الغارات، أو سرقات الماشية، الآن بتغيير النمط الثقافي التقليدي لمقايضة رؤوس الحيوانات بإمدادات الغذاء. كذلك كانت رؤوس الماشية المسطو عليها قابلة للاستعادة والتعويض عن طريق القيام بغارات مضادة، وهو ما يعني أن ثروة هذه

الجماعات ظلت دائماً فى متناول أيديها. ولكن مع النظام الجديد الذى تباع فيه الرؤوس المسروقة للتجارة تنفتح الأبواب أمام موجات لا تنتهى من الغارات، كما أصبحت الأسلحة وسيلة لتوليد الثروة، والجماعة الأفضل تسليحاً هى الأكثر قدرة على الاستيلاء على أعداد أكبر من الماشية، ومن ثم الحصول على نفوذ أكثر.

وكانت التقاليد تقضى بموافقة شيوخ الجماعة على الإغارة قبل القيام بها، حيث يباركون الشباب الذين سيخاطرون ويقومون بالسطو (Gulliner 1951). واستهدف هذا التقليد فرض نوع من التنظيم على هذه الغارات بحيث لا يتم القيام بها فى أوقات غير مناسبة مثل الفترة السابقة مباشرة على الجفاف لأن هناك احتمالاً بالابتقاء الماشية على قيد البقاء. وكان هناك إقرار بخبرة الشيوخ بشأن الأوقات والفصول المناسبة للقيام بمثل تلك العمليات.

أما فى الماضى القريب فقد كان للشباب يخططون لغاراتهم سراً ويقومون ببيع الرؤوس المسروقة قبل أن تصل الأخبار إلى مسامع الشيوخ فى الجماعة. وقد تسببت عمليات البيع الكبيرة لرؤوس الماشية فى تهديد الأمن الغذائى للجماعات وتهديد الجماعات الرعوية بالفقر المدقع (Republic of Kenya 1999). وأصبحت هذه الجماعات التى تفقد ثروتها من الماشية بفعل الجفاف أو الفيضان أو غيرها من نوبات الطبيعة، معرضة لتهديد إضافى هو الصراعات التى تؤدى إلى فقدان قطعان ماشيتها بالسطو المسلح. وإذا لم تهجر هذه الجماعات إلى المناطق الحضرية بحثاً عن وسائل بديلة للعيش، فإنها غالباً ما تتحول إلى البندقية كوسيلة لتدبير احتياجاتها الأساسية. وفى معظم الحالات تكون أهدافها أناساً من الجماعات الأخرى، وذلك تطبيقاً لعقوبات ومحرمات ثقافية مرتبطة بجرائم السطو أو الإيدز أو القتل بحق الجيران. وهكذا تنفتح مساحة أكبر أمام الصراعات بين العرقيات على الموارد - وبالأحرى على البقاء - وقد تغيرت جسامة وآثار هذه الصراعات بسبب استخدام الأسلحة الآلية.

إن تناقص الموارد الطبيعية مثل المراعى والمياه نتيجة تدهور البيئة وأنماط الاستغلال الزائد للمراعى خلال السنوات القليلة الماضية، قد أدت جميعاً إلى اندلاع الصراعات والحروب التى شجعت بدورها على سباق التسلح واتساع ظاهرة تهريب الأسلحة الصغيرة. ويؤدى استخدام الأسلحة الآلية فى الصراعات إلى زيادة الخسائر البشرية - وبخاصة النساء والأطفال - والدخول فى دائرة التآثر والتآثر المضاد فى سياق تفاقم الصراع.

لقد داومت حكومات الإقليم منذ زمن بعيد على تهميش وإهمال الجماعات الرعوية، وخاصة من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية، وحيث عانت هذه الجماعات من

ضعف البنية التحتية، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.. وهو ما أسهم جميعه في زيادة الطلب على الأسلحة. ولا شك أن ما نجم عن تلك السياسات من تفشى الفقر والجهل وسط تلك الجماعات قد جعلها أكثر عرضة لسوء الاستغلال من جانب سياسيين يريدون استخدامها في إثارة الصراعات من أجل الحصول على منافع سياسية. وفي ظل ظروف كهذه يحدث أن تقوم الدولة نفسها بتسليح بعض الجماعات العرقية، سواء لتدافع عن نفسها بنفسها أم لتخوض حروباً بالوكالة عن الدولة. وهو أيضاً أحد العوامل التي أسهمت في انتشار الأسلحة الصغيرة في إقليم شرق أفريقيا. ومن الأمثلة على هذه الممارسة قيام الحكومة الكينية بتسليح ما أسميت "قوات الشرطة الاحتياطية" KPRS وسط جماعات "تورخانا" و"بوكوت" و"صومالي" وغيرهم. وقامت الحكومة الأوغندية بتسليح جماعة "ايتسو" وغيرها لمواجهة غارات جماعة "كراموجونج"، وسلحت الحكومة السودانية جماعة "توبوسا" و"دينجا" وآخرين لمواجهة "جيش التحرير الشعبى السودانى (Larjour Consultancy 2001).

وهكذا دخل الكثير من تلك السلاح الموزع على تلك الجماعات في السوق غير الشرعية للسلاح، أو تم استخدامه في غارات السطو على رؤوس الماشية وغيرها من الأنشطة الإجرامية.

ولقد أسهم امتداد الصراعات زمنياً وانعدام الأمن في المناطق الرعوية في توسيع الفجوة بين الجماعات الرعوية وغيرها من الجماعات الأخرى في مختلف دول الإقليم. ومن النتائج الاقتصادية المنطقية لهذا أن امتنعت الاستثمارات عن القدوم وتعثرت برامج التنمية. أما من الناحية السياسية، فقد أسهمت صياغة صورة سلبية لجماعات الرعاة - وبمساعدة الإعلام - على أنها جماعات متخلفة وناقصة الرشد وميالة إلى العنف (Hassan 1997).

إن الكثيرين من سكان الإقليم، وبخاصة أولئك الذين يقطنون المناطق الريفية، ينظرون إلى امتلاك الأسلحة الصغيرة كوسيلة لتوسيع خياراتهم في تلبية الاحتياجات الدفاعية لشخصهم أو عشيرتهم أو جماعتهم أو لأسرهم الممتدة. وخاصة في ظل خطر التهديد من جانب جماعات مسلحة أو عصابات أو عشائر أخرى تقوم هي أيضاً باستخدام السلام لنفس الغرض. ويعتبر عدم قدرة هيئات تنفيذ القانون وفرضه على توفير الأمن في أجزاء من البلاد، يعتبر من المحددات الأساسية في فهم ديناميات الطلب على الأسلحة الصغيرة في الإقليم (Gebre- Wold 2000). ومن ثم يمكن النظر إلى نشأة "ثقافة المحارب" كدلالة على الرغبة في الأمن الإنسانى، أكثر منها رغبة في



إشعال الحروب والصراعات. فمن واجب المرء أن يحمي نفسه وأسرته وجماعة أقربائه، وهذا هو ما يدعو بعض الأفراد إلى امتلاك السلاح.

كذلك تتسبب الحدود غير المسيطر عليها، في ظل تفاقم الصراعات وانعدام الاستقرار الإقليمي، تتسبب في خلق الشروط المواتية لنشأة أسواق لتداول فائض الأسلحة، وحيث يعاد تدوير هذه الأسلحة من منطقة صراعية إلى منطقة أخرى (Small Arms Survey 2001). ومعنى انتشار الأسلحة الصغيرة في مجتمع ما، ونقص التحكم المركزي في توزيعها، إلى جانب رخص أسعارها، معناه أن كميات كبيرة من هذا السلاح يمكن تدويرها بين البلدان المختلفة في وقت قصير (Demetriou et al 2002). ومن المنطقي أن تؤدي وفرة واستخدام الأسلحة الصغيرة إلى عرقلة أنشطة الغوث الإنساني، وزيادة الأوضاع الأمنية سوءاً، وبالتالي زيادة الطلب على السلاح من أجل المنافسة على الإمدادات الإنسانية المتاحة والتي تتعرض للتناقص أصلاً جراء هذه الأوضاع.

وفي أجزاء من شرق أفريقيا اكتسبت بعض الجماعات "ثقافة السلاح" التي بمقتضاها يمثل امتلاك السلاح رمزاً للمكانة الاجتماعية، ومصدراً للأمن الشخصي، ووسيلة للبقاء واكتساب الرزق، وعلامة من علائم الرجولة، بل وفي بعض الحالات يصبح السلاح رمزاً للهوية العرقية والثقافية.

ولا تؤدي هذه الثقافة بحد ذاتها بالضرورة إلى توليد ثقافة العنف، حيث يكون امتلاك السلاح في الثقافة الأخيرة مرادفاً للسلطة السياسية وتحفيز استخدامه في حل الصراعات.

وينتج عن هذا التحول من "ثقافة السلاح" إلى "ثقافة العنف" زيادة كبيرة في الطلب على الأسلحة الصغيرة. وغالباً ما يقع هذا التحول الخطير حينما لا تستطيع الدولة ضمان أمن مواطنيها أو التحكم في الأنشطة غير القانونية للتجار في هذا السلاح وإساءة استغلاله.

ومن ثم تتجلى صعوبة إضافية في محاولة ضبط أو خفض مستويات استخدام الأسلحة الصغيرة، وبشكل خاص في وسط الجماعات التي تزدهر فيها "ثقافة السلاح". ويمكن ملاحظة هذا مثلاً في جماعة "تورخانا" بكينيا، حيث أصبح السلاح جزءاً لا يتجزأ من طقوس وممارسات ثقافية خاصة بها، مثل وراثته الابن الأكبر لسلاح والده المتوفى، واستخدام السلاح كجزء من متطلبات المهور.

كذلك يزيد الطلب على الأسلحة الصغيرة جراء المظالم السياسية والاقتصادية المؤدية إلى الإفقار والتهميش. فمثلاً الجماعات التي تخسر الانتخابات أو تجد نفسها بلا

تمثيل سياسى، تلجأ غالباً إلى الأحرار وتستخدم المتاح لها من سلاح لى تحصل من خلال البندقية على ما لم تستطع الحصول عليه عبر صندوق الانتخاب. ولذا هناك حاجة ماسة إلى تغذية الديمقراطية الناشئة فى الإقليم، وأن تتم معالجة كل القضايا السياسية بالشفافية التى لا تسمح لجماعة مدفوعة بالخوف أو التهميش أن تتوسل بالعنف بحثاً عن حماية النفس والمصالح.

ومن الناحية الاجتماعية، حينما تهيم إحدى الجماعات على الثروة وتداوم على قمع أو انتهاك حقوق جماعات أخرى، تكون النتيجة الحتمية هى التمرد ضد هذه الأوضاع، وتصبح الأسلحة الصغيرة الأداة المختارة لممارسة هذا الصراع.

كما يخلق التسليح الانتقائى لجماعات عرقية بعينها شعوراً بأن كل فرد فى الجماعة هو حامى نفسه. وليس هناك سر فى أن حكومات شرق أفريقيا تفتقر إلى القدرة على ضمان أمن جميع مواطنيها. وفى ضوء هذه الحقيقة اختارت بعض هذه الحكومات صراحة أو سراً - تسليح بعض الجماعات فى المناطق الريفية حتى تتمكن من حماية نفسها بنفسها، وهو ما يخلق طلباً أكبر على السلاح حيث تتكون الرغبة لدى كل شاب فى أن يصبح فرداً فى جماعة الحماية نظراً لما ينطوى عليه هذا من مكانة اجتماعية فى ظروف كهذه. وإلى جانب زيادة التنافس على هذه الوضعية داخل الجماعة الواحدة، فإن أية جماعة أخرى تشعر باستبعادها من هذه العملية سوف تبحث عن طرق لتسليح الذات من أجل حماية مصالحها من أولئك الذين سلحتهم الدولة.

كذلك تزداد الأسلحة الآلية المتاحة فى منطقة ما جراء اندلاع القلاقل السياسية فى بلدان مجاورة، وخاصة الأوضاع المتسمة بسهولة تنقل المحاربين عبر الحدود، واستخدامهم للأسلحة التى بحوزتهم لإرهاب الجماعات المحلية فى البلد المجاور. ويؤدى الحصول المفاجئ على الأسلحة الآلية إلى تغيير موازين القوى عبر الحدود، أو بين الجماعات المختلفة داخل المنطقة الواحدة، وهو ما يفضى دائماً إلى تفاقم الصراعات حيث تتصارع الجماعات فيما بينها على اكتساب السطوة.

#### ٤ - نظرة إلى المستقبل

هناك حاجة قوية إلى تمحيص وبحث العلاقة بين كل من الثقافة والرعية والعنف باعتبارها الأسباب الرئيسية لانتشار الأسلحة الصغيرة، وخاصة وسط الجماعات الرعية فى إقليم شرق أفريقيا ولا ينبغى بأى حال وتحت أى ظرف من الظروف ترك مسائل الأمن للمواطنين. فعلى حكومات الإقليم أن تنهض بمسئوليتها فى ضمان أمن جميع الأفراد. ولما كان الحصول على الأرض والمياه والمرعى والموارد المنجمية قد

أصبح بشكل متزايد المصدر الأولي لاندلاع الصراعات، ينبغي على حكومات الإقليم تشجيع الاستغلال الحكيم للموارد الطبيعية ونظم حماية استدامتها، وأن تعتبر هذا ضمن أهم أهداف التنمية (Buch 2000).

وينبغي على حكومات الإقليم أن تشجع وتصوغ وتتسق أجندة لتطوير الأمن الإنسانى، وضمان أن تعيش كل المجتمعات فى ظل قوانين وتنظيمات وتدابير إدارية قادرة على ممارسة سيطرة فعالة على ملكية وانتقال الأسلحة الصغيرة، وذلك من خلال كفاءة الإجراءات القانونية والتعاون بين الشرطة والاستخبارات والجمارك والمسؤولين عن ضبط الحدود، وذلك من أجل القضاء على التداول غير الشرعى وتهريب الأسلحة الصغيرة (Nairobi Secretariat 2001).

وسيكون من الأكثر واقعية اتخاذ تدابير فعالة لإزاء انتقال الأسلحة، وتشجيع قانونية وعلانية الصفقات كنقطة بداية فى هذا الصدد. ويمكن أن يتضمن هذا حصر تصنيع وتجارة ونقل السلاح فى الشركات المرخص لها بهذا من جانب حكوماتها. كذلك ينبغي على حكومات الإقليم إنشاء قاعدة بيانات تسجل فيها كل انتقالات ملكية السلاح، وأن يشترط توثيق سائر هذه العمليات. ولما كانت هذه المشكلة عابرة للحدود يصبح التعاون بين حكومات الإقليم أمراً لا غنى عنه.

وهناك حاجة ماسة إلى صياغة استراتيجية شاملة ومشاركة بين بلدان الإقليم تجاه هذه المشكلة. فليس بوسع حكومة ما الإدعاء بحصانتها من الآثار الوخيمة لانتشار الأسلحة الصغيرة، خاصة أن قيام بلد ما - منفرداً - بفرض السيطرة على ظاهرة انتشار هذه الأسلحة، سوف يؤدي بالضرورة إلى إغراق البلدان المجاورة بفيض منها. فمثلاً أدت العملية الأخيرة لنزع سلاح جماعة "كارموجونج" فى أوغندا إلى تدفق كبير لهذا السلاح إلى كينيا.

ومن ثم فإن التحدى الآن هو صياغة وتنفيذ آليات وطنية وإقليمية لتشديد السيطرة على الأسلحة النارية، ومنع والقضاء على تهريب الأسلحة الصغيرة غير القانونية، على أن يكون هذا فى إطار تناول شمولى. وينبغي أن تتضمن المجالات الرئيسية للتعاون فى هذا الصدد:

أ- تشديد أشكال السيطرة الداخلية.

ب- الأنشطة الشرطية.

ج- السيطرة على الحدود ونقاط الدخول.

د- تطوير التشريعات الخاصة بتملك المدنيين للأسلحة النارية.



وإذا كانت المشكلة مركبة إلى هذا الحد في مجملها كما رأينا، فإن جوهرها يكمن في السيطرة على الأسلحة النارية، أى الحاجة إلى تقييد التداول الزائد والمنافى للاستقرار - للأسلحة الصغيرة. وما نحتاجه حقاً هو تقليص فائض الأسلحة، وكذا اتخاذ التدابير الفعالة لمنع تراكمات جديدة من السلاح تضيف المزيد من التهديد للأمن، وبالأحرى نحتاج إلى القيام بالمهمة الكلاسيكية للسيطرة على السلاح. ومع ذلك فإن المقاربة التى تحصر الحل الرئيسى فى القضاء على التداول غير الشرعى للأسلحة الصغيرة، لا تبدو كافية لإنجاز حل شامل، إذ من الواضح أنها - أى هذه المقاربة - لا تفعل شيئاً لعلاج المشكلة الضاغطة والمتمثلة فى التراكمات الحالية من السلاح. بل والأكثر من هذا أن كل حيازات الأسلحة الصغيرة بدأت أولاً بشكل شرعى.

وفيما يختص بالعلاقة بين الأمن والتنمية، تزداد الحاجة إلى صياغة آلية شاملة وفعالة لبناء السلام بهدف تقليص اللجوء إلى حيازة واستعمال السلاح حينما تقع الصراعات (Rose 1998). ويتطلب حل الصراعات الجارية فى إقليم شرق أفريقيا الآن المبادرة بالعناية بالبيئات التى يمكن فيها استئصال الأسباب الجذرية للصراعات والتأسيس لاستقرار طويل الأمد. وينبغى البحث والتفاوض بشأن حلول للصراعات تضمن التسوية السلمية وتعزيز ثقافة السلام.

لقد أصبح الأمن عنصراً مهماً فى التنمية، بل إن الاثنين يتكاملان فى مقاربة شاملة لتحقيق خير الإنسان. ويعتبر الفقر عاملاً محورياً وراء تداول الأسلحة الصغيرة، لأنه يفسح المجال بسهولة أمام الأنشطة الإجرامية والمهربين. ومن ثم يتحتم إيلاء اهتمام كبير لفعاليات التنمية إذا كنا نريد علاجاً كافياً لظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة. ومن المهم فى مواجهة هذا التحدى ألا نقف عند حدود تنفيذ التدابير، مثل نزع سلاح المقاتلين المسرحين، والذى يمكن أن يصبح إجراءً سطحياً أو شكلياً إذا تم بمعزل عن مسائل أوسع مثل إعادة إدماجهم فى المجتمع.

إن تملك الأسلحة الصغيرة ليس عاملاً مساعداً فقط على الإصابة بالأمراض الاجتماعية، وإنما هو أيضاً رد فعل لها فى الوقت نفسه.. ولهذا فإن قرار نزع الأسلحة إذا تم تنفيذه على مستوى الأفراد وفى غياب اهتمام مواز وذى مصداقية باحتياجاتهم الإنسانية، لن يؤدى إلى موافقة أولئك الناس على تسليم الشيء الوحيد الذى يعتبرونه الضمان لأمنهم الشخصى والاقتصادى.

ومن المهم تكثيف التوعية بين فئات المجتمع بأن انتشار الأسلحة الصغيرة يقوض الأمن، وذلك للوصول بهذه الحملات إلى مستوى إقناع الجمهور بالتطوع بتقديم معلوماتهم إلى الشرطة عن المجرمين أو المشتبه بهم. إذ إن تعاطف الجمهور مع هذه

القضية يمكن أن يحدث تغييراً كبيراً في المواجهة، ولكن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب قبلاً علاقات قائمة على الثقة بين المواطنين والشرطة (Sabala 2000). ويتطلب هذا من الشرطة التمسك بالموقف الأخلاقي المنوط بهم كحماة لأمن المواطنين، ولا يجوز أن يققوا، أو يبدو أنهم يققون، في صف المجرمين حينما يمارسون الفساد وهم يؤدون واجبهم المهني.

## ٥ - الاستجابة

لقد تحققت استجابة إقليمية إزاء الأسلحة الصغيرة في إقليم البحيرات العظمى والقرن الأفريقي. ولكن لا يزال من الواجب تبني استجابة أكثر حزمًا في كل بلدان شرق أفريقيا. ولا يجب النظر إلى هذا على أنه ازدواج في العمل. ويضم إقليم البحيرات العظمى والقرن الأفريقي عشرة بلدان هي: بوروندي، جيبوتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، إرتريا، كينيا، رواندا، السودان، أوغندا وتنزانيا. وقد عقدت الأمم المتحدة في يوليو ٢٠٠١ المؤتمر الأول لها من نوعه حول تهريب السلاح، في علامة واضحة على قلق واهتمام الجماعة الدولية بمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وقد لعبت البلدان العشر الذكورة، بقيادة كينيا، دوراً فعالاً في تطوير مبادرات لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة على المستويات الوطنية والإقليمية، وفي إصدار النداءات للتعاون الدولي، وطلب مساعدة الجماعة الدولية لمبادرات التحكم في الأسلحة الصغيرة في البلدان الفقيرة. ورغم أن هذه الخطوات لم تكن كافية بحد ذاتها، إلا أنها حققت تقدماً مهماً على طريق الاعتراف بالمشكلة، وتأكيد أن الحكومات المعنية راغبة حقاً في اتخاذ بعض الخطوات لحلها.

جدير بالذكر أن الحكومة الكينية قد بادرت بالدعوة إلى عقد مؤتمر على المستوى الوزاري حول انتشار الأسلحة الصغيرة في القرن الأفريقي وإقليم البحيرات العظمى. وعقد المؤتمر في مارس ٢٠٠٠، وتمخض عن "إعلان نيروبي" الذي التزمت فيه الحكومات العشر بالعمل معاً على تنفيذ خطة عمل إقليمية منسقة للقضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة. واتفقت هذه الحكومات بشكل خاص على تحسين تبادل المعلومات فيما بينها، وتوحيد التشريعات الوطنية لمعالجة المشكلة، مع إعطاء اهتمام خاص لإجراءات السيطرة القانونية على حيازة وانتقال ملكية الأسلحة، والحاجة إلى تطوير قدرات هيئات فرض القانون والنظام.

وطالبت البلدان العشرة أيضاً بمساعدة الجماعة الدولية لها في تنفيذ الإجراءات موضع الاتفاق، وتم اختيار كينيا لتنسيق متابعة هذا الشأن. كذلك أقر إعلان نيروبي بالمخاطر الكثيرة التي ينطوي عليها انتشار الأسلحة الصغيرة، واعترفت الحكومات الموقعة عليه بالحاجة إلى تكريس الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لزيادة الطلب على هذه الأسلحة، وفي مقدمة هذه الجهود العمل على تقليص الفقر، والارتقاء بالحكم الجيد، ومراعاة حقوق الإنسان، وتطوير الديمقراطية. وكذلك شدد الإعلان على مسئولية موردى السلاح خارج الإقليم عن التحكم في الاتجار غير المشروع في السلاح.

وبعد مؤتمر نيروبي، عقدت اجتماعات أخرى تمخضت عن اعتماد خطة إقليمية للعمل، وكذلك لعب دور مهم في تبني موقف أفريقي موحد إزاء مشكلة الأسلحة الصغيرة عرف باسم "إعلان باماكو" لتقديمه في مؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠٠١.

وحيثما جاءت خطة العمل الدولية التي أقرت في مؤتمر الأمم المتحدة مخيبة لآمال الحكومات الأفريقية والأوربية التي طالبت بموقف دولي حازم إزاء هذه الظاهرة، تعهدت هذه الحكومات بمواصلة العمل فيما بينها على الحد من انتشار هذه الأسلحة ومكافحة عواقبها الإنسانية (Madoka 2001).

وعملت حكومات الإقليم بالتعاون مع السكرتارية المشكلة في كينيا لهذا الغرض على تحديد الأولويات اللازمة لبلور خطة التنفيذ. وتعطل تحقيق تقدم في التعاون العابر الحدود لحل مشكلة انتشار السلاح بسبب تباطؤ الموقعين على إعلان نيروبي في تحديد السلطات المحلية المسؤولة عن تنفيذ تعهداتها. ولم توافق الحكومات حتى الآن على أجندة العمل على المستوى الوزاري، وتفقر حكومات عديدة إلى وجود خطط وطنية للتنفيذ أو لإرشاد العمل، كما كان البعض الآخر بطيئاً في تبادل المعلومات.

وعقد في أغسطس ٢٠٠٢ المؤتمر الوزاري الأول لمتابعة تنفيذ إعلان نيروبي، وقد أكد المؤتمر على الحاجة إلى أن تحدد الحكومات النقاط المحورية العملية في التعامل مع مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة من كافة وجوها، والإشراف على تنفيذ "أجندة العمل المنسق" على المستوى الوطني، إلى جانب خطط مستدامة وشاملة للتنفيذ على المستوى المحلي لعمليات التحكم في السلاح ونزع التسليح.

وكل هذا يمثل رؤى وأمنيات عظيمة، ولكن المرء يأمل أن يرى الضوء في نهاية النفق المظلم الذي تمر به بلدان مثل السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

والياً يبدو أن جمهورية تنزانيا المتحدة هي البلد الوحيد في الإقليم الذي حدد نقاطاً محورية عملية. وعلى الرغم من أن البلدان التي تعاني من صراعات متواصلة



ستأخذ بعض الوقت قبل أن تتمكن من تنفيذ إعلان نيروبي، فإن البلدان الثلاثة المذكورة سابقاً لديها - رغم هذا- أفضل الفرص للقيام بدور رائد في معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة.

لقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب الصراع الداخلي والفقر الشديد وانعدام وجود استراتيجية شاملة لحصر وحل المشكلة. وأي حل يستحق النقاش يجب أن يضع في اعتباره البنى والعمليات اللازمة لتشجيع الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الجيد، إلى جانب التعافي والنمو الاقتصاديين.

وسيكون من الوظائف الأولية للتنمية المساعدة في محاربة الأسباب الجذرية لاندلاع الصراعات، والإسهام في دعم قدرات المجتمعات على ضبط صراعاتها دون اللجوء إلى العنف.

إن السلم والاستقرار والأمن هي ثلاثة متطلبات أساسية للتنمية المستدامة في إقليم شرق أفريقيا. بينما تؤدي الصراعات الحالية، والتي يوجبها انتشار الأسلحة الصغيرة، إلى وضع العراقيل في طريق الاستفادة الكاملة من المقدرات الاقتصادية في الإقليم.

#### المراجع:

Baechler, G. 2000. Civilian conflict resolution in Africa. In Disarmament and Conflict Prevention in Development Cooperation. Proceedings of a BICC International Conference. 30-31 August 1999. Report No. 14.

Buch, W. 2000. Development and assistance in areas of potential conflict in Africa. In Disarmament and Conflict Prevention in Development Cooperation. Proceedings of a BICC International Conference. 30-31 August 1999.

CEPEDE, 2002. Final Report: The National NGO Conference on the Tanzanian National Action Plan to Combat and Eradicate the Proliferation of Small Arms and Light Weapons. Dar es Salaam. Centre of Peace and Economic Development.

Demetriou, S., Muggah, R. and Biddle, I. 2002. Small Arms Availability: Trade and impacts in the Republic of Congo. Small Arms survey, Geneva.

Gamba, V. 2000. Illicit arms trafficking and its effects on crime and the contraband trade. Presented at the Great Lakes Region and the Horn of Africa

Conference on the Proliferation of Small Arms and Light Weapons. 12-15 March 2000: Nairobi.

Gebre-Wold, K. 2000. Understanding the demand for small arms in the Horn of Africa. BICC Brief, N0.23.

Gulliner, P. H. 1951. A Preliminary Survey of Turkana: A Report Compiled for the Government of Kenya. School of African Studies, New Series, No. 26. Cape Town: University of Cape Town.

Hassan, Z. M. 1997. The role and effects of Somali pastoralists in conflict. Paper presented at a workshop: Promoting the Land Rights of Pastoralists in the Horn of Africa. Nairobi.

Kibuka, E. P. 2000. The magnitude and scope of the phenomenon of illicit flow of small arms in the region. Presented at the Great Lakes Region and the Horn of Africa Conference on Proliferation of Small Arms and Light Weapons. 12-15 March 2000. Nairobi.

Kurimoto, E. and Simonse, S. (Eds.). 1998. Conflict, Age and Power in North East Africa: Age System in Transition. Oxford: James Currey.

Larjour Consultancy. 2001. Arms trafficking in the border regions of Sudan. A study report presented at the International Conference on Small Arms Trafficking in the Border Regions of Sudan, Uganda and Kenya. 9-13 November 2001. JinJa, Uganda.

Madoka, M. H. 2001. Kenya, Minister for Foreign Affairs and International Cooperation. Kenya's statement to the United Nations Conference on Small Arms and Light Weapons in all its Aspects. New York. 11 July 2001.

Marwa, P. 2000. An indigenous initiative in curbing demand for small arms: The case of the Kuria in Kenya. Presented at a Conference on Curbing the Demand for Small Arms: Lessons in East Africa and the Horn of Africa. 12-16 December 2000. rganized byAPF and SALIGAD. Nairobi, Kenya.

Muggah, R. and Berman, E. 2001. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impacts of Small Arms and Light Weapons. Small Arms Survey, Geneva.

Nairobi Secretariat. 2001. Implementing the Nairobi Declaration on the Problem of the Proliferation of Illicit Small Arms and Light Weapons in the Great Lakes Region and the Horn of Africa. Nairobi, Kenya.

Republic of Kenya. 1999. Policy and Legal Framework on Pastoral Land Tenure and Resource Management in Arid Lands of Kenya. Government Press, Nairobi.

Rose, T. 1998. The programme coordination and assistance for security and development in West Africa (PCASED). In S. Lodgaard and C. F. Ronnfeldt, (Eds.). A Moratorium on Light Weapons in West Africa. nisar, Oslo.

Sabala, K. 2000. The proliferation, circulation and misuse of firearms in urban centres: The case of Nairobi Kenya. Presented at a Conference on Curbing the Demand For Small Arms: Lessons in East Africa and the Horn of Africa. 12-16 December. Organized by APF and SALIGAD. Nairobi, Kenya.

Small Arms Survey. 2001. Small Arms Survey 2001: Profiling the Problem. Oxford: Oxford University Press.

United Nations. 1997. Secretary General. General Assembly Report of the Panel of Governmental Experts on Small Arms in Pursuance of GA Resolution 50/708, A/52/298. 27 August.





## الفصل السادس

### برامج إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال في المجتمع هل هي علاج فعال للحرب؟

بقلم: باربارا إيه ليكبرج دريدي\*

#### ١- مقدمة:

شهد الكثير من أنحاء العالم، وخاصة في بعض أجزاء أفريقيا، اندلاع العديد من الحروب الأهلية والصراعات العابرة للحدود، وحيث دفع بالأطفال والشباب إلى آتون الحرب ليسوا فقط كضحايا، وإنما أيضاً كأدوات للقتل.

وحتى حينما يتم وقف إطلاق النار أو التوصل إلى اتفاقيات سلام، تواجه الأضرار الناجمة عن تلك الممارسة عملية ضمان طريقة حياة أكثر مسالمة وأمنًا اجتماعيًا وإنتاجًا اقتصاديًا للناجين من الحرب، وخاصة بسبب وجود ألوف الأطفال والشباب الذين شاركوا مباشرة في أعمال العنف، ولم يتم نزع سلاحهم كاملاً أو مساعدتهم في التخلص من الصدمة النفسية للحرب.

ولأسباب عدة، شهد عدد الجنود الأطفال زيادات كبيرة في العقود الأخيرة، حتى أنه تجاوز بكثير عدد أولئك الأطفال الذين تمت تعبئتهم وإشراكهم في المعارك طوال فترة الحرب الباردة. ففي بداية القرن الحادي والعشرين يقدر عدد الأطفال المنضمين إلى قوات مقاتلة بأكثر من ٣٠٠ ألف طفل في مختلف أنحاء العالم (McConnan and Uppard 2001). وكما أشار "بيجبيدر" في دراسته الأخيرة للمهام الجديدة التي يضطلع بها "صندوق الأمم المتحدة للأطفال" UNICEF (مثل بذل جهود أكبر في مساعدة الجنود الأطفال على التخلص من الآثار المدمرة للحروب التي لم يكن لهم دور في اندلاعها) فإن العدد للمتزايد للجنود الأطفال ينبثق في جزء منه من حقيقة أن الحروب الغالبة الآن تنور رحاها داخلياً، وداخل حدود دولتهم بين قوات متمردة أو أجنحة تطمع في السلطة، أكثر من الحروب بين الحكومات والدول (Beigbeder 2001:132).

وبالإضافة إلى هذا يشير الكاتب إلى أن الأسلحة الصغيرة أصبحت قابلة لأن يحملها الأطفال أكثر من أي وقت سابق، وهو ما سهل على القوات المتحاربة أن

---

\* Barbara A. Lakeberg Dridi مؤسسة "كونكورديا لئترناشيونال ريسيرش".  
E-mail: Barbara-dridi@concordia.com

تضم المزيد من الأطفال في صفوفها. كذلك يُنظر إلى الأطفال كموارد جيدة للتجنيد بسبب عوامل أخرى مثل قابليتهم للتشكيل، أو رغبة بعضهم في الانتقام لأفراد من أسرهم صرعوأ في الحرب، أو استهانتهم بالخطر والموت، أو شعورهم بالقوة جراء مشاركتهم في أعمال العنف (Ibid).

وإذا أخذنا سيراليون كمثال فقد وقعت منذ أوائل التسعينيات خسائر بشرية هائلة وسط المدنيين على أيدي قوات الحكومة والمتمردين على السواء، وذلك في الحرب الضروس التي انتهت رسمياً بتوقيع اتفاق السلام في "لومي" عاصمة النيجر في يوليو ١٩٩٩. بيد أن استمرار المناوشات والتوترات وعدم الإنهاء الكامل لتعبئة القوات المتحاربة، أدى إلى استمرار التهديدات لحياة وسبل عيش المواطنين، وبخاصة في الجزء الشرقي من البلاد. ولم تكن ليبيريا المجاورة بأسعد حظاً من سيراليون، حيث تعرض ألوف الأطفال والشباب لصدمات نفسية حادة بسبب الحرب الأهلية التي لم تضع أوزارها بعد تماماً هناك. وبغض النظر عن درجة الاهتمام العالمي بحجم الفضاعات التي ارتكبت في حق شعبي هذين البلدين، لم يكن هذان البلدان في غرب أفريقيا هي الوحيدان اللذان تم فيهما دفع الأطفال والشباب إلى آتون المعارك والانتهاك الجنسي والاستعباد، أو تشجيعهم للانخراط في صراع لم يختاروا بدايته ولكن تقع عليهم مهمة إبطائه.

ويمكن قول الشيء نفسه عن مأساة توريط الأطفال والشباب للقتال في صفوف القوات المتحاربة في أوغندا، ذلك البلد الكائن في وسط شرق أفريقيا، حيث يتم إشراك الأطفال في حرب أفزعت السكان ويقتاد فيها الأطفال إلى الهول وتستنزف الثروات والطاقات الوطنية منذ أكثر من ثلاثة عقود، بل ولمدة أربع عشرة سنة متصلة في الأجزاء الشمالية من البلاد (BBC 2002).

وفي كل من أوغندا وسيراليون وليبيريا غالباً ما يساق الأطفال إلى القيام بأدوار الجنود و"زوجات الجنود" أيضاً، وخاصة في الصراعات التي تعبر الحدود وتشمل أقاليم كاملة، وهو الوضع الذي يجعل الصراعات أصعب حلاً ويؤدي إلى انخراط أعداد متزايدة من الأطفال في العنف وعيش حيوات بالغة الاضطراب.

وإذا تحولنا جنوباً سنجد موزمبيق على الساحل الشرقي، وهو بلد يحفل ماضيه القريب بحرب استمرت خمسة وعشرين عاماً وقتل فيها ألوف الأطفال، والكثير منهم سقط في ساحة القتال. ومع ذلك فإن حالة موزمبيق تتميز بأن توقيع اتفاق السلام الذي أنهى العنف رسمياً قد أنجز قبل الصراعات السابقة ذكرهما في غرب أفريقيا. ونتيجة لذلك فقد اتخذت بالفعل خطوات كبيرة لإعادة تأهيل الأطفال والشباب الذين وجدوا أنفسهم منغمسين في واحد من أقسى الصراعات بأفريقيا، ويكفي ذكر الكم الهائل من الألغام الأرضية التي لا تزال تلحق خسائر بشرية هائلة



كل عام حينما تتفجر لسبب أو لآخر. وعموماً لا يزال مطلوباً بذل الكثير للتغلب على الدمار الذي سببته هذه الحرب.

إن خسائر الحرب مفهوم يتسع لإزهاق الأرواح، والبتير الوحشي للأعضاء، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وكذلك الصدمات النفسية لأعداد لا تحصى من الأطفال والشباب والنساء والرجال. ولا ينتهي الخراب الذي تسببه الحرب بمجرد التنفيذ الرسمي لوقف إطلاق النار. وفي كثير من الحالات لا ينتهي العنف كلية إلا بعد سنوات من الإعلان الرسمي عن انتهاء الحرب. فأولئك الراغبين في حياة أكثر سلاماً لذواتهم وأحبائهم يكتشفون أنهم لن يحصلوا سريعاً على نفس المكافآت والجوائز التي اعتادوا الحصول عليها من خلال استخدام العنف.

وأحياناً تتعرض الشوائب المجتمعية والبنية التحتية لقدر من الدمار يصعب إصلاحه. وتؤدي الحرب إلى إلحاق الخلل والاضطراب الحادين في الاقتصاد الوطني وفي الأحوال الاقتصادية لعدد لا يحصى من الأسر المعيشية والعائلات الممتدة والجماعات المحلية.

وحتى بعدما يبدو أن الحرب قد بلغت نهايتها، يظل هناك الكثير من العمل الذي يجب الاضطلاع به لإعادة بناء البنية التحتية، واستئناف البرامج التعليمية، وإعادة بناء البيوت والمجتمعات المحلية. وفي صلب عملية إعادة البناء هذه تنشأ الحاجة إلى العناية بالصحة السيكلوجية والعاطفية والروحية للأطفال والشباب الذين كانوا أكثر تعرضاً لويلات الحرب، وحيث اشترك الكثير منهم في أعمال القتال المباشر.

وحتى يكتمل إنهاء العنف، وضمان إنجاز سلام مستقر بعد سني الحرب، ينبغي إنهاء تعبئة كل المقاتلين، وأن توفر لهم وسائل فعالة لتغيير أنماط حياتهم، وإعادة إدماجهم في مجتمع السلم. ويشمل هذا أيضاً الجنود الأطفال الذين تم تجنيدهم في الصراعات العنيفة التي عانت منها القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة.

إن برامج إعادة تأهيل الجنود الأطفال والمقاتلين للشباب السابقين تجمع عادة بين إعادة التوجيه الاجتماعي، والإرشاد النفسي، والخدمات الأساسية في الرعاية الصحية، والتدريب على المهارات (فنية، مهنية، مشروعات صغيرة)، ومنح قروض أو منح متواضعة واستشارات العمل، وفي الغالب أيضاً إعادة التوطين أو تقديم دعم اجتماعي واقتصادي من أجل إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية.

وتعتبر فكرة "الترياقات" Antidotes مناسبة لوصف عمل برامج إعادة التأهيل والإدماج، وخاصة حينما يتعلق هذا بالجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال والشباب

المضارين من الحرب بشكل مباشر. وحسب قاموس "ماريام- وبستر" فى مادة  
antidote فإنها تعنى:

١- دواء يستخدم لإبطال مفعول أو تأثيرات سم،

٢- شىء يخلص أو يمنع أو يقوم بعف مضاد.

وهكذا فإن برامج مساعدة الأطفال والشباب للشفاء من الآثار المرضية  
للاشتراك فى الحرب وغيرها من أشكال العنف، هذه البرامج بمثابة علاجات  
تتصدى للآثار الضارة للحرب ومساعدتهم فى الخلاص من المعاناة التى أحدثتها  
العنف فى نفوسهم، والحيلولة دون الاشتراك فى حروب مستقبلية، ومواجهة الآثار  
السلبية لبيئة غالباً ما تكون مواتية لعودة أولئك الأطفال والشباب إلى القتال مرة  
أخرى.

ولعل الهدف الرئيسى لهذا الفصل هو تقصى ما إذا كانت برامج إعادة التأهيل  
والإدماج قد أنجزت هذه المهمة العلاجية أم لا، وإن كانت الإجابة بـ "نعم" فلأى  
مدى؟ وكيف يمكن نشر مختلف صور الاستفادة من هذه العلاجات فى المجتمع  
الدولى؟

من ثم يستهدف هذا الفصل تحقيق غرض مزدوج: تحديد "أفضل الممارسات"  
الممكنة فى عمليات إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال فى مجتمعاتهم، والمساعدة  
فى التوصل إلى خطوط مرشدة ونماذج لورش عمل لتدريب المتدربين والتى يمكن  
أن تعد مرشدين نفسيين واجتماعيين لإعادة إدماج أولئك الضحايا فى مجتمعاتهم  
بعد تحقق السلم.

أولاً، سوف نقوم بشكل موجز بمراجعة الجهود والإدماج للجنود الأطفال فى  
أربعة بلدان أفريقية، هى ليبيريا وسيراليون وأوغندا وموزمبيق.  
ففى كل من هذه البلدان الأربعة تبلورت ظاهرة توريط الجنود الأطفال  
لفتترات طويلة فى أوضاع الانفلات الاجتماعى والحرب الأهلية، وحيث تعرضت  
البنية التحتية الاجتماعية لدمار شديد يستلزم جهوداً هائلة لإعادة بنائها بعدما تتوقف  
الحروب. ومن خلال مراجعة الأدبيات المتاحة عن برامج إعادة تأهيل الجنود  
الأطفال، ننتقل لدراسة البيانات المجمعّة والتحليلية لأعضاء شاركوا فى برامج  
محلية ووطنية ودولية لإعادة التأهيل قامت بها منظمات غير حكومية أو أجريت  
برعاية حكومية. وتركز معظم هذه البرامج على مساعدة الشباب فى القيام بأدوار  
جديدة وأكثر إنتاجية فى مجتمعاتهم المحلية الأصلية أو المجتمعات التى تبنتهم فيما  
بعد. وفى النهاية يأمل هذا البحث أن يسهم فى جعل السلام جزءاً من الواقع أكثر  
منه سلعة نادرة فى الأقاليم الأفريقية الخارجة توأ من آتون الحرب.

ويستهدف الغرض الثانى لهذه الدراسة التوضيح المفصل للكيفية التى يمكن  
بها إعداد وتدريب المرشدين الاجتماعيين على القيام بالدعم النفسى- الاجتماعى

والعاطفى الضرورى للجنود الأطفال، والعمل على تقديم الخدمات اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين الأطفال السابقين فى مجتمعاتهم.

وغالباً ما يلزم القيام بجهود لتوعية المجتمع المحلى قبل إعادة أولئك الأطفال والشباب إليه، وخاصة إذا كان سيتم إدماجهم فى مجتمعات محلية غير مجتمعاتهم الأصلية. وتزداد أهمية هذه الجهود فى حالة الأطفال والشباب الذين اشتركوا فى القتال بشكل مباشر، أو تعرضوا للعنف والاستغلال الجنسيين بشكل يصعب معه عودتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية. ويحتاج الأمر توفر موجهين مهرة للعمل على تطوير البرامج المتكاملة التى يمكن أن تلبي الاحتياجات السيكلوجية والعاطفية والروحية لأولئك المقاتلين المسرحين، وخاصة من أنفق منهم سنوات طويلة من عمرهم كجنود أطفال، أو كبنات وشابات دفعن إلى القتال أو تعرضن للاسترقاق أو الانتهاك الجنسى.

بيد أنه فى معظم الأحوال وحينما تتعرض منطقة ما لأهوال الحرب، نجد أن أولئك من أصحاب المستويات العالية فى التعليم والإعداد المهني قد غادروها بالفعل إلى مناطق أكثر أمناً، وأحياناً إلى بلاد أخرى بعيدة جداً عن موطنهم. وهكذا حينما يوجد نقص حاد فى الخبرات المدربة للقيام بأعمال الإرشاد والتوجيه هذه، يلزم البحث عن وسائل بديلة لتطوير الموارد البشرية الضرورية لتنفيذ برامج الدعم السيكلوجي، وتقديم المساعدة اللازمة للمجتمع المحلى بما يفضي إلى قبوله عودة الجنود الأطفال و"زوجات الجنود" و"رفيقات المعسكر" وغيرها من التسميات التى درج على استخدامها للبنات والنساء اللاتى أجبرن على مصاحبة المقاتلين.

## ٢- الأساليب الفعالة لتلبية احتياجات الجنود

### الأطفال السابقين ومن أخضع للعنف الجنسى

من الأسئلة الرئيسية التى دفعت إلى إجراء هذا البحث: إلى أى حد ساعدت حقاً البرامج والمبادرات الراهنة على إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال السابقين، وخاصة فى ظل تحديات شديدة مثل الفقر والفساد والمرض ونقص البنية التحتية والأمية والأساليب غير الديمقراطية فى الحكم؟

إن تجاهل الاحتياجات الخاصة للمقاتلين الشباب والصغار الخارجين من الحرب هو الطريق السريع جداً لتجدد الحرب. إذ إن عدم علاج وإهمال تلك الأعداد الكبيرة من المقاتلين السابقين الذين عاشوا محنة الحرب، سوف يؤدي إلى عودة الكثيرين منهم إلى امتشاق السلاح حينما يجدون تباطؤاً أو عدم كفاية فى تلبية احتياجاتهم الضرورية (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 109).



### ٣- مراجعة للاجتهادات البرنامجية فى إعادة تأهيل الجنود الأطفال

لن نضطلع هنا بمراجعة دقيقة لكل برامج إعادة التأهيل التى وضعت لتلبية احتياجات المقاتلين الأطفال والشباب الذين سبق لهم المشاركة فى اعتداءات مسلحة. وإنما سنقوم بدلاً من هذا بإلقاء نظرة مفصلة ومقارنة للبرامج المطبقة حالياً فى أوغندا بشرق أفريقيا، وموزمبيق بجنوبها، وليبيريا وسيراليون بغربها، وهى مناطق لا تزال الصراعات المسلحة دائمة فيها أو توقفت للتو. وفى إطار تحليل ما توصلنا إليه من بيانات جمعت حتى الآن لأغراض الدراسة نستعرض توصيات الخبراء فيما يتعلق بالمكونات والشروط التى تجعل بعض حملات إعادة التأهيل أكثر نجاحاً من غيرها، ومن ثم تحديد العناصر المفقودة فى بعض البرامج القائمة. ونقدم هنا بضع ملاحظات تتصل بما هو معروف بالفعل عن العمل الذى أنجز مع الجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال والشباب الذين أضرروا بشدة من الحروب.

نشر "كوهن وجودوين- جيل" فى عام ١٩٩٤ عملهما الرائد عن الجنود الأطفال، والذى حددا فيه ما أسمياها العناصر الرئيسية للبرمجة الجيدة لمساعدة الجنود الأطفال على استئناف الحياة الطبيعية. ومن بينها كان الاستفادة من "بنى الدعم القائمة"، و"استخدام الممارسات والقيم والمعتقدات التقليدية"، والقيام بالعلاج فى أماكن الإقامة وليس فى مؤسسات علاجية (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 133-37).

وفى مراجعتهم للعنف الذى اندلع فى أوغندا لسنوات طويلة ماضية، وللمدى الذى ذهبت إليه عمليات خطف الأطفال على أيدى "جيش الرب للمقاومة"، نرى كيف أن "مرصد حقوق الإنسان/ أفريقيا"، "مشروع حقوق الطفل" لهذا المرصد، قد اعتبرا أن تقديم المساعدة الطبية هو جزء جوهري من العمل الإنقاذ لأولئك الأطفال الذين اختطفوا وتم توريطهم فى الحرب. وفيما يتعلق بشكل خاص بالبنات والشابات اللاتي اختطفن، فقد أخضع الكثيرات منهن للاغتصاب والعنف الجنسى أثناء الصراع، ومن هنا تنشأ الأهمية القصوى لإجراء الاختبارات الطبية لهن وعلاجهن من الأمراض التى تنتقل بالاتصال الجنسى وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز (HRW 1997: 44).

وهناك عدد كبير من المصادر الأخرى التى تتفق مع ما سبق فى تأكيد حقيقة أن نسبة كبيرة من البنات والنساء - وأحياناً الأولاد - الذين تعرضوا للعنف الجنسى فى مواقف الصراع، يحتاجون إلى علاج طبي وسيكولوجي، ورعاية اجتماعية وعاطفية، وتطهير روحي.

وفى فصل خصصه لتسريح وإعادة إدماج الذين شاركوا فى الحروب، يقدم "كينجما" عرضاً موجزاً لبعض العناصر الرئيسية الواجب توافرها حتى تتجح جهود

إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال (Kingma 2001: 414). فيرصد أولاً أهمية البحث السريع عن أسر الجنود الأطفال المسرحين، ويقول "إنه مما يسهل عملية إعادة الإدماج المساعدة في البحث عن الأسرة، وإيلاء عناية خاصة لليتامى، مع إعادة التأهيل النفسى والبدنى. كما يتوقف نجاح إعادة الإدماج أيضاً على الفرص المتاحة للحصول على التعليم والتدريب والتشغيل. كذلك يعتبر من الضروري وضع برامج خاصة لحماية وإعادة تأهيل الجنديات للطفلات اللاتى يتعرض غالباً لإنكار وجودهن، ويواجهن مشكلات مضاعفة بعد تسريحهن من القتال" (Ibid). ويتفق "كينجما" مع آخرين فى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الرعاية الصحية للمقاتلين الأطفال المسرحين، وخاصة فى ضوء انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز فى الكثير من البلدان التى شهدت صراعات أهلية عنيفة، وكذلك أهمية رعاية أولئك الذين يعانون من الإعاقة السيكلوجية بسبب الحرب.

وقد أصبح متاحاً منذ أواخر التسعينيات عدد من المصادر الممتازة للمعلومات فى الشأن الخاص بالمشكلات المرتبطة بالجنود الأطفال كظاهرة، والتحديات الواجب تذليلها فيما يتعلق بنزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم فى المجتمع. وفى مقدمتها المنشورات الصادرة عن منظمات كثيرة مثل "أنقذوا الأطفال" و"التحالف من أجل إيقاف استخدام الجنود الأطفال" و"مكتب الممثل الخاص لسكرتير الأمم المتحدة بشأن الأطفال فى الصراع المسلح" إلى جانب العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

وقد استلهم الكثير من هذه المصادر أفكاره وبرامجه من عمل وزيرة التعليم السابقة فى موزمبيق "جراتسيا ماتشيل"، والمتزوجة حالياً من "نيلسون مانديلا" الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، والتى عملت كخبيرة خاصة فى موضوع الأطفال والصراع المسلح فى الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ بتكليف من "بترس بطرس غالى" السكرتير العام للأمم المتحدة. وفى عام ١٩٩٦ نشرت "ماتشيل" تقريرها الشامل المعنون "أثر الصراع المسلح على الأطفال" والذى قدم نظرة غير مسبقة فى عمقها واتساعها على أوضاع الجنود الأطفال فى مختلف أنحاء العالم (Machel 1996). وبعد صدور هذا التقرير أنشئ "مكتب الممثل الخاص لسكرتير الأمم المتحدة بشأن الأطفال فى الصراع المسلح" برئاسة "أولارا أوتونو".

وفى تواز مع هذا الجهد تشكلت شبكة من المنظمات الرئيسية فى مجال حقوق الإنسان ومنظمات المساعدة الإنسانية المتوجهة للأطفال، وذلك بهدف مساعدة الأمم المتحدة فى الاضطلاع بواجبها فى حماية الأطفال من الآثار المشينة للحروب ومن التخريب النفسى والبدنى.

وقد عقد "التحالف من أجل إيقاف استخدام الجنود الأطفال" سلسلة من الاجتماعات الإقليمية فى مختلف العالم خلال السنوات الثلاث التالية، حيث أنجز

المزيد من العمل فى استيضاح أوضاع الجنود الأطفال عالمياً، وشرع فى مبادرات جديدة للتصدى لمشكلة تجنيد واستغلال الأطفال كأدوات فى الحرب. وكانت ذروة هذا العمل فى التقرير الذى أصدره "التحالف" فى يونيو ٢٠٠١، واحتوى على تقارير بحثية من ١٨٠ بلداً (Coalition 2001). وبعد هذا بستة أشهر نشر "صندوق أنقذوا الأطفال" دليلاً ميدانياً شاملاً لعلاج المشكلة ذاتها واشتمل على اقتراحات مفيدة لمساعدة أولئك العاملين مع الأطفال والشباب الذين اشتركوا فى العمليات العربية وبهدف إعادتهم إلى الحياة المدنية (Save the Children 2001).

#### ٤ - الحاجة إلى بحوث إضافية

##### حول إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال

تمشياً مع هدف تحديد "أفضل الممارسات" و"الدروس المستفادة" من البرامج المنفذة فعلياً فى الميدان، هناك حاجة قوية إلى المزيد من البحث فى جهود إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال والشباب الذين أضرروا من الحرب، بمن فيهم البنات والنساء.

وينبغى لهذه الدراسات أن تستهدف تحديد مدى فعالية البرامج العلاجية، وقدرتها على منع إعادة تعبئة أو إعادة تجنيد الجنود الأطفال والشباب سابقاً. وهناك حاجة إلى معلومات أفضل عن هذه المبادرة، وكجزء من متابعة مهمة الأمم المتحدة والأطراف الموقعة على "البروتوكول الاختيارى للعهد الدولى لحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال فى الصراع المسلح" (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 105-06).

وقد رفع البروتوكول الحد الأدنى لسن التجنيد إلى ١٨ عاماً، كما يلزم الدول المختلفة بمتابعة التقدم نحو وضع برامج فعالة للمساعدة فى شفاء الجنود الأطفال السابقين وغيرهم من الأطفال والشباب الذين أضرروا من الحرب بشكل حاد. كذلك هناك حاجة إلى بحوث تميط اللثام بشكل أفضل عن طبيعة المشكلات النفسية للشباب والأطفال الذين اشتركوا فى الحرب، حتى يتسنى التوصل إلى علاجات فعالة لهم. وكما أوضح "دودج" و"راوندالن" فإنه على الرغم من توريط آلاف الأطفال فى الصراع الأوغندى فى الثمانينيات، لم يعرف سوى القليل جداً عن الآثار طويلة الأمد على الأطفال جراء العنف الذى اشتركوا فيه (Dodge and Raundalen 1991:56).

وبعد هذا بثلاث سنوات "أبدى كوهن" و "جودوين- جيل" القلق ذاته من "عدم وجود دراسات طويلة الأمد لوصف الصحة العقلية للجنود الأطفال الأوغنديين فى السنوات الأخيرة" (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 108).



وحتى في الألفية الجديدة يبدو أن دراسات الجنود الأطفال في البلدان المختلفة لم تأخذ هذا البعد طويل الأمد، وإنما انطوت في الغالب على روايات تقريرية من جانب الأطفال أنفسهم، قصوا فيها خبراتهم وتجاربهم منذ جرى تورطهم في الصراع.

#### ٥-دراسة الباحث:

#### "إعادة تأهيل الجنود الأطفال من أجل منع حروب المستقبل"

بدأ كاتب هذا الفصل في أكتوبر ٢٠٠٢ دراسة رائدة في بحث البرامج المطبقة حالياً في البلدان الأفريقية التي مثل فيها الجنود الأطفال مشكلة وظاهرة كبيرة. وقد استخدم الباحث استمارة استبيان مقننة تضمنت أسئلة مفتوحة ومغلقة غطت أربعة أقسام<sup>(١)</sup>، وتم توزيعها- باستخدام البريد الإلكتروني في الأغلب- على عشرات المنظمات غير الحكومية في أربعة بلدان هي سيراليون، ليبيريا، أوغندا، موزمبيق.

وقد أرفق مع صحيفة الاستبيان رسالة تشرح طبيعة المشروع البحثي، وتتضمن تعريفاً بشخص الباحث. وفي منتصف أكتوبر بدأت تصل صحائف الاستبيان المملوءة، وحيث كان من المخطط لمرحلة جمع البيانات أن تنتهي في أول ديسمبر ٢٠٠٢. وبعد هذا يتم إخضاع البيانات المضمنة في صحائف الاستبيان للتحليل المقارن. ثم تستخلص منها النتائج الخاصة بالعناصر الأكثر فعالية في دعم الأطفال والشباب المطبق عليهم برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية. وحينئذ يمكن صياغة الأسئلة الإضافية الرامية إلى إلقاء مزيد من الضوء على العوامل الرئيسية وراء نجاح هذه البرامج.

وقد استخدمت عدة أساليب لاختيار المنظمات المبحوثة. فمن خلال العمل السابق للباحث في أفريقيا مع مديري والعاملين بالمنظمات غير الحكومية الناشطة في سيراليون وليبيريا وأوغندا، أمكنه تحديد المنظمة المناسبة لتوزيع صحائف الاستبيان عليها. ومن الوسائل الأخرى اتصال الباحث بالمنظمات الشهيرة والتي ذكرها باحثون آخرون بوصفها تضطلع ببرامج مع الجنود الأطفال، ومنها على سبيل المثال: "صندوق أنقذوا الأطفال"، "وورلد فيجن" وبالإضافة إلى هذه وتلك هناك المنظمات التي اقترحتها أحد مسئولى البرامج في "التحالف من أجل إيقاف استخدام الجنود الأطفال" في لندن، وهو شبكة مهمة من المنظمات غير الحكومية المهمة بنزع سلاح وتسريح وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الجنود الأطفال في مختلف أنحاء العالم. وكذلك كانت هناك منظمات اقترحتها للمنظمات التي اتصل بها الباحث بالأساليب السابقة. وأخيراً تم الاتصال بمنظمات أشار بها زملاء عاملون في هذا الحقل الميداني، إلى جانب باحثين آخرين توجد لهم أوراق ومقترحات

بحثية على شبكة المعلومات الدولية "إنترنت" حول موضوعات متصلة بالجنود الأطفال، وحيث أشار أولئك الباحثون أيضاً إلى منظمات ومراجع مهمة.

وكان الهدف الرئيسي من مرحلة جمع المعلومات هو تحديد والدراسة الميدانية لأكثر عدد ممكن من المنظمات في كل بلد من البلدان محل الدراسة، مع تشديد أقل على موزمبيق. ويرجع السبب في هذا إلى أن الكثير من برامج إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال في هذا البلد لم يعد يعمل بسبب المدة الزمنية الطويلة نسبياً منذ انتهاء الصراع فيه.

وخلال المرحلة الثانية سنقوم من خلال الإنترنت بتحديد المصالح والمؤسسات الحكومية المعنية التي يجب الاتصال بها من أجل ملء صحيفة الاستبيان. كما سنقوم خلال هذا الجزء من المشروع البحثي بالاتصال بالوزارات المسؤولة عن العمل الرئيسي الخاص بتلبية احتياجات الجنود الأطفال السابقين، والمقاتلين الشباب، وغيرهم ممن تورط في العنف بشكل مباشر، مثل البنات والنساء اللاتي تعرضن للاغتصاب المتكرر، والاسترقاق الجنسي أو الزواج بالإكراه.

كذلك فإن منظمات دولية غير حكومية مثل "كير" و"أنقذوا الأطفال" و"صندوق الأطفال المسيحيين" و"أكسفام" و"بلان إنترناشيونال"، وكذا المنظمات المحلية القاعدية والمتوجهة نحو خدمة الشباب في البلدان الأربعة محل الدراسة، سيتم استطلاع آرائها من خلال صحيفة استبيان مقننة لجمع بيانات مناسبة وحديثة بشأن جهود مساعدة الأطفال والشباب الخارجين من اشتراك مباشر في الحرب.

وقد تم الاستناد جزئياً في صياغة صحيفة الاستبيان إلى عناصر وردت سابقاً في استبيان أجرى لدراسة ميدانية طبقت عام ٢٠٠٠ بهدف التقييم والتخطيط الاستراتيجي في مقر "المركز الدولي لفرص التصنيع" OICI في فيلادلفيا، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. كما استقى الباحث أيضاً أفكاراً مناسبة للاستبيان من مقالات كتبها باحثون آخرون، ووثائق مكتوبة حول برامج الجنود الأطفال، بالإضافة إلى الخبرة المباشرة للباحث من متابعة المنظمات القاعدية المحلية في غرب أفريقيا حيث أنجزت برامج لإعادة التأهيل (وبخاصة في مركز فرص التصنيع في سيراليون SLOIC، وليبيريا LOIC).

وكان الهدف الذي توخيناه أثناء صياغة صحيفة الاستبيان هو بناء أداة مفيدة لجمع المعلومات بسرعة وبساطة نسبياً، ودون فرض أعباء كبيرة على موارد المنظمات الداخلة في تطبيق الاستبيان.

وكما أوضحنا من قبل تم توزيع صحيفة الاستبيان المكونة من ست صفحات باستخدام البريد الإلكتروني مع خطاب مرفق يصف المشروع ويتضمن معلومات عن الباحث.

وسوف يستغرق جمع صحف الاستبيان المملوءة بعض الوقت، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الصعوبات التي يواجهها الناس عادة في البلدان النامية في الوصول إلى الكهرباء وأجهزة الكمبيوتر والبريد الإلكتروني والإنترنت. كما شجع الباحث المستجوبين أيضاً على إرسال صحيفة الاستبيان المكتوبة باستخدام الفاكس أو البريد العادي، حينما لا تكون هناك تسهيلات يعتمد عليها للبريد الإلكتروني. كذلك تم الاتصال باستخدام الفاكس والبريد العادي مع المنظمات التي لا تستطيع استقبال صحيفة الاستبيان بالبريد الإلكتروني.

#### ٦-اهتمامات برنامجية خاصة:

الإرشاد النفسي وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي يتبين من مراجعتنا للبرامج الحالية في البلدان الأربعة موضع الدراسة أن البرامج الناجحة هي التي اشتملت عادة على تقديم الدعم السيكولوجي والاجتماعي والعاطفي للفرد، وللمجتمع المحلي الذي يعود إليه الجنود الأطفال سابقاً. ويبدو أن من العناصر ذات الأهمية الخاصة في البرامج الناجحة أن تشتمل على جهود العاملين بالبرنامج في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي، ومتابعة الخدمات والدعم المقدمين للأطفال والشباب العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية (PHR 2000). ولهذا السبب نولى هنا اهتماماً خاصاً باستيضاح المكونات السيكولوجية، وللكشف عن كيف يمكن توفير موجهين مدربين تدريباً إضافياً للمساعدة في تقديم الدعم السيكولوجي والعاطفي والاجتماعي والروحي للمقاتلين الشباب المسرحين بعدما يعودون إلى مواطنهم.

#### ٧- منطق التخطيط للعلاج السيكولوجي

بعد حروب غرر فيها بالأطفال والشباب أو حتى تم اختطافهم وتوريطهم في القتال، أو شعورهم بضرورة حمل السلاح للدفاع عن أسرهم وجماعاتهم، لا شك أن مجمل سكان المناطق التي أضررت من الحرب يمكن أن يستفيدوا من الدعم السيكولوجي والمساعدة العاطفية. بيد أن أولئك الأطفال والشباب الذين لعبوا الأدوار الأكثر مباشرة في أعمال العنف -بمن فيهم البنات والشابات اللاتي حملن السلاح أو أخضعت للاغتصاب أو الاسترقاق الجنسي أو الاستغلال- يستحقون هذه الخدمات العلاجية أكثر من أي فرد آخر، حتى يشفوا مما لحق بهم من خراب نفسي، وأن يضطلعوا بأدوار إيجابية في المجتمعات التي نفقت أيديها للتو من الحرب (Women's Caacus 2000).



وما لم يضطلع ببرامج كفؤة لتحقيق المصالحة والعلاج من الصدمات للأطفال والشباب المسرحين أو الخارجين من المواقف القتالية، فإنهم سيظلون محملين بأثقل الأعباء ويدفعون أمدح الأثمان، من حيث الاقتدار إلى التكيف الاجتماعى وعدم القدرة على إعادة الالتحاق بالمجتمع المدنى لفترة طويلة فى المستقبل. ليس هذا فقط، وإنما يبقى هناك احتمال قوى جداً لعودتهم إلى الحرب إذا استؤنف القتال. وحتى يتم التعافى الكامل من أضرار الحرب فى المجتمعات التى كابدتها، سواء من المنظور الأوسع للأبنية المجتمعية أم منظور الأفراد وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية، لابد من اتخاذ خطوات كبيرة وغالباً ما تكون مكلفة.

وتهدف البرامج الأكثر شمولاً إلى تسكين أو المعالجة من صدمة الحرب، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ومساعدة الأطفال والشباب النازحين على العودة إلى جماعاتهم الأصلية - قدر الإمكان- أو إلى جماعات جديدة تتبناهم إن كان هذا ضرورياً حتى يمكنهم إعادة بناء حيواتهم. وعندئذ فقط يمكن لأفراد مجتمع سبق أن ضربته الحرب أن يعيشوا معاً فى حياة أكثر سلاماً. وكما يرى "كينجما" فإن هناك حاجة ماسة إلى "دعم خاص وسريع.. يقدم إلى الجنود الأطفال سابقاً. فالكثير منهم أصبح الآن بالغاً، ولكنهم يحتاجون إلى رعاية وعون إضافيين. فقد كان لتجربتهم فى الحرب أثر عميق فى تطورهم الاجتماعى والعاطفى. والكثير منهم تعرضوا لصدمات خطيرة جراء الخبرات الفظيعة التى مرت بهم وأعمال العنف التى ارتكبوها أو ارتكبت ضدهم. ولا شك أن هذه البيئة قد حالت دون تطور القيم الاجتماعية لديهم" (Kingma 2001: 414).

وإن تدبير الاحتياجات السيكولوجية والثقافية للأطفال والفتيان الذين أضرروا من الحرب، بما فيها الحاجة إلى العودة للحياة الاجتماعية الطبيعية فى أسرهم الأصلية أو المتبنية لهم، لا يحتاج بالضرورة إلى إنفاق موازنات كبيرة، أو إلى وجود أو مشاركة طويلة الأمد لأعداد كبيرة من الأطباء والموجهين والاستشاريين والعمال الاجتماعيين ذوى التدريب المهنى الاحترافى. وإنما يمكن من خلال نماذج وبرامج تدريب المدربين، وتوجيه المرشدين والمتطوعين (بمن فيهم المدرسون الذين يعملون فى فصولهم مع أطفال أضرروا من الحرب) يمكن الوصول بهم إلى مرحلة القدرة على تقديم الكثير من الدعم العاطفى والسيكولوجى والاجتماعى لأولئك الأطفال والشباب الذين سيتوقف أمن مجتمعاتهم المحلية على شفائهم.

وكما أوضح "دودج ورواندلين" فإن للمدرسين يعتبرون مورداً بشرياً جاهزاً يمكن إمداده بالخبرة والمهارات والمعارف اللازمة لمساعدة أولئك الأطفال فى عملية الشفاء، كما يمكن للمدرسين أن يوفرُوا فرصاً للتعبير الانفعالى من خلال العلاج، والفهم من خلال ممارسة العلاج الاستبصارى، والتدريب على العلاج السلوكى الذى يمكن استخدامه فى التعامل مع الرهاب أو المخاوف التى تكونت

لدى أولئك الأطفال فى مسار انخراطهم بالحرب (Dodge and Raundalen 1991:94-95).

إن صياغة وتنفيذ برامج فعالة لعلاج الأطفال والشباب الذين شاركوا فى الحرب يشكل كامل ومحسوس، تتطلب تفكيراً متأنياً ودرجة من المعرفة بالتفاعلات الإنسانية وبالنسيج الاجتماعى، وهى معرفة لا يملكها الجميع بالطبع بقدر كاف. فالبرامج التى تفشل فى التعامل مع المسائل الأساسية فى إعادة التأهيل الاجتماعى والسيكولوجى - بما فيها إعادة توجيه مواقف أعضاء الجماعة المحلية التى ينتمى إليها أولئك الأطفال والشباب بحيث تتقبل الجماعة عودتهم وإعادة اندماجهم - تظل مجرد برامج جزئية فى أحسن الأحوال، هذا إن لم تحدث أثراً عكسياً تماماً للمشروع بأكمله.

أما البرامج الجيدة، ولكنها غير كاملة أو غير مشمولة بتمويل كاف، والتى تهدف إلى تحقيق نوع من "التثبيت السريع" والتغيير على الأمد القصير، فمن الممكن أن تؤثر فى العلاج المطلوب على الأمد الطويل والرامى إلى مساعدة الصغار على استعادة إحساسهم بالحالة السوائية، وإعادة بناء تقدير النفس على أساس صحى، والعودة إلى أسرهم ومجتمعاتهم بطريقة أكثر توازناً بكثير.

وهكذا فإن البرامج المختزلة لمساعدة الأطفال والشباب فى العودة إلى الحياة المدنية، قليلاً ما تضمن للمجتمع الأكبر أن يعيش فى سلام وأمن واستقرار سياسى بمجرد انتهاء هذه الإجراءات المؤقتة وقصيرة الأجل لتلك الفئة الخطرة.

ونظراً لما تحدثه الحروب من دمار للبنيتين المادية والاجتماعية، وخاصة فى البلدان النامية، تخلف الحرب عادة نقصاً خطيراً فى العاملين المؤهلين مهنيًا فى مجال الرعاية الصحية، وفى فئة القائمين بالخدمة الاجتماعية ويرجع هذا جزئياً إلى عمليات الإخلاء والنزوح السكانى، سواء داخل أم خارج البلاد، ونخص بالذكر هنا أولئك المؤهلين مهنيًا الذين يفرون إلى المناطق الآمنة.

وهو الوضع الذى يخلق تحدياً خاصاً أمام تنفيذ برامج إعادة التأهيل والإدماج، بما فيها تلك المصممة لمساعدة الأطفال والشباب الذين سبق لهم الاشتراك بشكل مباشر فى العمليات الحربية. أضف إلى هذا نفور المجتمعات المحلية من أبنائها الأطفال والشباب الذين تورطوا فى أعمال العنف والقتال. من ثم ينبغى توجيه اهتمام خاص لتشجيع جهود المصالحة بين الأفراد والجماعات، على أن يضمن فى الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الأمنية الفعلية لكل من المدنيين والمقاتلين السابقين.

وإذا أريد النجاح للحياة الجماعية المسالمة بين المقاتلين السابقين والنازحين واللاجئين وضحايا العنف فى البلدان الخارجة من الحروب، لابد من توسيع نطاق خدمات وبرامج الخدمة الاجتماعية تلك. وهو ما يدعو إلى البحث عن وتطوير وسائل جديدة للتدريب حتى نتمكن من إعداد أفضل لأعداد كبيرة من المرشدين

الاجتماعيين والنفسيين غير المحترفين، ليساهموا في تنفيذ برامج يتم تصميمها لتقديم الدعم النفسى - الاجتماعى فى البلدان التى ضربتها الحروب، وبخاصة للأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية أو علاج يتجاوزان طاقة أسرهم. ومن الأساليب التى أثبتت فعالية جيدة فى إعداد أفراد غير محترفين على تقديم الدعم الاجتماعى والنفسى والعاطفى، أسلوب ورش العمل لتدريب المدربين.

#### ٨- ورش تدريب المدربين:

الأساليب العملية لإعداد المعالجين النفسيين غير المحترفين، وعمال توعية المجتمعات المحلية، والقائمين بتسهيل إعادة الإدماج تعتبر ورش إعداد المعالجين النفسيين من صدمة الحرب، وسيلة متاحة ومعقولة التكلفة لإعداد الكثير من المعالجين غير المحترفين ليعملوا بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية - المحلية والوطنية والدولية - والوكالات والمكاتب الحكومية، وليكملوا عمل المهنيين المدربين فى مجال الإرشاد، والذين عادة ما يكونون قليلي العدد فى المناطق التى انتهت فيها الصراعات للتو، فيما عدا أولئك الذين قد توفرهم المنظمات غير الحكومية الدولية. ومن الممكن إعداد الرواد المساعدين مقابل أجر أو تطوعاً منهم، وذلك حسب الموارد المتاحة فى المجتمع المحلى، وكذلك يتوقف الأمر على السمات الخاصة للعمل المطلوب واحتياجات الأشخاص الذين يتم تدريبهم.

ولا شك أن كفاءة تنفيذ ورش تدريب المدربين لإعداد مرشدين أو رواد مساعدين للعمل مع الجنود الأطفال السابقين والبنات والنساء اللاتى أخضعن للعنف الجندى، يمكن أن تؤدي إلى تخفيف كبير للضغط المحسوس فى هذه المجتمعات بسبب قلة العاملين فى مجال الخدمة الاجتماعية فى وضع يتطلب الدعم النفسى بقوة.

ومن خلال الجمع بين النظرية والممارسة فى مجالات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة والعلاقات الدولية، يسمح النوع المذكور من ورش العمل بمضاعفة عدد الممارسين الاجتماعيين المطلوبين بشدة لدعم الأطفال والشباب العائدين إلى الحياة المدنية، وإلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

وتساعد ورش تدريب المدربين فى تزويد الناشطين غير المحترفين بمفاهيم ومهارات والممارسات العلاجية للإرشاد النفسى - الاجتماعى، فضلاً عن المصالحة وإعادة بناء المجتمعات المحلية. وتوفر هذه الورش منبراً مهماً لتدريب القادة وأعضاء المجتمع المحلى المهتمين بالحلول غير العنيفة للصراعات، وبعملية إعادة الإدماج. وهو ما يشير إلى أن تصبح هذه الورش خطوة مهمة فى عملية إبلال المجتمع من الحرب. ومن ثم فإن ورش العمل للتدريب على العلاج من صدمة



الحرب قد تكون مكوناً لا يمكن الاستغناء عنه في جهود بناء سلام مستقر وتحقيق المصالحة بين الأعراق والقبائل ليس فقط في البلدان الأفريقية الخارجة من وهدة الحروب، وإنما في سائر أنحاء الكرة الأرضية.

وكما ذكر أحد المتخصصين في عملية تدريب المدربين فيما يتعلق بتحديد المبادئ الرئيسية للتخطيط والتنفيذ الناجحين لمقررات التدريب، فإن أفضل ورش العمل وجهود التدريب هي تلك التي تجرى بالتعاون مع المنظمات المحلية الشريكة، بعد ما يكون المدرب أو الجهة القائمة بالتدريب قد أخذ علماً وإحساساً كافيين بالسياق الذي يتم فيه التدريب (Arnold 2001: 283).

وبالإضافة إلى ما سبق يجب التمتع بالحساسية الكافية للجوانب الثقافية للوضع الذي يتم التدريب فيه، إذ إن احترام هذه الأبعاد لمن نعمل معهم يجب أن يتجاوز مع جمع الخبرات الميدانية، وتعديل المواد المدرسة بما يتفق مع الأوضاع والاحتياجات المحلية وإفساح الوقت الكافي أمام المتدربين لممارسة مهاراتهم الجديدة المكتسبة ولمناقشة عملية التدريب ذاتها (Tbib).

إن هناك مجموعة من المبادئ ذات الأهمية النظرية والعملية لمعالجة الصدمات الحربية، وللأفراد والمجتمعات الخارجة من آتون الحرب أيضاً، هذه المبادئ تمثل العمود الفقري لفلسفة ورش العمل التدريبية في المجال الذي نحن بصددده. ومن بين هذه المبادئ:

- أن الأفراد في المجتمعات التي تضررت بشكل حاد من العنف العرقي أو السياسى تحتاج بشكل عام إلى دعم واسع كى تشفى من الصدمة أو المحنة التي تعرضت لها وعانت منها.

- أن الأشخاص الذين تورطوا في استخدام العنف في العمليات الحربية يمكن أن يصبحوا قادة محليين قادرين على غرس أنفسهم في أنشطة مسالمة ومنتجة اجتماعياً شرط حصولهم على الدعم اللازم.

- أن التعافى من آثار صدمة الحرب ممكن من خلال توفير طائفة من الخدمات الداعمة، بما فيها العلاج النفسى من تلك الصدمة.

- أن من الممكن تدريب غير المتخصصين على القيام بأنشطة علاج نفسى- اجتماعى فعال للأشخاص المصابين بصدمة الحرب.

ومن خلال ورش عمل تدريبية تستمر الواحدة منها بين خمسة وسبعة أيام، يمكن تدريب اختصاصى الخدمات الصحية والمدرسين ورجال الدين وقادة أعضاء المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المحلى وغيرهم، على أساليب مساعدة مجتمعاتهم المحلية فى الانتقال الصعب نحو حياة السلم.

ومن الممكن تماماً الحصول على نتائج إيجابية جداً من خلال بناء قدرات أشخاص من الفئات السابقة الذكر على استعادة الصحة النفسية والعاطفية والروحية

ففى المجتمعات التى تضررت من الحرب. وبالإضافة إلى هذا فإن ورش العمل التدريبية على العلاج من صدمات الحرب يمكن أن تؤدى إلى إنتاج مواد تدريبية معدلة وقابلة للاستخدام فى المجتمعات التى مزقتها الحرب ولا يوجد بها إلا النزر اليسير من المكتبات والكتب المناسبة، ومن ثم تمكن أولئك الذين يسند إليهم تقديم خدمات الدعم المذكورة من مساعدة الجماعات والأفراد الضعاف.

فأولئك الذين يشتركون فى ورش عمل التدريب سوف يحصلون على دليل تدريبى يتضمن معلومات وأساليب مفيدة فى العمل مع الأشخاص المصابين بصدمة الحرب، وأيضاً فى تدريب آخرين على القيام بذات الدور العلاجى. ومن ثم يمكن لهؤلاء المتدربين مشاركة مجتمعاتهم المحلية فيما اكتسبوه من معلومات ومهارات وخبرات، الأمر الذى يفضى فى النهاية إلى مضاعفة الآثار الإيجابية للتدريب الذى تلقوه.

ومن النتائج المباشرة لتلك الورش التدريبية أن البلدان المتضررة من الحروب، والتى تعقد فيها ورش لإعداد معالجين غير اختصاصيين مهنيين، هذه البلدان سوف تحصل على أعداد أكبر من المعالجين القادرين على تقديم خدمات علاجية داعمة للأشخاص الذين تعرضوا للصدمة النفسية جراء الاضطرابات الأهلية والحروب بين الجماعات. فضلاً عن أن أعداداً أكبر من الأفارقة الذين سيتدربون على أيدى المشاركين فى الورش التدريبية سوف يتم تسليحهم بطرق لإعادة بناء صحتهم العاطفية والنفسية والاجتماعية.

#### ٩- دراسة حالة: "العلاج من الصدمة وتعليم السلم"

قام كل من "المراكز الدولية لصناعة الفرص" OICI و"مركز صناعة الفرص فى سيراليون" SLOIC فى النصف الثانى من أكتوبر ٢٠٠٠ بعقد ورشة عمل على مدى خمسة أيام لبناء القدرات وتدريب المدربين تحت عنوان "العلاج من الصدمة وتعليم السلم". واستهدفت الورشة تدريس الأساسيات النظرية والمهارات الخاصة فى هذا الشأن لأناس عاديين. وعقدت الورشة فى مدرسة علاج الطوارئ التابعة لوزارة الصحة والكائنة فى "بو" بالمقاطعة الجنوبية فى سيراليون.

وقد بدأ الإعداد للورشة قبل انعقادها ببضعة شهور، بما فيها الأسبوع السابق عليها والذى خصص للتخطيط البرنامجى الذى اشترك فيه عشرة من منسقى ومحاضرى الورشة. وقد تم تمويل إعداد وعقد الورشة نفسها من معهد السلم فى واشنطن دى سى، مع مساهمة أصغر من مكتب فريتاون لمفوض الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، بالإضافة إلى الجهتين المنظميتين للورشة.

وقد تم إدراج المحاضرات التى قدمت فى الورشة فى الدليل التدريبى الذى صدر عنها<sup>(٢)</sup>. وقد صمم هذا الدليل لخدمة ليس فقط مواطنى سيراليون الذين

انضموا أو شاركوا بنشاط في التدريب، وإنما ليخدم أيضاً آخرين في أفريقيا وفي مختلف أنحاء العالم من المهتمين بتطوير فهمهم ومهاراتهم في مجال العلاج من صدمة الحرب. فقد يرغب الكثيرون من هؤلاء أيضاً في عقد ورش عمل تدريبية لأغراض علاجية أو غيرها من المهام المرتبطة ببناء السلام.

ويمكن لهذه الورشة أن تستخدم كنموذج للورش التدريبية الرامية إلى إعداد معالجين غير اختصاصيين، ونشطاء توعية اجتماعية وموجهين اجتماعيين يشرفون على عمليات إعادة الإدماج. وقد أسفرت هذه الورشة عن عدد من الدروس العملية فيما يتعلق بتنظيم وإدارة ورش العمل من هذا النوع.

#### ١٠- خلفية: تاريخ مركز صناعة الفرص في سيراليون، وتجربته في علاج صدمات الحرب

نشأ "مركز صناعة الفرص في سيراليون" SLOIC منذ أكثر من ربع قرن كمنظمة محلية غير حكومية، ومنتسبة إلى "المراكز الدولية لصناعة الفرص" OICI وهي منظمة دولية للتنمية، غير هادفة للربح ويوجد مقرها في الولايات المتحدة. وعلى مدى تاريخه ساعد مركز سيراليون آلاف المحرومين اقتصادياً من الشباب والنساء وغيرهم في مقاطعات سيراليون الغربية والجنوبية والشمالية والشرقية "لتحويل اليأس إلى أمل من خلال تنمية الموارد البشرية" بالإضافة إلى التدريب على المهن والمهارات الفنية. ومن خلال شبكة البرامج التي يضطلع بها "مركز سيراليون لصناعة الفرص" في مواقع مختلفة من هذا البلد، بما فيها "فريتاون" العاصمة و"بو" و"ماتروجونج" و"ماكينى" وغيرها الكثير، استطاع المساعدة في دعم التنمية المستدامة، وأضيف إليها فيما بعد برامج للتعافي من ويلات الحرب. وتتسق هذه البرامج من خلال المكتب الوطنى للمركز والكائن في المجمع الوطنى لورش العمل في فريتاون، والتي أضيف إليها في التسعينيات برامج تدريبية مخصصة للمقاتلين السابقين وأرامل الحرب وغيرهم من الفئات التي شردتها الحرب.

وعلى الرغم من اندلاع الحرب الأهلية بسيراليون في العام ١٩٩١، واصل المركز دوره في إعداد أعضاء منتجين ومكتفين ذاتياً في المجتمعات المحلية من خلال التدريب على مهارات مهنية وفنية في مجالات مثل النجارة والبناء وتفصيل الملابس وأعمال السكرتارية، وتنمية المهارات الزراعية، والتعليم الأساسى، ودعم المشروعات الصغيرة.

وبتمويل من المانحين الدوليين، ومساعدة فنية قدمتها منظمة المراكز الدولية لصناعة الفرص، قدم مركز سيراليون أيضاً برامج للعلاج من الصدمات النفسية، وإعادة التأهيل بعد الصراعات، وخدمات إعادة توطين اللاجئين والنازحين. وهكذا



أسهم المركز إسهاماً قيماً في إعادة بناء الصحة النفسية والاجتماعية والروحية والعاطفية للمواطنين في سيراليون.

فبالإضافة إلى برامجه الخاصة بالتدريب على المهارات التقليدية، بدأ مركز سيراليون لصناعة الفرص منذ منتصف التسعينيات في تقديم خدمات ما بعد الصراع لإعادة التأهيل، والتي استهدفت مساعدة اللاجئين والمقاتلين السابقين وغيرهم من الأشخاص الذين تضرروا من الحرب، وذلك بدءاً بعملية العلاج وانتهاءً بإعادة دمجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

وقد استمرت هذه البرامج أثناء اندلاع الحرب الأهلية، وإن كانت قد تعرضت لتقليص كبير مؤقت بعد الانقلاب العسكري في مايو ١٩٩٧، والتفاهم المفاجيء للعنف في العاصمة في يناير ١٩٩٩.

ومع مجيء العام ٢٠٠٠ بدأ مركز التدريب المهني التابع لمركز صناعة الفرص في سيراليون والكائن بالعاصمة "فريتاون"، عاد إلى تنفيذ برامج تدريبية للمدنيين والمقاتلين السابقين، واستعاد لأغراض التدريب جزءاً من المجتمع الوطني لورش العمل، والذي كان قد استخدم مؤقتاً لإسكان بعض النازحين داخلياً.

كذلك عمل مركز سيراليون لصناعة الفرص بالتعاون مع لجنة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج DDR التابعة للحكومة في سيراليون، واللجنة الحكومية للمصالحة وإعادة البناء والتوطين Triple- R. وقد حصلت كلتا اللجنتين على تمويل كبير من البنك الدولي وغيره من المانحين الدوليين.

وبهذا المعنى أصبح مركز صناعة الفرص واحداً من أوائل المنظمات غير الحكومية في سيراليون التي نشطت في تسريح المقاتلين السابقين، بمن فيهم المقاتلون الأطفال والشباب، وتسجيل الجنود والمتمردين السابقين الذين سلموا أسلحتهم وأدخلوا في فصول تدريبية لإكسابهم مهارات جديدة تمكنهم من إعادة الاندماج اقتصادياً واجتماعياً في مجتمعاتهم المحلية خلال فترة زمنية معقولة.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين كان مركز سيراليون لصناعة الفرص منخرطاً في العمل من أجل إعادة صياغة وتوسيع برامجه الخاصة بتطوير دعم عمليات إعادة التأهيل والإدماج في مختلف أنحاء سيراليون.

كان المركز قد عقد في ١٩٩٦ أول ورشة عمل تدريبية للمعالجين غير المتخصصين وإكسابهم مهارات العلاج النفسي، والمعالجة من صدمة الحرب، وحل الصراعات، وتعليم السلام. كذلك زودت الورشة المتدربين بالمعلومات والمهارات الضرورية كي يقوموا بدورهم بتنظيم ورش عمل تدريبية في مجتمعاتهم المحلية، وبما يزيد الأعداد المتاحة من المعالجين غير المتخصصين المطلوبين بشدة لمساعدة السكان في سيراليون على التخلص من أدران الحرب.

## ١١- الغرض من ورش التدريب على علاج صدمة الحرب، وكيفية وضع برامجها

تمثل الهدف الأول للورشة التي نظمها مركز سيراليون والمركز الدولي لصناعة الفرص في أكتوبر ٢٠٠٠، في زيادة عدد وقدرات الأشخاص القادرين على القيام بخدمات العلاج من صدمات الحرب في سيراليون، بما يساعد في إعادة تأهيل أولئك المقاتلين السابقين والمدنيين المضارين من العمليات الحربية.

وبشكل أوضح كان الغرض الرئيسى هو تدريب المنوط بهم خدمات الدعم الاجتماعى على مهارات العلاج النفسى للمقاتلين السابقين، واللاجئين، والنازحين من ديارهم، وغيرهم من متضررين آخرين فى المجتمع المحلى. وكذلك تعليم المشتركين فى الورشة الأساليب العلمية لتخطيط وتنفيذ ورش عمل تدريبية أخرى ينتظر أن يقوموا بها بأنفسهم فى مجتمعهم المحلى.

بلغ عدد المشاركين فى الورشة التدريبية ٨٧ فرداً، جميعهم من مواطنى ومواطنات سيراليون، وتوزعوا بين أعضاء فى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية، وتنظيمات المجتمع المحلى، وضباط فى شرطة "بو" المحلية، وشيخ محلى تقليدى، والكثير من أعضاء مركز سيراليون لصناعة الفرص.

ونقدم فيما يلى عرضاً لبعض الدروس التى يمكن استخلاصها من الورشة التى عقدت فى "بو"، والتى يمكن أن تعمل كقواعد مرشدة لأولئك الراغبين فى تنظيم وإدارة ورش تدريبية مماثلة، حتى لو كانت تستهدف أهدافاً أخرى مثل إكساب المتدربين المقترحين معارف ومهارات أفضل فى مجال حل الصراعات.

### ١/١١ تكوين الورشة

من خلال ضم الورشة ممثلين لتنظيمات المجتمع المحلى، والمنظمات غير الحكومية، والمصالح الحكومية، المهتمين جميعاً بتعزيز السلم والعدل الاجتماعى، يمكن لهذا النوع من الورش التدريبية أن يوفر دعماً عملياً جداً لبناء قاعدة معرفية لتطوير صحة المجتمعات المحلية والحل السلمى للمشكلات الإنسانية.

ويعتبر عدد ثمانين مشاركاً عدداً مناسباً جداً لنجاح التدريب، مثلما حدث فى ورشة "بو" حيث كان لكل مجموعة من عشرة مشاركين مدرب أو رائد واحد.

ومن الممكن أن يتغير تركيب ورش العمل التدريبية، مع الأخذ فى الاعتبار لمبدأ مهم وهو التأكد من تقاسم المشاركين فى الورشة لخصائص اجتماعية أساسية مثل اللغة والمستويات التعليمية. إذ إن تحدث المتدربين للغة واحدة يغنى عن اللجوء إلى المترجمين. وفى الوقت نفسه يجب ملاحظة أن التنوع المهني والتنظيمي والخبروي للمشاركين يسمح بإثراء التفاعل وإفادة الجميع.

ويمكن أيضاً الاسترشاد بالطريقة التي تم بها اختيار المشاركين في ورشة "بو" في أكتوبر ٢٠٠٠، ونستطيع إيجازها في الآتي:-

- ثلاثون تقريباً من أعضاء المنظمة التنموية غير الهادفة للربح والمدارة محلياً (وهي هنا مركز صناعة الفرص في سيراليون)؛
- عشرون مدرساً ومرشداً اجتماعياً وعاملاً بالرعاية الصحية في سيراليون؛
- ثلاثون من قادة المجتمع المحلي، وأعضاء في التنظيمات الأخرى بهذا المجتمع، والمنظمات غير الحكومية الناشطة فيه (سواء أكانت وطنية أم دولية).

ويجب أن يكون بين الثمانين مشاركاً عدد قليل من الموظفين الحكوميين (مثل ضباط الشرطة أو رئيس المقاطعة أو أحد مسؤولي الوزارات المعنية)، والزعماء الروحيين (أئمة مسلمين أم كهنة مسيحيين) والرؤساء المحليين التقليديين.

ويجب أن نتذكر على الدوام أن تركيب الورشة التدريبية يحدد بدرجة كبيرة مدى النجاح الذي يمكن أن تحققه في المجتمع المحلي، وبخاصة زيادة دور المشاركين في الورشة من حيث تشكيل اتجاهات جديدة لبرامج الصحة العامة والعلاج النفسي في مجتمعاتهم المحلية المباشرة.

#### ٢/١١ تعريف بالمصطلحات الرئيسية المستخدمة

##### في ورش العمل التدريبية

##### خدمات الدعم النفسي

- مقاربات أفريقية تقليدية وغربية لرعاية الصحة السيكولوجية والعاطفية والاجتماعية والروحية لأعضاء المجتمع المحلي، ومساعدة الأفراد في تطوير قدرتهم على تحقيق احتياجاتهم الأساسية. وقد تتضمن هذه المقاربات: عقد جلسات حوار فردية وجماعية، جلسات علاج مباشر، احتفالات تقليدية وطقوس علاج تقليدية، خدمات وعظ وطقوس دينية، و"علاجات تعبيرية" يستخدم فيها الموسيقى والرقص والفنون البصرية والدراما والاتصال الشفاهي والكتابي.
- أو هي مقاربات علاجية تستخدم لدعم اهتمام المجتمع بمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، ولمساعدة الأفراد والجماعات على حل مشكلاتهم سلمياً.

##### علاج الصدمة

خدمات لدعم العلاج النفسي تهدف إلى مساعدة الأفراد الذين مروا بصدمة جادة على استعادة قدرتهم على النشاط الفعال في الحياة اليومية والمشاركة في المجتمع المحلي المباشر. وقد تقدم هذه الخدمات بطرق مختلفة للجماعات والأفراد العاملين بالتعاون مع المعالجين المدربين.



### ٣/١١ صيغة الورشة التدريبية

يمكن للورشة التدريبية على العلاج من الصدمات أن تستمر بين بضعة أيام وعدة أسابيع، حيث يتلقى المشاركون محاضرات من متخصصين، ويشتركون في مناقشات، وأداء أدوار، وجلسات للتشخيص العملي، وجلسات للعلاج الفعلي. ويمكن استخدام الألعاب والرياضة وأساليب العلاج التعبيري وغيرها من الوسائل الفعالة في علاج صدمة الحروب، وكذلك مناقشة المشاركين في كيفية ابتكار أساليبهم الخاصة في هذا الشأن.

ومن خلال العروض العلمية والخبروية، في صورة محاضرات وجلسات جماعية للمناقشة والسؤال وأنشطة فرق العمل المصغرة، يمكن للمشاركين أن يتبادلوا فيما بينهم خبراتهم الخاصة سواء في مجال العلاج أم في مجال خدمات إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع.

وهكذا يصبح التعليم مشروعاً مشتركاً بين كل من المتدربين والمدرّبين، حالما يشتركون معاً بتفاعل وفعالية في أنشطة الورشة.

### ٤/١١ الإشراف على الورشة التدريبية

يجب أن يكون هناك منظم أو ثلاثة لكل ورشة تدريبية من هذا النوع. ويقوم مخططون وميسرون ومحاضرون من المنظمة أو المنظمات الرئيسية بترتيب الورشة التدريبية، أي بتقديم مدخلاتهم في جلسات التخطيط للورشة، وبالقيادة الفعلية لجلسات الورشة نفسها.

ومن المنطقي أن يكون لدى أغلبية منظمي الورش قدر من التدريب على المهارات العلاجية، وربما يكونون قد حصلوا عليه من ورش مماثلة للنموذج الذي نقدمه هنا.

ويجب أن يتولى واحد أو اثنان من منظمي الورشة مسئولية الإعلام عنها. أما خلال فعاليات الورشة فتتضطلع المجموعة المنظمة الرئيسية بالتنسيق للمحاضرات والمناقشات وتمثيل الأدوار وأنشطة فرق العمل الصغيرة والكبيرة. وللمساعدة في نجاح الورشة وتمكين كل المشاركين من القيام بدور فعال فيها، يجب الجمع بين أسلوب الجلسات العامة لكل المشاركين، واجتماعات المجموعات الفرعية التي يتراوح عددها بين عشرة وعشرين مشاركاً.

### ٥/١١ مضمون الورشة

يعتبر من الأمور التي تختلف من ورشة تدريبية إلى أخرى ذلك المضمون الخاص بالورشة، وكيفية تنظيمه في جدول أعمالها. وبغض النظر عن مدى انتشار الأفكار الخاصة بالتنمية وأساليب العلاج السيكلوجي من الصدمات، فإن المشاركين

من كل منطقة محلية تعقد بها الورشة هم الذين سيحددون من خلال اهتماماتهم واحتياجاتهم الخيارات التي يستقر عليها منظمو الورشة فيما يختص بمحتواها أو مضمونها.

وقد حدث أن أحد أطباء الصحة الذهنية قد سمع بالورشة التي أجريت في أكتوبر ٢٠٠٠ بسيراليون، فسأل أحد منظمي هذه الورشة "هل اتبعتم نموذج اضطراب ما بعد الصدمة PTSD أم أى نموذج آخر؟" وقد تبين من المناقشة معه أن ليس كل من تعلموا العلاج النفسى فى الغرب أو على أساس مناهجه يعترفون بأهمية أساليب العلاج المحلية، أو بأية بدائل فى صياغة مفهوم الإجهاد ذهنى وعلاج الصدمة.

والكثيرون من محبذى نموذج PTSD الغربى يقللون من أهمية الاستفادة من الخبرات الثقافية المحلية الغنية، ويفشلون فى الجمع بين الأساليب الغربية والوطنية فى العلاج. بينما نجد المعالجين والأطباء الأكثر تبصراً يجمعون بين المقاربات الغربية والطقوس العريقة للجماعات وخبرات المعالجين التقليديين وكبار السن.

وفى الوقت الذى أكدت فيه ورشة "بو" فى سيراليون على أهمية المقاربات الغربية، فقد أخذ منظموها فى الاعتبار أيضاً أساليب علاج أخرى غير الجلسات الفردية والجماعية. فعلى سبيل المثال تطرقت الورشة إلى استخدام الصلوات والأغاني، والفنون القروية المحلية، والرقص، حيث عرضت فى الورشة صور من كل هذه الوسائل وجرى توضيح للآثار العلاجية للموسيقى والسحر والرقص الأفريقى. كما شارك فى الورشة مجموعة من الأطباء الوطنيين فى المنطقة التى نظمت فيها الورشة، وكان اثنان منهما قد تلقيا تعليماً غربياً أما الثالث فكان طبيباً تقليدياً. وقد أوضحوا جميعاً آراءهم فى الأدوار التى لعبتها المخدرات والكحوليات والعقاقير (كيماوية كانت أم طبيعية) فى صحة السيراليونيين فى السنوات الأخيرة.

كما سمح للخبرات الخاصة ووجهات النظر الثقافية للمشاركين فى الورشة بأن تجد لها مكاناً فى التدريبات المختلفة، بما فيها اليوم الأول للورشة حيث تم تشجيع المشاركين على البوح بأفكارهم وتأملاتهم وخبراتهم الصعبة إبان الحرب الأهلية الأخيرة فى بلدهم. وقد كانت هذه خطوة حاسمة فى بداية التدريبات حيث أذابت الحواجز المقاومة للتفكير أو استرجاع هذه الخبرات الفردية المؤلمة المترسبة من المحنة التى مرت بها سيراليون.

وتقدم فيما بعد نموذجاً لأنواع المعلومات والأنشطة التى يمكن تبادلها بين المشاركين فى الورشة التدريبية لعلاج الصدمات. ورغم أن هذه القائمة ليست جامعة مانعة، إلا أنها سوف تساعد فى إرشاد الآخرين على كيفية تصميم ورش العمل للتدريب على علاج الصدمات وتعليم السلم، والتى تجمع بين المفاهيم ونماذج

- العلاج ذات التوجه الغربى وتلك الأفريقية التقليدية. ومن أمثلة الموضوعات والأنشطة التى يمكن تضمينها فى ورش تدريب المعالجين غير المتخصصين:-
- النمو النفسى العادى، وكيف يتعرض للتشوش والضرر جراء الحروب وغيرها من أشكال العنف؛
  - أثر الصراعات العنيفة على أعضاء الجماعة، سواء المقاتلين أم غير المقاتلين، وذلك من زاوية الصدمة النفسية؛
  - أنماط السلوك التى يتبعها الأناس المعرضون للصدمة الحادة، بما فى ذلك مناقشة كيف تستوقف ردود الأفعال المختلفة على الطبيعة الشخصية والخبرات الحياتية ودرجة التعرض لأنواع الصدمات... إلى غيرها من العوامل؛
  - أنواع المنهجيات العلاجية، ومدى ملائمة الأساليب الخاصة بعلاج أولئك الذين يعانون من آثار صدمة الحرب؛
  - اضطرابات ما بعد الصدمة وأساليب علاجها؛
  - أمثلة شخصية يعرضها المشاركون فى الورشة لمظاهر الصدمات التى خبروها، والإجراءات العلاجية التى اتخذوها لتقليل آثار العنف وإعادة تأهيل الأشخاص الذين تضرروا من الحرب؛
  - أساليب ذات توجه عملى لمساعدة المصابين بالصدمة على الشفاء منها، مثل المسابقات الرياضية، وتوثيق علاقات الصداقة للمساعدة على البوح، وجلسات الغناء الجماعى، والطقوس الدينية، ومناقشة التجارب الأخلاقية؛
  - استخدام التعبير الإبداعى فى البرامج العلاجية، مثل الفن التشكيلى والموسيقى والدراما والرقص؛
  - تكييف أشكال وأساليب العلاج بما يتلاءم مع الظروف الخاصة والأفراد المختلفين، مع الاستفادة من خبرات المشاركين فى الورشة؛
  - تحديد العقبات أمام العلاج والعوامل المساعدة على نجاحه؛
  - ممارسة تشخيص أعراض الصدمة النفسية، باستخدام أسلوب تمثيل الأدوار لتوضيح هذه الأعراض المختلفة للمشاركين؛
  - والممارسة العملية لأشكال خاصة من الأنشطة العلاجية، من خلال عمليات التقليد وتمثيل الأدوار بواسطة المشاركين فى الورشة، على أن يعقب هذا مناقشات عامة.

#### ٦/١١ منهجية التدريب: إرشادات للنجاح

يمكن اتخاذ الخطوات التالية، مع مراعاة المرونة الضرورية للظروف الخاصة، أثناء تصميم ورشة عمل تدريبية ترمى إلى بناء قدرات الأفراد والمنظمات.



## ١١/٦/١١ التخطيط للورشة

أ- حدد الهدف الرئيسى من عقد الورشة التدريبية. وبعبارة أخرى، ما هو الهدف الرئيسى الذى تحاول إنجازه عن طريق تدريب المشاركين فى الورشة؟  
ب- اختر الأهداف الفرعية التى تساعد فى تحقيق الهدف الرئيسى للورشة. وعند القيام بهذا عليك ملاحظة أن تحديد الهدف الرئيسى والأهداف الفرعية سيكون العامل الرئيسى فى اختيار المشاركين فى الورشة التدريبية والزمن الذى سوف تستغرقه.

وبعبارة أخرى: إذا كان هدفك هو التدريب المهنى لعمال البناء مثلاً فإنك لن تستطيع إنجاز هذا فى ورشة تستمر أسبوعاً مثلاً! فيجب عليك التأكد من أن الزمن الذى حددته لورشة العمل (سبعة أيام أو ثلاثة أسابيع مثلاً) يتفق مع الهدف الرئيسى والأهداف الفرعية التى حددتها قبلاً.

وبالإضافة إلى ما سبق عليك أن تراعى انعكاس الأهداف التى حددتها - بشكل غير مباشر على الأقل - على معايير وشروط المشاركة واختيار المشاركين. فمثلاً إذا كان هدفك هو تدريب أناس لهم خبرات إرشادية سابقة لكى يصبحوا معالجين غير متخصصين للصدمات، ستتجح فى هذا إذا اخترت المشاركين من بين الحاصلين على التعليم الثانوى ولديهم خبرة ما فى التدريس أو بعض المهن المساعدة الأخرى. وينبغى أن تكون واقعياً إزاء ما يمكنك إنجازه فى الحيز الزمنى الذى حددته لورشة العمل.

وعلى سبيل المثال كانت الأهداف الرئيسية للورشة التدريبية التى عقدت فى "بو" فى أكتوبر ٢٠٠٠:-

- \* مناقشة أثر الحوادث الصادمة وكيفية تلقى الناس للصدمة.
- \* تحديد الأعراض المشتركة لاضطرابات ما بعد الصدمة.
- \* مراجعة منهجيات تخفيف الضغط التى يمكن للمرشدين غير المتخصصين استخدامها فى المناطق المتضررة من الحرب.
- \* ممارسة ومناقشة كيف يمكن إدماج الموسيقى والدراما والفن التشكيلى والرقص والألعاب والرياضة وجلسات السمر فى علاج الأشخاص المصابين بالصدمة.

ج- تأكد أن يكون بين منظمى الورشة التدريبية مدير جيد، أى شخص ذو إحساس قوى بالتفاصيل وأداء تنظيمى مميز ولديه الرغبة والقدرة على إعطاء وقت وجهد مناسبين للجانب الإدارى العملى فى الورشة.

د- عليك توفير وسائل واضحة للاتصال بين المنظمين الرئيسيين للورشة. فلا يمكن لأحد إنجاز ورشة عمل ناجحة إذا لم يكن هناك تواصل وثيق وسهل مع الآخرين من المسؤولين عن التخطيط للورشة ووضعها موضع التنفيذ.

هـ- ابدأ التخطيط للورشة قبل موعد تنفيذها بوقت كاف! فإذا بدأت الإعداد لورشة تدريبية قبل موعدها بأسبوع أو أسبوعين فقط، ستكون عرضة بالتأكيد لمشكلات في كل شيء ضروري لنجاح ورشتك. ومن الأفضل بالطبع البدء في التخطيط مبكراً، فأنت بحاجة إلى شهرين على الأقل للتخطيط والتنسيق إذا كنت بصدد ورشة ستضم مدربين ومشاركين من خارج منطقتك أو وطنك. إذ ستحتاج إلى وقت كاف للإعلان عن الورشة حتى تتمكن من الوصول إلى المشاركين المناسبين، إلى جانب أخذ الوقت المناسب لجمع كل المعلومات الضرورية لإعداد المقرر التدريبي. كما ستحتاج إلى وقت كاف أيضاً حتى تتجز التدابير الإجرائية مثل تأجير المكان الذي ستعقد به الورشة، وترتيب إجراءات الإقامة للمشاركين.

و- تأكد من أن لديك الموارد المالية اللازمة لإنجاز الورشة التي تخطط لها. فربما لا يكون هناك شيء أكثر إحباطاً للمنظمين ومخيباً لآمال المشاركين، من التخطيط لورشة ذات نوعية وأمد زمني معينين، مع الوعد بتوفير حوافز خاصة ومكافآت ومزايا للمنظمين والمشاركين؛ ثم تكتشف أنك غير قادر على الوفاء بما وعدت بسبب قصور الموارد المالية المتاحة لديك من تلبية الاحتياجات الضرورية لإنجاز ما خططت له. وعموماً من الأفضل أن تكون واقعياً عن أن تكون مبالغاً في طموحك بشأن ما تستطيع تقديمه وإنجازه.

ز- حدد بدقة التوقيات الزمنية لعقد الورشة وفعاليتها، على أن تأخذ في الاعتبار مدى ملاءمة هذه التوقيات المفصلة للمدربين وللأشخاص الذين تأمل مشاركتهم في الورشة.

ح- ابدأ التخطيط الجماعي مبكراً، بعد أن تكون قد حددت من هم المخططون والميسرون والمدربون الآخرون، وحصلت على موافقتهم على الاشتراك في الورشة. وذلك حتى يتمكن الجميع وبأسرع وقت ممكن من معرفة "من مسئول عن ماذا؟" ومن سيقود الأنشطة الخاصة أو سيحاضر أو سيعرض لموضوعات معينة.

ط- ضع قائمة باللوازم المكتبية وغيرها من وسائل الإيضاح الضرورية (أجهزة تسجيل، كاميرات فيديو، بروجكتورات... الخ) التي سوف تحتاجها في الورشة. وعليك أن تراعى أن تأتي اختياراتك في حدود الميزانية التي لديك. ثم قم بشراء أو استئجار أو ترتيب هذه المواد قبل موعد بدء الورشة بوقت مناسب.

ي- اعرف أماكن الناسخات والأجهزة الأخرى فقد تحتاج إلى إحداها فجأة بسبب التعطل مثلاً. واختبر هذه الأجهزة مقدماً، وحدد الموازنة التقديرية لتشغيلها، خاصة إذا كنت تريد أن تسلم المتدربين أدلة منسوخة.

ك- حدد مقدماً ما إذا كنت ستقوم بإعداد دليل تدريبي أو مقرر دراسي مقدماً لاستخدامه في الورشة، وكيف ستقوم بذلك بالاشتراك مع الميسرين والمدربين. وتأكد من أن تعطى لنفسك الوقت الكافي للاشتراك مع الآخرين في تجميع المواد المكتوبة ومراجعة المسودات الأولى والثانية منها. وربما قد لا يكون هناك شيء أكثر مضيعة للموارد المالية الشحيحة من طبع كمية كبيرة من الكتيبات والأدلة التي لم تأخذ حقها من العناية والمراجعة قبل الدفع بها إلى المطبعة. وبالإضافة إلى ذلك قرر مسبقاً ما إذا كنت ستعطى نسخة لكل فرد أم لكل منظمة مشاركة. كذلك سوف تحتاج إلى تحديد ما إذا كان من الأفضل تسليم الكتيبات عند بداية الورشة أم نهايتها أم حتى بعد ذلك في بعض الأحوال. وربما يكون الأسلوب الأكثر فعالية هو تسليم هذه الكتيبات والأدلة للمشاركين بمجرد انتهاء الورشة حتى يتمكنوا من البدء على الفور في تطبيق ما تعلموا للتو.

### ٢/٦/١١ الإعلان عن الورشة التدريبية

قم بتصميم إعلان عن الورشة التدريبية يتضمن الإبلاغ عن موعد انعقادها وتوقيتاتها، ومكان الانعقاد، وموضوعاتها الرئيسية، وأهدافها، وشروط التقدم للاشتراك، وكيفية التسجيل. وقم بتحديد الأشخاص المسؤولين عن الاتصالات والتسجيل، وزودهم بالمواد والمعلومات الضرورية. وقم بالإعلان عن الورشة عبر وسائل الإعلام المناسبة (مطبوعات، إذاعة، تلفزيون.. الخ)، والاتصال بأولئك الذين يمكنهم مساعدتك في إبلاغ المشاركين المحتملين بالبيانات الخاصة بالورشة.

### ٣/٦/١١ جلسات التخطيط للورشة

أ- رتب لاجتماع للمدربين والميسرين للورشة كي يقوموا بالتخطيط لها، بما فيه تحديد من سيكون مسئولاً عن ماذا. ويجب أن يتم هذا في جلسة أو جلسات تخطيط مقننة، على أن تتعقد قبل أسبوعين أو أكثر من بدء الورشة. وأمنح نفسك والآخرين الوقت الكافي لعقد لقاءات مصغرة مع فرق العمل لمناقشة الموضوعات المختلفة التي تغطيها ورشة العمل التدريبية، وبما يسمح بإعداد ونسخ المذكرات المكتوبة والمواد المرجعية، والتي تريد توزيعها على المشاركين.

ب- قم باختيار الموضوعات الخاصة التي تخطط بعناية لمعالجتها في الورشة التدريبية. أي قم باختيار أهدافك بدقة وتحديد الموضوعات المناسبة لها. فمثلاً إذا كنت تنوى القيام بتدريب أشخاص سيقومون بتدريب آخرين على إقامة تعاونيات زراعية تهدف إلى زيادة ربحية إنتاجهم من الأرز، سيكون عليك أن تخصص



جلسة فى الورشة يتم من خلالها السماح للمشاركين بتبادل التعليمات الإرشادية، وكذلك مناقشة كيف يمكنهم تنظيم وتنفيذ ورشهم التدريبية الخاصة بهم.

ج- عليك مراعاة التوازن فى جدول أعمال الورشة، ليس فقط من حيث توزيع الموضوعات، وإنما أيضاً من حيث ما تتطلبه الموضوعات والأنشطة من كل من المشاركين والمدرسين. فإذا كان لديك موضوع ثقيل الوزن أو مهم فى جدول الأعمال فى صباح أحد أيام الورشة، يجب أن تتبعه بموضوع أقل صعوبة وأقل فى استنزاف الجهد فى جلسة بعد الظهر فى اليوم نفسه. ومن المهم مراعاة أن يكون عدد الموضوعات التى تتناولها الورشة معقولاً، وينبغى ألا تتصور أنك مطالب أو قادر على تغطية كل شىء فى ورشة عمل واحدة. ومن الأفضل دائماً اتباع النهج الجماعى عند تصميم الورشة، وبحيث تتحقق استفادة أكبر من مساهمات المدرسين والميسرين الآخرين وأفكارهم عن الموضوعات التى يرون أهمية التركيز عليها فى الورشة، ومن ثم التفاعل أكثر بين مقترحاتك ومقترحاتهم.

د- قم بتحديد الموضوعات غير الضرورية أو غير المفيدة. ومما سوف يساعدك فى معرفة أهمية تضمين موضوع ما فى جدول الأعمال، أن تتخذ الخطوات التالية:-

\* اجتماع جميع المدرسين والميسرين (فى مكان واحد قدر الإمكان، أو باستخدام الهاتف إن كان من الصعب عقد اجتماع شامل للمجموعة قبل جلسات تخطيط الورشة) للوصول إلى توافق بينهم بشأن الموضوعات الواجب تضمينها.

\* راجع الموضوعات لبحث إمكانية إدماج أكثر من موضوع تحت عنوان واحد، وكذلك بحث إمكانية توزيع موضوع واحد متعدد الجوانب على أكثر من جلسة فى الورشة.

\* بعد أن تتأكد من أنه ليس هناك موضوع إضافى يجب إدخاله، قم بكتابة ونسخ قائمة الموضوعات التى اتفق عليها. وبعد ذلك أطلب من كل مدرب أو ميسر مراجعة القائمة، وأن يقوم بوضع علامة أمام أى موضوع يشعر بأن لديه معرفة جيدة به، ومن ثم قدرته على تقديم محاضرة أو قيادة نشاط فى هذا الشأن. وبعد ذلك اطلب من كل مدرب وميسر أن يراجع القائمة مرة أخرى بناء على العلامات التى وضعها الآخرون.

\* إذا وجدت أن أحد الموضوعات لم يجد استعداداً لدى أحد من المدرسين أو الميسرين لتغطيته، قم بإسقاط الموضوع من جدول الأعمال أو البحث عن شخص مرجعى آخر يمكن إضافته إلى المجموعة.

هـ- ضع مخططاً أولياً بتسلسل الموضوعات للورشة بعد التوصل إلى تصور نهائى لها ولتنفيذها.

و- ابدأ فى كتابة المسودة الأولى لجدول الأعمال المفصل بالتوقيات، مع تخصيص ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات لكل بند. ويمكن فيما بعد تطوير وتدقيق هذا الجدول من خلال تفصيل ما سيتم فى كل موضوع (محاضرة، نشاط فرق للعمل.. مثلاً).

ز- تذكر دائماً أن المشاركين يحبون أن يتم إشراكهم. وفى التخطيط للورشة تأكد من تضمين الجدول لقدر مناسب من تمثيل الأدوار، وجلسات الجماعات المصغرة، والمناقشات.. الخ بما يوفر الوقت الكافى للمشاركين كي يعبروا عن آرائهم، ويجربوا المهارات الجديدة التى اكتسبوها، وتبادل المعارف والخبرات مع المشاركين والمدربين والميسرين.

ح- حافظ على حيوية الورشة، ليس فقط من خلال التوازن بين الموضوعات والمعلومات، وإنما أيضاً من خلال تنوع الأنشطة وطرق التوجيه. ويمكن أن يتم هذا أيضاً عن طريق الألعاب واللقاءات الاجتماعية (خاصة إذا كانت الورشة تتضمن إقامة المشتركين معاً) وذلك حتى يكون المشاركون معرفة أفضل ببعضهم البعض والاستفادة المتبادلة من المعارف والخبرات. وستصل الورشة لنتائج جيدة حقاً إذا وفرت الوقت الكافى للمشاركين كي يتفاعلوا فيما بينهم، ومع الميسرين والمدربين والمنظمين، قبل وبعد وبين جلسات ورشة العمل.

#### ١١/٦/٤ تنظيم قواعد السلوك فى الورشة التدريبية

أ- قم بإعداد بطاقات الأسماء التى يضعها المشاركون والمدربون على صدورهم فى الورشة، حتى يتمكن كل مشارك من معرفة اسم المشاركين الآخرين والمنظمة أو البرنامج أو الموقع الذى جاءوا منه.

ب- قم بوضع لائحة مبسطة بقواعد عمل الورشة من خلال مناقشة المشاركين فى الجلسة الأولى للورشة. ومن الممكن إعداد مسودة مقترحة بهذه القواعد المبسطة مثل:

- احترام وجهات نظر الآخرين.
- احترام المخطط الزمنى وجدول الأعمال.
- إفساح الفرصة لكل الآراء.
- عدم التجول أثناء الجلسات.
- لا تناول ولا بيع للطعام أثناء الجلسات.
- ضرورة المشاركة فى جميع الجلسات (الغياب عن جلستين = عدم الحصول على شهادة بإتمام الدورة).

## ٥/٦/١١ قياس نجاح الورشة

أ- يجب أن تقرر مقدماً كيف سيتم قياس مدى نجاح الورشة. ويمكن أن تعد استمارة استبيان تعطى للمشاركين في اليوم الأول من الورشة ويتم جمعها منهم بعد ملئها قبل نهاية الدورة مباشرة. وبهذه الطريقة يمكنك التوصل إلى استنتاج ماذا ومدى ما تعلموه في الورشة. وبالإضافة إلى هذا يمكنك بعد مرور وقت معين من الدورة الاتصال بالمشاركين لاختبار ما إذا كانوا قد وضعوا في الممارسة العملية ما تدربوا عليه، ومعرفة ما هي بالضبط المهارات والمعارف التي بقيت معهم بعد شهور من انتهاء الورشة. وفي كل الأحوال يجب أن تكون معايير النجاح ومؤشرات الإنجاز وثيقة الصلة بالغرض والأهداف الرئيسية لعقد الورشة.

ب- يجب أن تعطى وقتاً كافياً كل يوم من أيام الورشة للتغذية الراجعة والتقييم، ويفضل أن يتم هذا في أعقاب الأنشطة اليومية، وحيث يجلس جميع المدربين والميسرين والمنظمين معاً لمدة ٢٠ أو ٣٠ دقيقة لمراجعة كيف سارت الجلسات، وللتأكد من إتمام تحضيرات اليوم التالي.

ج- بعد إتمام الدورة قم بتنظيم جلسة للتقييم يحضرها جميع المدربين والميسرين والمنظمين. ولا يجب بالضرورة أن تكون جلسة طويلة زمنياً، حيث يكفي أن تستغرق ساعتين. ويكون الهدف الأساسي منها سماع كل طرف لآراء الأطراف الأخرى بشأن مدى نجاح الورشة وجوانب الضعف فيها، سواء من حيث أداء كل جلسة أم وسائل التدريب التي استخدمت فيها. كذلك من المهم تحديد من يجب أن يقوم بمتابعة موضوعات بعينها، فضلاً عن التقييم التفصيلي للمشاركين.

## ٦/٦/١١ توصيات إضافية فيما يتعلق بتقييم الورشة التدريبية

وبالنسبة للأساليب المذكورة سابقاً لتقييم نجاح الورشة التدريبية، يمكن لمنظمي الورشة أن يعدوا استمارة استبيان أولى قبل انعقادها، كما يمكن أن يعدوا استمارتين مثلاً للتقييم بعد انتهائها أيضاً ويمكن استخدام هذه الاستمارات لتقييم مهارات المشاركين، وتقييم مدى إلمامهم بالمعارف والخبرات موضع الاعتبار قبل الورشة، وكذلك تحديد توقعاتهم منها، ومن ثم تقييم إنجاز الورشة في ضوء هذه التوقعات بعد انتهاء فعالياتاتها.

ويتم في العادة تسليم استمارة الاستبيان القبلية للمشاركين في اليوم الأول من الورشة. ويمكن استخدام استمارتي استبيان بعد انتهاء الورشة، الأولى توزع على المشاركين قرب انتهاء اليوم الأخير وتهدف إلى جمع آراء وردود أفعال المشاركين إزاء نوعية الورشة التدريبية، وتقييم ما تعلموه من المحاضرات والعروض والأنشطة. ويجب أن يسلم المشاركون هذه الاستمارة لمنظمة الورشة قبل مغادرتهم للموقع.



وبعد بحث هذه الاستثمارات المملوءة من جانب المشاركين يمكن الشروع في مرحلة متقدمة من التقييم، من خلال توزيع استمارة استبيان ثانية بعد عدة شهور من انتهاء الورشة. وتهدف هذه الاستثمارات التي توزع على المشاركين بعد أربعة إلى ستة شهور من انتهاء الورشة، إلى قياس آرائهم في قيمة ما تعلموه ومدى تطبيقهم للمهارات التي اكتسبوها من الورشة في الممارسة العملية. ومن خلال قياس استخدام المشاركين للمعلومات والمفاهيم والمهارات التي زودتهم بها الورشة، يتمكن المنظمون من تقييم كفاءة المنهجية المستخدمة في الورشة المنتهية من حيث مدى مساهمتها في دعم المشاركين في علاج الأفراد الذين يعانون من الاضطرابات النفسية لما بعد الحرب ونتائج العنف. وتعتبر هذه أداة مفيدة جداً في القياس والتقييم، كما تتطوى على قيمة كبيرة في تحديد كيف يمكن مواصلة مشاركتهم في الورشة بالمتابعة الضرورية، وكذلك مساعدة المنظمين على التخطيط الأفضل للورش القادمة.

وإذا تم اعتماد استخدام استمارة استبيان ثانية بعد انتهاء الورشة، فإن منظمي الورشة مطالبون بتحليل البيانات المجموعة عبر الاستبيان، ومقارنتها بالنتائج المستخلصة من الاستبيان السابق على الورشة، والاستبيان الذي يتم قبيل انتهاء أعمالها.

وهكذا يمكن لتوزيع استمارات استبيان المتابعة أن يكون ذا جدوى كبيرة، حتى لو كانت المنظمة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ الورشة لا تملك فروعاً عاملة في كل أجزاء البلد التي يعود إليها المشاركون بعد انتهاء الورشة.

### جدول رقم ١ نموذج جدول زمني لتخطيط وتنفيذ ورشة تدريبية مدتها خمسة أيام

المهمة	الزمن
*إنجاز الإجراءات الإدارية الأولية لعقد الورشة التدريبية على علاج صدمات الحرب، مثل تحديد موقع التدريب وتسهيلات الإقامة - عند الحاجة - لورشة مدتها خمسة أيام ستعقد بعد ثلاثة أشهر من هذه النقطة الزمنية.	أبريل ٢٠٠ ؟
*اختيار الميسرين والمدربين، والحوار بين المنظمين الرئيسيين بشأن الأفكار الأولية لعقد الورشة.	
*القيام بحملة للإعلان عن الورشة، وتحديد المشاركين المحتملين فيها.	
*توزيع دعوات الورشة على أولئك الذين قد لا يصلهم الإعلان،	

	وذلك باستخدام الإذاعات المحلية والمقالات والإعلانات في الصحف المحلية، وكذلك البحث المباشر في البلدات والجماعات التي يراد الحصول على مشاركين منها.
مايو ٢٠٠ ؟	* اختيار الميسرين والمحاضرين. * التصميم الأولى لبرنامج الورشة. * اختيار وتسجيل المشاركين في الورشة بما يتمشى مع التركيب المطلوب لها والحجم الأقصى المحدد لعدد المشاركين.
يونيو ؟ ٢٠٠	* إنجاز الترتيبات الإدارية النهائية للإعداد للورشة. * التعاون مع منظمي الورشة وميسريها لإعداد خطط أكثر تحديداً لجلسات الورشة، مع ترك التخطيط التفصيلي لجلسة التخطيط المقررة قبل الورشة بأسبوع أو اثنين. * تصميم استمارات استبيان مقننة لتحديد مدى المعرفة والمهارات لدى المشاركين قبل الورشة.
يوليو ٢٠٠ ؟	* جلسة التخطيط ما قبل الورشة حيث يتم تحديد أدوار الميسرين فيها. كما يتم نسخ المواد التي سيتم توزيعها على المشاركين. * عقد الورشة. * إجراء تقييم ما بعد الورشة الذي يشترك فيه المنظمون والميسرون والمدربون.
يوليو أكتوبر ٢٠٠ ؟	* توزيع الدليل التدريبي على المشاركين في أسرع وقت ممكن بعد انتهاء الورشة. وتشجيع المشاركين على استخدام المهارات والمعارف العلاجية التي اكتسبوها، وكذلك قيامهم بتنظيم ورش تدريبية خاصة بهم وفي مناطقهم، بهدف إعداد المزيد من المعالجين. * إعداد استمارة استبيان المتابعة، لتقييم أثر الدورة على المشاركين.
نوفمبر ٢٠٠ ؟	* إجراء تقييم متابعة الورشة عن طريق توزيع استمارات المتابعة وتحليل نتائجها. * إعداد تقرير تقييم الورشة التدريبية والذي يتم توزيعه على جميع من شارك في الورشة أو قام بتمويلها.

## ١٢ - خلاصة: العلاجات الفعالة للحرب

من الصعوبة والتعقيد بمكان تحديد المنهجية المذكورة آنفاً فيما يتعلق بتقديم الدعم النفسي للمتضررين من الحرب، بمن فيهم الجنود الأطفال الذين تم تسريحهم من الجبهة، وكذلك البنات والنساء اللاتي مررن بتجارب جنسية مريرة.

ويتم الآن القيام بمزيد من العمل البحثي من خلال المشروع الذي بدأ العمل فيه في أكتوبر ٢٠٠٢ تحت عنوان "إعادة تأهيل الجنود الأطفال من أجل منع الحروب المستقبلية"، والذي يستهدف كشف النقاب عما إذا كانت جهود تقديم الدعم العلاجي والمساعدة في إعادة الإدماج - بما فيها تنمية المجتمع المحلي - هي الأكثر فعالية من البرامج التي تركز بشكل أساسي على الإجراءات التعليمية والاقتصادية وحدها.

كما أن الجهود الحالية التي يقوم بها "التحالف من أجل إيقاف استخدام الجنود الأطفال"، وهي شبكة تمثل مظلة لمنظمات غير حكومية مهتمة بإعادة تأهيل وعلاج الأفراد والجماعات التي تضررت مباشرة من الحرب في أفريقيا وغيرها من أقاليم العالم، وكذلك جهود مكتب الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وجهود جماعات حقوق الإنسان وفي مقدمتها "المرصد العالمي لحقوق الإنسان" و"منظمة العفو الدولية"، كلها سوف تكشف بالتأكيد عن المزيد من عناصر البرمجة الجيدة لعودة الأطفال والشباب إلى عيش حياة مدنية أكثر طبيعية، ومساعدتهم في التكيف مع أوضاع السلم.

ولكن نظراً لأن الكثير من المناطق التي نكبت بالحرب في مختلف أنحاء العالم يمكن أن تعود إلى اندلاع مؤسف لأعمال العنف مرة أخرى، ما لم يتم تغيير الشروط الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف القبضة السياسية للحكومات، فإننا بحاجة ماسة إلى إعادة بحث مسألة كيف يمكن الإعمال الناجح للبرامج المذكورة دون توفر مناخ ملائم ينطوي على انتقال وتحول سياسي واجتماعي (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 81-82, Peters and Richards 1998: 109-110, Kingma 2001:411).

ولكى نضمن أن الأطفال والشباب الذين سبق أن شاركوا في الحرب لن يعودوا إلى العنف، ينبغي أن نبحث عن حلول للمشكلات التي يواجهونها في حياتهم، وذلك حتى تصبح هذه البرامج واقعية.

وقد فصل البحث الحالي كيفية إصلاح وتطوير البرامج الخاصة بإعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال. فمثلما الطبيب الذي يحاول مواجهة آثار السم الذي دخل مؤخرًا في جسد مريضه، تحتاج المجتمعات الراغبة في ضمان الإبلال من الآثار السامة للحرب على الشباب أن تتابع باستمرار الآثار طويلة الأجل من خلال الرعاية الصحيحة لأطفالها وشبابها الذين لوّثتهم الحرب، إلى جانب التأكد من تلبية احتياجاتهم الضرورية.

وفي الوقت نفسه ينبغي تحذير مجتمعاتنا التي ضربتها الحروب من استمرار البيئة التي أنتجت الجنود الأطفال. إن الاعتناء بصحتهم النفسية والعاطفية والروحية والبدنية، من خلال إعادة بناء المجتمعات المحلية على أسس من العدل والسلم، هو



الذى يجعل المجتمعات أكثر قدرة على تلبية احتياجات هؤلاء الأطفال والبالغين من السلم والاستقرار الاجتماعى والرفاه الاقتصادى. وعندئذ يمكن لبرامج إعادة التأهيل أن تستعيد صحة أولئك المراد علاجهم، أى أولئك المقاتلين الشباب والأطفال السابقين الذين كانوا قتلة وضحايا فى آن واحد، والذين سيتوقف على تعافيتهم الناجح تعافى للمجتمع بأكمله، ومستقبله.

#### ملاحظات

- ١- تتضمن الأقسام الأربعة: وصف الأطفال أو الشباب الذين يخدمهم برنامج أو مبادرة، طبيعة البرنامج أو المبادرة، تنمية الموارد البشرية للمتطوعين والعاملين بأجر فى البرنامج، والتعاون بين المنظمات والوكالات. وبالإضافة إلى هذا هناك بيانات أساسية تتعلق بالمستجوب فى استمارة الاستبيان، والمنظمة أو الوكالة التى تجمع المعلومات لها، وكذلك معلومات عن مصادر تمويل البرنامج أو المبادرة.
- ٢- تضمنت المادة الأساسية فى هذه المقالة أفكاراً مستوحاة ومعدلة من الدليل التدريبى الذى أثمرته الورشة التى نظمت لتدريب المدربين على علاج صدمات الحرب بالتعاون بين "المراكز الدولية لصناعة الفرص" فى بنسلفانيا بالولايات المتحدة، والمنظمة المنتسبة له فى سيراليون بذات الاسم.

#### المراجع

Arnold, K. 2001. Training local peacebuilders: The challenge of building training capacity. The center for conflict resolution approach in Burundi. In L. Reyhler and T. Paffenholz, (Eds.). Peacebuilding: A Field Guide. Boulder, co: Lynne Rienner Publishers.

Beigbeder, Y. 2001. New Challenges for UNICEF: Children, Women and Human Rights. New York: Palgrave.

British Broadcasting Corporation. 5 September 2002. Ugandan rebels 'attack' hospital. Accessed online 6 September 2002 at <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2238021.stm>.

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers. 2001. Global Report on Child Soldiers 2001. London.

Cohn, I. and Goodwin-Gill, G. S. 1994. Child Soldiers: The Role of Children in Armed Conflict. Oxford: Clarendon Press. A study for the Henry Dunant Institute, Geneva.

Dodge, C. P. and Raundalen, M. 1991. *Reaching Children in War: Sudan, Uganda, and Mozambique*. Bergen, Norway: Sigma Forlag, in cooperation with the Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Sweden.

Human Rights Watch/Africa and Human Rights Watch Children's Rights Project. 1997. *The Scars of Death: Children Abducted by the Lord's Resistance Army in Uganda*. New York: Human Rights Watch.

Kingma, K. 2001. Demobilizing and reintegrating former combatants. In P. J. Bracken and C. Petty, (Eds.). *Rethinking the Trauma of War*. 405-15. Copyright by Patrick Bracken and Save the Children Fund. New York: Free Association Books Ltd.

Machel, G. 1996. *Impact of Armed Conflict on Children*. New York: United Nations/UNICEF.

McConnan, I. and Uppard, S. 2001. *Children Not Soldiers: Guidelines for Working with Child Soldiers and Children Associated with Fighting Forces*. London: Save the Children uk.

Merriam-Webster, Incorporated. 2002. Merriam-Webster's Collegiate Dictionary. Accessed online 19 October 2002 at <http://www.m-w.com/cgi-bin/dictionaryPantidote>.

Peters, K. and Richards, R. 1998. Fighting with open eyes: Youth combatants talking about war in Sierra Leone. In P. J. Bracken and C. Petty, (Eds.). *Rethinking the Trauma of War*. 76-111. Copyright by Patrick Bracken and Save the Children Fund. New York: Free Association Books Ltd.

Physicians for Human Rights (PHR). 2000. March 2000 delegation to Sierra Leone - Preliminary findings and recommendations on the health consequences of human rights violations during the civil war. Accessed online 17 April 2001 at [http://www.phrusa.org/campaigns/sierra\\_leone/sierra\\_tripreport.html](http://www.phrusa.org/campaigns/sierra_leone/sierra_tripreport.html).

Women's Caucus for Gender Justice, the. 11 December 2000. *Public Hearing on Crimes against Women in Recent Wars and Conflicts: A Compilation of Testimonies*. New York: The Women's Caucus for Gender Justice.

## الفصل السابع

فهم الصلة بين الإدارة البيئية فيما بعد الصراع  
وتحقيق السلم فى إقليم البحيرات العظمى بأفريقيا

بقلم: وليام روجومامو\*

### ١- مقدمة

كان ولا يزال بعض البلدان الأفريقية فريسة للصراعات المسلحة والحروب داخل وبين الدول، على الرغم من تحررها من النظم الاستعمارية خلال الثلاثين عاماً المنصرمة. وهكذا فإن الخبرة الاستعمارية لأفريقية والسنوات الأولى من الحكم المستقل قد جعلت القرن العشرين حافلاً بالتحديات الاقتصادية والسياسية والإيكولوجية والثقافية. ومع ذلك لم يبذل جهد يذكر لإعداد شعوب القارة لتفسيخ الدولة، والصراع العرقي، والتفكك الاقتصادي، والتدمير الإيكولوجي، والأزمات الصحية، والمحن السياسية التي شهدتها العقد الأخير.

إذ إن الحروب والصراعات الأهلية قد واصلت ضرب بلدان مثل رواندا، بوروندى، إثيوبيا، الصومال، السودان، أوغندا، كينيا، موزمبيق، ناميبيا وزائير. وإلى جانب "سياسات الحرب الباردة" كان للتوزيع غير الرشيد للموارد أثره المعيق لتمتع المواطنين بحقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية كاملة. فلوقت طويل عرفت ولا تزال بعض المناطق فى الدول غير المستقرة سياسياً بإقليم البحيرات العظيمة حلقات متفرقة من الصراعات والحروب الأهلية، ومن ثم توليد موجات جديدة من النازحين واللاجئين فى كل الاتجاهات.

وتتسبب هذه الأوضاع غير المستقرة فى عواقب ثقافية واجتماعية-اقتصادية وبيئية وخيمة على كافة الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، بل حتى تحمل نتائج أسوأ لدول مجاورة غير مشتركة فى الصراع أو فى الحرب (Rugumamu 1996). وتتسع الآثار الكارثية لتشمل المعاناة الإنسانية، خسارة الأرواح والممتلكات، ضياع الدخل، تدمير البنية التحتية وقاعدة الموارد الطبيعية، تقلص القدرة الإنتاجية، الهجرة الإجبارية، ومن ثم نكوص عملية التنمية.

---

\* William Rugumamu، قسم الجغرافيا، جامعة دار السلام - تنزانيا.

E- mail: wrugu@udsm.ac.tz



وفى ظل هذه البيئة غير المستقرة سياسياً بالإقليم تدفق النازحون واللاجئون إلى كل الاتجاهات الأصلية. ومن نتائج هذا أن تفاقم التدهور فى البيئات المستقبلية لهم. وبالإضافة إلى هذا فإن المعسكرات التى أنشئت لاستقبال النازحين داخلياً واللاجئين فى البلدان المضيفة قد انتشرت كالفطر فى إقليم البحيرات العظمى، كما أصبحت بلدان الإقليم تعج بالتفاعلات بين السكان المحليين واللاجئين والدولة والمانيين فضلاً عن التفاعلات البيئية والتنموية. وفى ضوء هذه المخاطر احتلت مسائل اللاجئين والكوارث الاهتمام من مختلف المنابر والمحافل الدولية.

وحتى حين إنجاز للسلم والاستقرار بشكل مؤقت، لا يبدو أن هذا يشكل عاملاً أولياً للتشجيع على عودة اللاجئين وترك المناطق التى عانت من التدهور البيئى. إن الأمر برمته يحتاج إلى إعادة بحث متأنية للمقاربة التقليدية فى المساعدة الإنسانية التى اختزلت فى الإغاثة والإنقاذ، والتى هيمنت على نشاط معظم المؤسسات التى تعاملت مع مسألة اللاجئين.

ويركز هذا الفصل على المناطق التى استقبلت لاجئين معترف بهم رسمياً. وقد عرفت اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ اللاجئين بأنهم أولئك الناس الذين اضطروا إلى عبور الحدود نتيجة خوف مبرر من الملاحقة بسبب الجنس أو الدين أو الجنسية أو عضوية جماعة اجتماعية معينة أو اعتناق رأى سياسى خاص (UNCHR 1990).

وبالنسبة للحكومة فإن دورها هو أن تحكم، أى أن دورها الرئيسى ينبغى أن يكون الارتقاء بالمشاركة الشعبية فى مسار يؤدي إلى تلبية مطالب الشعب. ولهذا السبب ينبغى عليها - أى الحكومة - أن توسع قاعدة السلطة الاجتماعية، وتستفيد من الطاقات الشعبية، ومن ثم تلتزم بإقامة حكم مبنى على حقوق الإنسان. ومن الواجب أن نقرر أنه من أجل بناء مشاركة ذات مغزى بين الحكومة والشعب لأجل الصالح العام للمجتمع، تتبثق حاجة ماسة إلى ضمان انخراط النساء فى كل مستويات صنع القرار، من خلال تعيين بعضهن فى مناصب سياسية وإدارية عليا فى كافة قطاعات الحكومة.

وإن أرجحية التجارة الدولية على الاحتياجات المحلية قد عززت - بين أشياء أخرى - التخصص فى إنتاج السلع والخدمات على نطاق عالمى فى ظل الشركات العابرة القوميات - وهى أس الصراعات - إلى جانب الهجرة الاضطرارية والتدهور البيئى (Rugumamu 2000).

ومن ثم فإن الأدوار التى تلعبها جماعة المانيين، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمانيين الأحاديين ومتعددي الأطراف وقطاع الجماعات والشركات، ينبغى أن تدعم جهود الحكومة والمجتمع المحلى لإزجاء التنمية والإصلاح والسلام. وينبغى أيضاً على جماعة المانيين أن تقدم المساعدات التكنولوجية والمالية الضرورية للمضى بعملية الإصلاح قدماً

(The Independent Commission on Population and the Quality of life, 1996). ومن المفهوم أن تساعد هذه المدخلات في ديمقراطية التنمية وتنشيط مشاركة السكان المحليين ومنظماتهم عبر التدريب والتشبيك.

إن الهدف الرئيسى للورقة الحالية هو تأمل الحاجة إلى فهم أفضل للصلة بين الآثار الكارثية لتدفقات اللاجئين والتدهور البيئى فى المجتمعات المضيفة فى فترة ما بعد الصراع - أى البيئات الإنسانية والطبيعية والاقتصادية فى المجتمعات المضيفة بعد حلول السلم بشكل عام. وقد سبق أن أوضحنا أن الهجرة الإجبارية والتدهور البيئى يأتیان كانعكاس للعلاقة الضارة بين الناس والموارد، والتي تمليها عملية العولمة. ونولى هنا عناية خاصة لأهمية التنبؤ بالعواقب السلبية لانتشار اللاجئين وأنشطتهم على البيئة والتنمية، والحاجة إلى إدارة مخطط لها لهذه الظاهرة ولحفظ السلم فى أوضاع ما بعد انتهاء الصراع.

وقد استفادت الدراسة الحالية بشكل خاص من العمل الميدانى الذى قام به الكاتب فى تنزانيا، حيث شارك فى استشارات واجتماعات ومقابلات على المستويات الفردية والمحلية والإقليمية والوطنية والدولية. وتعكس الدراسة الحالية إلى درجة ما النتائج المستخلصة من ذلك العمل الميدانى "فى العمق". كما استندت الدراسة كمصدر ثانوى إلى بيانات مستخلصة من دراسات حالة فى رواندا والصومال وكينيا وأوغندا، وذلك فى إطار محاولة فهم أثر اللاجئين على المجتمعات المحلية ومواردها مع أخذ المساعدات الإنسانية الدولية فى الاعتبار.

وتعتمد الدراسة الحالية على مقارنة الاقتصاد السياسى كأساس أفضل لفهم المشكلة. فهذه المقاربة الشاملة هى القادرة على توضيح طبيعة وخصائص المتغيرات الطبيعية والإنسانية والإيكولوجية للتدهور البيئى فيما بعد الصراعات، ومن ثم طرق مواجهة هذه الكوارث.

ونستخدم هنا الشواهد المتاحة فى شمال غرب تنزانيا على وجه الخصوص كمؤشرات لاختبار الافتراضات السابقة بشأن المخاطر والعناصر المهددة فى تنزانيا. وتركز الورقة على مجالين أساسيين للاهتمام. أولهما المناطق المنكشفة أمام الخطر، والتي تعتبر حجر الزاوية فى تناولنا، وبالتحديد: الموارد البشرية على المستوى المحلى والجماعات واللاجئين، البيئة والموارد الطبيعية والبنية التحتية، اقتصادية واجتماعية. وثانيهما، تأمل الورقة المساهمين الرئيسيين فى إدارة الكارثة، ممثلين فى الجماعات الشعبية والمنظمات العامة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى جماعة المانحين.

ومن المأمول أن تفيد النتائج التى سنتوصل إليها كقياس للثمن الفادح للصراعات والحروب الأهلية، محلياً ودولياً. ثانياً، ونتيجة لما سبق ستحاول الورقة أن تعمل كدليل لباحثى التنمية الذين يزعمون الدخول فى مجال دراسات اللاجئين

الهادفة إلى البحث في التنمية البشرية المستدامة والسلام في المواقف التي تعاني من كارثة اللاجئين.

## ٢- شمال غربي تنزانيا كمنطقة ضربتها كارثة اللاجئين

تركز الورقة على مناطق في تنزانيا تعرضت لموجات لاجئين بفعل الكوارث. فتركز على منطقتي "كاجيرا" و"كيجوما" في شمال غربي تنزانيا، ضمن إقليم البحيرات العظمى. وهما تقعان على مبعدة ١٥٠٠ كيلو متر تقريباً من دار السلام، وتحدهما أوغندا من الشمال، وبوروندي ورواندا وزائير وبحيرة تتجانيقا من الغرب، وبحيرة فكتوريا من الشرق. وتقدر مساحتهما بحوالى ٧٥ ألف كيلو متر مربع، أى حوالى ٨% من مساحة تنزانيا. ويفسر الموقع الجغرافى شمال غربي تنزانيا البيئة الطبيعية والثقافية المتجانسة نسبياً فيما تسمى منطقة البحيرات، وهى فى الحقيقة مصدر للهجرة.

## ٣- مكانة البيئة والتنمية فى المنطقة الحافلة بالمخاطر

من السمات المهمة لفهم أثر اللاجئين على البيئة الخاصة بالجماعة المضيفة تقدير وضعية البيئة قبل تدفق اللاجئين. وتعد أنظمة استخدام المورد البيئى والطبيعى مهمة لتقييم انكشاف العلاقة بين البيئة والتنمية، ومن ثم وصولها إلى مستويات الخطر.

وتعتبر تنزانيا - بوجه عام - واحدة من أقل البلدان تطوراً، على الرغم من توافر قدرات تنموية كبيرة فيها. وعلى المنوال نفسه فإن شمال غربي تنزانيا، وهى منطقة مستقبلية للاجئين، تتمتع بأمطار غزيرة يمكن الاعتماد عليها، وأنهار ومجارى مائية دائمة، وغابات وحياة برية ثرية، وغطاء عشبي كبير، وتربة خصبة، وبحيرات المياه العذبة المتجددة، والمناجم الاقتصادية وسكان محليين بارعين (United Republic of Tanzania 1991, Office of the prime Minister (PMO) 1994, Mwakasege 1995) ولكن كل هذه الموارد أصبحت عرضة لدرجات مختلفة من الدمار والتخريب جراء الضغط السكانى الزائد، وسوء الاستخدام، والاستنزاف والتلوث.

وفيما يتعلق بالمورد السكانى تشير دراسة ميدانية إلى أن عدد سكان منطقة كاجيرا بلغ ١,٥١٤,١٠٠ نسمة عام ١٩٩٣، وأن معدل النمو السنوى هناك ٢,٧%. وتتراوح الكثافة السكانية بين ٣٠ و ٥٠ نسمة للكيلومتر المربع. أما سكان منطقة كيجوما فقد بلغ عددهم ١,٠٣٧,٣٦٥ نسمة، وبمعدل نمو سنوى ٢,٨%، وكثافة سكانية ٢٨ نسمة للكيلومتر المربع. ومن المثير ملاحظة أن التوزيع السكانى فى المنطقتين يتركز أكثر على طول حدودهما الدولية.



والأغلبية الساحقة من السكان المحليين فلاحون، وهم قادرون على إنتاج منتجات زراعية وغير زراعية وماشية وخدمات أيضاً. ويعتمد اكتساب الرزق أساساً في هذه الجماعات على الإنتاج البدائي وخاصة للمحاصيل ذات المدخلات القليلة (مثل البن والموز)، وتربية الماشية والصيد.

وتتعرض نظم استغلال الموارد في هذه المنطقة لنقص رأس المال، وتدنى مستوى التكنولوجيا المستخدمة، ورداءة البنية التحتية للتخزين والتسويق. وقد أسهمت كل العوامل السابقة بدرجة كبيرة في تفاقم التدهور البيئي عبر الزمن في هذه المناطق ذات الإمكانيات الكبيرة.

ومن ناحية الأداء الاقتصادي قبل تدفق اللاجئين كان متوسط الدخل الفردي عام ١٩٩٣ في كاجيرا ١٤ ألف شلن تنزاني، وفي كيجوما ١٦ ألف شلن، مقابل ٣٢,١٧٠ ألف شلن على المستوى الوطني. وبعد هذا مؤشراً كافياً على انخفاض نسبي في مستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية (Office of the Prime Minister 1995, PMO 1994).

أما من حيث الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ نصيب الفرد في كاجيرا ٤٠,٥٢٣ ألف شلن، وفي كيجوما ٢٤,٥٤٩ ألف شلن، مقارنة بالمتوسط على المستوى الوطني ٤٩,٦٠٠ ألف شلن (URT 1995 a and b). وتؤكد هذه المؤشرات الاقتصادية أن الاقتصاد المحلي يكفل مستوى الكفاف للسكان المحليين.

وإذا تحدثنا عن البنية التحتية للنقل والمواصلات، فقد أوضحت دراسة حديثة النقص الشديد في تطورها في المنطقتين موضع الدراسة، مما جعلهما بعيدتين تماماً عن مراكز السلطة (PMO 1994, 1995). فعلى سبيل المثال يوجد في كيجوما ١٧٤٥ كيلو متراً من الطرق، منها ٢٧٧ كيلو متراً طرق رئيسية، و ٨٦٤ كيلو متراً طرق إقليمية، و ٦٠٤ كيلو مترات طرق مغذية. وجدير بالذكر أن حوالي ٧٠ % من أراضي المنطقة لا يمكن الوصول إليها أثناء الأمطار.

أما عن البنية التحتية الاجتماعية، وبالتحديد التعليم والصحة والإمداد بالمياه والأمن.... الخ، فقد بين المسح الأخير عدم كفاية الخدمات والمنشآت مقارنة بالاحتياجات المحلية. ويكفي أن نذكر أن هناك عجزاً في الأفراد المؤهلين للعمل في القطاع العام، إلى جانب قلة المنظمات غير الحكومية والتنظيمات المحلية في القطاع الشعبي. وهو مؤشر آخر على تدنى مستوى الأداء الاقتصادي على الصعيدين، المحلي والوطني، ومما زاده سوءاً تدفق اللاجئين عبر الزمن.

٤- بعض الشواهد على انكشاف الموارد بعد انتهاء الصراعات  
ندرس فيما يلي الآثار السلبية للهجرة الاضطرارية على مجمل البيئة في شمال غربي تنزانيا. حيث نحلل الدمار الذي لحق برأس المال البشري والاجتماعي-

الاقتصادى إلى جانب قاعدة الموارد الطبيعية فى منطقتى كاجيرا وكيجوما، وذلك جراء تدفقات اللاجئين بأعداد مهولة بعد الصراع (Rugumamu 1996, UNHCR 1996).

#### ٥- تدفقات اللاجئين

نحاول هنا التعرف على حركة اللاجئين إلى تنزانيا، والأضرار الناجمة عنها. ومن المهم أن نحقق فهما أفضل للخصائص الديموغرافية للاجئين، حتى نتمكن من التكهّن بأثرهم على البيئة فى البلد المضيف.

ويستأثر المكون الرئيسى للاجئين، وكذلك الآثار الكارثية التى تلحق بالبيئة بمرور الزمن، تستأثر بدرجة كبيرة بالمناخ السياسى فى الموطن الأصلى لهم. ونضيف هنا بحذر أن أريحية وكرم شعب وحكومة تنزانيا إزاء اللاجئين قد اجتذب إلى البلاد الملايين منهم. فقد استضيفت أعداد كبيرة منهم قدموا من بوروندى ورواندا وأوغندا والسودان وزائير وكينيا منذ أواخر الخمسينيات وحتى الآن، وفى شكل "متقطع".

وقد جاءت الموجة الكبرى من رواندا وبوروندى إلى شمال غربى تنزانيا ودول مجاورة أخرى بعد اغتيال رئيس بوروندى "ميلشور ندايى" فى أكتوبر ١٩٩٣، ثم مقتل رئيسى بوروندى ورواندا فى أبريل ١٩٩٤. وهناك حاجة إلى فهم أفضل للأسباب الجذرية المحددة للهجرة الإجبارية فى البلدان المصدرة للاجئين. ومن المفترض أن يولد الضغط على الموارد الطبيعية صراعات ثقافية وسياسية تعبر عن نفسها بشكل مسلح.

وقد تزاملت هذه الأحداث الكارثية مع عمليات العولمة لتؤدى إلى تفاقم الصراعات العرقية وعمليات القتل واستمرار تدفقات اللاجئين، إلى جانب أولئك النازحين داخليا فى دول منطقة البحيرات العظمى وما وراء هذا الإقليم.

وإن الخصائص الديموغرافية التى تؤثر على الحدة النسبية للأضرار التى يلحقها اللاجئين بالمجتمع المضيف لهم، لتتوقف إلى حد كبير على حجم اللاجئين ووضعيتهم الاجتماعية- الثقافية. وفى مقدمة هذه المحددات: الاحتياجات الخاصة للاجئين، وأنماط استخدام الموارد، والتفاعلات المصاحبة لهذا بين البيئة والتنمية.

وبالإضافة إلى هذا تشكل هذه المحددات تصور اللاجئين للهجرة المؤقتة. ومن المنطقى أيضاً استنتاج أن نمط المساعدة الذى تقدمه الحكومة المضيئة والجماعة الدولية التى تعتبر إقامة اللاجئين مؤقتة فى الوقت الذى تعمل على جعل البيئة مواتية لتلبية كل احتياجاتهم وحماية مواردهم، هذا النمط من المساعدة قد يجعل هؤلاء ينسون فكرة العودة إلى وطنهم الأصلى. وتعمل كل هذه العوامل على تسريع معدلات التغير البيئى فى البلد المضيف للاجئين.

فطبقاً للتقرير الصادر في أكتوبر ١٩٩٣ عن مكتب رئيس الوزراء والنائب الأول لرئيس الجمهورية، بلغت موجة اللاجئين الأولى ما يتراوح بين ٢٥٠ ألف و ٣٠٠ ألف لاجيء عبروا الحدود من شمال غربى تنزانيا إلى منطقتى كيجوما وكاجيرا (Prime Minister's Office 1994). أما الموجة الثانية فقد وقعت فى أبريل ١٩٩٤ حين عبر حوالى ٢٠٠ ألف لاجيء- معظمهم من النساء والأطفال- الحدود عند "روسومو" إلى مركز "تجارا" فى غضون ٢٤ ساعة فقط بين يومى ٢٠ و ٢١ أبريل، وهو أعلى رقم على الإطلاق يسجل فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة جداً.

ويعادل هذا العدد ضعف عدد السكان الأصليين فى هذا المركز بمنطقة "كاجيرا" غير أن هذه الأرقام لا تشمل مواطنى رواندا وبوروندى الذين هاجروا سراً إلى غرب تنزانيا واندمجوا على الفور وسط السكان المحليين، وهى العملية التى لم تتوقف قط منذ الخمسينيات (PMO 1995). وفوق هذا أخذت أعداد اللاجئين عبر شمال غربى تنزانيا فى الزيادة المتواصلة.

وتشكلت أغلبية اللاجئين من الفلاحين، إلى جانب العمال والجنود ورجال الميليشيات والمسؤولين الحكوميين السابقين فى بلدهم. غير أن التجربة قد برهنت على أن النساء والأطفال الذين مثلوا أغلبية اللاجئين كانوا الفئة الاجتماعية الأكثر ضعفاً وانكشافاً بينهم. ومن المهم ملاحظة أن كل فئة من فئات اللاجئين كانت تمثل متطلبات خاصة من بيئة البلد المضيف.

#### ٦- أثر تدفقات اللاجئين على البيئة والتنمية

اشتملت المشكلات البيئية الشائعة فى المناطق المستقبلية للاجئين على نزع أشجار الغابات، وتآكل التربة الزراعية وتلوث المياه (Mori 1996). وحتى يمكن تقييم آثار تدفق اللاجئين بمقاربة شاملة لابد من تناول هذا فى سياق التنمية البشرية (UNHCR 1996).

وتختلف من مكان لآخر آثار اللاجئين على البيئة والتنمية، وبالتحديد بين المستويات المحلية والوطنية الفرعية والوطنية. فعلى المستوى المحلى تضرر سكان البلد المضيف، وبخاصة فقراء الريف الذين يعتمدون غالباً على البيئة المحيطة لكسب قوتهم. ومن الضرورى لتحقيق فهم أفضل لآثار اللاجئين على البيئة وعمليات التنمية فى المجتمع المضيف الاستعانة بالمؤشرات الدالة التى تفيد الباحثين وصناع السياسات فى إدارة مشكلات اللاجئين (Thiadens 1996).

فعلى المستوى المحلى تعتبر الجماعة القروية، وفى الحقيقة الأسرة المعيشية التى تمثل نواتها، وحدة مهمة فى التحليل. ويبنى التقييم على أساس مبدأ الاتصال المباشر بين السكان المحليين والمهاجرين. ففي منطقتى "كيجوما" و"كاجيرا" كانت



الفئات الأكثر تضرراً من الكوارث المرتبطة بتدفق اللاجئين تلك الجماعات التي تعيش في القرى الحدودية، أى على طرق العبور وحول مخيمات اللاجئين. وتعتبر البيانات الديموغرافية للاجئين شديدة التغير من وقت لآخر. وهناك عدم يقين بالنسبة لأعداد اللاجئين ومدة بقائهم في هذه الوضعية، وهو ما يعوق التخطيط الضروري للتدخلات الاستباقية.

وقد أفيد في أكتوبر ١٩٩٣ أن حوالى ٣٧٣,٢١٣ لاجئ عاشوا مع ٢١٧,٠٩٥ من السكان المحليين في "الوردات" الأحد عشر التي تتشكل منها منطقة "كيجوما" (Office of the Regional Commissioner, URT, Kigoma 1995). أما بالنسبة لمنطقة "كاجيرا" فقد بلغ عدد سكانها المحليون ٢٦٣,١٣٨ نسمة مقابل ٤٦٧,٦٦٩ لاجئ في أغسطس ١٩٩٤ (PMO 1994). ومن الجدير بالملاحظة أن عدد اللاجئين في مركز "تجارا" بمنطقة "كاجيرا" بلغ أكثر من ٢,٥ ضعف السكان المحليين.

وتقول الصحيفة الحكومية "صنداي نيوز" في عددها الصادر ٦ أبريل ١٩٩٧ إن تدفقات اللاجئين الزائريين إلى منطقة "كيجوما" قد زادت بشكل حاد من ٤٩,٧٩٥ لاجئ في السنة السابقة إلى ٢٦١,٢٤٩ حتى ٢٠ مارس ١٩٩٧. وقد بلغ متوسط التدفق اليومي للاجئين حوالى ١٢٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال. وقد كان لهذا أثره المدمر على أنماط استخدام الموارد المتاحة لأغراض الكفاف.

وبينما بحث اللاجئون عن مستوطنات مستقرة، أخذوا يجوبون القرى يتسولون الطعام والمأوى وغيرهما من الاحتياجات الأساسية. وكان القرويون أول جهة بادرت بتلبية هذه الحاجات الضرورية لهم. وقد أفيد في بعض الحالات أن قوافل اللاجئين قد دمرت الزراعات والمرافق العامة، فضلاً عن سرقة مخزونات الغذاء التي كانت مخزونة في العراء كالعادة، وكذلك الماشية. وقد وقعت كل هذه الخسائر على الرغم من أريحية السكان المحليين. ففي منطقة "كيجوما" رفع عدد من الفلاحين دعاوى قضائية على سلطات الإقليم بالتعويض عن خسائرهم بمبالغ تقدر بمبليوني شلن تنزاني. وتكشف تقارير رسمية حديثة أن حوالى ٦٦١٢ طن من الأغذية قد تم استهلاكها من قبل اللاجئين في الفترة بين ٢١ أكتوبر و ٢٠ نوفمبر قبل تدخل وكالات العون العالمية (PMO 1995).

ونتيجة لكل هذه العمليات تعرضت الأسر المعيشية على طول خطوط دخول اللاجئين، تعرضت لنقص حاد في الغذاء ومشكلات بيئية، ومن ثم تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية.

وجدير بالذكر أنه عند تدخل الجماعات المانحة تم قصر المساعدات الغذائية على اللاجئين، دون السكان المحليين. وهو ما أثار سخط الأخيرين على اللاجئين،

مما كان له نتائجه بعيدة المدى في المناطق التي استقبلت اللاجئين. وهو ما يعتبر من مظاهر عدم قدرة السلطات الوطنية والمحلية على إدارة الكوارث المرتبطة باللاجئين .

ففيما يتعلق بالمساعدات الغذائية تم اكتشاف أن اللاجئين لا تروق لهم عبوات الطحين التي تقدم لهم، ومن ثم زاد الطلب على المحاصيل المحلية مما جعل أسعارها تصل إلى مستويات فوق متناول السكان المحليين، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض مستويات الإنتاج. وقد أسلمت هذه الأوضاع السكان المحليين إلى حالة من البؤس وانعدام الأمن الغذائي، وخاصة وسط النساء والأطفال والمسنين. لقد نتجت كل هذه الآثار عن تدفق اللاجئين الذين اختلطوا سريعا بالسكان المحليين، وقد كان من الصعب التنبؤ بهذا قبلاً. فمثلاً يقول تقدير أجرى في منطقة كيجوما عام ١٩٩٥ إن حوالي مائة ألف مواطن بوروندي قد اختلطوا بالسكان المحليين في القرى والمدن (PMO 1995).

تبين الدلائل الميدانية أن السكان المحليين قد اقتسموا مع اللاجئين مخزوناتهم الغذائية، ومن ثم كان موقف الأمن الغذائي المحلي قد وصل إلى نقطة الخطر عند وصول المساعدات الغذائية الوطنية والدولية. ونظراً لإيواء اللاجئين في بعض المباني المدرسية، فقد تعطلت العملية التعليمية في كثير من المدارس. ومما يؤسف له أن بعض الأطفال لم يعرف عنهم أي شيء بعد افتتاح المدارس، حيث تم استيعابهم في الأنشطة التجارية الصغيرة التي انتشرت مع قدوم اللاجئين. وهو ما يدعو إلى استنتاج كيف أسهم تدفق اللاجئين في زيادة أعداد الأميين الشباب.

وفيما يتعلق بالأوضاع الصحية فقد تأثرت مع تداخل اللاجئين مع السكان المحليين في بيئة تتصف بتخلف الرعاية الصحية ونقص إمدادات المياه وتدهور شروط الصحة والنظافة العامة. وبالإضافة إلى هذا انتشرت أنماط مرضية جديدة مثل الدوسنتاريا الباسيلية والالتهاب السحائي في "كيجوما" بشكل يصعب احتواؤه، مما أهلك الكثير من أرواح السكان المحليين واللاجئين على السواء. وبالمثل أدت الزيادة السكانية إلى تفاقم غير منضبط للعلاقات الجنسية، ومن ثم انتشار الأمراض المنتقلة بالاتصال الجنسي بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز الذي قد لا تتضح عواقبه قبل مرور خمس سنوات.

أما على جبهة البيئة، فتبدو الآثار السلبية لتدفق اللاجئين أكثر خطورة على مسارات عبورهم، ومخيمات الإيواء المؤقتة، وكذلك داخل وحول المخيمات المستقرة. كما يؤكد "داركوه" (Darkoh 1994) أن أشد الضغوط على الموارد قد لوحظت بالقرب من الحدود الدولية مع البلدان الأفريقية التي عاشت حروباً أهلية. ففي شمال غربي تنزانيا تعرضت المناطق الحدودية لتدمير شديد. حيث لوحظ هذا في الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة، والمراعي، والأحراش والغابات،

والموارد المائية. وبوجه عام يلاحظ بوضوح نتائج الرعى الزائد، والضغط الكبير على الموارد المائية، وتآكل التربة الزراعية، والعدوان على الحياة البرية (FAO 1995).

وعلم أنه في الفترة بين أكتوبر ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٤ تم إزالة قرابة ٢١ ألف هكتار من الأحرش وأشجار الغابات وأعشاب المراعى في منطقة "كيجوما" على أيدي اللاجئين أو نتيجة لعمليات مرتبطة بهم (PMO 1995). أما في منطقة "كاجيرا" فتحدث التقارير عن إزالة ٢٤ ألف هكتار، فضلاً عن تعرض ٥٠ ألف هكتار أخرى لدرجات أقل من التدمير بسبب زيادة عمليات قطع الأخشاب لأغراض تدبير الوقود (Grimsich 1996).

كما تشير التقارير الميدانية إلى أن عمليات الإزالة هذه للغطاء النباتي قد ألحقت الضرر بالموارد المائية جراء انخفاض منسوب المياه الجوفية حول بعض مخيمات اللاجئين مما زاد من تكاليف استخراج الماء لإمداد المخيمات التي أقامتها جماعات المانحين.

أما فيما يتعلق بتهديد الحياة البرية فيلاحظ "جرمسيش" أنه بالنسبة لمخيمات "تجارا" مثلاً، وبسبب قرب المخيمات من المحميات الغابية والحياة البرية بما فيها حيوانات الصيد، فقد تناقصت أعداد هذه الحيوانات بدرجة كبيرة (Grimsich 1996). ويقدر أن هذه المخيمات وحدها كانت تستهلك أسبوعياً ما بين ٧,٥ و ٩ أطنان من لحوم حيوانات الأحرش التي يتم اصطيادها بشكل غير قانوني. كما أدت هذه العمليات إلى تغيير كبير في النسق البيئي. ونظراً لاستمرار تواجد اللاجئين في مناطق شمال غربي تنزانيا، لا تزال عمليات الهدم البيئي متواصلة بشكل يقضى تدريجياً على التنوع البيولوجي وحصانة الحياة الطبيعية.

كذلك أدت هذه الآثار المباشرة لتدفقات اللاجئين إلى الإضرار بإنتاجية وسبل معيشة الجماعات المحلية. فمثلاً تسببت إزالة المناطق الغابية، وتناقص إمدادات المياه، في أن ينفق الأطفال والنساء وقتاً أطول في البحث عن هذه الحاجات الأساسية كان يمكن استخدامه في العمل بالزراعة أو رعاية الصغار أو الذهاب إلى المدرسة. أما بالنسبة للاجئين فقد لوحظ أن بعد المسافة عن مصادر أخشاب الوقود قد تسبب في تعريض النساء الباحثات عن خشب الوقود إلى الاعتداءات والاعتصام على أيدي العصابات الإجرامية (Malik 1996).

هناك أيضاً التلوث الحاد الذي يصيب البيئة جراء التصرف العشوائي في النفايات (الفضلات البشرية وغيرها من النفايات الصلبة والسائلة) داخل وحول المخيمات المؤقتة والدائمة للاجئين، مما ينتج إضراراً بليغاً بالصحة العامة، وزيادة الإصابة بالأمراض، وفي النهاية تناقص إنتاجية العمل وسط السكان المحليين واللاجئين على السواء.



ويضاف إلى ما سبق تلك الآثار غير المباشرة على التنمية، وهو موضوع يتجاهله غالباً صناع القرار على الرغم من الضرر الواضح الواقع على نظم الإنتاج المحلية. وفي مقدمة ذلك هناك تناقص خصوبة التربة الزراعية بفعل التآكل أو تطهير الأراضي، وانخفاض المياه السطحية والعميقة، وزيادة الآثار الضارة للفيضانات والجفاف، وخسارة التنوع البيولوجي، وانخفاض المحاصيل وتناقص أعداد الحيوانات والماشية جراء انعدام الأمن الغذائي والفقر والتصحر. ولا تزال كل هذه العمليات تفعل فعلها حتى الآن.

ولقد ثبت أن الحصول على أخشاب الوقود أصبح النشاط الرئيسي في الاستفادة من الثروة الغابية، وبما يهدد للتنوع البيولوجي (Kimani 1995) وأجريت بحوث في بعض مخيمات اللاجئين في منطقة كاجيرا بهدف التوصل إلى سبل الاستخدام الكفؤ لأخشاب الوقود المتاحة وموارد الطاقة البديلة. وقد علم أنه في زيمبابوي على سبيل المثال توصلت البحوث إلى أن متوسط الاستهلاك اليومي للأسرة المعيشية من أخشاب الوقود قد بلغ ١٤ كيلو جراماً، وأن حوالي ٧٠% من هذه الكمية تستخدم في طهي الطعام (Le Breton 1996).

بيد أن المعلومات السابقة كلها لا تحدد حالة الموارد البيئية عشية وقوع كارثة اللاجئين في المنطقتين المذكورتين. ومن الممكن أن يستخلص المرء أن التغيرات البيئية المبلغ عنها قد تتضمن تغيرات وقعت بالفعل قبل الكارثة. ومن ثم هناك حاجة إلى إزالة نتائج عمليات التدهور البيئي قبل وقوع الكارثة، حتى يمكن التوصل إلى حجم التأثير الحقيقي لقدام اللاجئين.

وقد أدت تدفقات العون من المانحين إلى ملايين اللاجئين والنازحين في إقليم البحيرات العظمى عبر شمال غربي تنزانيا، أدت إلى الضغط الشديد على استخدام الطرق والسكك الحديدية والمطارات. وهو ما أدى إلى تدهور سريع في منشآت وبنية أساسية متهاكة أصلاً (PMO 1994 and 1995). ففي منطقة "كيجوما" على سبيل المثال قدر أن حوالي ٨١٨ كيلو متراً من الطرق الرئيسية والمغذية بحاجة إلى إصلاحات سريعة بتكلفة قدرها مليونان من الدولارات.

ولوحظ أن اللاجئين قد جلبوا معهم بوجه عام فورة اقتصادية في بعض مناطق شمال غربي تنزانيا، وخاصة المدن والقرى بجوار مخيماتهم. فقد أدت هذه الظروف الطارئة إلى الانفتاح على الأقاليم الحدودية النائية، واتصالها بالعاصمة والمدن الأوروبية والأمريكية رأساً. ولكن الصراعات العرقية والنزوح الداخلي وتدفقات اللاجئين قد أزججت قوى السوق المحلية والدولية على السواء. أي أن الآثار الاقتصادية للاجئين شملت الجانبين الإيجابي والسلبي معاً.

فعلى المستوى المحلي لم يتحقق منذ هذا الوقت أي إشباع للطلب على المحاصيل المحلية مثل المانيهوت والموز والبطاطس والبقول والشعير. وهو

الوضع الذى أدى مثلاً إلى زيادة الأسعار السوقية للمواد الغذائية ثلاثة أضعاف. وعلى العكس من هذا فإن عبوات الطحين وزيت الطعام التى كانت تقدم للاجئين ولا تسروق لذوقهم، كانت تباع بثمن زهيد للتجار فى القرى المحيطة بالمخيمات. وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار هذه السلع بحوالى النصف، حتى بلغ الأمر حد تصديرها إلى الخارج.

ومن الواجب الاعتراف بأن برامج رعاية اللاجئين قد ساعدت فى خلق وظائف للعمالة الماهرة وغير الماهرة سواء على المستوى المحلى أو الدولى، وهو ما كان له أثره فى اقتصاد المنطقة: كما شهدت البلدات الصغيرة فى المناطق التى استقبلت اللاجئين زيادة فى بناء البيوت لمصلحة عمليات رعاية اللاجئين، كما أدت مشروعات إعادة الإعمار إلى رفع قدرات قطاع المقاولات بالمنطقة.

وبالنسبة لتجارة تنزانيا مع جيرانها فقد تعرضت لأضرار شديدة بسبب الحرب، حيث تعطلت عملياً صادرات البن وزيت النخيل والماشية والأسماك. وزاد الأمر سوءاً عام ١٩٩٦ حين فرضت حكومات أوغندا وتنزانيا حظر التعامل التجارى مع النظام الحاكم فى بوروندى.

كذلك درج على استخدام المباني العامة مثل المدارس والمراكز الصحية والكنائس كأماكن مؤقتة لإيواء اللاجئين. وقد نتج عن هذا الاستخدام غير المخطط جيداً تدمير فى بعض المنشآت وتدهور سريع جداً فى بعضها الآخر. وقدرت تكلفة إصلاح المباني المدرسية فى منطقة "كيجوما" وحدها بحوالى مليونين ونصف المليون من الدولارات (PMO 1995).

وربما يكون القطاع الأكثر تضرراً هو قطاع القدرات الإدارية الإقليمية الذى وقع تحت ضغوط عاتية لتلبية الاحتياجات الطارئة فى مجالات الإدارة والصحة والتعليم والأمن. ومن الجدير بالذكر أنه مع بلوغ برامج المساعدة الإنسانية للاجئين ذروتها، فقدت بعض المصالح الحكومية أكثر خبرائها الإداريين والفنيين إعداداً، الذين زحفوا للعمل بالمنظمات الدولية، وهو ما ألحق الضرر البالغ بالقدرات الإدارية الضعيفة أصلاً فى تلك المناطق النائية.

كما لم يعد بالإمكان ضمان توفير الأمن على الحدود الدولية، وداخل الأقاليم الحدودية، طالما لم تظهر أية بوادر على تقدم السلم فى البلدان التى جاء منها اللاجئين.

وقد صاغت حكومة تنزانيا، وتنفذ الآن، برنامجين لإعادة الإعمار والتنمية فى كل من المنطقتين المذكورتين بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وجماعات المانحين والمنظمات غير الحكومية، وتحت الإشراف العام للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. وقد بدأ هذان المشروعان بالفعل بعض الثمار. وفوق هذا، أدركت المفوضية العليا للاجئين بالأمم المتحدة ضخامة كارثة اللجوء بالنسبة للبلدان

المضيفة، ومن ثم أصدرت وثيقة استرشادية لعمليات التخطيط المتصلة بالبيئة، وفي مقدمتها الغابات والموارد الطبيعية والمراعى والحياة البرية والماء (Kimani 1995).

## ٧- خلاصة

لا تزال الصراعات والحروب الأهلية في بوروندى ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا تقذف بالمزيد من اللاجئين الذين يتدفقون على شمال غربى تنزانيا. وتعتبر هذه التحركات السكانية الإجبارية بمثابة انعكاس للعولمة ينبغى أن يجذب اهتمام الباحثين فى التنمية وصناع السياسات وجميع الفاعلين الرئيسيين فى موضوع اللاجئين. والمهمة التى تنتظرنا هنا هى جعل اللبرلة الاقتصادية والسياسية الراهنة أكثر تشاركية وإدماجاً لأغلبية المجتمع الأفريقى التى لا تزال تعتمد بقوة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق البقاء.

ويمكن القول باختصار إن دور المنظمات الدولية قد يصبح المفتاح نحو الإصلاح فى أفريقيا. ونزعم هنا أن الدور المستقبلى لهذه المؤسسات، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وجماعة المانحين، فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، ينبغى له أن يدعم المبادرات المحلية للحفاظ على إنتاجية قاعدة الموارد، بينما يلبى فى الوقت نفسه الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة لأعداد السكان المتصاعدة. ومن المأمول أن تسهم البحوث مستقبلاً فى تحقيق فهم أفضل للأسباب الجذرية للهجرة الإجبارية، ودعم حياة البشر بعد انتهاء الصراعات، وتحسين الإنتاجية البيئية والسلم فى المناطق المنكوبة بزحف اللاجئين مثل شمال غربى تنزانيا.

ومن الجلى أن البحث فى الآثار التى تركها اللاجئين على البيئة والتنمية فى تنزانيا بوجه خاص، وإقليم البحيرات العظمى بوجه عام، هذا البحث لم يتطور حتى الآن على نحو مرض. ونقترح فيما يلى أجندة لتطوير البحوث بشأن اللاجئين والسكان المحليين والدولة والمانحين والبيئة والتنمية.

فهناك حاجة ماسة فى المقام الأول إلى الاضطلاع بدراسات معمقة لتقييم المخاطر المحيطة بالجماعات المحلية والدول فى عصر العولمة. وسوف يتكفل التحليل فى هذا الصدد بتقدير الخسائر والهدم الناجمين عن المهاجرين الاضطرابيين فى المناطق المستقبلية لهم. ومن خلال تحليل العلاقة بين هذه العملية والاستجابات لها يمكن تقدير الآثار البيئية لحركة اللاجئين.

ويجب أن تكون نقطة الاهتمام التالية للبحوث هى تجديد وتقييم المؤسسات المحلية وشبه الوطنية والوطنية والدولية التى يمكن أن تعمل على تشجيع الاستخدام المستدام للموارد البيئية فى المناطق المضارة من توافد اللاجئين عليها. ومن المأمول فى هذا الصدد أن تركز البحوث على تحرى ديناميات التفاعل بين



الجماعة المحلية واللاجئين والدولة والمانحين والبيئة. كما يجب تقييم قدرة المؤسسات المحددة في هذا المجال، وفي ضوء الفرضية القائلة بأن بناء المعرفة الوطنية بكل من السكان المحليين واللاجئين هو الذى يمكن من نجاح مشروعات التنمية على المستوى المحلى فى المناطق المضيفة للاجئين، وبدعم من الدولة ووكلاء التنمية الدولية.

وتعتبر منتجات الاهتمامين البحثيين السابقين من أهم المدخلات لاهتمام بحثى ثالث ينبغى أن يركز على البحث عن الاستراتيجيات والسياسات والقواعد المرشدة لإدارة البيئة فى سياق يتسم بتدفق اللاجئين. ومن طرق إدارة كارثة اللجوء إدراج الاهتمامات الخاصة بهذا الشأن فى التخطيط للتنمية (وبالأحرى فى البرامج اليومية) على جميع المستويات. وهو ما يستدعى توسيع المشاركة فى التخطيط أمام قطاعات المجتمع (أو من خلال ممثليهم المنتخبين)، سواء فى تحديد المشكلات أم صياغة البرامج والاستراتيجيات والسياسات والقواعد الحاكمة لتنمية مجتمعهم، أى ما يطلق عليه مقاربة للتنمية من "أسفل إلى أعلى".

لقد تزامنت السياسات الاقتصادية الوطنية فى الماضى القريب مع النظام الاقتصادى الدولى الحالى غير المواتى لتزانيا، إلى جانب الصراعات على الحدود وما تودى إليه من آثار تراكمية سلبية. وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى استثمار الموارد، وما يصحب هذا من تخلف قطاعات الزراعة والصيد والبنية الأساسية. وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية المعاصرة، ربما يكون منطقياً الادعاء بأن تدفقات اللاجئين على شمال غربى تزانيا قد زادت الأحوال سوءاً بالنسبة لاقتصاد ضعيف من الأصل، وبيئة هشة، وفى ظل آليات العولمة.

وهو ما أدى إلى تراجع القدرة الإنتاجية للموارد البشرية والطبيعية، وتناقص معدلات النمو الاقتصادى. وإذا كانت مسألة اللاجئين تعنى قائمة الكوارث فى الإقليم، فمن الواجب إذن أن تحظى باهتمام كبير على كافة المستويات. ومن ثم ينبغى على الباحثين فى قضايا التنمية أن يوجهوا قدراتهم الفكرية إلى البحث عن استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومعتمدة على الذات، بدلاً من أجنداث الإغاثة المعمول بها فى المناطق المنكوبة باللاجئين.

## المراجع

Darkoh, M. B. K. 1994. Population, environment and sustainable development: Desertification in Africa. Desertification Control Bulletin. UNEP. No. 25. 20-2.6.

FAO. 1995. Tanzania: Refugee Affected Areas Development Project. Identification/ Formulation Mission. Report No. 85/95TCP-URT 58. Dar es Salaam.

Grimsich, G. 1996. Care Tanzania environment programme: Environment projects in refugee affected areas. In. UNHCR Proceedings of a Workshop, Refugees and the Environment in Africa. Dar es Salaam, Tanzania. 49-55.

Hoerz, T. 1995. The environment of refugee camps: A challenge for refugees, local populations and aid agencies. Refugee Participation Network, Issue 18. 17-22.

Independent Commission on Population and Quality of Life. 1996. Caring for the Future: making the next decades provide a life worth living. Oxford: Oxford University Press.

Kimani, J. M. 1995. Meeting energy requirements in refugee situations: A case study in household and institutional energy interventions in Goma, Zaire and Dadaab, Kenya.

Le Brecon, G. 1996. Mitigative action in Zimbabwe. In. UNHCR Proceedings of a Workshop, Refugees and the Environment in Africa. Dar es Salaam, Tanzania. 63-73.

Lonergan, S. 1995. Population movements and the environment. Refugee Participation Network, Issue 18. 4-10.

Malik, S. 1996. Environmental interventions in and around refugee camps in Kenya. In UNHCR Proceedings of a Workshop, Refugees and the Environment in Africa. Dar es Salaam, Tanzania. 28-31.

Mwakasege, C. 1995. Impact of Refugees on Host Communities: The Case of Kasulu, Ngara and Karagwe District in Tanzania. (Mimeo).

Office of the Prime Minister and First Vice President (PMO). 1994. Assessment Report on the Impact of Refugees on the Local Communities in Kagera Region.

Prime Minister's Office (PMO). 1995. Reconstruction and Development of Kigoma Region. Assessment and Identification of

Initiatives for Sustainable Development Programmes in the Refugee Affected Areas.

Rugumamu, W. 1996. Refugee influx and the environment. Eastern Africa Environmental Network, Issue No. 3. 14-15.

Rugumamu, W. 2000. Globalization and Environmental Management. In A. G. Ahmed et al. (Eds.): Globalization: Problems and Prospects. New York: Macmillan Press Ltd. and St. Martins Press Inc. 44-60. OSSREA Publication USA.

Thiadens, R. 1996. Overview of uNHCR's Environmental Operations in Africa. In. UNHCR Proceedings of a Workshop, Refugees and the Environment in Africa. Dar es Salaam, Tanzania. 15-18.

United Nations Economic Commission for Africa (UNECH) and United Nations Children Fund (unicef). 1995. Atlas of the African Child: Refugees and Displaced Persons. Nairobi.

United Nations High Commission for Refugees (UNHCR). 1990. Collection of International Instruments Concerning Refugees. UNHCR, Geneva.

United Nations High Commission for Refugees (UNHCR). 1996. UNHCR Environmental Guidelines. UNHCR, Geneva. 68.

United Republic of Tanzania (URT). 1991. Kigoma Regional Statistical Abstract. Bureau of Statistics, Dar es Salaam. 57.

United Republic of Tanzania (URT). 1995. National Accounts of Tanzania. 1976-1994. Bureau of Statistics, Dar es Salaam. 34.

Wijkman A. and Timberlake, L. 1984. Natural Disasters: Acts of God or Acts of Man? London: Earthscan.



## الفصل الثامن

### بروتوكول "إيجاد" بشأن آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات شعاع للأمل في منع الصراع

بقلم: كاسيجا فيليب أبيولي\*

#### ١- مقدمة

تضم "سلطة الحكومات من أجل التنمية" (إيجاد IGAD) سبع دول هي إثيوبيا وجيبوتي والسودان وإرتريا وأوغندا وكينيا والصومال. وقد كان لها دور واضح في السنوات الأخيرة في حل الصراعات بين الدول وداخل الدولة الواحدة. وقد شهدت فترة الحرب الباردة وقوع صراعات داخلية في السودان وأوغندا والصومال وإثيوبيا وإرتريا. كما وقع في الفترة نفسها صراع مسلح بين إثيوبيا والصومال عام ١٩٧٧ حول إقليم "أوجادين". وحتى عام ١٩٩١ ظلت إثيوبيا في حرب من أجل الإبقاء على إرتريا جزءاً منها. كما شهد إقليم شرق أفريقيا أيضاً أزمات متكررة من القحط والمجاعات.

وقد استمر بعض من الصراعات المذكورة - سواء أكانت بين الدول أو داخلها- إلى ما بعد انتهاء الحرب الباردة. فالصراع في جنوب السودان لم يحل نهائياً بعد، كما شهدت أوغندا صراعاً داخلياً في المنطقتين الغربية والشمالية منذ مجيء حكم "حركة المقاومة الوطنية" NRM في عام ١٩٨٦. أما حالة انهيار الدولة وتقويض أجهزتها في الصومال فلا تزال جرحاً لم يندمل بعد في الإقليم. واندلع الصراع المسلح في شمال جيبوتي أوائل التسعينيات، والذي لم ينته إلا بعد اتفاق الحكومة والمتمردين. كذلك وقعت صراعات مسلحة متقطعة في إثيوبيا. وقد اتسمت معظم الصراعات الداخلية المسلحة في إقليم "إيجاد" بالصراع على السلطة السياسية. كما كان من أهم مصادر لتساع القلاقل في الإقليم عمليات السطو على الماشية، وتهريب الأسلحة، وموجات تدفق اللاجئين.

وقد وقع رؤساء دول وحكومات التجمع الإقليمي "إيجاد" في ختام قمتهم التاسعة التي انعقدت بالعاصمة السودانية الخرطوم في يناير ٢٠٠٢، وقعوا

---

\* Kasaija Phillip Apuuli قسم علم السياسة والإدارة العامة، جامعة مكريري، أوغندا  
E-Mail: kasaijap@yahoo.com

بروتوكول إنشاء "آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات" - سيوارن CEWARN (وسنشير إليه فيما بعد على سبيل الاختصار بالبروتوكول). وقد استهدف البروتوكول إرساء آليات للاكتشاف المبكر للصراعات حتى يمكن وأدائها في المهد، إلى جانب صياغة استراتيجيات للاستجابة وحل الصراعات إذا كانت قد اندلعت بالفعل.

ومن الأمور الرئيسية في الإطار المفهومى الذى أورده البروتوكول أنه سيتم الانتفاع بخدمات كل الشركاء - من مجتمع مدنى ومنظمات جماهيرية ومؤسسات حكومية فى إقليم "إيجاد" - لجمع المعلومات الخاصة بالصراعات <sup>(١)</sup>. كما نص البروتوكول على إنشاء وحدات لآلية سيوارن داخل الدول الأعضاء سميت اختصاراً "سيويروس" CEWERUS.

والفرضية الرئيسية التى نحاول إثباتها فى هذا الفصل هى أنه بالرغم من كون البروتوكول يمثل إطاراً نظرياً جيداً للتعامل مع الصراعات التى تضرب الإقليم، فإنه على المستوى العملى ملء بالجوانب الغامضة والثغرات إلى الحد الذى يجعله غير قابل للعمل فى أحوال كثيرة. وقد لاحظ "لوند" (LUND 1998) أن المعنيين بالإنذار المبكر للصراعات يجب أن يعنوا بالضرورة باتخاذ إجراءات فعالة لمنع اندلاع الصراع أو اتساعه فور صدور إنذار مبكر. أى أنهم يجب أن يكونوا معنيين بالسؤال الشهير الذى صاغه "فريد إكل" F. Ikle وهو "ماذا بعد الإنذار؟" <sup>(٢)</sup>، ويعنى بها الإرادة السياسية التى ينبغى أن تنطلق فى العمل وفق المعلومات التى جمعتها وحللتها "سيوارن"، هذا إذا أريد لهذا العمل النجاح. ولكن هذه الإرادة السياسية المتصورة يصعب العثور عليها الآن فى الإقليم.

ثانياً، وانطلاقاً من الفرضية السابقة، يمكن الاستفادة من البروتوكول كنموذج لتطوير آلية مماثلة على المستوى القارى يضطلع بها الاتحاد الأفريقى، مسلمين بحقيقة أن "آلية منع وإدارة وحل الصراعات" التى دشنتها منظمة الوحدة الأفريقية لم تفلح فى منع نشوب أى صراع. ونود القول بوضوح أن القارة تحتاج إلى منظومة للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات، إذا كنا راغبين فى الحيلولة دون وقوع مأساة رواندا ١٩٩٤ مرة أخرى وفى أماكن أخرى.

ويحاول هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هى آلية "سيوارن"؟ وما هى قدرتها على معالجة الصراعات الكثيرة فى إقليم "إيجاد"؟ وما هى جوانب الضعف فيها؟ وكيف يمكن تطوير هذه الآلية كي تصبح أكثر فعالية؟

## ٢ - مفهوم الإنذار المبكر ومنع الصراع

يعتبر مفهوم منع الصراع من بين المفاهيم الملتبسة، إذ من الواضح للكافة استحالة منع جميع الصراعات من الوقوع (Miall, Ramsbtham and Woodhouse

(1996)، ذلك أن الصراع يعد جانباً متضمناً وحتمياً في التغير الاجتماعي، فهو تعبير عن تنافر المصالح والقيم والمعتقدات بفعل ما يؤدي إليه التغير الاجتماعي من تولد تشكيلات جديدة تقف بوجه المعوقات المائلة أمام التغيير.

وقد عرف "والنستين" (Wallensteen 1998 a) منع للصراع بأنه أفعال طرف ثالث تهدف إلى تجنب وقوع تهديد محتمل، مثل استخدام السلاح في نزاع محدد بين طرفين. كما لاحظ أن الأنشطة المنعوية إبان فترة الحرب الباردة كانت مرادفة للأعمال الإجهاضية أو الاستباقية، أي التحرك قبل أن يبدأ للجانب الآخر هجومه. ومن ثم فقد كانت جزءاً من تصعيد الصراع. أما في فترة ما بعد الحرب الباردة، فهي تركز على منع التصعيد، وتهدف إلى احتواء للصراعات عند مستويات منخفضة الكثافة، والعمل على تسويتها (Wallensteen 1998 b)، وهذا هو بالتحديد ما وضع بروتوكول "إيجاد" لتنفيذه.

وقد حدد بطرس بطرس غالي في كتابه "أجندة السلام" (Boutros- Ghali 1992) أربع مقاربات ممكنة يستطاع الاعتماد عليها في إدارة أو حل الصراعات، وهي: الدبلوماسية الوقائية (والتي تستخدم الآن كمرادف لإجراءات منع الصراعات)، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. وتشدد الدبلوماسية الوقائية على الوقاية أكثر من العلاج، وتجمع بين كل جوانب العملية السلمية وتستهدف تأسيس عملية الحل المبكر للصراع (Bercovich 1998). ومن الأمور الأساسية بالنسبة للدبلوماسية الوقائية أو منع الصراع: الرغبة في تقليل احتمالات استخدام العنف، وتوفير الشروط الملائمة للإدارة السلمية للاختلافات السياسية.

وهناك من يقسم إجراءات منع الصراع إلى نوعين (Miall, Ramsbotham and Woodhouse 1996)، أولها نوع عاجل لا ينخرط ممارسوه بالضرورة في التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع، أو علاج الموقف المؤدى إلى حدوث الأزمة. وإنما الهدف هنا يكون منع الصراعات الكامنة أو الوليدة من التحول إلى صراعات مسلحة دموية. ومن أمثلة الإجراءات المستخدمة في هذا النوع: التدخلات الدبلوماسية، البعثات غير محدودة المدة، وجهود الوساطة الخاصة. أي بكلمات أخرى يستهدف التدخل العاجل تهدئة مواقف متفجرة بالفعل.

أما النوع المتعمق فهو يتطرق إلى تناول الأسباب الجذرية للصراع، بما فيها العلاقات والمصالح المتصارعة. وقد يعنى هذا على المستوى الدولي معالجة المشكلات والقضايا المتواترة في النظام الدولي، أو علاقة دولية معينة، تكمن في جذور الصراع. أما على مستوى المجتمعات فهو يعنى معالجة قضايا التنمية والثقافة السياسية والعلاقات المجتمعية.

وتعتمد الأنشطة الاستباقية لمنع تحول الصراعات إلى عمليات عنيفة، تعتمد على معرفة أين ولماذا قد يقع الصراع. وحسب "بركوفتش" (Bercovich)



(1998) يمكن عادة التكهّن بالظروف التي قد تنتج صراعات عنيفة. ويمكن للتقديرات الدقيقة والإنذارات المبكرة ذات المصدقية أن تؤدي في بعض الحالات إلى عمل فعلى لمنع الصراع من التطور. كما يرى الكاتب المذكور أنه لم يعد ممكناً اتباع سياسة تجاهل الصراعات الداخلية. كما أن المعرفة المبكرة بالنقاط الساخنة، والقيام باستجابة مؤسسية ما تجاه هذه النقاط الساخنة، يمكن لهما أن ينقذا الكثير من الأرواح المهددة، فضلاً عن أنها أقل تكلفة بكثير من عمليات التدخل الإنساني التي تجرى بعد اندلاع الصراع العنيف.

ويرى "بركوفتش" أن الإنذار المبكر يحتاج إلى ثلاثة أنواع من المعلومات:

(أ) معلومات عن تاريخ الصراع وسياقاته.

(ب) معلومات عن وضعية ومواقف وأهداف كل طرف.

(ج) معلومات عن الجماعات العرقية المختلفة والمظالم التي تشكو منها.

وتوفر هذه المعلومات عن العناصر الرئيسية لعدم الاستقرار الأساس اللازم لنموذج تقييم المخاطر بالنسبة للصراعات المجتمعية والأهلية وغيرها. وتتطلب أى منظومة فعالة للإنذار المبكر التعاون بين مجموعة كبيرة من الفاعلين تشمل الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية وهيئة الأمم المتحدة، حيث يقومون جميعاً بجمع المعلومات الضرورية في هذا الشأن وتقديم تفسيرات ذات مصداقية لها. ولا بد من تقديم نتائج الإنذار المبكر مع خطط استثنائية لمنع الصراع إلى صناع القرار، وبما يسمح ببلورة خيارات وتوصيات على مستوى السياسات.

وتعتبر الحاجة إلى مراقبة العدد المتزايد من الصراعات الداخلية وبلورة سياسات أكثر تماسكاً إزاءها، تعتبر من الأمور الجوهرية في منظومة يعتمد عليها للإنذار المبكر وتستطيع التعامل مع الصراعات المتنامية في مختلف أنحاء العالم. ومن ثم فسوف نقيد أنفسنا في هذا الفصل بتحليل تلك الإجراءات التي يتخذها طرف ثالث يلعب دور نافخ صفارة الإنذار حينما يكون اندلاع الصراع وشيكاً، ويتوجب القيام بعمل ما من أجل منع هذا الصراع، وبناء على المعلومات المتوفرة. وسوف نبدأ باستعراض بنية ووظائف آلية "إيجاد" للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات "سيوران".

### ٣- بنية ووظائف آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع

يؤسس البروتوكول المذكور آلية للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات تعرف اختصاراً باسم "سيوران"<sup>(٢)</sup>. وتتشكل بنية "سيوران" من ذراع سياسى هي الجمعية والمجلس واللجنة، وذراع إدارى هي سكرتارية "إيجاد"، وذراع فنى هي وحدة "سيوران" ووحداتها في البلدان الأعضاء، وذراع تعاونية ممثلة في البنى والمجالس

الاختيارية بين الدول الأعضاء، وأخيراً ذراع تنسيقية هي لجنة السكرتيرين الدائمين واللجنة الفنية للإنذار المبكر<sup>(٤)</sup>.

وتغطي وظائف "سيوارن" كلاً من جانب الإنذار المبكر وجانب الاستجابة للصراعات، وتتضمن تفصيلاً: تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بالإنذار المبكر والاستجابة على أساس من التقارير الدورية وفي الوقت المناسب، والشفافية، والتعاون، والتدفق الحر للمعلومات، والتحقق من صحتها، وتحليلها، ومن ثم توزيع تلك المعلومات وتحليلاتها على متخذي القرار في هيئات "إيجاد" والحكومات في الدول الأعضاء. وتتضمن وظائف الإنذار المبكر على نحو خاص: استقبال المعلومات والتقارير من وحدات "سيويروس" في الدول الأعضاء، وتحليلها، وإبلاغ السكرتارية بها، وإرسال الردود الضرورية إلى الوحدات في الدول الأعضاء، ونشر هذه المعلومات والتحليلات بين أولئك المرخص لهم، وتحديث وتركيب المعلومات المتناثرة، ووضع المعايير لمعالجتها، والإشراف والتنسيق في عملية جمع المعلومات وإصدار التقارير، وتشجيع الحوار المتبادل بشأن المعلومات والتحليلات، وتشكيل فرق العمل والشبكات بين المنظمات الجامعة للمعلومات، والتحقق من صحة المعلومات الصادرة عن الوحدات في الدول الأعضاء<sup>(٥)</sup>.

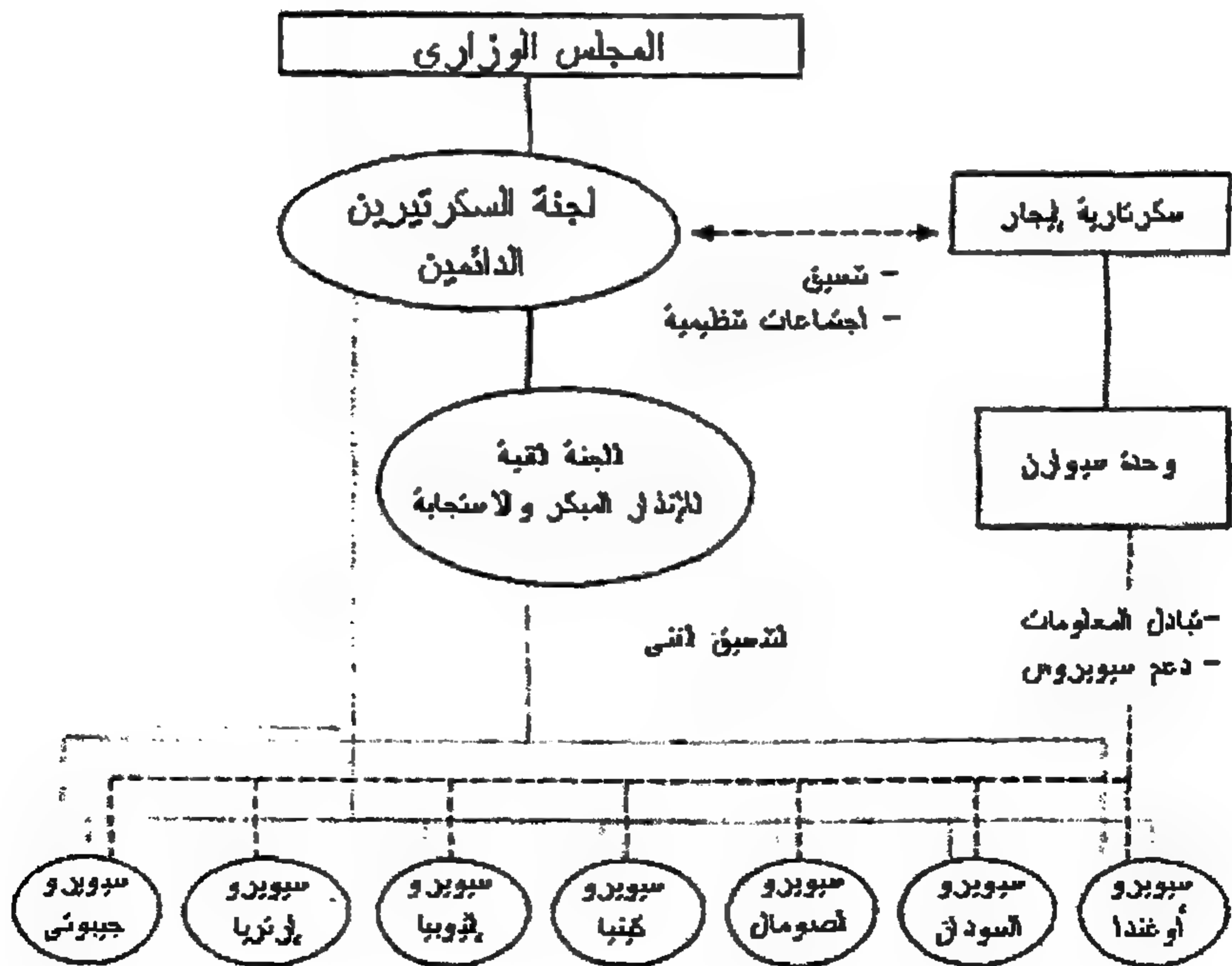
وتتضمن وظائف وحدة "سيوارن" في السكرتارية: مساعدة السكرتارية في إدارة مركز التوثيق بإيجاد، تحديد مستخدمي المعلومات التي تعدها "سيوارن" واحتياجاتهم، إنشاء شبكات للتعاون في مجال الإنذار المبكر والاستجابة بين الدول الأعضاء، خدمة مستخدمي المعلومات باعتبارها مركزاً لتنقية المعلومات، بناء وإدارة قواعد بيانات بشأن المعلومات الضرورية للإنذار المبكر والاستجابة، وإقامة منظومة للاتصال بين وحدات "سيويروس" عبر الشبكة الدولية للمعلومات "إنترنت". كذلك تعمل "سيوارن" على بلورة الإرشادات العامة لمستخدمي المعلومات بالتشاور مع لجنة الإنذار المبكر، ووضع المعايير وتطوير الممارسات المشتركة في جمع وتوثيق وإصدار تقارير المعلومات، ووضع الصيغ المشتركة للإبلاغ المبكر بالصراعات، وتوحيد سياسات ونظم المعلومات في هذا الشأن بين الدول الأعضاء. كما ينبغي أن تلعب دورها في دعم وحدات "سيويروس" بالدول الأعضاء، وتزويدها بالمساعدات الفنية اللازمة، وتطوير التعاون الوثيق بين هذه الوحدات، وبناء علاقات تعاونية - تتضمن تبادل المعلومات - مع الآليات المماثلة الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية العاملة في أفريقيا، وتدريب العاملين في وحدات "سيويروس" بالبلدان الأعضاء، وبناء قدراتها البشرية والمؤسسية في مجال الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات، وإصدار التوصيات الضرورية فيما يتعلق بالاستجابات الإقليمية إزاء للصراعات العابرة للحدود ودخل الدولة الواحدة<sup>(٦)</sup>.

أما الوحدة من وحدات "سيوروس" فتتكون من لجنة تسيير ونقطة مركزية ولجان محلية. وتتكون لجنة التسيير من ممثلين عن الحكومة المركزية والبرلمان والإدارات الإقليمية والأمن والجيش والمجتمع المدني (شاملاً المنظمات الدينية) والمؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية وآخرين قد تقترحهم الحكومات<sup>(٧)</sup>.

وترتبط هذه الوحدات في الدول الأعضاء بسكرتارية "إيجاد" من خلال وحدة "سيوارن" الكائنة في وزارة الخارجية بكل دولة عضو<sup>(٨)</sup>. أما وظائفها فهي: جمع المعلومات اللازمة للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات، مراجعة التحليلات المستقبلية، صياغة استراتيجيات الاستجابة، إعداد التقارير الدورية للإنذار المبكر، توزيع المعلومات والتحليلات الصادرة عن وحدة "سيوارن"<sup>(٩)</sup>.

وهكذا فإن آلية "سيوارن" تعمل على ثلاثة مستويات: تحت وطنية، ووطنية، وإقليمية. ويتراوح المستوى الأول بين الإقليم والمركز والموقع المحلي، أما المستوى الوطني فيدور حول آلية "سيوروس"، كما يوضح الشكل المرفق موضع "سيوارن" في السياق العملي بين "إيجاد" والدول الأعضاء.

شكل رقم (١)  
المخطط التنظيمي لآلية "سيوارن"





#### ٤ - الخطوط الموجهة لعمل "سيوارن"

أوضح البروتوكول الخطوط الموجهة فى عمل "سيوارن" فى أربعة أقسام هى: المهمة، المعلومات، التحقق والتحليل، النشر.

أما مهام "سيوارن" فهى تلقى وتداول المعلومات الخاصة بالصراعات العنيفة المحتملة وكذلك اندلاعها وتفاقمها فى نطاق إقليم "إيجاد"، تحليل المعلومات وتداول التحليلات، تصور السيناريوهات المحتملة وصياغة بدائل الاستجابة، تبادل المعلومات والاتصالات والتحليلات، إجراء دراسات معينة حول أنماط ومجالات محددة للصراعات فى إقليم "إيجاد".

وتضطلع "سيوارن" بهذه المهام فى تعاون وثيق مع السكرتارية التنفيذية لإيجاد لجنة الممثلين الدائمين. وتقوم اللجنة المذكورة بالتعامل مع المعلومات التى تزودها بها السكرتارية التنفيذية، ومراجعة الخيارات، وإصدار التوصيات العاجلة للمجلس، كما تقرر حجم المعلومات أو التحليلات المسموح بنشرها فى وسائل الإعلام. ويركز البروتوكول على مطالبة "سيوارن" بتطبيق مبادئ الشفافية لدى اضطلاعها بالمهام والواجبات المنوطة بها.

كما ينبغى على "سيوارن" أن تعتمد فى عملياتها على المعلومات التى تجمعها من المجال العام. أما الموضوعات التى يجب أن تعطى أولوية فهى: سرقات الماشية، الصراعات على مناطق الرعى ومصادر المياه، التهريب والتجارة غير الشرعية، تحركات الأقوام الرُحل، اللاجئين، الألغام، النشاط الإجرامى للعصابات. ويتم الحصول أيضاً على البيانات الخاصة بهذه الموضوعات من الوثائق المتوفرة ومن المستويات الإدارية الوطنية والمحلية.

وطلب البروتوكول من الدول الأعضاء اعتبار بعض الأطراف الأخرى كمصادر للمعلومات، ومنها: الحكومات الأخرى، الوكالات الإنسانية، المنظمات غير الحكومية، الأفراد، وسائل الإعلام، الجماعة الأكاديمية، والجماعات المحلية. وبالنسبة لمهمة التحقق من صحة المعلومات ومباشرة تحليلها، فإن "سيوارن" ملزمة وفقاً للبروتوكول على القيام بها فى الدول الأعضاء من خلال وسائل علنية. كما ألزم البروتوكول الدول الأعضاء بتسهيل أعمال التحقق والتحليل التى تقوم بها "سيوارن" فوق أراضيها.

وعلى السكرتارية التنفيذية أن تطلب الإذن من الدول الأعضاء لسيوارن والعاملين فيها بالقيام بمهام التحقق والتحليل. كما يلزم البروتوكول مسئولى "سيوارن" بمراعاة القوانين والنظم المعمول بها فى الدول الأعضاء أثناء قيامهم بعملهم. ومن المؤلف أن تقوم "سيوارن" بتكليف أكاديميين ومؤسسات بحثية للاضطلاع بمهمة تحليل المعلومات التى تتلقاها وحدة "سيوارن". ويتم تحليل

المعلومات أربع مرات سنوياً على الأقل في الظروف العادية، ومرة واحدة أسبوعياً على الأقل في فترة الأزمات.

وحيثما يتم التحقق من صحة المعلومات يتم تداولها ونشرها بالطريقة وفي الدوائر التي توافق عليها الدول الأعضاء، بيد أن البروتوكول يدعو الحكومات في الوقت نفسه إلى عدم التعسف في فرض القيود على نشر المعلومات على الشبكات المرخص لها. ويلزم الدول الأعضاء بقصر القيود على الوصول إلى التحليلات على مقتضيات الأمن الوطني.

كما يطالب الدول الأعضاء بإشراك القطاعات المختلفة في مجالي الإنذار المبكر والاستجابة للصراع، طالما كانت قادرة على المساهمة في بحوث الصراع والإنذار المبكر والتوعية وإنذار المجتمع. ومن بينها: البرلمانات الوطنية والإقليمية، المؤسسات الأكاديمية والبحثية، المنظمات الدينية، المنظمات غير الحكومية المحلية، ووسائل الإعلام. ويتم تبادل ونشر المعلومات بكافة السبل العملية المتاحة، ومن بينها: الوسائل الإلكترونية، البريد، المؤتمرات، الندوات وورش العمل، شبكات المعلومات الإقليمية، والدراسات الميدانية.

#### ٥ - نقاط القوة في البروتوكول

تعرض الإقليم الشمالي والشمالي الغربي في كينيا لنوع من عدم الاستقرار بسبب عمليات سرقة الماشية عبر الحدود المشتركة مع الصومال وإثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك تعرضت جماعتا "كاراموجا" و"تيسو" في أوغندا لأنشطة سرقة المواشي من جانب الـ "كاريماجونج" و"التوركنااس" على الحدود المشتركة مع كينيا. ومما زاد الصراع التهاباً تدفق حركة اللاجئين عبر الحدود وتهريب الأسلحة الصغيرة في إقليم "إيجاد" بشكل خاص، وإقليم البحيرات العظمى بشكل عام.

وهذا يفسر الأولوية التي أعطيت لهذا النوع من المشكلات في مهام "سيوارن"، حيث اهتم البروتوكول بالتعامل مع المشكلات الواقعية والتي تسببت في قدر كبير من عدم الاستقرار في الدول الأعضاء في "إيجاد".

وقد لاحظ "بركوفتش" (Bercovitch 1998) أن من أهم مكونات الإنذار المبكر جمع المعلومات عن الجماعات العرقية - القروية وشكاواها. ومن خلال ذهاب أعضاء "سيوارن" إلى المناطق الرعوية لتحديد أسباب انخراط الجماعات في سرقة الماشية، فإنهم يتوصلون إلى الأسباب الجذرية للمشكلة، ومن ثم اقتراح الاستراتيجيات اللازمة لاجتثاث الصراعات من المنبع.

ويولى البروتوكول اهتماماً خاصاً بالفاعلين خارج جهاز الدولة، وخاصة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، باعتبار الدور الإيجابي الممكن الذي تستطيع أن تلعبه في الإنذار المبكر والاستجابة للصراع.

وهي من نقاط القوة الحقيقية في البروتوكول. وقد أثبتت الممارسة العملية قدرة المنظمات غير الحكومية في دق جرس الإنذار. ولسنا في حاجة إلى تأكيد فعالية المنظمات غير الحكومية في دبلوماسية المسار الثاني. كما أن اقتراب هذه المنظمات من القواعد المجتمعية يجعلها ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى "سيوارن". وكما ذكرنا سابقاً فإن المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الإنسانية لديها ميزة التواجد في مناطق النزاع منذ سنين طويلة قبل اندلاع الفعل للصراع العنيف. كما أن معرفتها بالمجتمع والثقافة المحليين واتصالها بالسكان جعلتها تكتسب وضعية لا يمكن لأية مكونات خارجية أخرى اكتسابها في وقت سريع حينما تقرر الأخيرة الانخراط في المنطقة بعد اندلاع الصراع (Tanner 2000).

وقد بادر مشروع بحثي قامت به "الخدمة الكاثوليكية" و"معهد جوان كروك لدراسات السلام الدولي" بجامعة نوتردام بالولايات المتحدة، بادر بتحري دور المنظمات غير الحكومية في منع وقوع الصراعات. وقد توصل إلى المجالات التالية التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد فيها في الارتقاء بدور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الإنذار المبكر ومنع وقوع الصراعات الداخلية؛ فبإمكانها المساعدة في سلسلة الوصول إلى أطراف الصراع، وفي تدفق المعلومات عنهم، وفي إضفاء الشمول على الاستجابة، وتعظيم نتائج استراتيجيات السلام، وخلق الشروط اللازمة لتدخل القوى الكبرى في عمليات منع الصراعات وإنقاذ المواطنين (Leatherman and De Mars 1999).

وعلى الرغم من أن السيناريوهات المذكورة عاليه تنطبق على جهود المنظمات غير الحكومية في الصراعات السياسية داخل الدول، فإنها تنطبق بنفس الدرجة على نقاط الدخول ذات الأولوية التي تتبناها "سيوارن" في معالجة الصراعات.

ويعتبر الأكاديميون لاعبين مهمين في دبلوماسية المسار الثاني. فوفقاً لنظرية "بركوفيتش" (Bercovitch 1998) عن الإنذار المبكر بالصراعات التي شرحناها سابقاً، هناك إقرار بأن فعالية هذا الإنذار المبكر تحتاج إلى التعاون بين الدولة والقطاعات الأخرى مثل الجماعة الأكاديمية. فمن المتصور أن يمثل الأكاديميون وسطاً محايداً إزاء الصراع<sup>(١١)</sup>. وقد اعترف بروتوكول "إيجاد" بهذه الحقيقة المهمة. وبالفعل حصل الأكاديميون في الخطوط الموجهة لعمل "سيوارن" على دور رئيسي كمصادر ومحللين ومستخدمين للمعلومات في مجال الإنذار المبكر والاستجابة إزاء الصراعات. وقد أقر الجميع بأن دور الجماعة الأكاديمية في منع الصراع لا يقدر بثمن. إذ إن منع الصراع ينطوي على توجيه الاهتمام والعمل في المراحل الأولى من الصراع. وفي المقابل تحتاج الجماعة الأكاديمية إلى تحسين



فهمها للتغير المجتمعي وللکیفیه التي تتحرك بها المجتمعات من علاقات سلمية إلى نزاعات داخلية وصراع عنيف (SIPRI 2000).

كما تعتبر وسائل الإعلام طرفاً مهماً آخر في منع وقوع الصراعات، وقد اعترفت بدورها أيضاً الخطوط الموجهة لعمل "سيوارن"، حيث يلعب الإعلام دوراً مهماً كمصدر للمعلومات وناسر لها، وهو ما ينطبق بالطبع على مجالي الإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها. ويمكن للإعلام أن يلعب دوراً مهماً في الإحاطة بالصراع. وكلما زاد وعي الإعلام بقدراته على منع الصراع، كلما تشجع الصحفيون على تكريس جهود أكبر لجذب اهتمام الرأي العام إلى المشكلات القابلة للتفجر، والمساعدة في تحديد الأوضاع القابلة للانفلات منذ مراحلها الأولى (SIPRI 2000).

فقبل وأثناء مجزرة رواندا لعبت وسائل الإعلام دوراً مهماً في تسليط الأضواء على محنة السكان. ومن الأمثلة الواضحة في هذا ذلك الدور الذي لعبته شبكة الاستعلامات الإقليمية المتكاملة" التابعة للأمم المتحدة IRIN، في إصدار التقارير دقيقة بدقيقة عن التخطيط وتنفيذ عملية الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، وهو مثال مهم على دور ممكن للإعلام في جهود منع الصراع. ولو كان صناع قد تصرفوا بناء على هذه المعلومات لكان من المحتمل عدم وقوع مجزرة بهذا الشكل. كما يتحتم على "سيوارن" أن تبني عملها على آليات إدارة الصراع القائمة بالفعل داخل الدول وبالإشتراك بينها، وبخاصة تلك التي تستهدف معالجة الصراعات في المناطق الرعوية عبر الحدود. فهناك في كينيا وحدة الأراضي الجافة وشبه الجافة ASAL التي تركز على أنشطة تقليص الصراعات في المراكز العشر الجافة وشبه الجافة في هذا البلد. وهناك أيضاً "لجنة التسيير الوطني" المشكلة حديثاً لحل الصراعات، والتي تهدف إلى إرساء التنسيق والتعاون والتشبيك بين الحكومات والمجتمع المدني بهدف دعم وإضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجيات وهياكل بناء السلام وحل الصراع. ونشير أيضاً إلى المجلس الوطني للكنائس في كينيا NCK الذي تنصب جهوده على عمليات سرقة الماشية. وهناك أخيراً منظمة برنامج السلام والتنمية، وهي منظمة على أسس مسيحية، والتي تضطلع بتسهيل جهود السلام والمصالحة في أوغندا بين "بوكوت" و"كارما جونج" و"توركانا" و"سابيني". كما توجد في أوغندا "وكالة تنمية "كاراموجا" التي تشرف عليها الحكومة، ومعها في نفس الموقف وزارة ولاية "كاراموجا"، و"الاتحاد الدولي اللوثرى" LWF، ومنظمة "ورلد فيجن" وغيرها، حيث تعمل كلها على إنهاء غارات السطو على الماشية بين الـ "كاراموجونج". أما في إثيوبيا فهناك لجنة الحدود المشتركة بين إثيوبيا وكينيا، ولجنة السلام المشتركة التي تتعامل مع الصراعات بين سكان المرتفعات والأراضي المنخفضة في وادي "أواش"، ومؤتمر

التنمية السنوى الذى تشترك فيه ولايات "صوماليا" و"داير داوا" و "أوروميا" ويستهدف صياغة مشروعات مشتركة لتنمية الولايات الثلاث. وهناك فى السودان جمعية تنمية "توبوزا" التى تكونت لتشجيع الأنشطة التنموية هناك، والمنظمة الكاثوليكية المنخرطة فى حل الصراعات بين جماعتى "ديدنجا" و"بويا" هناك أيضاً<sup>(١٢)</sup>.

وهكذا فإن فكرة إدماج مبادرة "سيوارن" مع تلك المبادرات القائمة بالفعل سوف يجعل الأولى أكثر فعالية بالتأكيد. وهذا جانب آخر من جوانب القوة الموجودة بالفعل فى البروتوكول.

#### ٦- جوانب الضعف فى البروتوكول

تعتبر "إيجاد" أول منظمة إقليمية فرعية تأتى بإطار مؤسسى شامل فى أفريقيا للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات. إلا أن هناك عدداً من الملاحظات التى يمكن تناولها بعمومية فى هذا الشأن. أولها أن نقاط التدخل ذات الأولوية والمحددة لآلية "سيوارن"، مثل سرقة الماشية وتدفق اللاجئين وغيرها، لا تمثل الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراعات فى إقليم "إيجاد". فقد تركزت الصراعات بالدرجة الأولى فى هذا الإقليم على السلطة السياسية. وكان هذا هو الحال فى أوغندا والصومال وإثيوبيا والسودان وجيبوتى. ورغم هذا يجب التسليم بأن قضايا سرقة الماشية واللاجئين هى قضايا حقيقية ويمكن أن تؤدي إلى نزاعات داخلية فى دول "إيجاد" مثلما هو الحال فى "كاراموجا" و"تيسو" فى أوغندا. إلا أن المشاكل الحقيقية لاستمرار الصراعات فى الإقليم تتركز حول الحكم والسلطة السياسية، وهى عناصر لم يذكرها بشيء بروتوكول "إيجاد".

ثانياً، لم يتطرق البروتوكول أيضاً إلى قضايا الصراع بين الدول الأعضاء. فلا تزال المشكلة بين إثيوبيا وإرتريا لا تجد تسوية، على الرغم من تعهد كلا الجانبين باحترام الحكم الخاص بترسيم الحدود المتنازع عليها بينهما<sup>(١٣)</sup>. كما قامت القوات الإثيوبية بدخول أراضى الصومال دون إذن قانونى لمحاربة المنشقين الإثيوبيين الذين ينشطون من الأراضى الصومالية. وقد كان من واجب البروتوكول ألا يغفل خلق آلية للتعامل مع هذه الأنواع من الصراع.

ثالثاً، إن آليات الإنذار المبكر كأحد أشكال منع الصراع لم تتغيب تماماً، إلا أن الغياب الحقيقى كان للإرادة السياسية القادرة على التفاعل مع المعلومات المتاحة عن قابلية اندلاع صراع ما، وفى أغلب الأحوال لم يكن هناك نقص كبير فى البيانات الأساسية، بقدر ما كان هناك غياب للتحليل وعدم ترجمته إلى مبادرة سياسية، فضلاً عن عدم توفر الإرادة السياسية لعمل شىء إزاء هذه الأوضاع<sup>(١٤)</sup>.

ولا توجد في بروتوكول "إيجاد" آليات للإجبار، كما لا يوجد إلزام لحكومات الدول الأعضاء بالتصرف بناء على معلومات الإنذار المبكر بالصراع والذي يمكن أن يصدر عن "سيوارن". فقد هناك ما يكفي من الشواهد على أن متطرفي الهوتو كانوا يدبرون لعمليات إبادة جماعية ضد التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤، ولكن السلطات تجاهلت كل هذا. وكم كان واضحاً أن الأمر يتعلق بغياب الإرادة السياسية أكثر مما يتعلق بنقص في معلومات الإنذار المبكر (Lund 2000). كذلك ينبغي على من يصدر الإنذارات المبكرة أن يتيقنوا من اتخاذ استجابة إجهاضية فعالة إزاء الصراع بمجرد صدور هذه الإنذارات (Lund 1998). ومن ثم فإن البروتوكول يجازف بالدخول في دائرة عدم الفعالية نتيجة نقص الإرادة السياسية للتصرف بناء على المعلومات المتضمنة في إنذار الصراع المبكر.

فتمشياً مع الآليات الأخرى للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات التي استحدثت في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم، أعطى البروتوكول الدور المركزي لاتخاذ القرار في هذا الشأن إلى رؤساء الدول والحكومات الذين تتشكل منهم الجمعية. أي أن القرار بالاستجابة أو عدم الاستجابة إزاء خطر ماثل أو صراع اندلع بالفعل موكول لهذه الجمعية. وقد كان هذا بمثابة "عقب أخيل" بالنسبة لآليات الإنذار المبكر والاستجابة للصراع التي سبق تطويرها في إطار "منظمة الوحدة الأفريقية" سابقاً، أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس ECOWAS) أو حتى في الأمم المتحدة.

فالجمعية تستهلك الكثير من الوقت قبل التوصل إلى قرار، بسبب تباين مصالح الدول، فضلاً عن كونها تجتمع مرة واحدة في العام. وتعتبر مجازر الإبادة البشرية في رواندا ١٩٩٤ مثلاً موحياً في هذا الشأن. إذ إن التجمع الإقليمي "إيجاد" يتكون من سبع دول، ومن قبيل الهراء تصور أن لديها مصالح متماثلة إزاء صراع ما. وكما ذكرنا من قبل فإن الجهاز الحالي لاتخاذ القرار في "إيجاد" ليس قادراً على العمل في السياق كآلية للإنذار المبكر والاستجابة. إذ إن بنى صنع القرار وثيقة الارتباط بالقيادة السياسية، حيث تشمل رؤساء الدول والحكومات والوزراء ولكن حتى تصبح "سيوارن" كفؤة وفعالة يتحتم عليها أن تضم تكتوريطين أكثر عدداً (Mwagiru 2001).

إن البروتوكول ملء في الحقيقة بالكثير من جوانب الغموض والشغرات. فإذا تحدثنا من الناحية القانونية، كان ينبغي على بروتوكول إيجاد كاتفاقية دولية أن يحدد ويفسر بدقة الاصطلاحات الواردة في مته، فينص فيه مثلاً على أن بنية "سيوارن" تتكون ضمن أشياء أخرى من أبنية اختيارية بين الدول، ومجالس إقليمية - فرعية اختيارية كذراع تعاونية للآلية، ومع ذلك لم يفصح البروتوكول عن مكنون هذه الأبنية والمجالس. ومن ثم فقد ترك الأمر ليفسره كل على هواه.



والمطروح فى البروتوكول هو أن "سيوارن" سوف تهتم بمنع الصراعات فى العمق، وليس المنع المباشر (Miall, Ramsbotham and Woodhouse 1996). إذ تستهدف "سيوارن" التصدى للأسباب الجذرية للصراعات فى إقليم "إيجاد". وتعد نقاط تدخل "سيوارن" شهادة واضحة على هذه الحقيقة. فالمسائل التى تستهدف "سيوارن" معالجتها تتضمن على سبيل المثال عمليات سرقة الماشية. ولكن السؤال الذى يجب على "سيوارن" بحثه هو لماذا تتخبط جماعة ما فى هذا النشاط؟ وكيف يمكن تغيير هذه الثقافة والمواقف؟ وما هى البدائل الواجب اللجوء إليها لردع وإيقاف هذه الجماعة عن سرقة ماشية الجماعات المجاورة؟ وإذا قامت تلك الجماعة بهجوم فعلى على جيرانها فما هى أفضل استجابة ممكنة إزاء هذه الهجمات؟ وهى فى الحقيقة أسئلة تصعب الإجابة عنها.

وقد أوضح "دوان" بجلاء (Dwan 2000) أن منع الصراعات - سواء أكان بشكل مباشر أم من العمق - يعتبر مسعى مطلوباً بقوة. وهو يتضمن تدخلات متعددة الأوجه، سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية - ثقافية، كما يستهدف طائفة عريضة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين فى المجتمع المعنى. وإذا علمنا مدى الفقر الذى يضرب بلدان إقليم "إيجاد" فمن أين نتحصل على الموارد الضرورية للتدخل فى العمق؟ فمن المعلوم أن الكثير من البلدان الأعضاء فى "إيجاد" لا يملك سوى موارد قليلة للغاية. وهناك ثلاثة بلدان فقط، هى إرتريا وجيبوتى وكينيا، التى يمكن القول إنها تعيش فى حالة سلم داخلى. أما البلدان الأربعة الأخرى فتواجه حالات عدم الاستقرار الداخلى، وهو ما يتطلب موارد هائلة لاستعادة الأوضاع الطبيعية. ومن ثم فإنه من الخطر المائل أن تصبح "سيوارن" مشروعاً شديداً الطموح والتجريد فى آن واحد.

#### ٧- آفاق قيام سيوارن بوظائفها على النحو السليم

يمكن أن تؤدي "سيوارن" وظائفها على نحو أفضل إذا تم التغلب على جوانب الضعف المتضمنة فيها. ومن جوانب الضعف هذه تخويل جمعية رؤساء الدول والحكومات مسئولية اتخاذ القرار النهائى بشأن الاستجابة إزاء صراع معين. فكما أوضحنا من قبل تملك الدول الأعضاء فى "إيجاد" مصالح وأجندات مختلفة، وليس من الحكمة تصور أن تقف الموقف نفسه إزاء هذا الصراع أو ذاك. أضف إلى هذا أن مؤتمرات قمة "إيجاد" تعقد على أساس سنوى، فهل يمكن لصراع ما أن ينتظر مدة عام؟ ومن الاقتراحات المتصورة أن تعتمد "إيجاد" آلية الترويكافى فى اتخاذ القرارات حتى تصبح "سيوارن" قابلة للحياة. فوفقاً لهذه الآلية يقوم الرئيس الحالى لإيجاد مع الرئيس السابق واللاحق لها باتخاذ قرار التعامل مع صراع ما. وتكون النتيجة المنطقية هى سرعة اتخاذ القرار.

والاقتراح الآخر ينطوى على ضرورة توسيع نقاط تدخل "سيوارن" إلى ما هو أبعد مما سبق. وتواجه "إيجاد" كثرة الصراعات الداخلية والتي تعتبر بالأساس صراعات على السلطة السياسية. ولكن البروتوكول لا يتعامل مع هذا النوع من الصراعات، على الرغم مما يتبدى لنا من أن هذه الصراعات ستظل تواجه الإقليم في الأمد المنظور. وإذا أريد للبروتوكول أن يخدم الإقليم على نحو أفضل فلا بد لإيجاد أن تتعامل مع هذا النوع من الصراع.

## ٨- خلاصة

حاولنا هنا تناول جوانب القوة والضعف المتضمنة في بروتوكول "إيجاد" بشأن الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات. وكان استنتاجنا الرئيسى هو أن ذلك الإطار يمثل نقطة بداية جيدة للشروع فى حل الصراعات العديدة التى تكتنف الإقليم. ورغم إشارتنا إلى عدم تصدى البروتوكول حتى الآن للصراعات السياسية داخل الدولة الواحدة والسائدة فى بلدان الإقليم، فإن نمط الصراعات الذى تستهدف آلية "سيوارن" التصدى له لا تقل أهمية بالطبع. ونأمل مع نمو الثقة فى هذه الآلية أن تتحرك الدول الأعضاء تدريجياً نحو الاستعانة بها فى الصراعات بين الدول وداخل الدولة الواحدة.

أما استخلاصنا الثانى فهو أن هذا الإطار يمكن استخدامه كنموذج أولى لتطوير آلية للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات فى الاتحاد الأفريقى الناشئ. كما أن إشراك الفاعلين من خارج جهاز الدولة (المجتمع المدنى) مثل المؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، إشراكها فى أنشطة الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات التى تقوم بها "سيوارن" سوف يكون تطوراً شديداً الأهمية. ومن أجل بناء ثقافة فعالة ومستدامة لمنع وقوع الصراعات، سيكون من غير الممكن الاستمرار فى عدم إشراك الفاعلين على المستوى القاعدى أو الجماهيرى.

## ملاحظات

1- IGAD News. March- April 2002. Issue 1.4.

٢- استخدم "فريد إكل" هذا التعبير ليشير إلى ضبط الأسلحة. فهو يرى أن القائمين بنزع السلاح يحتاجون إلى بحث إمكانية اللجوء إلى الإجبار بعد ما تتفاقم الانتهاكات.

3- Protocol on the Establishment of a Conflict Early Warning and Response Mechanism for Igad Member States (Protocol), Article 2

4- Ibid, Article 4.

- 5- Ibid, Article 5.
- 6- Ibid, Article 7.
- 7- Ibid, Article 11.
- 8- Ibid, Article 11(5).
- 9- Ibid, Article 12.
- 10- Annex to the Protocol.

١١- على سبيل المثال، في الصراع الذي وقع في "بوجينفيل" في بابوا وغينيا الجديدة استدعت الحكومة والمتمردون البروفيسور "بيتر والنستين" من قسم بحوث السلم والصراع في جامعة أيسالا بالسويد كي يتوسط في النزاع بين الطرفين، وقد حقق نجاحاً ملحوظاً في هذا.

١٢- للإطلاع على مناقشة مفصلة لهذه المبادرات أنظر Ciru Mwaura وآخرين في كتاب "بناء سيوارن حول نقاط الدخول" (٢٠٠١).

١٣- حكمت مفوضية الحدود الدولية المكلفة من جانب الأمم المتحدة، وبرئاسة القاضي الدولي "هانز لوتر باتش"، حكمت في ١٣ أبريل ٢٠٠٢ بأن المناطق الحدودية المتنازع عليها بين إريتريا وأثيوبيا وتسببت في الحرب التي استمرت من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، هذه المناطق من حق إثيوبيا. وقد تعهد كلا الطرفين باحترام الحكم، إلا أن التوترات ظلت متواصلة بين البلدين.

14-Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, December 2001, Para, 3.10.

## المراجع:

Bercovitch, J. 1998. Preventing deadly conflict: The contribution of international mediation. In P. Wallensteen, (Ed.). Preventing Violent Conflicts: Past Record and. Future Challenges. Uppsala University: Department of Peace and Conflict Research. 231-248.

Boutros-Ghali, B. 1992. An Agenda for Peace, New York: United Nations.

Dwan, R. 2000 Divisions of labour between international, regional and sub-regional organizations, In SIPRI. Preventing Violent Conflict: The Search for Political Will, Strategies and Effective Tools. Report of the Krusenbergs Seminar 19-20 June 2000. Stockholm: The Swedish Ministry for Foreign Affairs, the Stockholm International Peace Research Institute and the Stockholm Institute of International Affairs. 37-44.

Leatherman, J., DeMars, W. et al. 1999. Breaking Cycles of Violence. West Hartford: Kumerian Press.



Lund, M. 1998. Not only when to act, but how: From early warning to rolling prevention. In P. Wallensteen, (Ed.). Preventing Violent Conflicts: Past Record and Future Challenges. Uppsala University: Department of Peace and Conflict Research.

\_\_\_\_\_. 2000. Creeping institutionalization of the culture of prevention. In SIPRI. Preventing Violent Conflict: The Search for Political Will, Strategies and Effective Tools. Report of the Krusenbergs Seminar 19-20 June 2000. Stockholm: The Swedish Ministry for Foreign Affairs, the Stockholm International Peace Research Institute and the Stockholm Institute of International Affairs. 23-30.

Miall, H., Ramsbotham, O. and Woodhouse, T. 1996. Contemporary Conflict Resolution, London: Polity Press.

Mwagiru, M.. 2001. The legal framework for CEWARN. In C. Mwaura and S. Schmeidi, (Eds.). Early Warning and Conflict management in the Horn of Africa. Asmara: Red Sea Press. 191-211.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2000. Preventing Violent Conflict: The Search for Political Will, Strategies and Effective Tools. Report of the

Krusenbergs Seminar 19-20 June 2000. Stockholm: The Swedish Ministry for Foreign Affairs, the Stockholm International Peace Research Institute and the Swedish Institute of International Affairs.

Tanner, F. 2000. Conflict prevention and conflict resolution: Limits of multilateralism. International Review of the Red Cross, No. 839. 541-558. Can also be found at [www.icrc.org](http://www.icrc.org).

Wallensteen, P., Heldt, B. et al. 1998a. Conflict prevention through development co-operation: An inventory of recent research findings-with implications for international development co-operation. Research report No. 59, Uppsala University: Department of Peace and Conflict Research.

Wallensteen, P. 1998b. Preventive security: Direct and structural prevention of violent conflicts. In P. Wallensteen, (Ed.). Preventing Violent Conflicts: Past Records and Future Challenges. Uppsala University: Department of Peace and Conflict Research. 9-38.

## الفصل التاسع

### آفاق بناء السلام من خلال لجان الحقيقة في أفريقيا

بقلم: تشارلز مانجا فومباد\*

#### ١- مقدمة:

أدى انطلاق ما أُسميت "الموجة الثالثة" <sup>(١)</sup> التي اجتاحت أفريقيا في التسعينيات من القرن الماضي إلى إنعاش الآمال في الحكم الدستوري والديمقراطي في القارة، في مواجهة الانتهاكات للفظّة لحقوق الإنسان، وسوء الحكم، وتفشي الفساد، والفقر، والأمراض، والمجاعات. وعلى الرغم من مرور قرابة عقدين من الإصلاح المستند إلى المساعدة المالية الأجنبية، لا تزال نوعية الحياة واحتياجات الأمن الأساسية لكثير من الأفارقة أملاً مراوفاً. فالحقبة التي بدأت بالآمال العظام، مع انعقاد المؤتمر الوطني في بنين في فبراير ١٩٩٠، والذي أدى إلى الإزاحة السلمية للحكم التسلطي المزمّن لماتيو كيريكو والانتقال إلى الديمقراطية الدستورية في بنين، وبعدها في بلدان أفريقية أخرى، هذه الحقبة يبدو أنها قد انتهت الآن إلى الإحباط وانكشاف الأوهام.

فبينما جرت الإطاحة بعدد من نظم الحكم التسلطية، وخاصة نظم التمييز العنصري اللإنسانية في جنوب أفريقيا وناميبيا، نجد الانتخابات الأخيرة في الكامبيرون ومدغشقر وزيمبابوي تكشف عن الهشاشة الواضحة لهذه التغيرات. بل إن الكثير من النظم المستبدّة قد نجحت في مقاومة الانتقال إلى الديمقراطية أو في تحييدها من خلال القمع المنهجي على أوسع نطاق والذي يؤدي في الوقت نفسه بحيات الكثير من المواطنين الأبرياء.

وقد تكون أخطر المشاكل التي تهدد أفريقيا اليوم هي حقيقة أنها لا تزال القارة ذات العدد الأكبر من الصراعات المدمرة في العالم أجمع. فبينما انخفض عدد الصراعات - وخاصة الداخلية منها - في أجزاء العالم الأخرى، نجد الصراعات لا تكف عن الاتساع نطاقاً وعدداً في القارة الأفريقية. وشهد عام ٢٠٠١ على سبيل المثال أكثر من نصف الصراعات للخمسة عشر الأكثر خطورة في العالم، ويقصد بها الصراعات التي خلف الواحد منها أكثر من مائة قتيل. ويقول المعهد الدولي

---

\* Charles Manga Fombad قسّم القانون، جامعة بوتسوانا

E-mail: [fombadc@mopipi.ub.bw](mailto:fombadc@mopipi.ub.bw)

للدراستات الاستراتيجية في لندن إن ٦٧ ألف قتيل سقطوا في صراعات مسلحة وقعت بأفريقيا في العام ٢٠٠١، وهو ما يمثل أكثر من ٦٠% من إجمالي ضحايا الصراعات في العالم خلال ذلك العام (Economist, Augst 2 nd 2002). وهي في الحقيقة أرقام محافظة جداً لأنها لا تشمل أولئك الذين سقطوا جراء الجوع والأمراض والأسباب الأخرى المرتبطة بالصراع.

لقد أدت هذه التكاليف الباهظة للصراعات الأفريقية إلى نشر الشعور بالإحباط في القارة التي تقاسى الإنهاك أصلاً جراء الركود والمجاعات والفقر، وأخيراً وباء الإيدز. وكانت نهاية حقبة الحرب الباردة قد شهدت جهوداً أكثر تنسيقاً على المستويات الدولية والوطنية من أجل إرساء السلم في هذه القارة المنهكة. وقد نجحت هذه الجهود في إنهاء التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا، وأثمرت أخيراً عن عقد اتفاقات سلام في أكثر المواقع سخونة في أفريقيا، مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي والصومال. ومع ذلك فإن الأمل لا يزال مراوفاً في إقامة سلم مستدام في أفريقيا.

إن الصراعات تعتبر جانباً متضمناً وحتمياً ولا يمكن تفاديه في مسار التغيير الاجتماعي والتفاعلات الإنسانية. بل إنها يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً كنقطة انطلاق نحو التغيير الاجتماعي، وكوسيلة لتعزيز العدل والسلم والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. مثلما يمكن أن تلعب دوراً سلبياً بالطبع بالتسبب في الخراب واسع النطاق. ومن ثم فإن التحدي المائل لا يتلخص في استئصال الصراع بقدر ما يتمثل في الحد من أشكال الصراع التي تفضي إلى العنف والتدمير وإزهاق الأرواح.

ومع ازدياد عدد الصراعات العنيفة والمدمرة في أفريقيا، تصبح المشكلة الرئيسية اليوم كيف يمكن تحويل اتفاقيات السلام الكثيرة الموقعة إلى حالة من السلم المستدام على الأرض. فكما يرى "بول" (Ball 1996) توفر اتفاقيات السلام مجرد إطار لإنهاء العمليات العدائية، ودليلاً لدخول المرحلة الأولى من إصلاحات ما بعد التسوية. ولا تؤدي هذه الاتفاقيات بالضرورة إلى خلق الشروط المفضية بشكل آلي إلى إنهاء الانقسامات العميقة المولدة للعنف. بل إن الكثير من أشد تهديدات السلم والأمن الدوليين تنشأ أصلاً من الصراعات الداخلية. وإذا أريد للسلم ألا يكون مجرد استراحة بين الصراعات، ومن ثم تفادي الصراعات المستقبلية، فلا بد أن تتوخى الاتفاقيات تحقيق العدل لجميع الأطراف (Bassiouni 1996).

ويميز "جالتونج" (Galtung 1975) بين ثلاث مقاربات للسلم: حفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام. ويهتم هذا الفصل بالمقاربة الأخيرة، فيستكشف آفاق استخدام لجان الحقيقة والمصالحة كوسيلة لبناء السلام في أفريقيا. حيث نعالج في المبحث الأول مفهوم بناء السلام كآلية لإدارة الصراعات أصبحت جزءاً أصيلاً في التنمية البشرية، وكذلك صلته بلجان الحقيقة. أما المبحث الثاني فننظر فيه للكيفية



التي حاولت بها لجان الحقيقة في مراحل مختلف بأفريقيا إدارة الصراعات التي تسببت في إيقاف التنمية بالقارة. وسنحاول في المبحث الثالث استخلاص بعض الدروس الرئيسية من تجارب لجان الحقيقة في أفريقيا.

## ٢ - الإطار المفاهيمي لبناء السلام

يعد بناء السلام موضوعاً جديداً نسبياً (Bertram 1995)، ومن ثم فلا يدعو للدهشة وجود فيض من التعريفات المتضاربة للمفهوم. بيد أنه من المناسب إدراك المفهوم في السياق الذي يستخدم فيه.

فتقترح "إليزابيث كوسينز" (Cousens 2001) تناول المفهوم من خلال محورين يحددان نطاقه. فتسمى المقاربة الأولى "استباطية" وهي التي تصف أدوات بناء السلام والقدرات المتاحة لدى الجماعة الدولية للمنظمة، أما الثانية فتسميها مقاربة "استقرائية" وهي التي تشير إلى الصراع المعنى من حيث مضمونه وطبيعته وكثافته وعمق التأثير الاجتماعي.

وقد استخدم بطرس بطرس غالي هذا المفهوم لأول مرة عام ١٩٩٢ في "أجندة السلام" وذلك في سياق أدبيات الأمم المتحدة من أجل بناء السلام. وعرفه بأنه يمتد من مهام محددة مشتقة من اتفاقيات السلام الشاملة (مثل المساعدة في نزع سلاح الطرفين المتحاربين، وتفكيك القوات، ومصادرة أو إتلاف الأسلحة، ومراقبة الانتخابات، ونشر الشرطة المدنية، وإعادة اللاجئين)؛ مروراً بأهداف أبعد مثل استعادة النظام، والارتقاء بمساعي حماية حقوق الإنسان، وإصلاح أو دعم المؤسسات الحكومية، وأخيراً تعزيز العمليات الرسمية وغير الرسمية للمشاركة الشعبية (Boutros- Ghali, 1992: 61).

وقد عرف خلفه "كوفي أنان" بناء السلام بأنه يعنى "الأعمال المتوازية والمتكاملة عند نهاية الصراع وتهدف إلى توطيد السلم ومنع استئناف المواجهة المسلحة" (Anan 1997: 35).

وخارج سياق وأدبيات الأمم المتحدة يرى "لوك ريتشلر" (Reychler 2001:12) أن المقصود ببناء السلام جميع الجهود الواجب بذلها لخلق منطقة تنعم بسلم مستدام؛ والتي تشمل تصور السلام المستقبلي، وتقدير الاحتياجات اللازمة لبنائه، ووضع خطة متماسكة للسلام، والتطبيق الفعال لهذه الخطة.

أما "ليدراخ" فيشخص عملية بناء السلام على أنها محاولة علاج الجذور البنيوية والعلاقاتية والثقافية للصراع. ويرى أنها تتطوى على عدة مراحل ومقاربات تستهدف التحول من الصراع إلى علاقات سلمية قابلة للاستدامة (Lederach 1994: 14).

ومن أجل المزيد من استجلاء المفهوم من المفيد الإشارة إلى التمييز في بحوث السلام وأدبيات حل الصراع بين السلام "السلبى" بمعنى إيقاف العنف "المباشر" أو المادى، وبين السلام "الإيجابى" بمعنى إنهاء العنف "البنىوى" و"الثقافى" (Galtung 1990). وبناء على هذا التمييز يشير بعض الكتاب (Miall, Ramsbotham and Woodhouse 1999) إلى أنه من الممكن القول بأن بناء السلم بعد انتهاء الصراع يتكون من المهمة "السلبية" بمساعدة البلد المعنى على التعافى والإسراع بإزالة الأسباب المباشرة لاندلاع الصراع الداخلى. ومن ثم فإن بناء السلام يتضمن تحديد كل من الأسباب المباشرة والبنىوية والثقافية للعنف فى المجتمع، ولا يتطلب الأمر بالضرورة علاج كل هذه الأسباب مباشرة، وإنما إدراكها واستيعابها، وهو ما يعتبر خطوة جوهرية فى عملية تحويل الصراع. وكما أوضح البعض فإنه "إذا كانت الحرب استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، يمكن النظر إلى بناء السلام كفرصة لتحويل الحرب إلى أشكال من التنافس قابلة للسيطرة عليها" (Cousens, Kumar and Wermester 2001:12).

إن الهدف من بناء السلام هو إحداث توازن استراتيجى بين السلام "السلبى" والسلام "الإيجابى". ونظراً لما تتركه الصراعات عادة من بصمتها الخاصة على عملية ما بعد التسوية، من أرواح مزهقة، ومجتمعات مشتتة ومنقسمة، وانعدام الثقة وتفشى الكراهية، فإن مهمة بناء سلام قابل للاستدامة ليست مهمة سهلة أبداً. إذ تصبح عملية بناء السلام فيما بعد التسوية موضع مقايضات، مثل "السلم" (بمعنى إيقاف العنف) مقابل مكاسب أخرى مثل الفرصة السياسية (الانتخابات مثلاً) والميزة الاقتصادية (مثل الحصول على الأرض). ويرى بعض الكتاب أن مبادلة مصادر العنف بموارد أخرى هى النمط المحورى فى عمليات بناء السلام (Grenier and Daudelin 1995: 350).

إن بناء السلام لا يعنى اجتثاث الصراعات، إن كان هذا ممكناً أصلاً، وإنما يعنى مجرد بناء وتطوير آليات فعالة يمكن من خلالها للدولة أن تنظم الادعاءات والشكاوى المتصارعة، وأن تتحكم فى المنافسة على الموارد النادرة. ويتطلب إنجاز السلام المستدام خطوتين مهمتين هما: معرفة ما هى الأدوات الفعالة فى الظروف المحددة، وصياغة وتطبيق استراتيجيات متعددة الأدوات ومناسبة للوضع المعنى (Reychler 2001). ومن ثم قد لا يكفى فى هذا الصدد الأنشطة المألوفة فى بناء السلم؛ مثل إنهاء التعبئة الحربية، إعادة البناء الاقتصادى، إعادة توطين اللاجئين، مراقبة احترام حقوق الإنسان، إجراء الانتخابات وعقد المصالحات على المستويين المجتمعى والمحلى (Cousens et al 2001). إذ يظل هناك احتياج لآلية ما لإدارة الصراعات تنسم بالشرعية والسلطة، مع اشتغالها على كل الأطراف الرئيسية فى المجتمع. ومن المفهوم أن لجان الحقيقة تعتبر من

الأدوات السياسية العديدة التي يمكن استخدامها لتحويل الصراعات على نحو بناء يكفل بناء قاعدة للسلم المستدام، وخاصة في فترات الانتقال الديمقراطي في أفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه الأوضاع الانتقالية توفر إمكانية هائلة للنمو، وفرصة لبداية جديدة، إلا أنها تظل حافلة بعمليات شد وجذب، وفي مناخ مشدود يتصف بالشك وانعدام الثقة.

وتنطوي عمليات بناء السلام من خلال تحويل الصراع على بذل جهود جادة لمعالجة كافة مكونات الصراع مثل: إيقاف تفاقم المشكلات التي تهدد المصالح الجوهرية للأطراف المختلفة، تغيير التفكير الاستراتيجي، وتغيير بنية الفرص والتفاعلات على طريق بناء مصير مشترك (Reychler 2001).

ويمكن القول عن هذه العملية أنها تعني أيضاً خلق بيئة اجتماعية جديدة مبنية على الدروس المستفادة من التجارب السابقة، وإنهاء علاقات الإخضاع والتبعية التي كانت في الماضي، وتوفير الأساس اللازم لنشوء مجتمع أكثر عدلاً ومساواة. وهذا هو على وجه الدقة ما تحاول لجان الحقيقة الاضطلاع به، سواء في أفريقيا أم في أي مكان آخر.

### ٣- خلفية عامة

لا تزال لجان الحقيقة من التطورات الجديدة نسبياً في أفريقيا. وعلى الرغم من إمكانية إرجاع جذورها إلى منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينات في أوغندا وبلدان أخرى جنوبى القارة، حين تشكلت لجان للنظر في "اختفاء" أناس إيان حكم الدكتاتوريات العسكرية المطاح بها. وكانت أولى لجان الحقيقة التي اجتذبت أنظار المجتمع الدولي هي اللجنة الوطنية لبحث مسألة الأشخاص المختفين في الأرجنتين خلال العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٤ (٢).

ولا يوجد تعريف دقيق أو مقبول من الجميع لما يقصد بالضبط بتعبير "لجان الحقيقة". ومن الممكن بالأساس وصفها على أنها هيئات رسمية عرضية تنشأ لتقصي التاريخ المنقضى لانتهاكات حقوق الإنسان على مدى فترة محددة من الزمن في بلد بعينه، أو مرتبطة بصراع ما، ومن ثم إصدار التوصيات الواجب تنفيذها في المستقبل (Christie 2000: 60, Hayner 1994: 558).

وربما يكون من الأفيد لفهم وتقدير المعنى بلجان الحقيقة أن نحاول تحديد سماتها المميزة. وينبغي - في هذا الصدد - تمييز لجان الحقيقة عن هيئات التحقيق الأخرى مثل القضاء للعادي أو المحاكم الخاصة لملاحقة مجرمي الحرب ومنتهكي القانون الإنساني الدولي، مثلما تلك التي تشكلت في يوغوسلافيا السابقة أو رواندا. وقد حددت "برشيل هاینر" في دراستها الوصفية للجان الحقيقة ثلاث سمات مميزة لها (Hayner 1998).



أولاً: تركّز لجان الحقيقة على أنماط الانتهاكات على مدى فترة من الزمن في الماضي، وليس على تناول حادث بعينه. وهدفها هو رسم لوحة شاملة لخروقات حقوق الإنسان وانتهاك القانون خلال تلك الفترة الزمنية.

ثانياً: تعمل لجان الحقيقة عادة لفترة من الزمن محددة سابقاً، وتتوقف عن الوجود حينما تنتهي مهمتها الخاصة بتسليم تقرير عن نتائج أعمالها.

ثالثاً: غالباً ما تحصل لجان الحقيقة على نوع من السلطة يمكنها من الوصول إلى المعلومات الرسمية الضرورية لإنجاز عملها.

كذلك يمكن تعريف لجان الحقيقة من زاوية مخالفة، ألا وهي السمات التي لا تتصف بها. فهي لا تملك سلطة ملاحقة أو عقاب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، أو إصدار مذكرات قضائية بحقهم. وهي أيضاً لا تملك سلطة تنفيذ توصياتها أو إجبار السلطات على ذلك.

وقد شهد العالم أكثر من عشرين لجنة للحقيقة - وفق هذا التعريف - منذ الثمانينيات وعلى الرغم من تنوع أغراض هذه اللجان، تبرز بعض الوظائف على نحو خاص. ومن بين الوظائف الرئيسية لهذه اللجان تقصى انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، ليس بهدف ملاحقة الأفراد المتورطين فيها، وإنما استجلاء الحقيقة بشأن حوادث معينة.

وفي الواقع أن تسمية "لجان الحقيقة" قد نشأت من حقيقة أن اللجان الأولى منها كانت قد تكونت أساساً لكشف الحقائق بشأن ما حدث لأشخاص اختفوا إبان حكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، وهو من الملامح الرئيسية للمسرح السياسي هناك خلال السبعينيات والثمانينيات.

وينبغي للجان الحقيقة أن تتمتع بالقدرة على كشف ماذا حدث بالضبط وأين ومتى. ثانياً، توفر لجان الحقيقة فرصة للتطهر من الشر وأدراجه من خلال فضحه علناً في سجل رسمي للحقائق. ثالثاً، توفر لجان الحقيقة فرصة للضحايا وأقربائهم كى يرووا قصتهم، ومن ثم يحصلون على اعتراف مجتمعي بالخسارة التي حاقت بهم (Kritz 1996). ويعتبر هذا الاعتراف بمثابة الخطوة الأولى نحو المصالحة في المجتمع الذي اكتنفه الصراع. رابعاً، عادة ما تشكل تقارير لجان المصالحة أساساً رسمياً لتعويض الضحايا أو معاقبة من ارتكبوا الجرائم، فيما بعد. كما أنها تتضمن بالطبع مقترحات هامة لاتخاذ خطوات ملموسة لمنع وقوع انتهاكات مماثلة في المستقبل.

وبوجه عام يمكن القول إن لجان الحقيقة تختلف باختلاف البلدان، والأحداث التي دعت إلى تكوينها، ومهامها، وتركيبها، ومدة عملها.

#### ٤ - بعض تجارب لجان الحقيقة فى أفريقيا

على الرغم من وجود الكثير من القواسم المشتركة بين لجان الحقيقة التى تكونت فى أفريقيا فى هذا الوقت أو ذاك، فقد وجدت اختلافات بينها من حيث: سبب قيامها، تركيبها، التصورات والأولويات الخاصة لأعضائها، التوجهات المنهجية المستخدمة، أنواع التقارير الصادرة عنها، وأثرها. ولا شك أن هذا كله يعكس الاحتياجات والحقائق السياسية فى كل بلد.

وليس ما نهدف إليه فى هذا الجزء هو إعطاء وصف مفصل لكل لجان الحقيقة التى وجدت بالقارة، وإنما استجلاء الاتجاه العام والقسمات المشتركة، مستثنين فى هذا إلى بعض الحالات المعروفة جيداً<sup>(٣)</sup> وسنحاول تحرى السياق الذى أنشئت فيه هذه اللجان، ومهامها، ونماذج عملها، والأثر الذى تركته فى البلدان المعنية. ورغم أننا سنجد أن كلاً منها قد تشكل وفق سياقه التاريخى الخاص، سنكتشف فى الوقت نفسه أن اللجان المماثلة الأخرى التى عملت فى أجزاء مختلفة من العالم قد تركت أثراً كبيراً. وستنشأ فى هذا المقام الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للجان الحقيقة التى تشكلت فى بلدان بعينها مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وسيراليون وأوغندا، وإن يظل من الضروري الإشارة إلى لجان أخرى.

ويعد من المسائل المهمة فى كل هذه المناقشات مسألة المدى الذى أسهمت به، أو كان بمقدورها أن تسهم، لجان الحقيقة فى عملية بناء أساس صلب للسلم المستدام فى البلدان المختلفة التى وجدت بها.

#### ٤-١ لجنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا

من المناسب هنا أن نبدأ بمناقشة لجنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا المعروفة اختصاراً بـ TRC، والتى ينظر إليها اليوم باعتبارها واحدة من أفضل نماذج لجان الحقيقة، والتى عملت فى إطار واحد مما يمكن أن يوصف بأفضل الانتقالات فى القرن العشرين. ويجب أن نولى اهتماماً خاصاً للسياق التاريخى الكلى للانتقال من التمييز العنصرى إلى ديمقراطية مكتملة المعالم. فعلى مدى ٣٥٠ عاماً تقريباً تم إقصاء الأغلبية فى جنوب أفريقيا عن المشاركة فى الحياة السياسية والاقتصادية لبلدهم، ولكن إضفاء الطابع المؤسسى الكامل على "الأبرتهيد" قد اكتسب أبعاداً متطرفة من خلال الدساتير المتعاقبة فى الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٨٣، والتى أرست هيمنة البيض وأقصت الغالبية الساحقة من السكان بسبب من لون جلدهم<sup>(٤)</sup>. وقد أدت أيديولوجية ونظام وسياسات الأبرتهيد إلى تأسيس الصراع والمعاناة والظلم على نطاق واسع. حيث تم الترسخ لظلم وجد تبريره فى الأيديولوجيا، مما أفرز أفظع صور انتهاك حقوق الإنسان.

وقد تجلّى اشمئزاز المجتمع الدولي من هذه الأوضاع حينما أعلن أن نظام الأبرتهاید يشكل جريمة ضد الإنسانية. واستمرت المقاومة المسلحة ضد هذا النظام لأكثر من ثلاثين عاماً، من جانب الجناح العسکرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى ANC وغيره من الحركات السياسية. وواجه نظام الأبرتهاید هذه المقاومة باستخدام القمع والقتل والتعذيب وارتكاب المذابح وسجن نشطاء المقاومة لفترات طويلة من الزمن.

غير أن الضغوط الدولية وتصادد المواجهة العسكرية بين النظام وخصومه، قد أثمرا الإفراج عن "تلسون مانديلا" وغيره من السجناء السياسيين، وبدأت المفاوضات التى انتهت إلى إعلان دستور انتقالى عام ١٩٩٣، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب فى أبريل ١٩٩٤.

وجاءت الانتخابات بالمؤتمر الوطنى الأفريقى إلى السلطة، وانتخاب "مانديلا" كأول رئيس ينتخب بشكل ديمقراطى فى جنوب أفريقيا. وتضمن الدستور المؤقت فصلاً خاصاً بعنوان "الوحدة الوطنية والمصالحة" يمنح العفو عن الأعمال والانتهاكات والاعتداءات المرتبطة بأهداف سياسية، وارتكبت فى مسار الصراعات الماضية.

وعلى الرغم من الأغلبية الكبيرة التى تمتعت بها الحكومة بقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى، فقد ووجهت بالمهمة الدقيقة للانصياع للواجب الدستورى القاضى بمنح العفو عن مرتكبى الجرائم ضد حقوق الإنسان، وذلك فى وقت كان هناك جزء كبير جداً من الشعب يطالب بملاحقتهم قضائياً. غير أن المخاطر كانت كبيرة جداً، وخاصة قدرة النظام السابق (والذى كان لا يزال يتحكم فى موارد هائلة)، بما فيها تحكمه فى الجيش وقوات الأمن، وبالشكل الذى يهدد بقلب الديمقراطية الناشئة ومقاومة التغيير.

ومن ثم نشأت الحاجة الماسة إلى منع انهيار حكم القانون، وتهدة خواطر أولئك الذين أرادوا القصاص من مرتكبى الجرائم فى الماضى، إلى جانب منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

وهكذا فقد كان قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة (رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٥)، وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بمقتضاه، نتيجة لعملية تشاورية دقيقة استهدفت فى جانب منها تطبيق العفو الذى نص عليه الدستور، وفى جانب آخر تهدئة أولئك الذين يطالبون بالملاحقة والمحاكمة لمرتكبى جرائم الماضى.

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة الجديدة بقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى كان لديها بالفعل خبرات سابقة مع هيئات مشابهة للجنة الحقيقة والمصالحة. ففي يناير ١٩٩٣، أنشأ المؤتمر الوطنى الأفريقى فى المنفى "لجنة تقصى الحقائق بشأن الاتهامات بارتكاب أعمال فظيعة وانتهاكات لحقوق الإنسان بحق مسجونين



ومعتقلين وعلى أيدي أعضاء في المؤتمر الوطني الأفريقي". وقد استهدف هذه اللجنة تحري حقيقة الانتهاكات التي ارتكبت في معسكرات الاعتقال التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي في أنجولا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

وقبل هذا، تكونت في مارس ١٩٩٢ "لجنة للتحري في شكاوى سجناء ومعتقلين سابقين لدى المؤتمر الوطني الأفريقي". وقد بحثت هذه اللجنة في انتهاكات حقوق الإنسان بمعسكرات الاعتقال التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوبي القارة.

وكانت لجنة الحقيقة والمصالحة في جوهرها بمثابة حل وسط سياسي، برفض مطالب النظام السابق بالعفو الشامل والنهائي، وحيث أعطيت آلية لجنة الحقيقة والمصالحة حق العفو وفق شروط خاصة محددة بشكل واضح. وقد أنجزت لجنة الحقيقة والمصالحة مهمتها من خلال ثلاث لجان فرعية: لجنة العفو، لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، ولجنة الترضية والمصالحة. كما وجدت وحدة للتحري تعمل بالتعاون مع قسم للبحوث، وقد أجرت الوحدة استجوابات وتحقيقات.

وقد أوضح القانون مهام لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يلي:

- التوصل إلى صورة كاملة عن أسباب وطبيعة ومدى انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة من أول مارس ١٩٦٠ حتى ١٠ مايو ١٩٩٤، وذلك عن طريق إجراء تحريات وجلسات استماع.
- تيسير منح العفو عن أولئك الأشخاص الذين يقدمون شهادة كاملة عن جميع الحقائق ذات الصلة بأعمال عنف تم ارتكابها لأغراض سياسية.
- معرفة مصير الضحايا.
- إعادة الاعتبارين الإنساني والمدني لأولئك الضحايا بمنحهم فرصة عرض روايتهم الخاصة لأعمال العنف.
- التوصية بإجراءات الترضية والتعويض لأولئك الذين ارتكبت بحقهم تلك الانتهاكات.

وقد تسلم الرئيس "نيلسون مانديلا" في أكتوبر ١٩٩٨ التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة. وقد عملت اللجنة لثلاث سنوات متصلة، وحيث بلغت موازنتها السنوية حوالي تسعة ملايين دولار أمريكي، كما بلغ عدد العاملين بها أكثر من ٤٠٠ شخص، وهو عدد أكبر مما عرفته أية لجنة سابقة للحقيقة. كما عقدت مئات من جلسات الاستماع العامة في مختلف أنحاء البلد، واشترك في الإدلاء بشهادات أمامها ١٨٠٠ من الضحايا، كما أجريت مقابلات فردية مع أكثر من ٢١ ألف ضحية آخرين، وتلقت اللجنة في المقابل سبعة آلاف طلب عفو (TRC Report 1998).

ومن المهم هنا أن نتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل المتعلقة بطريقة محاولة اللجنة تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والعفو عن مرتكبي هذه الانتهاكات، وتعويض الضحايا، والمصالحة بين الضحايا ومرتكبي الجرائم.

واجهت اللجنة في آن واحد رغبة الضحايا في معاقبة الجناة، وسعى الجناة إلى الحصول على الحصانة من العقاب عن طريق الحصول على العفو، ومن ثم كان عليها أن تتعامل بمنتهى الحرص مع هدف إرساء أسس المصالحة والوحدة الوطنية. فكانت صيغة "الفوز للطرفين" التي حاولت إقامة التوازن بين أهداف المصالحة والعدالة الجزائية. فتم رفض المفهوم الضيق للعدالة والذي يحصرها في المحاكمات والعقاب، واعتمد بدلاً منه مفهوم أكثر رحابة، ألا وهو مفهوم العدالة الجماعية أو الاجتماعية. وهو مفهوم أقرب إلى العدالة الاسترجاعية التي تحتوى على بعض عناصر العدالة الجزائية، حيث تعلن الحقيقة<sup>(٥)</sup> ويتم إخضاع مرتكبي جرائم العنف للفضح العام أمام الشعب (Kiss 2000, Minnow 2000, Rotberg 2000, Villa- Vicencio 2000 a).

وهكذا يمكن أن ينسب إلى لجنة الحقيقة والمصالحة قيامها بتطوير نموذج جديد للتعامل مع جرائم الدولة، والذي لا يتوقف عند حدود الملاحقة الكاملة لمرتكبي الانتهاكات، نظراً لأن الملاحقة الكاملة في مثل تلك الظروف كانت ستجابه لا محالة بصعوبات عملية، وستؤدي إلى إعادة فتح الجراح القديمة، فضلاً عن حقيقة نجاح القليل من هذه الملاحقات. كما نبذ هذا النموذج بالمقابل فكرة العفو العام لأن هذا بدوره كان سيثير تناقضات وانقسامات كثيرة، وبالأحرى يؤدي إلى عودة الصراع.

وفيما يتعلق بمسألة العفو في حد ذاتها، واجهت حكومة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي المسألة الدقيقة والمندرة بالانفجار، ألا وهي الانصياع للنص الدستوري بمنح العفو إلى منتهكي جرائم حقوق الإنسان. ولكن كان عليها في الوقت نفسه أن تضطلع بهذا العفو بطريقة مقبولة أخلاقياً من جانب الشعب، وبخاصة من جانب ضحايا تلك الجرائم.

ومن ثم أخضعت اللجنة منح العفو لشرطين أساسيين. أولهما أن يقدم طالب العفو اعترافاً كاملاً ومفصلاً بالجرائم التي ارتكبها. وثانيهما أن يقتصر العفو على الأفعال التي ارتكبت لغرض سياسي. وفي الوقت نفسه ضمنت اللجنة ألا يكون الحصول على العفو سهلاً وهيناً، وذلك من خلال بعض الإجراءات التفصيلية مثل:-

- \* تقديم طلبات العفو على أساس فردي فقط.
- \* يملأ المتقدم بطلب العفو صيغة مقننة يضمنها معلومات مفصلة جداً تتعلق بانتهاكات محددة لحقوق الإنسان.

\* ظهور طالب العفو فى جلسات استماع مفتوحة أمام لجنة العفو.

\* تقديم الطلبات خلال فترة محددة.

لقد كانت عملية العفو إذن بمثابة "الجزرة" لإقناع مرتكبى الانتهاكات بالإبلاغ عن الحقائق كاملة، أما "العصا" فتمثلت فى التهديد بملاحقة أولئك الذين لا يقولون الحقيقة كاملة.

ولم يكن من نتائج العفو منح الحصانة لمرتكبى الانتهاكات من الملاحقات الجنائية فقط، وإنما أيضاً من الدعاوى المدنية للتعويض عن الأضرار. كذلك أعفيت الدولة من أية مسئولية تنشأ عن الأفعال التى ارتكبها أولئك الأفراد.

ورغم أن سبعة آلاف شخص قد تقدموا بطلبات للحصول على العفو - كما أوضحنا آنفاً - يلاحظ أن معظم الطلبات قد صدرت عن أناس موجودين بالحبس فعلياً، أما الغالبية الساحقة من قيادة الحكم العنصرى البائد فلم يتجشموا مشقة التقدم بطلبات عفو، واختاروا الاستمرار فى نفي تورطهم فى أية جرائم.

وبالنسبة لشرط الإفصاح التفصيلي عن الجرائم المرتكبة، والذي استهدف تشجيع طالبي العفو على الكشف عن معلومات بالغة الأهمية عن الجرائم التى تم ارتكابها، ففي الحقيقة أن من تقدموا باعترافاتهم لم يقدموا أية معلومات جديدة.

وربما كان الجانب الأكثر ضعفاً فى هذه العملية هو حقيقة أن التهديد بالملاحقة القضائية لمن لم يدلوا بمعلومات مفصلة، لم يكن فعالاً من الناحية العملية بسبب ضخامة عدد من ارتكبوا جرائم كهذه، فضلاً عن التكلفة المادية الكبيرة لهذا الكم الكبير من المحاكمات. وهناك حقيقة أخرى تتمثل فى قلة عدد العاملين فى قسم التحقيقات بلجنة الحقيقة والمصالحة، فضلاً عن عدم كفاءتهم، وهو الأمر الذى حد من قدرة لجنة العفو على تحديد ما إذا كان طالب العفو قد قدم بالفعل كل ما لديه من معلومات مفصلة مطلوبة أم لا عن كل الجرائم التى ارتكبها.

وعلى الرغم من أن عملية العفو كانت أكثر جوانب عمل لجنة الحقيقة والمصالحة إثارة للخلاف والغضب والريبة، فقد كانت مبررة من عدة وجوه، لعل أهمها هو أن هذا هو الثمن الذى يجب أن تدفعه جنوب أفريقيا من أجل انتقال سلمى نسبياً نحو مجتمع جديد متعدد الأعراق وديمقراطية متعددة الأحزاب (Boraine 2000, Greenawalt 2000, Hayner 2001, Lyster 2000).

بيد أنه يظل من المشكوك فيه تصور أن العفو الذى منحت له لجنة الحقيقة والمصالحة عن جرائم ارتكبت بحق الإنسانية يمكن أن يحمى مرتكبيها أيضاً من الملاحقة بمقتضى القانون الإنسانى الدولى، وخاصة حينما يتنقلون خارج البلاد (Lyster 2000, Ntsebeza 2000, Slye 2000).

وكانت مسألة التعويضات المالية للضحايا من أهم شواغل لجنة الحقيقة والمصالحة، أخذاً فى الاعتبار أن غالبية الضحايا قد تحولوا إلى جانب الفقر



المدقّع، خاصة وأن بعضهم قد أصيب إصابات بليغة إلى حد حرمانهم من العمل. كما كان التعويض المالي مهماً أيضاً من زاوية تهدئة خواطر الضحايا ومساعدتهم في تقبل عملية العفو التي مكنت بعض منتهكي حقوق الإنسان من الإفلات من السجن.

وبعد مجادلات مطولة، توصلت لجنة التعويضات وإعادة التأهيل في آخر الأمر إلى توصيات مفصلة بشأن برنامج للتعويضات يمنح الضحايا بمقتضاه في بعض الحالات تعويضاً قيمته ٢٦ ألف راند على مدى ست سنوات (TRC Report 1998). ورغم أن لجنة الحقيقة والمصالحة قد اعتبرت سياسة التعويض بالغة الأهمية بالنسبة لهدف تعزيز المصالحة الوطنية، فقد رفضت حكومة جنوب أفريقيا أن تلزم نفسها بقبول المسؤولية كاملة عن أخطاء النظام السابق. وذلك بالرغم من توقيع جنوب أفريقيا للعديد من الاتفاقات الدولية التي تلزمها بتقديم تعويض عادل وملئم لضحايا الانتهاكات النظامية لحقوق الإنسان.

وبعد تعرض الحكومة لضغوط شعبية كبيرة، اضطرت إلى تدبير بعض الأموال لصالح "صندوق الرئيس" الجديد الذي أنشئ في وزارة العدل. وعلى الرغم من بعض الأموال التي قدمتها حكومات الدنمارك وسويسرا وهولندا للمساعدة في هذا الغرض، ظلت الأرصدة المتاحة قاصرة إلى حد كبير (Hayner 2001).

فحتى عام ١٩٩٩ حصل حوالي ٢٥٠٠ شخص على تعويضات تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ راند.

وقد أدى الشك في التزام الحكومة بتدبير مخصصات أكثر للتعويضات إلى إثارة مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وسط الضحايا، مما ولد انتقادات شديدة من جانب جماعات حقوق الإنسان داخل البلد، بل وحتى من جانب أعضاء قياديين في لجنة الحقيقة والمصالحة ذاتها. حتى أن الأسقف "ديزموند توتو" رئيس اللجنة رأى أنه بدون بعض التعويض المالي سيشعر أولئك الذين حكوها لها قصصهم بأنهم ربما جرى خداعهم.

وكان من الأهداف الرئيسية لعملية لجنة الحقيقة والمصالحة إرساء أسس بناء الوحدة الوطنية والمصالحة إرساء أسس بناء الوحدة الوطنية من خلال عملية المصالحة التي تشمل الأمة بأسرها، من ضحايا وناجين ومرتبكي جرائم العنف والمستفيدين من نظام الأبرتهيد وحتى المشاهدين السلبيين، حيث يتجاوز الجميع مشاعر الحقد، والرغبة في القصاص، والخوف، واللامبالاة (Villa- Vicencio 2000 b).

ويمكن القول أن جلسات الاستماع العامة قد منحت للضحايا والناجين فرصة التعامل مع الماضي، وللمصالحة أن تتم، من خلال إفساح المجال أمام التسامح والتواد والقبول (Rotberg 2000).

وقد كان هناك نقص واضح - بشكل عام - في الدعم السياسى للتقرير الختامى للجنة الحقيقة والمصالحة وتوصياتها المائتين والخمسين، والتي كان تنفيذها من الصعوبة بمكان. كذلك وجهت انتقادات كثيرة إلى العديد من النتائج التى توصلت إليها اللجنة، والإجراءات التى اتبعتها، وحتى إلى تشكيلها ذاته.

بيد أن هناك فى الوقت نفسه اعترافاً عاماً بأنها قد قدمت للمجتمع أحد أهم أعمدة بناء السلم فى ذلك البلد المنقسم انقسامات عميقة، والذي عاش عقوداً طويلة فى ظل أفظع انتهاكات حقوق الإنسان وأكثر صورها بربرية فى التاريخ الحديث. وكم كانت جنوب أفريقيا محظوظة فى هذا الشأن بأن وجد فيها فى وقت واحد قائدان استثنائيان وناقذا البصيرة هما الأسقف "ديزموند توتو" والرئيس السابق "نيلسون مانديلا"، والذان استطاعا البرهنة على أنه بالرغم من مرارات الماضى وكل المصاعب لا يزال بإمكان خصوم الأمس العيش معاً بسلام. وإذا كانت لجنة الحقيقة والمصالحة قد استلهمت الكثير من لجان الحقيقة السابقة عليها، وخاصة فى أمريكا اللاتينية، فقد اتسمت فى الوقت نفسه بسمات متفردة من حيث الإبداع والتجديد، مما جعلها ملهمة بدورها للجان أخرى للحقيقة تشكلت فيما بعد فى أماكن أخرى.

#### ٤-٢ لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون

تعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون من بين أحدث التجارب فى هذا الشأن فى أفريقيا، وإن كانت قد تناقضت مع سابقتها فى جنوب أفريقيا من عدة جوانب. وقد قام الرئيس "أحمد تيجان كبه" فى السادس من يوليو ٢٠٠٢ بالافتتاح الرسمى لأعمال هذه اللجنة. ومن المهم هنا التطرق إلى الخلفية العامة لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون.

بدأ الصراع فى سيراليون فى مارس ١٩٩١ حينما اقتحمت حدودها مع ليبيريا مجموعة مغمورة دعت نفسها "الجبهة المتحدة الثورية" RUF، ولكن الصراع تفاقم فيما بعد ليصبح واحداً من أفدح الحروب التى عرفها العالم فى العقود الخمسة الأخيرة. حيث ارتكبت انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، شملت القتل والتعذيب والتشويه لآلاف المدنيين، والاغتصاب الجنسى والتجنيد القصرى للأطفال كمقاتلين. كما تعرض الاقتصاد تحت ضربات هذه الحرب للتدمير الذى لحق أيضاً بالبنية التحتية والبلدات والقرى.

وبينما اشتركت كل أطراف هذه الحرب في جرائم انتهاك حقوق الإنسان، يمكن نسبة معظم هذه الانتهاكات إلى القوات المتمردة التي تشكلت من "الجبهة المتحدة الثورية" وحلفائها، وإلى قوات الجيش السيراليوني SLA، و"المجلس الثورى للقوات المسلحة" AFRC و"قوات الدفاع المدنى" CDF.

وبسبب الطبيعة الوحشية التى اتصف بها هذا الصراع، قامت بلدان عدة والجماعة الدولية عامة بجهود كبيرة لإيجاد حل سلمى، وهو ما انتهى إلى تدخل الأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأمانة الكمنولث، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - إيكواس (Ayissi and Poulton 2000, Hirsch 2001). وكان أن توجت هذه الجهود بتوقيع "اتفاقية لومى للسلام" فى يوليو ١٩٩٩ بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. وهى وثيقة شاملة مكونة من ٣٧ بنداً تتناول مختلف الجوانب الاجتماعية- الاقتصادية والأمنية والسياسية. وفى محاولة لكسر دائرة العنف فى هذا البلد المنقسم على نفسه والذى مزقه العنف، تضمنت الاتفاقية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بهدف إعادة أجواء التصالح إلى هذا البلد، إلى جانب المهمة الأكثر حساسية وهى منح العفو عن مرتكبى جرائم حقوق الإنسان.

وتناول البند التاسع فى الاتفاقية هذه المسألة حيث ورد بها: "سعيًا وراء إرساء السلم فى سيراليون، ستقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمنح العريف فوداي سنكوح عفواً كاملاً. وبعد توقيع الاتفاقية ستمنح الحكومة أيضاً عفواً كاملاً وبأثر رجعى لجميع المقاتلين والمتعاونين عن كل ما فعلوه من أجل تحقيق أهدافهم، وذلك حتى تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية. ومن أجل توطيد السلم وتشجيع المصالحة الوطنية ستضمن حكومة سيراليون عدم اتخاذ أية تدابير رسمية أو قضائية بحق أى عضو فى الجبهة الثورية المتحدة فى سيراليون أو المجلس الثورى للقوات المسلحة (سابقاً) أو جيش سيراليون (سابقاً) أو قوات الدفاع المدنى، فيما يتعلق بأى عمل قاموا به لتحقيق أهدافهم كأعضاء فى هذه المنظمات، بدءاً من مارس ١٩٩١ وحتى تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية. كما سيتم اتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من التدابير الضرورية لضمان العفو عن المقاتلين السابقين والمنفيين وغيرهم من الأشخاص الموجودين حالياً خارج سيراليون لأسباب تتعلق بالصراع المسلح، وبما يضمن لهم ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، وبهدف إعادة إدماجهم فى إطار الشرعية الكاملة".

كما نصت الاتفاقية على إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة فى غضون تسعين يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية. فنقول المادة ٢٦ من الاتفاقية: "تشكل لجنة للحقيقة والمصالحة للاضطلاع بمهام العفو، وكسر دائرة العنف، وتوفير منبر لكل من الضحايا ومرتكبى جرائم حقوق الإنسان للإدلاء بالحقائق



كاملة، حتى يتسنى الحصول على صورة واضحة للماضى على طريق تسهيل الوصول إلى مصالحة وعلاج حقيقيين. وسوف تتعامل اللجنة بروح المصالحة الوطنية مع مسألة انتهاكات حقوق الإنسان منذ بدء الصراع بسيراليون فى العام ١٩٩١. وينتظر من اللجنة - ضمن أشياء أخرى- أن توصى بالإجراءات الواجب اتخاذها لإعادة تأهيل ضحايا جرائم حقوق الإنسان".

ومثلما وجه الكثيرون سهام النقد إلى العفو المشروط الذى منحه الدستور المؤقت لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٣، فقد رأى كثيرون أيضاً أنه من غير المقبول بالمرّة ذلك العفو الذى منحتّه الاتفاقية للجبهة المتحدة الثورية فى سيراليون. غير أن المتفاوضين لإنجاز اتفاق لومى رأوا فى هذا السبيل الوحيد لإنقاذ ذلك البلد من الخطر الحقيقى للانهيّار الشامل.

ولو قيض للاتفاقية أن تطبق بحذافيرها لكانت لجنة الحقيقة والمصالحة، وبعض الهيئات المكّمة، مثل "لجنة حقوق الإنسان" HRC، قد اكتمل تشكيلها فى أكتوبر ١٩٩٩. ولكن البرلمان فى سيراليون لم يصدر قانوناً بهذا سوى فى ٢٢ فبراير ٢٠٠٠. فما هو السبب فى هذا التأجيل؟

لقد حدث بمجرد توقيع اتفاق لومى أن بدأ العديد من منظمات حقوق الإنسان العالمية والمحلية فى ممارسة الضغوط على الحكومة للإسراع بتكوين لجنة الحقيقة والمصالحة، حيث بدا أنها ليست شغوفة بهذا حسبما يقول بعض المحللين (Alie 2000: 174). حيث ظل هناك جو من الشكوك العميقة بين الحكومة وقيادة الجبهة المتحدة الثورية/ المجلس الثورى للقوات المسلحة. ومن ثم فإن البرنامج الخاص بنزع السلاح وإنهاء التعبئة وإعادة الإدماج DDR لم يتقدم تنفيذه بالسلاسة التى كانت مأمولة. فحتى منتصف عام ٢٠٠٠ لم يتم سوى نزع سلاح ٢٠% من المقاتلين الذى كن حجمهم قد بلغ ٤٥ ألف مسلح. وتردد الكثير من أعضاء جماعات المتمردين إزاء الخروج من الأحرّاش خوفاً من استدعائهم للمثول أمام لجنة الحقيقة والمصالحة، حيث رأوا فيها نوعاً من المحاكم الخاصة. وزاد الأمر تعقيداً بسبب التصريحات التى أدلى بها قائد الجبهة المتحدة الثورية "قوداى سنكوح" للصحافة العالمية، وقال فيها إنه لا يرى ضرورة لتكوين لجنة الحقيقة والمصالحة، وإنه سيوصى قواته بعدم المشاركة فى أعمالها (Alie 2000: 174-6). ومن ثم بدا واضحاً أن الحصانة القضائية التى منحت للمتمردين، وعلى العكس من التوقعات المتفائلة فى عام ١٩٩٩، لم تشجع المتمردين على إلقاء سلاحهم فوراً والاشتراك بجدية فى جهود إرساء السلم.

وقد شكّلت لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون من سبعة أعضاء، ولكنها اختلفت عن سالفاتها فى جنوب أفريقيا فى أنها ضمت ثلاثة من غير مواطنى سيراليون. وقد عين أعضاء اللجنة بواسطة رئيس الدولة وفقاً لإجراءات منصوص

عليها في المواد من ٢ إلى ٥ في القانون الخاص بذلك، وحيث اشترط أن يكون الأعضاء المعنيون من بين "الأشخاص المشهود لهم بالنزاهة والمصداقية في أداء عملهم، ويتمتعون بثقة عامة من جانب المواطنين في سيراليون". وتوضح الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون أهداف إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يلي:-

- وضع سجل تاريخي غير متحيز لجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت إبان الصراع المسلح في سيراليون، منذ بدء الصراع في العام ١٩٩١ وحتى توقيع اتفاقية لومي؛

- علاج مسألة الحصانة القانونية.

- تلبية احتياجات الضحايا.

- تشجيع علاج العداءات وتحقيق المصالحة.

- منع تكرار تلك الجرائم والانتهاكات.

أما الفقرة الثانية من المادة نفسها فقد فصلت وظائف اللجنة على النحو التالي:-

\* التحري والإفادة عن أسباب وطبيعة ومدى الانتهاكات والجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة، وعلى أتم نحو ممكن؛ بما في ذلك الأسباب المباشرة، والسياق الذي وقعت فيه هذه الجرائم والانتهاكات، والتحقق مما إذا كانت قد تمت نتيجة تدبير مسبق أو سياسة محددة أو بترخيص من الحكومة أو أية جماعة أو فرد، ودور كل من العوامل الداخلية والخارجية في الصراع.

\* العمل من أجل استعادة الكرامة الإنسانية للضحايا، وتشجيع المصالحة، من خلال منح الضحايا فرصة وصف الانتهاكات والجرائم التي تعرضوا لها، والسماح لمرتكبي تلك الانتهاكات بشرح تجاربهم؛ وكذلك من خلال خلق مناخ يدعم الحوار البناء بين الضحايا ومن ارتكبوا الجرائم، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل مثل الجرائم الجنسية وخبرات الأطفال في الصراع المسلح.

\* القيام بكل الوظائف الأخرى المماثلة التي يمكن أن تسهم في إنجاز أهداف اللجنة.

وبالنسبة للأشخاص الذين يرفضون المثول أمام اللجنة وقول الحقيقة، أو الذين يحاول تضليل اللجنة وإعطاء معلومات مزيفة، يمكن التوصية للمحكمة العليا بمعاقبتهم.

كذلك حددت مدة عمل اللجنة بعام واحد، مع إمكانية تمديد عملها لستة أشهر إضافية، إن كان هذا ضرورياً لإكمال عمل اللجنة.

وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٢ كانت لجنة الحقيقة والمصالحة لا تزال ماضية في عملها، وفي آخر تقرير صدر عنها في ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ أوضحت أنها قد

حصلت فقط على قرابة ١,١٠٨ مليون دولار من إجمالي الموارد السابق إقرارها لها وهي حوالى ١,٥٨١ مليون دولار. كما أشارت إلى أن بعض أفراد الجمهور لا يزالون غير مدركين لأهداف اللجنة وعلاقتها بالمحكمة الخاصة. ويعتبر تواجد اللجنة مع هذه المحكمة الخاصة فى آن واحد، فضلاً عن تداخل الاختصاصات بينهما، يعتبر من الجوانب المشوشة التى تتفرد بها عملية لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون.

ففى عام ٢٠٠١ اعتمد مجلس الأمن الدولى خطط إنشاء "محكمة خاصة" لملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبناء على اتفاقية وقعت مع هيئة الأمم المتحدة، صادق برلمان سيراليون فى عام ٢٠٠٢ على قانون باتفاقية المحكمة الخاصة. وقد جاء فى الفقرة ٢ من المادة ٢١ من هذا القانون أنه "وبغض النظر عن أى قانون آخر، يلتزم كل شخص طبيعى وكل جماعة أو هيئة منشأة بمقتضى القانون السيراليونى، بالانصياع لأى مقتضيات تنشأ عن المحكمة الخاصة".

ونظراً لأن لجنة الحقيقة والمصالحة قد أنشئت وفقاً للقانون السيراليونى، فقد أصبحت بموجب قانون المحكمة الخاصة ملزمة بأى أوامر تصدر عن هذه المحكمة. ولما لم يكن هناك استثناء مبين فى قانون المحكمة الخاصة، فمن المنطقى أن تكون لجنة الحقيقة والمصالحة ملزمة بالانصياع لكل الأوامر الصادرة عن المحكمة الخاصة. وعلى الرغم من أن قانون لجنة الحقيقة والمصالحة يسمح لها بالحصول على المعلومات على أساس الثقة أو السرية، فإن قانون المحكمة الخاصة والذى صدر فى وقت متأخر عن القانون الخاص باللجنة، يقرر تطبيق قرارات المحكمة بغض النظر عن أى قانون آخر، أى أنه يجب القانون الأقدم إن حدث تعارض بينهما. ومعنى هذا أن المحكمة الخاصة بإمكانها أن تطلب من لجنة الحقيقة والمصالحة تقديم ما لديها من معلومات أو مصادر، حتى تلك التى حصلت عليها على أساس الثقة. وهو ما يهدد بتقويض الرغبة لدى أى شخص يريد الإدلاء بشهادته أمام لجنة الحقيقة والمصالحة.

خلاصة القول أن هذه المسألة التى تفسر إحجام الكثير من السيراليونيين حتى الآن عن التقدم للجنة، لن يتم حلها ما لم يتم التوصل أولاً إلى اتفاق بشأن طبيعة العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة.

هناك أيضاً المشكلات المتعلقة بالجرائم والانتهاكات التى ارتكبت بعد توقيع اتفاق لومى عام ١٩٩٩، وهى الجرائم غير المشمولة بملاءة الحصانة. ومن الواضح إذن أن لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون تواجه تحديات هائلة أمام تحقيق مهمتها فى إرساء الأسس لسلم قابل للاستدامة فى هذا البلد. ومن الصعب التكهن بما يمكن أن يحدث، وإن كان من الواضح أن محاولة استباق أو اختصار



العملية المستحقة لمنح العفو بكل نتائجه القانونية والأخلاقية والسياسية لم تجعل البحث عن السلم المستدام عملاً أكثر يسراً.

#### ٤-٣ لجنة تحرى انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا

حصلت نيجيريا على استقلالها عن بريطانيا في العام ١٩٦٠، حيث حكمت بواسطة تحالف من الأحزاب والأجنحة الإقليمية حتى عام ١٩٦٥ حينما انزلت البلاد إلى الحرب الأهلية. وخلال هذه الحرب التي استمرت من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ أزهقت أرواح أكثر من مليون مواطن. وبدءاً من العام ١٩٧٠ تعاقبت نظم عسكرية على حكم نيجيريا. وفي الحقيقة أن العسكريين ظلوا يحكمون نيجيريا لقراءة الثلاثين عاماً.

وفي مايو ١٩٩٩ انتخب بشكل ديمقراطي "أولسيجون أوبا سانجو" رئيساً لنيجيريا، وهو قائد عسكري سابق قضى ثلاث سنوات في سجون نظام الجنرال "سانى أبانسا". وفي الشهر الأول من تولى الرئيس الجديد لمنصبه شكل لجنة تحرى انتهاكات حقوق الإنسان، والتي عرفت على نطاق واسع باسم "لجنة أوبوتا" نسبة إلى رئيسها القاضي السابق في المحكمة العليا "تشيكوديفو أوبوتا". وكلفت اللجنة بتقصي انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الفترة من ١٩ يناير ١٩٦٦ حتى ٢٨ مايو ١٩٩٩. وقد افتتحت أعمال اللجنة في ٤ يونيو ١٩٩٩، وقدمت تقريرها الأولي إلى الرئيس في يونيو ٢٠٠٢.

وكان الرئيس في أول الأمر قد كلف اللجنة ببحث انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة من أول يناير ١٩٨٤ حتى ٢٨ مايو ١٩٩٩. غير أنه تعرض لانتقادات حادة من جانب منظمات حقوق الإنسان، حيث بدا واضحاً أن "أوباسانجو" يريد من تحديد الفترة المطلوب من اللجنة بحثها بأنها تبدأ من أول يناير ١٩٨٤، يريد تحاشي التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان في فترة حكمه هو نفسه السابقة كرئيس عسكري، والتي امتدت من فبراير ١٩٧٦ حتى أكتوبر ١٩٧٩. ومن ثم اضطر "أوباسانجو" إلى مد بداية الفترة المتحرى عنها إلى عام ١٩٦٦ حينما وقع أول انقلاب عسكري في نيجيريا (Hayner, 2001).

وقد أنشئت اللجنة وفق أمر إداري من الرئيس نفسه، ولم يصدر قانون أو أي وثيقة تحدد كيفية قيام اللجنة بعملها. وقد تأجل بدء أعمال اللجنة بسبب نشوب نزاع بين الرئيس والجمعية الوطنية (البرلمان) بشأن الصلاحيات القانونية للجنة. وفي الحقيقة أن عدداً من الدعاوى القضائية قد رفع ضد حق الرئيس في تكوين لجنة كهذه بزعم أنه يتعدى بذلك على سلطات محتجزة دستورياً للجمعية الوطنية. وفي نهاية الأمر تم التوصل إلى توافق بالاعتراف بحق الرئيس في تكوين مثل تلك اللجنة في إطار قانون محكمة التحقيق<sup>(١)</sup>.

وتلخصت مهام اللجنة وفقاً للأمر الرئاسي فيما يلي:-

- تحديد أسباب وطبيعة ومدى جرائم أو انتهاكات حقوق الإنسان (في حدود ما تسمح به الأدلة والظروف)، وبشكل خاص تحديد الحالات المعروفة أو المشكوك فيها للوفيات الغامضة والاغتيالات أو محاولات الاغتيال التي ارتكبت في نيجيريا منذ انتهاء الحكم الديمقراطي.

- تحديد الشخص أو الأشخاص، والسلطات، والمؤسسات أو المنظمات التي يمكن اعتبارها مسئولة عن الوفيات الغامضة والاغتيالات أو محاولات الاغتيال أو غيرها من الانتهاكات والاعتداءات على حقوق الإنسان، وتحديد الدوافع وراء القيام بتلك الأعمال، والضحايا والظروف التي جرت فيها، وأثرها على أولئك الضحايا وعلى المجتمع بشكل عام.

- تحديد ما إذا كانت هذه الانتهاكات والاعتداءات قد وقعت نتيجة لسياسة عمدية من جانب الدولة، أو أي من هيئاتها أو مؤسساتها أو أفرادها، أو أي منظمات أو حركات تحرير أو جماعات أو أفراد آخرين.

- التوصية بالتدابير الواجب اتخاذها، قضائية أم إدارية أم تشريعية أم مؤسسية، لتصحيح المظالم السابقة، ومنع تكرار انتهاك حقوق الإنسان في نيجيريا في المستقبل.

وعلى العكس من لجنتي الحقيقة اللتين سبقت مناقشتهما، جاءت مهمة اللجنة النيجيرية عريضة جداً، حيث طلب منها أن ترسم صورة عامة ليس فقط لانتهاكات حقوق الإنسان، وإنما أيضاً لفساد القادة العسكريين السابقين، ولأي سياسيين أو ميليشيات أو حتى مدنيين تورطوا في ارتكاب تلك الاعتداءات.

وقد تجلّت عدة جوانب ضعف في تصميم عمل وصلاحيات وفلسفة لجنة الحقيقة في نيجيريا، وكان لابد وأن تؤثر بالسالب على كفاءة عملها، مثل:

أولاً: إنه على العكس من اللجنتين المذكورتين سابقاً، لم يرتبط إنشاء اللجنة النيجيرية بأي حافز قانوني مثل عرض العفو على مرتكبي تلك الجرائم مقابل أن يأتوا طواعية إلى اللجنة ليقدموا اعترافات مفصلة بحقيقة الجرائم التي ارتكبت.

ثانياً: أن اللجنة لم يكن بإمكانها ضمان ألا تستخدم الاعترافات المدلى بها أمامها كأدلة على مرتكبي تلك الجرائم أمام المحاكم الوطنية أو الدولية، أثناء عمل اللجنة أو بعد إصدار تقريرها النهائي.

ثالثاً: على الرغم من أن الرئيس "أوباسانجو" مثل بشخصه أمام اللجنة ليدافع عن نفسه ضد مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان حينما كان يترأس النظام العسكري في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩، لم يكن بإمكان اللجنة إرغام المشتبه فيهم الأساسيين - وخاصة الرؤساء العسكريين الثلاثة السابقين الجنرالات "محمود بوهاري" و"إبراهيم

بابانجيدا" و"عبد السلام أبو بكر" - كى يمثلوا أمامها ويدافعوا عن أنفسهم أمام سيل من الاتهامات.

وتعرضت اللجنة للتعثر جراء الدعاوى القانونية المضادة، وآخرها الدعاوى التى أقامها الحاكم العسكرى السابق الجنرال "بابا نجيدا" لإيقاف تنفيذ توصيات اللجنة.

ومع ذلك فإنه من أهم التوصيات التى وردت فى تقرير اللجنة المكون من ثمانية مجلدات، تلك التوصية الداعية إلى دفع تعويض نقدى لأسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على أمل تهدئة مواجعهم، وإن لم تتطرق اللجنة إلى الحديث عن حجم تلك التعويضات. كما أوصت اللجنة بإعادة فتح التحقيق فى قضايا معينة لم تحل بعد.

وقد أقدم الرئيس النيجيرى "أوباسانجو" على الاعتذار لكل الضحايا باسم الحكومات النيجيرية المختلفة التى تعاقبت على السلطة منذ العام ١٩٦٦. غير أنه من المشكوك فيه أن يكون هذا كافياً، فى وقت لم يمثل أى من قادة تلك الحكومات أمام اللجنة، بل وحتى إصرارهم على إنكار ارتكاب أية أخطاء إبان كانوا فى موقع المسؤولية.

وقد أظهرت جلسات الاستماع الكثيرة، والتى غطتها وسائل الإعلام فى بعض الحالات، الكثير من مشاهد المصالحة بين مرتكبي الجرائم وضحاياهم. ولا يزال أمامنا الانتظار حتى نرى ما إذا كانت الحكومة الحالية مستعدة لتطبيق التوصيات الكثيرة التى تضمنها تقرير اللجنة.

#### ٤-٤ لجنة التحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان فى أوغندا

ربما كان من أقدم لجان الحقيقة فى القارة الأفريقية تلك التى تكونت فى ١٦ مايو ١٩٨٦ تحت اسم "لجنة التحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان" فى أوغندا، وذلك بعد وقت وجيز من مقدم الرئيس "يورى موسفينى" إلى السلطة.

ففى إطار القانون الخاص بلجان التحقيق شكل وزير العدل/ المدعى العام لجنة من ستة أعضاء ووضع على رأسها "أرثر أودر" قاضى المحكمة العليا<sup>(٧)</sup>.

وقد طلب من اللجنة التحقيق فى جميع جوانب انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفة القوانين والممارسات المتطرفة للسلطة، والتى ارتكبت ضد أشخاص فى أوغندا من جانب نظامى حكم "ميلتون أوبوتى" و"عيدى أمين" فى الفترة من ٩ أكتوبر ١٩٦٢ حتى ٢٥ يناير ١٩٨٦. وكذلك تحديد سبل منع تكرار حدوث هذه الممارسات فى المستقبل. وهكذا كانت مهمة اللجنة عريضة جداً، ومع ذلك طلب منها أن تنجز هذا التحقيق "بكل العناية والسرعة الواجبتين"، وتقديم تقرير يتضمن توصياتها "بأسرع وقت ممكن ودون أى تأجيل غير مستحق".



وقد كانت اللجنة موضع ترحيب الكثيرين سواء داخل أوغندا أم خارجها، على أمل أن تتوصل إلى معلومات عن اختفاء الكثير من المواطنين، وخاصة في فترة الحكم الدموي لعيدى أمين. وعقدت جلسات استماع عامة قامت وسائل الإعلام بتغطيتها على أوسع نطاق.

ولكن بدلاً من أن تتجزر اللجنة عملها "بأسرع وقت ممكن" احتاجت اللجنة عقدًا كاملاً لتتم تحقيقاتها وسلمت تقريرها في العام ١٩٩٤، بعد أن كان معظم الناس قد فقدوا الاهتمام بأنشطتها. وقد تقلصت كثيراً قدرة اللجنة على العمل كوسيلة للمحاسبة والتغيير. بيد أنه نظر إليها كوسيلة لزيادة ثقة الشعب في التزام "الحكم الجديد" بحقوق الإنسان، وكواسطة للتوعية العامة. ولا تزال أوغندا حتى يومنا هذا مبتلاة بالانقسام العميق والصراع الأهلي، ومن المهم ملاحظة أن اللجنة لم تخول قط بمهمة تحقيق المصالحة بين الأجنحة المتصارعة.

#### ٤-٥ لجان أخرى للحقيقة

هناك هيئات أخرى أنشئت في القارة وتستحق الإشارة إليها هنا، وإن لم تكن لجان حقيقة بالمعنى الدقيق الذي سبق لنا اعتماده (Cristie 2000: 54-5). ففي زيمبابوي أنشأت الحكومة "لجنة التحقيق" في عام ١٩٨٥، بعد الضغوط التي مورست عليها للتحقيق في عمليات القمع التي سجلت في "ماتابيلي لند"، والتي سقط فيها ١٥٠٠ قتيل على الأقل. ورغم أن تقرير اللجنة لم يعرف طريقه قط إلى النشر، فقد اضطر وزير الدفاع إلى الاعتذار عن عمليات القتل والتعذيب التي جرت هناك.

أما في تشاد فقد صدر مرسوم رئاسي في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ بإنشاء لجنة التحقيق في الجرائم ونزع الممتلكات التي ارتكبتها الرئيس السابق "حسين حبري" وأعوانه وشركاؤه. وكانت المهمة الرئيسية لهذه اللجنة هي التحقيق في التصرفات غير القانونية من حبس واعتقال واغتيال واختفاء مواطنين وتعذيب وسوء معاملة والعدوان البدني أو المعنوي على الأشخاص وكل انتهاكات حقوق الإنسان، والتهديب غير الشرعي للمخدرات، التي وقعت في ظل النظام السابق. وكشف تقرير اللجنة أن ما يزيد على ٤٠ ألف شخص قد قتلوا، كما قامت بنشر أسماء وصور مرتكبي هذه الجرائم. وعلى الرغم من هذا لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة هناك، ولكن على أيدي النظام الحالي هذه المرة.

أما في رواندا فبعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين المتمردين والحكومة، اتفقت الأطراف المتحاربة على تكوين لجنة للحقيقة، بمساعدة من أربع منظمات دولية غير حكومية هي "الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان"، و"أفريكا ووتش" و"الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان" و"المركز الدولي لحقوق الفرد وتنمية

الديمقراطية". وسميت اللجنة الجديدة "اللجنة الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان فى رواندا منذ أول أكتوبر ١٩٩٠"، حيث تشكلت من عشرة أعضاء من ثمانية بلدان مختلفة. وطلب من اللجنة تحرى حقيقة الانتهاكات التى ارتكبت إبان الحرب الأهلية، وقد نشرت بالفعل تقريرها النهائى فى مارس ١٩٩٣. ورغم أن التقرير قد كشف عن وجود المقابر الجماعية، وكانت نتائجها موضع ترحيب الحكومة التى يهيمن عليها الهوتو، فلم يمض وقت طويل حتى بدأت عمليات القتل على مستوى الإبادة الجماعية.

كذلك بعد الإحاطة بالرئيس "منجستو هايلي ماريام" فى إثيوبيا عام ١٩٩٢، قامت الحكومة الانتقالية بإنشاء "مكتب المدعى الخاص" لبحث انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم المشابهة التى ارتكبت إبان حكم "منجستو" الذى استمر ١٧ عاماً، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وبعد إلقاء القبض على حوالى ٢٠٠٠ من أفراد الجيش السابق، تم توجيه الاتهام إلى ١٧٠٠ منهم بالاشتراك فى عمليات إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وبالإضافة إلى محاكمة المتهمين، خول مكتب المدعى الخاص بوضع سجل تاريخى لهذه الانتهاكات، والاضطلاع بمهام جمع وتنظيم ونشر المعلومات فى هذا الشأن. وأخيراً يتوجب علينا الإشارة إلى "لجنة الوساطة من أجل المصالحة الوطنية" التى تكونت فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ بعد فترة من مجيء الرئيس "بوران جبابجو" إلى السلطة فى ساحل العاج. وتمثلت مهمة اللجنة فى تحرى أحداث العنف بعد الانتخابات فى العاصمة أبيدجان والتى قيل إنها حصدت أرواح ١٧١ مواطناً فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٠، حينما حاول الحاكم العسكرى السابق الجنرال "روبرت جى" إعلان فوزه بالانتخاب التى جرت يوم ٢٢ أكتوبر من طرف واحد. وقد عين النائب العام "ماتيو إركا" رئيساً لهذه اللجنة التى ضمت ٢٨ من السياسيين وضباط الجيش والزعماء الدينيين وممثلى المجتمع المدنى.

#### ٥- تقييم التجربة الأفريقية مع لجان الحقيقة

لدى محاولة تقييم أثر لجان الحقيقة المختلفة التى عرضنا لها آنفاً، من حيث خلق البيئة المواتية لإرساء المسلم المستدام، من المهم أولاً أن نراعى واقع أن لجان الحقيقة لا تعمل فى فراغ، وإنما هى بالأساس بنت السياق السياسى الذى تتشبط فيه. فعادة ما يؤثر السياق السياسى فى كل من مهام هذه اللجان، وتكوينها، وطبيعة وأثر عملها، فضلاً عن المحصلة النهائية للعملية بأكملها.

وعلى الرغم من اختلاف السياقات التى أنشئت فيها هذه اللجان فى أفريقيا، يمكن أيضاً ملاحظة الكثير من أوجه التشابه. فالهدف المشترك فى كل الحالات المذكورة كان محاولة التخلص من موروث الشمولية والقهر والاستهانة بحقوق

الإنسان، وذلك من أجل الانتقال إلى مجتمع أكثر انفتاحاً وديمقراطية وإعمالاً للمساءلة. كما كانت التحديات والعراقيل الواجب على هذه اللجان التغلب عليها متشابهة في الحالات المختلفة. فعلى سبيل المثال جاءت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا نتيجة للتسوية التي تم التوصل إليها بالمفاوضات، والتي بمقتضاها احتفظت الشخصيات المنتفذة إبان حكم الأبرتهاید بالكثير من السلطات العسكرية والقضائية والاقتصادية، وهو ما مثل تهديداً فعلياً للانتقال الضعيف والهش، ومن ثم كان لابد من حل التناقض بين هذا الوضع وبين المطالب الشعبية بإعمال المحاسبة. وفي سيراليون التي مزقتها الحرب الأهلية القاسية، وصلت تكاليف هذه الحرب إلى درجة تصاعدت معها ضغوط دولية وداخلية هائلة من أجل الوصول إلى تسوية سلمية بأى ثمن. وبالنسبة لأوغندا في عهد "موسفينى"، وبعد عقود طويلة من الانتهاكات النظامية لحقوق الإنسان، كان النظام الجديد فى أمس الحاجة إلى إقناع السكان بصدق التزامه باحترام حقوق الإنسان.

وكما أوضحنا سابقاً، انتشرت لجان الحقيقة أولاً فى أمريكا اللاتينية حيث ركزت أساساً على التوصل إلى حقيقة ما حدث لأولئك الأشخاص الذين "اختفوا" على أيدي نظم الحكم العسكرية الدكتاتورية. كما ظهرت لجان الحقيقة فى أفريقيا لذلك الغرض وأغراض أخرى مماثلة. ويمكن من خلال تفحص المهام المسندة إلى هذه اللجان فى أفريقيا، أن نجمل وظائفها تحت أربعة عناوين رئيسية:-

أولاً: تحرى انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت فى الماضى، ليس بالضرورة بغرض معاقبة مرتكبيها وإنما أساساً لمعرفة الحقائق عن متى وأين ولماذا وقعت أحداث عنف محددة. أى أن الهدف كان كتابة سجل تاريخى رسمى لهذه الأحداث.

ثانياً: الحصول على اعتراف بالأحداث التي وقعت فى الماضى، وذلك كأساس يمكن البناء عليه لتحقيق المصالحة الوطنية.

ثالثاً: تحقيق العدالة لضحايا تلك الأحداث.

رابعاً: تقديم توصيات لإعادة بناء المجتمع وضمان عدم وقوع انتهاكات حقوق الإنسان فى المستقبل مجدداً.

فهل ارتقت لجان الحقيقة فى أفريقيا إلى مستوى هذه التوقعات؟ وهل أنجزت الأهداف الموضوعة لها؟ وقبل هذا وذاك هل اضطلعت فعلاً بإرساء أساس متين للسلام القابل للصمود؟

يتمثل الهدف النهائى للجان الحقيقة، وبالأحرى منطق وجودها، فى البحث عن الحقيقة. ومن الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها من تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا تلك المقاربة التي اعتمدتها اللجنة. فيميز التقرير بين أربع مقاربات للحقيقة: الحقيقة الفعلية أو الجنائية، الحقيقة الشخصية أو المروية، الحقيقة الاجتماعية أو "الجدلية"، وأخيراً الحقيقة العلاجية أو الاسترجاعية (TRS)



(1998:110). ومن بين هذه المقاربات الفرعية الأربع للحقيقة تعتبر الحقيقة الفعلية أو الجنائية، والتي تشير إلى الأدلة المجردة والموضوعية، موضع اتفاق معظم لجان الحقيقة على أنها تدخل في صميم اختصاصها (Chapman and Ball 2001).

وقد اختارت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا مقاربة الحقيقة الاسترجاعية، وهي الحقيقة التي يتم الوصول إليها من خلال وضع الوقائع في سياقاتها، أي في السياق السياسي للتفاعل بين القوى الاجتماعية، وفي السياق التاريخي لتسلسل الأحداث منطقياً، وفي السياق الأيديولوجي للصراع بين الرؤى الاجتماعية المختلفة للعالم. وربما تأثرت اللجنة بملاحظة "مايكل إجناتيف" القائلة "إن كل ما يمكن للجنة الحقيقة أن تتجزه هو تقليص حجم الأكاذيب التي يمكن أن تلوّكها الخطابات العامة دون منازعة من أحد" (Chapman and Ball 2001: 10).

ومع ذلك فأياً كانت المقاربة المقاربة المعتمدة في البحث عن الحقيقة، وجدت لجان الحقيقة نفسها مواجهة بعدد من المشكلات. فهناك أولاً المشكلة العامة المتمثلة في اضطرارها إلى التعويل على شهادات "الضحايا" باعتبارها مصدراً أولياً للمعلومات، على الرغم من أنه لا يكفي تماماً إعادة تجميع هذه الروايات المرتبطة عادة بالصدمة التي ألّمت بهم في الحرب. وفي أحيان كثيرة تكون الأدلة الوثائقية على انتهاكات حقوق الإنسان إما تم تدميرها على أيدي النظام السابق - مثلما فعل نظام الأبرتهيد في جنوب أفريقيا- وإما أنه لم تكن هناك من الأصل أي سجلات لتلك التصرفات.

كما أن تحديد مهام اللجان قد تسبب عادة في تقليص المدى الذي يمكن أن تذهب إليه من أجل الحصول على الحقيقة. فقد تزاوج الغموض في تحديد المهام مع انعدام سلطات اللجنة في الاستدعاء والبحث والضبط في بعض الحالات، مثلما حدث في نيجيريا، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان إجبار المشتبه فيهم على المثول أمام اللجنة.

وربما كان جانب الضعف الأساسي في اللجنة النيجيرية هو عدم ضمان موثوقية أو سرية المعلومات، مما أثار المخاوف من استخدام هذه الأدلة والاعترافات في ملاحقات قضائية تالية.

ويمكن القول إن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا قد نجحت في المقايضة بمنح العفو الكامل في بعض الحالات مقابل الإدلاء باعترافات مفصلة، وإن كان هذا موضع انتقاد مثير لأنه لا يوجد أي دليل على أن هذا العفو قد أفلح في الوصول إلى معلومات أكثر مما كان متاحاً بالفعل.

إن الاعتراف العام بمعاناة "الضحايا" - من خلال عملية الإفضاء بالحقيقة - والذي سوف يشكل أساس استعادة كرامة الضحايا، قد كان في نظر الكثيرين بمثابة الفرضية الأساسية التي قامت عليها لجان الحقيقة (Chapman and Ball 2001).

وعلى أى حال فإن تكوين لجنة الحقيقة، وبخاصة شخصيته رئيسها والمقاربة التي يعتمدها، يعتبر أمراً حاسماً في تسهيل عملية العلاج. ففي جنوب أفريقيا كان وجود الأسقف "ديزموند توتو" على رأس لجنة الحقيقة والمصالحة هو الذي أعطى اللجنة مناخاً مسيحياً، انتقده البعض بحزم، إلا أنه ساعد في إزجاء روح التسامح والمصالحة التي سادت مجمل أعمال اللجنة. وعلى العكس من ذلك كان وجود قاض سابق مبدل في المحكمة العليا على رأس اللجنة النيجيرية، هو الذي أعطى أعمال اللجنة طابعاً يشبه جلسات المحاكمات الرسمية، حيث وضع المشتبه فيهم داخل قفص اتهام، كما خاطب المحامون أعضاء اللجنة بلقب "سيدى القاضى". وفوق هذا لم يستطع القاضى "أوبوتا" في نيجيريا أن يقدم اللمسة الإنسانية المتسامحة التي قدمها الأسقف "توتو" في جنوب أفريقيا، والذي كان يذرف العبرات أثناء الاستماع إلى بعض الشهادات المثيرة للعواطف. وكانت العلامات الحقيقية من جانب مرتكبي الجرائم على إيداء الندم الصادق هي المقدمة للمغفرة وقبول الاعتذار من جانب الضحايا أو أهاليهم.

إلا أنه تظهر هنا أمامنا مشكلة حقيقة، وهي أن العقول التي وقفت وراء عمليات القمع وسفك الدماء في هذه البلدان - مثل الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين في نظام الأبرتهيد في جنوب أفريقيا، أو الجنرالات وغيرهم من مسئولى النظام العسكرى السابق في نيجيريا - هؤلاء لم يظهروا قط أمام لجان الحقيقة، ولا كانوا مستعدين للاعتراف بأى أخطاء ارتكبوها.

ولا يكفى في هذا الصدد الاعتذارات شديدة العمومية، مثل ذلك الاعتذار الذي قدمه الرئيس "أوباسانجو" عن الأخطاء التي ارتكبتها جميع النظم السابقة، حيث يبدو الحوار بادياً على اعتذار كهذا، ومن ثم على العفو الصادر مقابله. وهو وضع يثير القلق في حالة نيجيريا بشكل خاص، لأن القادة العسكريين السابقين الذين رفضوا تلبية الدعوة إلى المثل أمام لجنة الحقيقة للرد على ادعاءات بقيامهم بانتهاك حقوق الإنسان، يستعدون الآن لدخول الانتخابات الرئاسية القادمة، بل إن لديهم فرصة جيدة للعودة إلى السلطة مستفيدين من الأموال التي تراكمت لديهم إبان كانوا في السلطة، وهو الشيء نفسه الذي قام به الرئيس الحالى في انتخابات ١٩٩٩. وقد نشرت مجلة "الإيكونومست" اللندنية مقالة عن نيجيريا كان عنوانها "في نيجيريا لا اعتذار ولا تفسير" توصلت فيها إلى نتيجة فحواها أنه لم يتم التوصل إلى كثير من الحقائق، ولا أنجزت المصالحة (Economist 2001: 54).

وتحصلت لجان الحقيقة في بعض الحالات على صلاحيات مباشرة أو غير مباشرة لترضية الضحايا. وأوصت هذه اللجان عادة بدفع تعويضات مادية للضحايا أو أهليهم. بل إن اللجنة النيجيرية أوصت بأن تعامل بعض المجتمعات المحلية معاملة خاصة الآن بسبب سابق حرمانها من المشروعات التنموية، كجزء

من التدابير القمعية التي اتخذتها النظم السابقة ضد بعض الجماعات والأقاليم. غير أن الحكومات الجديدة قد نشأت بعد فترات حافلة بالصراع، ومن ثم فقد كانت مواجهة بمشاكل الفقر ونقص الموارد المالية، وبدا منطقياً لها الزعم بأن من الأجدى إنفاق الموارد المتاحة على إعادة بناء البنية التحتية في الوطن.

ولم تكن حكومة جنوب أفريقيا راغبة في إلزام نفسها بالانصياع لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بتعويض فئات معينة من ضحايا الأبرتهاید. وكانت الحكومة النيجيرية أكثر صراحة في هذا الشأن. وقد يكون من الصحيح تماماً أن هذه المدفوعات تمثل عبئاً ما على نظام انتقالي، ولكن من الأمور المسلم بها ضرورة القيام بنوع من التعويض والترضية إذا أريد إقامة سلم قابل للحياة. وهناك ثلاثة أسباب واضحة تبرر هذا:-

أولاً، إنه على الرغم من حقيقة أن التعويض أو إعادة الممتلكات لا يمكن أن يضمن على الإطلاق الجراح والخسارة التي تسبب فيها العنف أو الصراع الممتد، فلا بد من النظر إلى هذا كأحد صور الاعتذار، أي كاعتراف رسمي ومادى من جانب الحكومة بالأخطاء التي وقعت لأولئك الضحايا. ولا بد لهذا أن يساعد في تحسين حيوات الناجين وإزالة آثار المرارة، مما يسمح بالوصول إلى درجة ما من التطبيع وتسهيل إجراءات المصالحة.

ثانياً، إن تعويض الضحايا أو إعادة ممتلكاتهم ينبغي أن تعمل كنوع من الحماية من تكرار الدولة لهذه الانتهاكات في المستقبل.

ثالثاً، إن الكثير من الدول الأفريقية قد صدق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والتي تلزمها بتقديم تعويض عادل ومناسب لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان<sup>(٨)</sup>. وسوف يسهم دفع التعويضات في هذا الشأن ليس فقط في تأكيد التزام الدولة بواجباتها الدولية، وإنما سيؤدي أيضاً إلى دعم حكم القانون في داخل البلد. ولذلك فإن وضع وتنفيذ برنامج فعال للتعويض وإعادة الممتلكات للضحايا أو أسرهم، يعتبر من أهم المسائل التي ينبغي على الحكومات الأفريقية التعامل معها بأقصى درجات الجدية.

وإن إعادة بناء المؤسسات الرئيسية لمسألة أخرى مطلوبة بقوة لدعم قيام نظام سياسى عادل وممثل، ولا يكتفى بإزالة آثار انتهاكات حقوق الإنسان في الماضى، وإنما يضطلع أيضاً بمنع تكرارها في المستقبل. ولعل من أفضل الإجراءات الوقائية التي يمكن اتخاذها ملاحقة ومعاقبة من ارتكبوا هذه الجرائم. وقد يتضمن العقاب: السجن ومصادرة الممتلكات والعزل من المناصب والحرمان من الحقوق السياسية. وربما كان من أكثر المسائل التي أثارت الجدل حول لجان الحقيقة في أفريقيا، تلك المرتبطة بالمقاربة المعتمدة لملاحقة ومعاقبة منتهكى حقوق الإنسان.



وقد تسببت هذه المسألة في إنتاج معضلة ضخمة أمام النظم الانتقالية. فهناك بالتأكيد عدد لا يحصى من العقبات الكؤود يحول دون ملاحقة مرتكبي جرائم العنف، مثل المخاطر السياسية المرتبطة بإعادة فتح الجراح القديمة، والتكاليف المرتفعة للمحاكمات، وصعوبة استيفاء الأدلة والالتهامات في جرائم ارتكبت على مدى أربعين عاماً مثلاً - وهو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا - وحقيقة أن النظام القضائي قد لا يكون قادراً على التعامل مع جرائم وقضايا بهذا الاتساع.

وبينما سمحت المهام الموكولة لبعض لجان الحقيقة بأن تصدر توصيات بشأن ما يجب فعله مع مرتكبي الجرائم، تتجلى أمامنا مقاربتان مختلفتان. الأولى هي مقاربة جنوب أفريقيا القائمة على فكرة العفو المشروط، والثانية هي مقاربة سيراليون المبنية على العفو غير المشروط.

ولم يكن هناك جانب في عمل لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا أثار لغطاً وغضباً مثل الجانب المتعلق بعملية العفو (Lyster 2000). ولكن هذه الانتقادات بدأت تفتّر، بعدما منحت اتفاقات لومى العفو عن كثيرين ممن ارتكبوا بعض أكثر الفظائع وحشية في التاريخ الحديث.

وفي الحقيقة أنه مع الاعتراف بأن صنع السلام والمصالحة الوطنية يستلزم منح عفواً مشروطاً في ظروف محددة بدقة، يجب في الآن نفسه ألا يشمل العفو أولئك الذين انتهكوا القانون الإنساني (وقوانين الحرب) أو غيرها من الجرائم الخطيرة مثل الإبادة الجماعية والتعذيب والجرائم ضد الإنسانية.

وتعتبر ملاحقة من ارتكبوا هذا النوع من الجرائم بالغة الأهمية بالنسبة لتقليل فرص تكرار هذه الفظائع في المستقبل، ولتوقيع القصاص العادل، بل إنها يمكن أيضاً أن تساعد في تحقيق المصالحة وتعزيز احترام سيادة القانون (Scharf 1996).

بينما نرى أن منح العفو لأولئك الذين ارتكبوا في سيراليون بعض أكثر الجرائم وحشية في العصر الحديث، لا بد وأن يعطى الانطباع الخاطيء بأنه من الممكن استخدام هذه الوسائل الوحشية لتحقيق غايات سياسية دون خشية العقاب.

وبينما يظل من حقوق السيادة لكل دولة أن تمنح العفو لمواطنيها، فقد أصبح واضحاً الآن أن أولئك المشمولين بالعفو رغم ارتكابهم جرائم ضد القوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان، يمكن إلقاء القبض عليهم أثناء ترحالهم في الخارج، ومن ثم تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد وقع الكثير من البلدان الأفريقية على اتفاقيات دولية<sup>(٩)</sup> تحظر منح العفو لأولئك الذين ارتكبوا أفعالاً مخالفة للاتفاقيات والمعايير الدولية (Dugard 1997, Roth- Arriaza 1990, Slye 1999).

وإذا كانت عملية العفو في إطار لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا تلقى الأضواء على صعوبة إجراء عملية عفو تتماشى مع القانون الدولي، فإن تجربة

سيراليون تبين أن ملاءة العفو لن تجعل من الأسهل بالضرورة إيجاد حل سلمى لمثل هذا النوع من الصراعات.

## ٦- خلاصة

لقد أصبحت لجان الحقيقة، وبسرعة، إحدى علامات إرساء العدالة في عمليات الانتقال، إذ إنها تلبي حاجة جوهرية ومطلوبة على نطاق واسع، ألا وهي معرفة الحقيقة وكشف المستور عن جرائم الماضي البائد (Hayner 2001).

وتتطلب إدارة والتحكم في بعض الصراعات العديدة والممتدة التي لا تزال تعرقل تعافى أفريقيا اقتصادياً وفرص التنمية فيها، تتطلب استراتيجيات معقدة يمكن للجنة الحقيقة أن تلعب دوراً مفيداً فيها. بيد أنه على الرغم من الشعبية التي اكتسبتها لجان الحقيقة فإنها لن تستطيع إنهاء المشكلة من تلقاء ذاتها. فلا بد من أن تكون قادرة على معالجة المشكلات الخاصة بأي بلد معنى عند نقطة محددة من الزمن. ومن خلال تحليلنا المختصر للتجارب الأفريقية يمكننا الخلوص إلى بعض النقاط المهمة لكيفية جعل هذه اللجان أكثر فعالية وكفاءة.

أولاً، إن تكوين لجنة الحقيقة ينبغي أن يأتي نتيجة لمشاورات واسعة تشترك فيها كافة قطاعات المجتمع، وأن يتم هذا من خلال تشريع قانوني - كما كان الحال في جنوب أفريقيا - وليس من خلال مرسوم إداري كما كان الحال في نيجيريا.

ثانياً، بينما يجب اتخاذ الحذر المعقول كي لا تتحول عملية لجنة الحقيقة إلى هيمنة مبالغ فيها للماضي على الحاضر، أو الانغماس في "صيد الساحرات" إلى الحد الذي يهدد الاستقرار أو عملية الانتقال، فإنه يجب تحاشي العفو الشامل أو فرض القيود التي يمكن أن تعيق تحديد وملاحقة مرتكبي العنف، وخاصة في البلدان التي شهدت الكثير من الجرائم المرتكبة بحق القانون الإنساني الدولي. ومع ذلك فإنه لا يمكن ببساطة إخراج أي من العقاب أو العفو من السياق تماماً، وإنما يجب التوصل إلى جمع دقيق بين الجانبين، ووفقاً للسياق السياسي الحاضر (Christie 2000:63). فكما أثبتت حالة سيراليون كان منح العفو غير المشروط لمرتكبي جرائم العنف في الماضي بمثابة ثمن باهظ ولكنه مع ذلك لم يؤد إلى ضمان السلام، ولا تعاون المنتفعين بهذا العفو في عملية البحث عن هذا السلام. وقد حذر "جورج سنتاينا" من أننا إذا لم نتعلم من دروس الماضي، ونوقف هذه الحصانة الممنوحة لمرتكبي الجرائم، نكرر ذات الأخطاء التي ستؤدي إلى نفس النتائج (Bassiouni 1996: 27).

ثالثاً، على الرغم من أن الاعتراف الرسمي بما وقع على ضحايا العنف قد يكون الخطوة الأولى والأكثر أهمية على طريق العدالة والعلاج، فإن عمل لجنة الحقيقة لا يمكن أن يكون مكتملاً ما لم يتضمن أحد أشكال التعويض المالي. إذ إن

التعويض وإعادة الممتلكات يقويان حكم القانون، والمصالحة، ومجمل عملية الإصلاح المؤسسي، ومن ثم لا يجوز تجاهل أو إهمال هذا الجانب أبداً. كما أن هذه المقاربة تأتي تمثيلاً مع نصوص وروح الاتفاقيات الدولية العديدة التي تلزم الدول بمنح ضحايا الانتهاكات المؤسسية لحقوق الإنسان تعويضاً عادلاً ومناسباً.

رابعاً وأخيراً، إذا أريد للجان الحقيقة أن يمتد أثرها العلاجي إلى المستقبل وأن تساهم في وضع أسس السلم والمصالحة، فلا بد أن تتمتع أولاً بالمصداقية. ومن أهم السبل لتحقيق هذا أن تتشكل اللجنة من مجموعة من الشخصيات الوطنية والدولية المرموقة والمحترمة، والذين يمكنهم العمل بروح الفريق. ومن الأمور القيمة في هذا الصدد حصول اللجنة على المساعدات الدبلوماسية والنصائح السياسية من البلدان المانحة والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أو بعض المؤسسات الأكثر تخصصاً مثل معهد السلام بالولايات المتحدة.

وربما كان الدرس الأهم هو أنه في الأوضاع الصراعية - وبخاصة الأوضاع التي تشبه تلك التي سادت في جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩٤ حيث لا يوجد خاسر أو رابح واضح - يمكن للجنة الحقيقة أن تصبح بديلاً ذا جدوى لأعمال الثأر والقصاص. بل ويمكننا القول إنها من الوسائل التي يمكن استخدامها لإدارة صراعات مريرة ومعقدة مثل تلك الجارية الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا والصومال. ففي مجتمعات كهذه لها تاريخ طويل من المراتب والاستقطاب السياسي والصراع الأهلي، تصبح المصالحة الوطنية عملية طويلة وبالعلة الصعوبة على نحو مؤكد.

ولا تعد لجان الحقيقة حلاً سحرياً، وإنما بإمكانها أن تطلق عملية مصالحة حقيقية. ولقد أسهمت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا - على الرغم من كافة جوانب قصورها - في إرساء السكينة النسبية التي تسود هذا البلد اليوم، وهو دليل واضح على القدرة الأفريقية غير العادية على التسامح والعفو عن الجرائم الشائنة، ومحاولة النظر إلى الأمام.

ويعتبر السجل العام للجان الحقيقة إيجابياً - في مجمله، فهي توفر آلية مرنة لبناء السلام، وإرساء الأسس لإدارة الصراعات الأفريقية العديدة، المندلعة منها والكامنة. وتكمن المرونة في حقيقة أنها توفر وسيلة للاستماع من الجميع، وكي تأخذ العدالة الاسترجاعية مكانها. وهناك جذور عميقة للإطار النظري للعدالة الاسترجاعية بوصفها بديلاً عن نظام العدالة الجنائية ذي التوجه القصاصي<sup>(١٠)</sup>.

ولما كانت العدالة الاسترجاعية تشجع الحوار والتفاوض المباشرين بين الأفراد والجماعات المنخرطة في الصراع فيما بينها، فإنها تحفز أيضاً على الإفضاء بالحقائق، وإبداء الندم والتوبة، والمصالحة والعلاج. وتوفر لجان الحقيقة وسيلة



لمواجهة الماضي والتقدم نحو المستقبل، من خلال كبح الذات، والتوازن، وإبعاد الرغبة في الثأر (Villa- Vicencio 2000 b).

وفي التحليل الأخير ينبغي إدراك أنه لا يمكن بناء ديمقراطية صحية وراسخة ومستقرة على أساس يتجاهل أهمية الاعتراف بالماضي والتعلم من أخطائه، خاصة إذا كان هناك نوع من العنف المؤسسي.

إن الفشل في التصالح مع الماضي القريب، وتعلم الدروس منه، يفسر لنا إخفاق ما تسمى الموجة الثالثة لزحف الديمقراطية في القارة الأفريقية منذ التسعينيات، وهو ما يؤكد أن بناء السلام من خلال لجان الحقيقة يعتبر من أكثر الوسائل حيوية لتنفيذ الشعار الجماهيري "لا تكرررها أبداً" والآمال في حرية وديمقراطية حقيقتين.

### ملاحظات

١- صيغ هذا التعبير الشائع الآن على أيدي صمويل هنتجتون. أنظر:

Huntington, S., 1991, Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norma, Ok: University of Oklahoma Press.

وقد أسماها "لاري دياموند" L.Diamond أيضاً "التحرير الثاني" في عمله:

Developing Democracy in Africa: African International Perspectives.

2- Hayner, P.B. 1996. International Guidelines for the Creation and Operation of Truth Commissions.

حيث يشير إلى أن اصطلاح "لجان الحقيقة" لم يكن مستخدماً بوجه عام لوصف عمل هذه الهيئات المحققة، حتى بعد أن أعلنت لجنة الحقيقة التابعة للأمم المتحدة تقريرها في أوائل ١٩٩٣ أنظر:

Report on the Commission on the Truth fo El Salvador- 1993. From Madness to Hope: The 12- year war in El Salvador. UN doc. S/23300.

٣- للاطلاع على مناقشة مفصلة حول لجان الحقيقة في كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، أنظر:

Fombad, Charles Manga, Peace Bulding in Africa: Lessons from truth Commisssons.

هذا وسيصدر هذا العمل قريباً في "مجلة القانون في ليسوتو".

٤- أدخل نظام الأبرتهيد كسياسة رسمية في عام ١٩٤٨ وظل مستمراً حتى عام ١٩٩٢. وقد قسم هذا النظام سكان جنوب إلى أربع فئات جنسية: الأفارقة والملونون والهنود والبيض. وقد تم الفصل بينهم في كافة مجالات الحياة والنشاط. وقد حرم غير

البيض من حقوقهم السياسية، وحرية الحركة والاجتماع، والحصول على التعليم الحديث والرعاية الصحية.

وقد شاعت الإزاحة الإجبارية لغير البيض، الذين كانوا يتعرضون للطرد من بيوتهم ويعاد توطينهم في "المواطن" الأفريقية الريفية، والأكواخ خارج المدن، وذلك دونما سابق إنذار. وكان العقاب الشديد بانتظار كل من يعترض على هذه السياسة. ويقدر عدد الذين اعتقلوا في الفترة بين ١٩٦٥ و ١٩٩٢ بأكثر من مائتي ألف، تعرض معظمهم لتعذيب فائق الوحشية.

٥- أنظر:

Chapman, A.R and Ball, P., 2001 The Truth of Truth Commissions: Comparative Lessons From Haiti, South Africa and Guatemala, Human Rights Quarterly, 23, pp 4-10.

٦- ظلت دستورية اللجنة مسألة خلافية لأن المواد في قانون محكمة التحقيق التي قامت على أساسها اللجنة كانت هي نفسها محل تشكيك دستوري.

٧- جدير بالذكر أن هذه اللجنة سبقتها لجنة أخرى في يونيو ١٩٧٤، شكلها الرئيس حينذاك "عبدى أمين" تحت وطأة الضغوط الدولية، لبحث حالات اختفاء لأشخاص عديدين. وقد أسميت اللجنة وقتها لجنة تقصى الحقائق في اختفاء مواطنين أوغنديين منذ ٢٥ يناير ١٩٧١. وقد صدر تقرير عن تلك اللجنة وثق فيه لـ ٣٠٨ حالات اختفاء، ولكن الحكومة لم تقدم قط على نشر هذا التقرير. ورغم تجاهل هذا التقرير فإنه يعتبر جزءاً من التاريخ الرسمي للدولة.

٨- أنظر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من الممارسات الوحشية واللا إنسانية أو المعاملة أو العقاب الحاط للكرامة. وكذلك أنظر:

Scharf, M.P., 1997, The Case for a permanent International Truth Commissions , Duke Journal of Comperative and International Laws, 7, 373-378.

٩- على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية التي توجب ملاحقة مرتكبي جرائم حقوق الإنسان، فإن ثلاثاً منها بالذات تستحق الانتباه هي: اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ التي تحدد القواعد الدولية لمعاملة أسرى الحرب والمدنيين في المناطق المحتلة، والاتفاقية الخاصة بالإبادة الجماعية التي بدأ العمل بها في ١٢ يناير ١٩٥٢، واتفاقية مناهضة التعذيب التي بدأ سريانها في ٢٦ يونيو ١٩٨٧. هناك أيضاً اتفاقيات أخرى ذات طبيعة عامة لحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٥٣، وكذلك بعض الإعلانات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، ومن بينها إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء

الإجبارى، والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحماية والتحقق من الإجراءات المتجاوزة للقانون والمحاكمات التعسفية. وكل هذه المواثيق تلزم الدول بضمان احترام الحقوق المنصوص عليها. وللإطلاع على مناقشة عامة في هذا الشأن أنظر:

Scharf, M., 1996. The letter of the law: the scope of the international Legal Obligation to Prosecute human Crimes, Law and Contemporary Problems, 59, 41-61.

١٠- يمكن تتبع جذور هذا في التقاليد الأقدم للعدالة في المجتمع، وفي المثل المسيحية المستلهمة من "موعظة الجبل"، وغيرها من المفاهيم التوراتية الأقدم مثل "جوبليه" (أى سنة الحرية واستعادة الممتلكات والغفران) و"شالوم" (من العبرية) أو "السلام" (بالعربية) وتعنى السلم المقترن بالعدل. أنظر أيضاً:

Hutchison, P. and Wray, H. 1999, What is restorative Justice? New world Outlook. [http:// gbgm- umc,org/now/](http://gbgm-umc.org/now/).

### المراجع:

Alie, J. A. D. 2000. A price for peace? Justice and reconciliation in post-war Sierra Leone. In A. Ayissi and R. E. Poulton, (Eds.). Bound to Cooperate: Conflict, Peace and People in Sierra Leone. 163-181. Geneva: United Nations.

Ayissi, A. and Poulton R. E.. 2000. Bound to Cooperate: Conflict, Peace and People in Sierra Leone. Geneva: United Nations.

Ball, N. 1996. The challenge of rebuilding war-torn societies. In C. Crocker and P. Hampson, (Eds.). Managing Global Chaos: Sources and Responses to International Conflict. Washington dc.: United States Institute of Peace.

Bassiouni, C. M. 1996. Searching for peace and achieving justice: The need for accountability. Law and Contemporary Problems, 59. 9-28.

Bertram, E. 1995. Reinventing government: The promise of and perils of United Nations peace building. Journal of Conflict Resolution, 39, No. 3, 387-418.

Boraine, A. 2000. Truth and reconciliation in South Africa: The third way. In R. I. Rotberg and D. Thompson, (Eds.). Truth v. Justice.



The Morality of Truth Commissions. Princeton: Princeton University Press.

Boutros-Ghali, B. 1992. Agenda for Peace. New York: United Nations.

Chapman, A. R. and Ball, P. 2001. The truth of truth commissions: Comparative lessons from Haiti, South Africa and Guatemala. Human Rights Quarterly, 23, No. i, 1-43.

Christie, K. 2000. The South African Truth Commission. Basingstoke: Macmillan Press.

Cousens, E. M. 2001. Introduction. In E. M. Cousens, K. Chetan and W. Karim, (Eds.). Peacebuilding as Politics. Cultivating Peace in Fragile Societies. 1-20. Boulder, co: Lynne Rienner.

Cousens, E. M. Chetan, K. and Karim, W. 2001. Peacebuilding as Politics. Cultivating Peace in Fragile Societies. Boulder, co: Lynne Rienner.

Diamond, L. Developing democracy in Africa: African international perspectives. <http://democracy.stanford.edu/Seminar/DiamondAfrica.htm>.

Dugard, J. 1997. Retrospective justice: International law and the South African model. In . A. McAdams, (Ed.). Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies. 69-290. Notre Dame: University of Notre Dame.

Economist, September 1-2, 2001. Nigeria: Never apologise, never explain. 54. London.

Fombad, C. M. 2002. Peacebuilding in Africa: Lessons from truth commissions. (Forthcoming in: Lesotho Law Journal).

Galtung, J. 1975. Three approaches to peace: Peacekeeping; peacemaking and peacebuilding, In Peace, War and Defence - Essays in Peace Research, Vol. 2. Copenhagen: Christian Ejlers.

Galtung, J. 1990. Cultural violence. Journal of Peace Research, 27, No. 3. 291-305.

Greenawalt, K. 2000. Amnesty's justice, In Truth v. Justice. The Morality of Truth Commissions. Princeton: Princeton University Press.

Grenier, Y. and Daudelin, J. 1995. Foreign assistance and the market-place of peacemaking: Lessons from El Salvador. *International Peacekeeping*, 2, No. 3. 350-364.

Hayner, P. B. 1994. Fifteen truth commissions - 1974 to 1994: A comparative study, *Human Rights Quarterly*, 16, No. 4. 597-655.

\_\_\_\_\_. 1996. International guidelines for the creation and operation of truth commissions: A preliminary proposal. *Law and Contemporary Problems*, 59, No. 4. 173-199.

\_\_\_\_\_. 1998. Truth commissions: Exhuming the past. *North American Congress on Latin America*, 32, No. 2. 30-32.

\_\_\_\_\_. 2001. *Unspeakable Truths. Confronting State Terror and Atrocity*. New York: Routledge.

Hirsch, J. L. 2001. *Sierra Leone: Diamonds and the Struggle for Democracy*. Boulder, co: Lynne Rienner Publishers.

Huntingdon, S. 1991. *Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norma, OK: University of Oklahoma Press.

Hutchison, P. and Wray, H. 1999. What is restorative justice? *New World Outlook*. <http://gbgm-umc.org/now/>.

Kiss, E. 2000. Moral ambition within and beyond political constraints. Reflections on restorative justice. In R. I. Rotberg, and D. Thompson, (Eds.). *Truth v. Justice. The Morality of Truth Commissions*. Princeton: Princeton University Press.

Kritz, N. J. 1996. Coming to terms with atrocities: A review of accountability

mechanisms for mass violations of human rights. *Law and Contemporary Problems*, 59, No. 4, 140-163.

Lederach, J. 1994. *Building Peace — Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Tokyo: United Nations University Press.

Lyster, R. 2000. Amnesty: Burden of victims. In C. Villa-Vicencio and W. Verwoerd, (Eds.). *Looking Back Reaching Forward*.

Reflections on the Truth Commission of South Africa. Cape Town: University of Cape Town Press.

Miall, H., Ramsbotham, O. and Woodhouse, T. 1999. Contemporary Conflict Resolution. Cambridge: Polity Press.

Minnow, M. 2000. The hope for healing. What can truth commissions do? In R. I. Rotberg and D. Thompson, (Eds.). Truth v. Justice. The Morality of Truth Commissions. Princeton: Princeton University Press.

Ntsebeza, D. 2000. The struggle for human rights: From the un Declaration of Human Rights to the present. In C. Villa-Vicencio and W. Verwoerd, (Eds.). Looking Back Reaching Forward. Reflections on the Truth Commission of South Africa. Cape Town: University of Cape Town.

Reychler, L. 2001. Conceptual framework. In L. Reyckler and T. Paffenholz, (Eds.). Peacebuilding. A Field Guide. Boulder, co: Lynne Rienner.

Roht-Arriaza, N. 1996. Combating impunity: Some thoughts on the way forward. Law and Contemporary Problems, 59, 4, 93-102.

Galtung, J. 1975. Three approaches to peace: Peacekeeping; peacemaking and

Rotberg, R. I. 2000. Truth commissions and the provision of truth, justice and reconciliation, In R. I. Rotberg and D. Thompson, (Eds.) Truth v. justice. The orality of Truth Commissions. Princeton: University of Princeton Press.

Scharf, M. P. 1996. The letter of the law: The scope of the international legal obligation to prosecute human rights crimes. Law and Contemporary Problems, 59, No. 4. 41-61.

Scharf, M. P. 1997. The Case for a permanent international truth commission. Duke journal of Comparative and International Law, 7. 375-378.

Schlunck, A. Truth and reconciliation commissions.

<http://www.nsulaw.nova.edu/student/orgnizations/ILASJournal/4-2/Schlunk%204-2htm>.



Slye, R. 1999. Apartheid as a crime against humanity: A submission to the South African truth and reconciliation commission. *Michigan journal of International Law*, 20, No. 2. 267-289.

Slye, R. 2000. Amnesty, truth, and reconciliation: Reflections on the South African amnesty process. In R. I. Rotberg and D. Thompson, (Eds.). *Truth v. justice. The Morality of Truth Commissions*. Princeton: Princeton University Press.

Truth and Reconciliation Commission. 1998. *Truth and Reconciliation Commission of South Africa report*. Cape Town: The Commission.

Villa-Vicencio, C. 2000a. Restorative justice: Dealing with the past differently. In C.

Villa-Vicencio and Verwoerd, (Eds.). *Looking Back Reaching Forward. Reflections on the Truth and Reconciliation Commission of South Africa*. Cape Town: University of Cape Town Press.

Villa-Vicencio, C. 2000b. Getting on with life: A move towards reconciliation. In C.

Villa-Vicencio and Verwoerd, (Eds.). *Looking Back Reaching Forward. Reflections on the Truth and Reconciliation Commission of South Africa*. Cape Town: University of Cape Town Press.

## الفصل العاشر

دور الأسرة والنساء فى عملية بناء السلام

فى موزمبيق

(١٩٩٢-٢٠٠٢)

بنيجنا زيمبا\*

### ١- مقدمة

يحلل هذا الفصل دور الأسرة فى عملية بناء السلام والديمقراطية فى موزمبيق فى الفترة بين ١٩٩٢ و ٢٠٠٢، ومن ثم فهى تستطلع التحولات ذات المغزى التى طرأت على الأسرة بالضرورة خلال تلك السنوات العشر. وبينما سنحلل التحديات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الجديدة، سنضطلع أيضاً بدراسة الدور الذى تلعبه النساء فى هذه العملية، ونشأة هويات جديدة للنوع الاجتماعى، وبالتحديد هويات الإناث، والتى كانت تنمو جنباً إلى جنب مع البناء الاجتماعى.

وسوف يعطى هذا الفصل اهتماماً خاصاً لدور النساء فى الأسرة. ويفترض البحث هنا أنه على الرغم من تواتر مؤشرات قوية على استمرار عدم الاستقرار الاجتماعى، تفتح عملية السلام آفاقاً جديدة أمام الأسرة فى موزمبيق.

وتستمد المقالة مصادرها الأساسية من بحث أخير أجرى حول إعادة إدماج الأسر التى تضررت بشكل مباشر من الحرب الأهلية<sup>(١)</sup>، حيث يجرى هذا فى سياق عملية إعادة البناء الوطنى.

ونحن نعرف "الأسرة" - من الناحية النظرية - بأنها مجموعة من الناس لها أصل مشترك، كما أن الأسرة لها دائماً حقوق عديدة، وهى محملة أيضاً بالعديد من الالتزامات الاجتماعية. غير أن هذه الورقة لا تكتفى بهذا الافتراض، وإنما تنطلق مما توصلت إليه نحو إعادة صياغة الإطار المفاهيمى لمقولات مثل "الأسرة" و"الهوية الأسرية" و"الهوية الأنثوية" فى السياق الراهن لإعادة البناء الاجتماعى فى موزمبيق.

ويتركز ميداننا البحثى هنا على المناطق الريفية فى محافظة "نياسا"، وإن كان التحليل يمتد إلى ما هو أوسع ليشمل البلد فى مجمله، حيث نستخدم محافظات أخرى مثل "تامبولالا"، "جازا" و"مابوتو" كنقاط مرجعية للمقارنة.

---

\* Benigna Zimba قسم التاريخ، جامعة إدواردو مودلانى، مابوتو، موزمبيق

E-mail: ailbeni@zebra.uem.mz

## ٢- الأسرة وتحديات عملية السلام

بعد توقيع "الاتفاقية العامة للسلام" في أكتوبر ١٩٩٢، أصبحت الأولوية الجوهرية لموزمبيق هي النضال من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعى، إلى جانب إعادة البناء الاقتصادى والسياسى والأيدىولوجى. وكانت الحرب الأهلية فى موزمبيق، وما سببته من اختفاء وانفصال ونزوح الأسر والقرابات، قد أحاقت بالأسرة قدراً هائلاً من عدم الاستقرار الاجتماعى.

وكان الانخراط الواسع للرجال اليافعين والفتيان الصغار فى الحرب الأهلية عاملاً آخر أسهم بدرجة كبيرة فى هذا الوضع المقلق. فقد كان اختطاف الأولاد الصغار وإخضاعهم للتدريب كجنود وكمساعدين فى عمليات نقل الطعام وغيره من السلع والمعدات من الأمور الشائعة فى تلك الحرب الأهلية، وهو ما كان له آثار وخيمة ومباشرة على التنظيم الداخلى لقوة العمل فى الأسرة. إذ كان معنى غياب الرجال والفتيان عن الأسرة أن تتحول إلى الإناث أدوار كانت محجوزة بالأساس للذكور، أو يتم تقاسمها بين النوعين فى الظروف الطبيعية. كما أدت السنوات العشر الماضية لعملية السلام إلى توليد أدوار جديدة داخل الأسرة فى موزمبيق. وكان من نتائج هذا وذاك أن أصبح وضع النساء وأفراد آخرين فى الأسرة - من أولاد وبنات - محل تغير مستمر. وبشكل أدوار جديدة للنوعين الاجتماعيين، تكتسب الأسرة - وبالذات النساء- هويات جديدة. وهكذا تتبلور علاقات جديدة بين النوعين الاجتماعيين حسب الطريقة التى تتعامل فيها الأسرة الموزمبيقية - بطرق مختلفة- مع الحياة اليومية، وفى مواجهة تحديات الديمقراطية والعولمة والعملية السلمية وإعادة البناء الاجتماعى.

ونحن نعرف "إعادة البناء الاجتماعى" فى شروط السلم كعملية أيدىولوجية مركبة يعتبر استقرار الأسرة مقوماً أساسياً لها. ومن ثم فإن "إعادة البناء الاجتماعى" تعنى فى موزمبيق اليوم:-

(أ) الثقة المتبادلة؛

(ب) لم الشمل والاتصال داخل الأسر التى سبق وأن تفككت بسبب الحرب؛

(ج) القدرة على التسامح والقبول بالأوضاع السياسية والأيدىولوجية التى تكونت لدى كل فرد فى غضون الحرب الأهلية؛

(د) والقدرة على التوصل إلى الأهداف المشتركة فى إطار العملية الشاملة لإعادة البناء؛

## ٣- "الزراعة الأسرية" والاستقرار الاجتماعى - الاقتصادى

إن العلاقة بين الأسرة وإعادة البناء الاجتماعى هى ذات صلة قوية بالضرورة بالدور المعين الذى تلعبه النساء فى الأسرة. بيد أن مشاركة النساء فى الحياة



الاقتصادية تعتمد على وضعية النساء فى الأسرة. وتسهم درجة استقرار الأسرة اقتصادياً فى تحديد قدرة المشاركة النسائية فى مجمل عملية إعادة البناء الاقتصادى.

وتبين الدراسات الحديثة التى أجريت فى المحافظات سابقة الذكر فى موزمبيق أنه بغض النظر عما إذا كان الرجل أم المرأة هو قائد الأسرة، تعتبر المرأة عاملاً جوهرياً بالنسبة للاستقرار الاقتصادى لهذه الأسرة (Zimba 2000, Zimba 1997a, Zimba 1997 b, Zimba and Americo 1997). وقد كان للأسر إجابات مختلفة إزاء أعباء عملية التنمية الاقتصادية، وإن كان إسهام الأسر - فى المناطق الريفية أساساً - فى إعادة البناء الاجتماعى - الاقتصادى يتم من خلال "الزراعة الأسرية". ودعونا ننظر أولاً إلى حالتين على سبيل المثال من مركزى "مافاجو" و"لاجو" فى محافظة "نياسا".

أما "مافاجو" فهو مركز تضرر كثيراً جراء الحرب الأهلية <sup>(٢)</sup>. فباستثناء أربعة مباني، منها مستشفى المركز، والتى استخدمت كمقر "لحركة المقاومة الوطنية" - رينامو RENAMO (الحزب الرئيسى فى المعارضة) تم إحراق كل المباني الإدارية بالكامل فى غمار تلك الحرب. ولا يزال مركز "مافاجو" يمر بعملية تعاف من أضرار الحرب الأهلية، وكل المباني الحكومية الموجودة الآن فى المجمع الإدارى وفى مجمل المركز تقريباً هى من ثمار عملية إعادة الإعمار خلال السنوات التسع الأخيرة بعد توقف الحرب.

ولما كان مركز "مافاجو" منطقة ريفية نموذجية فإن الإنتاج الزراعى الأسرى لا يزال يمثل المصدر الرئيسى لدخل الأسرة. ولا يوجد فى مركز "مافاجو" أى مشروع صناعى أو زراعى يمكن أن يساعد فى خلق فرص العمل على المستوى المحلى. ويعيش حوالى ٩٩% من سكان "مافاجو" على المزارع الأسرية "ماتشامبا" التى تكفى منتجاتها لتوفير الغذاء للأسرة أربعة أو خمسة شهور فى العام. أما بقية الشهور فيعتمد الفلاحون على ما اختزنوه من منتجات، وهو بدوره يتوقف على نجاح الموسم الزراعى. وخلال الحرب الأهلية تعرضت "المزارع الأسرية" أو "الماتشامبا" للنهب والتخريب وهجران الزراع، الأمر الذى تسبب فى فرار الناس من "مافاجو". وظلت الأرض الزراعية مهجورة لسنوات عديدة، ولكن بعد توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٩٢ عاد البعض القليل من الفلاحين إلى أراضيهم. ونتيجة لهذا يوجد فى "مافاجو" الكثير من الأراضي المتاحة للزراعة. ويكفى أن نعرف أن أكثر من نصف السكان بقليل هم الذين عادوا إلى موطنهم الأصلي بعد توقيع اتفاقية السلام <sup>(٣)</sup>. ومن المثير بما فيه الكفاية معرفة أن أكثر من ٨٠% من الذين عادوا إلى "مافاجو" قد عادوا إلى أماكن إقامتهم السابقة ذاتها، وبنوا الأكواخ والبيوت بالقرب من أطلال بيوتهم السابقة.

ومن المهم لدى تحليل العلاقة بين الأسرة والنشاط الزراعي أن نلاحظ نوعاً ما من "الأسلوب الطبيعي" في تحديد قواعد العمل في المزارع الأسرية. فسواء أكان رأس الأسرة رجلاً أم امرأة فإن من يعمل في هذه المزارع هو كل المتواجدين من أفراد الأسرة. ومعنى هذا أن رئيس الأسرة قد يكون رجلاً، ولكنه لا يستطيع العمل بنفسه في المزرعة لهذا السبب أو ذاك، مثل أن يكون طاعناً في السن أو أصابه المرض أو لحقت به إعاقة جسدية. وفي هذه الحالة، تعمل في المزرعة كل الإناث الأعضاء في الأسرة.

وتبين دراسة استطلاعية، لم يتوفر لها لحد الآن تحليل مدقق، أنه مقابل خمس أسر يترأسها رجل في "مافاجو" هناك أسرة واحدة تقوم فيها النساء بجل أو كل العمل في "الماتشامبا".

ومن الشائع أيضاً أن نجد أسراً يترأسها نساء بسبب من عدم وجود رجال بالأسرة للعمل في مزرعتها. وفي مثل تلك الحالات نلمس "حلولاً" مختلفة لحل مشكلة نقص قوة العمل الذكورية في الأسرة، مثل أن تلجأ المرأة قائدة الأسرة إلى أقاربها الذكور كي يعملوا مؤقتاً في "الماتشامبا". وهذه هي حال نساء مثل "أسيجولي نتاليكا". و"فاتنما كاونجا" و"إجنيسي كانديانجو" (Zimba and Joao 2002 a). بيد أن هذا النوع من الترتيبات ليس متاحاً على الدوام، وهنا قد تضطر قائدة الأسرة إلى الاستعانة برجل كعامل مأجور للقيام بالمهام الأكثر ثقلًا في المزرعة. فالرجال ضروريون لأعمال مثل تطهير الأرض، ولبناء الأماكن التي سوف يخزن فيها المحصول.

ويحدث كثيراً ألا تكون المرأة قائدة الأسرة قادرة على الدفع لأولئك الرجال المأجورين من أجل إعداد الأرض للزراعة، ومن ثم قد تضطر النساء إلى استخدام أسلوب الحرق<sup>(٤)</sup>، حتى لو كانت لديهن معرفة بالآثار السلبية لهذا الأسلوب (Zimba and Joao 2002 b, Zimba and Joao 2002 C, Joao 2002 B).

ولا تكون المداخل من "الماتشامبا" كافية بوجه عام للإبقاء على الأسرة. ونقصد بهذه المداخل تلك الإيرادات التي تحصل عليها الأسرة جراء بيع فائض إنتاجها. وتبلغ القيمة السنوية التي تحصل عليها الأسرة في المتوسط في "مافاجو" ما يتراوح بين ٣٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف ميتكاس (أي ما يعادل ١٢,٥ إلى ٢١ دولاراً). ونقول "مادلينا إميدي" وهي ربة أسرة مكونة من ١٤ فرداً: "لم نتمكن من استخدام نقود بيع المحصول في شراء أكثر من ملاءة واحدة، وعلى بقية أفراد الأسرة أن ينتظروا المحصول القادم" (Zimba 2002 d).

#### ٤ - النساء ومصادر دخل الأسرة

يعتبر النظام المسمى "جانهو - جانهو" (أو حرفياً: "واحدة بواحدة") مهماً جداً بالنسبة لدخل الأسرة بالمناطق الريفية. ومعنى هذا المصطلح أن يحصل العامل على أجره فوراً بالساعة أو يوم العمل. وهنا يمكننا أن نلقى الضوء أكثر على دور المرأة في الأسرة، وعلى وجه التحديد مساهمة النساء في الدخل الأسري.

ولا يقتصر هذا الأسلوب على مراكز محافظة "نياسا"، وإنما هو ممارسة شائعة في البلد كله، وإن اختلف باختلاف الظروف المحلية. وفي "نياسا" نفسها تختلف سوق "جانهو - جانهو" حسب مستوى التنمية الاقتصادية في كل مركز.

وهو يعنى بالأساس في "مافاجو" العمل في بناء البيوت، أو في طحن الذرة، أو المساعدة في المطاعم، أو المساعدة مؤقتاً في العمل الزراعي بـ "ماتشامبا"، أو القيام بأي نوع آخر من العمل في المنازل. وتقول القاعدة العامة إن أصحاب الرواتب الشهرية المنتظمة هم القادرون على تشغيل الآخرين وفق ذلك النظام.

ونظراً لأن "مافاجو" خالية من المشروعات الصناعية أو البنى الأساسية التي تتطلب وجود عدد كبير من قوة العمل، فإن المتاح من الـ "جانهو - جانهو" يتضمن أعمالاً أكثر ملائمة للنساء من الرجال، أي كطحن القمح أو الخدمة المنزلية، وهي عادة من المهام الأكثر التصاقاً بالنساء.

ومن الأمور التي حدثت مؤخراً في المنطقة تشييد طريق سريع جديد يسهل الوصول إلى "مافاجو"، وتجديد الطرق القائمة والجسور الصغيرة، وهو ما خلق فرصاً لتشغيل الرجال وفق نظام "جانهو - جانهو". ولكن من الواضح أن النساء في "مافاجو" لديهن فرص للعمل وفق هذا النظام أكثر من الرجال. وهو الوضع الذي يمكن أن يفسر جزئياً زيادة الدور الذي تضطلع به النساء هناك.

وإذا ذهبنا غرباً إلى "لاجو"، وهو مركز آخر - كما أسلفنا القول - في محافظة "نياسا"، ولكنه كان أقل تضرراً من الحرب الأهلية، سنجد اختلافاً قليلاً في العلاقة بين النساء ونظام "جانهو - جانهو" والدخل الأسري<sup>(٥)</sup>. ومن الطريف ملاحظة أن نظام "جانهو - جانهو" أكثر تنوعاً في مركز "لاجو" فهو لا يعنى هناك فقط عمل النساء كخدمات أو في طحن الحبوب، وإنما أيضاً القيام بذات الأعمال "الذكورية" تقليدياً، مثل تجصيص الحوائط وطلاء الأكواخ والأعمال المختلفة في تشييد الطرق. وهناك أيضاً أنشطة بيع الفحم وأخشاب الوقود والتدفئة، وإن كانت هذه الأعمال قابلة لأن تتم لغير حساب صاحب عمل.

ويقول الإخباريون إن مركز "لاجو" الذي نعم بأمن أكثر قد عرف نشاطاً كبيراً في مجال البناء، "قحتي إيان الحرب لم نكن نتردد في بناء الأكواخ والبيوت، لأن خطر التدمير كان ضئيلاً" (Joao 2002 a).



وعلى التقيض مما عليه الحال فى "مافوجو" نجد أن نظام "جانهو - جامهو" يعطى فرصاً متساوية تقريباً لكل من النساء والرجال، فضلاً عن أن النساء فى "لاجو" يبدىن قدرة أكبر على الحصول على أدوار جديدة فى سوق هذا العمل. فهن يعملن بالفعل فى الأنشطة المسماة "ذكورية" مثل بيع الفحم والأخشاب وتطهير الطرق<sup>(٦)</sup>.

وبينما أيضاً لا يجد الرجال فى مركز "مافاجو" الشجاعة الكافية، ولا القدرة أو الحاجة إلى القيام بأعمال عرفت "بالنسوية" تقليدياً (مثل طحن الحبوب)، يبدو الوضع مخالفاً تماماً فى مركز "لاجو". كما أظهرت نساء "لاجو" القدرة على القيام بأنشطة "ذكورية".

ومن النقاط الجديرة بالملاحظة هنا أن بعض الأنشطة فى "لاجو" مثل تطهير الطرق، لا يقصر العمل فيها على نظام "جانهو - جانهو"، وإنما قد تكون أيضاً بمثابة النشاط الرئيسى لرجال ونساء يعملون بها على أساس تعاقدى. وحسبما توصلت دراستنا فى قسم "ميتانجولا" - وهو أكبر الأقسام الإدارية فى مركز "لاجو" - فإن هناك أسرة من بين كل عشرين أسرة يوجد بها امرأة واحدة على الأقل تعمل فى المدارس أو مكاتب الإدارة بالمركز. وتجرى هذه الظاهرة بشكل اعتيادى، بغض النظر عما إذا كان على رأس الأسرة رجل أم امرأة.

وهناك عنصر آخر يجعل "لاجو" فى حالة تمايز كبير عن "مافاجو". ففى "مافاجو" تعتبر المزرعة الأسرية (ماتشامبا) هى النشاط الرئيسى والأساسى للحفاظ على استمرار جميع الأسر، أما فى مركز "لاجو" - وبالتحديد فى منطقة "ميتانجولا" - لا تعدو المزرعة الأسرية أن تكون نشاطاً تكميلياً لدخل الأسرة إذ إن وجود بحيرة "نياسا" بالقرب من "لاجو" سمح بأن يكون صيد الأسماك مصدراً مهماً آخر للدخل الأسرى. غير أن دراستنا الاستطلاعية سالفة الذكر لم تستطع أن تخبرنا عن مدى انخراط النساء فى نشاط الصيد، ومدى مساهمة هذا النشاط فى الدخل الأسرى.

ويختلف الارتباط بين أسلوب "جانهو - جانهو"، ومساهمة النساء فى دخل الأسرة، يختلفان بين أقاليم موزمبيق المتعددة: ففى معظم المناطق الحضرية، يعتبر "القطاع غير الرسمى" هو النشاط الذى تقوم النساء من خلاله بتكميل دخل الأسرة. وتبين دراسة قامت بها منظمة غير حكومية تدعى "موليدى" MULEIDE (أى منظمة النساء وتقانون والتنمية) وركزت على دور النساء فى القطاع غير الرسمى فى حى "جورجى ديمتروف" (مابوتو سيتى) تبين نتائج مفيدة لبحثنا. إذ تشكل النساء أغلبية تعاملين فى القطاع غير الرسمى بالمناطق الحضرية مثل "مابوتو". بل والأكثر أهمية هنا أن نساء المناطق الحضرية يتمكن من خلال القطاع غير الرسمى من الإسهام مساهمة كبيرة فى الدخول الأسرية لكل الفئات الاجتماعية

(MULEIDE 1994). وترتبط مساهمة النساء في الدخول الأسرية، وفي مجمل الحياة الاقتصادية، ارتباطاً وثيقاً بنمو القطاع غير الرسمي.

وبالإضافة إلى القطاع غير الرسمي المنتشر في مجالات عديدة من حياة المدن في موزمبيق، هناك ميل متزايد وسط النساء للانخراط في مشروعات صغيرة لتوليد الأرباح (Zimba 2000). ففي مدينة "تامبولا سيتي" على سبيل المثال نجد حالات تبيين بجلاء القدرة المتزايدة عند النساء على إيجاد بدائل متعددة للاعتماد على النفس.

ففي أوائل أبريل ١٩٩٩ حصلت مجموعة مكونة من اثنتي عشرة سيدة على تدريب لستة أيام ألهن للعمل كمساعد عامل في بناء وإعادة بناء الطرق والجسور. وقد نظم هذا التدريب المهني لهن اتحاد النساء الريفيات في نامبولا AMR، وكانت الفكرة المتوخاة من هذا التدريب هي إيجاد عمل لأولئك النسوة، غير أنهن لم يحصلن على وظائف ثابتة. وقررت رئيسة المجموعة وتدعى "فيلومينا كالايتي" أنه ليس من الملائم لهن الجلوس هكذا غير مستغلات للمعرفة والتدريب اللذين تم اكتسابهما. وكبدل لنقص الوظائف في المجال الذي تدربن فيه (وهو الطرق والكباري) بادرت المجموعة بعمل مشروع جديد خاص بهن، حيث في صناعة بلوكات أو قوالب الطوب الأسمنتية المستخدمة في بناء المنازل. وخلال فترة قصيرة جداً من الزمن أصبح مشروعهن الأكثر نجاحاً في مجالهن في "تامبولا سيتي" (Zimba 2000: 26).

وأخيراً يصبح بإمكان الباحث من خلال فهم الصلة بين نظام "جانهو - جانهو"، والقطاع غير الرسمي، والمشروعات الصغيرة، وزراعة الأرض، يمكنه تحليل تقسيم العمل داخل الأسرة حسب النوع الاجتماعي لرأسها.

#### ٥ - تقسيم العمل داخل الأسرة

تكتسب علاقات النوع الاجتماعي من خلال تقسيم العمل كامل أبعادها داخل نظام النوع المتشكل اجتماعياً (Andrade et al. 1998: 30). ووفق هذا التصور، يعتمد تقسيم العمل داخل الأسرة اعتماداً قوياً على ما إذا كان رأس الأسرة ذكراً أم أنثى. ولكي نكون واضحين فإنه من خلال النظر في علاقات العمل وقيادة الأسرة، نستطيع تحليل الدور الخاص الذي يلعبه كل فرد من أفراد الأسرة في عملية الإنتاج وفي تقسيم العمل الأسري.

ويقصد برأس الأسرة ذلك الشخص الرئيسي الذي يتخذ القرارات الخاصة بتقسيم العمل داخل الأسرة. ووفقاً لتقديراتنا الأولية وجدنا أن هناك ثلاث أسر فقط تتراهن نساء من بين كل ٤٥ إلى ٥٠ أسرة<sup>(٧)</sup>.

وتتوزع حالات الأسر التي تقودها نساء على النحو التالي:-

(١) أرامل يزيد عمرهن عن خمسين عاماً. وتعتبر السن هنا عاملاً أساسياً لأن الأرامل صغيرات السن يمكن أن يتزوجن ثانية "بسهولة" حتى لو كان لديهن أطفال كثيرون (٨).

(٢) نساء انفصلن عن أزواجهن ولديهن عدد كبير من الأطفال، بل وربما أحفاد أيضاً، وهو ما توضحه حالات مثل "ألينا رجاو" و"فاتنما سيدى" و"أميليا شاندى" من مركز "مافاجو"، فالثلاث منفصلات عن أزواجهن ولديهن الكثير من الأطفال والأحفاد (Zimba et al. 2002).

(٣) أمهات ونساء عزباوات (صغيرات أو كبيرات السن) يتحملن مسؤولية أفراد عديدين فى الأسرة مثل الآباء والأجداد وغيرهم من الأقارب. وتوضح لنا حالة "أدامو إيسا" البالغة من العمر سبعين عاماً كيف أنها تترأس أسرة مكونة من أحد عشر فرداً، بينهم ستة تجاوزوا سن السبعين. ويعيش كل هؤلاء على حساب "أدامو إيسا" التى لا تزال تعمل فى "الماتشامبا" - رغم سنها الكبيرة - بمساعدة واحد من أولادها (Zimba, Joao et al. 2002).

(٤) نساء يعتنين بأقارب طاعنين فى السن، رجالاً ونساء. كما تدخل فى هذه الفئة أيضاً حالات استثنائية لجماعات من المسنين قد يعيشون معاً على أساس المساعدة المتبادلة. وقد لاحظنا أنه فى هذه الحالات الأخيرة عادة ما تتولى المسؤولية امرأة فى الأربعينيات من عمرها.

(٥) نساء لا يعرفن مكان أزواجهن. وتشير هذه الحالات إلى الأزواج الذين اختفوا إبان الحرب الأهلية، ولا تعرف أسرهم ما إذا كانوا على قيد الحياة أم لا. وهى حالات متكررة كثيراً فى الأقاليم التى ضربتها الحرب الأهلية مثل مركز "مافاجو".

(٦) نساء لديهن أطفال من آباء مختلفين.

(٧) حالات النساء اللاتى تزوجن من رجال مسنين، أو معاقين جسدياً. ولا يتعدى الزوج هنا دوره بالمعنى الفيزيقي، أما عملية اتخاذ القرارات فتقع بالكامل على عائق الزوجة.

هذا وقد أوضحنا سابقاً أن رأس الأسرة، وقدرته على اتخاذ القرار، رجلاً كان أم امرأة، هما اللذان يحددان تقسيم العمل الأسرى. وانطلاقاً من هذا الاقتناع ننطلق نحو تحليل أثر نوع رأس الأسرة على تقسيم العمل داخلها.

من يعمل (٩) إذن فى الأسر التى يترأسها رجال؟ ويجب ملاحظة أن النتائج التى سيرد ذكرها فيما بعد، إجابة عن هذا السؤال، قد بنيت على دراسات حديثة وتفصيلية أجريت فى محافظة "نياسا" مع التركيز على مراكز "مافاجو" و"مويمبى" و"لاجو"، ومحافظة "تامبولو" مع التركيز على مدينة "تامبولو سیتی" ومركزى "موجينكول" و"ميكونتا"، ومحافظة "مابوتو" وبخاصة مدينتى "مابوتو" و"ماتولا"،



ومحافظة "جازا" مع التركيز على مدينة "إكساي- إكساي" ومركزى "ماسيا" و"شيبوتو".

كما بنيت النتائج أيضاً على بيانات ميدانية ودراسات مبدئية أجريت فى محافظات "إنهامباني" و"جابود لجادو" و"سوفال" و"تيتي".

ووفقاً لكل هذه الدراسات وجد أنه فى أكثر من ٨٠% من الأسر التى يقودها رجال لم تكن النساء يعملن فحسب فى الأرض للزراعية، وإنما ينتجن أكثر من نصف دخل الأسرة (Zimba 1997 a, 1997 b, 2000, 2002 f, Mozambique National Human Development Report 1999- 2000: 50).

ومن ثم فإن الإجابة عن سؤال "من يعمل فى الأسر التى يترأسها رجال؟" مسألة معقدة. فلا شك أن هناك نساء كثيرات يشكلن المصدر الوحيد لدخل أسرهن. وكما ذكرنا سابقاً، فإن النساء يلجأن فى بعض الأحوال إلى طلب المساعدة من قوة العمل الذكورية من أجل إنجاز بعض المهام فى بناء البيوت وقطع الأشجار والأحراش وإعداد الأرض للزراعة.. الخ. وهذه هى حالة "أسيجولى نتاليكا" و"جنيسى بوانمادى" و"فاتىما نتاليكا" فى مركزى "مافاجو" و"مويمبى" (Zimba and Joao 2000 a). ومما يجدر ذكره أن بعض الأسر التى ترأسها نساء لا يتاح لها فى داخل الأسرة قوة عمل ذكورية. وهناك حالات خاصة مثل الحالة الآتية:-

تبلغ "ريتا أسوماني" السادسة والعشرين من عمرها، وهى ابنة "أداني مبدى" وهى مواطنة تبلغ الخمسين من عمرها ولديها عشرة أبناء بينهم ذكور. وتضطلع "ريتا أسوماني" برئاسة أسرة مكونة من ثمانية أفراد، ومع ذلك فقد اعتادت دوماً القول بأن أمها هى ربة الأسرة، وذلك على سبيل الاحترام وتمشياً مع التقاليد الثقافية المرعية. ولدى "ريتا أسوماني" خمسة أطفال من شريكها السابق الذى انفصلت عنه لأسباب لا تتعلق بالحرب الأهلية. ولم يتم تسجيل أطفال "ريتا" فى السجلات الرسمية على الرغم من وجود مكتب لتسجيل المواليد فى "مافاجو". أما والدهم فهو رجل شاب انفصل عنها قبل أن تلد طفلها الخامس. وتقول "ريتا": "إنه قد رأى أن لدينا أطفالاً كثيرين وأنه لن يستطيع الإنفاق على أسرة بهذا الحجم. وهو يعيش الآن فى مدينة لتشنجا عاصمة محافظة نياسا" (Zimba 2002 e).

عاشت "ريتا" مع والد أطفالها فى الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠، ثم عادت بعد هذا إلى بيت أمها حينما أصبحت حاملاً لولدها الأصغر. وبعد فترة وجيزة من العودة إلى بيت الأم، عقد اجتماع بين أسرة "ريتا" وأسرة شريكها واثنين من ممثلى المجتمع المحلى. وقرر المجتمعون إجبار شريك "ريتا" على الإقرار بأبوته للأطفال. وعندئذ تظاهر الشريك بالرغبة فى الاعتراف بالأبوة والمسئولية عن أطفاله. ويبلغ طفل "ريتا" الخامس الثانية من عمره الآن، ولكن أباه يعيش فى "لتشنجا"، ولا يزال غير معنى بالإنفاق على أى من أطفاله (١٠).

ودعونا الآن نناقش حالة "ريتا" بالتفصيل. من الواضح أن "ريتا" قد سعت بالدرجة الأولى إلى الحصول على اعتراف شريكها بأبوته للأطفال، وهو ما يعنى مساعدته فى نفقات الأسرة، أى أن يرسل سلعاً ونقوداً لأطفاله، أو أن يقوم ببعض الأعمال التى تطلبها منه أسرة "ريتا". وتقول "ريتا أسوماني" إن منزلها قد دمر فى الحرب الأهلية. وأثناء بناء البيت من جديد كانت "ريتا" وأمها فى حاجة ماسة إلى قوة عمل ذكورية للمساعدة فى لبعض أعمال البناء. وبالفعل توسلتا - بالمعنى الحرفى للكلمة- إلى الشريك السابق كى يساعد فى البناء، إلا أنه رفض تماماً تلبية طلبهما. وتقول الأم "أداني ميدى" "إن ابنى الأكبر هو الذى قام ببناء البيت لأن والد أطفال ريتا لم يعد قط إلى مافاجو، ولم يزرنا إلا عندما اكتمل البناء، وقد حدث هذا بالضبط عندما عادت ريتا إلى البيت لتعيش معنا فى عام ٢٠٠٠. وعندئذ بدأ فى إنجاب الأطفال من جديد!" (Zimba 2002 e).

ومن الدروس التى نتعلمها من هذه الحالة أن الوجود لرجل بالغ - ولو بشكل مؤقت- فى الأسرة هو أمر هام فيما يبدو للاستقرار المعنوى لها. ففى معظم المناطق الريفية، ومنها "لافاجو"، لا تزال التقاليد والمعتقدات الثقافية المحلية بالغة القوة، ومن ثم فإن وجود رجل ما فى الأسرة يجعلها محترمة فى المجتمع المحلى. ولا تقتصر هذه النوعية من الحالات على مراكز "مافاجو" و"لاجو" و"مويمبى" أو غيرها فى محافظة "تياسا". فقد أوضحت دراسة أجريت فى محافظات "نامبولا" و"جازا" و"مابوتو" فى الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، أن هذه الحالات آخذة فى التزايد فى المناطق الريفية والحضرية على السواء (Zimba 1997 b). ورغم اختلاف الأسباب التى تدفع امرأة ما إلى إنجاب أطفال بينما هى لا تزال مقيمة مع أسرتها، فإن النتيجة تكون واحدة. فأولئك النساء يخلقن دائرة مغلقة من اعتمادهن على الرجال، وهن نادراً ما يتمكن من التحرر منها، حيث يحافظن على علاقات تحمل من المشاكل أكثر مما تأتى بالمنافع.

وعموماً فإن مسألة تقسيم العمل الأسرى تحتاج إلى النظر إليها إجمالاً من زاوية الارتباط الوثيق بمستوى التعليم الرسمى فى الأسرة. وفوق هذا على النساء الاضطلاع بدور قيادى فى الارتقاء بمستوى التعليم الرسمى داخل أسرهن.

#### ٦- دور النساء فى التعليم الرسمى للأطفال

تعتنى الأسرة فى موزمبيق اعتناء كبيراً بالتعليم الرسمى للأطفال، ينطبق هذا على الريف مثلما ينطبق على الحضر. ومما يسر النفس أنه حتى فى المناطق الريفية النائية جداً، من المألوف جداً رؤية طفل صغير يحمل حقيبة بلاستيكية قديمة ومتربة، بها كراسة أو كتيب، ويسير على قدميه لمسافة ما فى طريقه إلى المدرسة. ويمكن فهم دور النساء فى التعليم الرسمى للأطفال على نحو أفضل فى

ضوء البيانات التالية، حيث تقدم صورة عامة ومقارنة عن المرحلة الحالية في التعليم الرسمي للرجال والنساء:-

- فيما يتعلق بمعدل الأمية في موزمبيق فقد انخفضت نسبة النساء غير القادرات على القراءة والكتابة بأية لغة من ٧٤,٤% عام ١٩٩٧ إلى ٧١,٢% عام ٢٠٠٠، بينما انخفضت نسبة الرجال الأميين في الفترة نفسها من ٤٤,٦% إلى ٤٠,٢% (Mozambique National Human Development Report 1999- 2000: 37).

- إن ٤٤% ممن التحقوا بالصف الأول الدراسي عام ١٩٩٣ على المستوى الوطني كانوا من الإناث (Ivala and Bonnet 1999: 80).

- إن ٢٢% من التلميذات اللاتي التحقن بالصف الأول على المستوى الوطني عام ١٩٩٣ قد وصلن إلى الصف السادس في العام ١٩٩٨ (Ivala and Bonnet 1999: 82).

- فيما يتعلق بالأداء المدرسي للأولاد والبنات في المحافظات المختلفة، فإنه من بين كل مائة تلميذ دخلوا الصف الأول عام ١٩٩٣، وصل إلى الصف السادس في عام ١٩٩٨ خمسة وعشرون في الجنوب، وثمانية في الوسط، وأربعة في الشمال (Ivala and Bonnet 1999: 82).

- ومن بين كل مائة تلميذة التحقن بالصف الأول عام ١٩٩٣ كان هناك ٤٨ تلميذة في الجنوب، ٤٢ تلميذة في الوسط، و ٣٦ تلميذة في الشمال (Ivala and Bonnet 1999: 81).

ولا تقول هذه البيانات الكثير أو القليل عن الكيفية التي ترسل بها الأسر عامة، والنساء والأمهات خاصة، أطفالهن إلى المدرسة. وتبين الدراسة الحالية- التي تشمل المناطق النائية- أن ٦٠% من التلاميذ تتفق على تعليمهم النساء<sup>(١١)</sup>.

جدير بالذكر أن المدارس في المناطق النائية في الشمال والوسط والجنوب على السواء، تقبل الاستعاضة عن رسوم التسجيل النقدية بمنتجات زراعية مثل الذرة والأرز والفول والموز... الخ. بل من المألوف جداً أنه في حالات السداد نقداً، يتم الحصول على النقود عن طريق بيع المنتجات الزراعية. ومرة ثانية يجب ملاحظة أن هذه المنتجات تأتي من المزرعة الأسرية (ماتشامبا)، وقد شرحنا من قبل أن معظم الأسر تحتاج إلى فترة من الزمن حتى تحصل على محصول جيد، ومن ثم تكون القدرة على تسجيل الأطفال في المدرسة.

ولا تبين الأرقام سابقة الذكر المجهود الذي يبذل والصعاب التي تكتنف ذهاب كل طفل في ريف موزمبيق إلى المدرسة. وتهدف الدراسة الحالية إلى توضيح الثمن الباهظ الذي تدفعه الأسر لإرسال أطفالها إلى المدارس. فالمنتجات الزراعية



التي تدفع الرسوم الدراسية تمثل جهد أسرة بأكملها، وتلعب فيها النساء بلا شك دوراً رئيسياً.

وقد شاهدنا عدداً من الأمهات في محافظتي "تامبولا" و"نياسا" يشجعن أطفالهن على الذهاب إلى المدرسة، حتى في الأحوال التي تعاني فيها الأسر من نقص قوة العمل الضرورية لزراعة "المانشامبا".

تقول "فاتيما سعيدي" (مركز "مافاجو" - محافظة "نياسا"): "نحن نفضل معاناة الجوع على حرمان أطفالنا من الذهاب إلى المدرسة" (Zimba 2002 b). ومع ذلك لا يزال هناك أطفال لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة، إما لأسباب مالية أو لعدم وجود مدرسة في المنطقة التي تقيم بها الأسرة. ومن المؤثر جداً أن نعرف عن أسر مثل أسرة "أسايينا أوندي" التي تعيش بعيداً عن المدرسة الموجودة في المجمع الإداري بمركز "مافاجو". فقد قررت "أسايينا" وأسرته الانتقال للعيش بالقرب من المدرسة حتى لا يتكبد الأطفال المشي على أقدامهم مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة (Zimba 2002 a).

وننهي هذا الجزء بعبارة قالتها "ريتا أسوماني"، والتي يتضح منها كيف يبذل عدد صغير ولكنه يتزايد من النساء مجهوداً خارقاً كي يذهبن هن أيضاً إلى المدرسة.

تقول: "بدأت الدراسة في زمن الحرب الأهلية، وأنهيت الآن الصف الخامس، ولكنني كنت دائماً أَرْضَع طفلاً لي في فترة الراحة بين الحصص الدراسية، حيث كان يحضره لي أحدهم من البيت. وقد سبب لي هذا بعض المتاعب مع المدرسين الرجال الذين كانوا لا يحبون هذه الممارسة. ولكن هذه هي الطريقة التي تمكنت بها من بلوغ الصف الخامس والاستمرار في إرضاع أطفالتي في نفس الوقت. ونحن معتادون على إرضاع الطفل لفترة عامين أو ثلاثة" (Zimba 2002 e).

#### ٧- إعادة صياغة مفهوم "الأسرة" في موزمبيق

شهدت السنوات العشر الأخيرة تشكل الكثير من السمات الجديدة للأسرة في موزمبيق. ولا يجوز اختزال هذه التغيرات في أنها مجرد نتيجة مباشرة لعملية السلام في البلد. وإنما يجب النظر لأي تطور في الديناميات الداخلية للعلاقات الأسرية في موزمبيق، في سياق عملية كاملة للتنمية السياسية والاجتماعية-الاقتصادية في زمن السلم. ولعل من الممكن رصد اثنين من أهم التحولات التي طرأت على الأسرة في موزمبيق.

أولهما تغير مفهوم الإقامة بالنسبة للأسر، وخاصة في المناطق الحضرية، حيث أصبح من المألوف جداً أن تشترك أكثر من أسرة في مكان إقامة واحد، وإن لا يشترط بالضرورة أن تتحول هذه الأسر إلى أسرة معيشية واحدة.

والثانى هو ذلك التقارب الوثيق بين مقولتي "الأسرة" و"الأسرة المعيشية" فالأسرة المعيشية كمفهوم "تؤدى إلى سلطة فى اتخاذ القرار بشأن الإنتاج والاستهلاك" (Guyer 1981: 89) وهى أيضاً "مفهوم تحليلى رئيسى، بمقتضاه تشترك أسرتان أو أكثر فى وحدة اقتصاد منزلى" (Guyer 1981: 99) كذلك تعد الأسرة المعيشية "جمعاً مركباً لعمليات إنتاجية وأنماط إقامة وممارسات أيديولوجية، متداخلة فيما بينها" (Zezeza 1993: 12).

وفى الحياة اليومية بموزمبيق تمتزج وتتداخل بسهولة "الأسرة" مع "الأسرة المعيشية"، حيث يتم النظر إلى "الأسرة" فى معظم الأحوال كمجموعة من الناس بينهم روابط الدم والعصب، ومن ثم فهى وحدة أساسية فى "الأسرة المعيشية". ولهذا فنحن بوضوح إزاء ظاهرة تحتاج إلى تكييفات إيستمولوجية على المستوى النظرى.

تشير جميع المصادر إلى وجود زيادة فى عدد المنخرطين فى أسر معيشية، فى المناطق الريفية والمراكز الحضرية على السواء، وإن كانت المعدلات أعلى بشكل جلى فى الحضر. ومع ذلك فنظراً للتباينات داخل الإطار العام للتطور فى موزمبيق، فإن أى تعميم فى هذا الشأن ينبغى أن يتخذ أقصى درجات الحذر.

تقول بيانات نشرها معهد الإحصاء الوطنى (Instituto Nacional de Estatística- INE 2001: 11) إن متوسط عدد الأفراد فى الأسرة المعيشية يتراوح بين ٤,١ فرد فى المناطق الريفية و ٤,٤ فرد فى المناطق الحضرية. أما تقرير التنمية البشرية فى موزمبيق (2002:90) فيدافع عن أن "... حجم الأسرة المعيشية الواحدة يتناقص مع الزيادة فى نصيب الفرد من الإنفاق الإجمالى فى كل من المناطق الحضرية والريفية. وفى المناطق الريفية تعتبر الأسر المعيشية الأكبر حجماً هى الأكثر فقراً" (١٢).

ونقدم فيما يلى عرضاً موجزاً للعوامل التى توضح على نحو أفضل التحولات التى طرأت على الأسرة فى موزمبيق خلال العقد الماضى.

#### ٧-١ زيادة عدد المنخرطين فى الأسرة والأسرة المعيشية

تشير تقديراتنا الخاصة، والمبنية على بيانات مستقاه من دراسات أجريت فى بعض المناطق الريفية فى شمال موزمبيق خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢، تشير إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية فى ريف موزمبيق أخذ فى الزيادة. فعلى سبيل المثال، وعلى العكس من الأرقام المذكورة فى الفقرة السابقة كان متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية خمسة أفراد فى المركزين الريفيين "مافاجو" و"مويمبى" (بمحافظة "نياسا").

ومع ذلك فإن "مافاجو" قد لا تكون أفضل مثال يضرب في حالتنا، نظراً لضرورة أن نأخذ في الحسبان أنه بعد الدمار الذي سببته الحرب الأهلية هناك، لا يزال السكان يمرون بعملية إعادة التوطين. ويلاحظ أن الأسر المعيشية في مركز "مافاجو" هي الأكبر حجماً حيث يتراوح عدد أفرادها بين ١٦ و ١٨ فرداً<sup>(١٣)</sup> وهناك عدة أسباب تفسر هذه الظاهرة، مثل حقيقة أن الكثير من الأسر قد استضافت أناساً تركوا أماكن إقامتهم بسبب الحرب الأهلية. ونشدد هنا فقط على ثلاثة عوامل.

#### ٧-١-١ إعادة إدماج المترملات

يلاحظ في المناطق الريفية بشمال موزمبيق، حيث لا تزال التقاليد الأمومية قوية جداً، فإنه من المألوف جداً أن تكون فترة الترمل قصيرة نسبياً، وخاصة إذا كانت الأرملة صغيرة السن. فالرجال الذين لديهم بالفعل زوجة أو أكثر يتزوجون "بسهولة" من الأرامل. ومن ثم يتم إدماج الأرملة وأطفالها من الزوج المتوفى في الأسر أو الأسر المعيشية القائمة بالفعل والتي ينتمى إليها الزوج الجديد. ويسهم هذا العامل في حدوث زيادة كبيرة في عدد أفراد الأسرة أو الأسرة المعيشية. أما بالنسبة للرجال الأرامل فتقول كل المؤشرات إنهم يتزوجون مرة ثانية في فترة قصيرة أيضاً، ولكنهم يفضلون عادة الزواج من شابات أو عذابات ليس لديهن أطفال.

#### ٧-١-٢ انتشار تعدد الزوجات

هناك أسباب تاريخية وسوسولوجية وراء انتشار تعدد الزوجات في المناطق الريفية بشمال موزمبيق، حيث تتشكل أغلبية سكان هذا الإقليم من المسلمين الذين يراعون مبادئ أخلاقية تقبل بزواج الرجل من عدة نساء في آن واحد. كما أن وجود عدد كبير من الرجال الذين يمثلون السلطة التقليدية، مثل "الريجولو"<sup>(١٤)</sup> أو "التشي"<sup>(١٥)</sup> أو أي شكل آخر من المؤسسات غير الحكومية، يمثل عاملاً آخر في تعدد الزوجات. ومن المعتاد أن يتمتع أصحاب هذه السلطة التقليدية بمكانة سامقة في المجتمع المحلي. ويلاحظ في مراكز "مافاجو" و"مويمبي" و"لاجو" (محافظة "نياسا") أن كل الرجال الذين حصلوا على لقب "تشي" لديهم زوجتان على الأقل أما بالنسبة لمن لديه لقب "ريجولو" فمن المقبول له كقاعدة اجتماعية أن يكون عنده أكثر من زوجة.



### ٧-١-٣ موقف المجتمع المحلي من الزنا

يعتبر الموقف الذى تتخذه الجماعة المحلية إزاء الزنا عاملاً آخر يسهم فى زيادة عدد أفراد الأسر المعيشية والأسر. فليس من الأمور النادرة، وخاصة فى المناطق الريفية بموزمبيق، أن تجبر الأسر أو الجماعة المحلية الرجل الزانى على تحمل عقبات ما اقترفه. ويحدث هذا بشكل خاص حينما تنتج العلاقة الآثمة أطفالاً (Zimba 2002 f). وهكذا فإن "عقاب" الزنا ينتهى إلى زواج جديد. وتسهم هذه الحالات فى انتشار تعدد الزوجات، وتكاثر الأسر والأسر المعيشية المختلفة التى يترأسها رجل واحد (١٦).

### ٧-٢ زيادة عدد الأسر المعيشية التى ترأسها نساء

من السمات المهمة لتغير الأسرة فى موزمبيق خلال العقد الماضى زيادة عدد الأسر التى ترأسها نساء، وخاصة فى المناطق الحضرية بجنوب البلد (Mozambique National Human Development Report 2001-2002) ومن الأسباب التى تفسر الانخفاض النسبى لعدد الأسر التى ترأسها نساء فى المناطق الريفية بشمال موزمبيق، كما أوضحنا سابقاً، ذلك الارتفاع فى مستوى تعدد الزوجات والاتحادات الأمومية.

### ٧-٣ زيادة عدد الأمهات العزباوات والمنفصلات

ونقصد بها زيادة عدد الأمهات العزباوات أو المنفصلات، واللاتى لديهن أطفال بينما يتعايشن مع رجال خارج مؤسسة الزواج.

### ٧-٤ نقص أماكن الإقامة وخاصة بالنسبة للشباب

يعتبر نقص أماكن الإقامة اللازمة للمتزوجين حديثاً - وخاصة فى المناطق الحضرية - من الأسباب الرئيسية التى تدفع أولئك الشباب إلى تكوين أسرهم مع الإقامة مع ذوى القرين.

وبعد أن تطرقنا إلى السمات الرئيسية للتغير الأسرى فى موزمبيق، كيف يمكننا فى هذه الأيام تعريف مفهوم "الأسرة فى موزمبيق" على المستويين النظرى والعملى؟

هذا وقد عرف "سامورا متشيل" فى أواسط الثمانينات "الأسرة فى موزمبيق" على النحو التالى: "الأسرة هى المعمل الأساسى للمجتمع، وفى الأسرة تبدأ عملية تعديل الذهنيات، وفى الأسرة أيضاً ينبت حب الوطن، وفى الأسرة كذلك سوف نسعى إلى توطيد الوعى بوحدة الوطن" (Machel 1989: 21).

ومع بداية القرن الحادى والعشرين، وتراجع القيم الأخلاقية - على النقيض من الحديث السابق فى الثمانينيات- أخذت الأسرة تفقد معظم استحقاقاتها كـ "مكون روحى واجتماعى واقتصادى وثقافى" (OP Cit.).

بيد أن الأسرة، وعلى العكس من بعض المعتقدات الشائعة، ليست مؤسسة فى حالة اضمحلال. فأساس "الأسرة" اليوم ينشأ بشكل جوهرى من وظيفتها كـ "وحدة إنتاج واستهلاك من حيث علاقتها بسوق العمل" (Andrade et al. 1998: 30). ومن جانب آخر كان للنفوذ المتنامى للعولمة فى سوق العمل بموزمبيق أثره القوى على العلاقات الأسرية والترتيب الاجتماعى.

وقد ركزنا فى مقدمة هذا الفصل على مفهوم الأسرة الذى يعطى أولوية لروابط الدم والأصل المشترك. والآن، وفى محاولة لإعادة صياغة مفهوم الأسرة فى موزمبيق، نعيد التأكيد على ضرورة تصور الأسرة على أنها:

(أ) مؤسسة فى حالة تغير متواصل، يجرى على أساس الديناميات الجديدة للتطور الاجتماعى - الاقتصادى والسياسى والأيدىولوجى والثقافى؛

(ب) مؤسسة لها تفاعلات مباشرة مع الأسرة المعيشية، والتى تعرف بدورها على أنها أولئك الناس الذين يسكنون بيتاً أو بيوتاً تدار تحت مسئولية رئيس الأسرة (Guyer 1981: 103).

#### ٨- الأسرة وبناء الهويات الأنثوية الجديدة

إن كل التحولات التى تحدث باطراد داخل الأسرة فى موزمبيق كان لها الأثر القوى على عملية تشكيل الهويات الأنثوية الجديدة. ونسأل هنا عن الآليات التى تملئ الترابط بين الديناميات الداخلية فى الأسرة والهويات الأنثوية؟ وقبل أن نتطرق لتعريف هذه الهويات من المهم القول بأننا نتصور "هوية النوع" بأنها الطريقة المتميزة التى يستجيب بها الرجل أو المرأة للتحديات اليومية.

ومن ثم فإن "الهوية الإنثوية" هى العملية التى تبني من خلالها النساء صورتهم الخاصة لدى مواجهة المتطلبات الأيدىولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للحياة اليومية. والأمور الأكثر أهمية أن هذه العملية تحدث جنباً إلى جنب مع الرجال، أى أن للنساء والرجال طرقاً مختلفة فى الاستجابة للتحديات المتماثلة. وهى عملية لا تتحصر فى إطار الأسرة، وإنما تجرى فى المجتمع الأوسع أيضاً. وتحدد العوامل الحاسمة فى هذا السياق وفق الروتين اليومى إلى جانب الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التى يضطلع بها كل من الرجال والنساء.

غير أن خلق هويات أنثوية جديدة يتعرقل بفعل عدد من العوامل الأيدىولوجية والسياسية. فعلى سبيل المثال يعكس مستوى تمثيل النساء فى المؤسسات السياسية والقضائية عدم المساواة بين النساء والرجال، ليس هذا فحسب إذ إنه فى الوقت

نفسه مؤشر على الدرجة التي بلغها التهميش المؤسسي للنساء في موزمبيق (Mozambique National Human Development Report 2001-2002: 11-12).

وبالإضافة إلى هذا فإن دليل التنمية المتصل بالنوع الاجتماعي في المحافظات يكشف عن وجود تفاوت كبير بين الرجال والنساء، وحيث كانت أفضل قراءة للمؤشر في الجنوب ثم الوسط وأخيراً الشمال (op cit: 28).

ومما يجدر ذكره أن في الحالات "... التي لم تتغير أو تتعدل فيها وضعية النساء إلى تطور جديد، اكتسبت وضعيتهن مغزى جديداً من زاوية علاقتهن بالرجال وبالنساء الأخريات داخل الأسرة (Andrade et al 1998: 59).

ويعتبر الجهل المطلق تقريباً بالقانون عامة، وبقوانين الأسرة خاصة، عاملاً مهماً آخر يسهم في تقليل قدرة النساء على النفاذ إلى السلطة والاشتراك بفعالية في عملية صنع القرار بالمؤسسات السياسية والقانونية. وتبين حالات مثل حالة "ريتا أسوماني"، التي فصلناها من قبل، أن الكثير من النساء لا يملكن أدنى فكرة عن الحقوق المدنية والسياسية المتاحة أمامهن بالفعل. فليس لدى أولئك النساء أى فكرة عن الحماية التي يفرضها القانون على أبوة الأطفال، وأن هناك بالفعل آليات قانونية يمكن الاستفادة منها للتغلب على تهرب الرجال من مسئولية تعليم الأطفال والإنفاق على الأسرة.

وقد أجرت الباحثة في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بعض الدراسات بين السكان في المناطق الريفية بمحافظتي "نياسا" و "تامبول"، ضمت مدرسين بالمدارس الثانوية، وقد توصلت إلى وجود جهل تام بموضوع "قانون الأسرة" (Zimba 2002 f).

وعلى الرغم من كل تلك العوائق الكائنة في طريق جهود تحسين الأوضاع الاجتماعية- السياسية للمرأة في موزمبيق، يجب الاعتراف بتحقيق تقدم كبير في العلاقات المشتملة للنساء والأسرة وإعادة البناء الاجتماعي- الاقتصادي. ومن المهم أن نوضح هنا، ووفقاً للنظريات الحديثة الخاصة بالنساء، أنهن لم يكن مجرد ضحايا سلبية لعملية التحول الاجتماعي- الاقتصادي الجارية على المستويين العالمي والوطني، وقد أوضحنا كيف أنهن- على النقيض من ذلك تماماً- كن فاعلات نشيطات في التنمية التي تمر بها موزمبيق في كل المجالات.

## ٩- خلاصة

اجتهدت هذه المقالة في تحليل أثر عملية السلام في موزمبيق على العلاقات الأسرية، وذلك من خلال التركيز على تمعن وضعية المرأة داخل الأسرة. وقد دارت هذه الورقة البحثية - إلى حد بعيد- حول الإجابة عن سؤالين رئيسيين:-



أ- ما هي أهم التحولات التي جرت على الأسرة في موزمبيق خلال السنوات العشر الأخيرة؟

ب- ما هو الدور الخاص الذي تلعبه النساء في مجمل هذه العملية؟  
ويعتبر ارتباط الأسرة ومقر الإقامة والأسرة المعيشية من أهم العوامل التي تشكل لتحولات الجارية بشكل متواصل في الأسرة الموزمبيقية. وبالإضافة على هذا، فإن تقسيم العمل والأدوار الاجتماعية التي يلعبها الرجال والنساء داخل الأسرة يتحددان أساساً بين أولئك الذين يقطنون مكان الإقامة ذاته، وقد لا تكون بينهم - مثلاً هو الحال في حالات كثيرة - روابط دم أو قرابة أسرية.

كذلك تكتسب القيم الأخلاقية والثقافية الجديدة أهمية هي الأخرى. ففي داخل مقر الإقامة الواحد تتخلق أولاً العادات الثقافية والقواعد والالتزامات والمفاهيم، كما أن هذه الجوانب ذاتها هي التي تحدد وضعية كل فرد وسلوكه داخل المجتمع. وتبين الممارسة اليومية في موزمبيق أن روابط الزواج والعلاقات الأبوية لا تزال على أهميتها بالنسبة لمفهومنا عن الأسرة. إلا أن هناك علاقات أخرى أصبحت تأخذ قيمة متزايدة. فالرابط الوثيق بين الأسرة ومكان الإقامة والأسرة المعيشية والديناميات الجديدة للتطور الثقافي تلعب دورها في صياغة المفاهيم الروحية والأخلاقية والثقافية الجديدة للأسرة.

وتضطلع النساء، وبشكل متزايد، بمهام جديدة داخل الأسر، تتصل أساساً بالروتين اليومي. فنحن نرى النساء اليوم على سبيل المثال يشتركن في أعمال نقل الأخشاب، وتبيض الحوائط بالمحارة وصنع الطوب الأسمنتي.

وقد كان لعملية التكيف المتواصل مع المقتضيات الجديدة للتنمية الاقتصادية أثرها الكبير في نشوء "هويات أنثوية" و"هويات نوع اجتماعي" جديدة. كما أن هناك اتجاهات جديدة داخل الأسرة فيما يتصل بالعلاقات بين الرجال والنساء. فعلى العكس مما كان عليه الحال قبل عقد ونصف أو عقدين، يتقبل الكثير من الرجال في موزمبيق الآن - وبدرجة معينة من الحياد - أن تقوم نساؤهم بوظائف أخرى غير الأعمال المنزلية.

وبينما تكتسب النساء أدواراً جديدة داخل الأسرة والأسرة المعيشية وسوق العمل، تزداد قدرتهن على الإسهام في توليد الدخل للأسرة. وإلى جانب هذا تزداد المشاركة الفعالة للنساء في الحياة الاقتصادية للبلد. وفي الحقيقة أن تجاسر النساء على القيام بأعمال ووظائف كانت حتى وقت قريب جداً قاصرة على الرجال، يسمح لهنّ بالنفوذ إلى الوسائل المالية والمادية. وباختصار يمكن القول إن هذه الآليات جميعاً تفسر نشأة هويات "أنثوية" و"أسرية" جديدة في موزمبيق.

## ملاحظات

١- جرت هذه الحرب الأهلية منذ أواخر السبعينيات حتى عام ١٩٩٢ بين الحزبين السياسيين الأكبر في موزمبيق، وهما "فرليمو" (جبهة تحرير موزمبيق) و"رينامو" (حركة المقاومة الوطنية في موزمبيق).

٢- عرفت هذه المنطقة إبان الفترة الاستعمارية باسم "ماتاكّا"، وهو جبل كبير فيها، وهو فى الوقت نفسه اسم سلالة ذات سلطة تقليدية (ريجولوس) لا تزال تتسيد المنطقة حتى اليوم. ومع النضال من أجل التحرر الوطنى تحت قيادة "فرليمو" فى الفترة بين ١٩٦٢ إلى ١٩٧٤، أصبحت "منطقة محررة" ("زونا لبرتادا")، أى غير خاضعة للسيطرة البرتغالية. ومع إنجاز استقلال موزمبيق عام ١٩٧٥ وقيام تقسيم إدارى جديد، أصبحت منطقة "ماتاكّا" مركز "مافاجو".

المصدر: مواد حصلنا عليها من المجلس الإدارى فى مركز "مافاجو" بمحافظة "نياسا".

٣- بلغ عدد سكان "مافاجو" فى أواخر الثمانينيات ١٢ ألف نسمة تقريباً. ولكن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ شهدت خروجاً كبيراً للسكان باتجاه تنزانيا، وكذلك إلى مناطق أخرى فى محافظة "نياسا" ومدينة "لشنجا" أيضاً. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن عدد سكان مركز "مافاجو" يبلغ الآن ٨ آلاف نسمة.

المصدر: السابق.

٤- أسلوب فى الزراعة يستخمنه عدة الفلاحون فى مناطق الغابات الاستوائية بمختلف أنحاء العالم بغرض زراعة محاصيل الجذور. حيث يتم حرق الغابة وتطهيرها من النباتات، ويكون الرماد هنا بمثابة نوع من سميد الأرض.

المصدر: الموسوعة البريطانية.

٥- لم يعان مركز "لاجو"- وبخاصة منطقة المجمع الإدارى- كثيراً من تخريب فى البنية التحتية مثلما عانت مناطق أخرى أثناء الحرب الأهلية. فيوجد بالمركز مدارس ابتدائية وثانوية، وبنية أساسية لا بأس بها. وهى عوامل أسهمت بالطبع فى خلق وظائف ثابتة. فهناك بالمجمع الإدارى عدد كبير من موظفى الإدارة العامة والمدرسين. وبسبب درجة الاستقرار التى نعم بها هذا المركز إبان فترة الحرب الأهلية، فإن أسراً كثيرة فيه استضافت الأقارب والأصدقاء الفريين من أجزاء أخرى فى "نياسا". وليست لدينا إحصائيات دقيقة فى هذا الشأن، إلا أنه على النقيض من الوضع فى "مافاجو"، فإن ٩٠% من السكان يعيشون بشكل كلى على المزارع الأسرية (مانشامبا).

المصدر: بيانات حصلنا عليها من المركز الإدارى فى "مافاجو".

٦- من الضرورى توضيح أن الأعمال التى تقوم بها النساء فى تشييد الطرق تتمثل فى إعداد الطريق وتنظيف الموقع إلى جنب عملية الرصف نفسها.

٧- نقول: ثلاث أسر "فقط"، لأننا نجد في "لتشنجبا" مثلاً خمس أسر على الأقل بين كل ٤٥ إلى أسرة تترأسهن نساء. بل إن المعدل أعلى من هذا أيضاً في مناطق أخرى مثل "نامبولا" و"مابوتو".

المصدر: بيانات حصلنا عليها من مديرية الثقافة في "لتشنجبا" عام ٢٠٠٢ وأنظر كذلك: Zimba 2000.

٨- تتزوج الأرمال الشابات في العادة رجالاً لديهم أصلاً زوجة أولى أو زوجتان، فضلاً عن الأطفال.

٩- ينطبق اصطلاح "العمل" هنا على كل نشاط يولد دخلاً للأسرة، ولا يقتصر بالضرورة على التوظيف الرسمي.

١٠- ليس من الممكن تبيان مدى تكرار هذه الحالات باستخدام وسائل إحصائية. ولكن نشير إلى الإحصائية سابقة الذكر، وهي أنه من بين كل ٤٥-٥٠ أسرة في مركز مافاجو تقود النساء ثلاث أسر بشكل مطلق. وفي حالة واحدة من كل الحالات الثلاث تكون هناك امرأة تعيش في بيت أبويها مع أطفالها. أنظر: Zimba 2002 c.

١١- المراكز التي شملتها هذه الدراسة هي: مافاجو ومويمبي ولاجو في محافظة نياسا، موجنكوال وميكونتا في محافظة نامبولا، مابوتو وماتولا في محافظة مابوتو، ماسيا وتشيبوتو في محافظة جازا.

١٢- وفقاً لتقرير التنمية البشرية في موزمبيق (91: 2002) فإن دليل الفقر هناك هو ٦٩,٤، أما الحرمان الإنساني فهو ٥٦,٨.

١٣- لا تشتمل كل هذه التقديرات الإحصائية على عوامل أخرى فائقة الأهمية مثل أثر مرض الإيدز على معدلات المواليد والنمو والوفيات. غير أن بحثاً أجري حديثاً في مراكز لاجو ومويمبي ومافاجو في محافظة نياسا يبين وجود درجة عالية من الوعي بالأخطار التي يمثلها وباء الإيدز. إلا أننا لا نعرف حتى الآن درجة تطابق هذا المستوى من الوعي مع السلوك الأخلاقي والجنسي للسكان. المصدر: (Zimba and Natula 2002).

١٤- "ريجولو" كلمة برتغالية تطلق على حاكم جزء من الأرض. وقد أدخلت هذه المؤسسة السياسية- الإدارية إلى موزمبيق خلال الفترة الاستعمارية، ولكنها لا تزال سائدة في جميع المناطق الريفية بالبلد.

١٥- "تشي" هو سلطة تقليدية لرجل أو امرأة، وباعتراف الجماعة المحلية، وهي موجودة بالدرجة الأولى في المناطق التي يسكنها المسلمون في شمال موزمبيق.

١٦- لا تزال هناك أراضى كثيرة متاحة لبناء الأكواخ أو البيوت في المناطق الريفية. وما يحدث عادة هو أن يبني الرجل بيتاً جديداً في نفس المنطقة التي يقطنها حالياً، أو أن يبحث لنفسه عن مكان ملائم.



- Allman, J., Geiger, S. et al, (Eds.) 2002. *Women in African Colonial Histories*. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.
- Andrade, X., Lofbrte, A. M., et al. 1998. *Families in a Changing Environment in Mozambique: Women and Law in Southern Africa*. Maputo: Center for African Studies UEM.
- Encyclopedia Britannica, Inc. 1994-1999.
- Guyer, J. I. 1981. Household and community in African studies. *African Studies Review* xxiv, No. 2 & 3 June/September: 87-137.
- Institute Nacional de Estatistica. 2001. *Questiondrio de indicadores bdsicos de bem-estar: Relatorio final*. Maputo: Direccao de Estatisticas Demograficas, Vitais e Sociais (iNE).
- Ivala, A. Z. and Bonnet, J. A. April 1999. *Educacao da rapariga na zona norte: Relatorio de pesquisa: Nampula*. Maputo: Cooperacao Suica.
- Joao, L. 2002a. Interview with Ana Kumpenda. Districto de Mavago. Niassa: unpublished.
- \_\_\_\_\_. 2002b. Interview with Isabel Jorge. Sede do distrito do Lago. Niassa: unpublished.
- Machel, S. 1985. *Analise sobre a situacao social da mulher. Textos e documentos da conferencia extraordinaria da Organizacao da Mulher Mocambicana*. FRELIMO. Maputo: Partido frelimo, inld.
- Mozambique National Human Development Report 100p. 2000. United Nations Development Programme. Maputo: PNUD, SARDC.
- Mozambique National Human Development Report 2001. 2002. United Nations Development Programme. Maputo: PNUD, SARDC.
- MULEIDE. 1994. *Estudo sobre a mulher e o sector informal no bairro. George Dimitrov (relatorio final). Mulher. Lei e Desenvolvimento muleide*. Maputo.
- Zimba, B. 1997a. Interview with Julieta Bila. Messano Macia Gaza, unpublished.

\_\_\_\_\_. 1997b. Research Report about Gender and Commercial Relationships: Maputo and Gaza Provinces. Maputo.

\_\_\_\_\_. 2000. FAMOD: Relatório de pesquisa: província de Nampula. Maputo, FAMOD.

\_\_\_\_\_. 2002a. Interview with Assama Undi. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

\_\_\_\_\_. 2002b. Interview with Fatima Saide. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

\_\_\_\_\_. 2002c. Interview with Germano Ntaula. Sede do distrito de Mavago, unpublished.

\_\_\_\_\_. 2002d. Interview with Madalena Imede. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

\_\_\_\_\_. 2002e. Interview with Rita Assumani. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

\_\_\_\_\_. 2002f. Relatório de pesquisa sobre a família e relações de género: província do Niassa. Maputo, unpublished.

Zimba, B. and Joao, L. 2002a. Interview with Asigole Ntalika e Ignessi Buanamadi Kanadyango, and Fatima Kaunga. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

\_\_\_\_\_. 2002b. Interview with Alaina Rajabo. Sede do distrito de Muembe. Niassa, unpublished.

\_\_\_\_\_. 2002e. Interview with Amelia Chande. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

Zimba, B. and Americo, R. 1997. Collective Interview with Leonardo Mucindo Eusebio Chivite, Nataniel Xlhongo, Fabiao Mate, Alexandre Macuacua, Mugwakwa Ndove, Manono Massingue, Tiago Sigauque, Eusebio Chivite. Matlecuane Chibuto-Gaza.

Zimba, B., L. Joao., et al. 2002. Inqueritos sobre a situação dos agregados familiares em Niassa, unpublished.

## القسم الثاني

### الديمقراطية وعملية الديمقراطية

---





## الفصل الحادى عشر

### إثيوبيا: العقبات فى طريق الانتقال والدمقرطة

ميريرا جودينا\*

#### ١- مقدمة

فى أعقاب النصر العسكرى الذى حققته "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا" EPRDF (وفى القلب منها "جبهة تحرير شعب تيجراى" TPLF) عام ١٩٩١، وبالتحالف مع "الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا"، تم التحرك سريعاً نحو تحويل ذلك النصر العسكرى إلى نصر سياسى. وفيما بدا أنه محاولة منسقة لتوطيد السلطة التى تم انتزاعها بقوة السلاح، بدأت الجبهة على الفور فى تنفيذ عدد من التدابير كان على رأسها: عملية تطهير البيت من الداخل لإجهاض أية تحركات محتملة يمكن أن تقوم بها المعارضة ضدها، وإقامة إدارة شبه عسكرية، مدعومة بلجان السلم والاستقرار شبه العسكرية أيضاً على المستوى المحلى فى مختلف أنحاء إثيوبيا.

واستهدفت عملية التطهير إصلاح جهاز الدولة الإثيوبية، وإنشاء مؤسسات حكم جديدة يسيطر عليها الموالون سياسياً قدر الإمكان. كذلك تم تفكيك كل المؤسسات الأمنية والعسكرية فى النظام القديم، وأرسل القادة منهم إلى معسكرات الاعتقال التى كان معظمها مراكز تدريب عسكرى فى عهد النظام السابق. وبالتوازي مع استئصال جذور النظام القديم، جرى بناء الأسس للبنية السياسية الجديدة. بيد أنه، وعلى العكس تماماً من عملية التطهير، ثبت أن عملية البناء هى الجزء الأكثر صعوبة وتعقيداً فى العمل، فحتى الآن لا يزال بعض المؤسسات الجديدة فى حالة رخوة، وحيث لا يزال المناخ السياسى يتسم بالتباين بين الوعود المبذولة على الورق والحقيقة القائمة على الأرض. وهو الوضع الذى أدى بالنخبة المهيمنة الجديدة والمعارضة إلى دخول فى مواجهات لا يبدو لها نهاية. ويكمن فى صلب هذا التوتر الذى يشوب المناخ السياسى ذلك التناقض بين ديمقراطية التعددية الحزبية المعلنة رسمياً (والتي يتطلب

---

\* Merera Gudina. قسم علم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة أديس أبابا.  
E-mail: amereu@dpsir.aau.edu.et

إدخالها فتح المجال السياسى أمام كل القوى المتنافسة) وبين نزوع الهيمنة لدى النخبة العسكرية المنتصرة التى تحاول بثتى السبل وصد أبواب المجال السياسى. وتهدف الورقة الحالية إلى الدراسة الإمبريقية لتجربة "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية" من حيث المبادرات والواقع، ومقارنة بتجارب الانتقال الأخرى إلى الديمقراطية فى القارة الأفريقية.

## ٢ - خلفية نظرية: المقارنة بين الانتقالات الديمقراطية

فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، بشر "فوكوياما" (Fukuyama 1992) بـ "نهاية التاريخ"، وذلك فى وقت بدا أن عهد نظم الحكم التسلطى فى أفريقيا قد انتهى، حيث جرت الإطاحة بأكثر طغاة أفريقيا وحشية، مثل "سياد برى" فى الصومال، "منجستو" فى إثيوبيا، "موبوتو" فى زائير، و"كاوندا" فى زامبيا. وقد خلقت موجات الديمقراطية هذه، ومع تتابع الأحداث، أوضاعاً يمكن من خلالها دراسة الديمقراطية على كل من مستوى النظرية ومستوى الممارسة العملية. وقام "بانجورا" فى هذا الصدد (Bangura 1991) بمحاولة رصينة لتحليل المشكلات التى اكتنفت عمليات الانتقال الديمقراطى آنذاك، وتمكن من تحديد ثلاث عمليات متداخلة فى جهود الديمقراطية الأفريقية. ألا وهى "إنهاء عسكرة الحياة الاجتماعية والسياسية، لبرلة المجتمع المدنى، وديمقراطية القواعد الحاكمة للمنافسة السياسية والاقتصادية" (1991:2). وهو يرى أن تلك العمليات تتطوى على ضمان "قيام سلطة حكومية مدنية قوية وخاضعة للقانون... ديمقراطية جهاز الدولة وتحقيق حرية نسبية للمنظمات المدنية... والقدرة على إدارة الصراعات ديمقراطياً فى المجتمعين المدنى والسياسى والممارسات الاقتصادية" (Ibid).

وقد عاد "بانجورا" فيما بعد ليبينى على عمله المبكر عملاً آخر (1998: 11) شخص فيه بتعمق أكثر العناصر الجوهرية فى الانتقالات الديمقراطية، وحددها فى خمس نقاط بؤرية هى "احترام المبادئ الدستورية، الإصلاح الانتخابى، الحريات المدنية والتعددية السياسية، الاشتراك فى السلطة، اللامركزية".

ومضى "بانجورا" قدماً، باستخدام هذه المعايير للديمقراطية، ليصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه قائمة حساب لما كان ينتظر الإنجاز وقتها فى هذا الشأن، فكتب ليقول "لا يزال هناك الكثير من الحكم التعسفى فى أجزاء عديدة من أفريقيا، بما فيها تلك البلدان التى حققت تقدماً مهماً فى إرساء سيادة القانون ليصبح المبدأ الأول فى إدارة الدولة.... ولا يزال هناك الكثير الواجب عمله فى مسألة الفصل بين الأحزاب الحاكمة ومؤسسات الدولة، وفى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وفى إقرار تداول السلطة بين الأحزاب السياسية" (1998: 23).



كذلك كان إسهام "براتون وفان دي وال" مفيداً في تحليل تجارب الديمقراطية الأفريقية، وفيما يتعلق بالخطاب النظري عن الديمقراطية عامة، ومشكلة الانتقال الديمقراطي بشكل خاص. حيث كتباً مثلاً "الديمقراطية... شكل للنظام السياسي الذي بمقتضاه يختار المواطنون، من خلال انتخابات تنافسية، من سيحتلون المناصب الرئيسية العليا في الدولة. ووفقاً لهذا التعريف فإن الانتقال إلى الديمقراطية يتم مع إقامة حكومة تختار على أساس انتخاب تنافسي، ويجري بشكل حر ونزيه في إطار منظومة من الحريات المدنية، وبحيث يقبل جميع المتنافسين بصحة نتائج الانتخابات" (Bratton & Van de Walle, 1997: 12).

ويشددان على أهمية "منظومة الحريات المدنية" بشكل خاص، والتي تتضمن "السيطرة المدنية على الجيش، واستقلال السلطتين التشريعية والقضائية، وحرية أحزاب المعارضة والاتحادات الطوعية، فضلاً عن حرية الصحافة". وذهباً إلى القول بأن "الانتخابات يجب أن تجري في كنف منظومة من الحريات المدنية. وتضمن الحريات المدنية أن تصبح الحياة السياسية تنافسية حقاً في الممارسة العملية. ويجب أن يتاح لجميع المترشحين - قبل إجراء الانتخابات - فرصة إثبات جدارتهم بتولي المنصب، وأن يعبروا عن آرائهم السياسية بحرية كاملة، وأن يكونوا الاتحادات السياسية الضرورية لحشد التأييد الجماهيري وراء ترشحهم للسلطة. وفي الوقت نفسه يجب أن يتمتع المواطنون بحرية متساوية في الحصول على المعلومات السياسية، وأن يتمكنوا من حضور جميع الاجتماعات السياسية دون عوائق، وأن يلتحقوا بالتنظيمات السياسية التي يختارونها" (Ibid).

ومن الإسهامات المهمة جداً للكاتبين تلك التفرقة التي قاما بها بين "البرلة السياسية" و"الديمقراطية". فمن المؤكد أن دراسة الانتقال الديمقراطي قد تضررت كثيراً بسبب الاستخدام المشوش لهذين الاصطلاحين. فقد كتباً: "تقتضي البرلة السياسية إصلاح النظم التسلطية في الحكم. فهي تتم بقيام السلطات العامة بتخفيف القيود المفروضة على الأنشطة السياسية للمواطنين. وهي توصف غالباً بالانفتاح السياسي، ببرلة سياسية تتضمن اعترافاً رسمياً بالحريات المدنية. ومن خلال هذه الانفتاحات، تكون الحكومات تعيد الحريات المغتصبة في الحركة والتعبير والتجمع إلى الأفراد والجماعات في المجتمع. ومن أمثلة البرلة السياسية إطلاق سراح السجناء السياسيين، إلغاء الرقابة الحكومية، وإعادة الشرعية للأحزاب السياسية المحظورة. وهي أيضاً، كتمهيد للبرلة الاقتصادية، تقلل تدخل الحكومة في السوق السياسية، وتكسر احتكارات السلطة، وتسمح بتعددية الآراء والمنظمات. وباختصار، تضطلع البرلة السياسية بتوسيع المنافسة السياسية" (Ibid: 159).

أما الديمقراطية فهي برأيهما عملية لن تتحقق إلا عند بلوغ مرحلة متقدمة من نضج البرلة السياسية الحققة، حيث يقرران أن "الديمقراطية تنطوي على بناء

مؤسسات تشاكركة وئنافسة. وئبأ عملفة الءمقرطة بئءءفاء سفاسة لنظم الحكم السلطفة؁ ثم الئءم عبر النضالاء السفاسة؁ وئلطلب إقامة حكومة منئخة بءرفة. وهى لا تصل مءلئها الأءرفة إلا عئءما تصبء القواء الءمقرطفة راسخة ومؤسفة وموضع اءءرام ءمفع الفاعلفن السفاسفن" (Ibid).

وفى رأفها أفضاً أن "الانئقال إلى الءمقرطفة لا فمكن أن فئءقق إلا عئءما فقام نظم للحكم مبنف على الانئخابات الئنافسة الئف ءءرف بءرفة ونزاهة فى كنف منظومة من الءرفاء المءنفة؁ وبءفئ ءكون نئائءها موضع قبول ءمفع المشاركن ففها" (194 : 1997). وفى إطار الئمففز بفن اللبرلة السفاسة والمقرطة المئوءة لها؁ فؤكدان أن "اللبرلة... ءءء ءالفا بءون مقرطة؁ ولكن العكس لا فمكن أن فءء. فالمقرطة مسئءفلة نظرفاً وعملفاً بءون اللبرلة؁ لأن المؤسساء الءمقرطفة لا فمكن أن ءزءهر سوى فى سفاق الءرفاء المءنفة" (195 : 1997).

وهكذا فإن ءمففز "برائون وفان ءف وال" بفن مفهومف اللبرلة السفاسة والءمقرطة كمءلئفن مئمافزئفن ءاأل عملفة الانئقال الءمقرطفف الواءة؁ فزفل الكئفر من الالباس المءفط بمعضلة الءمقرطة؁ وفءءدان معفاراً موضوعفاً بسفطاً ولكنف مففء للءافة فى ءقفم الانئقالات الءمقرطفة. ومن ثم فإن المفهوم الءف صاااه والمعارفر الئف أرسفاها ءعئبر أءواء مففءة ءماماً فى ءقفم الانئقال الإئفوبف؁ ومن ءلال منظر مءارن أكئر ائساعاً.

هناك أفضاً العمل الءف ءرره "ءفامونء وبلائئر"؁ وففه فنطلق الأول من ءصنف "بفء الءرفة" Freedom House؁ لفمفز بفن أربعة من أنماط نظم الحكم فى أفرفقا هف: الءمقرطففاء اللبرالفة؁ والءمقرطففاء الانئخابفة؁ وأشباء الءمقرطففاء؁ والنظم السلطفة. ووفقاً لشرءه لهءه الأنماط المءئلفة؁ فإن الءمقرطففاء اللبرالفة ءعنى البلدان الئف ءشكل حكوماءها على أساس انئخابات ءرة ونزفهة؁ وهف البلدان الئف فصنفها "بفء الءرفة" ءءء ءانة بلدان "ءرة". أما الءمقرطففاء الانئخابفة فهف الئف ءءرف انئخابات مءققة لمعارفر "الءرفة والنزاهة"؁ ولكنها مع ءلك لا ءصنف ءءء ءانة بلدان "ءرة" فى الئصنف المءكور. وبالنسبة لأشباء الءمقرطففاء (ومن بفنها إئفوبفا) فهف البلدان الئف "ءرف انئخابات ءنافسة مئءءة الأحزاب؁ ولكنها لا ءفى بالمعارفر الءولفة للمنافسة الءرة والنزفهة. وأءفراً فصنفان ءءء بئء النظم السلطفة الكئفر من البلدان الئف لم ءءءرك بعء باءجاه الءمقرطففة (Diamond and Plattner 1999: x).

وانطلاقاً من الءطاب السابق لاستءلاص معارف للحكم على الانئقالات الءمقرطفة؁ نئءم فما بعء ءوء الئقفم الإمبرفقى لطفبعة الانئقال فى إئفوبفا.

### ٣- الأسس الجديدة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع الإثيوبيين

استخدمت "جبهة تحرير شعب تيغراي"، التي تعتبر القيادة الفعلية للحزب الحاكم في إثيوبيا منذ ١٩٩١، استخدمت خليطاً من الوطنية التيجرانية واستراتيجية التعبئة الماركسية (Young J. 1997). ثم تم استبعاد الشق الأخير لتحل محله "الديمقراطية الليبرالية"، بعد النجاح في الاستيلاء على سلطة الدولة عام ١٩٩١، بينما تم تصعيد الشق الخاص بالوطنية التيجرانية إلى مستوى الأساس الأيديولوجي للنظام الجديد. وكان الابتعاد عن الأيديولوجية الماركسية- اللينينية (كغطاء أيديولوجي للوطنية التيجرانية) لا مفر منه بسبب تشكل "النظام العالمي" الجديد الذي تمثلت معايير الشرعية فيه في التعددية السياسية وحرية المشروع الخاص. ولم يكن أمام "جبهة تحرير شعب تيغراي" ذات قاعدة التأييد العرقي الضيقة في الشمال سوى الالتفاف والبحث عن الدعم من الدول الغربية، وبخاصة من الأمريكان. ومن ثم كان إفراط قيادة الجبهة في استخدام رطانة الديمقراطية الليبرالية للحصول على المشروعية الضرورية والدعم الخارجي، وفي الوقت نفسه إنكار حق الجماعات المعارضة في الحصول على نفس هذا النوع من التأييد.

وبعبارة أخرى، يمكن القول إن "جبهة تحرير شعب تيغراي" قد استخدمت الماركسية- اللينينية بشكل براجماتى في فترة النضال المبرير من أجل السلطة، وبمجرد الفوز بها تحولت إلى "الديمقراطية الليبرالية" لتوطيد سلطتها<sup>(١)</sup>. وفي الحاليين كانت الغاية النهائية هي ضمان مركزية الوطنية التيجرانية في عملية إعادة تنظيم الدولة والمجتمع الإثيوبيين (Leenco 1999, Merera 1994 b). ولتحقيق هذه الغاية تمت المزاجية بعناية بين "حق تقرير المصير والانفصال" وبين الوطنية التيجرانية، ثم تكامل هذا وتلك مع عملية "دمقرطة" السياسة الإثيوبية وإنهاء الطابع المركزي للسلطة.

إن نظرة عن كثب إلى تجربة "جبهة تحرير شعب تيغراي" / "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية في إثيوبيا"، لتبين بجلاء أن ما نفذ منذ عام ١٩٩١ هو تطبيق شبه حرفي لبرامج الجبهتين مع بعض التعديلات الطفيفة. فالمبدأ الرئيسى مثلاً في الميثاق، وهو "الحق في تقرير المصير...." كان أحد التوجيهات الرئيسية في برنامجي الجبهتين. كذلك فإن الصيغة العرقية لتفكيك المركزية، وما يستتبعها من عملية إعادة هيكلة، جاءت هي الأخرى كمنتج منطقي لفلسفة "جبهة تحرير شعب تيغراي" القائلة بـ "النضال الوطني أولاً"، بينما يبدو أن مبادرة الديمقراطية ككل قد استلهمت "الديمقراطية الثورية" وهي شعار "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية في إثيوبيا".

ويجدر القول هنا بأن تلك "الديمقراطية الثورية"<sup>(٢)</sup> لم توضح إطلاقاً من جانب واضعيها، ولم تكن مفهومة من قبل الجماهير. غير أن الشيء الذي يمكن



فهمه من "الديمقراطية الثورية" للجبهة الديمقراطية الشعبية... هو أن أساسها الفلسفى يرجع إلى "الديمقراطية الجديدة" التى صاغها الزعيم الصينى "ماوتسى تونج"، ويبدو أنها من مخلفات الماضى الماركسى - اللينينى للجبهتين. وفى الحقيقة أن الخصوصية المرتبطة بهذا النوع من "الديمقراطية" فى الوضع الإثيوبى الجديد، ومصدر السلوك المتناقض لقيادة الجبهتين، يمكن نسبتها جزئياً إلى ذلك الماضى. وبإيجاز نقول إن ديمقراطية التعددية الحزبية التى رعتها "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا" تستلهم تلك "الديمقراطية الثورية"، حيث إنها تعترف فى العلن بمبادئ الديمقراطية الليبرالية، ولكنها من حيث الجوهر تناصر مبادئ المركزية الديمقراطية، وهى بالطبع عنصر أساسى فى الأحزاب الماركسية-اللينينية. وكان الهدف الوحيد وراء هذا المسلك هو ضمان هيمنة النخبة التيجرانية فى البيئة السياسية للقوميات العرقية المتنافسة. وبعد ما أصبحت القومية العرقية القاعدة الجديدة لإعادة هيكلة الدولة الإثيوبية، فإنها تخدم الآن الأهداف المتناقضة ومصالح الهيمنة للنخبة التيجرانية الظاهرة تحت قناع "ديمقراطية التعددية الحزبية" المعلنة رسمياً.

#### ٤ - الميثاق والمبادرات السياسية أثناء فترة الانتقال

وصلت "جبهة تحرير شعب تيجرى" / "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية.." إلى السلطة فى مايو ١٩٩١ تحت شعار "النضال الوطنى أولاً" وليس النضال الطبقي، وذلك على الرغم من اعتمادها للأيدىولوجية الماركسية-اللينينية الثورية. وبعد الإمساك بسلطة الدولة تحركت الجبهتان سريعاً نحو إعلان اعتناق فلسفة ديمقراطية التعدد الحزبى، وذلك بفعل انتهاء الحرب الباردة، أكثر من أن يكون هذا إيماناً بصندوق الاقتراع. وعلى النقيض من التوقعات الشعبية، لم يستمر فحسب مبدأ "النضال الوطنى أولاً" فى الوضع الجديد، بل إنه أصبح قاعدة لتحويل أسس الدولة. ونتيجة لهذا فإن "مؤتمر يوليو" الذى عقد عام ١٩٩١ قد أصبح الترجمة العملية لتحويل هذا البرنامج إلى واقع عملى.

عقد "مؤتمر يوليو" بهدف إقامة حكومة انتقالية "شرعية وذات قاعدة عريضة"، لتضطلع بدورها بإعداد إثيوبيا لتحول ديمقراطى سلس كما اتفق عليه فى "مؤتمر لندن للسلام" الذى عقد برعاية أمريكية (Cohen. 1991).

ولما كان قادة الجبهة شغوفين بالدرجة الأولى إلى توطيد نصرهم الذى دفعوا فيه ثمناً غالياً، فقد حرصوا على أن تدعى إلى المؤتمر أحزاب ضعيفة منتقاه، شكل معظمها بين يوم وليلة، كما تم بشكل عمدى استبعاد كل المنافسين الفعليين أو المحتملين على السلطة. ولذا لم يكن مدهشاً أن أكثر من ٢٤ حزباً تمت دعوتها إلى المؤتمر، على الرغم من انعدام قوتها وعدم امتلاكها لأجندة خاصة بها، فيما عدا

"جبهة تحرير أورومو" OLF التي كانت تتفاوض من أجل الحصول على دور الشريك الأصغر وحققها في التنظيم المستقل لقاعدتها السياسية (Africa Confidential 1991).

وباعتبار "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية" هي الراعى الوحيد للمؤتمر، وواضع أجندته، فقد تحركت بسرعة من أجل ضمان الموافقة على أجندتها الخاصة، أى إقرار "الميثاق" وإقامة حكومة انتقالية والقبول بالأمر الواقع المتمثل فى استقلال إرتريا (Council of Representatives 1991).

ورغم أن "الميثاق" وضع ليكون بمثابة القانون الأسمى للبلاد فى الفترة الانتقالية، فقد كان الأمر المحزن هو إقراره دون مقاومة أو بقليل جداً منها. وتطبيقاً للميثاق أنشئ "مجلس النواب" من ٨٧ مقعداً تم تقسيمها بين ممثلى الجماعات السياسية المشاركة وفقاً لحصص وضعتها الجبهة الحاكمة. ومن بين هذه المقاعد خصص للجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية... حصة الأسد (٣٢ مقعداً)، وقسم الباقي بين العدد الكبير من الجماعات السياسية التى شاركت فى المؤتمر. فلم تحصل معظمها على أكثر من مقعد أو مقعدين، فيما عدا "جبهة تحرير أورومو" التى حصلت على ١٢ مقعداً. ونتيجة لهذا التلاعب السياسى اللفظ، مدعوماً بالقوة العسكرية ومباركة الدول الغربية - وبخاصة الولايات المتحدة - التى ابتهجت لمجرد الإطاحة بحكم "منجستو"، استطاعت الجبهة الحاكمة تحقيق اثنين من أهدافها الرئيسية، أى إقرار "الميثاق" وإنشاء حكومة انتقالية يمكن التحكم فيها بسهولة (Merera 1994 b).

وقد أسهم الميثاق فى إضفاء مظهر لمشروعية ما، ولكنه احتوى أيضاً على أحكام ضارة بمسيرة إثيوبيا نحو الديمقراطية. فعلى الجانب الإيجابى أكد التزام النظام الجديد باحترام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وخاصة "حرية الضمير والتعبير والاجتماع السلمى، والحق فى الاشتراك فى النشاط السياسى الحر وتنظيم الأحزاب السياسية". كما تضمن الميثاق مواداً وعدت بالتصدي لحل المظالم التاريخية للجماعات العرقية السابق تهميشها. إلا أنه يجب أيضاً الإقرار بأن الجانب السلبى فى الميثاق قد فاق بكثير الجانب الموضوعى، فضلاً عن أن بعض البنود الإيجابية المذكورة على الورق لم تجد سبيلها إلى التطبيق الفعلى.

فعلى سبيل المثال، وبالرغم من النص على "الحق فى تقرير المصير"، لم يؤد الميثاق إلى تمكين الجماعات العرقية المهمشة، ولا خلق أية علاقات منسجمة بين الجماعات العرقية بوجه عام (Harbeson 1998, Merera 1994 a, b). ورغم تقنين هذا الحق مرة أخرى فى المادة ٣٩ من الدستور الوطنى الذى أقر عام ١٩٩٤، فإن هذا نفسه أدى إلى إثارة المزيد من الخلافات بدلاً من حل ما هو قائم منها. وكانت أكثر المواد ضرراً تلك التى وضعت الأسس السياسية للحكومة الانتقالية، والحكومة

الدائمة التي شكلت عام ١٩٩٥. تحت قيادة "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية في إثيوبيا".

وكانت المحطة المهمة الثانية في زحف الجبهة الحاكمة للهيمنة على السلطة، هي الانتخابات الإقليمية التي أُجريت عام ١٩٩٢. فقد بدا واضحاً أن التنافس بين القوى الموجودة في الحكومة ولجماعات الرئيسية في المعارضة، قد أضاف المزيد إلى المناخ السياسى المتصف أصلاً بعدم الثقة والشكوك المتبادلة، وهو ما تحول سريعاً إلى المواجهة بين الطرفين. وتم إجبار "جبهة تحرير أورومو" (التي كانت الحزب المنافس الرئيسى آنذاك) على الانسحاب من الانتخابات فى الساعة الأخيرة (Leenco 1999). وقد حدث هذا الانسحاب بفعل ضغوط النظام الجديد الذى كان يريد الاحتفاظ بالسلطة كاملة بأى ثمن، فضلاً عن تهور قيادة "جبهة تحرير أورومو" التي فشلت فى تقديم مطالب معتدلة وبالغت فى تقدير قدراتها العسكرية. وعلى أية حال، فإنه مع مقاطعة الانتخابات من جانب الأحزاب المسجلة قانونياً مثل "جبهة التحرير الإسلامية فى أوروميا" IFLO و"منظمة عموم شعوب الأمهرة" AAPO والجماعات الإثيوبية الجنوبية، واستبعاد الأحزاب الأقدم مثل "الحرب الثورى الشعبى الإثيوبى" EPRP و"الحركة الاشتراكية لعموم إثيوبيا" MEISON فإن الانتخابات التى أُجريت فى يونيو ١٩٩٢ تحولت لأن تصبح شأنًا خاصاً بالحزب الحاكم. ونتيجة لهذا، يقول تقرير "المعهد الديمقراطى الوطنى" /"المعهد الأمريكى الأفريقى" NDI/AAI الصادر عام ١٩٩٢ إن "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا" والمنتسبين لها قد حصلوا على ٩٦,٦% من مقاعد مجلس النواب.

ومن ثم لم يكن غريباً أن ينظر القسم الأعظم من الجمهور الإثيوبى والمراقبين الأجانب إلى انتخابات يونيو ١٩٩٢ على أنها لم تكن "حرة ونزيهة"، كما لم تساعد فى إرساء الطابع المؤسسى لديمقراطية التعددية الحزبية فى إثيوبيا. ويوجز التقرير المدى الذى ذهب إليه خلل العملية الانتخابية بقوله "إنه لمما خيب آمال الكثير من أبناء إثيوبيا وأصدقائها أن انتخابات ٢١ يونيو قد جاءت عقيمة وعبثية وشكلية تماماً. فقد تم بالفعل تسجيل الناخبين، ولكنه لم يتم من خلال إجراءات علنية وتتسم بالشفافية. كما لم تكن هناك منافسة حقيقية بين المرشحين والأحزاب. وكانت بطاقات الاقتراع مطبوعة لكن لم يكن هناك أى تحكم فى عملية توزيعها. وحينما ذهب الناخبون إلى لجان الانتخاب انتظر بعضهم فى طوابير طويلة، ولكن القلة منهم هى التى فهمت أهمية الانتخابات أو الفرق بين هذه الانتخابات وبين الانتخابات التى أُجريت فى العهود السابقة" (NDI / AAI 1992: 6 f).



وتوصل كاتبو هذا التقرير إلى النتيجة التالية: "نظراً لكل جوانب القصور هذه، لم تسهم انتخابات ٢١ يونيو بشكل مباشر في تطور إثيوبيا إلى دولة ديمقراطية. ففي أحسن الأحوال جاءت الانتخابات مبتسرة، وخاصة في النصف الجنوبي من إثيوبيا. ومن ثم فإنها لم تتمتع بصورة حسنة ولم تحقق نتائج مقنعة من حيث الإسهام في عملية الديمقراطية في إثيوبيا. فضلاً عن هذا، تسببت الانتخابات في تفاقم التوترات القائمة، والتي تعززت بفعل هيمنة الجبهة الديمقراطية الشعبية... مع تهميش الأحزاب الكبيرة الأخرى، كما كانت الانتخابات السبب الرئيسي في انسحاب جبهة تحرير أورمو من الحكومة الانتقالية، وعودة الحرب إلى إقليم أورومو. وأخيراً، خلفت الانتخابات حقائق سياسية جديدة... حيث هيمنت الجبهة الديمقراطية الشعبية... على المجالس الإقليمية ومجالس المقاطعات... وهو الأمر الذي سيظل موضع شد وجذب في الأقاليم المختلفة، حيث حاقت الشكوك بمجمل العملية الانتخابية" (Ibid: 7).

ورأى الكثير من المراقبين للمسرح السياسي في إثيوبيا، أن الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية في إثيوبيا كانت حكماً ولاعباً في آن واحد، وأن هدفها الرئيسي هو إضفاء الطابع المؤسسي لوضعية الأمر الواقع وهيمنة الحزب الواحد على الدولة.

وحدث بعد انتخابات يونيو ١٩٩٢ أن تحركت الجبهة الحاكمة إلى إقامة حكم محلي غير مستقل. ففيما بدا كصورة جديدة من الحكم التسلطي، أمنت "جبهة تحرير شعب تيجراي" هيمنتها على إقليم "تيجراي"، بينما اضطلعت الأطراف الأخرى في "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية"، وهي "التنظيم الديمقراطي الشعبي في أورومو" OPDO والجماعات الموالية "للجبهة الديمقراطية الشعبية..." في جنوب إثيوبيا، اضطلعت باحتكار السلطة في "أورومو" و"أمهرة" والأقاليم الجنوبية على التوالي (NDI / AAI 1992, Pousewang 1992. Hovde 1994, Vestal 1994). أما أديس أبابا العاصمة فقد أصبحت حكراً لكوار النظام الجديد، بينما أعطيت السلطة التنفيذية في بقية الأقاليم للكوار الجديدة في النظام الجديد. وباختصار فقد أدت انتخابات يونيو ١٩٩٢ إلى خدمة الهدف الضمني للحزب الحاكم، ألا وهو توطيد السلطة عبر إجراء انتخابات تبدو "ديمقراطية" (Vestal 1994, Ottaway 1995).

وحسبما جاء في الميثاق، كانت الخطوة التالية المستحقة بعد انتخابات يونيو ١٩٩٢ هي عملية وضع الدستور، وهي عملية كانت ذات أهمية بالغة لتوطيد سلطة ومشروعية النخبة الحاكمة. ولتحقيق هذا الهدف عين مجلس النواب (الذي تتحكم فيه الجبهة الديمقراطية الشعبية...) لجنة صياغة الدستور تطبيقاً للمادة العاشرة من الميثاق، وذلك في عام ١٩٩٣ (Charter 1991). ولضمان ولاء اللجنة المعينة

للسنظام القائم تم اختيار معظم أعضائها من مجلس النواب نفسه، بينما القلة التي اختيرت من خارج المجلس قد خضعت لإجراءات موافقة ذات المجلس (Merera 1994 a, 1999).

بل إنه على الرغم من الأهمية الكبرى للتوافق الوطني بشأن الدستور، فقد استمرت الجبهة الحاكمة في اتباع نهج فوقى مماثل فيما يتعلق بانتخاب "الجمعية التأسيسية"، وهي الهيئة التي حولها الميثاق الانتقالي سلطة إقرار الدستور الوطني الجديد للبلاد. ومرة أخرى، اضطرت أحزاب المعارضة الرئيسية إلى مقاطعة هذه الانتخابات، وذلك بسبب سياسات الإقصاء الفعلية التي تتبعها الجبهة الحاكمة، وكانت النتيجة هي فوز الأخيرة بأكثر من ٨٩% من مقاعد الجمعية التأسيسية<sup>(٣)</sup>. وهكذا فإن الدستور الوطني الذي صيغ بشكل منفرد تقريباً من جانب "الجبهة الديمقراطية الشعبية..." قد طرح للتصويت عليه داخل الجمعية التأسيسية الخاضعة لنفس السيطرة، وذلك في عام ١٩٩٤ (Pausewang 1994). ومن ثم لا مجال للدهشة إزاء أن كل مادة من مواد هذا الدستور قد أقرت بالإجماع أو باعتراض صوت أو اثنين داخل الجمعية التأسيسية المكونة من ٥٤٧ عضواً. وهكذا رأى الكثير من المراقبين أن الدستور الجديد ما هو إلا نسخة من برنامج "الجبهة الديمقراطية الشعبية..."، نصاً وروحاً (EHRCO 1995, Leenco 1999). وقد كانت صناعة الدستور الجديد بمثابة محاولة من جانب "جبهة تحرير شعب تيجراي" (القلب الرئيسي "للجبهة الديمقراطية الشعبية...") لإضفاء الصبغة الشرعية على عملية إعادة صياغة إثيوبيا على هواها، وضمان استمرارية وضعها المهيمن في الدولة الإثيوبية بعد إعادة تنظيمها.

وبعد أربع سنوات من الإعداد الدعوب لبناء نظام سياسي جديد في إثيوبيا يتمحور حول النخبة التيجرانية، أقدمت "الجبهة الديمقراطية الشعبية..." / "جبهة تحرير شعب تيجراي" على تنفيذ الخطوة الأخيرة في العملية الانتقالية، وهي إجراء انتخابات مايو ١٩٩٥. وكان الهدف الرئيسي من هذه الانتخابات هو تدشين جمهورية فيدرالية دائمة في إثيوبيا تحت زعامة هذه الجبهة.

كان الميثاق قد وعد على الورق بأشياء عديدة منها ألا تزيد الفترة الانتقالية عن عامين ونصف، وحق مواطني إثيوبيا في ممارسة أي نشاط سياسي طالما لا ينتهكون حقوق الآخرين، واستقلال المنظومة القضائية. كما وعد الميثاق بانتخاب حكومة دائمة في إثيوبيا عند نهاية الفترة الانتقالية. غير أن رعاية الميثاق لم يحفظوا أياً من هذه الوعود (Vestal 1999).

وعلى الرغم من الدعاية التصاخبية التي أطلقتها النخبة الحاكمة للجمهورية الجديدة في إثيوبيا، فإن معظم المواطنين لم يعتبروا أن السؤال المركزي في السياسة الإثيوبية قد تم حله بعد. ألا وهو السؤال الخاص بوسيلة انتقال السلطة

بكعوب البنادق أم بصندوق الاقتراع؟ وقد كتب المراقبون النرويجيون للانتخابات هذا النقد الهام التالي: "لا تستطيع جماعة المراقبة النرويجية أن تصف انتخابات ١٩٩٥ الإقليمية والفيدرالية في إثيوبيا بالحرّة والعادلة والنزيهة. إذا إن إجراء الانتخابات كمجرد استحقاق رسمي شكلي، والادعاء بالديمقراطية دون أى جدل عام ديمقراطي، يمثل ممارسة غير جادة. ويظل من الصحيح القول بأن الجوانب الفنية واللوجستية لإجراء الانتخابات قد تحسنت. غير أن انتخابات ١٩٩٥ لم تؤسس على مناقشة تشمل الجميع. فلم يسمح بتنافس حر بين كل البدائل السياسية القانونية. وفوق هذا، وجد السكان في المناطق الريفية ما يكفي من الأسباب للخوف من العواقب السلبية الوخيمة لعدم التصويت لصالح الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية في إثيوبيا، وهو ما أثبت معظم أشكال التعبير المخالفة. ولا تعد الانتخابات مرضية، حيث لم يتوفر لدينا مؤشر على وقوع جدل ديمقراطي، ولا حتى على وجود عملية تطمح في التطور نحو بناء مجتمع ديمقراطي" (Tronovoll & Aadand 1995: 59 f).

وإلى جانب ما سبق، فإن الملاحظة الخاصة بالكاتب والكثير من الدراسات، تلتخص في أن الحقيقة الصلدة في انتخابات مايو ١٩٩٥ أنها فشلت إلى حد بعيد في أن تكون مثلاً لبناء نظام ديمقراطي جديد. وقد كشفت المقابلات العديدة والدراسات الأكاديمية عن وجود نقائص خطيرة في الانتقال الإثيوبي (Ottaway 1998, Joseph 1998, Harbeson 1999, Vestal 1994, 1995).

فعلى سبيل المثال كتب أكاديمي أمريكي ما يشبه قائمة الحساب التالية، حتى قبل انعقاد انتخابات مايو ١٩٩٥: "بينما تعيش إثيوبيا الآن المرحلة الأخيرة في الانتقال، ماذا يمكن تبينه من قائمة حساب أعمال جبهة تحرير تيغراي؟ يتضمن جانب الأصول: الحفاظ بوجه عام على السلم والاستقرار في المجتمع، وبداية التعافي الاقتصادي بالاستفادة من المساعدات التنموية المقدمة من الدول والمنظمات الدولية المانحة. أما في جانب الخصوم، فإن الديمقراطية الليبرالية لم تتمكن من التجذر، وأخفقت محاولات الديمقراطية بسبب التصرفات السلطوية. وأوجه القصور في الديمقراطية واضحة للعيان، خاصة إذا قارن المراقب الخطوات العملية في الانتقال بالمعايير الرسمية، فبين الفكرة والفعل يوجد الكثير من الظلال. وللأسف أن إثيوبيا لا تزال تراوح مكانها بين كلمتين، إحداها ماتت، والأخرى عاجزة عن أن تولد... إن كتلة كبيرة من أبناء إثيوبيا متعطشة للديمقراطية... بينما إثيوبيا تكمل انتقالها مرتدية حذاء السلطوية الثقيل في إحدى قدميها، وأغلال الحقد العرقي في القدم الأخرى" (Vestal 1994: 202).



ورغم أن بعض المراقبين يوجهون اللوم للمعارضة أيضاً على هذه النكسات (Lyons 1996) فإن الجبهة الحاكمة هي التي أطلقت هذا السياق المثير للخلاف نحو البناء المؤسسي لما بعد فترة الانتقال.

فكان من أساليب الهندسة الدستورية الرامية إلى الحفاظ على سيطرة الجبهة الحاكمة، إدخال النظام الانتخابي المسمى "الفائز يأخذ كل المقاعد". وقد أثبتت هذه المبادرة فائدتها للتحالف الحاكم، وخاصة في الانتخابات التي أجريت في مايو ٢٠٠٠، والتي شاركت فيها بعض أحزاب المعارضة للمرة الأولى. فبسبب الملاحظات وحتى الرفض الصريح لترشيحات المعارضة، لم تستطع الأخيرة تقديم مرشحين في حوالي ٥٠% من الدوائر الانتخابية. وحتى في الدوائر التي نجحت المعارضة في التنافس فيها، فقد اتبعت استراتيجية متكاملة من الملاحظات والتهديد والتلاعب السافر للحيلولة دون نجاح مرشحي المعارضة. ونظراً لأن النخبة الحاكمة كانت ذات مخطط متكامل منذ البداية، فقد رفضت تماماً أي تفاوض بشأن مطلب إعادة تشكيل "لجنة الإشراف على الانتخابات"، أو وجود مراقبين دوليين، أو السماح للمعارضة بعرض برامجها من خلال وسائل الإعلام الرسمية<sup>(٤)</sup>. وعلى الرغم من ترحيب المعارضة وبعض الإعلاميين المستقلين ببعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة مثل السماح بالجدل الوطني إبان الحملات الانتخابية، فإنها لم تسمح في نهاية الأمر سوى بثلاثين مقعداً فقط للمعارضة من إجمالي مقاعد البرلمان الفيدرالي البالغة ٥٤٧ مقعداً.

وقد ناقش بعض الكتاب نتائج هذه الانتخابات قائلين: "إن قطاعات كبيرة من السكان نظرت إلى عملية الديمقراطية في إثيوبيا منذ ١٩٩١ على أنها عملية ديمقورية بحثة. ويجزمون بأن النوايا الحقيقية للجبهة الديمقراطية الشعبية... هي البقاء في السلطة، وأنها تتبع سياسة "فرق تسد" لتحقيق هذه الغاية. ففي عالمنا المعاصر لم تعد دول الحزب الواحد مقبولة كشريكة في مساعدات التنمية. وقد غيرت الجبهة الديمقراطية الشعبية.../جبهة تحرير شعب تيجراي، خطابها الماركسي في ٨٩/١٩٩٠ خلال فترة النضال ضد حكم "الدرج" العسكري، واعتنقت ديمقراطية التعددية الحزبية واقتصاد السوق. غير أن كثيراً من الإثيوبيين على مختلف مشاربهم لا زالوا يعتبرون أن التغيير تم فقط على مستوى الخطاب، ولم يسفر عن أي تغيير في الجوهر" (Pausewang & Tronvoll (eds.) 2000: 177).

ويمضي هؤلاء الكتاب قائلين: "لقد كنا شهوداً فيما يبدو على نشأة نمط جديد للاحتفاظ بالسيطرة السياسية الكاملة على المستوى الوطني، إلى جانب السماح بخطاب ديمقراطي رمزي، وتوسيع الهامش أمام المعارضة كي تتشط في مراكز حضرية بعينها والقليل من المناطق الريفية.... ويسلمنا هذا السيناريو إلى ملاحظة رئيسية سبق ذكرها في التقرير الخاص بانتخابات ١٩٩٤، وأعدنا التأكيد عليه في

تقرير ١٩٩٥، حين ذكرنا أننا نلاحظ نمطاً لإعادة تأسيس السيطرة على الفلاحين من خلال القبائل Kebele الريفية، واستخدام الروابط الفلاحية لإخضاع الفلاحين في نظام للتبعية، ويتم تعزيزه عند الضرورة بالإجراءات القسرية والترهيب المادى. وهناك مؤشرات قوية على أن هذا السيناريو ليس مجرد نتاج "تفسير متطرف" للبيانات الميدانية من جانب مراقبين أجانب، وإنما هو خطر حقيقى ومائل. فالفلاحين لا يكفون عن الشكوى من التهديدات والترهيب، وخاصة فى الأماكن التى تخشى السلطات المحلية بروز مرشحين أقوياء للمعارضة فيها. وهكذا فإن شروط تبلور عملية منفتحة صوب الديمقراطية أبعد ما تكون عن الاكتمال، ومن ثم يلزم اتخاذ جانب الحذر" (Ibid: 179).

وهى ملاحظة شديدة التعمق، حيث توصف وتوجز بإنصاف النواقص الرئيسية فى الديمقراطية التى ترعاها "الجبهة الديمقراطية الشعبية.." / "جبهة تحرير شعب تيجراى"، والتى تعجز عن إخفائها الدعاية الرسمية للنظام الحاكم. وحتى ندرك كنه هذا الواقع السياسى يكفى مقارنة توزيع المقاعد فى المجلس التشريعى، وهو مؤسسة صيغت نظرياً قبل عشرة أعوام على أساس "نموذج وستمنستر".

#### ٥- الصيغة الفيدرالية ودمقرطة السلطة

وهناك مسألة أخرى مثيرة للجدل، وذات أثر هدام على البنية السياسية فى إثيوبيا، وهى إدخال الصيغة الفيدرالية المبنية على أساس عرقى، والنى بدأ تنفيذها أثناء الفترة الانتقالية، ولكنها اكتسبت وضعية الدوام أثناء هندسة دستور ١٩٩٤. وكما أوضحنا بشكل جزئى آنفاً، فإن هذا التجديد من جانب "الجبهة الديمقراطية الشعبية.." لم يأت استجابة لمطالب جماعات كانت مهمشة آنذاك، ولا تحييداً للجماعة المسيطرة فى الماضى.

فحسبما تقول الأدبيات الرسمية للنظام الحاكم، فإن المبدأ الأساسى للمركزية فى إثيوبيا يستهدف حل المشكلة العتيدة لانعدام المساواة بين القوميات والأعراق فى إثيوبيا. ومن المهم هنا ملاحظة أن الاهتمام بالمسألة القومية وسط الجموع العريضة فى إثيوبيا تعود إلى أيام "الحركة الطلابية الإثيوبية" ESM قبل الثورة، وصعود حركات التحرر الوطنى فى الستينيات وأوائل السبعينيات. فمنذ هذا الوقت حاولت القوى السياسية المختلفة فى البلد، بل وحتى نظام الحكم العسكرى، التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة.

وقد أدى انهيار النظام العسكرى، وتهميش القوى السياسية الأخرى المنافسة "للجبهة الديمقراطية الشعبية..." / جبهة تحرير شعب تيجراى" إلى السماح للأخيرة بفرض برنامجها السياسى الخاص على المجتمع الإثيوبى الأوسع نطاقاً. حيث

تمكنت من ترجمة برنامجها هذا إلى "ميثاق" الفترة الانتقالية، والذي أقر "بحق" تقرير المصير للأمم والقوميات والشعوب، بما فيها حق الانفصال"، وبسياسة للتقسيم الإقليمي مبنية على المعايير العرقية/اللغوية. ولم تقنع بهذا، وإنما حولت برنامجها إلى واقع الممارسة العملية (Vestal 1999, Merera 2000).

وكما أوضحنا من قبل دشنت جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية في أعقاب موافقة الجمعية التأسيسية على الدستور الجديد في ديسمبر ١٩٩٤ والانتخابات التي عقدت بعد هذا بستة أشهر. وقد أجريت هذه الانتخابات في مايو ١٩٩٥ تحت إشراف "الجبهة الديمقراطية الشعبية..."، حيث تشكلت حكومة بقيادة الجبهة بعد ذلك بثلاثة أشهر. وقد بين الدستور صيغة الفيدرالية وتفكيك المركزية على النحو الآتي: "لكل أمة وقومية وشعب في إثيوبيا حق غير مشروط في تقرير المصير، بما فيه الحق في الانفصال. ولكل أمة وقومية وشعب في إثيوبيا الحق في التكلم والكتابة وفي تطوير لغتها الخاصة للتعبير عن نفسها وتطوير ثقافتها والحفاظ على تاريخها. ولكل أمة وقومية وشعب الحق في التطبيق الكامل للحكم الذاتي في الإقليم الذي تسكنه، وفي التمثيل المتساوي في الحكومة الإقليمية والوطنية" (Ethiopian Constitution 1994).

غير أنه على المستوى العملي لم يتم إنشاء سوى تسع ولايات، وهو رقم أقل مما كان في الفترة الانتقالية. وتوجد في بعض الولايات قومية رئيسية هي التي تحدد هوية الولاية، ومن الأمثلة الجيدة عليها ولايات أوروميا، أمهرة، صومالي، عفار. وفي حالات أخرى وجد أكثر من جماعتين عرقيتين اندمجت معاً برضا السكان، أو بقرار رسمي، ومن أمثلتها ولايات بنشانجول، جوموز، جامبيلا. بينما أنشئت ولاية أمم وقوميات وشعوب جنوب إثيوبيا SNNPS بجراحة سياسية وضعت معاً العديد من الجماعات العرقية بهدف تحقيق المواءمة السياسية ويبدو أن هذا التصرف الأخير قد استهدف خلق وزن مضاد لإقليم أوروميا عديد السكان وكبير المساحة.

وأعطيت أديس أبابا وضعية إقليم خاص. أما "ديرى داوا" وهي مدينة تجارية وصناعية تتنازعها أوروميا والصوماليون الإثيوبيون، فقد حصلت على وضعية إدارية خاصة. وحسبما يقول كثير من المعارضين فإن أكثر الصور خطورة في الترتيبات الإقليمية للحكومة الإثيوبية، كانت تلك المرتبطة بولاية "هرر" والتي كشفت عن بعض اللامعقول في سياسة التقسيم الإقليمي التي انتهجتها "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية...". فولاية- مدينة "هرر" التاريخية، كانت مركزاً تجارياً وبوتقة صهر في شرق إثيوبيا، بعد إدماجها في دولة - إمبراطورية إثيوبيا المتوسعة عام ١٨٨٧، وحيث نشأت كمركز إداري لإقليم "هرارجهي" حيث تشكل غالبية السكان من "الأورومو" و"الصومالي".



وفوق هذا، فإنها كمركز تجارى لشرق إثيوبيا اجتذبت آلاف البشر من خارج الإقليم، وخاصة من "الأمهرة" و"الجوراج". ولا تزال المدينة لأن تظهر السمات التاريخية "للهرريين" ("الأداريين") الذين لا يشكلون حالياً سوى أقل من عشرة آلاف من إجمالي سكانها البالغين أكثر من ١٣١ ألف مواطن، فى وقت يشكل "الأورومو" أكثر من ٦٨ ألفاً و"الأمهرة" أكثر من ٤٢ ألفاً، ويتوزع الباقون بين جماعات أخرى صغيرة<sup>(٥)</sup>.

ورغم ما تمثله هذه المدينة كجزيرة وسط بحر من "الأورومو"، فنظراً لاعتبارات الولاء السياسى التاريخية عمدت النخبة الحاكمة إلى خلق ولاية إقليمية تحمل اسم "هرر" وحيث يشكل الهرريون ٧% فقط من إجمالي سكانها. بل إنه بسبب الاعتبارات السياسية المذكورة شجع الحزب الحاكم جماعة سياسية تمثل تلك الأقلية لتحكم بقية الـ ٩٣% من السكان، ومن خلال نظام عرف بالمحاصصة. ووفقاً لهذا النظام يمكن لأبناء "الأورومو" أن يتم انتخابهم للمناصب العامة، ولكن فقط فى موقع الشريك الأصغر، أما الأمهرة وبقية الجماعات العرقية فيمكنهم فقط ممارسة حق التصويت، حيث لا يحق لهم شغل المناصب العامة. غير أن هذه المفارقة فى "الديمقراطية" الإثيوبية لم تقتصر على إقليم "هرر". فإذا تحدثنا من الناحية العرقية سنجد أن جمهور النخبة التيجرانية التى تحكم البلد كله يمثل أقل من ٦% من تعداد سكان إثيوبيا، وهى أقل من نسبة "الهرريين" فى ولاية "هرر".

وعلى أية حال فيبدو أن الترتيب الخاص بالهرريين أكثر بدائية من الديمقراطية فى أيام "أرسطو"، حيث لم تكن قطاعات بأكملها من السكان معتبرة فى عداد المواطنين، مثل العبيد الذين لم يكن يسمح لهم بالاشتراك فى الانتخاب. إن اللامركزية المبنية على الصيغة الفيدرالية تعتبر - من الناحية النظرية - بمثابة تفويض للسلطة من المركز إلى الأجزاء بحيث تحصل الأخيرة على سلطة دستورية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بشئونها، وتوجيه الموارد إلى حيث ترغب، واستخدامها دون تدخل مركزى. وقد منح الدستور الإثيوبى إلى الأقاليم حقوق الحكم الذاتى هذه، ولكن على الورق فقط، فيما عدا بعض الاستثناءات مثل حالة ولاية "هرر" (Constitution 1994).

وفى الحقيقة أن الدستور الإثيوبى لم يكن سخياً فقط فى منح تلك الحقوق على الورق، حيث إنه أعطى الولايات حق إصدار دساتير موازية، بل وحتى الحق فى الانفصال<sup>(٦)</sup>. ولكن فى ظل عدم احترام الحقوق الديمقراطية الأساسية المتساوية فى مجالات ونطاقات أقل أهمية من هذا بكثير، فإن أحكام الدساتير على المستويين الفيدرالى والإقليمى لا تتجاوز قيمتها على الورق.

إن سياسة تحويل إثيوبيا إلى دولة فيدرالية واعتناق مبدأ لا مركزية السلطة -- على النحو السابق شرحه - تتمحور كلها حول البرنامج السياسى "للجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية..." التى تأسست هى نفسها على أساس دساتير إقليمية كانت جميعها نسخاً من الدستور الأم<sup>(٧)</sup> فقد احتوت جميع الدساتير الإقليمية هى الأخرى على المادة رقم (٣٩) المثيرة للجدل والتى تكفل "الحق فى الانفصال".

وقد أجريت دراسات عديدة على لا مركزية السلطة التى شرعها حكم الجبهة وفق المعايير العرقية واللغوية، وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود شكوك فى مدى إخلاص قادة الجبهة للصيغة الفيدرالية فى بلد يوجد به ما يربو على سبعين جماعة عرقية تحمل نخبة كل منها أجندات متعارضة.

ويرى معظم المؤلفين أن الصيغة الفيدرالية المبنية على أساس عرقى قد تم اختيارها وهندستها لتحقيق السيطرة السياسية وليس انطلاقاً من رغبة صادقة فى لامركزية للإدارة والحكم تمكن الجماعات المهمشة من إدارة شئونها الخاصة بنفسها (Ottaway 1995, Vestal 1999).

غير أن الجبهة قد أوعت نفسها فى شبكة هى التى حاكت خيوطها بنفسها، حيث ازداد التناقص فى الجدل السياسى بين المركزية واللامركزية (Merera 1994 a, b) إذ إن طموح النخبة التيجرانية فى الهيمنة لا يمكنه أن يجتمع مع الحاجة المحلية للإدارة الذاتية، ذلك لأن اللامركزية الحقيقية للسلطة تتطلب التمكين الفعلى لمختلف الجماعات العرقية (Aklilu 2000).

وهكذا فإن سياسة الجبهة الحاكمة التى تجمع بين اللامركزية على الورق وممارسة المركزية فى الفعل، قد خلقت من المشكلات أكثر من الحلول فيما يتعلق بالتناقضات بين العرقيات المختلفة، وحتى داخل العرقية الواحدة. خاصة وأن إدخال "التنظيمات الديمقراطية الشعبية" PDOS كأدوات للسيطرة والتحكم لم ينف فقط مختلف مبادرات اللامركزية، وإنما ساهم أيضاً فى تعقيد العلاقة بين الجماعات السياسية المحلية ومنظمات الحزب الحاكم فى الأقاليم. ومن الأمثلة على هذا التوترات بين "جبهة تحرير أورومو" و"التنظيم الديمقراطى الشعبى فى أورومو"، وبين "المؤتمر الوطنى فى أورومو" و"التنظيم الديمقراطى الشعبى فى أورومو". وكذلك بين "الائتلاف الديمقراطى لشعوب إثيوبيا الجنوبية" ونظيره الخاضع لسيطرة الجبهة الحاكمة... الخ.

إن المشكلة الرئيسية فى الصيغة الفيدرالية المؤسسة على "التنظيمات الديمقراطية الشعبية"، قد تمثلت فى محاولة الأخيرة فرض أجندة الحزب الحاكم على سكان مترددين فى الاقتناع بها (Merera 1994 a, b). وفشلت محاولات إضفاء الشعبية والمشروعية على حكم "التنظيمات الديمقراطية الشعبية" فى تحقيق النتائج السياسية المرغوبة خلال يونيو ١٩٩٢ و ١٩٩٤، ومايو ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. فبدلاً

من الارتقاء بالصورة السياسية للتنظيمات الديمقراطية الشعبية وإضفاء المشروعية عليها، بدا أنها قد حطمت هذه الصورة وقضت على كل مشروعية مزعومة لها. خاصة وأن المجادلات التي دارت في هذا الشأن إبان انتخابات مايو ٢٠٠٠ قد أجبرتها على مواجهة كل من المعارضة والشعب في مناطق معينة من الجنوب، مما أوصل إلى استخدام السلاح (EHRCO 2000 a).

وهكذا فإن الكثيرين من مسئولى "التنظيمات الديمقراطية الشعبية" بعدما تعرضوا للنبذ من جانب الشعب الذى يدعون تمثيله، والذين حصلوا على وضعية أقل من الشريك الأصغر فى صفوف الدائرة الحاكمة، قد مالوا إلى ممارسة التسبب والفساد، إلى الحد الذى أجبر السلطات على عزل الكثيرين منهم. وعلى الرغم من تعاطف "يونسج" (Young 1997: 211) مع قضية "جبهة تحرير شعب تيجراي/ الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية..." فإنه يعترف بأن "الشرعية لم تنجز من خلال المكونات الأخرى للجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية حيث اتسمت بالضعف والفساد وانخفاض المستوى الفكرى لقادتها".

وبالإضافة إلى هذا، وباعتراف الحكومة نفسها انتشر الفساد ليمتد من القضية المشهورة لرئيس الوزراء السابق القادم من "التنظيم الديمقراطى الشعبى" للأمهرة، إلى ما دون هذا على مستوى القضاة والمسؤولين المحليين. ولا يوجد ما يدعو للدهشة فى أن تنتشر وسائل الإعلام المملوكة للحكومة فى عام ١٩٩٧ أن ٥٤٩ مسئولاً على مستوى المناطق والوردات قد تم عزلهم فى إقليمى "أروميا" و"أمهرة" <sup>(٨)</sup>.

وبسبب فساد وجهل الكوادر واتساع المقاومة المحلية اتسع نطاق الفشل لمبادرة الحكومة فيما يتعلق باللامركزية. ويعترف ممثلو الحكومة وكوادرها أنفسهم بوجود الفشل على مستوى التطبيق، وإن ظلوا على إصرارهم بأن سياسات اللامركزية التى انتهجتها الحكومة صحيحة مبدئياً.

ونتيجة لهذا فإن السبب الرئيسى فى فشل الحكم فى تطبيق لا مركزية السلطة من أعلى يرجع إلى فشل "التنظيمات الديمقراطية الشعبية" فى أن تلعب دور الوسيط فى هذا العمل. وهناك افتقار واضح إلى تفويض حقيقى للسلطة - فى الممارسة العملية- إلى الحكومات الذاتية فى الأقاليم.

وبدلاً من هذا فإن الجبهة الحاكمة التى تتحكم فى الحكومة المركزية لجأت إلى شكل فج فى التلاعب السياسى، وخولت "لتنظيماتها الديمقراطية الشعبية" صلاحيات فعلية للسيطرة على الحكومات الإقليمية والمحلية. ويؤكد المعارضون أن تلك الكوادر المفتقرة إلى المهارات الإدارية قد تصدت لإدارة معظم الحكومات المحلية، وأنها قامت بعملها على أسوأ صورة ممكنة (Aklilu 2000, Aalen 2000).



وننتج عن عملية الديمقراطية العرقية وقوع صدامات بين جماعتى "جوجى أورومو" و"جيديو" فى أوائل عام ١٩٩٩، والقلق الذى عمت "ولايوتا" فى العام نفسه، والذى تسبب فيها إدخال الكوادر الحكومية لقواعد إدارية غير مقبولة من السكان المحليين. كما وقعت عمليات القتل والاعتقال فى "هاديا" والذى نجمت عن الخروقات التى وقعت فى انتخابات مايو ٢٠٠٠، وكذلك تكررت المصادمات فى "جيزرى صومالى" و"بورانا أورومو"، وكذلك الصدام الذى وقع بين طلاب جامعة "أمبو" وقوات الأمن الحكومية فى عام ١٩٩٩.

وتمشياً مع سياسة اللامركزية السياسية التى أدخلتها حكومة "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية"، تم إدخال سياسة اللامركزية المالية، والذى تم تقديمها فى صورة تمكين "الأمم والقوميات والشعوب" القاطنة فى إثيوبيا من إدارة شئونها بنفسها كما نص على هذا الدستور الإثيوبى الجديد.

ومن حيث المبدأ أصبح من حق الحكومات الإقليمية جباية ضرائب معينة، وتلقى المنح من الحكومة المركزية، وتمويل تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بإقليمها. ويرى كثير من المراقبين أن اللامركزية المالية - مثلها مثل اللامركزية السياسية - قد جاءت لاعتبارات سياسية قبل أن تكون اقتصادية، حيث وجدت فوارق شاسعة بين احتياجات الأقاليم وقدراتها، كما شاع الفساد الذى عومل بنوع من التهاون فى معظم الأقاليم لأسباب سياسية محضة.

كما تفتقر عملية تخصيص الموارد بين الأقاليم المختلفة إلى الشفافية اللازمة، فضلاً عن حصول موطن الحزب الحاكم على حصة من الكعكة الوطنية أكبر بكثير من حجمه، وذلك بشكل غير مباشر أو حتى مباشر من إمبراطورية أعمال الحزب الحاكم<sup>(٩)</sup>.

جملة القول أن نموذج الفيدرالية الذى فرض على الدولة الإثيوبية على أسس عرقية، وما صاحبه من عملية لا مركزية السلطة، لم يشبع الجماعات العرقية المهمشة ولا أدى إلى ترويض الجماعات المميزة فى السنوات السابقة.

فهو على أقل تقدير قد خلق من المشكلات أكثر مما حل. وبالإضافة إلى هذا، وبسبب الأجندة المخفية لفرض نمط جديد من السلطة المركزية للنخبة المهيمنة الجديدة، فشلت مبادرة اللامركزية إلى أبعد الحدود فى تمكين الجماعات المهمشة. بل إن سياسة "فرق تسد" التى انتهجتها النخبة الحاكمة الجديدة قد تسببت فى وقوع سلسلة من المصادمات بين الجماعات التى تعيش فى الإقليم الواحد أو إقليمين متجاورين، مثل الصدام الذى وقع بين "الأورومو" و"الصوماليين" فى إقليم "بورانا"، وبين "جوجى أورومو" و"جيديو" فى نفس الإقليم، وبين "الأورومو" و"الأمهرة" فى مناطق مختلفة من إثيوبيا.

إن عملية اللامركزية التي قادها الائتلاف الحاكم قد حملت في طياتها اتجاهًا نحو تصعيد التنافس بين الجماعات العرقية المختلفة، والذي أثار بدوره المزيد من الخصومات داخل النخبة الحاكمة وبينها وبين النخب الأخرى. فتكونت حركات موالية ومعادية على السواء للحزب الحاكم في "أورومو" و"أمهرة" و"صومالي" و"عفار" وجنوبي إثيوبيا كانت أفضل تعبير عن تلك الخصومات.

كما أدت هذه السياسة أيضاً إلى تولد اتجاه للتفرقة ضد الأقليات الإقليمية - وخاصة غير الأصلية منها - في التعليم وفرص التوظيف وتولى المناصب العامة. وفوق هذا كله، كان الهدف الرئيسي لإعادة بناء الدولة على أساس عرقي هو ضمان استمرار هيمنة النخبة الحاكمة، وليس إجراء لامركزية حقيقية للسلطة، وهو ما أضر بشدة عملية مقرطة الدولة والمجتمع الإثيوبيين. ومن ثم كانت النتيجة هي نشأة اتحاد فيدرالي مزيف أو شكلي، يستهدف أساساً تسهيل عمل السلطة المركزية وليس إقامة حكم محلي حقيقي للشعوب المختلفة في إثيوبيا.

ولم يقتصر الأمر على إنشاء التنظيمات الديمقراطية الشعبية في مواجهة الأحزاب السياسية، حيث تم تهميش اتحاد النقابات الإثيوبى ورابطة المدرسين الإثيوبيين المستقلين، لصالح منظمين بدليتين أقيمتا تحت رعاية الحكومة. والأكثر خطورة من هذا وذاك إنشاء ما يمكن أن نطلق عليه التسمية المخففة "المنظمات الحكومية غير الحكومية" GONGOS التي عرفت في إثيوبيا في ظل هذا الحكم (Merera 1999). ومن المؤكد أن قيام هذه المنظمات كان له أثر ضار على كل من اقتصاد إثيوبيا وحياتها السياسية، حيث كانت جزءاً من مخطط كبير لإعادة تنظيم الدولة الإثيوبية والمجتمع الإثيوبى على الصورة التي تخدم أهداف التحالف الحاكم. فقد تم إنشاء بعض هذه المنظمات التابعة لجبهة تحرير تيجراي مثل "جمعية الإغاثة في تيجراي" REST و "جمعية تنمية توبوزا" TDA إبان زحف الجبهة للاستيلاء على السلطة، وتمثلت فائدتها في إعادة توجيه الموارد المالية الدولية لصالح الأغراض العسكرية للتنظيم. كما أنشئ "صندوق الهبات لإعادة بناء تيجراي" EFFORT عام ١٩٩٥ للمساعدة في نفس المهمة.

كما اتبعت الجبهة الحاكمة استراتيجية أخرى في إعادة تنظيم الدولة الإثيوبية، تمثلت في الاستخدام المتواصل لمبدأ المركزية الديمقراطية. وهي مستخلصة بالطبع من الماضى الماركسى - اللينينى للجبهة، وكان للدأب في استخدام هذا المبدأ أثره الفعال في بناء منظمة حزبية صلبة وجيش منضبط نسبياً (Merera 1996, Leenco 1999).

وكانت هناك أيضاً استراتيجية تكميلية لاستخدام العلاقات العامة مع جماعة المانحين فيما يتعلق بالواقع على الأرض، وبهدف استقطاب التأييد وعزل الخصوم.

ويتم هذا عادة من خلال تذكير المانحين بالوقت الطويل اللازم لبناء مجتمع ديمقراطي، وبعدم وجود بدائل مطروحة من جانب المعارضة. لقد ساعدت كل تلك الاستراتيجيات في إعادة إنتاج الماضي التسلطي في إثيوبيا، ووقفت في طريق بناء ثقافة ومؤسسات ديمقراطية حقيقية في البلد، بل إنها أدت إلى استمرار هيمنة الدولة الإثيوبية على مجمل الحياة السياسية (Ottaway 1995, Vestal 1999).

## ٦- خلاصة

لقد انتزعت "جبهة تحرير شعب تيغراي" / "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية" سلطة الدولة في مايو ١٩٩١، وهي ترفع وعوداً ثلاثة بتحقيق السلام الدائم والحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية العاجلة، وذلك عن طريق خلق دولة المساواة بين جميع الجماعات المختلفة في البلاد، وتمكينها للحصول على هذا الوضع المتساوي.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الجبهة الحاكمة طرحت مشروعها الذي أسماه "هاربيسون" (Harbeson 1998: 67) "الانتقال المزدوج: من إمبراطورية ذات عرقية مهيمنة إلى دولة - وطنية تحقق المساواة بين الأعراق، ومن الحكم التسلطي إلى الديمقراطية".

وأعلن القادة الجدد المدعومون بالزخم المعنوي لحركة "تحرير" ظافرة نجحت في تفكيك أكبر جيوش أفريقيا السوداء، أعلنوا نهاية قرون من المعاناة تحت القهر الإقطاعي والقمع العسكري، وتدشين تاريخ جديد للبلاد وقاطنيها.

وكما أوضحنا من قبل، هناك فوارق جد خطيرة بين الوعود وبين المتحقق على أرض الواقع. بل إنه على الرغم من إجراء أربعة انتخابات نيابية، والعديد من المبادرات على مستوى السياسات، فإن المنطق الحاكم والمرشد للدولة الإثيوبية ظل على حاله مركزياً. بل هناك أيضاً منطق قوى وراء ما أسماه "عيسى شيفجي" المفارقة الأفريقية الأعم، حينما قال: "حينما فكر المثقفون الراديكاليون الأفارقة في (الاستقلال الحقيقي) رأوا أنه الذي سيأتي على فوهة البندقية. أما النوع الآخر من الاستقلال فهو الزائف، أي استقلال العلم والنشيد. وقد أعطى (فانون) في تحليله الرائع في عمله (المعذبون في الأرض) قيمة أسمى لا شك فيها للعنف كعلاج سياسي لبعث شعب مستعمر. ومنذ هذا الوقت عرفنا نصف دسنة من نماذج (التحرر الوطني) عن طريق البندقية. ولن تقوم البندقية في حد ذاتها بمهمة التحرير. فالمحررون تحولوا إلى طغاة واستمروا في الطغيان باستخدام ذات البندقية" (Shiviji 1991: 79).



إن رسالة "شيفجي" شديدة الوضوح، فهي تكشف الحقيقة المرة في أنه إذا لم يترك المحررون حرية القرار للجماهير الذين خاضوا حروب التحرير باسمهم، لن يأتي التحرير المأمول أبداً. بل على العكس من هذا تماماً، فحينما يبدأ محررو الأمس في اتخاذ القرار باسم الشعب وتحديد ما هو صالح لهم تكون الشعبوية هي النتيجة الحتمية.

## ملاحظات

١- يرى كثير من المراقبين، ومن بينهم كاتب هذه السطور، أن القومية التيجرانية تتطوى على الكثير من فكر. استعادة مركزية "تيجراي" في الدولة الإثيوبية، أي استرجاع ما فقدته النخبة التيجرانية أمام النخبة الأمهرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

٢- طورت قيادة "جبهة تحرير شعب تيجراي/ الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية...." ديمقراطية ثورية مبنية على فكرة "الديمقراطية الجديدة" لماوتسي تونج. والمفارقة تنبثق هنا من أن الديمقراطية الثورية التي صيغت لصالح الثورة الاشتراكية قد استخدمت في إثيوبيا لصالح الديمقراطية الليبرالية وحرية المشروع الفردي.

٣- حسبت هذه الأرقام من تقديرات التعداد السكاني لعام ٢٠٠٠، والمقاعد المخصصة لكل إقليم في انتخابات مايو ٢٠٠٠ والتي قيل بتحديدتها على أساس عدد السكان.

٤- طالبت معظم أحزاب المعارضة بمفاوضات جادة مع الحزب الحاكم حول قواعد إجراء "انتخابات حرة وعادلة" في مايو ٢٠٠٠. ولكن الحزب الحاكم الذي أدرك مغبة هذا التفاوض ظل متحفظاً عليه حتى النهاية.

٥- الإحصاءات مأخوذة من:

The 1994 population and Housing Census of Ethiopia, Vol. 1. Statistical Report, June 1998 (Addis Ababa).

٦- أنظر دساتير الولايات التسع التي يشكل منها الاتحاد الفيدرالي الإثيوبي الحالي.

٧- قارن بين دساتير الولايات والدستور الاتحادي.

٨- أنظر:

"Corrupt Executives Sacked", The Ethiopian Herald, 21 June 1997.

وهناك عدد هائل آخر من التقارير عن الفساد وطرد المسؤولين الفاسدين في "التنظيمات الديمقراطية الشعبية"، نشرت في الصحف المستقلة التي تغطي هذا الشأن على نحو واسع. أنظر مثلاً:

Tomara, 7 th year, No. 50 (12 Hamle 1992 E.C.), The Reporter, Vol. IV No. 199 (28 June 2000).

٩- يكشف تقرير سرى وغير رسمى عن الشئون المالية للحزب الحاكم عن وجود فعلى لإمبراطورية أعمال تجارية للجهة الحاكمة.  
أنظر:

Ethiopian in Non- Governmental Business: A preliminary Survey with Special emphasis on Companies Controlled by or associated with EPRDF- Member Organizations and The Al- Amudi Family, Part I, September 1996 & Part II, September 1997).

المراجع:

Aalen, L. 2001. Ethnic Federalism in a Dominant Party State: The Ethiopian Experience, 1991-2000. Chr. Michelsen Institute, Development Studies and Human Rights (Report 2002: 2).

Aalen, L. 2000. Ethiopia's Paradox: Constitutional Devolution and Centralized Party Rule. A paper presented at the 14th International Conference of Ethiopian Studies. November 2000. Addis Ababa.

Abate, D. 1994. The end of crises or crisis without end? The evolving dynamics in post- Derg Ethiopia. In Z. Abebe and S. Pausewang, (Eds.). Ethiopia in Change: Peasantry, Nationalism and Democracy.

Abbink, J. 1995. Breaking and making the state: The dynamics of ethnic democracy in Ethiopia.. Journal of Contemporary African Studies, Vol. 13, No. 2. July 1995. 149-163.

Abraham, A. 2000. Towards A Political Resolution of Ethnic Conflicts in Ethiopia: The Case of Siltie Gurage Identity Question. Research report submitted to ossrea. August 2000.

Abraham, K. 1994. Ethiopia from Bullets to the Ballot Box. Lawrenceville: Red Sea Press. Africa Confidential 1991. Ethiopia Majorities and Minorities, Vol. 32, No. 14. July 12.

Akiilu Abraham. 2000. Towards a Political Resolution of Ethnic Conflicts in Ethiopia: The Case of Siltie Gurage Identity Question.

Research Report submitted to ossrea, August 2000, Addis Ababa, Ethiopia.

Bangura, Y. 1991. Authoritarian Rule and Democracy in Africa: A Theoretical Discourse. Discussion paper No. 18. unrisd.

Berhe, A. 1993. Origins and Development of the National Movement in Tigray: A Socio- historical Analysis. M.A. thesis. The Hague: iss.

\_\_\_\_\_. 1998. Democratization, Equity and Stability: African Politics and Societies in the 1990s. Discussion paper No. 93. unrisd.

Bratton, M. and Van de Walle, N. 1997. Democratic Experiments in Africa: Regime Transformation in Comparative Perspective. Cambridge: Cambridge University Press.

Brierzke, P. H. 1994. Ethiopia's Leap in the Dark: Federalism and Self- Determination in the New Constitution. A paper presented to the Horn of Africa Conference. Treento Italy. December 1994.

Cohen, H. 1991. Press Release on the London Conference. 28 May 1991.

Cohen, J. M. 1994. Transition toward Democracy and Governance in Post-Mengistu Ethiopia. Development Discussion paper No. 493. Harvard Institute for International Development, Harvard University.

Cohen, R. and Goulbourne, H. (Eds.). 1991. Democracy and Socialism in Africa. Boulder, San Francisco and Oxford: Westview Press.

Council of Representatives (COR). 1991. "Transitional Period Charter of Ethiopia." Negarit Gazeta, July 22 1991, Addis Ababa, Ethiopia.

CSA. 1997. The 1994 Population and Housing Census of Ethiopia Results at Country Level, Vol.1. Statistical Report. Addis Ababa.

Diamond, L. and Plattner, M. F. (Eds.). 1999. Democratization in Africa. Baltimore & London: Johns Hopkins University Press.

EHRCO. 1995. Democracy, Rule of Law and Human Rights in Ethiopia: Rhetoric and Practice. Addis Ababa.



\_\_\_\_\_. 2000a. The May 2000 General Election: A Report. Addis Ababa.

\_\_\_\_\_. 2000b. Compiled Reports of EHRCO, 1991-1997, 2nd edition. Addis Ababa.

Federal Democratic Republic of Ethiopia (FDRE). 1995. The Constitution of the Federal Democratic Republic Of Ethiopia. Federal Negarit Gazeta 1st Year, No. 1. 21 August 1995. Addis Ababa.

Fukui, K., Kurimoto, E. and Shigeta, M. (Eds.). 1997. Ethiopia in Broader Perspective: Papers of the XIIIth International Conference of Ethiopian Studies in 3 Vols 12-17, December 1997. Kyoto, Japan.

Fukuyama, F. 1992. The End of History and the Last Man. New York: Free Press.

Harbeson, J. 1998. Is Ethiopia Democratic? A Bureaucratic Authoritarian Regime. Journal of Democracy, Vol. 9, No. 4. October 1998. 62-69.

Hovde, R. L. 1994. Democracy and Governance in Ethiopia: A Survey of Institutions, Issues and Initiatives in the Transitional Period. In H. G. Marcus, (Ed.). New Trends in Ethiopian Studies. Papers of the 12th International Ethiopian Studies.

Huntington, S. P. 1993. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman & London: University of Oklahoma Press.

Hyslop, J. (Ed.). 1999. African Democracy in the Era of Globalization. Johannesburg: Witwatersrand University Press.

Joseph, R. 1998. Is Ethiopia Democratic? Oldspeak vs. Newspeak. Journal of Democracy, Vol. 9, No. 4. October 1998. 55-61.

Leenco Lata. 1999. The Ethiopian State at the Crossroads: Decolonization or Disintegration?. Lawrenceville, NJ & Asmara: The Red Sea Press.

Lyons, T. 1996. Closing the transition: The May 1995 elections in Ethiopia. *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 34, No. 1. March 1996. 121-142.

Marcus, H. G. (Ed.). 1994. *New Trends in Ethiopian Studies. Papers of the 12th International Ethiopian Studies*. Lawrenceville: Red Sea Press.

Zegeye, A. and Pausewang, S. (Eds.). 1994. *Ethiopia in Change: Peasantry, National and Democracy*. London & New York: British Academic Press.

Zewde, B. 1999. The Burden of History: The Constraints and Challenges of the Democratization Process in Ethiopia. In J. Hyslop (Ed.). *African Democracy in the Era of Globalization* 17 March 1999.





## الفصل الثانى عشر

### الدستور والحكم الدستورى والديمقراطية فى مالوى (عهد الطغمة البرلمانية)

بقلم: نيكسون إس خيمبو

#### ١- تطور الحكم الدستورى: إطار نظرى

قدم "توماس هوبز" <sup>(١)</sup> T.Hobbes إسهاماً فاق به جميع المفكرين البريطانيين الذين أثروا فى تطور الحكم الدستورى الحديث، وخاصة فيما يتعلق برؤيته المعمقة لسلطة الحكم. وبينما كان أولئك المفكرون مهتمين أساساً بالحاجة إلى النظام، فقد اهتموا بنفس القدر بوضع حدود لهذه السلطة <sup>(٢)</sup>.

فمثلاً يعتبر "سير إدوارد كوك" Sir Edward Coke (١٥٥٢-١٦٣٤) أحد الذين "أسهموا إسهاماً عظيماً فى فكرة التحكم فى السلطة المتعسفة" حيث عارض مزاعم "الحق الإلهى" فى الحكم <sup>(٣)</sup>. وسار "جيمس هارنجتون" James Harrington (١٦١١-١٦٧٧) على خطى "السير كوك" حيث دعا إلى "تدابير دستورية معينة لمنع قيام حكم مطلق".

وهى التدابير التى يرى "مايكل كيرتس" Michael Curtis أنها متضمنة فى الدساتير الليبرالية الحديثة، مثل كتابة الدستور والتصويت السرى وتداول المناصب العامة. ولما كان على وعى بالعلاقة بين الثروة والسلطة السياسية فقد اشترط صدور قانون زراعى بتحديد مساحة الأرض التى يمكن لكل مواطن حيازتها. وقبل هذا كله، دعا "هارنجتون" إلى نظام للمراجعة والتوازن. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال جمعيتين منتخبين، إحداهما مجلس للشيوخ لمناقشة واقتراح الإجراءات، والثانية جمعية شعبية للتصويت على هذه الإجراءات.

وحسب تعبير "ريتشارد هوك" Richard Hooker (١٥٥٤-١٦٠٠) فإن أساس هذه القوانين والمؤسسات هو العقل <sup>(٤)</sup>، وأن الرضا هو أساس الحكم والدولة. ومن ثم فإن الانتماء إلى دول يتطلب طاعة القوانين <sup>(٥)</sup>. وبهذه الطريقة ينظر إلى الشعب على أنه واضع القوانين.

---

\*Nixon S. Khembo قسم الدراسات السياسية والإدارية، تشانسلور كوليدج، جامعة

مالوى.

E-mail:nskembo@yahoo.com

وعندما يتم تفويض السلطة، ينبغي على النواب ألا يعملوا كما يحلو لهم. فيقال إن "السلطة المفوضة مسئولة أمام المجتمع ككل" حسب "جون لوك" John Locke (١٦٣٢-١٧٠٤) ولما كانت السلطة مفوضة فعلى الحكومة التمثيلية الالتزام التزاماً صارماً ومباشراً "بالتشاور" مع المجتمع. ومثلما رأى "السير كوك" فإن نظرية "لوك" عن القانون وطبيعة السلطة السياسية تشدد على العقل والتسامح والاعتدال. فينسب له القول بأن "المعرفة ليست ملازمة ولا مفسرة ولا متوقفة على السلطة... فنظراً لحدود الفهم البشرى، يمكن للمرء الحديث فقط عن الاحتمال، وليس عن اليقين. وكل هذا لا يتطلب سلطة مطلقة، كما رأى هوبز".

وعموماً فقد نظر إلى "لوك" باعتباره المفكر الأكثر تأثيراً في الليبرالية الحديثة والحكم الدستوري الديمقراطي<sup>(٦)</sup> على الرغم من أنه كان لا يزال متشككاً في الدولة الحديثة لأنها يمكن أن ترتكب فظائع أكبر من تلك التي ارتكبتها الدول السابقة. بل في الحقيقة لم يكن "العصر الطبيعي" أسوأ من الحكم في ظل الدول الطاغية الحديثة. ويرى "مايكل كيرتس" أن "لوك" هو واضع الحزمة السياسية الممثلة في سيادة البرلمان، وحكم الأغلبية، ورضا المحكومين، والقانون كأساس للحكم. وفوق هذا، أشارت الدساتير الحديثة إلى الحاجة إلى نظم سياسية، وصيانة الحرية من خلال الفصل بين فروع السلطة: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومن الواضح أن النزعة الدستورية تعترف من حيث المبدأ بضرورة الحكومة، ولكنها تؤكد في الوقت ذاته على وضع حدود لسلطاتها، حيث إن هذه الحدود هي "الفكرة النقيضة للحكم المتعسف، فهي تعارض الحكم الاستبدادي، أو الحكم الإرادي بدلاً من حكم القانون"<sup>(٧)</sup>.

إن النزعة الدستورية، أو الدستور، وثيقا الصلة بفكرة الديمقراطية. والدستور هو وثيقة رسمية لها قوة القانون العام الملزم، ومن خلالها ينظم المجتمع الطريقة التي يحكم بها، ويحدد حدود السلطة، والعلاقات بين هيئاتها المختلفة، وبينها وبين المواطنين. ومع ذلك فمن الممكن أن يتم استخدام الدستور لأغراض أخرى غير أن يكون كابحاً للحكومة<sup>(٨)</sup> فالدستور هو بمثابة خارطة طريق يضعها الناس لتطويع الحكم الدستوري والديمقراطية الدستورية، والأخيرة هي حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب<sup>(٩)</sup>. وإن هذا الفهم للديمقراطية ليتسم بفكرة الحاجة إلى أساس شعبي للحكم، فكرة أن الحكومة تستند إلى رضا المحكومين، وهو ما يتحقق من خلال انتخابات حرة وعادلة.

غير أن الدستور في حد ذاته ليس كافياً ولا يمثل ضمانات أوتوماتيكية لتحقيق الحرية والديمقراطية والحكم الدستوري. ففي الواقع يوجد في عالمنا المعاصر بلاد كثيرة لديها دساتير مكتوبة فخيمة دون أن يكون فيها "حكم دستوري". كما أن الانتخابات الحرة والعادلة وحدها ليست قادرة على "خلق حكم دستوري". ففي ظل

ظروف ملتبسة معينة يمكن "لاقتراع العام أن يخلق أو يؤيد طغيان الأغلبية أو الأقلية أو حتى رجل واحد... فنظم الحكم المطلق الكبرى التي عرفها القرن العشرون قد نشأت عادة على أساس الاقتراع العام. وألم يعاد انتخاب الطغاة بأغليات تزيد عن الـ ٩٠%؟" (١٠).

إن الاختبار الحاسم في تحديد دستورية أو ديمقراطية حكم ما، هو بالإجابة عن سؤال مدى تقيد هذا الحكم بقواعد وضعت قبلاً، أى "هل يفرض الدستور حدوداً على صلاحيات الحكم؟" (١١).

وفى مالاي، بعد الإطاحة بدولة الحزب الواحد التسلطية تم اعتماد دستور ليبرالى فى عام ١٩٩٤، يتضمن تداول منصب الرئاسة والجمعية المنتخبة كل خمس سنوات. وأجريت انتخابات حرة وعادلة بالاقتراع السرى فى مايو ١٩٩٤ ومايو ١٩٩٩. ومن ثم فإن ولاية الحكم الحالى فى مالاي مبنية على رضا شعب البلاد. وفى عام ١٩٩٨ أصدر البرلمان قانوناً جديداً للحكم المحلى، وأعلنت الحكومة التزامها باللامركزية كسياسة وطنية بهدف إشراك الشعب فى السلطة. وبعد ست سنوات من ممارسة التعدد الحزبى، عقدت انتخابات للحكومات المحلية فى نوفمبر ٢٠٠٠، اشترك فيها ١٤% فقط من إجمالى الناخبين.

ومنذ ذلك الوقت بدأت حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" UDF فى إجراء الإصلاحات الزراعية وصياغة سياسة جديدة للأرض. كما تبنت الحكومة مؤخراً "مشروع الإسكان الريفى" لخدمة صالح جمهرة السكان الفقراء فى الريف المالاي. كذلك اتبعت الحكومة "برنامج مكافحة الفقر" PAP واعتبرته فى صميم سياستها التنموية.

غير أن كل هذه الإصلاحات - على الرغم من صحتها - لم تعن الكثير بالنسبة لأغلبية السكان الفقراء فى مالاي والذين أخذوا يبتعدون شيئاً فشيئاً عن النظام الجديد. خاصة إذا علمنا أن ٢,٨ مليون من المواطنين يعيشون فى فقر مدقع حيث لا يزيد متوسط استهلاك الواحد منهم يومياً عن ١٣ سنتاً أمريكياً، كما أن ٦٥,٣% من السكان البالغ تعدادهم عشرة ملايين نسمة أصبحوا الآن أكثر فقراً من الوقت الذى نالت فيه مالاي الاستقلال عن الاستعمار البريطانى عام ١٩٦٤.

أولاً: تزعم هذه الورقة أن التدهور الاجتماعى والاقتصادى فى مالاي هو نتيجة نقص الإرادة السياسية القوية، وغياب ثقافة الحكم الدستورى القادرة على تطبيق الإصلاحات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المنصوص عليها فى الدستور والبرامج السياسية الحكومية والقوانين الخاصة بالبرلمان والهيئات الوطنية الأخرى، والرامية إلى إنهاء "الوضع القائم" الاستعمارى.



وقد ساعدت الإصلاحات التي اتخذت في نمو "طغمة برلمانية مهيمنة" في البلد. بل إن هذه الطغمة أصبحت مناوئة للمساءلة العامة، إلى الحد الذي يجعلها تحاول الاحتفاظ بسلطات غير محدودة من خلال التلاعب بالدستور نفسه.

ثانياً: في الوقت الذي تتم فيه ممارسة الحقوق السياسية والمدنية من جانب أغلبية السكان أثناء الانتخابات، فقد خضعت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتجاهل واللامبالاة والافتئات من جانب أولئك الذين أسندت إليهم مسئولية ضمان حصول الجماهير على هذه الحقوق.

ثالثاً، لقد أدت أحوال مالاوى هذه إلى إنكار واسع لهذا الجيل الثاني من الحقوق "بالنسبة لجمهرة السكان. ونتيجة لهذا أصبح كل من الفقر الفاجع، وتعمق التخلف الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، وبلورة ديمقراطية مزيفة، أصبحت جميعاً من الحقائق الكابية في سياسة واقتصاد هذا البلد.

رابعاً وأخيراً، إن الإخفاق في تحويل النظام، وليس مجرد نقل السلطة، قد اتصف بالدوغمائية في الاقتصاد السياسي القومي، والذي وجد جذوره في حركات الاستقلال الأفريقية التي رفعت شعار الشعبوي: "ابحث أولاً عن المملكة السياسية، وعندئذ سيأتي كل شيء بعد هذا".

## ٢- الدستور والحكم الدستوري وانتهاكات السلطة

"عندما يستمع الحاكم إلى تقارير زائفة يصبح كل وزرائه أشراراً"

سفر الأمثال ١٢: ٢٩ (١٢)

يعرف الدستور بأنه القانون الأسمى في البلد، حيث يتضمن المبادئ الأساسية والعامة فيما يتعلق بالسلطات والعلاقات والوظائف الخاصة بهيئات الحكم المختلفة، وبحقوق وواجبات المواطنين وعلاقاتهم بهذه الهيئات.

وتعتبر "النزعة الدستورية" كثافة وحقيقة حية، علامة لا تخطئها عين في كل أشكال الحكم الدستوري، ووظائف وسلطات. فهي حارس الحرية، أو بعبارة أخرى فإن "الدستورية بمعناها الرسمي تعني المبدأ القائل بضرورة أن تلتزم ممارسة السلطة السياسية بالقواعد، أي القواعد التي تحدد صلاية العاملين التشريعي والتنفيذي، حيث تحدد الإجراءات الواجب إشباعها، أو تحدد محتواها المسموح به... وتصبح الدستورية واقعاً معيشاً حينما تتكفل هذه القواعد بكبح نزوات التسلط، وحينما يراعيها في الواقع أولئك الممسكون بزمام السلطة السياسية، وحينما يتم تحدد المناطق التي يحرم على السلطة انتهاكها وبحيث تصبح مجالاً للتمتع بالحرية الفردية" (١٤).

والدستورية هي معنى أوسع من المعنى الحرفي لكلمة دستور، لأنها تجسد "روح" الدستور معبراً عنها سياسياً واجتماعياً ومادياً وتاريخياً واقتصادياً وبيئياً<sup>(١٥)</sup>. إنها بعبارة أخرى تمثل ضمير الدستور.

عرفت مالاي نظاماً سياسياً ليبرالياً متعدد الأحزاب بمقتضى نتيجة استفتاء وطنى أجرى فى ١٤ يونيو ١٩٩٣، حيث سمح للشعب بالمشاركة السياسية الحرة للمرة الأولى بعد ثلاثين عاماً من الحكم الاستبدادى، وصوت ٦٤% ممن أدلوا بأصواتهم لصالح قيام نظام التعدد الحزبى. ومن أهم العلامات التى تبنت على الفور فى النظام السياسى الجديد صياغة وإصدار الدستور الجديد بعد مشاورات واسعة على المستوى الشعبى بقيادة كل من "المجلس الاستشارى الوطنى" NCC، و"لجنة الشؤون العامة" PAC، و"المجلس التنفيذى الوطنى" NEC.

وقد تشكلت "لجنة الشؤون العامة" بمبادرة من الكنائس المسيحية وضمت ممثلين للسكان المسلمين و"جمعية القانون فى مالاي" ورجال الأعمال<sup>(١٦)</sup>. أما "المجلس الاستشارى الوطنى" و"المجلس التنفيذى الوطنى" فقد عملا "كحكومة انتقالية". وتشكل المجلس التنفيذى من رؤساء جميع الأحزاب السياسية التى نشأت بعد الاستفتاء، ومارس دور السلطة التنفيذية بكافة فروعها. وبالنسبة للمجلس الاستشارى فقد تشكل من ممثلين عينتهم جميع الأحزاب، وقد مارس دور الهيئة التشريعية للحكم "الانتقالى". وضم المجلس الاستشارى لجاناً مختلفة، كان من أهمها "اللجنة الدستورية" و"لجنة التوعية المدنية". وكانت الأولى مسئولة عن تعبئة الدعم الفنى والشعبى لوضع الدستور الجديد، بينما استهدفت الثانية وضع الاستراتيجيات اللازمة للتوعية المدنية بسياسة التعدد الحزبى وحقوق الإنسان والديمقراطية فى مالاي<sup>(١٧)</sup>.

وحتى لا يتكرر التاريخ السياسى البائد الذى استمر ثلاثين عاماً، اهتم واضعو الدستور الليبرالى بإدخال قانون الحقوق والفصل بين السلطات وغيرها من الضمانات والمبادئ الدستورية. وبإلقاء نظرة على دستور مالاي الجديد يتبين أنه يمثل "هجيناً" بين نظام "وستمنستر" والنظام الرئاسى، حيث يمكن توجيه اللوم جزئياً له على الأدوار المزدوجة و"الطغمية" التى يلعبها الأعضاء المنتخبون فى البرلمان حيث يحتلون مقاعد أيضاً فى مجلس الوزراء.

ويقصد بالفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أن تؤدي كل منها وظائف متميزة ومن خلال هيئات مستقلة عن بعضها. وبنفس الروح أنشئت فيما بعد هيئات شبه قضائية مثل "ديوان المظالم" و"لجنة حقوق الإنسان" و"المحكمة الصناعية" و"مكتب مكافحة الفساد"، وذلك للقيام بدور المراقبة على انتهاكات السلطة.

ولما كان المالايون قد عانوا من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في ظل الحكم الدكتاتوري السابق لـ "لحزب المؤتمر المالاي" MCP، فقد أرادوا وضع حد نهائى لنظم الحكم الطرزانىة. وهكذا فإن الحكم الدستورى المراد تم النظر إليه "كمنتج للقيم والنضالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع" <sup>(١٨)</sup>. ومن ثم فقد روى أن كل تاريخ مالاي يمثل نقطة انطلاق نحو إقامة نظام دستورى جديد، وسار القول بأن "أى مجتمع لا يتم فيه تأكيد الحقوق ولا يراعى الفصل بين السلطات، هو مجتمع بلا دستور" <sup>(١٩)</sup>. وكم كانت حاجة مالاي ماسة إلى تجنب الوقوع مرة أخرى فى براثن تاريخها القريب.

ونظراً للتسلسل الذى جرت به التطورات السياسية فى مالاي، فإن الحقوق الدستورية للشعب لم تتمتع بالحماية الكلية. فمثلاً بعدما وصلت "الجبهة الديمقراطية المتحدة" إلى الحكم فى عام ١٩٩٤ كانت مضطرة إلى تشكيل حكومة أقلية، حيث كان لها من مقاعد البرلمان ٨٦ مقعداً مقارنةً بإجمالى ٩١ مقعداً للمعارضة (٥٥ مقعداً لحزب المؤتمر المالاي و ٣٦ مقعداً "لمنتدى أسيلى لاستعادة الديمقراطية" AFORD) وهو الوضع الذى أدى إلى عدم قدرة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" على تمرير القوانين اللازمة لتطبيق سياساتها <sup>(٢٠)</sup>.

ومن ثم، فى ديسمبر ١٩٩٤ دخلت الجبهة مع المنتدى فى ائتلاف حكومى يسمح بالدعم البرلمانى لها. وأصبح "تشاكوفوا تشيهانا" رئيس منتدى استعادة الديمقراطية نائباً ثانياً لرئيس الحكومة بشكل غير دستورى. ذلك أن هذا المنصب -أى النائب الثانى- لم يكن منصوصاً عليه دستورياً حتى ٣٠ مارس من العام التالى حيث جرى تعديل دستورى بهذا، إلا أن هذه الحكومة الائتلافية قد انهارت على أى حال فى مايو ١٩٩٦ <sup>(٢١)</sup>. ومنذ ذلك الوقت ظل منصب النائب الثانى للرئيس شاغراً، أى أصبحت الالتزامات الدستورية هذه المرة غير مستوفاة.

بيد أن الانسحاب من الحكومة الائتلافية بدعوى الفساد وسوء الإدارة لم يكن محل تأييد جميع أعضاء حزب المنتدى، حيث رفض بعض الوزراء المنتمين إليه الانسحاب من الحكومة، الأمر الذى جعل الحزب يفصلهم من عضويتهم الحزبية بتهمة "تغيير الولاء الحزبى" الذى انتخبوا على أساسه، وهى التهمة التى تتعارض ونص المادة ٦٥ (١) من الدستور. غير أن المحكمة العليا أصدرت حكمها فى ١٤ يناير ١٩٩٧ بأن الوزراء "المتمربين" يمكنهم الاستمرار فى حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" على الرغم من تعارض هذا مع القواعد الحزبية لمنتدى استعادة الديمقراطية.

بل إنه بعد مقاطعة طويلة الأمد للبرلمان من جانب "حزب المؤتمر المالاي" و"منتدى أسيلى لاستعادة الديمقراطية" احتجاجاً على ما اعتبر فساداً <sup>(٢٢)</sup> دستورياً من قبل حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة"، حكمت المحكمة العليا فى ١٤ مارس



١٩٩٧ بأن من حق البرلمان مواصلة عمله دون شروط توفر النصاب القانوني بحضور ثلثي الأعضاء، وهو النصاب الوارد في أحكام الدستور. كما أعلن الوزراء السابقون من حزب "المنتدى" تحولهم من حزبيين إلى مستقلين.

وقبل وقوع هذه المقاطعة، تعرضت للفساد أيضاً الإجراءات الدستورية لإقرار الموازنة، أي توزيع الموارد العامة. ففي حالة صارخة للتفرقة جرى فيها انتهاك "الحق في التنمية" <sup>(٢٣)</sup> لبعض مناطق البلاد، أعطت حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" في عام ١٩٩٥ لأعضاء برلمانيين من كل من "الجبهة" و"المنتدى" ٥٠ ألف كواتشا لكل من منهم من صناديق مكافحة الفقر وذلك بدعوى القيام بمشروعات "تنموية" في دوائرهم الانتخابية <sup>(٢٤)</sup>، وحيث حرم من هذه الميزة ٥٥ عضواً بالبرلمان عن "حزب المؤتمر المالاوي" المعارض. ومن الواضح أن الهدف من هذه الخطوة كان فتح الطريق أمام تبلور "طغمة برلمانية ناشئة" تخدم مصالح الحكم. وحتى الآن لم تتم محاسبة أولئك النواب عن كيفية إنفاق تلك الأموال. بل وأكثر من هذا يقول "كاوندا" Kaunda إن مجلس الوزراء منح أعضاءه في يونيو ١٩٩٦ زيادة ٣٠٠% من رواتبهم، في وقت لم يكف مجلس الوزراء ذاته عن إحباط وعدم الاهتمام بالمطالب المتكررة لنقابات موظفي الخدمة العامة بزيادة رواتبهم. أما الالتفات الوحيد لمطالب هذه النقابات فلم يتحقق سوى في ١٨ يناير ١٩٩٧ حينما قررت المحكمة العليا ضرورة استمرار حظر جميع اجتماعات "مؤتمر نقابات مالاوي" MCTU في مختلف أنحاء البلاد، باعتبارها "غير ليبرالية ومعادية للديمقراطية" <sup>(٢٥)</sup>.

وعلى الرغم من أحكام الدستور القائلة "بالتأمين المتساوي" <sup>(٢٦)</sup> للحريات المدنية والسياسية في البلاد، تكررت حوادث "التعامل الوحشي من جانب السلطة مع المتهمين" <sup>(٢٧)</sup>، مثلما حدث مؤخراً مع "فانيكيسو فيري" الطالب بجامعة مالاوي، حيث رمى بالرصاص مع آخر مجهول عابر طريق، على أيدي الشرطة وبدم بارد أثناء أحد الاضطرابات الطلابية. كما أطلقت الشرطة النار على قائد جماعة الضغط المسماة "التحالف الديمقراطي الوطني" NDA في مركز "مولانجي" فأرنته قتيلاً. كما يبدو أن المساجين ظلوا يلقون المعاملة القظة ذاتها التي كانت قائمة لسان عهد دكتاتورية الحزب الواحد <sup>(٢٨)</sup>، كما حدثت وفيات وسط المتهمين مثل مصرع الموسيقي الشعبي "إيفيسون متافالي" <sup>(٢٩)</sup> بين أيدي الشرطة، وكذلك وفاة رجل الأعمال الكبير "كواتشا جامبي" <sup>(٣٠)</sup> وهو في قبضة الشرطة بعدما قيل إن الشرطة سبق أن قتلت زوجته في العاصمة التجارية "بلانتييري". وأصبحت الجريمة واسعة الانتشار، وتدهورت الحالة العامة للقانون والنظام حتى انعدمت حرية الناس في الحركة وضمانات الأمن الشخصي. ففي عام ١٩٩٥ على سبيل المثال لقي قائد الجيش المالاوي مصرعه على أيدي العصابات حسبما قيل <sup>(٣١)</sup>.

وربما كانت السمة الرئيسية في انعدام الأمن هي الفساد النظامي، وتورط جهات وأشخاص رسميين في الاستفادة من الأنشطة الإجرامية. فخدمة الشرطة المالوية كانت - على النقيض من واجبها المدني والأخلاق المهنية - وراء سرقات تقدر بـ ١,٢ مليون كواتشا. فقد عرف أن أسلحة رسمية مثل بنادق "بى إكس بى" و "إيه كيه ٤٧" قد استخدمت في هذه السرقات. وقيل إنه بعد كل عملية سرقة كان "ضابطان يجتمعان بانتظام مع العصابة "للتفتيش" على المواد المسروقة وأخذ بعضها لاستخدامها الشخصي" (٣٢). وهذا كله بالطبع رغم أنف الأحكام الدستورية الرسمية عن واجب الدولة في حماية أرواح وممتلكات المواطنين.

وهكذا فإن الهيئات الحكومية والقادة السياسيين في البلاد لم يتركوا فرصة لتدمير الدستور إلا واقتصوها، حتى أن مبادئ مثل الفصل بين السلطات وسيادة القانون وحدود الحكومة قد تم تقويضها فعلياً في مالوى. فعلى سبيل المثال تمكنت "الطغمة البرلمانية" مؤخراً من تحريك الاتهام ضد ثلاثة من قضاة المحكمة العليا (تشيما سولافيرى، أناكليت فيرى، دانستان موانجولو) بسوء السلوك ومخالفة السلوك المهني، وهو ما يعتبر منافياً للدستور الذي يقصر حق اتخاذ هذه القرارات على "المفوضية القضائية" (٣٣). بل إن مثل هذه المفوضية لا تملك سلطات مطلقة في هذا الشأن في القضاء "الطبيعي".

ورغم هذا فإن "الطغمة البرلمانية" مضت قدماً في إجراءات فصل القضاة الثلاثة على الرغم من حقيقة عدم وجود نص قانوني يسمح للبرلمان بهذا الإجراء، فضلاً عن عدم معقولية أن يلعب البرلمان دورى الاتهام والحكم في آن واحد. كما أن إجبار القضاة على المثل أمام البرلمان يعد انتهاكاً العدالة الطبيعية (٣٤). وحتى عندما قامت "المفوضية القضائية" بدورها المستحق وبدأت التحقيقات مع القضاة المتهمين ظل البرلمان على موقفه ورفض قرار المفوضية وأصر على استدعاء القضاة الثلاثة للمثل أمامه.

وبالإضافة إلى الخرق الصريح لسيادة القانون فإن هذا الموقف جاء تحدياً أيضاً لحكم صدر عن المحكمة العليا دعا البرلمان إلى الامتناع عن ملاحقة القضاة بناء على اتهامات ضعيفة. وحسب كلمات "رالف كازمبارا" من جماعة مستشارى الدفاع عن المتهمين، فإن التهم كانت غامضة وقائمة على التخمينات، ولكن الحقيقة الوحيدة أن القضاة الثلاثة قد أصدروا مؤخراً أحكاماً ضد الحكومة (٣٥). وبالإضافة إلى هذا فإن نتائج التحقيقات التي أجرتها "المفوضية القضائية" قد تأجل إعلانها لأسباب غير معقولة (٣٦).

وهكذا فإن جذر المسألة لا يتعلق بأهلية القضاة أو سوء سلوكهم، وإنما بالتناحر السياسى المتعمق في البلد وانتهاك السلطة من جانب البرلمان. فعلى سبيل المثال كان جميع محركى عملية فصل القضاة من "الجبهة الديمقراطية المتحدة"

(الحزب الحاكم) والمنضوين في "الطغمة البرلمانية". وفي الحقيقة أن عدم الأهلية أو سوء السلوك اللذين شكلا صلب "اتهام" القضاة، قد اكتنفا بالمناورات السياسية. فقد اتهم أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم القضاة "بإصدار أحكام في غير صالح حكومة الجبهة الديمقراطية المتحدة، وتعتبر بمثابة أدوات في أيدي المعارضة" (٣٧).

وقد اعتبرت هذه العقدة القانونية مسألة مصيرية نظراً لأن الحزب الحاكم في المقام الأول "كان يحاول تغيير الدستور لتمهيد الطريق أمام الرئيس باكيلى مولوزى للترشح لفترة رئاسة ثالثة، وذلك بتعديل المادة رقم ٥٠ التى تتطلب موافقة ثلثى أعضاء البرلمان لتمرير هذا الإجراء" (٣٨).

ولكن المعارضة رفضت هذا المسعى لتخفيض المطلوب من ثلثى أعضاء البرلمان إلى الثلث فقط، وأصررت على ضرورة احترام نسبة ٥٠% فى أى برلمان، بل إن أحد أعضاء البرلمان عن المعارضة قال "لقد قرأت فى قانون إحدى الشركات حديثاً عن نصاب الثلث، ولكننا نتحدث عن شعب بأكمله، وليس عن أعضاء شركة. إنكم تتحدثون كما لو كنا سنأخذ الشعب فى نزهة وكأننا فى نادٍ رياضى. نحن نمثل مؤسسة هامة، وأذكركم بهذا" (٣٩).

وانتهى الأمر بتمرير قانون يخفض النصاب المطلوب إلى الأغلبية البسيطة (أى ٥٠% + ١). ويرى "أندرو هيود" فى هذا الصدد أن "الديمقراطية يمكن أن تنطوى على خطر خلق استبداد الأغلبية، حيث تحاول "الأغلبية، إحلال نفسها محل "الشعب" وممارسة سلطات لا قيود عليها. فالديمقراطية يمكن أن تصبح بكل بساطة "حكم الـ ٥٠% + ١" أو "طغيان الأغلبية"، حيث يتم "باسم الشعب" التضحية بمصالح الأفراد والأقليات (٤٠). ومع ذلك فليس معنى هذا إعطاء سلطات "مطلقة" للشعب، إذ إن الديمقراطية الليبرالية نفسها تفرض أحياناً قيوداً عليها وبشكل مشروع (٤١).

بل إنه حتى قبل الجدل الخاص بالنصاب القانونى، سحبت "الطغمة البرلمانية" من الدستور الجزء الخاص بإيجاد مجلس للشيوخ، وذلك دون أى استطلاع يذكر لآراء الشعب، ومن الواضح أن تغيير بنية النظام التشريعى من مجلسين إلى مجلس واحد قد استهدف بالأساس خدمة مصالح "الطغمة البرلمانية". وهكذا أسهمت تلك التغييرات الجوهرية فى تآكل المشاركة الديمقراطية والتمثيل النيابى والمساءلة والرقابة وغيرها من الوسائل التى تستهدف أصلاً الحد من نشأة سلطات احتكارية مطلقة تسود المجلس التشريعى.

وكان من نتائج الاقتتات المتكرر على الدستور من جانب الحزب الحاكم والطغمة البرلمانية الإقدام على تعديل المادة ٨٣ (٣) لتمديد فترات الترشح للرئاسة، فيما يعد تهديداً خطيراً لسيادة الدستور على الحياة فى البلد. وبالإضافة إلى هذا، تم بشكل متعمد إهمال تنظيم استفتاء شعبى على هذا التعديل، وذلك حتى



تحتكر الطغمة البرلمانية حق إقرار هذا الشأن بعيداً عن السكان<sup>(٤٢)</sup>. وقد تم هذا رغم أنف شركاء عديدين، بمن فيهم الدول والجهات المانحة التي مارست ضغوطاً على الحكومة من أجل السماح بعملية حرة وشفافة وديمقراطية قبل الإقدام على التعديل الدستوري داخل البرلمان.

وقد يبدو هذا كله غريباً إذا تم تحليله في سياق العمليات الديمقراطية التي تجرى في بلدان إقليم "جماعة التنمية في أفريقيا الجنوبية" SADC. ففي بوتسوانا على سبيل المثال أجرى استفتاء عام في أكتوبر ٢٠٠١ لتحديد قرار الشعب فيما يتعلق بتغييرات دستورية مقترحة بشأن سن تقاعد القضاة. أما في مالاوي "فأنت لا تحتاج إلى تنظيم استفتاء عام بشأن تغييرات دستورية جوهرية مثل عدد مرات ومدة تولي الرئاسة. وإذا كانت أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان كافية في ناميبيا لإجراء تعديل كهذا... ففي مالاوي يقول الواقع إن الجناح الشبابي الأعلى صوتاً في الحزب الحاكم، والقادر على تعبئة العضوية الحزبية بدعم ومباركة الرئيس، قادر وكاف تماماً لإعادة كتابة الدستور. وبعبارة أخرى يحتكر الحزب الحاكم لنفسه صلاحية تغيير الدستور ليحتفظ بقائده في السلطة طالما كان هذا مناسباً له!"<sup>(٤٣)</sup>.

ويتناقض هذا المسلك أيضاً مع الانتصار الأخير للنزعة الدستورية في زامبيا المجاورة، فبينما كان حزب "حركة الديمقراطية التعددية" MMD الحاكم يحاول تكرار سيناريو ناميبيا بتمديد فترات تولي الرئاسة من خلال تعديل الدستور، قاومت الحركة الدستورية بقوة وانتصرت في النهاية على المصالح الضيقة للحزب والطغمة السياسية. وأياً كان الطريق الذي ستمضي فيه مالاوي فإن هذا الاستهتار بالدستور ستكون له مضاعفاته الوطنية الإقليمية والدولية، وسيمثل سابقة خطيرة في الحكم المستقبلي للبلاد.

ولقد بدأت مالاوي مؤخراً تطبيق برنامجها المسمى "ورقة استراتيجية تقليص الفقر" PRSP وفق شروط المانحين كي يتأهل البلد للإعفاء من الديون في إطار مبادرة البنك الدولي المسماة "مبادرة البلدان الفقيرة ذات المديونية الثقيلة" HIPC<sup>(٤٤)</sup>. ومن الجوانب الرئيسية في هذه الورقة تعهد حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" بالارتقاء "بالحكم الصالح" ولكن بينما أكدت الحكومة موقفها المذكور في الورقة بتوطيد الحكم الصالح، مضت في حملة شعواء من أجل تغيير الدستور للسماح لرئيس الدولة بتولي هذا المنصب لعدد مفتوح من المرات<sup>(٤٥)</sup>، وهو ما أثار الخوف المبرر تماماً من أن يكون البلد في طريقه نحو العودة إلى "الرئاسة مدى الحياة". كما هددت تلك الحملة بهدم المبدأ الديمقراطي الخاص بالمحاسبة أو المساءلة، وعلى الأقل فيما يتعلق بالرئاسة<sup>(٤٦)</sup>. وهو ما يذكر بقوة بمسلك النظام الاستبدادي السابق لحكم "حزب المؤتمر المالاوي"، وخاصة ذلك الحظر "الفاشي" و"غير الدستوري"<sup>(٤٧)</sup> الذي فرضه الرئيس "باكيللي مولوزي" في يونيو ٢٠٠٢

على القيام بتظاهرات من جانب مؤيدى ومعارضى التعديلات الدستورية، وأمر الرئيس للشرطة والجيش بتنفيذ هذا المرسوم.

ويقول "مابانجي" Mapanje إن حكام الأقاليم والوزراء من أعضاء "الجبهة الديمقراطية المتحدة" قد زودوا الرئيس بـ "تقارير زائفة" عن تزايد شعبيته وسط الملاويين، الذين أصبحوا - للمفارقة - أكثر فقراً وسخطاً سياسياً مما كانوا قبل عشر سنوات.

كذلك حذر المانحون ومنظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" من السماح بترشح الرئيس لفترة ثالثة أو لمدد مفتوحة، والتذكير بما قاله "بيل كلنتون" من أن جوهر الديمقراطية لا يتجلى عند الفوز بالسلطة فقط، وإنما أيضاً عندما ينبغي تركها<sup>(٤٨)</sup>. كما قامت "جمعية القانون فى مالاوى" بتقديم التماس إلى رئيس الدولة ترحوه تحاشي تعديل الدستور من أجل هذا الغرض، حيث رأوا فى مثل هذا الإجراء "خرقاً للتفاهم الوطنى... خاصة وأن تاريخ مالاوى يبين أن الرؤساء يتحولون إلى حكام دكتاتوريين حينما يقضون فترات طويلة فى السلطة". كما ذكر المحامون فى عريضتهم أن تمديد فترات الرئاسة يخلق خطر "فترات أخرى أو غير محدودة فى تولى المنصب، مما ينطوى على خسارة للديمقراطية فى النهاية وبزوغ اتجاهات دكتاتورية ثم الخروج من السلطة أخيراً بشكل غير كريم"<sup>(٤٩)</sup>. كما مضت "لجنة الشؤون العامة" إلى أبعد من هذا حينما وصفت الرئيس بـ "المتعطش للسلطة"<sup>(٥٠)</sup>.

وقد تزامنت هذه المخاوف مع كون الحزب الحاكم لم يعقد مؤتمره الداخلى منذ وقت طويل. وكانت الانتخابات الحزبية الأولية قبل الانتخابات العامة قد اتسمت بالمشاحنات وقدر من أعمال العنف والكثير من الإحباط، الأمر الذى دفع أعداداً كبيرة إلى الترشح للانتخابات العامة كمستقلين. بينما من المتصور "أن حزباً ملتزماً بالديمقراطية ينبغي عليه أن يختار مرشحه للرئاسة فى توقيت مناسب يمكنه من كسب التأييد والتأهل للمسئوليات"<sup>(٥١)</sup>.

ويبدو أن تحقير السلطة القضائية فى البلاد مطلوب أيضاً من أجل زيادة مدد الرئاسة واستمرار الحزب الحاكم فى السلطة. فعلى سبيل المثال وجد من يقول بأن "القاضى موانجولو" كان ينبغي إقالته لأنه شمل الرئاسة بأسئلته لدى تحليل الانتخابات العامة فى ١٩٩٩، وقيل إن هذا كان خطأ ويجب ألا يتكرر، واتهم القاضى بأن له صلات ومصالح حزبية سياسية، وأن أحكامه كانت منحازة حزبياً وملونة بفكره السياسى.

وبالمثل يجب تذكر أنه حينما تحدثت أحزاب المعارضة مشروعياً نتائج انتخابات ١٩٩٩ بدعوى قضائية، وقف المدعى العام أمام المحكمة ليقول "إن مولوزى سيبقى رئيساً لهذا البلد حتى يؤدى رئيس جديد يمين الرئاسة بعد انتخابات

جديدة. وقد يصبح مولوزي رئيساً مدى الحياة بغض النظر عن أحكام المحاكم" (٥٢).

أما القاضي "تشيما سولا فيري" فقد أدرج بالقائمة السوداء بدعوى أنه يبدو "مساعداً شخصياً" لرئيس "التحالف الديمقراطي الوطني" - "براون مابينجا نجيرا" - حيث جاءت أحكامه القضائية في صالحه بشمل متواصل.

وبالنسبة للقاضي "تشبيتا" فقد اتهم بأنه "نال من كرامة البرلمان" - وبالأحرى الطغمة البرلمانية - لأنه رفض تعليق عضوية البرلمان عن قائد آخر للمعارضة هو "جواندا تشاكومبا" (٥٣) رئيس "حزب المؤتمر المالاوي"، وذلك حينما قررت الطغمة البرلمانية طرده من حضور جلسات المجلس لمدى عام بسبب "عدم احترام رئيس الدولة".

وينبغي للمرء حينما يتناول التجارب الديمقراطية الأفريقية بشكل عام ألا يقلل من دور عامل الزبانة السياسية أو شراء الولاء. ففي أفريقيا "لا تزال الدولة هي مصدر السلطة وتراكم الثروة بالنسبة لأولئك القابضين على أمنتها. كما لا تزال فكرة المشاركة في السلطة أو تداول مواقعها أمراً غير مقبول من جانب معظم النخب الحاكمة حالياً في أفريقيا جنوب الصحراء" (٥٤).

وسارت مالاوي على خطى زامبيا، حيث رفض البرلمان في ٤ يوليو ٢٠٠٢ الموافقة على مشروع قانون بفتح فترات تولى الرئاسة لصالح الرئيس "مولوزي". غير أن قادة الحزب الحاكم المشهورين بالجموح والعناد أصروا على إعادة طرح مشروع التعديل أمام البرلمان على الرغم من المعارضة القوية من جانب شبكات الولاء التابعة لحزب "الجبهة الديمقراطية المتحدة". حتى يبدو "أن السعي وراء السلطة السياسية والرغبة في مكافأة الأتباع والموالين هما أقوى بكثير من مسألة صيانة الوحدة الوطنية" (٥٥).

وهنا تبدو البصيرة الثاقبة في مخاوف المحامين من أن يسود الحكم السيئ في مالاوي إذا استمرت سياسة عبادة الشخصية التي تصل إلى حد الاستهتار بالدستور ارتكائاً إلى شبكات الولاء. إذ إن "دستور أي بلد يجب أن يعكس في أحكامه مصالح جميع سكان الوطن، وأن يأخذ في حسبانته مصالحهم. أي أن الدستور يجب أن يتسم بسمات وطنية، أي أن يكون دستور الشعب. وهذا من البديهيات لأنه من المفترض أن يكون الدستور مصدراً للعدل الاجتماعي، وحتى يتسنى الحفاظ على انسجام المجتمع". ومن واجب الدستور أن "يشجع على مشاركة الشعب من جميع المشارب في حياة المجتمع المعنى" (٥٦)؟ ومن ثم فإن سعي السلطة التشريعية أو التنفيذية للافتئات على المشاركة الشعبية المباشرة في مثل تلك المسائل الدستورية يمثل هزيمة لروح الدستور في هذا البلد. إذ إن "الدستورية



تقتضى مراعاة الحكومة للمبادئ الدستورية المتضمنة في الدستور " وعدم الاضطلاع بتخريبها إن كرها أم طوعاً <sup>(٥٧)</sup>.

ومن المثير أيضاً أن مناورات "الطغمة" لا تركز فقط على الأهداف الخارجية، وإنما تؤثر أيضاً في "المساواة السياسية" وهي "الأساس السيكلوجي" للديمقراطية، والذي يتعرض للخطر جراء تطبيق البرلمان وجهاز الدولة لسياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع أعضائها ومع المواطنين بشكل عام. فبينما اندفع البوليس مثلاً نحو اعتقال اثنين من ضباطه بادعاء أنهما اعتديا بالضرب على السيد "كوانتنجا" عضو البرلمان عن الحزب الحاكم، فشل البوليس في إلقاء القبض على المشاغبيين من أعضاء الحزب الحاكم الذين اعتدوا بالضرب المبرح على "كيزيتو نجويمبي" عضو البرلمان عن "حزب المؤتمر المالاوي" المعارض داخل مقر مركز الشرطة في مركز "كاسونجو". وفي الحقيقة أن بعض أعضاء البرلمان المنتخبين عن أحزاب المعارضة يضطرون إلى قضاء جزء كبير من وقتهم هائمين على وجوههم في الشوارع ولا يستطيعون مباشرة أعمالهم بعد طردهم من البرلمان بتهم واهية.

وحدث مؤخراً أن أقام سبعة من قيادات المعارضة دعوى قضائية ضد قرار "الطغمة" بطردهم من البرلمان بسبب التحاقهم بأحزاب سياسية أخرى غير تلك التي انتخبوا للبرلمان على أساسها، وفي البداية تم طرد عضوين من قادة المعارضة هما السيد "جواندا تشاكومبا" والدكتور "هينروك نتابا" بمجرد إقرار قانون إسقاط العضوية وبما يتناقض مع مضمون المادة (٧٤) من الدستور <sup>(٥٨)</sup>. غير أن المحكمة العليا أصدرت قراراً يلزم بالمراجعة القضائية لعملية الطرد هذه.

ويجب أن نتذكر هنا أنه حينما انهارت حكومة الائتلاف التي استمرت ٢٠ شهراً بين "الجبهة الديمقراطية المتحدة" و"منتدى أسيلي لاستعادة الديمقراطية" رفض الوزراء من أعضاء المنتدى الاستقالة من مناصبهم الوزارية، و"أصدرت المحكمة العليا قرارها بالسماح لهم بالاستمرار في عضوية البرلمان ومناصبهم الوزارية حتى لو كان هذا مخالفاً لأحكام الدستور" <sup>(٥٩)</sup>. ومن الواضح أن فصل نواب البرلمان من أعضاء "حزب المؤتمر المالاوي" و"التحالف الديمقراطي الوطني" قد تم بسبب قيام قيادات الحزبين بشن حملة قوية ضد إمكانية السماح للرئيس "باكيلي مولوزي" لفترة رئاسة ثالثة <sup>(٦٠)</sup> عن طريق تجاوز البرلمان لصلاحيته وبالمخالفة للدستور.

فكيف إذن يتسنى للمرء ديمقراطياً ودستورياً أن يعتق ويعبر عن رأيه، وأن يتظاهر سلمياً، وأن يجتمع ويشترك، مع الآخرين في بلد تعتبر بعض أحزابه السياسية دكتاتورية الطابع؟ ألم يعن تعديل المادة (٦٥) من الدستور لحد من آفاق هذه الحريات الدستورية والمدنية؟ <sup>(٦١)</sup> إن كانت هذه هي الحال فيجب تذكر أن

المادة (٥) من ذات الدستور تقول "بعدم مشروعية أى إجراء حكومى أو قانون يصدر بالمخالفة لهذا الدستور".

وإذا نظرنا إلى البلدان المجاورة لمالاوى فى إقليم جنوبى أفريقيا فسنجد أن برلمان جمهورية جنوب أفريقيا قد بدأ فى نظر قانون يسمح لأعضاء الجمعية الوطنية والبرلمانات الأفريقية التسع بتغيير عضويتهم للأحزاب السياسية دون أن يفقدوا مواقعهم فى البرلمان<sup>(١٢)</sup>، وإذا تحول هذا المشروع إلى قانون فإنه سيزيد حرية أعضاء البرلمان فى تحويل عضويتهم الحزبية طالما مر أكثر من عام على انتخابهم على أساس عضوية الحزب السابق.

هناك أيضاً دعوة لتقليل عدد أعضاء البرلمان فى مالاوى، حيث يبلغ عددهم ١٩٣ عضواً، مقارنة بـ ١٥٠ عضواً فى زامبيا وزيمبابوى، وإن كانت الزيادة مفهومة فى ضوء مقارنة الأحجام السكانية<sup>(١٣)</sup>.

إن التحديات أمام الحكم الدستورى والجيد فى مالاوى لا تزال كبيرة جداً، وذلك بسبب نقص وجود إرادة سياسية قوية تسمو فوق "الطغمة البرلمانية المسيطرة".

### ٣- الحكم الدستورى والفساد المؤسسى والديمقراطية

تعرضت حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" لمشكلات خطيرة فى الحكم، يمكن إرجاعها جزئياً إلى الموروث الطويل لدولة الحزب الواحد. وهو يشمل "نقص الوحدة الوطنية، وشيوع الفقر والتخلف، وعدم التأقلم مع الديمقراطية<sup>(١٤)</sup>."

وبعبارة أخرى، "هناك مشكلة حكم، وخاصة بسبب نقص المحاسبة والشفافية واحترام القانون"<sup>(١٥)</sup>. أى أن مبادئ الحكم الصالح "ليست فيما يبدو هى المرشد لحكومة الجبهة الديمقراطية المتحدة. ولعل المشكلة الأولى فى هذا الصدد هى الانتشار النظامى للزبانة السياسية والانتفاع واختلاس المال العام"<sup>(١٦)</sup>.

ومن المؤكد أن هناك أزمة حكم فى مالاوى، إن الدستور وثقافة الحكم الدستورى من العمد المركزية للحكم الصالح. فرغم أن كلاً من حقوق "الجيلين الأول والثانى" تعتبر حقوقاً دستورية، يظل هناك نقص فى ثقافة احترام الدستور والحكم الجيد، وضعف فى الديمقراطية، وغياب الإرادة السياسية فى المؤسسات التى يجب أن تضطلع بتطبيق قواعد الرقابة والمحاسبة.

وتعد مالاوى حالة نموذجية لإدراك العلاقة بين عناصر الدستور كوثيقة وروح الحكم الدستورى والفساد والديمقراطية. يقول "كانيكى" Kaniki "دعونا نتذكر دائماً أن الديمقراطية ليست إرثاً مكتملاً. إنها مثل شىء يجب أن يمر بمراحل تطور ونضج. ومن ثم يتوجب على الدولة أن توفر البيئة المواتية لحدوث هذا. فمن خلال الدستور والقوانين العادية يتحقق هذا التطور... أى أن امتلاك دستور دون

وجود ثقافة الحكم الدستوري هو وضع لا يفيد ديمقراطياً. وبعبارة أخرى هو تهديد بالفعل للديمقراطية، وهو بالذات الوضع الذي ينبغي للدول الحديثة أن تحاربه" (٦٧).

يقول "كانيونجولو" Kanyongolo إنه "عندما يوجد دستور في بلد بدون نزعة حكم دستوري، فإن هذا يؤدي إلى إحداث فجوة (٦٨) بين المبادئ الديمقراطية الليبرالية المنصوص عليها في دستور مالاوي وبين خطاب أو سلوك البناء الفوقي أو الدولة. إذ إن تكثيف سلطات كبيرة في أيدي السلطة التنفيذية بشكل عام، وفي أيدي الرؤساء بشكل خاص، في دساتير معظم الدول الأفريقية قد كان له دور كبير في الفشل المتحقق في مراعاة مبادئ الحكم الدستوري". وعموماً تمثلت نتيجة هذا في اختزال الدساتير إلى مجرد أسلحة في أيدي الرؤساء بدعوى المصلحة والمواءمة، ولكن هذا كله يأتي بالتأكيد على حساب الديمقراطية" (٦٩).

ففي مالاوي أدى تركيز السلطات في أيدي "طغمة برلمانية" إلى اختزال مبادئ الحكم الصالح والديمقراطية إلى مجرد مرحلة انتقالية و"تغيير للحكم" وليس "تحويلاً لنظام الحكم" والذي يتطلب "ديمقراطية ملموسة" منظوراً إليها "كعملية اجتماعية" و"كوازع أخلاقية" (٧٠).

وإذا كانت مزاعم مؤيدي التعديل الدستوري سابق الذكر قد استندت هي الأخرى على أرضية أخلاقية انطلاقاً من أن الرئيس "قائد صالح" ومن ثم "ينبغي" أن يسمح له بالحصول على دورة رئاسية ثالثة، فمن الواضح تماماً أنها مزاعم مفلسة أخلاقياً وغير منطقية بالمرّة (٧١).

لقد كانت النضالات السابقة على الانتقال السياسي في مالاوي هي بالأساس نضالات من أجل "عقد اجتماعي" بين المواطنين والمجتمع/ الدولة من ناحية، وكذا بين المواطنين أنفسهم من ناحية أخرى (٧٢). وفي ظل العقد الجديد الذي دشّن بالبلد عام ١٩٩٣ لا يزال أبناء مالاوي يتطلعون إلى ديمقراطية "لملموسة" سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وليس نوعاً من الديمقراطية "الإجرائية" (٧٣). ولعل العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى ديمقراطية ملموسة هي ذلك الإنكار الواسع النطاق للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجماهير الشعبية في مالاوي. "ومن الواضح أن التنفيذ الفعلي يمثل المحك الحقيقي عند الحديث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وهو ما يتطلب آليات محلية - وليست دولية فقط - لتلقي الشكاوى وإرساء العدالة، والتي تذهب إلى ما هو أبعد من المجالين الثانوي والقضائي" (٧٤).

وفي الحقيقة "أن التعامل الجدي مع هذه الحقوق يعني الاضطلاع بحل قضايا سياسية واجتماعية مثل توزيع الدخول وحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة" (٧٥). إن نهاية الحرب الباردة قد سمحت بالتحكم في مستويات الإنفاق العسكري، واليوم بات من واجب الحكومات الأفريقية أن تتحكم في الفساد المستشري، والذي



يقوض إمكانية الاستقرار السياسى أو التمتع الفعلى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (٧٦).

"وفيما يتعلق بمسألة مشروعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تظل الخطوة الأولى هي تضمين تلك الحقوق فى التشريع الوطنى لكل بلد"، بما فيها مالوى طبعاً. ومن الطرق المفيدة فى تكريس تلك الحقوق أيضاً أعمال آليات شبه قضائية مثل "ديوان المظالم" الذى يجب أن تتسم إجراءاته - من حيث المبدأ - بالسرعة اللازمة. و"من المعروف أن هذا الديوان وما يماثله فى كثير من البلدان الديمقراطية يتمتع تقليدياً باستقلالية أكبر من الجهاز القضائى... ولا شك أن مثل هذه الأدوات يمكن أن تكون أكثر نفاذاً وفاعلية".

"ونظراً للمشكلات التى يواجهها القضاء فى أغلب بلداننا، والنزوع السائد نحو الشكوى المبالغ فيها فى الإجراءات، تنشأ فرصة جيدة لتقوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تلك الأنماط من التدابير شبه القضائية" (٧٧).

"غير أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى عالمنا المعاصر تجرى الآن بالدرجة الأولى على المستوى الدولى، ولكن دون إرادة سياسية وطنية ناجزة. ومما يسهم أكثر فى تعقيد هذا الوضع الادعاءات المبالغ فيها من جانب معظم الدول النامية بأن حماية هذا النوع من الحقوق مكلف جداً من الناحية المادية - أى أنها تواجه عملياً مشكلة تسويغ - فضلاً عن مشكلة تعريف تلك الحقوق أصلاً" (٧٨).

وفى ظل غياب نزعة دستورية قوية بما يكفى للتغلب على مشكلات فى الحكم مثل "الفساد"، لا يزال التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مالوى أمراً بعيد المنال. بل إن حتى أطروحة "توكونبو" Tokunbo القائلة بأن "إنجاز هذه الحقوق يمكن أن يتم تدريجياً"، أى أن "من الممكن الشروع فى تطبيق بعضها فوراً بينما يتطلب تقنين البعض الآخر ردهاً من الزمن" (٧٩) ... هذه الأطروحة نفسها لا تزال صعبة التطبيق فى مالوى.

يقول "تشيروا" Chirwa إنه بعد إرساء النظام الجديد، اصطف المجتمع المدنى - الذى كان طليعة التغيير السياسى والتحركات الشعبية - "إلى جانب الدولة، أو إلى جانب مصالح محددة داخل وخارج جهاز الدولة" وهكذا فإن الفساد المؤسسى (أو باللغة المحلية "كتانجالى وابوما") الذى يشوه توزيع الدخل وتكافؤ الفرص فى البلد، هذا الفساد أخذ فى الاتساع فى "مالوى الجديدة" ولم يعد أى مستوى فى المجتمع محصناً ضده. ويقصد بالفساد "التصرفات غير الأخلاقية مثل الرشوة والمحسوبية وشراء الولاء وصراع المصالح وتعدد الولاءات وسوء استغلال النفوذ والأعمال الجانبية أو الإضافية وسوء استخدام أو حتى سرقة الممتلكات الحكومية

وببيع المزايا الحكومية والحصول على العمولات والاختلاس والنصب وخداع القضاء وتزوير الوثائق الحكومية واستغلال النظم الحكومية لتراكم رأس مال بيروقراطي والحصول على الربح.... الخ" (٨٠).

ويعتبر الفساد مستشرياً في مالاوى، إن لم يكن "تظامياً". وفي الحقيقة أن المدى الذي ذهبت إليه عمليات التحقيق في ممارسات الفساد ومنعها وملاحقة مرتكبيها "لم تتأثر فحسب بتعريف الفساد، وإنما تعرضت لتأثيرات أعمق من جانب الطابع الذي يسم الحياة السياسية في مالاوى" (٨١).

يقول "كاوندا" Kaunda إن المثال الأول الكبير على "شراء الولاء" أو "الزبانة السياسية" قد تمثل في توسع حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" في المناصب الوزارية في ديسمبر ١٩٩٤ لتستوعب وزراء جددًا من "منتدى أسيلي لاستعادة الديمقراطية". وكان الهدف وراء الائتلاف هو ضمان الأغلبية البرلمانية، أو بالأحرى بناء "طغمة برلمانية شديدة التعصب للحكومة" (٨٢).

ثانياً، منحت حكومة ائتلاف الجبهة الديمقراطية المتحدة ومنتدى استعادة الديمقراطية، كل عضو في البرلمان عن هذين الحزبين مبلغ ٥٠ ألف كواتشا لأغراض "التنمية" في دوائرهم الانتخابية، بينما حرم أعضاء المعارضة من هذه المنحة.

وهكذا تم إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد البرلماني، حيث "يحصل عضو البرلمان على مكاسب نظير خدمات سياسية وليس عمل شخصي. والخدمة التي يقدمها العضو هنا غير سليمة حتى من الناحية الإجرائية، إذ إن وجود صلة بين المكاسب والخدمة يمثل اتجاهًا سوف يدمر المجلس التشريعي أو العملية الديمقراطية... وليس من السهل دائماً اعتراف النظم الحاكمة بالفساد المؤسسي، لأنه وثيق الارتباط عادة بالقبول الواسع به وسط قطاع من الحياة السياسية" (٨٣).

وقد تجلّى الفساد التشريعي بصورة واضحة إبان المجادلات التي دارت في البرلمان بشأن التعديل الدستوري الذي سعت إليه حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" لمنح الرئيس "مولوزي" فرصة الترشح لولاية رئاسة ثالثة، أو لعدد مفتوح من المرات. ويقال إن بعض أعضاء البرلمان عن أحزاب المعارضة قد تلقوا عطايا سرية سخية كي يؤيدوا التعديلات المطلوبة. وحتى كتابة هذه السطور كان "مكتب مكافحة الفساد" ACB لا يزال يحقق في تلك الادعاءات.

ومن المشاهد المروية في هذا الصدد أن أربعة من الوزراء البارزين كانوا "يطوفون بحقيبة منقخة بالنقد" في فبراير ٢٠٠٣ حينما عاد مشروع التعديل الدستور ليطفو مرة أخرى على السطح في البرلمان، وذلك لشراء تأييد نواب المعارضة للمشروع، وإلا "تعرضوا للاختطاف" حسبما يقول "جواندا تشاكوامبا" رئيس حزب المؤتمر المالاوي، وذلك لتقليص القدرة التصويتية لأحزاب المعارضة

فى البرلمان. وفى الحقيقة أن ٢٢ نائباً فى البرلمان عن هذا الحزب قد تم اختطافهم فى أحد النزل المملوكة للدولة فى "لينجوى" وتم إغراؤهم بتأييد مشروع التعديل الدستورى، ولكن العملية فشلت فى اللحظات الأخيرة "بسبب عدم الاتفاق على المبالغ المدفوعة".

وبعد هذا تعثرت مناقشة المشروع فى البرلمان، حيث أعلن "هنرى فويا" وزير العدل والمدعى العام سحب المشروع وإحالة مرة أخرى إلى لجنة الشؤون القانونية بالبرلمان لمناقشة بعض "التدقيقات الفنية"، وهو ما يعنى أن المشروع قد قبر مرة أخرى.

ثالثاً، وإلى جانب "الطغمة البرلمانية" المتبلورة جرت عملية اتخام بيروقراطية الدولة عن طريق تعيين مؤيدى "الجبهة الديمقراطية المتحدة" فى مناصب السكرتيرين الدائمين للوزارات، وذلك بقصد التحييد السياسى للسكرتيرين الدائمين الذين جرى تعيينهم فى عهد حكم "حزب المؤتمر المالاوى"، وذلك دون الاضطرار إلى فصلهم وإنمّا أضيفت إليهم كادرات موالية للحكم الجديد<sup>(٨٤)</sup>.

بل وذهب الأمر إلى حد استخدام "عقود الأداء فى الخدمة المدنية"، حيث منح أولئك الموالون من الدرجة الوظيفية P4/S4 حزمة سخية من الأموال تتضمن: ٥٥ ألف كواتشا مرتب أساسى، ٤ آلاف كواتشا للمياه، ٧٢٠٠ كواتشا كهرباء، ٦٧٥٠ كواتشا هاتف سلكى، ٣٦٠٠ كواتشا للطباخ والبستاني، ١٥ ألفاً للحراسة الأمنية، ١٣٢٦٠ للهاتف المحمول، ٢٥٠٠ للتعليم، ٣٠ ألفاً للسكن، ٥٠ ألفاً للوقود<sup>(٨٥)</sup> وكل المدفوعات عدا المرتب الأساسى معفاة من الضرائب. أى أن راتب السكرتير الدائم يبلغ ١٨٧,٣١٠ ألف كواتشا قبل احتساب الضرائب، و ١٧٢,١٦٠ ألف كواتشا بعد خصم الضرائب.

وعلى النقيض من هذا يحصل الضابط من الدرجة SI/PI على ٢٧٧٣ كواتشا قبل الضرائب، و ٢٥٢٦ كواتشا بعدها. ويحصل المحاضر فى جامعة مالاوى على راتب أساسى ١٤,٩٣٥ ألف كواتشا، بينما يحصل البروفيسور من أعلى الدرجات على ٦٣,٣٣١ ألف كواتشا<sup>(٨٦)</sup> كما يحصل موظف الخدمة المدنية العادى على ما يتراوح بين ٢٢٥٠ و ٥٢٥٠ كواتشا فى الشهر<sup>(٨٧)</sup>. بينما يحصل عضو البرلمان على ١٠١ ألف كواتشا فى الشهر.

ولا شك أن هذه البنية غير المتساوية فى الخدمة المدنية التى عمقها حكم "الجبهة الديمقراطية المتحدة" يمثل على الأقل أحد أبعاد عملية "الفساد" المؤسسى الهادفة إلى التحكم فى آلية صنع القرار والعملية التشريعية حتى لو كان هذا يتجاوز الدستور. وهكذا "فإن الفساد يمثل مؤسسة فوق القانون يستخدمها الأفراد والجماعات للتكسب من الأنشطة البيروقراطية. ويعتبر وجود الفساد فى حد ذاته



مؤشراً على اشتراك أولئك الأفراد والجماعات فى عملية صنع القرار بدرجة أكبر مما يجب أن يكون عليه الحال" (٨٨).

وقد تسبب الفساد ونوازع النهب فى زيادة الضغوط من الخارج على الحكومة لإنشاء مكتب مكافحة الفساد. وخلال أقل من عام بين إنشاء المكتب فى مارس ١٩٩٧ وحتى يناير ١٩٩٨ تلقى المكتب ٣١٠٠ مذكرة وشكوى مكتوبة. وتقدر خسائر الحكومة المالاوية جراء عمليات الفساد بحوالى ٢٢ مليون كواتشا فى العام الواحد.

فقد علم أن الحكومة تكبدت ٢,٦ مليون كواتشا فى عام ١٩٩٧ كمرتبات لمدرسين غير موجودين، و ٢٦,٤ مليون كواتشا مقابل عقود ومقاولات وهمية (٨٩). وتقول تقارير أخيرة لمكتب المراجعة الوطنى ولجنة الحسابات العامة أن ما يساوى ٢,٧ مليون دولار أمريكى قد صرفت بطريق الاحتيال فى وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، وتورط فى هذه العملية سياسيون وموظفون حكوميون ورجال أعمال. وكان من الممكن للكشف عن هذه الفضيحة أن يؤدى إلى نتائج سيكلوجية مهمة لو تم التعامل معها بحزم. ولكن للأسف غابت الرغبة والإرادة ولم تستطع المؤسسات المخولة بالتصدى للفساد القيام بعملها (٩٠).

وبالإضافة إلى هذا دفعت الحكومة خلال عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ أكثر من مليون كواتشا إلى ملاك "منازل وهمية"، كما توشك مؤسسة الإسكان أن تعترف بعدد آخر من الفضائح التى سبق وأن أفاض الإعلام فى الحديث عنها. غير أن قمة الفساد الرسمى طغت إلى السطح فى العام ٢٠٠٠ حينما كشفت لجنة الحسابات العامة فى البرلمان عن عمليات احتيال فى وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، حيث دفع أكثر من ١٢٥ مليون كواتشا - من خلال إجراءات محاسبية غير سليمة - مقابل تعاقدات مع شركات إنشاء وهمية، وكذلك دفع مبالغ غير مستحقة للمقاولين. وفى الحقيقة أن هذه الوزارة أصبحت من أهم المواقع التى تتعرض للفضائح المالية المتكررة.

ولكن الكشف عن كل هذه الفضائح أزعج "الطغمة البرلمانية" أيما إزعاج، وعلى الفور فقد النائب المعارض الذى كان يتولى رئاسة لجنة الحسابات العامة، فقد منصبه. وكان من نتائج هذا أن قام الاتحاد الأوروبى والحكومتان الأمريكية والبريطانية بتعليق معونة تعادل ١,٥ مليار كواتشا تم الالتزام بتقديمها فى الميزانية العامة، بسبب الفساد على مستوى القمة وتعطل برنامج الخصخصة... وكانت الحكومة الدنماركية هى أول المنسحبين بعد اكتشاف سوء استخدام مبلغ عشرة ملايين كواتشا كانت مخصصة لمبادرة سلامة بين الأحزاب" (٩١).

وقام بنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومة البريطانية بتجميد المساعدات لبرامج تقليص الفقر والتنمية بدعوى الفساد والحكم غير الصالح والافتقار إلى "التسامح السياسى".

كما تعرض الحق فى خصوصية الحياة الشخصية لانتهاكات كثيرة، مثلما تعرض منزل ومكتب أحد المحاضرين فى جامعة مالاوى لعملية دهم همجى من جانب رجال الشرطة بدعوى البحث عن "مواد تخريبية" (٩٢).

ومع تفاقم الأزمة الغذائية فى مالاوى بدأ المانحون يترددون فى تقديم العون بسبب عدم الانتهاء من تحقيقات فى تهريب الذرة باشتراك مسئولين حكوميين. وبالإضافة إلى هذا "يقال إن سياسيين ومسؤولين حكوميين كانوا المستفيدين من عمليات احتيال وفساد وعدم تكافؤ فى الفرص الاقتصادية" (٩٣). فعلى سبيل المثال يسيطر سياسيون على أكثر من ٧٠% من قطاع السكر، بينما يقع الباقي تحت سيطرة أقاربهم وبيروقراطيين متنفذين فى الحكومة والمنظمات شبه الحكومية وتجار من أصول آسيوية. ويقول تقرير لوكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID نشره اتحاد المستهلكين فى مالاوى CAMA فى أبريل ١٩٩٨ إن كبار السياسيين فى هذا البلد يسيطرون على مشروع توزيع السكر، "كما اعترفت مؤسسة السكر فى مالاوى SUCOMA بأن الرئيس مولوزى نفسه قد حصل ذات مرة على حصة ٦٠% (٩٤).

وفى ظل هذا النظام "تطالب زوجات الوزراء بحصص، بمقتضى كونهن زوجات وزراء لا أكثر، وليس لأنهن يقمن بأى دور فى جهاز الدولة. كما يحصل الوزراء على وقود مجانى بمعدل ٢٠٠٠ لتر شهرياً فضلاً عن السيارات الحكومية المجانية التى يستقلونها" (٩٥).

وهكذا فقد فشل النظام القانونى فشلاً ذريعاً فى التصدى للفساد على مستوى القمة. وربما كان من العلامات المؤكدة على "تفسخ النظام القانونى" إعلان صندوق النقد الدولى عن قلقه إزاء "قضايا الفساد غير المحسومة منذ وقت طويل، والتى يهدد عدم حسمها بالقضاء على ما تبقى من مصداقية مكتب مكافحة الفساد، ومن ثم زيادة الشكوك وسط المواطنين... كما أن المجتمع المدنى ووسائل الإعلام المطبوعة قد كشفت أن أفراداً بارزين لعبوا أدواراً فى هذه الممارسات لا يزالون يتولون مناصب حكومية وسياسية رفيعة".

وقال مسئول فى صندوق النقد الدولى: "يجب على الحكومة إبراز الشفافية فى طريقة التعامل مع الشئون العامة للبلاد... وسيكون هذا حافزاً جيداً للمستثمرين الذين يعطون أولوية متقدمة لحكم القانون واحترام التعاقدات وكفاءة النظام القضائى" (٩٦).

وتستوثر التقارير فى وسائل الإعلام المطبوعة عن تركيز القرارات الخاصة بالمشتريات الحكومية الآن فى ديوان الرئيس ومجلس الوزراء، حيث يتم منح العقود فى الغالب لمسؤولين فى الحزب الحاكم أو مصالح ذات صلة بكبار الوزراء. وفى الوقت ذاته أصدر البنك الدولى تقرير إدانة ضد المستويات الجديدة للفساد فى مالاوى، أشار فيه إلى أن هذا الفساد قد تجاوز بكثير المستويات التى بلغها عام ١٩٩٩. وتم إرجاع هذا إلى عدة عوامل من بينها: "الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة للتصدى للفساد على مستوى القمة، ضعف الإجراءات المحاسبية، تركيز القرار الخاص بالمشتريات الحكومية، الحكم غير الصالح، نقص المحاسبة العامة على الرغم من وجود بنية تحتية قانونية معقولة وقادرة على التعامل مع الفساد (٩٧)".

رابعاً، أدت سياسة اللبرلة الاقتصادية - وخصوصاً فيما يتعلق بخصخصة المشروعات الحكومية - (٩٨) إلى تحقيق الفوائد بالدرجة الأولى للطبقة السياسية والنخبة الحضرية وأباطرة القطاع الخاص، وجميعهم يشكلون أقل من ١٠% من سكان البلد، بينما اشترك الأجانب فى نصف المعاملات الخاصة بالخصخصة.

وكان "فرايدى جومبى" وزير المالية قد أفاض فى الحديث عن المنافع التى سيتعود على المواطنين جراء برامج الخصخصة. ولكن هاهى الصحافة أبعد ما تكون عن الحرية، كما تضطلع بعض القوانين بفرض القيود على حرية التعبير ونشر الكتب، وهى قوانين معمول بها منذ حكم الدكتاتور السابق "باندا". ولا تزال وسائل الإعلام الإلكترونية محكومة عملياً بقوانين الإذاعة والاتصالات القديمة، على الرغم من صدور تشريع جديد فى العام ١٩٩٨. ويحتكر الحزب الحاكم الإذاعة الرسمية ويمارس عليها سيطرة صارمة، وحيث يحظر تماماً كل رأى للمعارضة، حتى تحولت إلى مجرد أداة للدعاية للحزب الحاكم (٩٩).

أما ورقة استراتيجية تخفيف الفقر PRSP التى أعلنت مؤخراً فقد جاءت على خلفية انتشار الفقر المدقع فى مالاوى. فتقول التقديرات أن ٥٨% من سكان البلد هم فقط القادرون على القراءة والكتابة، وأن متوسط العمر المتوقع عام ٢٠٠٠ قد بلغ ٣٩ عاماً، بينما سجل معدل وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات ١٨٩ فى الألف. ويعيش ٦٥,٣% من السكان البالغ تعدادهم عشرة ملايين نسمة تحت خط الفقر، منهم ٢,٨ مليون نسمة يعيشون فى فقر مدقع. ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من أساسيات الغذاء وغيره ١٣ سنتاً أمريكياً فى اليوم (١٠٠) و"يعتبر هذا الفقر والإقصاء الاجتماعى بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان" (١٠١). وليس فى هذا القول مبالغة إذا نظرنا إليه من زاوية أن الفكرة الأساسية فى حقوق الإنسان هى "كرامة الكائن البشرى" (١٠٢). فبهذا المعنى ينبغى "الإقرار بأن مجرد البقاء ليس هو المقصود بالحياة. ففقط الحياة المشبعة بالكرامة هى الجديرة بهذا المسمى، سواء



بالنسبة للفرد أم بالنسبة لأطفاله" (١٠٣) وعند قاع السلم الاجتماعى فى مالوى يتعذر الحديث عن كائن إنسانى لديه حقوق هكذا (١٠٤) هناك بؤس واسع الانتشار فى الأحياء الفقيرة بالحضر والقرى الريفية، حيث يقف الجميع على هامش الاقتصاد. وفى هذه المناطق المهمشة "يتكون العالم الرابع" (١٠٥).

وفى ظل تلك الظروف "يصبح حتى الجهل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نوعاً من خرق حقوق الإنسان. وفى الحقيقة أن القائمة طويلة جداً لهذه المظالم الاجتماعية - السياسية والاقتصادية. ومع ذلك فمن قال إن الديمقراطية يمكن أن تأتى على صحن من فضة فى أى مجتمع؟ إنها - كمقولة إنسانية وعملية اجتماعية - صراع طويل الأمد. وتقول الحقائق أن الديمقراطية لم تعرف نشأة ناعمة وجملية فى أى من مناطق العالم، وإنما يظل السؤال دائماً هو كيف يتم الانتقال إلى نوعية أعلى من الديمقراطية؟ ولا يمكن لهذا التطور أن يتم دون إعمال آليات الديمقراطية ذاتها. ولا تعدو الانتخابات أن تكون خطوة فى تلك العملية. وإذا لم تبدأ من هنا فمن أين تبدأ؟ وما هى الأجندة؟ وكيف يمكنك المضى إلى ديمقراطية أكثر عمقا؟

فبعد البدء بالاستفتاء العام الحر والنزىء عام ١٩٩٦، ثم الانتخابات العامة الناجحة فى العام التالى، بذلت جهود قوية لتحرير وسائل الإعلام، ودعم مفوضية الانتخابات، وتشجيع المجتمع المدنى، وتحفيز المشاركة الشعبية، وملاحقة الفساد، وتقليص الفقر، وإعادة صياغة توجهات الأحزاب السياسية، وفوق هذا كله: احترام الدستور. وفى إطار الديمقراطية الناجحة، تضطلع كافة مؤسسات الدولة بواجب عدم الخروج عن صلاحياتها المتضمنة فى الدستور. فالمؤسسات هى عصب الديمقراطية، وهى التى تحميها.

وهكذا فإن بناء الديمقراطية يعنى بناء المؤسسات التى تصون الديمقراطية (Chilcote 1981). وهو الأمر الذى أصبح أكثر إلحاحاً الآن، لأنه فيما يبدو سيطرة فكرة تغيير النظام على مجمل المرحلة الأولى من عملية الانتقال، ولم تكن هناك رؤية واضحة للصورة التى يجب أن يصبح عليها المجتمع المالوى (Chipeta 2001). ومن ثم ينبغى الآن على هذا البلد أن يطور رؤية جديدة، وهى ليست هدفاً سهلاً بالمرّة، وليس هناك ما يشير إلى أن القابضين على السلطة هم القادرون على إنجازه. وإنما هو هدف يتطلب أن يتعاون الجميع من أجل تحقيقه.

#### ٤ - خلاصة

بينت هذه الورقة كيف أن مالوى - مثلها مثل البلدان الأخرى فى القارة الأفريقية - تسير على طريق تحقيق الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق الحرة. ومن الجلى أن هذا البلد قد تجاوز ماضى الحكم التسلطى بكل ما كان ينطوى عليه

من قهر سياسى واستغلال اقتصادى وبطالة واسعة وتفسخ اجتماعى. فقد نجحت مالاوى فى تفكيك دولة الحزب الواحد عام ١٩٩٣، وأجريت انتخابات حرة وعادلة ومتعددة الأحزاب فى مايو ١٩٩٤، ووضع دستور ليبرالى جديد فى العام نفسه فيما بشر ببداية نظام سياسى واجتماعى - اقتصادى جديد فى مالاوى.

بيد أن هذا النظام الجديد قد تأثر بالرواسب الاقتصادية للحكم التسلطى السابق لحزب المؤتمر المالاوى، وخاصة فيما يتعلق باستمرار عيش معظم أبناء الشعب فى حالة من الفقر المدقع. كما تغلغل الفساد بمعنى الكلمة فى قلب جهاز الدولة، وتواصل اغتصاب الدستور على أيدي "الطغمة البرلمانية المسيطرة" إلى الحد الذى أودى بالنظام القانونى، وتقهقرت السلطة القضائية أمام الضغوط البرلمانية المعيبة، وتقلص المجتمع المدنى الذى كان على الصوت ذات يوم حيث تراجع نشاطه وتحطمت معنوياته، ومن ثم أصبح التهديد محيقاً بمستقبل الديمقراطية والتنمية والنظام الدستورى.

ولا يكفى لإنجاز أهداف الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية العادلة، أن يكون لديك دستور دون حكم ذى نزعة دستورية كما هى الحال فى مالاوى. فالدستور فى ظل ظروف كهذه يتحول إلى مجرد ورقة عديمة الروح. وحتى تعاد الحياة إلى الدستور فى مالاوى، ولإدخال النزعة الدستورية فى كافة جوانب الحكم فى المجتمع، من الملح أولاً أن تتعامل الحكومة مع المبادئ الدستورية بروح التوفير الواجب، وأن تشجع جميع المواطنين على التعامل معه بذات الروح، وألا يكون هناك أحد فوق القانون.

ومن الضرورى الحد من سلطات الحكومة، والارتقاء بقيم المحاسبة باعتبارها من صميم النظام الدستورى، والعمل بجد من أجل جعل النزعة الدستورية جزءاً أصيلاً فى ثقافة المجتمع. ولكن هذه القيم النبيلة مهددة للأسف فى مالاوى بسبب وجود "طغمة برلمانية مسيطرة".

## ملاحظات

- ١- للحصول على مناقشة مفصلة لتطور النزعة الدستورية أنظر: Nwabueze 1973, Curtis 1981 ويسلم المثال "الهوبزى" بالحق فى قمع الحقوق وحرىات المواطنين لصالح الأمن والنظام العامين.
- ٢- وهكذا فإن "كوك" و"هارنجتون" و"هوك" و"لوك" قد طوروا مبكراً فكرة الحد من سطوة الحكم باستخدام القانون والحكم الدستورى. واستلهاً لأعمال أولئك المفكرين وضعت معظم وثائق الحكم الديمقراطى المعاصر.
- ٣- رأى "كوك" على سبيل المثال أن كلاً من البرلمان والملك يجب أن يخضعا للقانون.

٤- رأى "هوكس" أن أساس القوانين الجيدة والعدالة يكمن في العقل السليم، كما اعتقد "كوك" أيضاً أن أساس سلطة الحكم هو "رضا" المواطنين العاقلين.

5-Ibid. P. 358- 9.

٦- يرى "لوك" أن الإنسان قادر ككائن عاقل على كبح جماح نفسه وممارسة العدل والنزاعة حتى في العصر الطبيعي State Of Nature (أي في ظل غياب سلطة الإكراه).

7- Nwabueze, B.O. op. dr. p. i

8- Ibid. p. 2

9- Abraham Lincoln, cited by Nwabueze (Ibid.)

10-Wheare cited by Nwabueze ibid. p. 2

11-Ibid.

12-Quoted in: Mapanje, J. 1993. p. 23

13-Kaniki, A.OJ. in The Southern Africa Economist, 2001 p. 7.

14-Professor S.A. De Smith, quoted by Kaniki, ibid.

15-See also Kanyongolo 2002

16-Nzunda M.S. & Ross, K.R. (Eds.) 1995

17-Chirwa, W.C. in: Ott, M. et al, (Eds.) 2000 p. 102

18-Sachikonye, L.M. in: The Southern Africa Economist, op. cit. p. 6.

19-See also the French Declaration of the Rights of Man (Article 16, 1789) in: Barends' Eundated document p. 599

20-Kaunda 1998 p. 433

21-Ibid.

٢٢- ادعى "أرسطو" أيضاً بفساد النسيج الأساسي للذات التي تقوم بين البشر. وللحصول على مناقشة مفصلة في هذا الشأن أنظر على سبيل المثال:

Heidenheimer et al. Ceds.) 1997.

٢٣- كان الرئيس السابق للجنة الدولية للقضاة "كيبا ماباي" هو الذي أيد مفهوم "الحق في التنمية. أنظر أيضاً:

Kofi Kumado in: Dieng 1995.



24- Ibid. p. 440

25- Ibid

26- See also Kanyongolo op. cit. p. 11-12

27- Ibid. p. 443.

28- Ibid

٢٩- بسبب الضغوط العامة والشكوك السياسية التي أحاطت بوفاة هذا الموسيقي، شكل الرئيس "مولوزي" لجنة للتحقيق في الظروف التي أدت إلى وفاته. وقد انتهى تقرير هذه اللجنة إلى أن الوفاة حدثت "لأسباب طبيعية". لكن أسرة الموسيقي المتوفى عبرت عن عدم رضاها عن النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة، وهي تبحث حتى الآن عن سبل قانونية أخرى لإثبات حقوقها ضد الشرطة.

٣٠- قتلت بالرصاص أيضاً زوجة "كوانشا جامي" - وهي مواطنة جنوب أفريقية - على أيدي الشرطة عام ١٩٩٩ في مدينة "بلانتييري" التجارية في سياق ظروف سياسية ملتبسة.

31- Ibid. p. 443-4

32- Malawi News, May 18, 2002 p. i & 3

33- See section n8 of the Constitution of Malawi 1995 p. 54-5

34- Daily Times, October 31 2001

35- Ibid.

36- The Nation Newspaper, 11 May 2002

حيث قالت الصحيفة إنه بعد ضغوط محلية ودولية قوية اضطر الرئيس إلى رفض طلب البرلمان بطرد القاضيين "تشيما سولا فيري" و"دونستان موانجولو"، وكان الرئيس في وقت سابق قد برأ القاضي "أنا كلييت تشيبيتا" من القيام بأعمال خاطئة.

37-African Church Information Services, November 5, 2001

38-Daily Times, October 31 2001

39-Ibid. .

40-Heywood, A. 1992 P. 275

41-Kanyongolo op. cit. p. 6

42- Kanyongolo ibid. p. 9

حيث يلاحظ أن الاستفتاءات العامة لتقرير تعديلات دستورية معينة، بدلاً من أن يقوم بها البرلمان، يعتبر أمراً مفهوماً، خاصة في ظل سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي يمنع النواب من "استشارة" آراء دوائرهم الانتخابية، ومن ثم "تمثيل" مصالحهم وآراءهم في الجمعية العامة.

43-Ibid.

44-Daily Times, 26 April 2002.

٤٦- على سبيل المثال يرى "كانيونجولو" أن "المحاسبة" كمبدأ دستوري وفي السياسة الوطنية لا تتحقق إلا حينما يغادر القادة مواقعهم في التوقيت المحدد، ومن ثم يمكن محاسبتهم على الأعمال التي قاموا بها أثناء حكمهم دون أي تأثير غير مستحق للأنشطة التي قاموا بها أثناء توليهم السلطة. أي أن البقاء في المنصب لفترة أطول من المدة المستحقة يحد من فرص المساءلة أو المحاسبة.

٤٧- فرض الحظر الرئاسي "الفاشي" على التظاهرات العامة بدعوى الحفاظ على القانون والنظام في البلاد، وهو ما يذكر "بالأركان الفاشية الأربعة في عهد النظام التسلسلي السابق لحزب المؤتمر المالوي، وهي: "الوحدة، الطاعة، الولاء، الانضباط" والتي حكمت مالوي لمدة ٣١ عاماً. أنظر: Mhone (ed) 1992

وقد أفادت صحيفة The Nation Newspaper في أعدادها بتاريخ ٦،٥،٣ يونيو ٢٠٠٢ أن القاضي "موانجولو" قد حكم بأن الحظر الرئاسي على التظاهرات العامة المؤيدة أو الرقضة للتعديل الدستوري، هو بحد ذاته قراراً منافٍ للدستور. غير أن هذا الحكم تم نقضه في دائرة أخرى بالمحكمة العليا برئاسة القاضي "أتازيرو تيمبو" بناء على دعوى رفعها لمدعى العام ضد حكم القاضي "موانجولو".

48-Reuters news cited by the Nation Newspaper September 26 2002

49-African Church Information Services November 5, 2001

50 - Daily Times 19th September 2002

51-Patel, N. in: Ott, M. et al, (eds.) op. cit. p. 44

52-Ibid. 24th August 1999

53-UN Integrated Regional Information Networks, November 19. 2001

54- Sachikonye op. cit. p. 6

55-Kaunda op. cit. p. 432

56-Kaniki, op. cit. p. 7

57-Ibid.

٥٨- تنص هذه المادة من الدستور على أن "أي قانون يصدر عن البرلمان لا يدخل حيز التنفيذ حتى يتم نشره في الجريدة الرسمية". ولعل هذا هو الذي سمح برفع دعوى شج القانون.

59-Kaunda op. cit. p. 439

60-The Monitor, November 9 2001

61-See sect. 32 (i); 34; 3 and 38 of the Constitution of Malawi 1995

62-Mmengi Monitor, November 22, 2001 p. 36

63-Chipeta, C. in: The Southern Africa Economist, 2001 p. 33

64-Kaunda op. cit. p. 431

65-Ibid.

66-Ibid. p. 439

67-Op.Cit. 7-8

٦٨- حسب تعبير "كانيونجولو" فإن "الفجوة المتسعة بين المبادئ الديمقراطية الليبرالية التي يقوم عليها الدستور وبين البنية الفوقية المضطلة بتفسير الدستور تعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع آفاق الحكم الدستوري. Op. cit

69-Ibid.

٧٠- يرى "تسيروا" أن "الانتقال" في نظام الحكم يعنى مجرد تغيير "خطى" في هياكل الدولة. وهو ما يتناقض مع فكرة "التحول" التي تعنى أن عملية التغيير لا تتوقف عند مجرد التغيير الكمي أو الشخصي، وإنما تحقيق تحول نوعي في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرتبط "الانتقال" ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية "كممارسة" سياسية أو "كشكل للحكم، أي كأسلوب خاص في تنظيم وممارسة السلطة بالتطابق مع قواعد ومبادئ عامة معينة. أما "التحول" فيرتبط بالديمقراطية "كحافز أو كوازع أخلاقي" و"عملية اجتماعية" أي أن "الانتقال" يعنى أن تملأ الديمقراطية فوق كل قيمة أو وازع أخلاقي. أما التحول فهو حاجة أساسية، أو ضرورة، أو وازع أخلاقي لأنه يعكس التطلع الدائم للكائن الإنساني نحو الحرية ونظام اجتماعي وسياسي أفضل وتحقيق المساواة بهذه الدرجة أو تلك. والديمقراطية هي "عملية اجتماعية" تمثل مسعى متواصلاً نحو تشجيع الحصول المتساوي على حقوق الإنسان والحريات المدنية للجميع. ومن ثم فهي تتضمن السعي من أجل نظام اجتماعي - اقتصادي للتوزيع أكثر عدلاً، والنضال من أجل رفع مستويات معيشة القطاعات العريضة في المجتمع. أي أن تطبيق الديمقراطية ويعنى المضي إلى ما هو أبعد من مجرد عقد الانتخابات وتغيير النظام السياسي. والديمقراطية "كوازع أخلاقي" تعتبر حية وممارسة في الحيات اليومية لجميع المواطنين.

٧١- على سبيل المثال يقول "كانيو نجولو": "إنه من غير المنطقي اشتقاق ما يجب ممسا هو كائن. ومن ثم فإنه من الخطأ الفلسفي القائل الادعاء بأنه لأن رئيساً ما جيد فإنه ينبغي السماح لكل الرؤساء البقاء في منصبهم لفترة رئاسة ثالثة. مثلما بالضبط لا يصح الادعاء بأنه لأن رئيساً ما غير جيد ينبغي عدم السماح بفترة رئاسة ثالثة". ومن ثم فإن كل هذه الادعاءات يجب وضعها في سياق "المبادئ المجردة".

72-Mzunda & Ross, op. cit.

٧٣- يقصد بالديمقراطية الملموسة هنا تمتع كل أفراد الشعب بجميع حقوق الإنسان الأساسية، وليس مجرد إجراءات ديمقراطية تكفل الحكم للأغلبية عبر انتخابات دورية وتنافسية.



- 74- Diego Garda-Sayan, in: Dieng, A. (ed.) 1995 p. 75
  - 75- Ibid.
  - 76- Ibid. p. 77
  - 77- Ibid. p. 78-9
  - 78- Tokunbo, Ige, in: Dieng op. cit. p. 81
  - 79- Ibid. p. 82
  - 80- Hope, Sr. K.R. & Chikulo, B.C. (eds.) 2000
  - 81- Philip, M. in: Heywood, P. (ed.) 1997 p. 21
  - 82-Kaunda op. cit. p. 439
  - 83-Thomson quoted by Philip, M. op. cit. p. 23
  - 84-Ibid.
  - 85-Zebedee, in: Malawi News, 5-11 January 2002 p. 6
  - 86-Malawi News, 7 June 2002 p. 3
  - 87-Ibid.
  - 88-Philip, M. op. cit. p. 28
  - 89-Chirwa op. cit. p. 106
  - 90-Chipera op. cit. p. 33
  - 91-Daily Times, November 19 2001
  - 92-Ibid. November 14 2001
  - 93-Chirwa ibid.
  - 94-Kaunda op. cit. p. 440
  - 95-Ibid.
  - 96-Daily Times, November 1 2001
  - 97-See also The Nation Newspaper, March 2003
  - 98-Kalua, B. in: The Privatization Commission Report, Zomba, 2000
  - 99-Chirwa op. cit. p. 106-113
  - 100- UN Integrated Regional Information Networks, 26 April 2002.
- ١٠١- ينقل "بيير - هنري إمبرت" P.H. Imbert عن "مفوضية مراقبة الانتخابات" ESC تأكيدها أن "عدم اليقين يعني أحد أو بضعة حقوق". وبالمثل يقول الأب "فرزنسكي" Father Wresinski إنه "حينما يقدر على الكائنات الإنسانية أن تعيش في فقر، تكون حقوق الإنسان قد انتهكت" - مقتطفة في:
- Dieng, op. cit, p. 86.

١٠٢- قالت لجنة حقوق الإنسان في وثيقة رفعتها إلى المجلس الوزاري الأوروبي بتاريخ أكتوبر ١٩٨٧، إنها "تود التشديد على أن حقوق الإنسان وحياته الأساسية تنبثق من الاعتراف بالكرامة المتأصلة في الجنس البشري، وأن احترام هذه الكرامة يقتضى لي فقط حماية الحقوق المدنية والسياسية، وإنما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أيضاً". Ibid.

103- Ibid. p. 92

104- Ibid. p. 94

105- Ibid. p. 95

## المراجع:

Chilcote, R.H. 1981. Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm. Boulder, CO: Westview Press, Inc.

Chipeta, C. 2001. Malawi: Fiscal policies for development. Southern African Economist, SAPEM, Harare, Vol. 14. No. 4.

Constitution of the Republic of Malawi. 1999 Gothenburg: Novum Grafiska AB.

Curtis, M. (Ed.). 1981. The Great Political Theories, Vol. 1. New York: Avon Books.

Dieng, A. (Ed.) Economic, social and cultural rights and the role of lawyers. The Review-International Commission of Jurists, Special Issue, No. 55. December 1995.

Heidenheimer, A.J. et al(Eds.). 1997. Political Corruption: A Handbook. New Brunswick& London: Transaction Publishers.

Heywood, P. (Ed.). 1997. Political Corruption. Oxford: Blackwell Publishers.

Heywood, A. 1992. Political Ideologies: An Introduction. London: Macmillan Press Ltd.

Hope, K.R. Sr., & Chikulo, B.C. (Eds.). 2000. Corruption and Development in Africa- Lessons from Country-Case Studies. London: Macmillan Press Ltd.

Kaniki, A.O.J. 2001. "Africa: Constitutions Without Constitutionalism: A Threat to Democracy" in: Southern African Economist, sapem, Harare, Vol. 14 No. 5.

Kanyongolo, F.E. 2002. Constitutionalism and the Removal of Presidential Term Limits from the Constitution of Malawi, unpublished paper presented at the University of Malawi, Law Students' Symposium, Blantyre.

Kaunda, J.M. 1998. "The Transition to a Multiparty System and Consolidation of Democracy in Malawi" in: *Il Politico - Estratto*, Università Degli Studi Di Pavia, No. 3.

Mittelman, J. H. and Pasha, M. K. 1997. *Out From Underdevelopment Revised: Changing Global Structures and the Re-Making of the Third World*. London: Macmillan Press Ltd. Mhone, G. C. (Ed.) 1992. *Malawi at the Crossroads: The Postcolonial Political Economy*. Harare: Sapes Trust

Monga, C. 1997. Eight problems with African politics. *Journal of Democracy*, Vol. 8, No. 3.

Nwabueze, B. O. 1973. *Constitutionalism in the Emergent States*. London: C. Hurst & Co.

Nzunda, M. S. and Ross, K. R. (Eds.). 1995. *Church, Law and Political Transition in Malawi 1992-94*. Gweru: Kachere Series, Mambo Press.

Ott, M. et al, (eds.) 2000. *Malawi's Second Democratic Elections - Process, Problems, and Prospects*, Kachere Series, claim, Blantyre.

Sachikonye, L. M. 2001. *Changing Constitutions for Convenience*. Southern Africa Economist, Vol. 14, No. 5. Harare: SAPEM.

Spero, J. E. 1990. *The Politics of International Economic Relations*, St. Martin's Press, Inc., New York.

Wiber, C.K. (ed.) 1988. *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, McGraw-Hill Publishing Company.



## الفصل الثالث عشر

الشعب أولاً  
من أمن النظام إلى أمن الإنسان

السعى من أجل السلام الاجتماعى فى زيمبابوى  
١٩٨٠-٢٠٠٢

بقلم: سابيلوجيه ندلفوجاتشينى

### ١- مقدمة

انقسم الأكاديميون بشأن الأزمة المندلعة فى زيمبابوى إلى معسكرين كبيرين، فمنهم من اتخذ موقفاً مؤيداً للمؤسسة والذى ينكر حتى أن البلد يمر بأزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية لم يسبق لها مثيل. وحتى حينما يقبلون الاعتراف بوجود الأزمة، فإنهم يبادرون سريعاً بتوجيه اللوم كله إلى القوى الخارجية، وخاصة القوة الاستعمارية السابقة - بريطانيا - حتى لتبدو حكومة "الاتحاد الوطنى الأفريقى الزيمبابوى- زانو (الجبهة الوطنية) (ZANU (PF) ضحية بريئة من كل الشرور. أما المعسكر الآخر فيتشكل من أكاديميين معارضين يقبلون الاعتراف بأن البلد يمر بأزمة شديدة العمق، ويحتاج إلى تغيير عاجل فى الأيديولوجية وإعادة توجيه القيادة كي تمضى فى طريق يتمشى مع المعايير المحلية والإقليمية والدولية. ولا تتورع هذه المجموعة الأخيرة من الأكاديميين من توجيه اللوم إلى الحكومة فيما يتعلق بالأزمة الراهنة فى زيمبابوى. وقد ركزوا سهامهم على الإفلاس الأيديولوجى للاتجاه القومى المسيطر فى زيمبابوى، والذى تسبب فى توليد تلك الأزمة. ومن ثم فقد اقتربت مواقف المعسكر الثانى من الأكاديميين مع قوى المعارضة السياسية، كما أنها تعد غير مقبولة من جانب النخبة الحاكمة. وسيحاول هذا الفصل تجاوز الأيديولوجية الرسمية السائدة والبطانة السياسية الحزبية، لينطلق مباشرة إلى تعرية الموروث السلبي للنضال الوطنى الأفريقى، والذى لا يزال يشكل طابع دولة ما بعد انتهاء الاستعمار فى أفريقيا. ولا شك أن

---

Sabelo J. Ndlovu- Gatsheni\* جامعة ولاية ميدلند، زيمبابوى  
E-mail: sgatsha@yahoo.co.uk

الادعاء بأن النضال الوطني الأفريقي في زيمبابوي قد سار على طريق الشعبوية والتسلطية، وأن النزعة الأخيرة قد احتلت مقدمة المسرح بعد ١٩٨٠، هذا الادعاء يسقط مباشرة في وهدة الرطانة السياسية.

إذ إن وضع فكرة أمن النظام في مواجهة أمن الإنسان، والتي تبلورت في النضال الوطني في زيمبابوي، هذا الفهم قد نشأ بشكل حاد عند الاستقلال. كذلك يحاول الفصل الحالي تتبع جهود منظمات المجتمع المدني و"حركة التغيير الديمقراطي" المعارضة MDC لتجاوز المشروع الوطني الذي تبنته زانو (الجبهة الوطنية)، وتغييره بتوافق جديد ليبرالي وتعددي وديمقراطي ويتمحور حول الشعب ويعتني بحقوق الإنسان، حتى يكون جديرًا بزيمبابوي في القرن الحادي والعشرين.

ولا تتكرر هذه الدراسة - بأي حال من الأحوال - دور القوى الخارجية في الأزمة الراهنة في زيمبابوي، وإنما تحاول القيام بمراجعة لدور القوى الداخلية في هذه الأزمة. ومن ثم نركز بشكل خاص على المشكلات الأيديولوجية التي نادراً ما يتم التطرق إليها في زيمبابوي.

إن مواطني زامبيا يتعرضون لفيض من الأناشيد والقصائد والمقالات والخطب الحكومية التي لا تكف عن اتهام الغرب وحده بالتسبب في الأزمة. وبينما لا تخلو هذه التهمة من وجاهة، فإن إطلاقها بهذا الشكل لا يعنى سوى التغطية على دور السياسات والأفكار الحكومية في صنع الأزمة. وفي الحقيقة أنه يمثل نوعاً من التزييف والهروب يحاول قصر كل مشكلات أفريقيا على سبب واحد هو الغرب. ويعتبر من المبالغة الشديدة أن يوجه اللوم أيضاً إلى الأقلية البيضاء في البلاد. ولعل هذا هو ما يدعونا إلى التركيز على تحليل الديناميات الداخلية في المجتمع الزيمبابوي، كطريقة مهمة أخرى لفهم أزمته.

## ٢ - الأيديولوجية الوطنية: خليط عجيب من الشعبوية والنزعة التسلطية

لقد كان نضال زيمبابوي بمثابة حركة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد حاولت الحركات الوطنية صياغة منظور يتمحور حول الشعب. وثم استخدام الدعاية الشعبوية لتعبئة الشعب خارج أطر الانقسامات الطبقية أو العرقية. وفي الحقيقة أن الفلاحين والعمال والنساء والشباب وكذلك البرجوازية الصغيرة قد استجابوا للنداءات الوطنية الأفريقية، وحاربوا من أجل تحرير زيمبابوي.

ولكن الشيء الذي غاب عن أذهان كثير من المحللين هو أن تلك الحركات الوطنية الأفريقية لم تكن مدارس إيجابية فحسب لتعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنما كانت مدارس سلبية أيضاً للاستبداد والتسلط والعنف وتقديس الزعيم

(2: 2002) Bhebe and Ranger، ولقد برزت هذه الجوانب السلبية بشكل حاد عند الاستقلال، واستمرت في التأثير على طابع الدولة الأفريقية منذ هذا الوقت.

ولا يزال النضال الوطني في زيمبابوي موضع إجلال، ولا يزال قائده يقودون البلد حتى اليوم. ويشدد الخطاب السياسي للحزب الحاكم على أن النضال الوطني الأفريقي هو الذي منح شعب زيمبابوي الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبينما يعتبر هذا صحيحاً إلى حد ما، يجب أيضاً ألا يتعمى المحللون عن الموروث السلبي للحركة الوطنية الزيمبابوية التي واصلت تشكيل أيديولوجية الدولة. فعلى سبيل المثال كان الانشغال والهوس بأمن النظام، وفي تعارض مع أمن الإنسان، قد أصبح من المضامين المتجسدة في النضال الوطني بزيمبابوي.

ومن المهم الآن أن نحاول تعريف مصطلحي أمن الإنسان وأمن النظام، واللذين يعتبران بمثابة جوهر طرحنا في هذه المقالة.

لقد قدم "دافيس هيوبرت" تعريفاً شاملاً لأمن الإنسان، أو الأمن الإنساني، في أنه "من حيث الجوهر يعنى توفر الأمن للناس من كل التهديدات العنيفة وغير العنيفة. إنه شرط أو حالة تتسم بالتححرر من التهديدات الماثلة لحقوق الناس أو أمنهم أو حيواتهم... إنها طريقة بديلة في رؤية العالم تعتبر الإنسان هو نقطتها المرجعية، بدلاً من التركيز كلية على أمن الإقليم أو الحكم. ويقصد به بالدرجة الأولى: الحماية، مثله في هذا مثل جميع التصورات الأخرى للأمن - مثل الأمن الوطني، الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي ويتطلب الأمن الإنساني اتخاذ تدابير حماية لتقليل الانكشافات والمخاطر إلى أقل حد. والاضطلاع بالعمل العلاجي حينما تخفق عملية الحماية" (3: 1999) Hubert.

وفي الحقيقة أن الأمن الإنساني يشير إلى حماية قيمة وكرامة وأمن الفرد باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الإنسانية. وهي مسألة تتعلق بمستويات كثيرة في المجتمع، بدءاً من الأسرة ومروراً بالجماعة وانتهاءً بالدولة (5-113: 2001) Dorn. وتتجلى قوة مفهوم الأمن الإنساني بشكل أفضل حينما يقارن بمفهوم أمن النظام. ففي سياق المفهوم الأول يصبح خير الفرد هو الشغل الشاغل، وليس الدفاع عن نخبة حاكمة وحفنة من المنتفعين منها. وإذا كان مفهوم أمن النظام يعنى برعاية وأمن القيادة وحماية إقليم الدولة وسيادتها، فإن مفهوم أمن الإنسان يتمحور كلية حول الإنسان. ويقول "شيلي كوندوي" Shyley Kondowe في تعليقه على مفهوم أمن النظام "إن الكثير من زعماء وحكام أفريقيا قد درجوا على استخدام مقولة سيادة الدولة كأداة للاستمرار في قمع مواطنيهم" (85: 2000).

وفي الواقع أن مفهوم أمن النظام يضع كل اهتمامه على بقاء النخبة الحاكمة والسعي للاحتفاظ بالسلطة في أيدي طغمة معينة من السياسيين وأتباعهم. وبهذا يكون أمن النظام متعارضاً تماماً مع أمن الإنسان.



ولقد اضطرت المعارضة و"حركة التغيير الديمقراطي" المدعومة عمالياً حزب زانو (الجبهة الوطنية) إلى إعادة تقديم نفسه كمنظمة شعبية تضع الشعب على أجندتها. وقد بدا هذا واضحاً في مؤتمر "زانو" الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠١ والذي صيغ فيه شعار "الشعب أولاً". بل إن الحزب الحاكم قد لجأ إلى أرشيفاته الوطنية لتذكير الشعب بكيف أنه هو الذي حررهم من نير حكم الأقلية الروديسية البيضاء. وتم إحياء الأناشيد الحربية للاضطلاع بدور في هذا الغرض. كما احتل مقدمة المسرح في التلفزة والإذاعة الوطنيتين تراث الأبطال الوطنيين الراحلين من نوعية الدكتور "جوشوا نكومو". كما صدرت الأوامر للمدرسين في مدارسهم بأن يعلموا التاريخ الوطني، كما أصبح هذا التاريخ مادة للنجاح الإجماعي لكل تلاميذ المرحلة الابتدائية.

تم اتخاذ كل هذه الإجراءات في سياق تنافس مستعر على السلطة بين كل من زانو (الجبهة الوطنية) و"حركة التغيير الديمقراطي". واضطلعت الأخيرة بسلسلة من التحديات الخطيرة للسيطرة السياسية لزانو، وبخاصة في المناطق الحضرية، التي شاع فيها الانطباع بأن الحزب الحاكم لم يعد في صف الشعب، وبشكل خاص في الأوساط العمالية (Bond and Manyana 2000).

ونشأ جدل جديد في زيمبابوي حول أي من الحزبين يمثل المصالح الحقيقية للشعب؟ وفي الحقيقة أن حزب "زانو" الحاكم قد وجد ضالته دائماً في العودة إلى الخطابات الدعائية التي كانت مستخدمة إبان حرب التحرير، وذلك بهدف وصم "حركة التغيير الديمقراطي" بالهامشية وعدم القدرة السياسية، والادعاء بأن تراث الوطنية الأفريقية في حد ذاته يمثل قوة جبارة لا تزال تشكل طابع دولة الاستقلال، ومن ثم يحدد طبيعة التنافس السياسي على السلطة والسيطرة.

لقد جمع النضال الوطني في زيمبابوي بين النشاط الحربي والتعبئة الجماهيرية. وقد أوجبت الأخيرة الحاجة إلى استخدام الشعارات الشعبوية والدعائية والخطابية في الحركة الوطنية. وقد حاول الوطنيون الأفارقة من خلال هذا وضع الشعب في مقدمة الحركة، وهي مسألة بالغة الحيوية لبقاء واستمرار الحركة الوطنية كما هو موضح في كثير من الأدبيات الوطنية مثل كتاب "موريس نياجومبو" Maurice Nyagumbo "مع الشعب: سيرة ذاتية من نضال زيمبابوي". وقد كان "نياجومبو" نفسه من قادة النضال الوطني، وهو الذي رأى في فترة اعتقاله الطويلة في مؤسسات الإقامة الجبرية الروديسية جزءاً لا يتجزأ من البقاء مع الشعب (1980).

لقد أصبح الوطنيون الأفارقة ذوي نزعة شعبية في خضم مساعيهم لتعبئة الجماهير. وقد أجمع زعماء وطنيون أفارقة في زيمبابوي مثل "جوشوا نكومو"، "ريفرند ندابا ننجي"، "روبرت موجابي"، "هربرت شتيبو" و "الأسقف" أبل

موزوريوا" وكثيرون غيرهم على انتهاك المستعمرين لكرامة الأفارقة، والقهر السياسى، والتفرقة العنصرية، وانعدام الفرصة المتساوية وإنكار الحقوق الأساسية للإنسان. وحاول الوطنيون الأفارقة توحيد ذواتهم مع "المظالم التاريخية للشعب". ويلاحظ "تجوابى بهيبى" أن أول منظمة وطنية تشكلت فى زيمبابوى، وهى "المؤتمر الوطنى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية" SRANC "قد اضطلع فعليا بالدفاع عن المظالم الشعبية فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية والأرض والصحة والتعليم وما إلى ذلك، وذلك بهدف تأسيس دعايته وتنقيفه السياسيين على مواقف ملموسة" (Bhebe 1989: 53-4).

ونتيجة لهذا فإن "المؤتمر الوطنى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية" قد حدد فى ١٩٥٨ المظالم التاريخية للجماهير الأفريقية فى "قانون تخصيص الأراضى الزراعية"، والدور القمعى لوزارة "شئون السكان الوطنيين"، ومحدودية فرص التعليم أمام الأفارقة، ومنظومة القيود العنصرية، والتمييز فى العلاقات الصناعية (Ibid 54).

وصنفت جميع المنظمات السياسية اللاحقة نفسها كمنظمات وحركات شعبية، بما فيها "الحزب الديمقراطى الوطنى" NDP و"اتحاد الشعب الأفريقى فى زيمبابوى" ZAPU و"الاتحاد الوطنى الأفريقى فى زيمبابوى" ZANU و"المجلس الوطنى الأفريقى المتحد" UANC. بل تم توصيف النضال الوطنى نفسه كثورة شعبية تستهدف إقامة دولة شعبية يتم فيها حماية واحترام مصالح سائر الجماعات الاجتماعية من فلاحين وعمال وشباب ونساء (Nzongola- Ntalaja 1987:75) وفى ذروة الانتصار الوطنى الأفريقى صدرت الوعود بالمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتمكنت الأيديولوجية الشعبية الوطنية من تحويل الحركة الوطنية إلى تحالف عريض بين الحركات العمالية والطلابية والدينية والنسائية والشبابية والفلاحية، وفى الوقت نفسه إلى تنظيم غير مستقر يجمع فى آن واحد بين الاتجاهات المحافظة والمعتدلة والراديكالية (Sachikonye 1995: 129-140). وقد جاء هذا كله ثمرة للأجندة الشعبوية الوطنية التى تحاول "وضع الشعب أولاً".

ومن جانب آخر، فإن ضرورات الكفاح المسلح قد أضافت العنصر المتمثل فى تبلور ميول شبه عسكرية داخل الحركة الوطنية. وقد كان على تلك الميول شبه العسكرية أن تتعايش وتتواءم مع الميول الشعبوية حتى يتسنى للحركة الوطنية البقاء. وعلى طريق الشعبوية أطلق على النضال التحريرى فى زيمبابوى المسمى الشعبوى "تسيمورنجا"، وعلى مؤيدى هذا النضال الوطنى "قانا ريهونا" فى منطقة "شونا"، أو "أبنتوانا بنهالباثى" فى منطقة "تدبيلى" - أى "أولاد الأرض" باللغات المحلية (Tshuma 1997, Martin and Johnson 1981). وكان الهدف من هذا كله

هو الحفاظ على قوة الدفع في التعبئة الجماهيرية، والإبقاء على النضال من أجل الأرض كعنصر أساسي في النضال الوطني.

بيد أن مرحلة النضال المسلح من أجل تحرير زيمبابوى (١٩٧٢-١٩٨٠) قد بثت بعض الميول السلبية داخل مجمل الحركة الوطنية. فالحركة الوطنية ذاتها - كحركة اجتماعية- اتسمت بنزعة الهيمنة وعدم التسامح مع التنوع، أو النقد الداخلى أو الخارجى، أو الانشقاق والمعارضة.

يقول "تيرنس رانجر" و"جوابى بهيبى" فى كتابهما المعنون "الوطنية والديمقراطية وحقوق الإنسان فى زيمبابوى" -الجزء الثانى: "على أى حال، ربما يكون هناك موروث متضمن فى الوطنية ذاتها قبل الحروب واعتناق الاشتراكية، اللذين أعطيا دفعة للنزعة السلطوية. وقد يكون تشديد الحركة الوطنية على الوحدة بأى ثمن - وبالأحرى إخضاع النقابات والكنائس وجميع التنظيمات الأفريقية الأخرى لبواعثها وأهدافها - هو الذى دعم عدم التسامح مع التعددية. وقد يكون تمجيد الحركة الوطنية للقائد ساعد أيضاً فى تقاوم عبادة الزعيم بعد الاستقلال. كما قد يكون التزام الحركة الوطنية بالتحديث - اشتراكياً كان أم لا- قد أدى إلى نتيجة حتمية هى قيام دولة أوامرية" (Bhebe and Ranger 2000:2).

وفى الحقيقة أن النزعة السلطوية لدى دولة ما بعد الاستعمار لا يمكن تفسيرها على أساس كونها خليفة لسلطوية دولة الاستعمار الاستيطانى. وإنما يعتبر موروث الوطنية الأفريقية ذاته هو الذى أضفى على دولة ما بعد الاستعمار اتجاهاتها السلطوية.

وقد رصد "ماسيبولا سيثولى" فى كتابه "صراعات داخل النضال" المتناقضات والالتباسات الرئيسية داخل الحركة الوطنية الزيمبابوية، والتي كانت المغذية الحقيقية للسلط وعدم التسامح. حيث قال إن الحركة الوطنية فى زيمبابوى "ثورة أكلت أبناءها" من خلال استخدام ما تسمى "العدالة الثورية" لتصفية الآخرين (Sithole 1999).

وقد أثبتت الحركة الوطنية الأفريقية من خلال البدء بابتلاع واستيعاب التنظيمات الشبابية والنسائية والطلابية والعمالية والدينية المستقلة، أثبتت عدم تسامحها مع التعددية والانشقاق والرأى المختلف، وسعت نحو بلورة تعريف ذى بعد واحد للنضال بنى على شروح القيادة الوطنية المهيمنة للبرجوازية الصغيرة. ومن ثم فقد أدى اختلاف تفسيرات وأساليب النضال وإنجاز الاستقلال إلى انشقاق الجماعات الوطنية على بعضها البعض، بل والتصارع العدائى فيما بينها. وتجلّى انعدام التسامح مع الآخر الوطنى من خلال استخدام توصيفات متصلبة وناقية للآخر، مثل: الوطنيون فى مواجهة الصنائع، مقاتلو الحرية فى مواجهة



الخونة والمفرطين، ومن ثم تبلور العنف المصدق عليه رسمياً بحق من يدافع عن الصنائع والخونة والمفرطين.

ومن المهم أيضاً تسجيل أن أيديولوجية الدولة الزيمبابوية والخطاب السياسى للحزب المسيطر قد انبتا من سياقات النضال من أجل التحرير الوطنى التى اتسمت بنزعات هيمنة وتسلط هى الأخرى. فلقد تطلبت مقتضيات خوض حرب تحرير طويلة الأمد بروز قائد قوى للجناحين العسكرى والسياسى فى آن واحد. كما تطلبت ولاء لا فصال فيه للقائد الواحد والحزب الواحد. أى أن مقتضيات الحرب تطلبت انضباطاً تسلطياً من جانب أنصار الحركة الوطنية. وكان العنف مقبولاً رسمياً كأداة شرعية فى النضال (Bhebe and Ranger 1995). وفى الحقيقة أن معتقلين سابقين مثل "جوشوا نكومو" و"روبرت موجابى" قد اجتهدا بقوة فى المنفى لترقية نفسيهما إلى وضعية "القائد العام" فى كل من تنظيميهما خلال حقبة السبعينيات (Gava n.d. : 2-10).

وحدث فى غمار النضال الوطنى أن تم تمجيد قائد الحزب والحزب نفسه بشعارات مثل "إلى الأمام مع زانو، إلى الأمام مع روبرت جابريل موجابى" (Nyangoni and Nyandoro 1974: 43-49). وأدى اعتناق الماركسية اللينينية - وبخاصة فى "زانو" - إلى ترسيخ هيمنة القائد والحزب على الحركة الوطنية. ومن ثم فإن معنى عدم الانصياع فى فترة النضال من أجل التحرير هو الموت. وحدث فى العامين ١٩٦٣ و ١٩٦٤ أن اندلع قتال مرير بين "زانو" و"زابو" ولم يستطع "زابو" (الاتحاد الشعبى الأفريقى فى زيمبابوى) قبول أو استيعاب فكرة وجود "زانو" (الاتحاد الوطنى الأفريقى فى زيمبابوى) كحركة وطنية مستقلة عنه (Nehwati 1970).

وفى الحقيقة أن العمليات التى قامت بها الحركة الوطنية المبنية على أسس شبه عسكرية، لم تكن تراعى الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى داخل صفوف الحركة نفسها. ويتضح هذا جلياً من ذكريات "ستانليك سامكانج" Stanlake Samkange عن التفكير والنشاط الوطنيين فى الستينيات حيث قال: "قبل القيام بأى حشد لتجمع جماهيرى كان شبابنا يستيقظون فى الثالثة صباحاً ويدقون أبواب جميع البيوت ليخبروا السكان بأننا ننتظرهم فى مكان التجمع فى الساعة المحددة، وأننا سوف نراقب مجيئهم جميعاً إلى هناك. وبالطبع سيخشى الناس أن يمكثوا فى منازلهم. ومن ثم سيكون لنا حشد جماهيرى هائل، كما سيتم الاعتراف بقائدنا كقائد ومتحدث باسم الأفارقة فى هذا البلد، ومن لا يقف معنا هذا الموقف سيكون خائناً. أما أولئك الذين كونوا حزباً سياسياً منافساً فيجب منعهم بأى ثمن. ولهذا كان إلقاء الحجارة على السيارات والمنازل، وحتى إلقاء القنابل الحارقة على غرف نومهم" (Sunday Mail 1984).

وهكذا فإن أى انتماء سياسى مخالف سيكون مرادفاً للإقدام على الانتحار والوصم بالخيانة. وعلى سبيل المثال فإن الزعماء النقابيين الذى أيدوا النضال الوطنى مع إصرارهم على عدم التضحية باستقلال الحركة النقابية، مثل "روبين جاميلا" زعيم "مؤتمر نقابات روديسيا الجنوبية" STRUC، هؤلاء الزعماء كانوا يوصمون بالخونة وعملاء الإمبريالية، ومورس ضدهم عنف مباشر تحت شعارات مثل "اقتلوا جاميلا، أزيحوا هذا الخائن من طريقنا" (Raftopoulos 1999: 141-2). وقد أدت هذه الملاحظات المرتبطة بالنضال المسلح إلى انبثاق اتجاه قوى بتركيم وتخزين السلاح باعتباره الوسيلة الوحيدة لحفظ الأمان للشخص أو الجماعة، ومن ثم فقد أصبحت الأسلحة التى استخدمت فى الحرب متاحة أيضاً للاستخدام فى تصفية الخصوم السياسيين، بمن فيهم أولئك الداخلين فى عداد قوى الحركة الوطنية ذاتها.

كما أدت عبادة وتقديس القيادة الوطنية إلى توليد خطاب ودعاية ورطانة سياسية متصلبة، فضلاً عن الادعاء والتعالى والاعتداد الشديد بالذات. واجتمعت الأيديولوجيات الأبوية الأفريقية مع النزعة التسلطية الوطنية لتنتج شخصية الأب فى شخص القائد الوطنى. فعلى سبيل المثال أطلق على "جوشوا نكومو" لقب "أومدالا" أو "أبى الزيمبابويين"، ونشأت الأغاني والقصائد التى تمجد القائد الوطنى، وأطلق على القادة الوطنيين الآخرين أسماء تفخيمية من قبيل "شومبا يى زيمبابوى" أى : أسد زيمبابوى، و"تشيبيوى تشيتدزا" أو: الصخرة الصلدة (Parade 1999, Moto 1999).

كما تسببت حرب التحرير طويلة الأمد فى إرث آخر استمر بعدها، ألا وهو توليد ذهنية التشكك والتوجس والخوف والحصار. فقد انتاب الحركة الوطنية قلق زائد من أن تتعرض للاختراق ومن وجود "أعداء فى داخلنا". حتى أصبح من الصعب جداً توجيه النقد إلى القادة الوطنيين، ودُرج على توصيف ذوى العقول النقدية بالخونة وأعداء الثورة. وقد تبدى هذا على نحو جلى فى حديث "دوميسو دابنجوا" رئيس "رابطة الشباب" فى "بولوايو" عام ١٩٦١ حينما قال: "إن أى أفريقى يظل مستقلاً ولا ينخرط فى القضية المشتركة هو شخص سيىء ومفرط مثل أولئك الذين يطلق عليهم معتدلون... فهؤلاء الذين ليسوا معنا هم ضدنا" (Bantu Mirror 1961).

ونشطت "رابطة الشباب" نشاطاً كبيراً فى ملاحقة وإهانة وضرب أولئك الذين اعتبروا أعداء للقضية الوطنية. كما "اتسمت عمليات الملاحقة فى المنفى للجواسيس ومن يهددون الوحدة الوطنية بالقسوة والفظاعة" (Bhebe and Ranger 2000: 6). وفى الحقيقة أن وطنيين أفارقة معتدلين مثل "سيثولى" والأسقف "أبل موزوريوا" اللذين دخلا ضمن آخرين فى اتفاق يسمح بحكم الأغلبية تحت قيادة "إيان سميث" -

الزعيم الأبيض - قد شهر بهما وهددا بالقتل، بل إن "إديسون زفوبجو" نائب أمين المعلومات والصحافة في "زانو" قد ذهب في عام ١٩٧٩ إلى وضع قائمة بالمطلوب قتلهم، تشمل أسماء جميع السياسيين الذين اشتركوا في "حكومة زيمبابوى- روديسيا" قصيرة العمر برعاية الأسقف "موزوريوا" (Hudson 1981). وكانت نتائج هذا كله عميقة الغور بالنسبة للسياسة المستقبلية في دولة ما بعد انتهاء الاستعمار. فأولاً غرست عبادة وتقديس الزعيم الفرد شعوراً بضرورة الاستدامة وعدم التغيير. وأدى تصعيد الحزب الوطنى إلى مرتبة أسمى من أى كيان آخر إلى توليد ولائآت حزبية متشددة، تصل إلى حد الاستعداد للقتل والموت دفاعاً عن الحزب. ثانياً، أدى الإرث شبه العسكرى للحركة الوطنية إلى تفاقم عدم التسامح مع المخالفين، وتغلغل ثقافة العنف في اللعبة السياسية بزيمبابوى. وقد شدد "زفوبجو" على هذه النقطة في الثمانينيات حينما قال "نحن نمجد الأغلبية بالضبط مثلما يمجّد المسيحيون الرب" (The Chronicle 1983). ثالثاً، لقد أدت اتجاهات الهيمنة داخل الحركة الوطنية عملياً إلى أن يسعى الوطنيون البرجوازيون الصغار إلى محاولة "خصخصة السياسة" لخدمة فقط أولئك الذين انخرطوا في نضال التحرير ومن والاهم. وهو ما أصبح واضحاً للعيان بعد ١٩٨٠ حينما سعى الوطنيون البرجوازيون الصغار جاهدين بعدما ظفروا بالسلطة إلى إنهاء تعبئة وتسييس المنظمات النسائية والشبابية والنقابية والطلابية، بمن فيهم بعض المقاتلين السابقين من أجل الحرية. وقد كان لكل هذه المسائل مضاعفاتها على الإدراك الزيمبابوى لمسألتى السلم والأمن.

### ٣- منظورات السلم والأمن في زيمبابوى

لقد كانت دولة ما بعد الاستعمار في زيمبابوى نتاجاً لموروثين رئيسيين. أولهما موروث الدولة السالفة للاستعمار الاستيطانى التى اتسمت بالوحشية والتسلط. وثانيهما موروث النضال الوطنى المسلح طويل الأمد. وهكذا فقد تشكل الطابع العام لدولة ما بعد الاستعمار في زيمبابوى على أساس هاتين الحقيقتين التاريخيتين الأساسيتين. وقد كان من المنطقى أيضاً أن تحدداً منظورات الأمن والسلام في زيمبابوى. غير أن هناك عنصراً ثالثاً مهماً في تحديد تلك المنظورات ألا وهو الحقائق الجيو - سياسية في إقليم جنوبى القارة.

وينبغى التشديد هنا على الاستنتاج القائل بأن حرب العصابات التى بدأت عام ١٩٨٠ في زيمبابوى قد دشنت الفرصة الأولى والمثالية في هذا البلد من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية تنفذ فعلياً مقولة "الشعب أولاً"، وتحقق الأمن الإنسانى الذى طال انتظاره. لقد انتظر الشعب انقطاع التقليد الاستعماري وانتهاء العنف المرتبط بحرب العصابات، ومن ثم نشأة فضاءات ديمقراطية متسعة، والالتزام بحماية



حقوق الإنسان، وكذلك الفوائد المادية، بمجرد قيام حكم الأغلبية السوداء (Alexander and McGregor 1996).

بيد أنه، وكما أوضح "جورج نزنجولا- نتالاجا" في كتابه "الثورة والثورة المضادة" فإن دولة ما بعد الاستعمار كضابط أو شرطى مجتمعى قد سعت إلى تهدئة أو احتواء ذات التناقضات التى كانت هى نفسها نتاجاً لها، وذلك للحفاظ على النظام والتماسك الاجتماعى. وبقيامها بهذا أكدت دولة ما بعد الاستعمار مصالح الطبقات التى سيطرت على النظام الاجتماعى واكتسبت طابعها فى إطار هذه العملية ( Nzongola- Ntalaja 1987-74:77) ويفهم من هذا الطرح أن الكاتب يعتبر أن دولة ما بعد الاستعمار ليست دولة متمحورة على الشعب. فهى لا تضع الشعب فى المقام الأول، وإنما تقتفى أساساً مصالح المنتصرين من الوطنيين البرجوازيين الصغار الذين قادوا النضال الوطنى من أجل الاستقلال.

ومن ناحية أخرى، نجد "إيبو ماندازا" فى كتابه "السلم والأمن فى أفريقيا الجنوبية" يسجل أن دولة ما بعد الاستعمار هى دولة وطنية فى طور التكوين، ومن ثم تتصف بالضعف وتعانى من وضعية الدولة الرهينة والتابعة. وهكذا فهى قابلة للانكشاف المتزايد، وعدم القدرة على إحداث التوازن بين القوى المتنافسة فى المجتمع، ومن ثم العجز عن إشباع المطالب الاجتماعية المتزايدة. ويستخلص الكاتب أن دولة ما بعد الاستعمار هى دولة ذات أسس سياسية واقتصادية فقيرة، أى أنها دولة هشة وتسلم بالضرورة إلى الصراع (Mandaza 1996: xviii- xxi). وفى الحقيقة أن موروثى الاستعمار والوطنية الأفريقية اللذين فرضاً نفسيهما على دولة ما بعد الاستعمار كانا يستدعيان وجود جهاز دولة قوى لديه القدرة على الشروع فى تحويل جذرى للنظام القائم إذا أريد حقاً تلبية آمال وطموحات الشعب.

٤- الفشل فى بناء ثقافة ديمقراطية فى زيمبابوى خلال الثمانينيات فشلت الدولة الزيمبابوية الجديدة تحت قيادة "زانو" (الجبهة الوطنية) فشلاً ذريعاً فى تحقيق الانقطاع عن كل من تقليد التسلطية الوطنية وعنف حرب العصابات وقمع الاستعمار الاستيطانى. بل إن الحزب الحاكم نفسه قد فشل فى التخلص من طابعه العسكرى كحركة مسلحة للتحرير الوطنى، ليس فى الممارسة العملية فقط، وإنما أيضاً كاتجاه ونمط فى إدارة المؤسسات المدنية، والدولة بشكل عام.

لقد اضطلع حكم "زانو" بالاستفادة من البنى ذات التوجه العسكرى التى خلفتها دولة الاستعمار الاستيطانى، بكل ما يعنى هذا من عواقب خطيرة على الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الإنسانى. إذ إن الشعب المتطلع إلى الديمقراطية والأمن الإنسانى قد اصطدم على الفور منذ عام ١٩٨٠ مع الإرث التسلطى للدولة

الاستعمارية وحرب التحرير الوطنية. ومرة أخرى فقد أهدرت حكومة "زانو" منذ البداية كل فرص تكوين بنى مدنية جديدة خارج الحزب والموالين للحكم، وتسمح بتمثيل الأصوات المختلفة في المجتمع المدني (Saunders 2000: 15-20).

لقد ورثت حكومة "زانو" آلة القمع في الدولة الروديسية السالفة، وبالجمع بينها والتقليد التسلطي الخاص بالوطنية الأفريقية، نشأت على الفور دولة جديدة غير متسامحة. ولا عجب أن أصبح العنف والنزعة العسكرية جزءاً لا يتجزأ من الوليد الجديد. فقد كان كل من الاستعمار الاستيطاني والوطنية الأفريقية مدرسة في العنف وعدم التسامح، حيث لم تكن هناك مندوحة من أن تؤدي القوة الوحشية للمستوطنين إلى توليد قوة مواجهة لها من نفس النوع في الحركة الوطنية الأفريقية (Ncube 2000, Bhebe and Ranger 2002: 6-10).

بيد أن الوطنية الأفريقية قد تأثرت أيضاً بالأيديولوجية الشعبوية التي ادعت تمثيل طموحات ومصالح الشعب. وهكذا فإن منظور الأمن والسلم في زيمبابوي قد جاء نتاجاً جامعاً لكل من الأيديولوجية الشعبوية والعنف التسلطي، أي بين أمن الشعب وأمن النخبة الحاكمة، أمن النظام والأمن الإنساني. وهو ما تنطبق عليه تماماً فكرة "جرامشي" عن الهيمنة، والتي تؤكد على أهمية تغيير التوازن بين القسر والرضا في استراتيجيات الدولة للهيمنة.

وقد كان من واجب القيادة الجديدة في زيمبابوي أن تراعى التوازن بين مصالحها ومصالح الشعب. فقد توقع الشعب تطبيق برنامج للإصلاح الجذري في المجتمع، ويؤدي إلى رفع مستويات معيشة السكان الأفريقيين، وكذلك إجراء تحول جذري في الهياكل الاقتصادية الموروثة من الحكم الاستعماري (Alexander, 2000: 308-312).

وهكذا فإن بقاء دولة ما بعد الاستعمار في زيمبابوي قد توقف على تحقيق التوازن بين مصالح النخبة الحاكمة ومصالح المواطنين. وقد كان هذا بالغ الأهمية بشكل خاص في العام ١٩٨٠ حينما كانت النخبة الحزبية الحاكمة في أمس الحاجة إلى التأييد الشعبي. فقد كان تأييد الشعب وقتذاك مصدراً قوياً لأمن النخبة الحاكمة. ولكن دعم الشعب للنخبة الحاكمة قد توقف على قدرة دولة ما بعد الاستعمار على تلبية طموحات هذا الشعب من وراء الاستقلال.

واتساقاً مع الأيديولوجية الشعبوية، حاولت الحكومة انتهاج سياسات الرعاية الاجتماعية. فـأولاً، أعلنت الحكومة توجهها الأيديولوجي الاشتراكي، بما يعنى التزامها بمبادئ التوزيع العادل للموارد ولصالح الفئات الاجتماعية المحرومة والمستضعفة مثل النساء والفلاحين والعمال.

ثانياً، وفى إطار السعى الوطنى من أجل تعميق الوحدة، تأسست حكومة الوحدة الوطنية فى العام ١٩٨٠ والتي ضمت أيضاً كلاً من الاتحاد الشعب الأفرىقى ("زابو") والسياسيين البيض.

ثالثاً، كان السعى من أجل معالجة جراح الحرب العميقة، من خلال المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف المتحاربة فى الماضى. ودعا رئيس الوزراء الجديد "روبرت موجابى" إلى السلم الوطنى بأحر العبارات مثل قوله: "إذا كنتم تكرهوننى بالأمس، فلن يمكنكم اليوم التغاضى عن الحب الذى يربطكم بى ويربطنى بكم. وأليس من الحماسة فى هذه الظروف الجديدة أن يحاول أحد ما نكأ جراح ومظالم الماضى؟" (Saunders 2000: 17) وقد كانت هذه فى الحقيقة خطوة جرئية من أجل إدماج الجميع فى الأمة الزيمبابوية الجديدة، ناهيك عن كونها خطوة مؤثرة فى اتجاه التسامح السياسى.

كذلك تم اتخاذ خطوات ملموسة نحو إنجاز بعض الوعود التى قطعت إبان الحرب. فعلى سبيل المثال، اتخذت خطوات مؤثرة نحو علاج الاختلافات الحادة - التى تعكس انعدام المساواة والتسامح - بين الأقلية المميزة اقتصادياً والأغلبية السوداء التى تكابد الفقر. فاستثمرت الحكومة استثمارات كبيرة فى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. وتم تطبيق نظام التعليم الابتدائى الإلزامى، وحدث توسع كبير فى المدارس الثانوية وفى إعداد المدرسين، كما تم تطوير الرعاية الصحية، إلى جانب استثمار مبالغ كبيرة فى إنشاء المستشفيات والوحدات الصحية بالريف. وفى مجال الخدمة المدنية اتبعت سياسة لزيادة عدد العاملين السود وترقيتهم وظيفياً. كما بذلت الجهود لبناء جيش موحد يضم كلاً من قوات حركة التحرير والقوات الروديسية (Ndlovu- Gatsheni 2002-18-21).

وقد استهدفت كل الجهود السابقة تحقيق طموحات وأمانى الشعب، وكانت جزءاً لا يتجزأ من الموروث الوطنى للشعبوية. بيد أنه فى الوقت الذى اتخذت فيه هذه الإجراءات، بدأ تطور آخر يأخذ مكانه فى الاتجاه الخاطىء، وبعيداً عن الشعب.

ومما يجدر ذكره أن الموروث التسلطى من نضال التحرير الوطنى قد شدد على مفهوم أحادى للوحدة. بمعنى أنه حتى السياسة الخاصة بالمصالحة، والتي أعلنتها الحكومة عام ١٩٨٠ لم تكن صنواً للاعتراف بالتنوع، وإنما كانت تحركاً بهدف استيعاب الأطراف المعادية سابقاً فى البنى الحزبية المهيمنة. وينطبق الشىء نفسه على فكرة حكومة الوحدة الوطنية. فقد كان المقصود من تلك السياسات الشعبوية هو تحويل المعارضة إلى قوى ملتحة بـ "زانو" (الجبهة الوطنية)، وذوبانها فيها فى نهاية الأمر. وهو ما ينطبق على حركة "زابو" التى التحقت بـ "زانو" لتشكيل أول حكومة ائتلاف وطنى فى زيمبابوى عام ١٩٨٠، ولكنها



تعرضت للسحق العنيف فيما بعد بسبب رغبتها في الاستمرار في لعب دور المعارضة. وفي حقيقة الأمر أن الحال انتهى بـ "زابو" إلى ابتلاعها من قبل "زانو".

وكما ذكر "ريتشارد سوندرز" في كتابه المعنون "الذي لن يحدث ثانية: تطور زيمبابوي نحو الديمقراطية" فإن الحاجة الماسة إلى استراتيجيات وسياسة "من أعلى إلى أسفل" لكسب حرب التحرير قد طبعت أيضاً سلوك الأحزاب الوطنية بمجرد استيلائها على السلطة. فبعدما أصبحت القيادة الوطنية في الحكم سرعان ما أظهرت علامات قوية على عدم التسامح، وهو ما أثار التساءل حول طبيعة الديمقراطية الناشئة في زيمبابوي (Saunders 2000: 20).

لقد طبع اللاتسامح والنزعة التسلطية الأيديولوجية الشعبوية الرسمية والخطاب السياسي السائد. فبعد ١٩٨٠ مباشرة بدأت النخبة الحاكمة في إخضاع التنمية الاقتصادية وحرية الشعب للأهداف الرئيسية لتحقيق أمن النظام، والإبقاء على حكم "زانو" إلى الأبد.

ويمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي عقدت تطور الديمقراطية في زيمبابوي، والتحول إلى تأمين النظام في المقام الأول. ونشير أولاً إلى أن التأكيدات والمزاعم الريفية بشأن الحقوق الجماعية في الأرض، وكذلك التقاليد والاقتصاد المحلي، سرعان ما تناقضت مع التدخلات التي حددتها وصاغتها ونفذتها الدولة في حياة الشعب.

ثانياً، حاول العمال تأكيد حقوقهم وتحقيق مطالبهم لإيجاد حلول لمظالمهم التي يعود تاريخها إلى الحقبة الاستعمارية، وهو ما تناقض سريعاً أيضاً مع رغبة الحزب الحاكم في إخضاع النقابات وانتزاع حق الحديث باسمها. ثالثاً، كان من الحتمي أن تتصادم حركات الدفاع عن النساء ليس فقط مع النزعة الأبوية المتضمنة في الوطنية الأفريقية، ولكن أيضاً مع رغبة الحكومة الجديدة في عدم تسييس النساء وإعادة تطويعهن (Ndlovu- Gatsheni 2002: 10-15, Ranger 1985, Raftopoulos 1992, Nhongo-Kruger 1992, Raftopoulos and Phimster 1997, Raftopoulos 1992, Simbanegavi 2000).

وكما أوضح بعض الكتاب فإن الموقف في زيمبابوي عام ١٩٨٠ كان معقداً ويتطلب حلولاً مركبة ومتعددة. غير أن حكومة "زانو" حاولت استخدام الحل الواحد المتمثل في استخدام سيف هيئات ممارسة العنف الموروثة من الماضي مثل "رابطة الشباب" و"رابطة المرأة" والمحاربين القدماء ومنظمة المخابرات المركزية CID والجيش (Bhebe and Ranger 2002: 18).

وطوال عقد الثمانينيات ساد زيمبابوي وضع ملتبس ومتناقض، حيث تجاورت في وقت واحد طموحات المواطنين العاديين في نيل الحقوق والديمقراطية والأمن

نساني، مع الممارسات الصلبة والقوية للتسلط والعنف. وكان معنى هذا أن حتى  
فكار النبيلة للاشتراكية والرعاية الاجتماعية، والتي ساهمت بلا شك في دعم  
رامة الإنسانية في الثمانينيات، قد تلطخت بالمفهوم التسلطي القائم على مبدأ "من  
لى إلى أسفل". وقد زاد الموقف تعقيداً تهوس النظام الحاكم بالحفاظ على أمنه،  
و ما فتح الباب أمام العنف الرسمي على حساب الأمن الإنساني.

ومن المهم أن نذكر هنا عدداً من العوامل التي ساعدت في تحريك الحكومة  
يداً عن الشعب والتوجه نحو التركيز على أمن النظام. فأولاً كان إنشاء ما أطلق  
بها وحدات عسكرية "سليمة سياسياً" مثل الفرقة الخامسة التي تلقت تدريباً كورياً  
مالياً، إلى جانب إدماج مقاتلي عصابات التحرير والقوات الروديسية السابقة في  
جيش الوطنى (Mazarire and Rupiya 2000, Ndlovu- Gatsheni 2002). ثانياً،  
تحرك نحو تدمير "زابو" بوصفها حزباً معارضاً وذلك باستخدام العنف. ثالثاً،  
تماس في استخدام الجيش لحماية النظام الداخلى. رابعاً، التصديق الرسمي على  
تخدام العنف ضد المواطنين، وخاصة العمال والطلاب وأعضاء الحركات  
عارضة.

وكان من المسائل المقلقة في زيمبابوى خلال الثمانينات فشل المجتمع في نزع  
سمت العسكرية سريعاً، وفي ضوء الحقائق السياسية الجديدة. ولقد كان التخلص  
من النزعة العسكرية شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لتدشين ثقافة جديدة للسلام وحقوق  
نسان والديمقراطية والأمن الإنساني. غير أنه بدلاً من هذا تشكلت الوحدات  
سكورية الجديدة "السليمة" سياسياً، والتي تلقت تدريباً كورياً شاملياً، وفي مقدمتها  
نرس الرئاسة وكتيبة المدفعية والميليشيا الشعبية والفرقة الخامسة الشهيرة. وقد  
مت كل هذه القوات بالاحترافية العالية والطابع السياسى الغالب، وأنشئت جميعاً  
ى وقت تم فيه تفكيك الوحدات العسكرية السابقة سواء في حركة التحرر أم في  
جيش الروديسى (Mazarire and Rupiya 2000: 72-3).

وهكذا يمكن القول إن الإطار العام وواسع النطاق لنزع العسكرية قد تم التخلي  
نه فى منتصف الطريق حينما شعرت حكومة "زانو" بأنها مهددة. فبعد مرور  
مين فقط على الاستقلال اضطرت زيمبابوى إلى نشر قواتها على جبهتين.  
ولى على الحدود مع موزمبيق، والثانية داخل البلاد فى "ماتيللى لند" و"ميدلندس"  
(The Catholic Commission for Justice and Peace and the Legal Resource  
Foundation 194 وحدث فى العام ١٩٨١ أن اضطر "روبرت موجابى" إلى  
برير عود العسكرية إلى زيمبابوى بقوله "إن من الضرورى أن نمتلك جيشاً كبيراً  
أعلى التهديد الذى تمثله جنوب أفريقيا على ديمقراطيتنا" (Martin and Johnson  
1986: 51-7).

من المهم أيضاً الإشارة إلى أن عملية نزع العسكرة قد فشلت أيضاً في تحقيق اندماج سلس وغير عنيف للمتحاربين السابقين في صفوف الجيش الوطني الجديد. وهو الفشل الذي تجلّى في وقوع اقتتال شديد بين مقاتلي حركتي التحرير في عدد من مناطق تجميع القوات، فضلاً عن فصل بعض المقاتلين السابقين في حركة "زابو" من الجيش، وهروب بعضهم الآخر من الخدمة العسكرية إلى المناطق الريفية وتشكيل ما يطلق عليه القوات "المنشقة" (The Catholic Commission 1997).

ويتجلى تصور "زانو" للسلام والأمن على نحو أوضح في الموقف الذي اتخذته الحكومة مما تسمى مشكلة المنشقين في "ماتبيلي لند" و"ميدلندس". فكما رأى البعض لم يكن مستوى العنف الذي لجأت إليه الحكومة مبرراً في ضوء مخاطر أمنية كبيرة مثلاً، وإنما يمكن تفسيره بشكل أفضل بطبيعة موروث الحركة الوطنية الزيمبابوية (Bhebe and Ranger 2002: 21).

فقد قامت القوات الحكومية، وبخاصة تلك التي تلقت إعداداً سياسياً والمتعاطفة مع الحزب الحاكم، بتمشيط القرى في المنطقتين سابقتي الذكر بحثاً عن المقاتلين السابقين في حركة "زابو". واتسمت هذه العملية بانتهاكات فظيعة لحقوق المواطنين. وهناك توثيق جيد لهذه الفظائع في التقرير الذي وضعته "اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام" في زيمبابوي ومؤسسة "المصادر القانونية" وأطلقنا عليه "كسر حاجز الصمت: من أجل بناء سلم حقيقي...." (The Catholic Commission 1997) وكذلك في العمل الأكاديمي الشجاع "العنف والذاكرة: مائة عام في غابات ماتبيلي لند المظلمة" (Alexander, McGregor and Ranger 2000).

إن العنف الذي عوملت به "ماتبيلي لند" و"ميدلندس" في الثمانينيات ليوضح أكثر من أي شيء آخر في تاريخ زيمبابوي المستقلة، استعداد نظام "زانو" لاستخدام أقصى درجات العنف ضد مواطنين عزل. فالحزب الحاكم في إطار مسعاه لسحق حركة "زابو" المعارضة مرة واحدة وإلى الأبد، استخدم القوات ذات الحافز الحزبي مثل "منظمة المخابرات المركزية" والفرقة الخامسة وفيلق شباب "زانو" و"مخابرات الأمن الداخلي" و"ميلشيا الشعب الزيمبابوي" و"ووحدة دعم الشرطة" و"شرطة زيمبابوي"، وذلك في مسعى جماعي لملاحقة قيادة "زابو" ومؤيديها ومقاتليها السابقين المسرحين وجميع الناطقين بلغة "تدبيلي"، باعتبارهم منشقين ويمثلون تهديداً للأمن (Ndlovu- Gatsheni 2002: 16-23, Nkomo 1984, Werbner 1991, the Catholic Commission for Justice and Peace and the Legal Resources Foundation 1997).



وبسبب استخدام العنف المفرط لمعالجة الوضع الأمني في "ماتيبيلي لند" و"ميدلندس" سرعان ما تبخرت الآمال المتبقية في الأمن الإنساني وانفساح المجال أمام السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، سواء في هذين الإقليمين أم في البلد ككل، وحلت محلها ثقافة الخوف والشك وانعدام الأمن (Ndlovu- Gatsheni 2002: 16-24). وقد تزايد الإحساس بانعدام الأمان جراء إدراك الناس أن هذه الفظائع المرتكبة لم تكن تطورا عارضا وإنما هي أعمال مباركة رسمياً من قبل النخبة الحاكمة في زيمبابوي. فعلى سبيل المثال خطب الرئيس "روبرت موجابي" في أبريل ١٩٨٣ قائلاً: "حينما يقوم رجال ونساء بتزويد المنشقين بالطعام، نضطلع باستئصالهم بمجرد وصولنا إلى المكان. فنحن لا نميز حينما نقاتل، لأنه يصعب التفرقة بين من هو منشق ومن ليس كذلك....." (Lawyers Committee for Human Rights 1986: 38).

وفي الشهر نفسه تحدث "إمرسون مناجاجوا" وزير أمن الدولة في تجمع من الناطقين بـ "تدبيلي" في شمال "ماتيبيلي لند"، قائلاً إن الجيش قد جاء مثل العاصفة الحارقة التي سوف تطهر المنطقة من المنشقين إلى جانب سحق من يؤيدهم. بل ومضى قائلاً "لتحل البركة على أولئك الذين يتبعون طريق قوانين الحكومة لأن أيامهم على الأرض سوف تطول. والويل كل الويل لمن يختار طريق التعاون مع المنشقين لأننا سوف نقوم بالفعل باختصار الأيام التي يعيشونها فوق ظهر الأرض" (The Chronicle 1983).

وكان وزير الداخلية "إنوس نكالا" سفاحاً آخر من نوع الذين لا يختارون كلماتهم، حيث عبر بوضوح عن نوايا الحملة التأديبية العنيفة في "ماتيبيلي لند" و"ميدلندس" حينما قال: "نريد أن نمحو قيادة زابو كلية. وأنتم لم تروا الآن سوى طلقات التحذير فنحن لم نصل بعد إلى حالة التفجير الكامل... حيث سيتم ضرب منظمة القتل هذه وقيادتها بلا رحمة عقاباً على ما اقترفت أيديهم" (Lawyers for Human Rights 1986: 55).

لقد قيلت هذه الكلمات والخطب في خضم العنف الذي مارسته الدولة في تلك المنطقتين، وكانت بمثابة تشجيع لقوى الأمن على ارتكاب المزيد والمزيد من الفظائع حتى تم توقيع "اتفاق الوحدة" في ديسمبر ١٩٨٧. ولم ينجح هذا الاتفاق كإجراء لحل الصراع سوى في تحقيق الحد الأدنى من شروط إقرار السلم والأمن الإنساني وحقوق الإنسان. أما على الجانب الإيجابي فيمكن للمرء ذكر حقيقة أن العنف قد انتهى في هاتين المنطقتين بعد قرابة عقد من ارتكاب الفظائع.

غير أن الدراسات الحديثة في مجال حل الصراعات وبناء السلام، مثل دراسة "دنج وزارتمان" المعنونة "حل الصراع في أفريقيا" ودراسة "ماثوما وميلز

وستريملو" المعنونة "وضع الشعب أولاً: الأولويات الأفريقية في دورة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة"، قد بينت أن غياب العنف السافر والصراع الصريح لا يعنى في حد ذاته تحقق السلم والأمن في مجتمع ما (Deng and Zartman 1991, Mathoma, Mills and Stremlau 2000).

ومن مآسى "اتفاق الوحدة" أنه لم يأت نتائجاً لتوافق ديمقراطى واسع النطاق، روعى فيه سماع أصوات الشعب. فقد كان هو نفسه جزءاً لا يتجزأ من اسراتيجية التسلط "من أعلى إلى أسفل" التى تستهدف تقوية أمن النظام فى المقام الأول وليس إرساء ثقافة الديمقراطية والسلم. فقد أنجز الاتفاق على مستوى القيادة العليا فى كل من "زانو" و"زابو". ولم يكن الهدف المتوخى منه هو تحقيق الأمن للشعب، وإنما اقتسام السلطة بين النخب السياسية. وهكذا افتقر هذا الاتفاق إلى تدابير شاملة لبناء السلم فيما بعد الصراع، على الرغم من ضرورة هذا لإرساء الأمن الإنسانى. غير أن الأسوأ هو ميل الطرفين المتحاربين إلى تأكيد نجاح الإرث التسلطى للوطنية الذى تهيمن عليه فكرة الوحدة الأحادية وليس الاعتراف بالتعددية والتنوع (Chiwewe 1989: 242-286, Ndlovu- Gatsheni 2002: 14-28).

لقد كان "اتفاق الوحدة" فى أحسن أحواله مجرد اتفاق بين النخبة الوطنية البرجوازية الصغيرة فى كل من "زانو" و"زابو"، وحيث أدرك الجانبان بسبب وضعيتهما الطبقيّة المشتركة أنه لا داعى لصراع بين من يحملون أيديولوجية مشتركة. وهكذا، فقد شهدت فترة ما بعد توقيع الاتفاق ميلاد "زانو" (الجبهة الوطنية) التى اندفعت من فورها صوب إضفاء الطابع الشرعى على دولة الحزب الواحد فى زيمبابوى.

وقد رأى "سوندرز" فى هذا واحداً من أوضح نماذج ابتعاد الحكم عن الشعب. وأوضح كيف عملت القيادة الحزبية بشكل عمدى على إرساء دولة الحزب الواحد باستخدام وسائل متعددة مثل تشديد الرقابة على الجدل والتعبير السياسى داخل الحزب الحاكم نفسه، وفرض آراء ومنظورات الحزب (مع إقصاء آراء الآخرين بالطبع) على الفضاء الأوسع فى المجتمع المدنى، واستعمار الحزب لجهاز الدولة والبيروقراطية ومجمل المؤسسات لعامة. والأهم من هذا كله كان انخراط الدولة فى علمية تهميش - إن لم يكن تصفية - ما تبقى من أحزاب المعارضة التى اعتبرت بمثابة العقبة الرئيسية أمام حكم الحزب الواحد (Saunders 2000: 20-1). وهناك عرض مفصل للجدل بشأن دولة الحزب الواحد فى زيمبابوى يمكن الاطلاع عليه فى كتاب "ماندازا وساتشيكونى" المعنون "دولة الحزب الواحد والديمقراطية: جدل زيمبابوى" (Mandaza and Sachikony 1991).

لقد تحرك الحزب الحاكم بعيداً عن تمثل الطموحات الكبرى لدى الجماهير، وبقي أميناً على آمال الشعب ولكن فقط على مستوى الرطانة اللفظية. وطفى الفساد

على الممارسات الحكومية في المستويات العليا، وذلك في مسعى منها وراء الإثراء على حساب الشعب. وأدى فساد القيادة السياسية وما حققته من تراكم أولى للثروة باستخدام جهاز الدولة، أدى إلى صدور قانون القيادة عام ١٩٨٤ الذي استهدفت منه "زانو (الجبهة الوطنية)" الحد من الجشع الزائد عند كبار المسؤولين في الحزب والحكومة (ZANUPF Leadership Code 1984).

وهكذا حدث انفصال بين الدولة والحكومة والحزب الحاكم وبين الشعب. فقد أدرك الشعب أن النخبة السياسية بدأت تخونه. ومن جانبه أدرك الحزب الحاكم سريعاً الخطر الماثل في أن يصبح مرفوضاً، من الشعب، ومن ثم انصب جهده على تطبيق أجندة إقامة دولة الحزب الواحد بهدف سد الأبواب أمام إجراء انتخابات منتظمة يتم فيها الاختيار من بين أحزاب مختلفة. وعلى الرغم من حقيقة التعليق الرسمي لأجندة إقامة دولة الحزب الواحد بدءاً من ١٩٩٠، فقد استمر الحزب الحاكم في صياغة استراتيجيات متجددة من أجل الاحتفاظ بالسلطة وتحطيم المعارضة.

وها هو الدكتور "إديسون زفوبجو" أكثر أيديولوجي زانو (الجبهة الوطنية) شهرة وفصاحة يلخص هوس حزبه بأمن النظام على النحو التالي: "إن أعين الحزب السياسى تتركز على شيء واحد - إن كان حزباً بحق - ألا وهو الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها. وهذه بالضبط هي الوظيفة الأولى لحزب زانو (الجبهة الوطنية)" (Saunders 2000: 38).

وأصبح النظام السياسى لدولة الحزب الواحد هو الأسلوب الأساسى للاحتفاظ بالسلطة فى التسعينيات. وكانت حرب التحرير والحملة العسكرية العنيفة فى "ماتبيلي لند" و"ميدلندس" هما وسيلة حصول "زانو" (الجبهة الوطنية) على السلطة فى الثمانينيات. أما فى التسعينيات فقد سعت "زانو" للاحتفاظ بالسلطة باستخدام عدة وسائل، منها إجراء تعديلات متواصلة على الدستور، وإساءة استخدام مؤسسات الدولة، وممارسة القسر والاضطهاد والعنف الصريح.

وفى إطار سعى "روبرت موجابى" لتأمين نظامه تمت ترقيته من رئيس وزراء إلى رئيس يتمتع بسلطات عديدة ومطلقة. فعلى سبيل المثال حصل الرئيس على سلطات غير محدودة للتدخل فى العملية الانتخابية، بل وحتى للتلاعب بها، لمصلحة الحزب الحاكم (Constitution of Zimbabwe, Moyo 1992: 43-50, Makumbe and Compagnon 2000: 15-35) وكان الهدف من هذا هو إزالة كل القيود على السلطة المطلقة والعليا، وإقامة رئاسة إمبراطورية فى زيمبابوى.

وإلى جانب إدخال تعديلات انتخابية استراتيجية، قامت "زانو" (الجبهة الوطنية) بحشد وتعبئة جوانب أخرى فى آلة الدولة لضمان أمن النظام. وهناك فى كتاب "ما وراء ستارة الدخان: الجوانب السياسية للانتخابات العامة فى زيمبابوى ١٩٩٥"



تأليف "جون ماكومبي" و"دانيل كومبانون"، وكذلك في كتاب "جوناثان مويو" المعنون "التصويت من أجل الديمقراطية"، أدلة تفصيلية على الاستغلال الحزبي الصريح من جانب "زانو" (الجبهة الوطنية) لإمكانيات الدولة، بما فيه احتكار واستخدام أجهزة الإعلام المملوكة للدولة (Moyo 1992, Makumbe and Compagnon 2000).

ومن الاستراتيجيات الأخرى التي استخدمها الحزب الحاكم للبقاء في السلطة استراتيجية تكميم أفواه المعارضة. فلم يحدث مطلقاً منذ ١٩٨٠ أن حظيت المعارضة بأي قدر من التسامح. وقد كان عدم التسامح هذا متأصلاً منذ أيام النضال الوطني، حيث كان الاختلاف يؤدي إلى الموت ربما.

فبدءاً من الثمانينيات جرى التعامل مع حركات المعارضة كحركات معادية وليس كخصوم سياسيين. وجمعت الاستراتيجية المستخدمة للقضاء على "زابو" بين العنف الصريح وتشويه مصداقيتها الوطنية. وجرى عملية منسقة لاغتيال شخصية "جوشوانكومو" زعيم "زابو"، حيث تم تصويره كجبان متردد استنكف عن النضال المسلح، وتحاشى الاعتقال عن طريق الهروب إلى خارج البلاد. أما بحث "نكومو" المتواصل عن السلام من خلال التفاوض مع "إيان سميث" رئيس وزراء الحكومة العنصرية حتى عام ١٩٧٦، فقد جرى تصويره كعمل من أعمال الخيانة والتفريط. كما اتهم "نكومو" بتوجيه جزء ضئيل من قواته إلى الجبهة بينما احتفظ بمعظم قواته المدربة جيداً في زامبيا بهدف التخطيط للقيام بانقلاب إذا فازت "زانو" بالانتخابات. بل إن "روبرت موجابي" نفسه دعا في عام ١٩٨٣ مثلاً إلى ارتكاب أعمال عنف ضد شخص "جوشوا نكومو"، حينما خاطب مؤيديه علناً بقوله: "إن زابو وزعيمها جوشوا نكومو يشبهان ثعبان الكوبرا في البيت، والطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا الثعبان هي ضربه وتحطيم رأسه" (Nkomo 1984: 2).

وكان للتحرش بقيادة "زابو" وقتل مؤيديها منذ ١٩٨٣ حتى ١٩٨٧ أن أجبرت "زابو" على الدخول في اتفاق الوحدة مع الحزب الحاكم، والبدء في عملية تفكيك نفسها كحزب سياسي.

وشهد عام ١٩٨٩ تأسيس "حركة الوحدة الزيمبابوية" ZUM (زوم) بقيادة "إدجار تكيرى"، وقد اعترض هذا الحزب بقوة على أجندة دولة الحزب الواحد، وخاض حملة سياسية قوية بهذا الشأن في مختلف أنحاء البلاد. ولكنه لقي ذات مصير "زابو" حيث تعرض الحزب للملاحقة والاعتداء على أنصاره من جانب أتباع الحزب الحاكم. ووصل عدم التسامح مع حزب "زوم" إلى أعلى درجاته حينما قام عميل لأجهزة الدولة بإطلاق الرصاص على "باتريك كومباي" في وضوح النهار (Saunders 2000: 41). ومن بين أحزاب المعارضة الأخرى التي تعرضت لمثل

تلك المعاملة: حزب "زانو (ندونجا)" و"الأحزاب المتحدة" UP و"اتحاد الديمقراطيين في زيمبابوي" ZUD و"حركة التغيير الديمقراطي MDC التي تكونت عام ١٩٩٩. أما الاستراتيجية الواضحة الأخرى التي استخدمها الحزب الحاكم لتخويف أحزاب المعارضة فقد تمثلت في توجيه تهمة الخيانة إلى زعماء المعارضة. ففي الثمانينيات تم اعتقال "دوميسو دابنجوا" و"لوكوت ماسوكو" بناء على اتهامات مرسلة بالتخطيط للإطاحة بحكم "زانو (الجبهة الوطنية)" - وفي التسعينيات قدم "ريفرند سيثولي" من حزب "زانو (ندونجا)" إلى المحكمة بتهمة محاولة اغتيال الرئيس "روبرت موجابي" وتكوين حركة تمرد باسم "تشيمنونجي". وقبل الانتخابات الرئاسية في مارس ٢٠٠٢ مثل قادة من "حركة التغيير الديمقراطي" وفي مقدمتهم "مورجان تسفانجيراي" والبروفيسور "ويلشمان نكوبى" و"رنسون جاسيلا"، مثلوا أمام المحاكم بتهمة الخيانة والترتيب لاغتيال الرئيس "روبرت موجابي" بالاتفاق مع شركة استشارات كندية. وقد تم، ويتم، هذا كله بهدف أساسى هو تعزيز أمن النظام الحاكم في زيمبابوي.

#### ٥- النضال الشعبى فى التسعينيات من أجل التعددية

فى أعقاب النتائج التى توصلت إليها "لجنة ساندورا" والتظاهرات الطلابية ضد الفساد فى المناصب العليا وارتفاع الأصوات المعارضة داخل المجتمع المدنى، علق "روبرت موجابي" قائلاً: "يجب أن نعترف بأننا نقطف الآن الثمار المريرة لضعفنا وسلوكنا السلبى. فلم يحدث من قبل أن شوهدت صورتنا هكذا كقادة للحزب والحكومة. وشعبنا الآن يتحسر على أفعالنا، ولا بد أنه سيفعل هذا بعد تسع سنوات من الحكم" (Saunders 2000: 37).

وفى الحقيقة أن الشعب كان يراقب أعمال الحزب الحاكم والحكومة اللذين كانا منغمسين فى محاولة خصخصة السياسة لصالح الإبقاء على النخبة الوطنية البرجوازية الصغيرة التى قادت نضال التحرير من أراضي زامبيا وموزمبيق فى السبعينيات.

كذلك راقب الشعب عن كثب المسلك الانتهازى للقادة الحزبيين المنشغلين بمراكمة الثروات على حساب الفلاحين والعمال والشباب والطلاب والنساء.

وتزامنت هذه الانتقادات مع التطورات الدولية والإقليمية التى وقعت فى التسعينيات، مثل نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وإزالة نظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وانهيار الدكتاتوريات ونظم الحزب الواحد مثل نظام "كينيث كاوندا" فى زامبيا و"كاموزو باندا" فى مالاوى. ومن ثم دخلت زيمبابوي فى فترة ملتبسة ومتناقضة من "الجلاسنوست" - المصارحة (Ibid: 35).

لقد كشفت تلك التطورات عن عوار نموذج نظام الحزب الواحد باعتباره يسلم إلى الفساد والدكتاتورية وانعدام الكفاءة، ومن ثم أوحى أيضاً بتجدد الجدل والنشاط من جانب المجتمع المدني في زيمبابوي اللذين تمحورا على مسائل الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني.

واضطر حكم "زانو (الجبهة الوطنية)" إلى التخلي عن فكرته الأنانية لإقامة دولة الحزب الواحد في زيمبابوي. كما اضطرت الحكومة إلى إلغاء حالة الطوارئ تحت ضغط المجتمع المدني، وخاصة التحركات الطلابية والعمالية وأنشطة المتقنين (Ncube 2001).

وفي خلال هذه الفترة نفسها الحافلة بالأمل والقلق معاً اعتمدت الحكومة البرنامج النيوليبرالي للتكيف الهيكلي الاقتصادي ESAP دون حوار حقيقي مع الشعب. وقد اتخذ هذا القرار على نحو ذكر بقوة بالتسلطية والتعسف في الثمانينيات، مما أثار انتقادات واسعة وسط العمال والطلاب أساساً (Mlambo 1998).

لقد أقرت الحكومة برامج التكيف تلك التي وضعت في الغرب، وصورت الأمر للجماهير على أنها سياسة داخلية المنشأ، بينما كانت في كل الأحوال هجوماً مباشراً على الأمنين الاقتصادي والاجتماعي للشعب. حيث تم إلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة للصحة والغذاء والتعليم وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية. وارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً صاروخياً، مما دفع العمال في "مؤتمر نقابات زيمبابوي" ZCTU إلى شن سلسلة من الإضرابات والاعتصامات قوبلت برد فعل عنيف من جانب الحكومة.

ومما يجدر ذكره هنا أن برامج التكيف الهيكلي قد كشفت ليس فقط ابتعاد الحكومة عن الشعب، وإنما بينت أيضاً تحول الوطنيين البرجوازيين الصغار عبر الوقت إلى برجوازية الدولة ذات المصالح الرأسمالية، ومن ثم كانت السهولة التي اعتمدت بها الحكومة تدابير التكيف الهيكلي النيوليبرالية على عكس إرادة الشعب. بيد أن هذا قد حدث في إطار اتسم بالغموض والتناقض، ووسم عملية التراكم الهشة التي تعرضت للعرقلة من جانب برامج التكيف ذاتها. وعموماً فإن تبني برامج التكيف الهيكلي الاقتصادي قد كشف عن تضال اهتمام قيادة "زانو (الجبهة الوطنية)" باحتياجات العمال والفلاحين إلى الرعاية الاجتماعية، وابتعاد هذه القيادة عن هدف العدالة والمساواة (Mlambo 1998).

وهكذا بقدم التسعينيات كانت النخب الوطنية السابقة قد حققت الوئام بينها من خلال "اتفاق الوحدة"، كما تكيفت أيضاً مع رأس المال العالمي عندما وجدت في تبني التكيف الهيكلي أمراً جذاباً وذا جدوى (Bhebe and Ranger 2002: 23-4, Bond and Manyanya 2002, Nabudere 2000).



وبينما أملت شروط المؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين - ضرورة انتهاج الإصلاحات السياسية الديمقراطية وتخفيض حجم الحكومة، تجاهل الحزب الحاكم هذه المطالب حيث رأى فيها تهديداً لأمن النظام. فبدلاً من الانفتاح، تبنت الحكومة تضيق الفضاء السياسى وتشديد قبضتها على السلطة وعدم التسامح مع المعارضة. وأدى هذا إلى ما أسماه البعض "أزمة الحقوق والديمقراطية فى أواخر التسعينيات" (Bhebe and Ranger 2002: 19).

لقد اندلعت تلك الأزمة بفعل حقيقة أن اشتراكية الرفاه الاجتماعى فى الثمانينيات قد ولت لتحل محلها برامج التكيف الهيكلى. أما فى الحقل السياسى فلم تكن هناك معارضة تتمتع بالمصداقية ويمكن أن تشكل بديلاً سياسياً. وعبر الشعب عن نقمته على سياسات "زانو (الجهة الوطنية)" بالامتناع عن المشاركة فى الانتخابات بأعداد كبيرة، وبدأ المحللون السياسيون يتحدثون عن اللامبالاة وسط الجماهير. واستمر هذا حتى صعدت السطح منظمات المجتمع المدنى لتملأ الفراغ السياسى القائم، ونخص منها بالذكر "مؤتمر نقابات عمال زيمبابوى" وبعض جماعات حقوق الإنسان الجديدة مثل ZimRights أى "حقوق زيمبابوى" (Moyo Makumbe and Raftopoulos 2000).

كما أن منظمات أخرى فى المجتمع المدنى مثل "اتحاد مقاتلى حرب التحرير الوطنية فى زيمبابوى" ZNLWVA وغيره، قد أخذت على عاتقها التعبير عن احتياجات ومصالح أعضائها فى ظل تعمق الأزمة الاقتصادية ونفشى مرض الإيدز. كما ركزت منظمات مثل "اللجنة الكاثوليكية للعدالة والسلام" و"مجلس الكنائس فى زيمبابوى" و"مؤسسة الأصول القانونية"، ركزت على حماية حقوق الشعب فى مواجهة النخبة السياسية الفظة والفاصلة المتشبثة بالسلطة. كما وجدت أيضاً حركات نسائية مثل "مجموعة العمل النسائى" WAG و"مشروع مساسا"، والتي ركزت على حماية حقوق النساء (Ibid).

أما عن ردة فعل الحكومة على ضغوط منظمات المجتمع المدنى فيمكن تلخيصها فى استخدام "العصا والجزرة". فبذلت محاولات لاستيعاب الحركتين العمالية والطلابية، مثل إدخال قانون بتعديل علاقات العمل عام ١٩٩٢ وقانون بتعديل العلاقات داخل الجامعة عام ١٩٩٠. واستهدف هذان القانونان الحد من استقلالية الحركتين العمالية والطلابية فى المشهد السياسى. وفى عام ١٩٩٥ أدخلت الحكومة تشريعاً مقيداً آخر فى محاولة منها لاحتواء الضغوط الصادرة عن منظمات المجتمع المدنى المختلفة، ألا وهو "قانون المنظمات الطوعية" الذى حل محل القانون الليبرالى السابق لمنظمات الرفاه وظل معمولاً به منذ ١٩٦٧ (Saunders 2000: 74-9).

غير أن الإجراءات التعسفية لم يكن من الممكن أن تتجح دائماً في منع المطالب الفئوية. فعلى سبيل المثال أعلنت رابطة المحاربين القدماء صراحةً مطالبتها عام ١٩٩٧ بالحصول على التعويض والتكريم المناسبين جزاء الاشتراك في نضال التحرير. واتهموا الحكومة بإهمال المحنة التي يمر بها أولئك المحاربون القدماء. وقد نجحوا في إجبار الحكومة أخيراً على أن تدفع لكل واحد منهم مكافأة إجمالية كبيرة ومعاش شهري كريم. وقد أدت هذه المعاملة التمييزية للمحاربين القدماء إلى اجتذابهم في صف الحزب الحاكم، ومن ثم استخدامهم في تطويع والتحرش بالمدنيين، بل وحتى تعذيب المواطنين بالنيابة عن الحزب الحاكم.

إن النضال الراهن من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في زيمبابوي لا يزال يلقى الدعم من المجتمع المدني، كما أن المعارضة ذات المصادقية قد نشأت أصلاً بين المدنيين، وبشكل خاص "مؤتمر نقابات زيمبابوي" و"الجمعية الدستورية الوطنية". وهناك عرض مفصل ورائع لدور المجتمع المدني - وخاصة الحركة العمالية - في النضال من أجل الديمقراطية في زيمبابوي، وذلك في الكتاب الذي حرره "بريان رافتوبولس" و"لويد ساتشيكوني" بعنوان "الحركة العمالية ودولة ما بعد الاستعمار في زيمبابوي ١٩٨٠-٢٠٠٠" (Raftopoulos and Sachikonye 2001).

وتعتبر "حركة التغيير الديمقراطي" أكبر تحد يواجه الحزب الحاكم، على الرغم من ملاقاتها ذات المعاملة التي واجهتها حركة "زابو"، بما في هذا محاولة اغتيال زعيمها "مورجان تسفانجيراي". واتهمت "حركة التغيير الديمقراطي" بالتمويل الخارجي، واختزلت في مجرد واجهة للقوى الإمبريالية التي تريد إعادة استعمار زيمبابوي. وتعرضت حياة مؤيدي الحركة للتهديد، وقتل البعض منهم بينما كان الاعتقال مصير آخرين (Zimbabwe Human Rights NGO Forum, Augst 2001).

وفي محاولة من الحزب الحاكم لعرقلة أنشطة "حركة التغيير الديمقراطي" اتخذ سلسلة من التشريعات القمعية مثل "قانون النظام والأمن العام" الذي استخدم في ملاحقة أعضاء الحركة ومنعهم من عقد الاجتماعات الجماهيرية والإعلام الحر. وعلى الرغم من كل هذه العوائق في المشهد السياسي بزيمبابوي، مضت الحركة في طريقها، واستطاعت الفوز بسبعة وخمسين مقعداً في الانتخابات البرلمانية، وحققت نسبة تصويت كبيرة في الانتخابات الرئاسية كادت أن تهزم "روبرت موجابي". وقامت الحركة أيضاً بالطعن أمام المحكمة العليا في نتائج الانتخابات الرئاسية.

## ٦- منظور ما بعد الوطنية:

السعى من أجل الأمن الإنسانى والسلم الاجتماعى

لقد أخفق المشروع الوطنى فى زيمبابوى، ممثلاً فى حركة "زانو" (الجبهة الوطنية)، فى أن يمنح جماهير الشعب الأمن الإنسانى والسلم الاجتماعى. وقد عالج "باتريك بوند" و"ماشيمامانيانيا" هذا الفشل على نحو مفصل فى كتابهما "غرق زيمبابوى: الوطنية المستنفدة والنيوليبرالية والسعى وراء العدل الاجتماعى"، حيث ذكروا أنه من الواضح أن العقدين التاليين للحصول على الاستقلال قد أصابا الشعب بالسأم من الحكم السيئ والإدارة الاقتصادية الرديئة لحزب "زانو"، حتى وصل أخيراً إلى نقطة الذروة (Bond and Manyanya 2002). وهو الاستنتاج نفسه الذى توصل إليه "هامر" و"رافتوبولوس" فى كتابهما "عمل لم ينته: إعادة التفكير فى مسائل الأرض والدولة والمواطنة فى زيمبابوى" حيث أوضح المؤلفان كيف وصل المشهد الاقتصادى والسياسى والاجتماعى إلى تشكل ما أصبح يعرف بالأزمة الزيمبابوية (Hammer and Raftopoulos 2000).

إن الأزمة الزيمبابوية هى أزمة شاملة فى الشرعية والحكم والاقتصاد، وأيضاً أزمة إنسانية. فهناك تنافر واستقطاب حاد بين الحزب الحاكم والمجتمع المدنى. والشعب يصرخ مطالباً بحمايته من الجوع والمرض والفقر. وفى الحقيقة يواجه الشعب الزيمبابوى تزامناً كارثياً بين الجفاف والإيدز. وأصبحت شرعية "زانو" التاريخية على محك اختبار جدى، حيث فقدت الوطنية صورتها الخلاصية لدى الشعب. وفشل العنف الحكومى فى إخماد أصوات الجماهير الناقمة على إفلاس السياسات الحكومية. حتى أصبح من الصعب جداً العثور فى الأسواق على السلع الأساسية مثل الذرة والسكر والملح والبتروول والخبز وزيت الطعام.

وقد شهدت الحياة السياسية فى الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢ جهوداً متسقة للجدل بشأن إطار عام مابعد وطنى. وهو الموقف الذى عبر عنه بشكل واضح "مورجان تسفانجيراي" زعيم "حركة التغيير الديمقراطى" حينما قال: "نحن نتحرك بطرق عديدة بعيداً عن النموذج الوطنى الضيق وباتجاه سياسة مبنية على المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية. إن سياسة حركة التغيير الديمقراطى لا تستوحى المنظور الوطنى، لأنها تركز على تمكين ومشاركة الشعب. لقد كان تفكير زانو دائماً هو تفكير من أعلى إلى أسفل، ويتسم بالمركزية المفرطة والحدب على الزمن الماضى. إن النزعة الوطنية لم تكن هدفاً فى حد ذاتها، بينما من المزاعم التى لا تكف زانو عن تكرارها القول بأن كل فرد فى زيمبابوى مدين بحريته للحركة الوطنية. ولهذا فقد أصبحت وطنية مبنية على شراء الولاء السياسى والشللية" (Southern Africa Report, June 2000).



بيد أن هذا المنظور مابعد الوطني سرعان ما ووجه بالانتقادات اللاذعة من جانب أنصار الوطنية الراديكالية والانتقامية والتسلطية. ويضم معسكر أنصار السياسة ما بعد الوطنية تحالفات كبيرة في المجتمع المدني مثل "الجمعية الدستورية الوطنية" NCA و"منتدى المنظمات غير الحكومية في زيمبابوي"، وقد كان ما وحد بينها هو الاقتناع بأن الإجماع الشعبي الذي خلّقه الحركة الوطنية في الستينات والسبعينات قد أدى غرضه، وأنه لم يعد قادراً على الوفاء بالمطالب الثقيلة للقرن الحادي والعشرين، والاعتقاد بأن الإجماع المبني على استلهاام الوطنية لم يتأسس على مبدأ الرضا وإنما على أساس القوة والإجبار. وما تريده زيمبابوي في نظرهم هو إجماع جديد ينبثق من المجتمع المدني؛ إجماع يقوم على التعددية والديمقراطية وإرساء حقوق الإنسان؛ إجماع تقوده الجماهير ويتمحور حول الشعب.

وهكذا فقد تعمقت الأزمة الزيمبابوية وزادت تعقيداً، حيث سرعان ما آلت العملية الديمقراطية إلى طريق مسدودة بسبب الحملة الوطنية المنسقة والمتصلة بقيادة الحزب الحاكم لقمع المعارضين. فقد وجد الحزب الحاكم طوق نجاته في التاريخ، وحاول تذكير الجماهير بأصالة نضاله الثوري.

فمثلاً قالت "زانو" في وثيقة أساسية لها: "إن حزبنا هو الحزب الوحيد الذي يملك تاريخاً مثبتاً من الإنجازات الثورية التي تعزز مكانته في الوضع السياسي والاقتصادي الحالي الذي يستدعي إجراء التحول. فمنذ نشأتها عقدت زانو العزم على أن تظل حزباً ثورياً مبدئياً لا يعرف التردد، ولديه تقاليد عريقة لتطوير المشاركة السياسية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي ومجمل الحريات الإنسانية المحمية في الدستور، والتي يتطلب تحقيقها جميعاً توافر شروط الوحدة والسلام والتنمية" (ZANUPF Manifesto 2000: 8, Raftopoulos 2001: 18).

وكانت مسألة الأرض هي العنصر المهيمن على الحملة الانتخابية لزانو. فكان شعارها الانتخابي "الأرض هي الاقتصاد، والاقتصاد هو الأرض"، وقد تم ترويجها على أوسع نطاق على حساب مسائل ملحة أخرى مثل البطالة والتضخم. وفي محاولة لاستخدام تاريخ "زانو" لإسكات أصوات الشباب العاطل والجائع في زيمبابوي، أدخلت الحكومة النظام المسمى "الخدمة الوطنية". وقد كانت الخدمة الوطنية بمثابة إحياء -في واقع الأمر لفيلق شباب "زانو" الذي استخدم في الثمانينيات لدفع الناس إلى التصويت في الانتخابات لصالح الحزب الحاكم.

وفي الناحية المقابلة أصبح موقف الحركة الديمقراطية للتغيير أكثر التباساً بسبب سعيها الحثيث إلى إرساء وضعية للحركة العمالية كوريث حقيقي للإرث الوطني المفلس. وهو ما أوضحت وثائق الحركة حين قالت: "إن النضال السياسي في زيمبابوي، والذي قاده الشعب العامل تاريخياً، قد سعى دائماً إلى تحقيق الكرامة والسيادة للشعب. ففي حرب تشيمورنجا الأولى قاتل العمال ضد الاستغلال في

المناجم والمزارع والصناعة، وقا تل الفلاحون ضد انتزاع الأرض منهم. كذلك فإن الحركة الوطنية التي قادت حرب تشيمورنجا الثانية قد ولدت فى خضم نضالات الشعب العامل وعلى أساسها. أما النخبة الوطنية الحالية فقد اختطفت هذه النضالات واستثمرتها لأغراضها الخاصة، لتخون بهذا آمال وطموحات الشعب" (MDC Manifesto Summary 2000: 2).

وقد مت حركة التغيير الديمقراطي نفسها، على مستوى السياسات الواقعية، كحزب ديمقراطى اجتماعى يلتزم "بسياسات للتنمية العادلة والمتمحورة على الإنسان، تتم فى بيئة تتسم بالتعددية السياسية وديمقراطية المشاركة والحكم الشفاف والقابل للمحاسبة" (Ibid 2).

ومن الجدير بالذكر أن "حركة التغيير الديمقراطي" كانت واضحة بشأن الحاجة إلى عهد سياسى جديد يدور حول الإنسان، وهو ما دعا "زانو" إلى تقديم نفسها كمنظمة سياسية تضع الشعب فى المقام الأول. وتم تقديم برنامج الإصلاح الفورى فى مسألة الأرض كدليل ساطع على اهتمام "زانو" بالأمن الإنسانى بعد عشرين عاماً من إهماله.

بيد أن هناك بعداً أساسياً فى "الأزمة الزيمبابوية" يتمثل فى الصراع الأيديولوجى بين "زانو" و"حركة التغيير الديمقراطي" فى سياق نظام دولى أحادى القطبية، حيث يتطلب هذا الأخير توجهاً أيديولوجياً براجماتياً يستجيب لمقتضيات العولمة والدمقرطة. وقد أوجز "بريان رافتوبولوس" الموقف على الصعيد المحلى على نحو موفق حين كتب "إن زيمبابوى محكوم عليها بصراع حاد، حيث دولة منهكة واقتصاد يمر بأزمة عنيفة، إلا أن هذه الدولة تتمتع بتأييد جماهيرى حاسم فى الریف من خلال الجمع بين التناول الشعبوى لمسألة الأرض واستخدام القوة للقضاء على أى وجود سياسى بديل فى المناطق الريفية" (Raftopoulos 2001: 34). وحتى تنال "زانو" التأييد الجماهيرى فى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠ والانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢ عملت على تعظيم الاستفادة إلى أقصى حد من التناول الشعبوى لمسألة الأرض. بيد أن هذا لم يكن ليحقق لها سوى نجاح فى الأمد القصير. إذ إن المستقبل يتطلب من "زانو" أن تعيد تكييف توجهها الأيديولوجى لتلائم عالماً يمر بعصر العولمة، حتى تضمن لنفسها عيشاً أطول. أما التكبر القوموى الذى يحاول عزل ويمبابوى عن المجتمع الدولى فهو اختيار كارثى فى القرن الحادى والعشرين.

إن زيمبابوى محصورة الآن فى وضع أيديولوجى شديد الارتباك، حيث تتفاقم الأزمة الاقتصادية والصراع الاجتماعى والتناحر السياسى، بل والأكثر أهمية زيادة مشاعر عدم الثقة فى المستقبل وسط الشعب الزيمبابوى عامة. ولقد أصبح واضحاً

بما فيه الكفاية الآن أن "زانو" تعاني من الإفلاس الأيديولوجي، لأن ما تبقى لديها من رطانة شعبية لم يعد قادراً على إعادة الحياة إلى اقتصاد فاشل.

ومن ناحية أخرى فإن "حركة التغيير الديمقراطي" - البديل الموعود - تستحوذ عليها الأفكار النيوليبرالية بحيث يصعب عليها حل المسائل المرتبطة بتحقيق العدل الاجتماعي، مثل مسألة الأرض ذات التأثير الطاعى فى الحياة السياسية للبلدان التى عانت سابقاً من الاستعمار الاستيطاني، وخاصة فى عصر تتصاعد فيه قوة الرأسمالية والعولمة النيوليبراليتين. بيد أن الأسوأ من هذا أن "حركة التغيير الديمقراطي" لم تنجح فى صياغة منظور مابعد وطنى يتسم بالوضوح وقوة الجذب والطبيعة العملية، وبحيث يكون قادراً على الإجهاز على النزعة الوطنية المستنفدة لدى "زانو"، ويستطيع فى الوقت نفسه إقناع جماهير الفلاحين والشباب والنساء والمتقنين وغيرهم من الفئات الاجتماعية.

ولقد كان لنتائج ومضاعفات هذا الوضع المعقد آثار ضارة وبعيدة المدى على زيمبابوى. فقد أدت، أولاً، إلى جعل "زانو" قادرة على الاحتفاظ بالسلطة رغم مشاكل الإفلاس الأيديولوجي. وفى سعى منها للاحتفاظ بالشرعية أحييت "زانو" سياساتها التسلطية وممارسة العنف والقمع. ومرت الدولة بعملية لإعادة النزعة العسكرية عن طريق استخدام المحاربين القدماء وفرق الشباب، وذلك فى عصر يتجه بكامله نحو إلغاء الطابع العسكرى بعد انتهاء الحرب الباردة.

ووصلت نزعة العسكرة إلى ذروتها فى البيان الذى أصدره قواد الجيش قبيل الانتخابات الرئاسية فى مارس ٢٠٠٢، وقالوا فيه إنهم لن يؤدوا التحية العسكرية لأى شخص لم يشترك فى حرب التحرير حتى لو انتخبه الشعب رئيساً للبلاد.

ثانياً، مضى الحزب الحاكم قدماً فى إدخال تعديلات متواصلة على البنى الدستورية المتبقية، حتى وصل الأمر إلى تقليص الدستور الحالى إلى مجرد وثيقة للرفاهية السياسية. فلقد تحول الدستور إلى مجرد درع لحماية "زانو" ونظامها، وسيف مشر فى وجه المزارعين التجاريين وحركة التغيير الديمقراطي (Okoth-Ogendo 2000: 41-43). كما أدخلت الحكومة قوانين تعسفية جديدة مثل قانون النظام والأمن العام وقانون الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن تحديد حقوق المواطنين وإهمال الأمن الإنسان.

ثالثاً، تحت قناع برنامج إصلاح الأرض كبلت الحكومة أيدى النظام القضائى، مما أنذر بفترة جديدة من انعدام القانون، وخاصة فى مسألة الأراضى المصادرة. وأخيراً تعرضت صورة زيمبابوى فى الخارج لخسائر لا يمكن تعويضها.



## ٧- خلاصة: الطريق إلى الأمام

إن نقطة البدء في تناول المسألة الزيمبابوية هي الإقرار بأن البلد في أزمة عميقة جداً. وينبغي على الحكومة أن تعترف بأن هذه الأزمة لم تكن مجرد نتاج فحسب لأنشطة من يطلق عليهم أعداء زيمبابوى، ولا للقحط الذى ضرب البلاد، وإنما هي ترجع بالأساس إلى السياسات العامة الاقتصادية والسياسية فى الماضى والحاضر، والتي أصبحت بحاجة ماسة إلى إعادة نظر. وهو ما يعتبر مقدمة ضرورية لمراجعة مجمل أداء الحكم فى الماضى، قبل البحث عن بدائل جديدة. ولقد أصبح واضحاً استحالة حل الأزمة الاقتصادية باستخدام الرطانة الشعبية المموهة بنزعة برجمانية.

إنه لمن غير الممكن لأى بلد فى قرن العولمة هذا - بما فيها البلدان المتطورة فى الغرب - أن يحاول عزل نفسه عن شبكة العلاقات المعقدة التى تحكم الآن المجتمع الدولى. ويبدو أن فكرة "سمير أمين" عن فك الارتباط كطريقة للتقدم هي فكرة نظرية جداً وغير عملية فيما يتصل بالتهديدات المرتبطة بالعولمة الرأسمالية. وهكذا فإن الطريق المتاح أمام زيمبابوى يكمن فى العودة إلى الميدان الدبلوماسى وتسوية المشاكل العالقة، وليس اتخاذ موقف متشدد ونافر من الجماعة الدولية. وتعتبر نقطة البداية فى هذا الشأن هي اتخاذ خطوات منفتحة تجاه استعادة سيادة القانون فى الوطن، والالتزام بممارسة حكم صالح يتمشى والمعايير المقبولة دولياً. وينبغي على زيمبابوى ألا تهمل حزمة سياسات "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" NEPAD والتي تتضمن مبادئ رائعة من أجل إصلاح نظم الحكم فى أفريقيا، وخاصة ما تسمى "آلية النظائر للمراجعة" ذات الطابع الفريد. وما أحوج زيمبابوى إلى الاستفادة من الفرصة التى تتيحها "نيباد" حتى تتمكن من العودة إلى حيز القرية العالمية.

وهناك حاجة قوية إلى البحث النزيه عن تحقيق إجماع ديمقراطى تقوم أسسه فى المجتمع المدنى. فقد ولى زمن الخطب الرنانة. ولا طريق للدخول إلى المستقبل سوى القيام بقفزة ملحة ومتسقة للخروج من الميول التسلطية العنيفة وغير المتسامحة والنازعة للهيمنة، والموروثة من أيام حرب التحرير.

وفى الحقيقة أن الوطنيين قد قدموا إسهاماً كبيراً فى الماضى، وعليهم الآن يقلعوا سريعاً عن ذهنية النظر إلى أنفسهم باعتبارهم القيادة الأسمى لزيمبابوى. إن أحداً لم يقل قط أنه يمكن الاستغناء عن الوطنيين وإزاحتهم جانباً، وإنما كل المطلوب هو أن تصبح القيادة أكثر مرونة وتسامحاً وتبصراً، حتى تصبح قادرة على صياغة منظور جديد غير ملتبس بالأيديولوجيات المفلسة، ويتلاءم فى الوقت ذاته مع انتطورات المحلية والإقليمية والدولية.

لقد أوضحت دراسة حالة زيمبابوى إخفاق المشروعات الوطنية فى تنمية ورعاية أمن إنسانى وديمقراطى يفتح الطريق أمام عهد جديد. وقد أثبتت السياسات الاقتصادية المسئولمة للمنظور الوطنى مدى تناقضها مع قوى السوق، حتى لو حققت الأمن والبقاء للنظام. فمن الواضح أن قوى السوق تتطلب التحديث، وهو أمر لا يمكن تجاهله من قبل حكم جاد، أو إخضاعه لمقتضيات أمن النظام الحاكم طول الوقت.

وفيما يختص بالخطوات العملية الواجب اتخاذها لإخراج زيمبابوى من إصار أزمته الحالية، لا يمكن فى المقام الأول تجاهل الحاجة إلى دستور جديد. فالدستور القائم لم يعد يستحق مسمى دستور. فقد تجاوزته الأحداث، وتم مسخه عبر التعديلات المتواصلة التى أدخلت عليه. إن هناك حاجة إلى دستور جديد يستوحى من طموحات الشعب نفسه، وهو ما يعتبر شرطاً أولياً جوهرياً لدفن تسلطية الماضى، وللارتقاء نحو إجماع حقيقى جديد، تعددى وديمقراطى ومتمحور حول الشعب فى زيمبابوى.

هناك ضرورة أيضاً لنزع العسكرة عن المجتمع الزيمبابوى. فأمراء الحرب وجيوشهم لم يعودوا ينتمون لهذا القرن. إذ إن ما تحتاجه زيمبابوى بشدة ليس القسر المستمد من الجبروت العسكرى، وإنما التوافق المؤطر لمسائل جوهريّة فى الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الإنسانى والاستقرار الاقتصادى والرفاه.

أما الممارسة الرامية إلى خصخصة الحياة السياسية لحساب الوطنيين والمحاربين القدماء، فهى ممارسة متعارضة ومتنافرة تماماً مع عملية ديمقراطية زيمبابوى فى القرن الحادى والعشرين. وهى تعرقل إمكانية الحوار المفتوح والنزاهة والموسع الضرورى، والذي يضمن إشراك المجتمع المدنى فى صياغة مستقبل البلد. وهناك حاجة قوية إلى التسامح مع المعارضة باعتبارها قوة نقد ومراجعة لا غنى عنها فى الحياة السياسية لزيمبابوى.

وتحتاج زيمبابوى فى اللحظة التاريخية الحالية إلى مراجعة جسورة للأيدولوجية الوطنية الحالية غير المرنة، واعتناق أيدولوجية جديدة تتسم بالمرونة والتبصر والبرجماتية والتمحور حول الشعب وتتمشى مع التطورات العالمية، ولكن دون التضحية - فى الوقت نفسه - باحتياجات ومطالب المواطنين فى زيمبابوى.

وأخيراً، فإن المسيرة الحتمية لحركة الديمقراطية الاجتماعية تحتاج إلى الرعاية والتسامح، وهو ما يعد شرطاً جوهرياً لتحقيق السلم الاجتماعى والأمن الإنسانى فى القرن الحادى والعشرين.

معنى هذا أن الخطوات التالية التى يجب أن تخطوها زيمبابوى تشمل: أولاً تحرير السياسة من الحضور القوى للحرب والعسكرة. ثانياً: تخليص العملية الانتخابية مما آلت إليه من خداع فكرى وأوهام سياسية. ثالثاً: إنقاذ المجتمع الزيمبابوى من الانقسام الحاد الذى يعانى به الآن بين الشعب والحكام. وأخيراً: ينبغي

إيقاف الأولوية المعطاة لأمن الدولة على حساب الأشكال الأخرى من الأمن، مثل الأمن الإنساني والأمن الاجتماعي والأمن من تعسف السلطة.

#### المراجع:

Alexander, J. and McGregor, J. 1999. Representing violence in Matebeleland, Zimbabwe: Press and internet debates. In T. Alien, (Ed.). *The Media of Conflict: War Reporting and the Representation of Ethnic Violence*. London: Zed Books.

Alexander, J., McGregor, J. and Ranger, T. 2000. *Violence and Memory One Hundred Years in the Dark Forests of Matebeleland*, Harare: Weaver Press.

Bhebe, N. 1989. The nationalist struggle, 1957-62. In C. S. Banana, (Ed.). *Turmoil and Tenacity: Zimbabwe, 18po-ippo*. Harare: The College Press.

———. 1999. *The Zapu and Zanu Guerrilla Warfare and the Lutheran Evangelical Church in Zimbabwe*. Gweru: Mambo Press.

Bhebe, N. and Ranger, T. (Eds.). 1995. *Soldiers in Zimbabwe's Liberation War, Volume One*. Harare: University of Zimbabwe Publications.

———. (Eds.). 1995. *Society in Zimbabwe's Liberation War, Volume Two*. Harare: University of Zimbabwe Publications.

———. (Eds.). 2001. *The Historical Dimensions of Democracy and Human Rights in Zimbabwe, Volume One-. Pre-Colonial and Colonial Legacies*. Harare: University of Zimbabwe Publications.

———. (Eds.). 2003. *Nationalism, Democracy and Human Rights, Volume Two: Colonial and Post-Colonial Legacies*. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Bond, P. 2001. Radical rhetoric and the working class during Zimbabwean nationalism's dying days. In B. Raftopoulos and L. Sachikonye, (Eds.). *Striking Back: The Labour Movement and the Post-Colonial State in Zimbabwe, 1980-2000*. Harare: Weaver Press.

Bond, P. and Manyanya, M. 2002. *Zimbabwe's Plunge: Exhausted Nationalism, Neoliberalism, and the Search for Social Justice*. Harare: Weaver Press.



Chiwewe, W. A. 1989. Unity negotiations. In C. S. Banana, (Eds.). *Turmoil and Tenacity: Zimbabwe, 1890-1990*. Harare: The College Press.

Deng, F. and Zartman, I. W. (Eds.). 1991. *Conflict Resolution in Africa*. Washington: The Brookings Institution.

Dorn, W. 2001. Of guns and goods: Small arms, development and human security. In M. V. Naidu, (Eds.). *Perspectives of Human Security: National Sovereignty and Humanitarian Intervention*. Brandon: Canadian Peace Research and Education Association.

Gava, A. n.d. From Lancaster House Conference to the Unity Accord: Marginalization and Conflict in Zimbabwe, 1979-89. A Case Study for Southern Africa. Unpublished Paper. University of Zimbabwe.

Hammar, A. and Raftopoulos, B. (Eds.). 2002. *Unfinished Business: Rethinking Land, State and Citizenship in Zimbabwe*. Harare: Weaver Press.

Hubert, D. 1999. Human Security: Safety for the People in a Changing World. Unpublished paper presented at a regional conference on the Management of the African Security in the 21st Century. Lagos: Nigerian Institute of International Affairs.

Hudson, M. 1981. *Triumph or Tragedy? Rhodesia to Zimbabwe*. London: Hamish Hamilton.

Kondowe, S. 2000. Sovereignty, intervention and democratisation in small Africa states. In P. Mathoma, G. Mills and J. Stremlau, (Eds.). *Putting People First: Africa Priorities for the UN Millennium Assembly*. Johannesburg: The South Africa Institute of International Affairs.

Kriger, N. J. 1992. *Zimbabwe's Guerrilla War: Peasant Voices*. Cambridge: Cambridge University Press.

Makumbe, J. and Compagnon, D. 2000. *Behind the Smokescreen: The Politics of Zimbabwe's 1995 General Elections*. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Miambo, A. 1997. *The Economic Structural Adjustment Program: The Case of Zimbabwe, 1990-1995*. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Mandaza, I. (Ed.). 1996. *Peace and Security in Southern Africa*. Harare: Sapes Books.

Mandaza, I. and Sachikonye, L. (Eds.). 1991. *The One Party State and Democracy: The Zimbabwe Debate*. Harare: Sapes Books.

Martin, D. and Johnson, P. 1981. *The Struggle for Zimbabwe: The Himurenga War*. Harare: Zimbabwe Publishing House.

\_\_\_\_\_. (Eds.). 1986. *Destructive Engagement: Southern Africa at War*. Harare: Zimbabwe Publishing House.

Mathoma, P., Mills, G. and Stremlau, J., (Eds.). 2000. *Putting People First: African Priorities for the UN Millennium Assembly*. Johannesburg: The South African Institute of International Affairs.

Mazarire, G. and Rupiya, M. 2000. Two wrongs do not make a right: A critical assessment of Zimbabwe's demobilization and reintegration Program, 1980-2000. In *Journal of Peace, Conflict and Military Studies*, Volume i. No. i. 69-80.

Moyo, S., Makumbe, J. and Raftopoulos, B. 2000. *NGOs, the State and Politics in Zimbabwe*. Harare: Sapes Books.

Moyo, J. 1992. *Voting for Democracy: Electoral Politics in Zimbabwe*, Harare: University of Zimbabwe Publications.

Nabudere, D. W. (Ed.). 2000. *Globalisation and the Post-Colonial African State*. Harare: African Association of Political Science.

Ncube, W. 2001. The courts of law in Rhodesia and Zimbabwe: Guardians of civilization, human rights and justice or purveyors of repression, injustice and oppression? In N. Bhebe and T. Ranger, (Eds.). *The Historical Dimensions of Democracy and Human Rights in Zimbabwe, Vol. i, Pre-Colonial and Colonial Legacies*. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Nehwati, F. 1970. The social and communal background to Zhii: The African riots in Bulawayo in 1960. *African Affairs*, Volume 69, No. 276. 120-138.

Ndlovu-Gatsheni, S. 2001. Imperial hypocrisy, settler colonial double standards and the denial of human rights to Africans in colonial Zimbabwe. In N. Bhebe and T. Ranger, (Eds.). *The Historical Dimensions of Democracy and Human Rights in Zimbabwe, Volume 1*. Harare: University of Zimbabwe Publications.

\_\_\_\_\_. 2003. The post colonial state and Matebeleland regional perception of civil- military relations, 1980-2002. In M. Rupiah, (Ed.). *Civil Military Relations in Southern Africa*. Forthcoming.

\_\_\_\_\_. Forthcoming. *Human Pasts: Prognoses and Visions of Democracy and Human Rights in Zimbabwe in 21st Century*. Book manuscript.

\_\_\_\_\_. 2003. Domestication of women by other women in Zimbabwe: Another look at the dynamics of patriarchy in Africa. In *Southern African Feminist Review*, Volume 6, No. 4. In press.

Nhongo-Simbanegavi, J. 2000. *For Better or Worse? Women and ZANLA in Zimbabwe's Liberation Struggle*. Harare: Weaver Press.

Nkomo, J. 1984. *Nkomo: The Story of My Life*. London: Methuen.

Nyagumbo, M. 1981. *With the People: An Autobiography from the Zimbabwe Struggle*. London: Allison and Busby.

Nyangoni, C. and Nyandoro, G. (Eds.). 1979. *Zimbabwe Independence Movements: Selected Documents*. London: Rex Collings.

Nzongola-Ntalaja, G. 1987. *Revolution and Counter-Revolution in Africa: Essays in Cotemporary Politics*. London: Zed Books.

Okoth-Ogendo, H. W. O. 2000. The quest for constitutional government. In G. Hyden, H. Okoth-Ogendo and D. Olowu, (Eds.). *African Perspectives on Governance*. Trenton: Africa World Press, Inc. Raftopoulos, B. 1992. Beyond the house of hunger: Democratic struggle in Zimbabwe. In *Review of African Political Economy*, Volume 54.

\_\_\_\_\_. 1999. Problematizing nationalism in Zimbabwe: A historiographical review. In *Zambezia*, Volume 26, No. ii. 20-30.

\_\_\_\_\_. 2001. The labour movement and the emergence of opposition politics in Zimbabwe. In B. Raftopoulos and L. Sachikonye, (Eds.). *Striking Back: The Labour Movement and the Post-Colonial State in Zimbabwe, 1980-2000*. Harare: Weaver Press.

Raftopoulos, B. and Phimister, I., (Eds.). 1997. *Keep On Knocking: A History of the Labour Movement in Zimbabwe, 1900-97*. Harare: Baobab Books.



Sachikonye, L. M. (Ed.). 1995. Democracy, Civil Society and the State: Social Movements in Southern Africa. Harare: Sapes Books

Saunders, R. 2000. Never the Same Again: Zimbabwe's Growth Towards Democracy. Harare: Edwina Spicer Productions.

Sithole, M. 1999. Zimbabwe: Struggles Within the Struggle. Harare: Rujeko Publishers.

Tshuma, L. 1997. A Matter of (in) Justice: Law, State and the Agrarian Question in Zimbabwe. Harare: Sapes Books.

Werbner, R. 1991. Tears of the Dead. Edinburgh Edinburgh University Press.

### **Reports, Magazines, Newspapers and Manifestos**

A Consolidated Report on the Food Riots 19-23 January 1998. Amani Trust on behalf of the Zimbabwe Human Rights NGO Forum, March 1998.

Bantu Mirror, 2 December 1961.

Breaking the Silence and Building True Peace: A Report on the Disturbances in Matebeleland and the Midlands, 1990 to 1988. Catholic Commission for Justice and Peace in Zimbabwe and the Legal Resources Foundation. Harare. February 1997.

Chronicle, 5 April 1983.

Moto, July 1999.

MDC Manifesto, 2000.

Parade, July 1999.

Politically Motivated Violence in Zimbabwe, 2000-2001. Zimbabwe Human Rights NGO Forum, August 2001.

Organized Violence and Torture in Zimbabwe in 2000. Human Rights Legal Unit of the Zimbabwe Human Rights NGO Forum, March 2001.

Sunday Mail, 16 September 1984.

Southern Africa Report, June 2000.

ZANU(PF) Manifesto. 2000. Election Directorate.

Zimbabwe Wages of War. Lawyers Committee for Human Rights, New York. 1986.

## الفصل الرابع عشر

### مشروطة المساعدات وأثرها على حقوق الإنسان حالة زامبيا

بقلم: سيفاس كيه لومينا\*

#### ١- مقدمة

لقد أصبح الربط الواضح بين مساعدات التنمية والإصلاح السياسى والإدارى فى البلدان التى تتلقى هذه المساعدات، أو ما يسمى المشروطة السياسية، أصبح مبدأ جوهرياً فى سياسة منح المعونات فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وتتضمن هذه المشروطة السياسية تعليق أو إنهاء مساعدة البلد الذى يفشل فى الاستجابة لوصفات المانحين، أو زيادة المساعدات كمكافأة من يستجيبون لطلبات المانحين. وتستهدف هذه المشروطة دفع الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان وقابلية الإدارة العامة للمحاسبة، أو ما يطلق عليه "الحكم الصالح" بلغة البنك الدولى.

وبينما نجحت هذه المشروطة السياسية فى إعطاء دفعة قوية للإصلاح فى عدد من البلدان الأفريقية مثل بنين وكينيا ومالاوى وزامبيا، فإنها قد ولدت فى الوقت نفسه جدلاً كبيراً، مثل الاعتراض على التدخل فى السيادة الوطنية للبلدان المتلقية للمساعدات، وفرض الوصاية عليها، واستخدام المعايير المزدوجة.

وفى ضوء هذا الجدل ينبثق السؤال المنطقي عن ضرورة استخدام المشروطة السياسية لتعزيز حقوق الإنسان؟

ويتناول هذا الفصل قضية البحث عن مقارنة إيجابية للمشروطة السياسية تسمح بالارتقاء بحقوق الإنسان فى البلدان المتلقية للمساعدات، مع أخذ زامبيا كدراسة حالة كاشفة.

وبالإضافة إلى هذا يحاول الفصل تقييم خيارات التدخل فى سياق المشروطة السياسية، وذلك من أجل تحديد أو اقتراح مقارنة مقبولة وفعالة لتحسين أحوال حقوق الإنسان فى البلدان المتلقية للمساعدات<sup>(١)</sup>.

---

\* Cephas K. Lumina. كلية هوارد للقانون، جامعة ناتال. ديربان. جنوب أفريقيا.  
E-mail: drclumiana@uahoo.co.uk

ويحاول هذا الفصل إنجاز هدفه عن طريق القيام أولاً بمراجعة المشروطة السياسية، مع التركيز على المقاربات المختلفة لها. وبعد ذلك نتناول بشكل مختصر دور هذه المشروطة في عملية الإصلاح السياسى عام ١٩٩١، وفي تعزيز حقوق الإنسان فى العقد التالى للتغيرات السياسية (١٩٩١ - ٢٠٠٠). وبعد هذا يتناول الفصل أثر الإصلاحات السياسية على حقوق الإنسان، ثم يحدد جوانب القلق التى لا تزال تعترى تطبيق حقوق الإنسان ولم ينجح الإصلاح السياسى فى حلها بعد. ثم يقوم الكاتب بمراجعة بعض القضايا التى يثيرها استخدام المشروطة السياسية لتعزيز أحوال حقوق الإنسان فى زامبيا. وأخيراً يقترح هذا الفصل استراتيجية لمعالجة كل هذه المسائل ومختلف جوانب القلق بشأن حقوق الإنسان.

## ٢ - المشروطة السياسية نظرة عامة

لا شك أن المعالجة المفصلة لمبادئ وممارسة المشروطة السياسية تخرج عن الحيز المسموح به لهذا الفصل. إلا أنه يظل من الضروري تحديد الخطوط العامة لتلك الجوانب من أجل إدراج هذه الموضوعة فى منظور سليم.

### ١/٢ ما هى المشروطة السياسية؟

أوضحنا من قبل أن استخدام المساعدات كأداة فى تعزيز الإصلاح السياسى والإدارى فى البلدان النامية قد أصبح من سمات سياسة المانحين فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة. ومن أوضح الأدلة على هذا الاتجاه الجديد تلك السلسلة الطويلة من البيانات المتعلقة بالسياسات والتى صدرت عن وكالات اللعون فى الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب الباردة (Tomasevski 1993).

فمنذ أوائل التسعينيات بدأ المانحون يشددون على حاجة البلدان المتلقية إلى إقامة الحكم الجيد عن طريق المشاركة الشعبية، وإعطاء مساحة أكبر للمساءلة العامة والاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفى بعض الحالات تَرجم المانحون هذه البيانات إلى عمل بالفعل. وعادة ما يطلق اصطلاح المشروطة السياسية على الشروط التى يضعها المانحون لتشجيع أو إجبار البلدان المتلقية للمساعدات على إدخال تلك التغييرات.

وتنطوى المشروطة السياسية على استخدام المعونة من قبل المانحين كأداة لتشجيع أو فرض الإصلاح على بلد متلق للمساعدات. ويتم هذا عن طريق تلويح الجهة المانحة بتعليق أو التعليق الفعلى للمساعدات إذ لم يمتنع البلد المتلقى عن القيام بأشياء يرفضها المانح. وقد يتم الأمر أيضاً عن طريق تقديم المساعدات أو الوعد بتقديمها إذا كان البلد المتلقى يقوم بالفعل بإجراءات مطلوبة فى المقابل، أو يتعهد بالقيام بهذا.



أى أن المشروطة السياسية يمكن أن تكون عقابية تأديبية أو إيجابية/ تشجيعية. وتقول الممارسة العملية إن المانحين كانوا يتبعون غالباً واحدة من مقاربتين مختلفتين للمشروطة السياسية، وهما الاستراتيجية الإيجابية (الجزرة)، والاستراتيجية السلبية (العصا) <sup>(٢)</sup>.

وهناك ثلاثة أهداف محددة للمشروطة السياسية هي: تشجيع الديمقراطية، والارتقاء بحقوق الإنسان، وتحسين الكفاءة الإدارية (Robinson 1993: 58) وغالباً ما يتم إجمال هذه الأهداف تحت معطف شعار العام الذى أطلقه البنك الدولى فى التسعينيات، وهو تشجيع الحكم الجيد فى البلدان المتلقية للمساعدات، وذلك استجابة من البنك للإخفاق الذى صاحب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه السوقى، والتى اعتمدها كل من البنك والصندوق الدوليان فى الثمانينيات. وبمقتضى هذه المشروطة أصبحت القروض ومساعدات التنمية رهينة بتحقيق الأهداف سابقة الذكر (World Bank 1989).

ووفقاً للبنك الدولى، يتضمن الحكم الصالح ضمان محاسبة الإدارة العامة، وسيادة القانون وكبح الفساد <sup>(٣)</sup> كما تشمل أجندة الحكم الصالح عند مانحين كثر آخرين: الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والكفاءة والمحاسبة والشفافية فى الحكم والإدارة العامة. بينما قام آخرون بتوسيع هذا المفهوم ليشمل المشاركة الشعبية.

وقد طبقت المشروطة السياسية، سواء بشكلها السلبى أم الإيجابى، العقابى أم التأييدى، على عدة بلدان، ولكن نتائج التطبيق لم تأت متماثلة. ففي بلد مثل إندونيسيا لم تستطع المشروطة السلبية تحقيق أهدافها عاجلاً، بينما فى بلاد أخرى مثل كينيا ومالاوى نجح المانحون جزئياً فى تحقيق أهدافهم حيث عقدت انتخابات متعددة الأحزاب. وفى بلدان أخرى مثل زامبيا وبنين تم تطبيق المشروطة الإيجابية مكافأة للحكام على التزامهم بالإصلاحين الاقتصادى والديمقراطى، وإن كان لا يزال من الصعب تقييم النتائج الحقيقة لهذه التحولات.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد شيء جديد حقيقة فيما يتعلق بالربط بين المعونة والشروط السياسية (Montgomery 1962: 4) حيث كانت الشروط السياسية دائماً جزءاً لا يتجزأ من تقديم المساعدات. وقد اختلفت هذه الشروط باختلاف أهداف المانحين. فكانت الاعتبارات الاستراتيجية والدبلوماسية والأيدولوجية مثلاً بمثابة العوامل الحاسمة عند كثير من الحكومات المانحة. وفوق هذا فقد استخدمت جميع الحكومات المانحة - ولا تزال تستخدم - المساعدات كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية (Kaplan 1967: 20-22, Vincent 1989: 54-66).

وإذا كانت الاعتبارات السياسية قد هيمنت فى الماضى على قرارات تقديم المساعدة، فإنه لم تكن هناك رابطة "واضحة" أو "علنية" بين الاثنين. وإن كان

هناك استثناء في ما يختص بحقوق الإنسان، حيث قام عدد من الدول المانحة - مثل الولايات المتحدة وكندا وهولندا والنرويج - بتطبيق معايير واضحة فيما يتعلق بالالتزام بحقوق الإنسان على القرارات الخاصة بتقديم المعونة. ومع ذلك فإن استخدام المساعدات عملياً لتعزيز حقوق الإنسان قد اتسم بانعدام الثبات أو التساوق، وظل عنصراً هامشياً في اتخاذ القرارات (Stokke 1991: 15).

وقد كانت المشروطة موضع جدل مستمر. بيد أن ممارسات ما بعد انتهاء الحرب الباردة قد جاءت لترسي على نحو "واضح" ربط المساعدات بالإصلاح السياسي وأشياء أخرى، وهو التطور الذي أعاد الجدل بقوة بشأن المشروطة السياسية. ومن الانتقادات الأكثر شيوعاً لهذه المشروطة أنها تمثل تدخلاً في السيادة الوطنية للبلدان المتلقية للمساعدات، وأنها بمثابة عقوبة غير ملائمة وسيئة التوجيه للنظم المنتهكة لحقوق الإنسان لأن العقاب يمتد ليشمل الفئات والمواطنين المحتاجين إلى العون، وأخيراً أن الملحقين يطبقون عادة معايير مزدوجة لدى تطبيق المشروطة (Cunliffe 1989: 115-129).

وتعرضت انتقادات أخرى لما أسمته استخدام المشروطة السياسية كمبرر لخفض أو قطع المساعدات عن البلدان النامية، وذلك كأداة أيديولوجية غربية لتعزيز الهيمنة (Barya 1993: 16-23).

ومع ذلك فليس كل هذه الانتقادات مبرراً على نحو كامل. إذ إن المشروطة السياسية قد قوبلت بمقاومة أو انتقادات من الحكومات في البلدان المتلقية للمساعدات باعتبارها من أكبر المستفيدين من استمرار "الوضع القائم". ولا شك أن المشروطة تمثل تهديداً لهذا "الوضع القائم".

وفي المقابل سعى المانحون إلى تبرير تطبيقهم للمشروطة السياسية على عدة أسس (ODI 1991) من أهمها الرغبة في ضمان فعالية المساعدات، رغم أنه ليس هناك حكم قاطع بأن قيام الديمقراطية متعددة الأحزاب يمثل شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، مثلما لا يوجد دليل قطعي على أن نظم الحكم غير الديمقراطية ناجحة اقتصادياً بالضرورة.

ومن المبررات الشائعة أيضاً أنه حينما يكون نظام الحكم في البلد المتلقى للمساعدة قمعياً وينكر على المواطنين حقوقهم الديمقراطية في تقرير مصائرهم، يصبح من واجب الجماعة الدولية دعم مطالبة المواطنين المقهورين بالتغيير. وتتعلق الفكرة هنا من المنطق القائل بأن التهديد بقطع أو تقليص المساعدات سوف يدفع تلك النظم إلى إحداث تغييرات سياسية تلبي المطالب المحلية. أي أن المانحين يطبقون المشروطة السياسية استجابة للتحركات الداخلية الرامية إلى إحداث تغيير سياسي في البلدان المتلقية للمساعدات.

## ٢/٢ المقاربات المختلفة للمشروطية

يستخدم المانحون سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع أو فرض الإصلاح فى سياق من المشروطية السياسية الجديدة، وهى الإجراءات التى يمكن تقسيمها إلى مقاربتين رئيسيتين: عقابية وإيجابية.

### ١/١/٢ المقاربة الإيجابية (أو التشجيعية)

بمقتضى هذه المقاربة يوظف المانحون سلسلة عريضة من الإجراءات الداعمة ذات البناء المؤسسى - فى أغلب الأحوال - للتشجيع على الحكم الجيد. وتنقسم الشروط إلى فئتين عريضتين: إصلاح القطاع العام، والإصلاحات السياسية. وتتضمن إصلاحات القطاع العام تشجيع قيام إدارة أفضل لهذا القطاع، وإصلاح الخدمة المدنية فى جهاز الدولة، وإرساء قواعد المساءلة والشفافية فى الحكم، وإصلاح النظام القانونى وإعادة تدريب الشرطة.. الخ. أما الإصلاحات السياسية فتغطى مجالات واسعة مثل حرية الصحافة، ودعم جماعات حقوق الإنسان المحلية وغيرها من المنظمات المدنية وغير الحكومية، ومراقبة الانتخابات العامة، ودعم الأحزاب السياسية الجديدة، والتشجيع على القيام بإصلاحات دستورية.

وعادة ما تنطوى الإجراءات الإيجابية على زيادة تدفق المساعدات لمكافأة البلدان التى بذلت جهوداً فى طريق الديمقراطية بالفعل أو قطعت وعوداً على نفسها بالقيام بهذه الإصلاحات، وتقديم المساعدة بشرط عدم عودة الدولة المتلقية إلى ممارساتها القديمة، ومساعدة عملية الانتقال الديمقراطى عن طريق تمويل برامج مختلفة لتسجيل الناخبين ومراقبة الانتخابات. وقد استفادت زامبيا على سبيل المثال من زيادة تدفق المساعدات فى أعقاب الإصلاحات السياسية التى أدخلت عام ١٩٩١.

### ٢/٢/٢ المقاربة السلبية (أو العقابية)

تربط المقاربة السلبية بين تقديم العون وبين تطبيق الدولة المتلقية للإصلاحات السياسية أو الشروط التى يحددها المانحون. وحينما يخفق البلد المتلقى فى القيام بما هو مطلوب منه فإن هذا قد يؤدى إلى تقليص المساعدات أو تجميدها أو حتى قطعها فى الحالات الشديدة. ويهدف المانحون المعتمدون لهذه المقاربة عادة إلى تشجيع الديمقراطية متعددة الأحزاب، وإدخال تحسينات على الأداء الحكومى فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى البلد المعنى غير أن هذه المقاربة يتم اللجوء إليها كملاذ أخير بعد أن تكون المبادرات الدبلوماسية التقليدية قد فشلت.



ويوظف المانحون الإجراءات العقابية على أساس مدى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في عدد من المجالات والمواقف. غير أن الطريقة العقابية لم تنتج دائماً النتيجة المرجوة. وتعتبر زامبيا من الأمثلة الواضحة، حين قام المانحون بتجميد المساعدات في أبريل ١٩٩٦ لإجبار حكومة "تشيلوبا" على عقد جمعية تأسيسية تتمثل فيها جميع الأحزاب وتضطلع بإدخال تعديلات دستورية مهمة. ومع ذلك فإن الحكومة قد تحدث المانحين واعتمدت التعديلات الدستورية الصادرة عن البرلمان الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم.

وفي حالات أخرى، لم يلجأ المانحون فعلياً إلى قطع المعونات أو خفضها أو تجميدها، وإنما اكتفوا بالتهديد بهذا. ففي زامبيا على سبيل المثال لم يقم المانحون بتجميد فعلي للمساعدات لإجبار حكومة الرئيس "كاوندا" على الاضطلاع بإصلاح سياسي، ولكن كان هناك تهديد مبطن بذلك ما لم يحدث التغيير السياسي المطلوب. كما كانت هناك ضغوط إضافية على الرئيس "كاوندا" بسبب تعليق صندوق النقد والبنك الدوليين للقروض التي سبق وأن التزما بتقديمها لزامبيا.

### ٣/٢/٢ الجزيرة أم العصا

لقد كانت النسخة السلبية من المشروطة أكثر تعرضاً للنقد والجدل من المقاربة المعاكسة لها. فقد تسببت المقاربة السلبية في إثارة غضب الدول المتلقية للمساعدات، الأمر الذي أدى عملياً إلى تقليص التزام هذه الدول بتحقيق الإصلاحات التي يسعى المانحون لإنجازها (Nelson 1992).

فقد يقال، انطلاقاً من اعتبار أهمية التنمية الاقتصادية لتطوير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان المتلقية للمساعدات، أن إيقاف المساعدات لإجبار دولة ما على الاضطلاع بالإصلاح السياسي قد يؤدي عملياً إلى عرقلة مسيرة حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي الرؤية التي يشترك فيها - للمفارقة - كل من مسئولى الحكومة الزامبية والجماعات المانحة الموجودة في زامبيا. فعلى سبيل المثال أوضح مسئولان حكوميان بارزان تفضيلهما للمشروطة الإيجابية<sup>(٤)</sup>، كما صدق دبلوماسي هولندي في زامبيا على هذا الرأي حين قال إن المانحين لا يلجأون عادة إلى الوسائل العقابية إلا عندما يفشل الممثلون الدبلوماسيون.

كذلك صدق عدد من أفراد السلطة القضائية - بمن فيهم كبير القضاة - على جدوى المقاربة الإيجابية مشددين على أن حجب المساعدات لا يكون ضرورياً إلا عندما يكون النظام الحاكم قمعياً، أو يتصل من التزاماته بالإصلاح<sup>(٥)</sup>.

وبالمثل فإن المقاربة الإيجابية، أى تقديم الجزرة للدولة المستهدفة لتشجيعها على إدخال الإصلاحات السياسية، كانت أقل إثارة للخلافات، بدعوى أنها أكثر قبولاً من جانب الدولة المتلقية للمساعدات.

وحسب وجهة النظر الشخصية للكاتب ينبغي أن تحصل المقاربة الإيجابية على أسبقية عن المقاربة العقابية. وحتى يتمكن المانحون من إنجاز تغييرات دائمة يمكنهم تقديم دعم تثبيتي للمؤسسات والعمليات التى تعتبر حيوية لتغذية الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا شك أن هذه الممارسة ستكون أقل إثارة للاختلافات.

ومن ناحية أخرى، لا ينبغي تطبيق المقاربة العقابية إلا حينما يصبح سجل النظام الحاكم حافلاً - ومن خلال تقديرات موضوعية - بانتهاكات حقوق الإنسان، أو لمنع وقوع انتهاكات فى بلد اضطلع بالفعل بالبدء فى الإصلاحات السياسية ولكنه لا يبدى رغبة واضحة فى تعزيز الديمقراطية على رغم استمرار الدعم من قبل المانحين، أو حينما يكون هناك اتفاق دولى متعدد الأطراف على استخدام هذه المقاربة مثلما أوضحت تجربة إندونيسيا عام ١٩٩٢.

صفوة القول أن المشروطة السياسية تكون فى أفضل أحوالها حينما تتبنى - كما يقول أحد المعلقين - على "جزرة" الدعم الإضافى للتشجيع على مزيد من التقدم، بدلاً من "عصا" العقوبات التى تنتهى إلى تقليص المساعدات للبلدان النامية (Haas 1994: 100).

### ٣ - المشروطة وحقوق الإنسان فى زيمبابوى

#### ١/٣ - المشروطة والإصلاحات السياسية عام ١٩٩١

شهد عام ١٩٩١ نهاية نظام الحزب الواحد فى زامبيا، ومولد الجمهورية الثالثة التى تبنت دستوراً يكرس نظام التعدد الحزبى. ويتناول هذا الجزء على نحو موجز دور المشروطة السياسية فى عملية الإصلاح.

ورغم أن مصادر المعلومات البحثية وسط ممثلى جماعة المانحين فى زامبيا كانوا مترددين بشكل عام فى توضيح مدى مساعدة المانحين للتغيير السياسى، فمن الواضح أن المشروطة السياسية قد لعبت دورها - حتى لو لم يكن دوراً كبيراً - فى عملية الإصلاح السياسى.

فحسبما يقول دبلوماسى بريطانى، لم تقدم حكومته على إيقاف أية مساعدة لزامبيا، واكتفت فقط بتشجيع التحرك نحو الإصلاح<sup>(١)</sup> بيد أنه لم يشرح بالضبط معنى عبارة تشجيع التحرك نحو الإصلاح.

ويقول مسئول زامبى فى "اللجنة الوطنية لتخطيط التنمية" NCDP - المسؤولة عن التعاون فى التنمية - إن هذه اللغة الدبلوماسية تتضمن إجراءات مثل تعليق المساعدات<sup>(٢)</sup>.

وأوضح دبلوماسي آخر أن حكومته قد لعبت "دوراً بناءً ونشطاً لتأييد الانتقال السلمي للسلطة، وممارسة الضغط على كاوندرا ليتجاوب مع المطالبة الشعبية بالتغيير، ودعم حكومة الرئيس تشيلوبا المنتخبة حديثاً من خلال الالتزام بحزمة سخية من المعونة الأجنبية. وفي الحقيقة لم يتم اللجوء إلى إيقاف فعلى للمساعدات، وإنما كان التهديد بهذا واضحاً" <sup>(٨)</sup>.

وقد أكد هذه الرؤية مسئول كبير في وزارة الشؤون الداخلية بزامبيا، حيث قال إن المانحين قد لعبوا دوراً من خلال ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية <sup>(٩)</sup>.  
فقبل الانتخابات الرئاسية والنيابية العامة بشهر واحد علق صندوق النقد والبنك الدوليان القروض المقررة لزامبيا، وعبرا عن قلقهما بشأن الحكم الصالح. ورغم أن السبب الرئيسى الذى أعلنته المؤسستان الماليتان الدوليتان لهذا الإجراء كان الادعاء بفشل الحكومة فى تطبيق إجراءات التقشف المالى المتفق عليها، فهناك من الأسباب ما يكفى لتأكيد أن هذا الموقف من جانب البنك والصندوق كان فى الحقيقة جزءاً من فرض المشروطة السياسية الهادفة إلى ضمان استمرار حكومة "كاوندرا" فى الإصلاحات السياسية. ومن المهم هنا ملاحظة أن هذا الإجراء قد اتخذ بعد مرور عامين فقط من تبنى البنك الدولى لأجندة الحكم الصالح.

وفى الوقت نفسه قامت حكومات البلدان المانحة بسحب دعمها عمداً لأسباب مماثلة لأسباب صندوق النقد والبنك الدوليين. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الألمانية بإجراء خفض ملموس على مساعدتها لحكومة "كاوندرا"، ولم تفرج عن الأرصدة المعلقة إلا بعد مائة يوم من الانتخابات التى شهدت هزيمة حكومة "كاوندرا"، بل قامت الحكومة الألمانية بإدخال زيادة على المساعدات (Waller 1995: 117) وفى الواقع أن قيام المانحين بتعليق أو تخفيض التزاماتهم بالعون فى وقت تمارس الضغوط الدبلوماسية المكثفة من أجل الإصلاح وقبيل إجراء الانتخابات، قد لعب دوراً مهماً فى إحداث التغييرات السياسية.

بيد أنه من الجدير بالملاحظة أن العمل الذى قام به المانحون لم يكن عقابياً أو سلبياً فى جميع جوانبه، حيث لجأوا أيضاً إلى استخدام المقاربة الإيجابية للتشجيع على الإصلاح السياسى. فمثلاً قامت الإدارة الأمريكية بإلغاء دين مستحق على زامبيا قيمته ٢٥٠ مليون دولار أمريكى بعد فترة وجيزة من انتخاب "تشيلوبا" زعيم حركة الديمقراطية التعددية رئيساً لزامبيا <sup>(١٠)</sup>. كما قام المانحون بدعم جهود مراقبة الانتخابات (Andreassen, Geisler and Tostensen 1992: 63-68).

ولهذا من الواضح أن الضغط الذى مارسه المانحون من خلال المشروطة السياسية، وضد محاولة التغاضى عن المطالب المحلية بالإصلاح، قد نجت فى الوصول إلى الذروة بالتغيرات السياسية الكبيرة التى حدثت فى ١٩٩٠-١٩٩١.



### ٢/٣ المشروطة السياسية في فترة ما بعد الإصلاح

فى أعقاب التغيرات السياسية التى وقعت عام ١٩٩١ تعهد المانحون بتقديم حزمة سخية من المساعدات لزامبيا مكافأة لحكومتها على جهودها فى عملية الديمقراطية. بيد أنه فى ذروة الأزمة الناشبة فى مارس ١٩٩٣ وإعلان "تشيلوبا" الأحكام العرفية، ثم اعتقال وتعذيب قادة "حزب الاستقلال الوطنى المتحد" UNIP، مارس المانحون الضغوط على الحكومة لإلغاء الأحكام العرفية. ونتيجة لهذه الضغوط قلصت الحكومة فترة الحد الأقصى للاعتقال دون محاكمة من ٢٨ يوماً إلى ٧ أيام، ثم ألغيت حالة الطوارئ فى مايو من نفس العام. وفيما بعد أعلنت الحكومة تكليف "لجنة مونيما لحقوق الإنسان" بالتحقيق فى الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان فى كل من الجمهوريتين الثانية والثالثة.

وفى أوائل ١٩٩٥ أعلنت "البارونة تشوكر" وزيرة التنمية البريطانية فيما وراء البحار التزام بلدها بمساعدة زامبيا، ولكنها حذرت فى نفس الوقت من أن تقديم المزيد من المساعدات يعتمد - ضمن أشياء أخرى - على استمرار احترام حقوق الإنسان<sup>(١١)</sup>. وفى أكتوبر ١٩٩٥ انتقد المانحون سجل الحكومة الزامبية فى مجال حقوق الإنسان، وربطوا الإفراج عن مزيد من المساعدات بالحكم الجيد<sup>(١٢)</sup>.

وفى أبريل ١٩٩٦ قامت الحكومة البريطانية بإيقاف المساعدات لإجبار الحكومة على إصدار تعديل دستورى لشروط المواطنة اللازمة للترشح لرئاسة الدولة، من جمعية تأسيسية وليس من البرلمان الذى تهيمن عليه "حركة التغيير الديمقراطي". غير أن "تشيلوبا" صدق فى الشهر التالى على القانون الصادر عن البرلمان. وهو ما أدى إلى نشوب احتجاجات جماهيرية فى مختلف أنحاء زامبيا، وفى أعقابها علق المانحون مساعدات بقيمة مليار دولار ليعبروا بهذا الموقف عن عدم رضاهم عما اعتبروه تلاعباً من جانب الحكومة بالدستور لمنع "كاوندا" من الترشح ضد "تشيلوبا"<sup>(١٣)</sup>.

ودعا المانحون إلى إدخال تعديلات على الدستور يتم التصديق عليها بواسطة جمعية تأسيسية تضم جميع الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. غير أن الحكومة ردت على هذا بإدانة تلك الدعوة من جانب الدول المانحة باعتبارها انتهاكاً لسيادة زيمبابوى. ومع ذلك قد يرى البعض أن رد الفعل هذا لم يكن مبرراً لأن كل ما كان يحاوله المانحون هو ضمان وفاء حكومة زامبيا بالتزاماتها الواردة فى اتفاقيات تمويل المراجعة الدستورية.

ويبدو واضحاً من أزمة التعديلات الدستورية فى مايو ١٩٩٦ أن محاولات المانحين لدفع التغيير من خلال المشروطة السياسية لم تكلل بالنجاح. فقد درجت

الحكومة على الرد عادة على أى مشروطة سياسية عقابية باتهام المانحين بالتدخل فى سيادتها الوطنية، وممارسة الوصاية واستخدام المعايير المزدوجة.. الخ<sup>(١٤)</sup>.

### ٣/٣ المشروطة وحقوق الإنسان (١٩٩١-٢٠٠٠)

لعبت المشروطة السياسية، كما أوضحنا من قبل، دوراً فى عملية الإصلاح السياسى التى بدأت عام ١٩٩١. فمذ هذا الوقت واصل المانحون تطبيق كل من المقاربة الإيجابية والمقاربة العقابية ولكن يظل السؤال قائماً عما إذا كان الإصلاح السياسى قد أدى إلى تحسن أوضاع حقوق الإنسان.

من الصعب القول بيقين ما إذا كانت التغيرات السياسية قد أحدثت تحسناً مماثلاً فى حالة حقوق الإنسان فى زامبيا. وإن كان من الممكن إبداء بعض الملاحظات الأولية.

أولاً، إن إصلاحات ١٩٩١ السياسية قد واكبها عدد من التطورات المهمة فى مجال حقوق الإنسان. فقد دعم الدستور الجديد حماية حقوق الإنسان فى عدة مجالات مهمة. وحسب نص الدستور الجديد تم إنهاء حالة الطوارئ التى استمرت ٢٧ عاماً بعد أيام من الانتخابات، وهى الحالة التى كانت تتيح انتهاك حقوق الإنسان. وأعلن العديد من أعضاء الحكومة الجديدة التزامهم بتحسين حالة حقوق الإنسان.

وتبع هذا اتخاذ عدد من الإجراءات الإيجابية، كان أهمها تكليف "لجنة مونيما لحقوق الإنسان" بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك فى مايو ١٩٩٣. وفى نوفمبر ١٩٩٤ أعلن وزير المالية فى بيان رسمى أمام نادى باريس للمانحين أن حكومة "حركة التعددية الديمقراطية" تتوى التعامل بإيجابية مع التوصيات بإقامة هيئة دائمة لحقوق الإنسان.

غير أن التطورات المبدئية لم تكن إيجابية كلها. ففي مارس ١٩٩٣ على سبيل المثال أعلن الرئيس "تشيلوبا" حالة الطوارئ بدعوى مؤامرة مزعومة لم تعلن تفاصيلها ونسبت للمعارضة، وترمى إلى الإطاحة بالحكومة عن طريق إثارة القلاقل المدنية. وجرى اعتقال عدد من قادة المعارضة.

وهناك عامل آخر تسبب فى تراجع التفاؤل بشأن سجل حقوق الإنسان فى زامبيا، وهو رفض "تشيلوبا" لتوصية "لجنة مواناكاتوى لمراجعة الدستور" والتى قالت بضرورة اعتماد الدستور الجديد بواسطة جمعية تأسيسية وليس البرلمان القائم.

وحسبما يرى عدد من المصادر الذين ساعدوا هذا البحث، فقد حدث بالفعل بعض التحسن على أوضاع حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال قال لنا بعض القضاة إنه قد حدث لجوء متزايد إلى رفع الدعاوى القضائية بشأن ضمانات حقوق الإنسان

قبل البدء مباشرة فى التغييرات السياسية، وبعدها بالطبع. وقيل أيضاً إن الإصلاح السياسى قد زاد إلى حد ما من الوعى العام بقضايا حقوق الإنسان. وكان تشكيل "لجنة مونياما"، وتكون الكثير من الجماعات المدنية، بمثابة مؤشر على تزايد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

#### ٤ - أسباب القلق الرئيسية

كما أوضحنا من قبل لم تثمر محاولات المانحين فى معالجة هذه المشاكل عن طريق المشروطة السياسية العقابية، وأثارت هى نفسها عدداً من المشكلات. فاولاً، تنتظر الحكومة إلى هذه المشروطة السياسية كمحاولة من جانب جماعة المانحين لتقويض السيادة الوطنية. بينما أصر المانحون على تأكيد أن المشروطة السياسية لا تخترق سيادة الدولة طالما أن شروط المساعدات تظل محلاً للتفاوض<sup>(١٥)</sup>. بل يرى البعض أن نظرة الحكومة إلى مطالب المانحين كتدخل فى السيادة الوطنية، قد تودى إلى تراجع الإرادة السياسية للحكومة فى تنفيذ الإصلاحات التى يحبذها المانحون على أفضل وجه.

أما المشكلة الثانية فتتعلق بمسألة العبء الزائد للمشروطة الخارجية. ففى زامبيا - كما فى كثير من البلدان المتلقية للمساعدات - جرى تطبيق المشروطة السياسية والمشروطة الاقتصادية فى آن واحد. ورغم اعتماد حكومة "تشيلوبا" بحماس للإصلاحات الاقتصادية التى اشترط صندوق النقد والبنك الدوليان اتخاذها كجزء من المشروطة الاقتصادية للقروض والمنح والتسهيلات<sup>(١٦)</sup>، فقد ثار القلق بشأن أثر هذه الإصلاحات على حقوق الإنسان والديمقراطية فى البلد. وطبقاً لمسئول كبير فى "اللجنة الوطنية لتخطيط التنمية" NCDP فإن تعدد المشروطيات قد تسبب فى الإحباط والفشل، لأن الحكومة لم تكن تعرف لأيهما تعطى الأولوية: الإصلاح الاقتصادى أم الحكم الصالح<sup>(١٧)</sup>.

ثالثاً، يعتبر تشديد المانحين على "الحكم الصالح" إشكالية فى حد ذاته، بسبب غموض المصطلح أصلاً حيث لا يبدو أن هناك إجماعاً بين المانحين أنفسهم على العناصر التى تشكل "الحكم الصالح"<sup>(١٨)</sup>. وبالإضافة إلى هذا فإن الظروف التى تمر بها البلدان المختلفة المتلقية للمساعدات ليست متماثلة، ومن ثم فإن مشكلات حقوق الإنسان فى هذه الدول لا يمكن حلها من خلال صيغ معيارية أو نمطية للحكم الصالح. وأياً كانت الأحوال فإن فرص نجاح الإصلاحات الموحى بها من جانب المانحين لن تكون كبيرة ما لم "ينظر إليها" على أنها نابعة من الداخل. ومن ثم يمكن القول إن المقاربة الأفضل هى أن يتفق المانحون والحكومة على أولوية مجالات الاهتمام التى ينبغى أن تتوجه إليها المساعدات فى سياق المشروطة



السياسية الإيجابية، بدلاً من تمسك المانحين بالمقولة شديدة العمومية عن "الحكم الصالح".

رابعاً، لقد أصبحت زامبيا معتمدة على مساعدة المانحين بشكل زائد عن الحد، وهو ما جعل البلد أكثر انكشافاً أمام الضغوط الدولية المتجسدة في المشروطة السياسية. ويوضح هذا دبلوماسي هولندي مقيم في لوساكا بقوله: "إنه من الأسهل التأكيد على حقوق الإنسان في بلد تعتمد حكومته بقوة على المساعدة الأجنبية (مثل زامبيا)، من محاولة هذا مع حكومة قوية ومتوسطة الدخل مثل إندونيسيا" (١٩).

ومن الواضح أن هناك بعض الاختلاف بين تصورات المانحين وحكومة زامبيا للمشروطة السياسية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الماسة بالسيادة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى إثارة مشكلات يمكن أن تؤثر على فعالية المشروطة السياسية ذاتها. ومن ثم فإن التحدي المائل هو التوصل إلى استراتيجية تدخل (أو إصلاح) "مقبولة" و"فعالة"، بحيث لا تثير الانتقادات بالتدخل في السيادة الوطنية أو بالوصاية أو بالمعايير المزدوجة، وتحقق في الوقت نفسه مطالب المانحين بخصوص "الحكم الصالح".

وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان في زامبيا بعد التحول السياسي عام ١٩٩١، لا يزال هناك ما يبعث على القلق في عدة مجالات.

وطبقاً للمصادر التي قابلها كاتب هذا البحث، تمثلت البواعث الأساسية للقلق في: الموقف السلبي للشرطة من تنفيذ القانون، والتشريعات البالية التي تحتاج إلى تعديل شامل، وعدم فعالية نظام المساعدة القانونية، وتعثر إدارة العدالة القضائية، واللامبالاة السياسية وعدم الوعي بحقوق الإنسان، ونقص تدريب القضاة على حقوق الإنسان، والافتقار إلى آليات إرساء ومراقبة تطبيق حقوق الإنسان، والأحوال المزرية للسجون، والتهديدات المحيطة بحرية الصحافة، والافتقار إلى إدراك وتطبيق حقوق النساء. وهي نفس الاستنتاجات تقريباً التي توصلت إليها "لجنة مونيما" (٢٠).

ونتناول في القسم التالي استراتيجية التدخل التي يمكنها التعامل مع جوانب القلق سابقة الذكر، وكذلك المسائل التي أثارها محاولات المانحين إدخال تحسينات على حماية حقوق الإنسان في زامبيا من خلال استخدام المشروطة السياسية.

##### ٥ - المشروطة - استراتيجية تدخل مقترحة

ذكرنا من قبل أن هذا الفصل سيحاول اقتراح مقاربة إيجابية لتحسين حقوق الإنسان في إطار المشروطة السياسية، وكبديل عن المقاربة العقابية.

وحتى يمكن التوصل إلى طرق مقبولة وفعالة لتحسين وضع حقوق الإنسان في زامبيا، كان من الضروري أولاً التعرف على وجهات نظر أشخاص رئيسيين من المنخرطين في مجالات حقوق الإنسان والتعاون التمتوى في زامبيا، وذلك بإجراء مقابلات معمقة أو توزيع استمارات استبيان مقننة. وقد تم الحصول على هذه المعلومات البحثية من خمس فئات: مسئولون حكوميون في زامبيا؛ مسئولون من بلدان مانحة أو وكالات دولية مقيمون في زامبيا؛ أعضاء في السلك القضائي؛ مسئولون في هيئات تنفيذ القانون (مثل الشرطة ومفوضية مكافحة الفساد)؛ وآخرون مثل العاملين بمجالات التحقيق والمساعدة القانونية.. الخ<sup>(٢١)</sup>.

ومن خلال تحليل البيانات المجموعة من المقابلات واستمارات الاستبيان والبيانات المكتوبة، يلاحظ وجود رأى واسع الانتشار بين المستجوبين فحواه أن الأنشطة والبرامج المستقبلية للمانحين ينبغي أن تراعى الجوانب التالية: إصلاح جهاز الشرطة، إلغاء أو تعديل التشريعات البالية والمنافية للحريات، إصلاح نظام المساعدة القضائية، إنشاء آلية متخصصة لإرساء ومراقبة حقوق الإنسان، والاهتمام ببرامج التوعية والتربية على حقوق الإنسان.

ومن المنطقي أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تحقيق ثلاثة أنواع من التغيير<sup>(٢٢)</sup>:

١- تغيير بنى، بنشوء جماعات منظمة تتولى مسئولية جمع البيانات وإصدار التقارير.

٢- تغيير إجرائي، يتناول صلب عملية الإبلاغ ذاتها.

٣- تغيير في المواقف، مثل التغييرات المتوقعة في سلوك هيئات مختلفة مثل الشرطة الزامبية.

وقد رأى بعض المستجوبين أن المبادرات الرامية إلى الارتقاء بحقوق الإنسان في زامبيا ينبغي أن تكون محلية بالأساس<sup>(٢٣)</sup>، أى أن تصميمها وتصوغها الحكومة أو الجماعات المدنية المحلية. أما مدخلات المانحين فيجب أن تتخذ شكل المساعدة الفنية في إجراء الإصلاحات المقترحة، مثل تقديم التمويل والخبرة. ويقال إن هذا سوف يجعل استراتيجية الإصلاح أكثر قبولاً من جانب الحكومة، ومن ثم توسيع الآفاق أمام الإرادة السياسية لتطبيق الإصلاحات.

إن معظم الاقتراحات المقدمة هنا لا تحتاج إلى تغيير قانونى كبير. غير أن توفير المساعدات الفنية سيحتاج بالقطع إلى تمويل كبير يمكن الحصول عليه في سياق مشروطة سياسية إيجابية.

وهناك شواهد على أن المانحين يرغبون في رؤية تحسينات في مجال الحكم في زامبيا، وأنهم على أتم الاستعداد لدعم أية مبادرة محلية تؤدي إلى الارتقاء بمستوى الحكم الصالح. وهناك في الوقت نفسه اعتراف بالحاجة إلى البعد عن

ممارسة الوصاية. وحسبما يقول مجموع آراء المستجوبين فإن انتهاج مقاربة إيجابية بدعم المانحين للمؤسسات والعمليات الهادفة لحماية وتطوير حقوق الإنسان، سوف يؤدي إلى نتيجة أفضل من اتباع مقاربة عقابية.

ووفقاً للشواهد المتاحة ستكون الاستراتيجية المقترحة للتدخل أقل إثارة لخلافات، وأكثر قبولاً، من حيث التعامل مع المشكلات التي أثارها تطبيق المشروطة السياسية في حالة زامبيا. وقد أوضح مسئولو الدول المانحة الذين استطلع البحث آراءهم أنهم يفضلون الدعم الإيجابي، موضحين أنهم سيبدون اترغبة في تقديم المزيد من الأموال حالما تظهر الحكومة إرادة واضحة لتطبيق الإصلاحات المؤدية إلى ضمان الحكم الصالح. واعترفوا بأن برامج التغيير يجب أن تكون بمبادرة من الحكومة الزامبية نفسها.

وأوضح عدد من المسئولين الحكوميين وأعضاء السلك القضائي في زامبيا أن ما تحتاجه البلاد هو الدعم الإيجابي للمؤسسات والعمليات ذات الأهمية لإرساء وتطور حقوق الإنسان، أي المقاربة التشجيعية. ولا أدعى أن الاستراتيجية المقترحة ستحقق نجاحاً أكيداً، ولكنها حسب الشواهد المتاحة سوف تفضي إلى فرص أفضل للنجاح من المقاربة العقابية.

وإن التطبيق الناجح للإصلاحات المرجوة سيعتمد على التخطيط، ومشاركة أجمهـور والمستفيدين، وتوافر الأفراد المدربين، والشراكة بين المانحين والبلدان اامتלקية للمساعدات، وأخيراً استدامة الدعم من جانب المانحين.

## ٦- إطار عمل للتطبيق

على الرغم من أن تطبيق الاستراتيجية المقترحة للإصلاح يدخل في نهاية الأمر ضمن صلاحيات الحكومة، يجب إدراك أن التغيير يحدث في مجموعة من مجالات العمل المتفاعلة فيما بينها: ١- بنى وعمليات التغيير القائمة؛ ٢- مصادر وتحديات التغيير الداخلية؛ ٣- بنى وعمليات التفاوض والجدل؛ ٤- مصادر وتحديات التغيير الدولية. ويوضح الشكل المرفق هذه العملية.

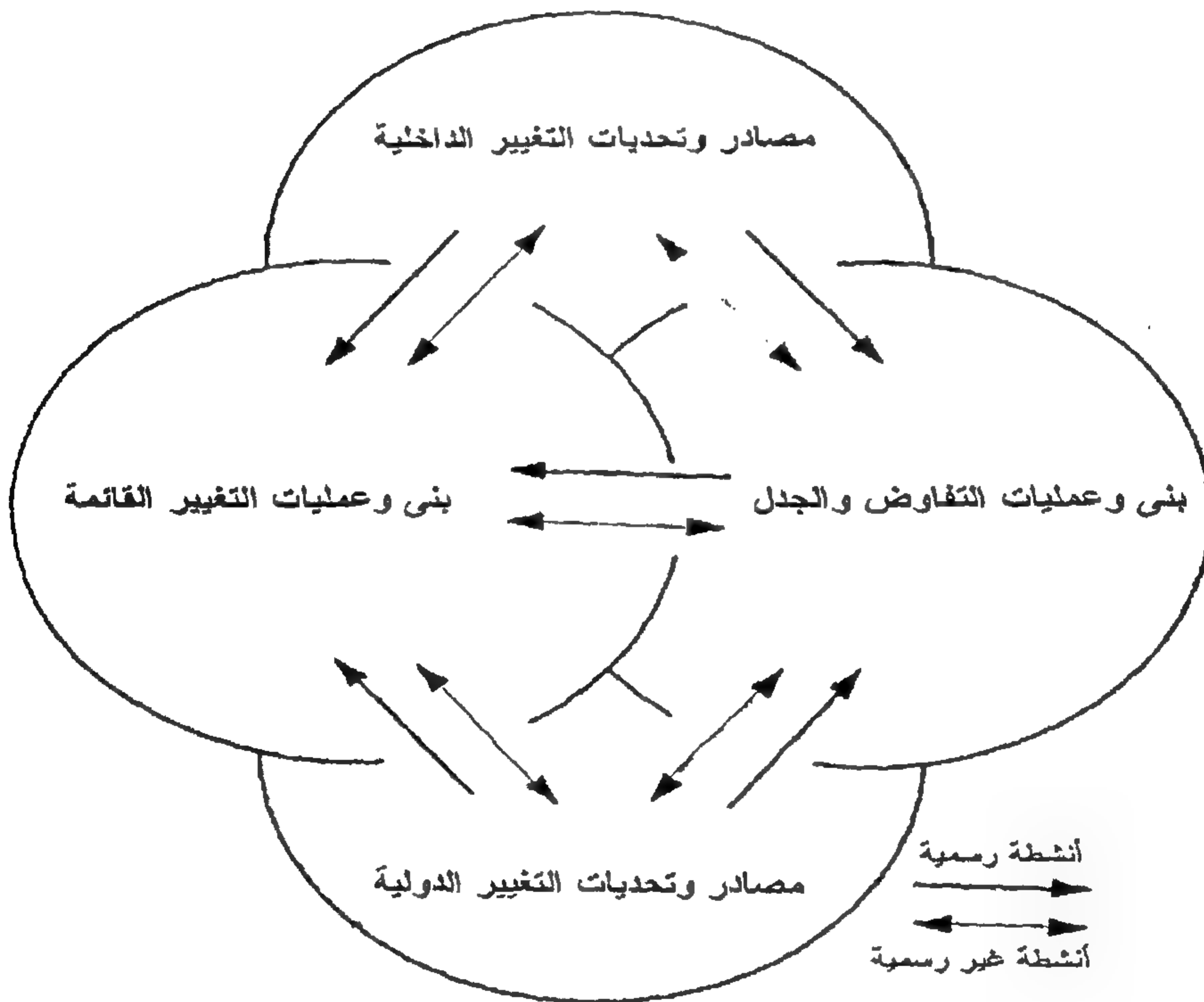
ويلحظ في هذا الشكل أن مجالات ثلاثة هي مصادر وتحديات التغيير اداخلية، وبنى وعمليات التغيير القائمة، وبنى وعمليات التفاوض والجدل.. تدخل ضمن الديناميات الداخلية. أما المجال الرابع فهو خارجي. وتتضمن المصادر والتحديات الداخلية للتغير أولئك الأفراد المحليين الذين ينتظر أن يضطلعوا بتحسين الوضع، حيث إن غير الراضين منهم عن الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان هم الذين يبحثون عن سبل تغييرها أو تحسينها. أما بنى التفاوض والجدل فتشمل كل ابنى والعمليات الموجودة خارج الكيان الحكومي، مثل لجان تقصى الحقائق والمنظمات غي الحكومية وأجهزة الإعلام والجماعات الدينية والنقابات.... الخ.



وبالنسبة للبنى والعمليات القائمة فهي تشير إلى الهياكل المستقرة مثل النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى يجب أن يتكيف مع التغيير ويطبقه. وأخيراً فإن مصادر وتحديات التغيير الدولية تتكون من جماعة المانحين الذين يستخدمون المشروطة السياسية بقصد تشجيع قيام حكم صالح فى زامبيا.

### شكل رقم (١)

إطار عمل مقترح لتفاعل استراتيجية  
تدخل ناجحة من أجل حقوق الإنسان فى زامبيا



وهناك نوعان من النشاط يجريان فى كل المجالات الأربعة: نشاط رسمى ونشاط غير رسمى. وتتضمن الأنشطة الرسمية كل تلك التى تتم من خلال الأطر والمؤسسات والتدابير المستقرة. أما الأنشطة غير الرسمية فتتم من خلال التشبيك بين الأفراد فى المجالات المختلفة. واستراتيجية التدخل الناجحة هى تلك التى تجمع بين النشاطين الرسمى وغير الرسمى.

ومن الجدير بالذكر أن إنجاز تغيير ثابت القدمين يتطلب أن تكون هناك مدخلات فيه من الداخل والخارج معاً. أى أن الإصلاحات المقترحة ينبغي أن تطبق من خلال التنسيق بين اللاعبين المختلفين مثل: المانحين، الأفراد داخل الحكومة وخارجها.

وفيما يتعلق بالمسؤوليات فى عملية التغيير ينبغي أن تقوم جماعة المانحين بتوفير الدعم للإصلاحات فى صورة مساعدات فنية فى سياق المشروطة السياسية الإيجابية، وربما يكون عليهم - فى ظروف استثنائية - ممارسة الضغط على الحكومة من خلال استخدام المشروطة السياسية العقابية، من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان. كما يمكن لوسطاء التغيير المحليين ممارسة الضغط على الحكومة من خلال بنى التفاوض والجدل، وتداول المعلومات (التشبيك) مع المسؤولين الحكوميين.

وتتحمل الحكومة المسؤولية النهائية عن تنفيذ الإصلاحات. ويظل من واجباتها فى سبيل الإصلاح ممارسة التفاوض مع الجماعات الأخرى فى المجتمع لضمان الدعم الكامل للإصلاحات. كما ينبغي على الحكومة أن تتلقى برحابة صدر مبادرات الإصلاح المقدمة من الأفراد أو الجماعات المحلية، وكذلك من جماعة المانحين الدوليين.

#### ٧- الحقائق السياسية فى التطبيق

نظراً لمحدودية القرائن المتاحة لدينا يصعب الجزم على نحو قاطع بمدى استعداد كل من المانحين والحكومة لتقبل استراتيجية الإصلاح المقترحة. غير أن المنظورات التى تزودنا بها إجابات مصادر هذا البحث توضح أرجحية قبول، استراتيجية كهذه.

فحسب الاتجاه العام المستشف من إجابات المسؤولين التابعين للبلدان والوكالات المانحة، يلاحظ تفضيلهم للإجراءات الإيجابية فى سياق المشروطة السياسية - مثل الدعم المباشر الذى يقدمه المانحون لمؤسسات وعمليات إرساء وتطوير حقوق الإنسان - تفضيلهم لها عن المقاربة العقابية<sup>(٢٤)</sup> وهو المنظور الذى تؤيده أيضاً البيانات الصادرة عن مانحين مختلفين<sup>(٢٥)</sup>.

ومن جانبها فقد أصدرت حكومة زامبيا عدداً من الإعلانات، واتخذت من الإجراءات ما يبين استعدادها لتحسين وضعية حقوق الإنسان فى البلاد. فمثلاً بناء على طلب حكومة زامبيا عام ١٩٩٢، دخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية USAID - فى اتفاقية مع الأولى بتقديم منحة قوامها ١٥ مليون دولار على خمس سنوات لتطوير الحكم الصالح وتعزيز إقامة حكم قابل للمساءلة فى زامبيا.

وقدّمت الحكومتان الأمريكية والبريطانية الدعم اللوجستى المطلوب للقضاء الزامى، ورعنا رحلات دراسية لأفراد من السلطة القضائية الزامبية إلى المؤسسات القضائية الأمريكية والبريطانية<sup>(٢٦)</sup>. كما أرسلت الحكومة الأمريكية قضاة أمريكيين إلى المحكمة العليا فى زامبيا لدراسة سبل تطوير العمل فيها وغيرها من المحاكم.

وعلى الرغم من محدودية الشواهد المذكورة أعلاه، فإنها تشير إلى الجدوى السياسية لاستراتيجية الإصلاح التى تقترحها الدراسة الحالية.

#### ٨- عوامل نجاح الاستراتيجية المقترحة

لن يتسنى التنفيذ الناجح للإصلاحات السابق اقترحها دون توفر بعض الشروط. وتتضمن هذه الشروط أو عوامل النجاح: التخطيط، ومشاركة المعنيين والمستفيدين، وتوافر الكوادر المؤهلة، والمصادر المالية المعقولة الموجهة إلى تطوير وضعية حقوق الإنسان، واستدامة دعم المانحين.

وهناك عوامل أخرى مثل توفر الإرادة السياسية لدى كل من المانحين والحكومة، والمشاركة بينهما، وتوفير القدرة على متابعة ومراجعة البرامج. غير أن إتاحة هذه العوامل فى حد ذاتها لن تكون كافية لإدراك النجاح ما لم توضع خطة زمنية لتنفيذ الإصلاحات واضطلاع كل طرف بمسؤولياته.

#### ٩- خلاصة

ناقش هذا الفصل أهمية تبنى مقاربة إيجابية لتحسين وضعية حقوق الإنسان فى البلدان المتلقية للمساعدات، مع أخذ زامبيا كدراسة حالة مرجعية. كما اقترح الفصل أيضاً استراتيجية للتدخل فى إطار المشروطة السياسية من أجل حقوق الإنسان. وقد تم استخلاص ثلاث نتائج رئيسية من مراجعة تطبيق المشروطة السياسية فى زامبيا.

أولاً: على الرغم من تنفيذ الإصلاح السياسى الموصى به من جانب المانحين فى عام ١٩٩١، فقد استمرت (ولا تزال مستمرة) بعض جوانب القلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى زامبيا.

ثانياً؛ انتاب الحكومة لغضب من استخدام المانحين لمشروطة عقابية زاجرة لتطوير الحكم الصالح فى البلد، وهو ما أفضى إلى تقليص التزامها بتحقيق مطالب المانحين.

ثالثاً، إن تبنى مقاربة تشجيعية للمشروطة السياسية سوف يكون أكثر قبولاً وفاعلية فيما يتعلق بتشجيع حقوق الإنسان فى إطار مشروطة إيجابية غير تلك



التي توقف المساعدات أو تقلصها بسبب فشل الحكومات في تحقيق "الحكم الصالح" الذي لا يزال مصطلحاً غامضاً وغير موضع اتفاق. واتساقاً مع هذه الاستنتاجات، طرح الفصل استراتيجيات تدخل لإرساء ودعم حقوق الإنسان في سياق للمشروعية السياسية المقبولة والفعالة. ومن الجدير لملاحظة أن خبرة زامبيا - كدراسة حالة فردية - مع المشروعية السياسية كما هو موضح في هذا الفصل، هي خبرة مرتبطة بخصوصيات زامبيا بالدرجة الأولى. ومع ذلك فهي تنطوي على دروس ذات طبيعة عامة، ويمكن أن تكون مفيدة لدى دراسة تجارب بلدان أخرى.

#### ملاحظات

- ١- يقصد بكلمة "مقبولة" ألا تؤدي المقاربة إلى إثارة اتهامات بانتهاك السيادة الوطنية أو فرض الوصاية أو المعايير المزدوجة. أما لفظة "فعالة" فتشير إلى اتساع آفاق التطبيق، وهو ينجم عادة من كون المقاربة "مقبولة".
- ٢- على سبيل المثال تفضل الجماعة الأوروبية استخدام مقاربتين: التعليق الجزئي للمعونة بسبب الفشل في مراعاة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والدعم المالي لسلسلة من المبادرات الإيجابية الرامية إلى إرساء وتطوي الديمقراطية وحقوق الإنسان أنظر:

The Courier, No. 141 (September- October 1993).

- ٣- عرف البنك الحكم الصالح بأنه "الطريقة التي تُمارس بها السلطة فيما يتعلق بإدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لصالح التنمية".

World Bank , Governance and Development, Washington, DC:

World Bank 1992: 1.

- ٤- إجابة "موانسا"، ومقابلة للكاتب مع "إيزاك موي" مدير العمليات بهيئة مكافحة الفساد بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٩٥ (لوساكا).
- ٥- على سبيل المثال ورد هذا في إجابة "ماتيونجولوبى" كبير قضاة زامبيا على استمارة الاستبيان التي أعدها الكاتب في ٢١ يونيو ١٩٩٥، وإجابة "وستون موزيامبا" القاضي بالمحكمة العليا في استمارة الاستبيان بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٩٥، والقاضية "إيرين مامبلياما" بمحكمة النقض حيث أجرى الكاتب مقابلة مسجلة معها في ٢١ يونيو ١٩٩٥.

- ٦- إجابة "ستيفن كود" الملحق الخاص بالتنمية في السفارة البريطانية، في لقاء مع الكاتب بلوساكا في ٨ أغسطس ١٩٩٥.

- ٧- مقابلة للكاتب مع مسئول رفض ذكر اسمه في "اللجنة الوطنية لتخطيط التنمية"، بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٥ (لوساكا).

٨- إجابة "أندريه ديلفويت" السكرتير الثالث بالسفارة الهولندية، والواردة في استمارة الاستبيان بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٥.

٩- إجابة "كالومبو موانسا" السكرتير الدائم بوزارة الداخلية، والوارد باستمارة الاستبيان التي ملئت بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٩٦.

10-The Weekly Review, 8 November 1991, 32.

11-Zambia Daily Mail, 3 February 1995.

12-The Post (Lusaka), 13 November 1995.

13-Kessig's Record of World Events 42, No. 6 (June 1996). 41130.

١٤-المقابلة مع مسئولة لجنة تخطيط التنمية، وكذلك: Zambia Daily Mail, 3 June 1996.

١٥-إجابة "ديلفويت".

١٦-أنظر:

"Policies, Programmes and Actions for Restructuring the Economy of Zambia- A statement by the Government of Zambia to the Donor / Creditor Community", in: T. Gardner, The Present Economic Situation in Zambia and the Role of Privatisation in Improving its Economy, UNCTAD Discussion Paper, No. 54 (January 1993), UNCTAD/ OSG/DP/ 54, Annex B.

١٧-مقابلة بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٥ مع مسئول رفض ذكر اسمه في لجنة تخطيط التنمية.

١٨-المصدر السابق. وأنظر أيضاً:

Mick Moore and Mark Robinson, "Can Aid Promote Good Governance", The Couriere, No. 151 (May- June 1995). 77.

١٩-إجابة "ديلفويت".

20-Munyama, Ch. 3.

٢١- أنظر قائمة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أو أجابوا عن الاستبيان، وهي موجودة في ملاحق البحث الأصلي.

٢٢-أنظر:

Peter Checki and Jim Scholes, Soft System Methodology in Action (Chichester: John Wiley & Sons, 1990).

٢٣- ورد هذا مثلاً في المقابلة مع "لوانيك"، وفي إجابتي "موانسا" و"ديلفويت" على استمارة الاستبيان.

٢٤- من أمثلة هذا إجابات "ديلفويت" (هولندا) والمقابلات التي أجراها الكاتب مع "كولمبوا" (CIDA)، و"ديكسون" و"كود" (بريطانيا)، ومسئول في وكالة التنمية الدولية النرويجية، و"جيمس بولهيموس" مستشار الحكم الديمقراطي في فرع USAID في زامبيا.

٢٥- أنظر على سبيل المثال:

NORAD, Strategies for Development Cooperation: NORAD in the Nineties (OSLO, NORAD, 1990), PNMFA, Support for Democratic Development, DANIDA, Human Right in development Cooperation (Copenhagen : DANIDA Information Office, 1990).

٢٦- إجابتا "نجلوجي" و"موزيامبا" على استمارة الاستبيان.

## المراجع:

Andreassen, B. A., Geisler, G. and Tostensen, A. 1992. Setting a Standard for Africa? Lessons from the 1991 Zambian Elections. Bergen: Chrisrian Michelsen Institute.

Barya, J. J. B. 1993. The new political conditionalities of aid: An independent view from Africa- IDS Bulletin 24. No. 1. January. 16-23.

Cunliffe, S. A. 1989. Economic aid as an instrument for the promotion of human rights. In D. M. Hill, (Ed.). Human Rights and Foreign Policy. 115-129. London: Macmiilan Press.

Haas, M. 1994. Improving Human Rights. Westport, CT: Praeger.

Hill, D. M., (Ed.). 1989. Human Rights and Foreign Policy: Principles and Practice. London: Macmillan Press.

Lancaster, C. 1993. Governance and development: The views from Washington. In IDS Bulletin 24. No. 1. January. 9-15.

Montgomery, J. D. 1967. The Politics of Foreign Aid. New York: Praeger.

Nelson, J. M. 1992. Encouraging Democracy: What Role for Conditioned aid? Washington, DC: Overseas Development Council.



- Overseas Development Institute. 1992 Aid and Policy Reform. ODI Briefing Paper. London:ODI.
- Robinson, M. 1993. Will political conditionality work? IDS Bulletin 24, No. 1. January. 58-66.
- Stokke, O., (Ed.). 1995. Aid and Political Conditionality. London: Frank Cass.
- \_\_\_\_\_. 1991. Evaluating Development Assistance: Policies and Performance. London: Frank Cass.
- Tomasevski, K. 1993. Development Aid and Human Rights Revisited. London: Pinter.
- Vincent, R. J. 1989. Human rights and foreign policy. In D. M. Hill, (Ed.). Human Rights and Foreign Policy: Principles and Practice. 54-66. London: Macmillan.
- Waller, P. 1995. Aid and conditionality: The case of Germany, with particular reference to Kenya. In O. Stokke, (Ed.). Aid and Political Conditionality. 110-128. London: Frank Cass.
- World Bank. 1989. Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth. Washington DC: World Bank.
- World Bank. 1992. Governance and Development. Washington, DC: World Bank.
- Zambia, Republic of. 1995. Report of the Human Rights Commission of Inquiry. Lusaka: Government Printer.



القسم الثالث

السياسات العامة

---





## الفصل الخامس عشر

### صياغة السياسة الاجتماعية في تنزانيا

بقلم: فيليسيان إس كيه تونجرانزا\*

#### ١- مقدمة

تعرض العديد من الدراسات في السنوات القليلة الماضية لدراسة وتحليل السياسات العامة (Ahmed 1991, Getubig and Schmidt 1992)، بينما لم تحصل صياغة السياسة الاجتماعية سوى على اهتمام قليل. ونتيجة لهذا الإهمال فإن المشكلات الجوهرية للسياسة الاجتماعية، مثل الافتقار إلى نظم ذات جدوى لصياغة السياسة الاجتماعية، وتقدم الخطوط المرشدة للسياسة الاجتماعية والتي يعود معظمها إلى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ولا يزال معمولاً بها في كثير من البلدان النامية بما فيها تنزانيا، فهذه المشكلات لم تلق الاهتمام الكافي في إطار التنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الأزمات الاقتصادية والعراقيل المالية القائمة حالياً في ظل سياسات التكيف الهيكلي. وقد أفرز هذا الموقف الحاجة إلى إعادة بحث عملية صياغة السياسة الاجتماعية (Taube 1993: 173) من أجل التعرف على الأسباب الجذرية للمشكلات التي تواجه أغلبية الشعب، ومن ثم انتشار الفقر في البلدان الأفريقية. ويعتبر الفصل الحالي إسهاماً في هذا الاتجاه.

فسوف نتطرق هنا إلى دراسة صنع السياسة الاجتماعية في تنزانيا على وجه التخصيص، من خلال تقصي عمليات وسياقات صياغة السياسة الاجتماعية على المستوى القومي. ويزعم هذا الفصل أنه بالرغم من وجود آلية لصنع السياسة الاجتماعية في الهيكل الحكومي، فإن قضايا السياسة الاجتماعية تتم معالجتها في غياب سياسة اجتماعية مصوغة بوعي منذ الاستقلال عام ١٩٦١. كما يزعم الفصل الحالي أنه على الرغم من اضطلاع الحزب الحاكم -عبر المجلس التنفيذي

---

\* Felician S.K. Tungaraza قسم على الاجتماع، جامعة دار السلام.

E-mail: ftunga@yahoo.com

الوطنى NEC بإيلاء اهتمام كبير لصنع السياسة الاجتماعية فى الفترة ١٩٦٧-١٩٩١، فإن رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة - كرئيس للحكومة وزعيم للحزب الحاكم- ظل صاحب القرار الرئيسى والنهائى فيما يتعلق بقضايا السياسة الاجتماعية.

ونتيجة لهذا لم تصبح صناعة السياسة الاجتماعية خاضعة فقط للبواعث السياسية، وإنما أيضا استمر بناء وصياغة السياسة الاجتماعية فى غياب اهتمام يعتد به بالحقائق الميدانية المفصلة، وتقدير الاحتياجات والقيم الشعبية والقوى البشرية والموارد المادية المتاحة.

وأخيراً يبين الفصل كيف أن طبيعة وطابع صناعة السياسة الاجتماعية فى الفترة من ١٩٩٢ حتى الآن ظلت كما هى من حيث الجوهر. ويرجع هذا إلى ضالة - وربما انعدام- إشراك السكان المستهدفين والمنظمات الخاصة كى تدلى بتصوراتها، أو السماح لها بتطوير مهاراتها أو ممارسة دور قيادى فى التنمية.

وحتى نتمكن من تحقيق هذه الأهداف، يناقش الفصل أولاً مفهوم السياسة الاجتماعية عند الشركاء المختلفين فى تنزانيا. وذلك بهدف المساعدة فى تطوير النقاش حول عملية صنع السياسة الاجتماعية فى تنزانيا. وبعد هذا تقوم الورقة بمراجعة مراحل صياغة السياسة الاجتماعية، بهدف تحديد وتحليل عمليات صنع هذه السياسة والسياقات التى تجرى فيها بتنزانيا. ثم ينتهى الفصل بعرض الاستخلاصات العامة للدراسة.

وقد بنيت الدراسة الحالية على أساس عمل ميدانى أجرى فى دار السلام، فى مقار الدواوين الحكومية المختلفة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٥ حتى فبراير ١٩٩٦. واستخدم الباحث أسلوب المقابلات المقننة مع عناصر مختارة ذات دور فى صنع السياسة، فى لجنة التخطيط ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والتنمية الشبابية والرياضية، وقسم المياه والإسكان فى وزارة الأراضى والإسكان والتنمية الحضرية..

كذلك استخدم الباحث أسلوب ملاحظة المشاركين بهدف جمع بيانات عن السياق الذى تصنع فيه السياسة الاجتماعية. وتضمن هذا مثلاً الاشتراك فى صياغة مسودة السياسة الوطنية للتنمية الشبابية فى أبريل ١٩٩٦، السياسة الوطنية للتأمين الاجتماعى ٢٠٠١، والسياسة الوطنية بشأن كبار السن ٢٠٠١، والسياسة الوطنية بشأن القضاء على عمالة الأطفال ٢٠٠٢. وأخيراً استخدم الباحث أسلوب جمع البيانات التوثيقية من مكتبة جامعة دار السلام، ومقار مختلف المصالح والوزارات الحكومية.



## ٢- مفهوم السياسة الاجتماعية

توضح البيانات التي جمعها الباحث من المقابلات المقننة التي أجراها أن مفهوم السياسة الاجتماعية يلتبس بالغموض عند صناع السياسة ومنفذيها والجمهور في تنزانيا. فبالنسبة لأغلبية الجمهور يتم تصور مفهوم السياسة الاجتماعية على أنها سياسة الرفاه الاجتماعي أو الخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذا التصور قد يكون مفيداً للأغراض الإدارية والتشريعية، فإنه لا يعد كافياً من منظور النظرية الاجتماعية بسبب ما ينطوي عليه من ضيق (Gil 1973). وفي الحقيقة أن مثل هذا التصور للسياسة الاجتماعية ينزع إلى استبعاد المسائل الاقتصادية باعتبارها تقع خارج مجال السياسة الاجتماعية. وفي الواقع أن الفصل بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية يمثل رؤية للاقتصاد والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي باعتبارها غايات في حد ذاتها وليست مجرد وسائل لتحقيق غايات اجتماعية - كما ينطوي على الترويج لخرافة أن النمو المتواصل في الناتج الوطني الإجمالي سوف يؤدي حتماً إلى تصفية فقر الجماهير وغيره من المشكلات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظر للسياسة الاجتماعية على هذا النحو الضيق يحصرها في وظيفة مجرد التعامل كردة فعل أو تصحيح للإخفاقات السوقية الواضحة للسياسات الاقتصادية. وأخيراً فإن مساواة السياسات الاجتماعية بخدمات وبرامج الرفاه الاجتماعي تؤدي أيضاً إلى اعتماد مقاربة مفككة في تحليل تنمية السياسات الاجتماعية.

ينظر هذا الفصل إلى السياسة الاجتماعية على أنها تدخلات مجمعة تهدف إلى ضمان الشروط الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للتغلب على جوانب القصور الهيكلية في توزيع الثروة والأصول الإنتاجية من خلال الضرائب والإصلاحات القانونية... الخ، وخلق التكافؤ في الفرص بين جميع المواطنين، والتغلب على الإخفاقات السوقية من أجل حماية الفقراء والمحرومين من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تشريعات العمل وحماية المستهلك ونظم التأمين الاجتماعي والسياسات المتعلقة بالأرض والإسكان.

وانطلاقاً من هذا كله يمكننا تعريف السياسة الاجتماعية بأنها طائفة من الإرشادات المتسقة والشاملة للقرارات والخطوات المستقبلية الهادفة إلى التأثير في مجمل نوعية الحياة في المجتمع، وخاصة بالنسبة لأولئك المحرومين اقتصادياً واجتماعياً بسبب التغيرات الاجتماعية والمؤسسية والتكنولوجية، وأولئك الذين يعانون بسبب إخفاقات وقصور السوق والتوزيع غير المتناسب للأصول الإنتاجية، وظروف معيشة الأفراد والجماعات في المجتمع، وطبيعة العلاقات المجتمعية الداخلية بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.

والآن يمكن أن نتساءل عما إذا كان لدى تنزانيا سياسة اجتماعية وطنية. ويعتبر أن لبلد ما سياسة اجتماعية حينما تكون هناك خطة أو مقارنة معممة مضرورة بوعى، وحظيت بموافقة الهيئات التشريعية ومؤسسات اتخاذ القرار ذات الصلة. وتكتسب هذه السياسة مغزى حقيقياً حينما توضع محل العمل والتنفيذ. وتشير البيانات التي جمعناها من المقابلات المعمقة إلى عدم بذل أى جهد لصياغة سياسة اجتماعية متسقة وشاملة منذ وقت الاستقلال عام ١٩٦١ وحتى الآن. وإن كل ما لدينا هو عمليات يمكن تعريفها كبرامج واستراتيجيات وأنشطة اجتماعية قطاعية جاءت استجابة لمشكلات ومسائل اجتماعية مختلفة. وينسب هذا الوضع بشكل أساسى إلى نقص الكوادر البشرية المؤهلة لصياغة سياسة اجتماعية وفق المفهوم السابق ذكره (Omari 1994). فهناك عدد قليل جداً من محلى السياسات والذين تلقوا إعداداً كافياً عل تحليل السياسة الاجتماعية والسياسية الاقتصادية. ومن ثم سيحاول هذا الفصل أيضاً دراسة السياسات الاجتماعية القطاعية المختلفة.

### ٣- مراحل التخطيط الاجتماعى

يحدد بعض المؤلفين (Mayer and Greenwood 1980) تسع مراحل مختلفة فى عملية صياغة السياسة الاجتماعية. فهناك أولاً مرحلة تحديد الأغراض العريضة وضويلة الأمد والتي تستهدف السياسة تحقيقها. ويعقب هذا تقدير الاحتياجات، وهو من حيث المبدأ بمثابة عملية تحديد لمدى اتساع الأوضاع غير المرضية، أو بعبارة أخرى حجم الشروط الواجب أو المراد تغييرها.

ثم تأتى عملية أخرى فى إطار صياغة السياسة الاجتماعية، وهى تخصيص أو وضع المستهدفات. ويتم التعبير عن هذه المستهدفات بشكل عملياً (كمى)، وبحيث يمكن تحقيقها من منظور الزمن والموارد المتاحة لسياسة معينة. ويعقب هذا تصميم مسارات العمل البديلة، والتي تتضمن تحديد الوسائل المختلفة لإنجاز أهداف السياسة. ثم تأتى عملية تقدير النتائج المتوقعة للمسارات البديلة، أى تحديد الآثار المتوقعة لكل مسار.

وتتمثل المرحلة السادسة من عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى اختيار مسار العمل، أى تحديد مسار العمل الأكثر قبولاً والأقدر على إنجاز الأهداف الموضوعية. ويعقب هذا مباشرة التنفيذ، حيث تبدأ الأجهزة البيروقراطية فى استخدام الموارد العامة لإنجاز الأنشطة المختلفة حسب التوجيهات السياسية (أى تطبيق السياسة العامة).

ثم تأتى المرحلة الأخيرة والمتمثلة فى تقييم النتائج، والتي يشترك فيها كل من الهيئات الحكومية، والمستشارون من خارج جهاز الدولة، وجماعات المصالح،

ووسائل الإعلام الجماهيرى، والرأى العام. حيث يضطلع الجميع بتقييم نتائج السياسة المطبقة فى ضوء الأهداف الموضوعية. وأخيراً هناك عملية التغذية الراجعة التى يتم فيها إعادة تدوير النتائج وإدخالها فى صياغة السياسة. والهدف من هذه المرحلة كلها هو معرفة لآى مدى تم تحقيق الأهداف الأصلية، وذلك حتى يتمكن من تحديد ما إذا كان من الضرورى إدخال أهداف جديدة أو تغيير الأهداف الأصلية، وكذلك لمعرفة مدى الحاجة إلى مسارات بديلة فى العمل أو إدخال تغييرات على التطبيق.

بيد أنه من الجدير بالذكر أن عملية صياغة السياسة لا تسير حتماً وفق هذا التسلسل الخطى الحكى. على سبيل المثال ليس من الحتمى أن تمضى المراحل الثلاث الأولى بذات الترتيب السابق ذكره، فقد تصاغ الأهداف أولاً بشكل رسمى، ثم تمضى العملية باتجاه تقدير الاحتياجات وتخصيص الأهداف. وبالمثل حينما تكون البيانات الأساسية عن الوضع الاجتماعى متاحة، فقد تمضى العملية مباشرة نحو تحديد الأهداف التفصيلية. وفى الحقيقة أنه من الممكن جداً أن تعود عملية صياغة السياسة الاجتماعية عند أى مرحلة إلى مرحلة أخرى سابقة أو لاحقة فى الترتيب المذكور، لغرض تحديد أهداف جديدة أو النظر فى بدائل سياسية إضافية. وبعبارة أخرى هى عملية مرنة فى انتقالها من الأمام إلى الخلف، وبالعكس.

ومن الجدير بالذكر أن الاعتبار المنطقية والسياسية فى كل هذه الأنشطة تدخل فى كل مرحلة من مراحل عملية صياغة السياسة. وبالإضافة إلى هذا، تتأثر عملية صنع السياسة بالبيئة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية على نحو مباشر أو غير مباشر، إذ إن الظروف السائدة فى هذه البيئة تؤثر فى الاحتياجات التى ينبغى على عملية صنع السياسة الاجتماعية أن تتعامل معها. كذلك فإن طبيعة الحكومة القائمة هى التى تحدد نوع العلاقات التى ستجرى فى إطارها عملية صياغة السياسة الاجتماعية.

#### ٤- عمليات صياغة السياسة الاجتماعية

يرى البعض (Macjhrzak 1984) أن عملية صياغة السياسة الاجتماعية تتطلب أولاً فهم السياق الخاص بصنع السياسات. وهو يعنى - ضمن أشياء أخرى - الإلمام بالمسائل الرئيسية فى السياسة الاجتماعية، أى عملية الوصول إلى القرارات الخاصة بقضايا هذه السياسة، وتحديد الشركاء فى عملية صياغة السياسة الاجتماعية، ورسم حدود هيكل السلطة المنخرط فى صياغة السياسة الاجتماعية. وسوف نقوم فى هذا الجزء من الفصل بتقصى عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا من منظور تاريخى منذ عام ١٩٦١.



فمنذ الاستقلال الذى تحقق فى هذا العام وجدت الحكومة التتزانة نفسها فى خضم كفاح متصل ضد العلل الأساسية التى يعانى منها البلد. وكانت الحكومة المركزية هى التى تصدر السياسات فى صورة إعلانات وقرارات ومراسيم وتوجيهات وحملات عامة (URT 1993). وعلى سبيل الإيجاز يمكننا تقسيم عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا إلى ثلاث مراحل رئيسية، ألا وهى: المرحلة السابقة على إعلان "أروشا" (١٩٦١-١٩٦٦)، مرحلة ما بعد إعلان "أروشا" (١٩٦٧-١٩٩١)، ثم المرحلة الأخيرة من ١٩٩٢ حتى الآن.

#### ٥- المرحلة السابقة على إعلان أروشا (١٩٦١-١٩٦٦)

كانت المسائل الرئيسية المتصلة بالسياسة الاجتماعية فى تلك الفترة هى الفقر والمرض والجهل. ولكن هذه المسائل لم تعالج من خلال وثائق للسياسة الاجتماعية صيغت بوعى، وإنما من خلال خطة التنمية الثلاثية (١٩٦١-١٩٦٤)، والخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٩٦٤-١٩٦٩). وفى الحقيقة أن آلية صياغة السياسة الاجتماعية لم تتأسس إلا عام ١٩٦٥. فحسب الدستور الانتقالى الصادر فى هذا العام أصبح مجلس الوزراء هو المخول باتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات، حيث ورد فيه: "يضطلع مجلس الوزراء - فيما عدا السلطات الخاصة بالرئيس - بدوره كالجهاز الرئيسى فى رسم السياسات، كما يقوم بإسداء المشورة للرئيس فيما يتعلق بهذه المسألة...." (Tordoff 1967: 213).

وعلى الرغم من وجود هذه الهيئة المختصة بصياغة السياسة الاجتماعية، فقد كان هناك نقص واضح فى القوى البشرية المؤهلة للقيام بهذا العمل (Tungaraza 1990: 62). وقد نقل عن الرئيس "جوليوس نيريري" قوله: "كان الأفارقة حتى يناير ١٩٦٤ يعينون ويرقون بالترتيب عن أى شخص آخر، وكثير من هذه الترقيات كان يتم بشكل سريع جداً، ومن ثم تم تعليق المتطلبات الطبيعية المؤهلة مثل الخبرة والتعليم" (Nyerere 1973: 269).

وكان من نتائج هذا أن قام تكنوقراط حكوميون بصياغة برامج اجتماعية دون مسارات واضحة للعمل. كما كان تنفيذ البرامج الاجتماعية يتم على أساس التوجيهات والسياسات والحملات الحزبية. وفوق هذا وذاك، أعطت الحكومة أولوية متقدمة لتحقيق نمو اقتصادى سريع، مع سيادة تصور بأن النتائج المتلاحقة للتنمية سوف تؤدي أوتوماتيكياً إلى حل مشكلات الفقر والمرض والجهل (URT 1964: 8-11)، حتى أنه لم يعتبر من الضروري أصلاً صياغة سياسة اجتماعية واعية لحل هذه المشكلات العضال.

## ٦- فترة ما بعد إعلان أروشا (١٩٦٧-١٩٩١)

وبعد إعلان "أروشا" ١٩٦٧ تأسست الثوابت العامة للسياسة الاجتماعية، وآلية صياغة هذه السياسة. وقد شكلت الاشتراكية والاعتماد على الذات الإطار العام لكل القرارات الخاصة بالسياسات العامة، بما فيها عملية صنع السياسة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى حدد الدستور توزيع سلطة صنع السياسات، وتراتبية وعلاقات هذه السلطة. وفوق هذا أوضح الدستور وظائف وحدود هيئات الدولة المختلفة فيما يتعلق بصنع السياسة (Citinka 1996: 2).

وبعد إعلان سيادة الحزب الحاكم عام ١٩٧٧، انتزع الحزب الدور الأساسي في صياغة السياسة الاجتماعية، بينما اقتصر دور الحكومة على تنفيذ هذه السياسة. ومنذ هذا الوقت أصبحت عملية صياغة السياسة الاجتماعية مسئولية خالصة لأعلى هيئات الحزب الحاكم، وهي اللجنة التنفيذية الوطنية (Msekwa 1977, Kapichi 1979, Barkan and Okumu 1992). وكانت مسائل السياسة الاجتماعية تطرح على اللجنة التنفيذية الوطنية في صورة تقارير من سكرتارية الحزب أو رئيسه. ويقول "ستينكا" (Citinka 1996) إن معظم القضايا الرئيسية في السياسات الاجتماعية في هذه الفترة كانت تتقرر على مستوى اللجنة التنفيذية الوطنية.

وفي عام ١٩٨٤ أسند إلى الهيئات الحكومية دور تطوير السياسات الثانوية والعملياتية (Citinka 1996: 6). ولكن هذه السياسات كانت تعرض في النهاية على اللجنة التنفيذية قبل أن تحال إلى مجلس الوزراء لاعتمادها كسياسات للتنفيذ. ومن أجل إنجاز هذا العمل على أفضل وجه تم تدعيم آليات صناعة السياسات في كل من الحكومة والحزب الحاكم. فبالنسبة للحكومة زيد عدد الأعضاء الفنيين في سكرتارية مجلس الوزراء إلى ثلاثة عشر عضواً، منهم علماء سياسة وخبراء إدارة ومحللون ماليون وقانونيون ومسئولون من السلك الدبلوماسي. ومن أجل زيادة قدرة الوزراء على صياغة سياسات سليمة تم تزويدهم بسكرتاريات فنية خاصة.

أما بالنسبة للحزب فقد أنشئت به أقسام خاصة بالتعليم والصحة والإسكان والمياه.. الخ برئاسة أعضاء في اللجنة المركزية، واستحدث منصب السكرتير العام، إلى جانب السكرتير التنفيذي للسكرتارية.

وقبل عام ١٩٩١ كانت عملية صياغة السياسة الاجتماعية في الهيكل الحكومي تبدأ بتقديم الهيئة المختصة مسودة للسياسة المقترحة. وكان بإمكان هذه الهيئة الاستفادة من الهيئات الأخرى وخبرائها لإنجاز هذه المهمة. وبعد هذا كانت مسودة هذه السياسة تسلم إلى اللجنة التنفيذية الوطنية للحصول على موافقتها. وتوجب مرور بعض السياسات عبر مجلس الوزراء أو البرلمان، وإن لم يكن لهذا أثر سلبي على قرار اللجنة التنفيذية الوطنية. ذلك أن رئيس الحزب الحاكم كان هو نفسه رئيس الدولة. كما أن منصب السكرتير العام للحزب وغيره من المواقع

الحزبية الرئيسية كان يشغلها وزراء أو وزراء بلا حقيبة. معنى هذا أن معظم أعضاء اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية الوطنية كانوا أعضاء أيضاً في مجلس الوزراء. ولكن "المزيد والمزيد من القرارات أصبح يتخذ على مستوى رئيس الدولة، بينما تحول مجلس الوزراء إلى مجرد دور ثانوى" (Mcauslan and Ghai 1972: 48).

ونتيجة لهذا الوضع تراجع دور مجلس الوزراء كآلية لصياغة السياسة الاجتماعية، بينما تمتع الرئيس بدعم كل من البيروقراطية الحكومية والحزب الحاكم كي يصبح صاحب القرار الرئيسى والنهائى فى قضايا السياسة الاجتماعية. والمشكلة فى صنع السياسة الاجتماعية عبر هذه الآليات أن الأهداف ووسائل التنفيذ كانت تتغير بتأثير من أيديولوجية الحزب الحاكم. ونتيجة لهذا اتسمت الأهداف والغايات المحددة بالطموح المبالغ فيه، ولا تتماشى مع ما هو متاح من موارد بشرية أو هياكل إدارية أو أرصدة مالية لدى الحكومة.

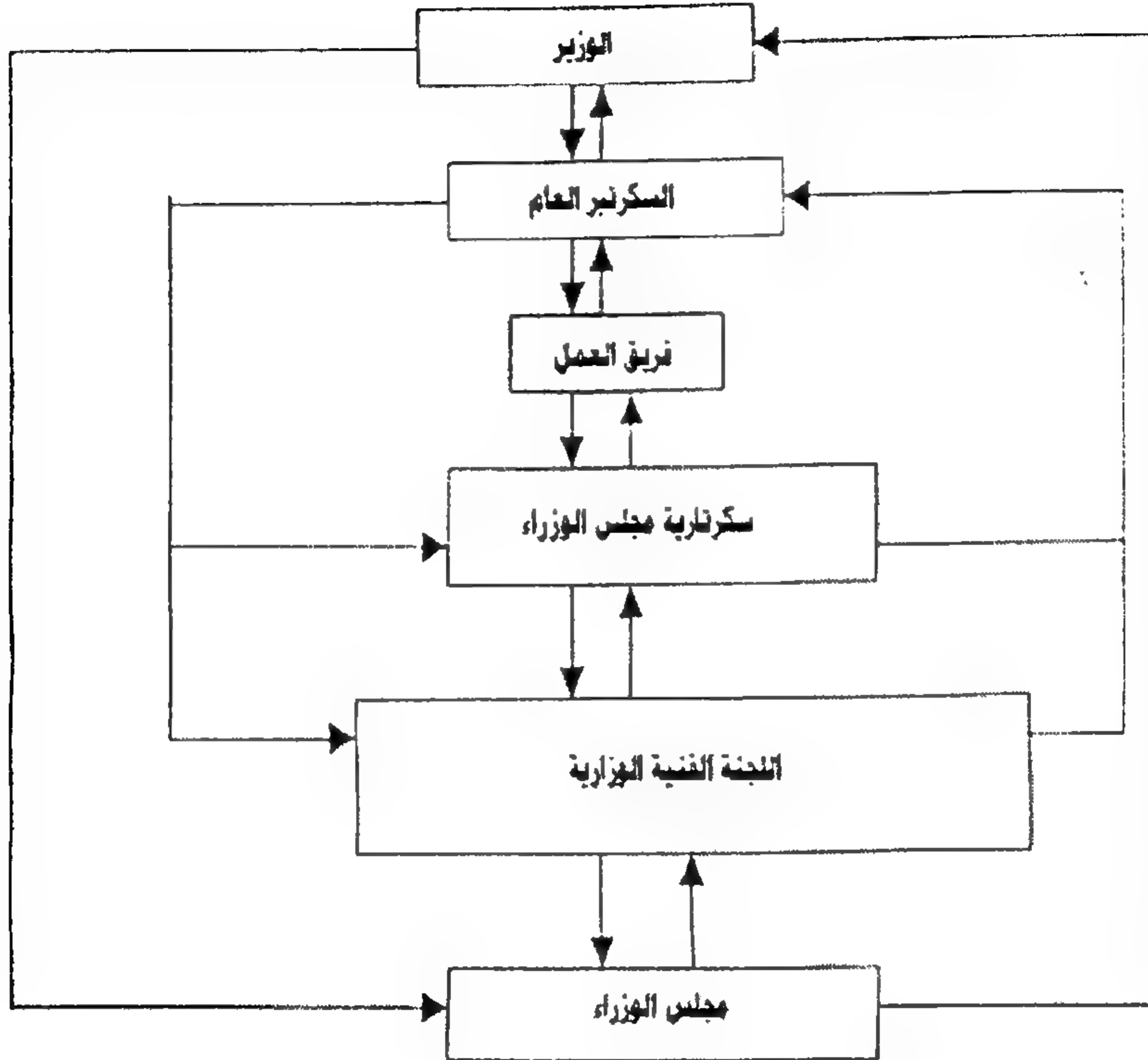
فعلى سبيل المثال أدت سياسة التعليم الجامعى المقررة عام ١٩٧٥ إلى حدوث نقص خطير فى المدرسين والفصول الدراسة والأجهزة والمساعدات التعليمية. وبالإضافة إلى هذا، لم تكن المشكلات المتعلقة بالسياسة تحدد جيداً، وهو ما أفضى إلى صياغة أهداف واستراتيجيات خاطئة. ويتضح هذا بشكل خاص فى السياسة الوطنية للصحة التى أقرت عام ١٩٩٠. حيث لم يسبقها تحليل للمشكلات الصحية، وأسبابها، والفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من هذه المشكلات، والجهود والاستراتيجيات السابقة التى اتبعت للتصدي لهذه المشكلات الصحية، وأسباب فشلها فى تحقيق أهدافها. وكما لاحظ البعض عن حق فقد كانت هناك فجوات واسعة بين الاحتياجات الفعلية للسكان والسياسات الاجتماعية التى اتبعت فى هذه الفترة (Citinka 1996).

#### ٧- الفترة من ١٩٩٢ حتى الآن

وتتسم هذه الفترة بالعديد من تغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى أعقاب الأزمة الاقتصادية وتطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى الثمانينيات. وجرت التغيرات فى البنى الاقتصادية جنباً إلى جنب مع التغيرات فى الهياكل الحزبية والحكومية. وفيما يتعلق بعملية صياغة السياسة الاجتماعية، أدت هذه التغيرات إلى إضعاف دور الحزب، وزيادة دور التكنوقراط فى الحكومة. وأتيحت أليتان رئيسيتان فى عملية صنع السياسة الاجتماعية. فحولت لجنة التخطيط بدور صياغة السياسات على المستوى الكلى، بينما تضطلع الوزارات المختلفة بصياغة السياسات الاجتماعية على المستوى القطاعى. ويبين الشكل المرفق تخطيطاً مبسطاً لبنى عملية صناعة السياسة الاجتماعية.



شكل رقم (١)  
تسلسل المراحل فى عملية  
صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا



ويتضح من البيانات المتحصل عليها من المقابلات المعمقة التى أجراها الباحث، ومن ملاحظة المشاركين والمراجعات المكتبية، أن صياغة السياسة الاجتماعية قد تأثرت أولاً بالمؤتمرات الدولية التى أوصت البلدان النامية - ومنها تنزانيا - بصياغة سياسات معينة فيما يتعلق بمشكلات وقضايا خاصة. فعلى سبيل المثال وضعت السياسة الوطنية للسكان والتنمية عام ١٩٩٦ على أساس مقررات المؤتمر الدولى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٢. وينطبق الشيء نفسه على السياسة البيئية الوطنية المقررة عام ١٩٩٦ والتى التزمت بقرارات المؤتمر الدولى الذى عقد عام ١٩٩٤ فى ريو دي جانيرو بالبرازيل. أما السياسة الوطنية للتنمية الشبابية التى أعلنت عام ١٩٩٦ فقد استرشدت بمقررات مؤتمر الشباب العالمى الذى عقد فى

بيونج يانج عاصمة كوريا الشمالية، والتي طالبت كل بلد بأن تكون له سياسته الشبابية الخاصة للتغلب على مشكلة البطالة وسط الشباب.

وقد دأبت المنظمات والوكالات الدولية بعد عقد هذه المؤتمرات على ربط مساعداتها المالية والفنية للبلدان النامية بصياغة سياسات اجتماعية عامة وقطاعية تتسق ومقررات تلك المؤتمرات.

وتفيد المقابلات المعمقة التي أجراها الباحث مع بعض صناعات السياسات في الهيئات الحكومية بتزانيا، بأهمية الدور الذي لعبته الوكالات الأجنبية في دعم صياغة السياسة الاجتماعية في تزانيا. فبمجرد حصول الوزير المعنى على الأموال والمساعدة الفنية التي يحتاجها، يقوم بتشكيل فريق عمل من مديري الأقسام والمصالح والسكرتير العام للوزارة وعدد من الخبراء ذوي الخلفيات العلمية والمهارات المختلفة بمن فيهم من ينتمون إلى وزارات أخرى.

وتتضمن مهام فريق العمل تحديد مهمة التخطيط، ومباشرة عملية صياغة السياسة، ومراجعة الأدبيات العلمية، وجمع البيانات (البحوث)، وتحديد الأولويات، وتنظيم ورش العمل وحلقات النقاش اللازمة للتوصل إلى مسودة أولية للسياسة. ويقوم فريق العمل في الواقع بمعظم العمل في صياغة مسودة السياسة المقترحة.

وبعد أن ينتهي فريق العمل من صياغة وثيقة أولية للسياسة المقترحة، يتم رفعها إلى سكرتارية مجلس الوزراء. وتتشكل هذه الأخيرة من كوادرن فنية يتلخص دورهم في قراءة المسودة الأولية للسياسة، والتعليق عليها، وإعطاء توصياتهم الخاصة في هذا الشأن. وتشهد هذه المرحلة المشاورات المكثفة بين أعضاء سكرتارية مجلس الوزراء والمسؤولين في الوزارة المعنية. وبعد هذا ترسل مسودة السياسة مشفوعة بالتعليقات والتوصيات إلى الوزارة المعنية كي تقوم بإدخال التعديلات اللازمة عليها.

وتمثل اللجنة الفنية الوزارية المرحلة الثالثة لعملية صياغة السياسة الاجتماعية في تزانيا. وتتشكل هذه اللجنة من السكرتيرين العامين في مختلف الوزارات بالإضافة إلى خبراء من الوزارات المختلفة. والدور المنوط بهذه اللجنة هو التدقيق في مسودة السياسة والتعليق عليها وإصدار التوصيات التي تراها في هذا الشأن في ضوء معرفتها بالسكان المستهدفين بهذه السياسة والأهداف واستراتيجيات تحقيقها. وبعد هذا تعود مسودة السياسة إلى الوزارة المعنية لإدخال التعديلات اللازمة عليها قبل رفعها إلى مجلس الوزراء.

وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأخيرة من عملية صياغة السياسة الاجتماعية داخل مجلس الوزراء. ويتمثل دور المجلس في تقييم النتائج السياسية المتوقعة لانتهاج السياسة الاجتماعية المقترحة، كما يصدر توصياته الخاصة في هذا الشأن. ويقصد بالتقييم هنا ضمان عدم تناقض السياسة المقترحة مع الأيديولوجية السائدة في البلد. وإذا

كانت هناك حاجة إلى تعزيز هذه السياسة قانونياً، ترفع مسودة السياسة إلى البرلمان للتصديق عليها كسياسة رسمية معتمدة.

وبمجرد الانتهاء من عملية صياغة السياسة يتم إضفاء المشروعية عليها من خلال صدورها في بيانات رسمية صادرة عن الرئيس. وتوضح المقابلات المعمقة التي أجراها الباحث مع مسئولين حكوميين أن مشروعية السياسات في تنزانيا كانت تتحقق عن طريق الرئيس أو الوزير المعنى أو رئيس الوزراء. فعلى سبيل المثال أقرت سياسة المياه عام ١٩٨٨، وبدأ تنفيذها في نوفمبر ١٩٩١ على يدى 'جون مالسيلا' رئيس الوزراء والنائب الأول لرئيس الدولة، حيث أعلنها في المؤتمر السنوى لمهندسى المياه. أما السياسة الوطنية للتنمية الشبابية فقد أعلنها وزير العمل والتنمية الشبابية في ديسمبر ١٩٩٦ في فندق "كليمانجارو" بدار السلام.

#### ٨- بعض حدود صياغة السياسة الاجتماعية

تفيد المقابلات المعمقة التي أجراها الباحث أن تحديد الأهداف وتقدير الاحتياجات كان عملية خالية تقريباً من أى مدخلات من السكان المستهدفين أو شركاء آخرين. وهذا على الرغم من حقيقة اختلاف القيم والتفضيلات والمنطلقات والتعريفات للمشاكل الاجتماعية.

وبالإضافة إلى هذا، نادراً ما كان فريق العمل يجد الوقت الكافى لتحديد المعايير اللازمة لصياغة الأهداف على النحو السليم. ونادراً ما استطاع فريق العمل تحديد (أ) الشروط الملحوظة التي يجب تحقيقها أو تغييرها؛ (ب) السكان المستهدفين بهذا؛ (ج) حجم التغيير الذى يسعى صناع السياسة إلى تحقيقه بالنظر إلى الشروط المذكورة سابقاً؛ (د) الفترة الزمنية التي ينبغي أن يتحقق التغيير خلالها.

ثانياً، كشفت المناقشات التي أجراها الباحث مع المسئولين الحكوميين المعنيين بصياغة السياسة، ومراجعة الأدبيات والوثائق المتاحة عن صنع السياسات في تنزانيا، كشفت عن قدر كبير من عدم الدقة في تقدير الاحتياجات أو تحديد بعض الشروط غير المرغوبة. وفوق هذا كان من النادر أن يتطرق فريق العمل إلى تشخيص القضايا، أو البحث عن النظريات المناسبة، أو التوصل إلى تقدير واقعى لحجم ونطاق المشكلة الاجتماعية، أو النظر في التفاعلات الداخلية بين المكونات المختلفة للمشكلة، أو تصور المتغيرات المستقبلية ذات الصلة، أو تقدير الموارد المتاحة والموارد المتوقعة، أو تقصى الحقوق القانونية المتعلقة بالموضوع، أو أخيراً تقدير النتائج المتوقعة من التدخلات المحتملة المختلفة (Sokoine 1984, Kalabamu 1984, Kapichi 1992, Citinka 1996). ويرجع هذا كله بالدرجة الأولى



إلى نقص الموارد المالية، والافتقار إلى البيانات التي يمكن الاعتماد عليها، ونقص الكوادر البشرية ذات الخبرة في مجال السياسات الاجتماعية (Citinka 1996: 4). ثالثاً، قليلاً ما اضطلع فريق العمل بصياغة المسارات البديلة للعمل، والتقدير الأولى لنتائج كل مسار منها. ويرجع هذا الوضع إلى أسباب متعددة منها نقص الموارد المالية والقوى البشرية اللازمة للقيام بالدراسات المطلوبة لتحديد علاقات السببية بين المسارات المختلفة وأهدافها. رابعاً: تجلّى قصور كبير في مشاركة المواطنين والمستفيدين المحتملين في صياغة المسارات البديلة، وفي اختيارها بعد أن يكون التحليل الفني قد اكتمل (Mukyanuzi 1996: 9).

خامساً، من النادر جداً أن يتم تحديد النتائج الفعلية المتحققة من تطبيق مسارات العمل المختارة. وفوق هذا هناك القليل جداً - إن وجد على الإطلاق - من عملية التغذية الراجعة لإعادة صياغة وتهذيب صياغة السياسة الاجتماعية انطلاقاً من محصلة التطبيق الفعلي. ونتيجة لهذا القصور افترقت السياسات الاجتماعية إلى التماسك، وكانت بمثابة مرشد ضعيف للقائمين بالتنفيذ.

سادساً، وبسبب الطبيعة العشوائية لعملية إعداد مسودة السياسة، لم تكن السياسة الاجتماعية المختارة منسجمة دائماً مع الخطط العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تنزانيا (Mukyanuzi 1996) وإنما أصبحت السياسات الاجتماعية المعلنة مرتبطة بالدرجة الأولى بأولويات وكالات التمويل الخارجية المختلفة. ويبدو هذا واضحاً في سياسة التعليم والتدريب عام ١٩٩٥، والسياسة الوطنية للصحة عام ١٩٩٠، والسياسة الوطنية للمسنين على عمالة الأطفال عام ٢٠٠٢.

وفوق هذا وذاك لم يحصل أولئك المكلفون بصياغة السياسات الاجتماعية القطاعية في أي مرحلة من مراحلها المختلفة على خطوط مرشدة متضمنة في سياسة اجتماعية شاملة ومتسقة (بسبب الافتقار إلى هذه السياسة الاجتماعية الشاملة والمتسقة أصلاً) ومن ثم لم يجد أولئك القائمون على صياغة السياسات القطاعية دليلاً هادياً لإدراج عملهم في إطار الهدف المشترك.

ويتبين من المقابلات التي أجراها الباحث مع مسئولين في لجنة الدولة للتخطيط، ووزارة الصحة، وقسم الإسكان في وزارة الأراضي، ووزارة العمل والتنمية الشبابية، أنهم كانوا يسترشدون في وضع الأهداف بالمشكلات الاجتماعية القائمة، والاحتياجات الاجتماعية الظاهرة في المجتمع، وأن معظم الأهداف الاجتماعية قد بنى على حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

وبينما يوافق الباحث على ضرورة استرشاد السياسات القطاعية جزئياً بالمشكلات والاحتياجات الاجتماعية، فإنه يرى حاجة ماسة أيضاً إلى تأسيس هذه السياسات القطاعية على سياسة اجتماعية وطنية متسقة وشاملة، وحتى يتم التغلب

على عدم التساوق بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بين السياسات الاجتماعية القطاعية المختلفة. ومن نماذج عدم التساوق هذا يمكن ذكر التناقض بين السياسة الاقتصادية الخاصة بتقليل عدد العاملين بالدولة والقطاع العام وبين هدف التوظيف الكامل المتضمن فى السياسة الاجتماعية.

وبالإضافة إلى هذا أدى نقص الإرشاد المطلوب من سياسة اجتماعية وطنية إلى تخطيط استراتيجيات تقديم الخدمات إلى السكان المستهدفين كما لو كان هناك تطابق كامل بين جماعاتهم. ونتيجة لهذا لم تعد السياسات الاجتماعية القطاعية تتعامل مع مسألة العدالة على نحو مناسب.

وقد تبين من المقابلات والبحث المكتبى وجود تعاون وثيق بين لجنة التخطيط والوزارات المختلفة فيما يتعلق بصياغة السياسات الاجتماعية. بيد أن هذا التعاون يأخذ بالأساس طابعاً استشارياً، كما ينتهى هذا التعاون حينما يتم رفع مسودة السياسة إلى السلطات العليا. وأيضاً هناك القليل مع العمل التعاونى أو التفاعل مع الشركاء الآخرين المفترضين فى عمليات صياغة السياسات الاجتماعية.

وبالمثل تبين أن الروابط الداخلية فى السياسات الاجتماعية تتسم بالوضوح عن السياسات الأخرى غير الاجتماعية. فعلى سبيل المثال هناك ارتباط قوى بين سياستى التعليم والصحة. وأيضاً هناك ارتباط قوى بين سياسة التعليم والإنتاج الزراعى. ومع ذلك هناك تبادل محدود لوجهات النظر بين التكنوقراط المنتمين للقطاعات المختلفة، وكذلك بين مستويات الحكم المترتبة. وعلى أى حال تظل هناك إشكالية من نوع ما بين السياسة الاجتماعية وبرامج السياسات غير الاجتماعية. ولا يبدو فى الحقيقة وجود جهد جاد لتحقيق التكامل بين قطاعات السياسة الاجتماعية فى إطار عملية صياغة السياسة، وإن يتوقع من أن جهداً مشتركاً الذى يبذله الخبراء أن يتم تفهم السياسات القطاعية الأخرى من جانب كل قطاع.

وهناك حد معيق آخر لعملية صياغة السياسة، ويتمثل فى طول هذه العملية وتعقيدها. فعلى سبيل المثال بدأ وضع الصيغة الأولية بسياسة التنمية الشبابية عام ١٩٨٧، ولكن العملية استمرت حتى عام ١٩٩٣ حينما قام مجلس الوزراء بالتصديق النهائى عليها. أى أن الأمر استلزم مرور ست سنوات للانتهاء من صياغة سياسة اجتماعية قطاعية. ومن أسباب هذا التأجيل التغييرات المتكررة فى المناصب الوزارية والسكرتيرين العاملين بالوزارات. وفى وزارة العمل والتنمية الشبابية على سبيل المثال جرت تغييرات كثيرة فى منصبى الوزير والسكرتير العام منذ ١٩٨٧، ومن الطبيعى أن يكون لدى كل وزير جديد اهتماماته وأولوياته الخاصة. ومن ثم فإن تغيير الوزير كان يؤدي بالضرورة إلى تغييرات مربكة فى الوثيقة الخاصة بالسياسة ذات الصلة. وينطبق الشيء نفسه على السياسات القطاعية الأخرى.

وأخيراً، وكما يتضح من الشكل المرفق، كانت عملية صياغة السياسة الاجتماعية في تنزانيا تنتهى بالتطبيق. أى أنه لم تبذل أى محاولة للتقييم والمتابعة والتغذية الراجعة، أى حدث قصور فى مضاهاة الخطة بما تحقق من نجاحات وإخفاقات وتحديد أسباب هذه وتلك. ومن المستحيل فى ظل غياب آلية للتقييم والمتابعة والتغذية الراجعة أن تتم إعادة صياغة ذات جدوى للسياسة المعنية من حيث المشكلات أو الأهداف أو الاستراتيجيات. ومن الممكن تفسير هذا بنقص الموارد المالية والكفاءات البشرية والشعور بامتلاك السياسة والمسئولية عنها (Citinka 1996, Tungaraza 1997).

#### ٩- خلاصة

توصل هذا الفصل من الكتاب إلى أن مفهوم السياسة الاجتماعية ليس واضحاً بما فيه الكفاية عند صناع السياسة ومنفذيها والرأى العام فى تنزانيا. كما أوضح الفصل كيف أن صياغة هذه السياسة ظلت مسئولية خاصة بالحكومة المركزية فى الستينيات ودون أى اشتراك من جانب الشعب. بيد أن هذا الدور انتقل فى الفترة ١٩٦٧-١٩٩١ إلى الحزب الحاكم، مما جعل عملية صياغة السياسة الاجتماعية عملية سياسية صرف. ولكن الفترة من ١٩٩١ حتى الآن شهدت استعادة الوزارات والهيئات الحكومية لدورها فى عملية صناعة السياسة الاجتماعية. ومع ذلك فقد استمر الغياب شبه الكامل لأى مدخلات شعبية فى هذه العملية. إلا أن مساهمة الوكالات المانحة فى عملية صياغة السياسات الاجتماعية قد زادت من خلال المنظمات الدفاعية وجماعات الضغط فى الداخل، أما المستفيدون من هذه السياسة فقد استمر إقصاؤهم الكامل تقريباً. ونتيجة لهذا جرى بناء السياسات الاجتماعية على نحو عشوائى، وعلى أساس التحليل القطاعى الجزئى والموارد المتاحة من وكالات التمويل الأجنبية، فضلاً عن نزوع هذه السياسات أن تظل قطاعية ومفتتة وغير منسقة. وهكذا لم يكن هناك تقدير لأهمية بناء سياسة اجتماعية وطنية شاملة متناغمة. وأدى هذا بالطبع إلى عدم اتساق السياسات وغياب التكامل والدعم المتبادل فيما بينها. ومن ثم اتسمت السياسات الاجتماعية فى تنزانيا بالبعد عن كل من العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

كما أوضح هذا الفصل كيف أن صياغة السياسات القطاعية بشكل خاص قد اتسمت بالعدوى والتقليد، حيث قام كل قطاع بصياغة سياسته الاجتماعية الخاصة حتى لا يكون متخلفاً عن القطاعات الأخرى التى بادرت بوضع سياساتها. كما لاحظ الكاتب أن التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسة الأخيرة قد أثرت فى عملية ومحتوى صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا. كما لوحظ بناء معظم السياسات الاجتماعية على قاعدة بيانات فقيرة.

وحتى يتسنى للسياسة الاجتماعية أن توفر إطاراً للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية فى تنزانيا، هناك حاجة إلى إعادة الصياغة المفهومية للسياسة الاجتماعية، وبما يضمن اتساقها مع قيمنا وتقاليدينا واحتياجاتنا. ولا شك أن هذا



سوف يساعد بدوره فى توفير الأسس لصياغة سياسة اجتماعية شاملة ومتسقة، تنبثق منها كل السياسات الاجتماعية القطاعية. وتظل المشكلة الرئيسية التى تواجهنا فى القيام بهذه المهمة هى فهم قيم وأعراف وتقاليد أكثر من ١٢٠ قبيلة يتشكل منها سكان هذا البلد.

ثانياً، هناك ضرورة لتغيير البنى الحالية لعمليات صياغة السياسة الاجتماعية، وبحيث يتم تعظيم دور المشاركة الشعبية فيها إلى أقصى حد ممكن وعلى كل المستويات. ولكننا لا نعلم حتى الآن مدى استعداد وتمكين الجماهير اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً للمشاركة الكاملة فى عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا. وهى بالتأكيد مسألة تحتاج إلى المزيد من العمل البحثى.

## المراجع

Ahmad, E. 1991. Social Security in Developing Countries. Oxford: Oxford University Press.

Barkan, J. D. and Okumu, J. 1979. Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania. New York: Praeger Publishers.

Citinka, C. M. 1996. The State and Dynamics of Social Policy Practice in Tanzania. Paper presented at The National Workshop on Social Policy and Research Practice in Tanzania. Dar es Salaam. 30 May.

Freeman, H. E. and Sherwood, C. C. 1970. Social Research and Social Policy. New Jersey: Prentice-Hall.

Getubig, I. P. and Schmidt, S. 1992. Rethinking Social Security: Reaching Out to the Poor. Kuala Lumpur: Asian and Pacific Development Centre.

Gil, D. 1973. Unraveling Social Policy: Theory, Analysis and Political Action towards Social Equality. Cambridge: Schenkman Publishing.

Kalabamu, F. T. 1984. A Review of Tanzania New National Housing Policy. Habitat International, 8. No. 2. 95-102.

Kapichi, P. D. N. 1992. Bureaucracy and Public Policy making in Tanzania: A Case of Wage and Income Policy. M. A. Dissertation. University of Dar es Salaam.

Majchrzak, A. 1984. Methods for Policy Research. Newbury Park: Sage Publications.

Mayer, R. R. and Greenwood, E. 1980. *The Design of Social Policy Research*. New Jersey: Prentice-Hall.

Mcauslan, J. P. W. and Ghai, Y. P. 1972. Constitutiona innovation and political stability in Tanzania: A preliminary assessment. In L. Cliffe and J. S. Saul, (Eds.). *Socialism in Tanzania*. Vol. r. Politics. 196-225. Nairobi: E.A P H.

Msekwa, P. 1977. *Towards Party Supremacy*. Dar es Salaam: East African Publications.

Mukyanuzi, F. 1996. Interrelationship between Social Policy and Economic Policy Practice in Tanzania. Paper presented at The National Workshop on Social Policy and Research Practice in Tanzania. Dar es Salaam. 30 May.

Nyerere, J. K. 1973. *Freedom and Development*. Dar es Salaam: Oxford University Press.

Omari, I. K. 1994. *Review of Critical Issues in Education in Tanzania*. Dar es Salaam: World Bank.

Sokoine, E. M. 1984. *Public Policy Making and Implementation in Tanzania*, Paper presented at the Staff Seminar Department of Political Science and Public Administration. University of Dar es Salaam.

Taube, G. 1993. Social dimensions of adjustment (sda): Conceptual issues and empirical evidence from Tanzania and other African countries. *Africa Spectrum*, 28. No. 2. 165- 183.

Tordoff, W. 1967. *Government and Politics in Tanzania*. Nairobi: E.A. P.H.

Tungaraza, F. S. K. 1990. The Development of Social Policy in Tanzania. *Journal of Social Development in Africa*, 5. No. 2. 61-71.

Tungaraza, F. S. K. 1997. The process of social policy formulation in Tanzania. In *Social Policy and Research Practice in Tanzania: Country Study*. Dar es Salaam: The National Social Welfare Training Institute.

URT. 1964. *First Five-Year Plan for Economic and Social Development 1964-69*. Dares Salaam: Government Printers.

## الفصل السادس عشر

### أثر مرض الإيدز على الزراعة المعيشية في سوازيلند

بقلم: إتش إم موشالا\*

#### ١- مقدمة

يعتبر الإيدز من أخطر التهديدات التي تحيق بالمجتمع، فهو يقصف الحياة الإنسانية ويتسبب في الإقصاء الاجتماعي وإفقار الأفراد والأسر المعيشية والجماعات. وتؤدي زيادة نسب الإصابة والوفيات إلى رفع تكاليف الرعاية الصحية، وإضعاف قدرة البشر على كسب الرزق وحرمانهم من فرصة عيش حياة مديدة وصحية ومبدعة ومنتجة، وهو ما يمثل جوهر التنمية البشرية. وبعبارة أخرى فإن هذا المرض يفرخ انعدام الأمن الاجتماعي.

وسوازيلند بلد صغير في إقليم جنوبي أفريقيا يحتل مساحة أكثر بقليل من ١٧ ألف كيلو متر مربع، حيث يبلغ طوله من الشمال إلى الجنوب ١٧٨ كيلو متراً، وعرضه من الشرق إلى الغرب ١٣٥ كيلو متراً وقدّر عدد سكانه عام ٢٠٠٠ بحوالي ٩٩٢ ألف نسمة، بمعدل نمو سنوي للسكان ٢,٨% ويتسم التركيب السكاني بسيادة العنصر الشبابي حيث يبلغ من هم دون سن الخامسة عشرة ٤٢,٥% من السكان، أما من هم دون العشرين عاماً فيشكلوا ٥٣,٣% من السكان.

وتمثل الزراعة عصب الاقتصاد في سوازيلند، حيث يعيش أكثر من ٧٠% من السكان في المناطق الريفية التي تسودها زراعة البقاء في "أرض أمة سوازي" المملوكة للملك ويديرها الشيوخ المحليون. وتمثل "أراضي صكوك الملكية" - أي الملكية الخاصة - حوالي ربع الأراضي الزراعية في سوازيلند، وتتشكل أساساً من مزارع تجارية كبيرة الحجم وذات رأسمال كثيف (SHDF and UNDP 2001).

وتعتبر الزراعة - مع الصناعات الزراعية - المسؤولة عن توظيف حوالي ٧٥% من قوة العمل الموازية. والاقتصاد الوطني صغير الحجم ومنفتح ومتنوع، ولكنه عرضة للتأثر القوي بالصدمات والتأثيرات الخارجية. وحينما استقلت سوازيلند عام ١٩٦٨ كانت شديدة الاعتماد على الزراعة مع روابط قوية باقتصاد جمهورية جنوب أفريقيا. وقد أدت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في الثمانينيات إلى تحقيق تنوع كبير في الصادرات لتشمل منتجات غير تقليدية مثل

---

\* H.M. Mushala جامعة سوازيلند

E-mail: mushala@uniswacc.uniswa.sz



المسئوجات ومركزات المشروبات والمنتجات الورقية والثلاجات. كما حدثت زيادة كبيرة فى قيمة الصادرات. وبلغ متوسط معدل النمو الاقصادى السنوى ٦,٥% فى الفترة ١٩٨٢-١٩٩١.

وأدت هذه المكاسب الاقصادية إلى حدوث تحسن ملموس فى المؤشرات الاجتماعية المختلفة. حيث بلغ متوسط العمر المتوقع للفرد فى سوازيلند ستين عاماً، ومعدل وفيات الأطفال ٦٥ فى الألف. غير أن التسعينيات شهدت تراجع الأداء الاقصادى بسبب عاملين رئيسيين. فقد شهد هذا العقد انخفاضاً حاداً فى الإنتاج الزراعى بسبب الظروف المناخية السيئة، وقد جاء الانخفاض أكثر حدة فى القطاع الزراعى التقليدى. أما العامل الثانى فقد تمثل فى انخفاض إنتاج القطاع الصناعى، والذى يمكن إرجاع سببه إلى تباطؤ التكوين الرأسالى الخاص.

وقد تسببت هذه التطورات فى بدء انخفاض معدلات النمو السنوى بدءاً من عام ١٩٩١، حيث لم يسجل سوى معدل نمو ١,٣% فقط فى عام ١٩٩٢. ولكن الأمور عادت إلى التحسن مرة أخرى بدءاً من عام ١٩٩٩ حيث بلغ معدل النمو ٣,١%، وتشير التقديرات الحالية إلى معدل ٢,٥% (SHDF and UNDP 2001) ومن الجدير بالذكر أيضاً أن التطورات السياسية فى كل من جنوب أفريقيا وموزمبيق تمارس تأثيراً هائلاً على التطوران السياسية والاقتصادية فى سوازيلند. وهكذا اجتمعت العوامل الاقتصادية السالبة مع ازدياد الفقر لتجعل البلد أكثر انكشافاً أمام آثار مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز الذى أصبح يمثل مشكلة صحية وتنموية خطيرة فى سوازيلند.

وهو ما عبر عنه فى وثيقة حكومية بالقول: "إن من الملامح الرئيسية لوباء الإيدز أنه يلحق الضرر بالسكان الأكثر إنتاجية فى المجتمع. وقد كان لهذا مضاعفات خطيرة على قوة العمل، وخاصة فى الزراعة والصناعة. ف يؤثر هذا المرض على كل من نوعية وحجم القوى العاملة فى الاقتصاد الوطنى. إذ إن لدينا عدداً قليلاً من الأفراد المتعلمين والمدرّبين على مستوى عالٍ، كما أن تكلفة إعدادهم وإعداد من سيحل محلهم تمثل خسارة وطنية كبيرة. وهو ما يضر بالنواتج الوطنى الإجمالى، ويقلل من أعداد المهنيين وعمال الصحة والمدرسين والفلاحين المهرة.. الخ. وتشير الدلائل المستقاة من دراسات مختلفة إلى أن التكلفة الرئيسية جراء هذا المرض لا تتمثل فى التكاليف المباشرة للرعاية الصحية والوقاية، وإنما فى التكاليف الناجمة عن خسائر الإنتاج، والتمزق الاجتماعى الأكثر تعقيداً والأقل نبلاً للاهتمام، والتكاليف الاقتصادية لانعدام الاستقرار الاجتماعى" (Kingdom of Swaziland 2002: 14).

## ٢- إطار نظري

يتمثل الأثر السلبي للإيدز على الزراعة المعيشية في زيادة عدد حالات الإصابة والوفيات داخل الأسر المعيشية، وهو ما يظهر بشكل واضح في حجم العمالة المتاحة في الأسر المعيشية والمزارع حسبما أوضحت دراسة "معهد بانوس" (Panos Institute 1992). إذ إن مرض أحد أفراد الأسرة يعتبر خسارة مباشرة لإنتاجية العمل في المزرعة، ويتسبب في توجيه جزء من طاقة العمل إلى العناية بالمريض، وزيادة النفقات الطبية في موازنة الأسرة المعيشية، ومن ثم تقليل الدخل النقدي المتاح لها.

وقد تؤدي الخسارة المباشرة للعمل المنتج في المزرعة إلى انخفاض مردودات المحاصيل والماشية، أو حدوث تغير في أنماط الزراعة المحصولية مثل تبني أساليب أقل كثافة في استخدام العمل أو تراجع التركيز على زراعة المحاصيل النقدية. ويؤدي تراجع الدخل النقدي إلى تراجع مماثل في مدخلات الزراعة التي يشترها الفلاحون (قوة العمل المأجور، البذور المنتقاء، المبيدات الحشرية، المخصبات)، ومن ثم زيادة الطلب على العمل عند مستويات معينة في الإنتاج.

ومن الواضح أيضاً أن تراجع الدخل النقدي سوف يؤدي إلى نقص المواد الغذائية المشتراة (مثل السمك واللحم)، كما سيهم في تدهور أحوال التغذية داخل الأسرة المعيشية. أما الوفاة الفعلية للشخص المصاب فتسهم في استنزاف المزيد من دخل الأسرة المعيشية لتغطية نفقات الجنازة والدفن. وقد يصل الأمر إلى حد عجز الأسرة المعيشية عن دفع الرسوم المدرسية لأطفالها.

ويحاول هذا الفصل إبراز أثر الإيدز على الزراعة المعيشية في سوازيلند، ونتائج هذا بالنسبة للسياسة الحكومية. ويبين جزء من الفصل أهمية الزراعة للاقتصاد الوطني. أما الجزء الثاني فيناقش في شكل موجز الموقف الحالي للإيدز في سوازيلند، وأثره على قطاع الزراعة المعيشية. ثم بعد هذا يقوم بتحليل السياسات المختارة من جانب الحكومة، ويقدم التوصيات اللازمة للتطوير المطلوب في هذا الجانب، ثم نقدم خلاصة للفصل أخيراً.

## ٣- الإيدز في سوازيلند

تعتبر سوازيلند واحدة من أكثر البلدان إصابة بالإيدز في العالم. فتشير التقارير إلى أن معدل الإصابة يبلغ ٣٤,٢% من المترددين على عيادات فحص الدم، ويصل المعدل إلى أكثر من ٤٠% بين الإناث في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة. وتبلغ النسبة ٢٢,٧% في الفئة العمرية العامة ١٥-١٧ سنة، و ٢٨,٨% في الفئة العمرية ١٨-١٩ سنة. ومعنى هذا أن ثلث السكان البالغين النشطين اقتصادياً (١٥-٤٩ سنة) مصابون بالفيروس (JTK Assocites 2002). وقد اكتشفت أول حالة

إصابة فى ١٩٨٦. ومنذ هذا الوقت تصاعدت الجهود الحكومية للتعامل مع المرض، مثل البرنامج الوطنى لمقاومة الإيدز والأمراض المنتقلة عبر الاتصال الجنىسى SNAP الذى بدأ عام ١٩٨٩ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومكاتب استشارة الإيدز التى أقامتها منظمات غير حكومية. وفى عام ١٩٩٢ بدأت الحكومة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية برنامجاً للمراقبة كلفت بمقتضاه منشآت صحية وممارسين بالإبلاغ عن الإصابات المكتشفة فى الأمصال الدموية.

وفى عام ١٩٩٩ أعلن الملك أن الإيدز قد بلغ فى البلد حد الكارثة الوطنية، وتشكلت لجنة وزارية مختصة بهذا الموضوع، كما تكونت اللجنة الفنية لإدارة الأزمة CMTC. وأنشأت الحكومة مؤخراً لجنة الطوارئ الوطنية لمواجهة الإيدز NERCHA كهيئة متعددة القطاعات لكى تضطلع بتنسيق الأنشطة الحكومية فى هذا الشأن، وتم حل اللجنة الفنية لإدارة الأزمة. كذلك وجدت مبادرات أخرى عديدة للوقاية من الوباء والسيطرة عليه، قام بها اتحاد عاملى سوازيلند FSE ومنظمات غير حكومية وجماعات دينية ومجتمعات محلية.

وتقدر نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز فى الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة فى سوازيلند بـ ١٨,٥%، وحسب تقديرات البنك الدولى (World Bank 2001) فإن الوفيات وسط قوة العمل الماهرة فى سوازيلند سوف ترتفع من ٤٥ حالة عام ١٩٩٢ إلى ٢٨١ حالة عام ٢٠٠٥، كما أن حجم الوفيات العام بسبب الإصابة سوف يرتفع من ١٧٧ حالة عام ١٩٩٢ إلى ٩١٤ حالة عام ٢٠٠٥. ومع زحف المرض تصبح آثاره المرئية أوضح من خلال زيادة عدد الأيتام بسبب الزيادة العامة فى الوفيات بين السكان. فيقدر أن عدد الأيتام سوف يرتفع من ٣٢ ألف يقيم عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ١٢٠ ألف طفل يتيم - أى قرابة ١٥% من السكان - فى عام ٢٠١٠ (Stanecki 2001). وربما تكون التقديرات المبنية على أساس عدد الحالات المبلغ عنها أقل بكثير من الحجم الحقيقى نظراً لعدم كفاية إجراءات الإبلاغ، ومحدودية القدرات التشخيصية، وفشل نظم الرعاية الصحية فى أن تشمل جميع السكان، وخاصة أولئك فى المناطق الريفية (World Bank 2001).

وترتفع احتمالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة وسط الإناث الشابات فى سوازيلند، بسبب خصائصهن البيولوجية والثقافية التى تعرضهن لمخاطر أكبر فى نقل المرض، وعدم تمكينهن اجتماعياً، وعدم قدرتهن غالباً على اتخاذ القرارات السليمة وبأنسهن فى نمساثل الجنسية. وقد تفاقم هذه المخاطر وسط تلك الفئة بسبب الدخول المبكر فى النشاط الجنىسى، وعدم قدرتهم على تحديد الممارسات الجنسية مع الشركاء (World Bank 2001). وبالإضافة إلى هذا، ونظراً لصغر حجم البلد والبنية التحتية الاقتصادية المتطورة نسبياً، فإن مستويات التنقل



والحركة عالية جداً. كما أن المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الأحوال المناخية السيئة ومحدودية فرص التوظيف وعواقب الهجرة إلى انحضر، قد أدت جميعاً إلى زيادة انكشاف النساء أمام زحف المرض.

#### ٤ - أثر الإيدز على الزراعة

كما أوضحنا من قبل يمكن تصنيف الزراعة في سوازيلند إلى زراعة تجارية وزراعة معيشية. وسوف نقتصر في هذا الفصل على مناقشة قطاع الزراعة المعيشية الذى يشمل أغلبية السكان ذوى مستويات الانكشاف العالية. ويقصد بالزراعة المعيشية "الأنشطة الزراعية والملتحقة بها، والتي تشكل استراتيجية فى كسب القوت يتم فيها استهلاك الناتج الأساسى بشكل مباشر داخل الأسرة المعيشية، وحيث لا يتم سوى شراء القليل جداً من المدخلات، ولا يرسل إلى السوق سوى جزء ضئيل من الناتج" (HEARD: Aids Brief).

وإذا وضعنا فى الاعتبار البيئة المادية التى يتم فيها تنظيم الزراعة المعيشية فى سوازيلند سوف يتبين لنا أن الوضع النموذجى الموصوف أعلاه هو وضع نادر الوجود. فمعظم القائمين على الزراعة المعيشية يشترون البذور المهجنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات ويستخدمون الميكنة فى إعداد الأرض للزراعة. وفى الوقت نفسه تعتمد الأسر المعيشية فى معظم الأحيان على التحويلات النقدية والعينية من أفرادها الذين يعملون فى وظائف بعيدة مربحة. وعلى أية حال يظل الفقر من علامات الأسر المعيشية المعتمدة على هذا النوع من الزراعة التقليدية، فضلاً عن بعدها الجغرافى عن معظم الخدمات الاجتماعية. وهى تجمع عادة بين عدة أنشطة مثل العمل فى المنزل، والنشاط فى المزرعة الخاصة، وأنشطة أخرى خارج الأسرة المعيشية ولكن داخل المجتمع المحلى (مثل الأنشطة الحرفية)، وأخيراً أنشطة خارج المجتمع المحلى.

ويمثل مجموع هذه الأنشطة استراتيجية كسب القوت فى الريف. ويمكن تحليل أثر الإيدز فى هذا السياق باستخدام النموذج الذى اقترحه "توبوزيس" (Topouzis 1998) الذى يشتمل على أربعة جوانب لكسب القوت فى الريف، ألا وهى: الأمن الغذائى، وتصفية الفقر، ومعوقات العمل، وتمكين المرأة الريفية.

ومن المأمول للأسرة المعيشية الريفية أن تحقق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغذاء، وأن يحافظ الاقتصاد الزراعى على استدامة كسب القوت. وقد لوحظ فى سوازيلند الزيادة التدريجية فى عدد الأسر المعيشية التى ترأسها نساء، والتى تعتمد غلى تحويلات ومساعدات أفراد الأسرة المعيشية الذين يعملون خارج اقتصاد المزرعة. ومع ازدياد الأوضاع سوءاً تلجأ الأسر المعيشية إلى بيع رؤوس الماشية كوسيلة للاستمرار فى الحياة، وهو أمر لم يكن يتم قبل هذا. ويسهم بيع المحاصيل

النقدية في رفاه الأسرة المعيشية، وإن كان العدد الأقل من هذه الأسر هو الذي يزرع محاصيل نقدية.

ونظراً لتسبب الإيدز في انتشار المرض والوفيات بين أفراد الأسر المعيشية، نشأت سيناريوهات مختلفة فيما يتعلق بتوليد إنفاق الدخل داخل الأسرة المعيشية، وإدارة الزراعة وأنماط المحاصيل المنزرعة. وفي دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للإيدز في سوازيلاند (UNAIDS 2002) تبين أن معظم الأسر المعيشية (٨٧,٧%) يعتمد على بيع إنتاج المزرعة للحصول على الدخل، وفي مقدمته الدواجن والماعز والخنازير، والأبقار في بعض الأحيان. كما أفادت الدراسة أن ارتفاع حالات الإصابة والوفيات قد أدى إلى زيادة إنفاق الأسر المعيشية على الرعاية الصحية. ففي الظروف العادية لم تكن النفقات الصحية تمثل عبئاً بهذا الحجم، كما كان بإمكان أعضاء الأسرة العاملين الحصول على العلاج أو التأمين الصحي من المنشآت التي يعملون بها.

ولكن مع اندلاع أزمة وباء الإيدز اضطر معظم المصابين في المناطق الحضرية إلى العودة إلى مواطنهم الريفية حتى يجدوا من يعتنون بهم، أو حتى يقضوا آخر أيامهم هناك. وهكذا فقد تحول جزء من قوة العمل المتاحة داخل الأسرة المعيشية من النشاط الزراعي إلى العناية بالمريض، كما توجه مدخرات هذه الأسرة للإنفاق على علاجه. وحينما يتوفي أحد أفراد الأسرة فإن هذا يمثل خسارة مباشرة في القوة العاملة بها، وأيضاً خسارة مباشرة في دخلها إذا كان المتوفي من مصادر هذا الدخل، فضلاً عن التكاليف الإضافية المرتبطة بالدفن والجنائز. وقد كان لهذه الوقائع أثرها أيضاً على حجم الأرض المنزرعة، ومن ثم حجم ونوعية المحاصيل التي يتم إنتاجها.

وتجاوبت الأسر المعيشية مع هذه الأحوال الجديدة باتباع عدد من الاستراتيجيات، منها مثلاً بيع الإنتاج المحصولي لتغطية التكاليف الزائدة للرعاية الصحية والجنائز. وأوضحت دراسة حديثة (UNAIDS 2002) أن انخفاضاً بنسبة ٢٩,٦% قد حدث في حجم الماشية التي تحتفظ بها الأسر المعيشية، حيث بيع الكثير منها من أجل تغطية النفقات المتزايدة. وتحدث الدراسات (Kwaramba 1997) عن وضع مماثل في زيمبابوي.

وقد لوحظ انخفاض في مساحة الأرض المزروعة في حيازة الأسر المعيشية التي عانت من وفيات بسبب الإصابة بالإيدز. وقد بلغ النقص في بعض الحالات ٣٤,٢% من المساحة المنزرعة (UNAIDS 2000)، ولا شك أن هذا النقص قد أدى أيضاً إلى نقص في حجم المحاصيل المنتجة. ففي زيمبابوي على سبيل المثال أخبر عن انخفاض بنسبة ٦١% في إنتاج الذرة بسبب زيادة وفيات الإيدز وسط الأسر

المعيشية (Kwaramba 1997)، بينما بلغت النسبة ذاتها في سوازيلند ٥٤,٢% (UNAIDS 2002).

وتوضح العوامل السابقة مدى انكشاف نظم الزراعة المعيشية في سوازيلند أمام الإيدز، وهو ما أوضحت الدراسة سابقة الذكر للأمم المتحدة فيما يلي:

- إنه نظراً لاعتماد إنتاج الزراعة المعيشية على مدخلات العمل بالدرجة الأولى كان لابد أن يحدث انخفاض في الإنتاج لأن نسبة الإصابة بفيروس الإيدز جاءت أعلى وسط الفئة الشابة من السكان عن أي فئة أخرى.

- إن اعتماد الكثير من الأسر المعيشية في بقائها على تحويلات أفرادها العاملين في الحضر كان يعنى بالضرورة انخفاض دخل الأسرة، ومن ثم انخفاض إنتاجها، بمجرد إصابة أو وفاة عضو الأسرة الذى يعمل فى الحضر بالإيدز.

- لوحظ انتشار استخدام العمل المأجور فى مزارع الأسر المعيشية التى تدفع مقابل هذا العمل من التحويلات المالية لأبنائها العاملين خارج الريف، أو من بيع منتجات المزرعة، أو حتى من بيع قوة العمل نفسها. ونظراً للضرر الشديد الذى يلحق بهذه الدخول جراء تزايد الإصابات والوفيات بين الأعضاء المنتجين فى هذه الأسرة المعيشية، يصحح العمل المأجور من الأمور الصعب الحصول عليها.

- بالنسبة للبيئة الطبيعية التى يجرى فيها إنتاج المحاصيل، فإن إنتاج الذرة فى سوازيلند يتأثر بأنماط سقوط المطر وخصوبة التربة. وحينما تشح الأمطار يتطلب إنتاج المحاصيل استخدام الأسمدة وغيرها من المدخلات، ومن ثم فإن نظم الزراعة المعيشية تعتمد على حجم الدخل فيما يتعلق بإنتاج محصول جيد. وهكذا فإن انخفاض دخول الأسر المعيشية بسبب وفاة عائلتها يجعل من الصعب الحفاظ على استدامة التربة الزراعية.

- وأخيراً زيادة عدد الأيتام. فمع وفاة الآباء والأعضاء الرئيسيين فى الأسرة المعيشية تتحقق خسارة كبيرة فى المعرفة والخبرات الخاصة بالممارسات الزراعية والإدارة والتسويق. وقد يكون هذا بمثابة نهاية النشاط الزراعى للأسرة المعيشية بسبب انخفاض الدخل ونقص مصادر التغذية. بل قد يصل الأمر فى بعض الحالات إلى الهجرة من المكان (UNAIDS 2002).

#### ٥ - نتائج الإيدز بالنسبة للسياسات العامة

إدراكاً منها لأثر الإيدز على الاقتصاد والمجتمع طورت حكومة سوازيلند سياسة عامة لمكافحة الإيدز والأمراض المنتشرة بالاتصال الجنىسى، وكانت أهدافها كما يلي:-

- التمسك بالالتزام السياسى على كل المستويات بالعمل من أجل الوقاية من الإيدز والتحكم فى انتشاره.



- توسيع الاستجابة الوطنية ضد هذا الوباء عن طريق تدعيم والإبقاء على المقاربة متعددة القطاعات في هذا الصدد.
- تحسين تنسيق أنشطة الوقاية والتحكم في الإيدز على جميع المستويات.
- ضمان حصول المواطنين على المعلومات والتوعية والاتصالات المناسبة من البرامج المخصصة لمكافحة الإيدز.
- زيادة قدرة النساء والشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية المنكشفة أو المحرومة (المعاقين، البغايا، أطفال الشوارع) على حماية أنفسهم من الإيدز والأمراض المنتقلة بالاتصال الجنسي.
- ضمان إجراء اختبارات الكشف عن الإصابة للارتقاء بالوقاية والرعاية إلى أقصى حد ممكن.
- توفير الرعاية الصحية الشاملة والدعم الاجتماعي للمصابين بالفيروس وأسرتهم.
- ضمان مراعاة حقوق الإنسان مع أولئك الحاملين للفيروس.
- تطوير أنشطة البحوث والأمصال فيما يختص بمرض الإيدز (Kingdom of Swaziland 1998).

قد أصبح من المعروف على نطاق واسع أن الإيدز قد أسهم في زيادة عدد الأيتام والأسر التي ترأسها نساء، وهما من أكثر الفئات انكشافاً في المجتمع. وتقع على الحكومة مسئولية المبادرة بدعم وحماية هذه الجماعات المنكشفة. فمن الواجب أن تكون هناك سياسات خاصة للتعامل مع كل ما يعيق مشاركة النساء على نحو كامل في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال ينبغي أن يكون لهن الحق في الملكية الخاصة. ومن ثم ينبغي إدخال التشريعات التي تحظر تخصيص وتوريث الأرض على أسس من التمييز ضدهم، وتعديل قانون الزواج وقانون تسجيل الممتلكات، بما يتضمن إزالة النصوص القانونية التي تعطي للمرأة مكانة أدنى فيما يتعلق بحقوق الملكية. وبالمثل هناك حاجة إلى حماية حقوق الأرامل والأيتام في الإرث.

وقد أسهم انخفاض قوة العمل الزراعية في تراجع إنتاجية الزراعة والإنتاج الزراعي بشكل عام. ومن أجل ضمان استدامة خصوبة الأرض وحماية البيئة لصالح زراعة مستدامة، تنشأ الحاجة إلى إعادة تدريب المرشدين الزراعيين كي يضطلعوا بدور تدريب مختلف أعضاء الأسرة المعيشية على نظم الحماية البيئية، واستخدام الأساليب التي تحافظ على خصوبة التربة الزراعية بما فيها الأساليب المحلية التقليدية، وزراعة محاصيل مقاومة للآفات.

وإلى جانب إعادة النظر في السياسة التدريبية، تزداد الحاجة إلى زيادة قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في التغلب على مشكلات خسارة الدخل وزيادة

الإنفاق. وهو ما يمثل مبادرة واسعة تتطلب مساهمة جميع شركاء التنمية مثل القطاع الخاص والمنظمات المدنية، مع اضطلاع الحكومة بالدور القيادي. وحسبما يرى برنامج الأمم المتحدة للإيدز (UNAIDS 2002) يمكن لهذا الدور أن يتم من خلال تعبئة قدرات المجتمع المحلي، وبناء الموارد الاقتصادية للأسر المعيشية، واستحداث شبكات للتأمين على مستوى الجماعة المحلية. وتسهم هذه الشبكات في تقديم الدعم المعنوي للأسر المصابة، إلى جانب تنظيم الإعانات المادية وتوفير العمل اللازم. فمثلاً يمكن إحياء تنظيم العمل الجماعي المعروف تقليدياً في سوازيلند باسم "ليليما"، وهو يتضمن قيام أعضاء الجماعة المحلية بالعمل المشترك لمساعدة كل منهم للآخر في الأنشطة الزراعية المختلفة. وقد كانت هذه الممارسة قائمة حتى وقت قريب حينما بدأت البنية الاجتماعية التقليدية في التدهور. ويمكن إحياء هذه الممارسة مرة أخرى من خلال تدبير الموارد الاقتصادية للأسر المعيشية عن طريق إشراك الجماعات المحلية في أنشطة تدبير الموارد المالية، أو مشروعات الإقراض المحلي. ومن الممكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً مهماً هنا أيضاً.

ومما يستوجب التقدير أنه منذ إعلان "الملك مسواتي الثالث" عام ١٩٩٩ أن الإيدز يمثل "كارثة وطنية" استحدثت بنى عديدة لتطوير استراتيجيات ومبادرات وطنية وفاءً للالتزام السياسي والاستجابة الوطنية إزاء تلك الكارثة. فقد وضعت الخطط للاستجابات المحلية سابقة الذكر، ولإدخال مادة الصحة الجنسية والإنجابية في جميع المدارس. واستهدفت الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز (٢٠٠٥-٢٠٠٠) توفير الأطر الإرشادية فيما يتعلق بثلاثة مجالات أساسية خاصة بالأفراد المضارين. أولاً: تقليل المخاطر، وذلك عن طريق العمل الاتصالي والإعلامي الواسع لتغيير السلوك، باستخدام كل قنوات الاتصال الممكنة للوصول إلى الأطفال والشباب والمصانع ومواقع العمل للتوعية بكيفية الوقاية من الإيدز. ثانياً: إدارة الاستجابة، وتتضمن استمرار الدعم والرعاية، وعلاج المصابين وتعويض المضارين. ثالثاً: تخفيف الآثار، وهو يتطلب أولاً تحديد الآثار السلبية المتصورة على السكان والمؤسسات، قبل الشروع في مقاربة نشطة لتقليلها إلى أدنى حد (SHDF and UNDP 2001).

وأنيط تنفيذ تلك الاستراتيجية بلجنة الطوارئ الوطنية لمواجهة الإيدز، والتي تكونت في يناير ٢٠٠٢. كما بدأت وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي تطبيق برنامج الاستشارة والاختبار الطوعي. كما أتاح الدواء بالمجان لعلاج الحالات المصابة عرضياً في المنشآت الصحية العامة في مختلف أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه تم اعتماد سياسات صحية لمواجهة انتقال المرض من الأم إلى الطفل، وكذلك العلاج المضاد للانتكاسات المرضية.

ويعتبر كل هذا مؤشراً واضحاً على تماسك الجهود الرامية إلى منع ظهور إصابات جديدة، وتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن معدلات الانتشار المرضي المرتفعة حالياً (JTK Associates 2002). وبالنسبة للزراعة المعيشية ينبغي اتخاذ خطوات إضافية في ميدان تصفية الفقر وتمكين النساء الريفيات.

## ٦- مكافحة الفقر

يتم تعريف الفقر في أغلب الأحوال على أنه الافتقار إلى الدخل الضروري لإشباع الاحتياجات الغذائية أو الاحتياجات الأساسية غير الغذائية (فقر الدخل)؛ أو أنه الافتقار إلى القدرات الإنسانية الأساسية: الأمية وسوء التغذية وقصر العمر وضعف صحة الأمومة والإصابة بالأمراض التي كان من الممكن الوقاية منها (الفقر الإنساني).

ولقد ظل التفكير السائد لبعض الوقت في بلدان كثيرة يدور حول فكرة أنه إذا تمكن البلد من تحقيق نمو اقتصادي سريع سيتم القضاء على الفقر تلقائياً. غير أنها أدركت بعد هذا أن النمو لا تتم ترجمته دائماً إلى تخفيف لحدة الفقر، وأصبح من الواضح أن الحكم الجيد يمثل الحلقة الرئيسية المفقودة بين النمو وتقليص الفقر (UNDP 2000).

فيقدر الناتج المحلي الإجمالي لسوازيلند عام ٢٠٠٠ بحوالى ١٨٨,٤ مليون دولار أمريكي، ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بـ ١٣٦٠ دولار. بيد أن الشواهد القائمة فعلياً في سوازيلند تبين أن الأداء الاقتصادي لم يترجم إلى فرص عادلة أمام جميع أفراد الشعب. ويتضح هذا أكثر من خلال الفجوات الواسعة في الدخول، والتباين بين الحضر والريف، ومشكلة الحصول على الأرض، والمعدل المرتفع للبطالة. كما يعيش ٤٨% من سكان سوازيلند تحت خط الفقر، بل إن هذه النسبة ترتفع إلى ٦٦% في بعض المناطق الريفية. وتقول التقديرات أن ٤٠% من الفقراء عاطلون عن العمل (World Bank 2000).

ومع تدهور الأوضاع المالية تفاقم التحدي الاجتماعي - الاقتصادي الخطير في الظرف الراهن بسبب زيادة الفقر والبطالة والآخر المدمر لوباء الإيدز (Central Bank 2001). وقد وضعت مملكة سوازيلند لنفسها رؤية في التنمية تعتبر التركيز على نوعية الحياة بمثابة المبدأ الحاكم لها. وقد توضحت الأبعاد الرئيسية لهذا في استراتيجية التنمية الوطنية، وتتمثل هذه الأبعاد في: تصفية الفقر، والعدالة بين النوعين الاجتماعيين، والاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة.

وفي إطار هذه الأبعاد، تركز استراتيجيات تقليص الفقر على المياه وتوسيع الخدمات والتوظيف والبنية الأساسية والتمكين ونمو السكان وتوفير المسكن



والمشاركة والتنسيق والممارسات الثقافية والعلاقات الأسرية. وبينما تبدو الإعلانات الرسمية عن هذه السياسات شديدة الجاذبية، فقد تم تدعيمها أيضاً بالتشريعات المناسبة لزيادة فعالية التطبيق.

وعلى سبيل المثال أعطيت أهمية كبيرة لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية في مكافحة الإيدز وتصفية الفقر. وتتص استراتيجية التنمية الوطنية على:-

- إصلاح القوانين الحالية وإدخال قوانين جديدة للتعامل السليم مع مشكلات مثل التوريث وحقوق استخدام الأرض ووضعيات النساء غير العادلة.

- تحديد والاعتراف رسمياً بحقوق الملكية في "أرض أمة سوازي" وبشكل واضح يتضمن نفاذ الأسر المعيشية (بما فيها الأسر التي ترأسها نساء) إلى الأرض، وزيادة الحوافز للاستثمار في الأرض الزراعية.

- وضع البرامج الهادفة إلى تحسين وضعيات النساء، بما فيها تسهيل دخولهن إلى دوائر صناعة القرار.

- إدخال العمل بمدفوعات الضمان الاجتماعي لصالح المعوزين داخل الجماعات المنكشفة اجتماعياً (وخاصة كبار السن والمعاقين والأيتام غير العاملين).

ومع ذلك لم يتحقق الكثير على طريق تطبيق هذه الاستراتيجيات. فبالنسبة لقطاع الزراعة المعيشية لا يزال من الملح جداً إعادة النظر في دعم ورسوم الخدمات الصحية، واستحداث آليات داعمة لأيتام المتوفين بالإيدز، وأن تشمل استراتيجية تصفية الفقر تشجيع الأسر على تطوير استراتيجياتها الخاصة للتغلب على آثار الإيدز وبدعم من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والوكالات المانحة إن أمكن.

ومن خلال مثل تلك الروابط يمكن تنظيم شبكات الأمان على مستوى المجتمعات المحلية لدعم المدخلات الزراعية، وتوسيع الأنشطة المحلية المولدة للدخل، وتقديم المساعدة اللازمة للأيتام. أى أنه من الضروري أن تنبثق المبادرات من جميع الشركاء في هذا الشأن، مع توفير الحكومة للبيئة السياسية المواتية لعمل هذه الاستراتيجيات.

## ٧- خلاصة

يطرح وباء الإيدز تحديات هائلة على سوازيلند. وبينما تتسم أهداف السياسة الحكومية في هذا الشأن بالوضوح على كافة المستويات، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى التشديد أكثر على الاهتمام بالمناطق الريفية، وخاصة فيما يتعلق بمد الخدمات الصحية للتماشى مع المتطلبات الإضافية للرعاية، وإلى تعبئة كل المبادرات التنموية بحيث يدخل فيها جميعاً العنصر الخاص ببرامج الوقاية من الإيدز،

واستهداف تلك المناطق الجغرافية التي توجد بها معدلات إصابة مرتفعة نسبياً، وتزويد المخططيين للتنمية بكل المعلومات الضرورية في هذا الصدد. وينبغي الاضطلاع بمبادرات خاصة لتصفية الفقر وتمكين النساء الريفيات. حيث ينبغي لبرامج تصفية الفقر أن تشمل أوسع قطاعات المجتمع، وأن تتسم بالحساسية الواجبة لمسائل النوع الاجتماعي، وأن تشمل مشروعات لتوليد الدخل، وتطوير البنية الأساسية في الريف، والاهتمام بالتعليم والتدريب والصحة، مع برامج خاصة لتطوير زراعة صغار الحائزين. وعلى الرغم من ضرورة اضطلاع الدولة بالدور القيادي في كل هذا، ينبغي أيضاً إفساح المجال أمام كل الشركاء الآخرين مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وجماعة المانحين. إن السعي من أجل السلم في أفريقيا لن يتسنى تحقيقه ما لم يتم اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي، ولتخفيف حدة الفقر، لأن استمرارية مصادر الدخل تعنى تقليل التعرض للمخاطر، ومع ارتفاع المستوى الاقتصادي يمكن إحداث التغير المطلوب في الجوانب السلوكية.

## المراجع

Central Bank of Swaziland. 2001. Quarterly Report, December 2001. Mbabane.

HEARD, n.d. Aids Brief for Sectoral Planners and Managers: Subsistence Agriculture Sector. Durban: University of Natal.

JTK Associates. 2002. Assessment of the Impact of HIV/AIDS on the Central Ministries of the Kingdom of Swaziland. Draft Report. Mbabane.

Kingdom of Swaziland. 1998. Policy Document on HIV/AIDS and STD Prevention and Control. Mbabane: Ministry of Health and Social Welfare.

\_\_\_\_\_. 1999. National Development Strategy (NDS): Vision 2022. Key Macro and Sectoral Strategies. Mbabane.

\_\_\_\_\_. 2002. Proposal to Global Fund to Fight against AIDS, Tuberculosis and Malaria. Mbabane.

Kwaramba, P. 1997. The Socio-economic Impact of HIV/AIDS on Communal Agricultural Production Systems in Zimbabwe. Harare: Zimbabwe Farmers' Union and Friederich Ebert Stiftung.

Panos Institute. 1992. The Hidden Costs of Aids: The Challenge of HIV to Development. London.

Rugalema, G., Weigang, S. and Mbwika, J. 1999. HIV/AIDS and the Commercial Agricultural Sector of Kenya: Impact, Vulnerability, Susceptibility and Coping Strategies. Rome: FAO.

SHDF and UNDP. 2001. Annual Report.

Stanecki, K. A. 2001. Swaziland HIV / AIDS Modeling Mission. Draft Report. Mbabane. June.

Swaziland Human Development Forum and United Nations Development Programme. 2001. Swaziland Human Development Report 2000: Economic Growth with Equity. UNDP. Mbabane.

Topouzis, D. 1998. The Implications of HIV/AIDS for Rural Development Policy and Programming: Focus on Sub-Saharan Africa, HIV and Development Programme. UNDP, New York, and Sustainable Development Department, Rural Development Division. Rome: FAO.

UNAIDS. 2002. Impact of HIV/AIDS on Agriculture and the Private Sector in Swaziland: The Demog

raphic, Social and Economic Impact on Subsistence Agriculture, Commercial Agriculture, Ministry of Agriculture and Co-operatives and Business. Mbabane.

UNDP. 2000. UNDP Poverty Report 2000: Overcoming Human Poverty. New York.

World Bank. 2000. Swaziland: Reducing Poverty through Shared Economic Growth. Poverty Policy Study Overview Report. Washington dc.

World Bank. 2001. Swaziland: Selected Development Impact of HIV/AIDS. Report No. 22044-SW. Washington dc.





## الفصل السابع عشر

### تنمية الزراعة المستدامة والبيئة صراعات وتناقضات في سياق الزراعة الرواندية

بقلم: إيه إم جوزيه\*

#### ١- مقدمة

في الوقت الذي تعتبر الزراعة القطاع السائد في البلدان النامية، فإنها تعتبر أيضاً مركز الجدل فيما يتعلق باستدامة البيئة نظراً للمشكلات البيئية الواضحة المرتبطة بالأنشطة الزراعية. وقد شهدت رواندا في السنين الأخيرة اهتماماً متزايداً بالمسألة البيئية. غير أن الحافز الأولي من أجل التوعية قد انبثق أولاً من جانب الوكالات المانحة في بلدان الشمال والمنظمات الحكومية. وفي الوقت نفسه ظلت الحكومة الرواندية تحت ضغط مستمر من أجل العمل على مكافحة الفقر، والسعي إلى التناول السليم لمشكلة الموازنة بين التنمية والبيئة.

وعلى الرغم من وضع مسألتى حماية البيئة والتنمية الاقتصادية على قدم المساواة في الأهمية على المستوى النظري، وجدت في الممارسة العملية مقابلة بين المسألتين، وخاصة في السياق الرواندي حيث تحاول الحكومة الحالية إنجاز معدلات نمو عالية من أجل تحسين مستويات المعيشة.

ومن المتوقع لمنظور التنمية المستدامة ألا يتمتع بالحيوية الاقتصادية فقط، وإنما تصبح صديقة للبيئة أيضاً، حيث تستدعي خفض الطاقة المستخدمة وتقليل المدخلات الإنتاجية وتكثيف عملية الإنتاج. ويعد التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة ذلك الذي تبنته المفوضية العالمية للبيئة والتنمية WCED، والقائل بأن "التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون الافتئات على قدرة أجيال المستقبل في تلبية احتياجاتهم الخاصة" (Brunland 1987). وهكذا فإن منظور التنمية المستدامة يشمل كلاً من استدامة البيئة من ناحية، والاستدامة الاقتصادية من ناحية أخرى.

---

\* A. M. Jose قسم الاقتصاد، الجامعة الوطنية في رواندا.

E-mail: amjose13@hotmail.com

غير أنه يظل من المهم التعمق في فهم ما تعنيه التنمية المستدامة في السياق الرواندي حيث توجد اختلافات كبيرة في مستوى التنمية الاجتماعية- السياسية والاقتصادية في هذا البلد. وما لم تؤخذ هذه الأبعاد في الاعتبار ستتجلى على الفور جوانب الضعف والتناقض في مقولة التنمية المستدامة في هذا السياق. ويعد الحيز الزمني هو العائق الرئيسي في هذا الشأن، أي الفترة الزمنية المطلوبة للقضاء على الفقر والبطالة من خلال التنمية المستدامة في بلد تهيمن عليه الزراعة مثل رواندا. إذ إن الزراعة المستدامة ذات المدخلات القليلة ستكون أقل إنتاجية وأقل ربحية إذا قورنت بالتكنولوجيات المعروفة (مثل تكنولوجيا الاستخدام الكثيف للأسمدة الكيماوية). ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات لجعل التكنولوجيات غير المعتادة أكثر قدرة على المنافسة وقابلية للتطبيق. ولكن السؤال هنا سيكون عما إذا كان بمقدور رواندا إهمال المطالب الحالية للفقراء، من أجل السعي نحو مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وهو لأول وهلة أمر لا يسمح به الاقتصاد السياسي لرواندا. ومع ذلك لا ينبغي لهذا البلد أن يغفل عن مدى التدهور البيئي الحادث فيه.

فقد أدت سياسات التنمية العرجاء في الماضي إلى تدهور التربة الزراعية، ونضوب الجداول المائية، وزيادة الفيضانات في مناطق أخرى، وزيادة ملوحة التربة وفقدان التنوع الحيوي. ومن بين المشاكل البيئية في رواندا ارتفاع الكثافة السكانية، وتدهور خصوبة التربة، والرعي الجائر، وتآكل التربة، ومحدودية أخشاب الوقود، وموجات الجفاف وخسارة الأراضي المحمية. وقد تزامن مع هذه المشكلات تلك المشكلات الاجتماعية المرتبطة بظروف ما بعد المذبحة الكبرى مثل إعادة توطين النازحين وارتفاع معدل نمو السكان (DFID 2000). وحسبما تقول "ورقة استراتيجية تقليص الفقر" PRSP فإن سبيل الخروج من دائرة الفقر تتضمن تكثيف وتجارة الزراعة. وسيؤدي التكثيف المخطط للزراعة (مثل استخدام المبيدات والأسمدة غير العضوية) إلى زيادة الضغط على الأرض والبيئة بشكل عام. ومن ثم فإنه من الحيوي أن تعكس استراتيجية تقليص الفقر هذا الواقع الدقيق، وأن يتم الاهتمام باستدامة التنمية (DFID 2000).

ولقد تعافت الزراعة في رواندا بعد ١٩٩٥ بشكل غير متساو. فعندما عاد الفلاحون إلى أراضيهم تم حل الصراعات القانونية بشكل جزئي. بيد أن مشكلة إعادة الإعمار فيما بعد الصراع - والسياسة الزراعية بشكل عام - لم تتمثل في مجرد استعادة مستويات الإنتاج ومؤسساته إلى ما كانت عليه قبل الحرب. إذ إن الحلول طويلة الأمد تتطلب إعادة تنظيم كل منظومة الإنتاج الزراعي. فلقد ارتبطت الصراعات دائماً بانخفاض مستويات التنمية مع عدم المساواة وزيادة التدفق على الموارد النادرة، وهو ما يشير إلى استخلاص هام فحواه ضرورة أن تسعى رواندا



لتحقيق نمو سريع وشامل. وإذا كان أساس النمو هو اتخاذ إجراءات هادفة إلى تحقيق الاستقرار وإصلاح الاقتصاد القومي، يظل التحدي هو اتخاذ هذه الإجراءات بطريقة تؤدي إلى احتواء وتقليل الضغط الاجتماعي، وتقليل جوانب عدم التكافؤ، أو على الأقل لا تؤدي إلى تفاقمها.

ولا تتطوى الزراعة المستدامة على مجرد اختيار وتطبيق تقنيات محسنة فقط، وإنما تعنى أيضاً مراعاة الاعتبارات الإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية. ويركز هذا الفصل على الصراعات والتناقضات المتوارثة التي تقف في طريق أعمال مفهوم التنمية المستدامة في سياق الزراعة الرواندية. وقد استخلصنا البيانات الأساسية في هذا الفصل من الدراسة الوطنية التي أجراها فرع "منظمة العلوم الاجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا" OSSREA على استراتيجيات تقليص الفقر، والتي كان كاتب هذا الفصل أحد أعضاء فريقها البحثي (Republic Of Rwanda b) 2001 وقد استخدم الباحث البيانات الأولية والثانوية بالإضافة إلى ملاحظاته ووجهات نظره الشخصية.

## ٢ - خصائص النظم الزراعية - البيئية المستدامة

يمكن تحديد أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيما يلي:

- \* الإنتاجية: وتقاس بحجم الناتج أو بالمكاسب الصافية.
- \* الاستقرار: ويقاس بالتغير عن متوسط الناتج أو الدخل الصافي.
- \* المساواة: ويقاس من زاوية توزيع الدخل.

\* الاستدامة: ومن الصعب قياسها بطريقة كمية (Conway et al. 1987).

ولا يمكن بالطبع تحقيق هذه الأهداف الأربعة على نحو متساو، وتشير الأمور عادة باتجاه المفاضلة بينها. فعلى سبيل المثال يمكن تحقيق الإنتاجية والاستقرار في غياب أي من الاستدامة أو المساواة. ويبدو أن التقنيات الزراعية الكثيفة قادرة على تحقيق الأمن الغذائي، ولكنها وثيقة الارتباط في نفس الوقت بانخفاض مستوى الاستدامة والمساواة (Redclift 1992). وإذا توخينا المساواة لا ينبغي علينا أن ننسى الإنتاجية، وهو ما يعنى بالتالي الفشل في تلبية الاحتياجات الغذائية في الأمد القريب في رواندا. وحتى إذا تمت تلبية هذه الاحتياجات من خلال الاستيراد، فإن التضحية بالإنتاجية لا يمكن أن تتم بسهولة بدون تدخلات في الديناميات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال يعتمد انتهاز تقنيات الزراعة المستدامة منخفضة المدخلات على المستوى القاعدي، يعتمد بدرجة كبيرة على اقتصاديات التكنولوجيا. ومعنى هذا أنه لا يمكن إنجاز جميع أهداف الاستدامة بشكل متزامن ومتساو، ومن ثم لا يبدو من الممكن تجنب المفاضلات (Tisdell 1988).

ومن الجدير بالملاحظة أن زيادة الإنتاج الزراعي في كثير من المناطق قد تحققت بفضل زيادة استهلاك الأسمدة، ولكن مع زيادة ملوحة وتلوث التربة الزراعية في الآن نفسه. وتلك هي المفاضلة التي اضطرت إليها دول كثيرة أعلنت الثورة الخضراء (الهند مثلاً). وينظر في العادة إلى التنمية والانشغال الإيكولوجي كهدفين متناقضين.

ومن سوء حظ الكثيرين من أفقر صغار حائزي الأراضي الزراعية في رواندا أنهم يعيشون في مناطق بعيدة نسبياً، ويفتقرون إلى البنية الأساسية والمؤسسات المالية والخدمات العامة، ويواجهون شروطاً سيئة في التبادل التجاري. فبينما يكافح أولئك الفلاحون كفاحاً يومياً ضد الفقر وانعدام الأمن الغذائي، يظل من العسير عليهم الوصول إلى رأس المال اللازم لإنجاز التكثيف الزراعي المستدام، وهو ما يؤدي غالباً إلى الدخول في الدائرة المغلقة لتعمق البؤس وتدهور البيئة. وبالإضافة إلى هذا فإن الجدل الدائر في رواندا حول التنمية الزراعية المستدامة لم يول الاهتمام الكافي للتركيب المحصولي والتقنيات الزراعية.

وهناك من يرى (Clay and Reardon 1998) بوجود تحدٍ ثلاثي يتمثل في النمو السريع للسكان، وتدهور الإنتاجية الزراعية، وتآكل الموارد الطبيعية. ومن الاستحالة الفصل بين تلك التحديات الثلاثة بسبب شدة الترابط والتداخل بينها. ومن المسائل التي تحتاج إلى مناقشة أكثر استفاضة في هذا السياق: مدى وعي ومواقف الناس عند المستوى القاعدي تجاه البيئة والاستدامة، في المناطق المتطورة زراعياً وفي المناطق ذات الموارد الشحيحة، ودور التكنولوجيا ومناسبتها في العمل من أجل حماية البيئة والزراعة المستدامة.

### ٣- وضعية الزراعة والبيئة الزراعية في رواندا

تعتمد الزراعة الرواندية على الأمطار بشكل أساسي. ولقد أهملت هذه الزراعة القائمة على الأمطار لعهود طويلة، وهو ما أدى إلى تفاقم اللامساواة وأسهم في وقوع الصراعات في هذا البلد. وبالإضافة إلى ذلك كان للانفجار السكاني في رواندا دوره في زيادة الضغط على الموارد الطبيعية مثل الغابات والأشجار الاستوائية. وفوق هذا وذاك، كان الفشل في إدراك العلاقة بين الفقر واستغلال البيئة وراء زيادة المشكلة تفاقمًا. وقد تجمعت كل هذه العوامل لتصنع مشكلات بيئية كبيرة مثل تراجع حزام الغابات، وزيادة تآكل التربة الزراعية، وارتفاع مستويات الغرين في البحيرات والمستودعات المائية الكبرى، وتدهور التنوع الحيوي.

وقد وجدت دراسة ميدانية للبرنامج الوطني لتقليص الفقر في رواندا أن ٩٠% من السكان العاملين في هذا البلد يعملون في الزراعة بشكل أساسي، بمن فيهم

٢٣% من العاملين بالمناطق الحضرية، وأن ٨٩% من السكان يعملون في مشروعاتهم الخاص لا يحصلون على أجور مدفوعة (وخاصة أفراد الأسرة الذين يعملون في قطعة الأرض الخاصة بها). غير أن هناك القليل من الشواهد الحديثة على الاضطلاع بأنشطة ثانوية إلى جانب الزراعة (Government of Rwanda 2002).

ووجد "المشروع الوطني لتقييم الفقر" NPA الذي أنجز في إطار "برنامج تقليص الفقر" أن السكان يعانون من انخفاض الإنتاجية الزراعية ونقص الماشية الصغيرة والكبيرة، ومن ثم نقص التسميد العضوي. وهناك إفادات واسعة عن تدهور خصوبة التربة الزراعية، وكذلك غياب الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية. ولوحظ تعثر تجربة الزراعة والتوظيف في القطاعات غير الزراعية بسبب غياب المراكز السوقية وتقلب الأسعار ونقص الائتمان وارتفاع الفوائد البنكية وغياب المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم (Government of Rwanda 2002). ويعتبر تراجع الإنتاجية الزراعية من الأسباب الرئيسية لتدهور الدخل في رواندا (أنظر الجدول رقم ١)

### جدول رقم (١)

#### اتجاهات الإنتاج والمحاصيل الزراعية في رواندا (١٩٨٤ = ١,٠٠)

المحصول	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٩٠	٢٠٠٠
	الإنتاج (طن)	الإنتاج (طن)	الإنتاج (طن)	الإنتاج (طن)	المحصول كجم/هكتار	المحصول كجم/هكتار	المحصول كجم/هكتار	المحصول كجم/هكتار
الموز	١,٠٠	٠,١٣	١,٠٦	٠,٨٢	١,٠٠	٠,٨٩	٠,٨١	٠,٧٢
الفول	١,٠٠	٠,٨٢	٠,٨٠	٠,٨٤	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٨٢	٠,٧١
البازلاء	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٦٥	٠,٨٢	١,٠٠	٠,٧٧	٠,٥٧	١,٣٥
فول سوداني	١,٠٠	٠,٦٧	٠,٥٧	١,٠٤	١,٠٠	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٨٩
فول الصويا	١,٠٠	٢,٠٧	٤,٦٢	١,٥٨	١,٠٠	٠,٦٩	١,١٤	٠,٤٠
السورجوم	١,٠٠	٠,٧٤	٠,٨٣	٠,٩١	١,٠٠	٠,٨٤	١,٠٧	٠,٧٩
الذرة	١,٠٠	٠,٨٤	٠,٨٦	٠,٥٦	١,٠٠	١,٠٢	٠,٩٤	٠,٨٠
المنيوامو	١,٠٠	٠,٦٩	١,٢٣	٢,٥١	١,٠٠	٠,٨٢	٠,٦٤	٢,٣٥
البطاطس	١,٠٠	٠,٩٥	١,١٣	٣,٨٠	١,٠٠	٠,٨٩	٠,٨٤	١,٢٦
البطاطا	١,٠٠	١,٠٦	١,١٢	١,٤٠	١,٠٠	٠,٨٢	٠,٧٩	١,٠٦
البن	١,٠٠	٠,٧٦	١,١٥	٠,٤٥	١,٠٠	٠,٦٢	٠,٨٨	غير معلوم

Source: Government of Rwanda 2002.



فبينما حدثت زيادات كبيرة في الإنتاج الوطني من المحاصيل الرئيسية نلاحظ تراجع غلة الهكتار، وهو ما يعنى أن معظم الزيادات الإنتاجية قد نتج عن التوسع في المساحة المنزرعة، وليس من خلال رفع مستوى الإنتاجية.

وإذا أريد للفلاحين أن يرفعوا من مستوى إنتاجهم يلزمهم الوصول إلى المدخلات الضرورية. وقد وجدت دراسة أجريت مؤخراً في مقاطعتي "رومينجرى" و"جسينى" أنه في أربع من المناطق الخمس التي أجريت بها الدراسة كان نقص الأسمدة عائقاً رئيسياً أمام زيادة الإنتاجية الزراعية. بل إنه خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ انخفضت نسبة الفلاحين الذين يستخدمون الأسمدة الكيماوية من ٧% إلى ٥%. ومن العوائق الرئيسية الأخرى أمام استخدام الأسمدة نقص المعرفة، بمعنى أن الفلاح قد يدرك فائدة السماد ولكنه لا يعرف كيفية استعماله (Government of Rwanda 2002).

ومن المرجح أيضاً أن تكون إنتاجية العمل الزراعى والدخول الزراعية قد تأثرت بمرض الإيدز، حيث إن الفئة الأكثر عرضة للإصابة به هي فئة السكان البالغين النشطين اقتصادياً وذوى المستويات العالية من المهارات الزراعية (أنظر الجدول رقم (٢) الذى يوضح مؤشرات مختارة لمستويات المعيشة في رواندا). إذ تقدم البيانات المستخلصة من الدراسة الميدانية لمستويات معيشة الأسرة المعيشية صورة واضحة عن انخفاض مستويات التنجزة في المناطق الريفية. وتفيد البيانات الخاصة بالاستهلاك في الأسرة المعيشية أن قرابة ثلثي القيمة النقدية المفترضة للإجمالى الاستهلاك الغذائى في المناطق الريفية لا يمر عبر الأسواق.

وبالإضافة إلى المحاصيل الغذائية يقوم عدد كبير من الأسر المعيشية بزراعة البن والشاي. ويفيد تعداد عام ١٩٩٩ إلى أن حوالى ٤٠٠ ألف فلاح صغير يقومون بزراعة البن (وهو ما يعادل ٦٠% فقط عن عددهم عام ١٩٩٤)، ويتم هذا غالباً عن طريق أشجار مزروعة يزيد عمر ربعها عن ثلاثين عاماً.

## جدول رقم (٢)

### مؤشرات مختارة لمستويات المعيشة في رواندا

المؤشر	المتوسط للبلد
*نسبة من لا يملكون أرضاً	١١,٥%
*نسبة من يملكون أقل من ٠,٢ هكتار	٢٨,٩%
*نسبة الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائى	٧٢,٦%
*البعد عن مصدر الماء الصالح للشرب	٧٠٣ أمتار
*التعرض للمرض أو الإصابة خلال الأسبوعين السابقين على الدراسة الميدانية	٢٥,٥%
*متوسط أيام المرض خلال هذين الأسبوعين	٨,٣ يوم
*دليل الفقر الغذائى	٦٧,٨%
*دليل الفقر المطلق	٤١,٦%
*دليل الفقر	٦٠,٣%
*معامل جينى	٠,٤٥١

هذا وقد قام الفلاح الرواندى بإحداث تغيير جذرى فى المحاصيل فى الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠١، حيث حدث تراجع كبير فى زراعة البن والموز بينما زاد إنتاج البطاطس الأيرلندية والمينهورت. وربما حدث هذا التحول بسبب الضغوط الناتجة عن نقص حصة الفرد من الأرض المتاحة وتدهور أسعار وغلة المحاصيل. وقد حصل المنتجون فى بعض الأحيان على أسعار منخفضة جداً لحاصلاتهم بسبب المشكلات التسويقية. فعلى سبيل المثال حدث انخفاض كبير فى أسعار البطاطس- وحديثاً جداً الخضروات- فى مناطق الشمال الغربى. ومن المرجح استنتاج أن الحالة السيئة للطرق فى بعض المناطق تقيد المنافسة وتزيد تكاليف النقل وتقلل أسعار المنتجين. وقد قامت الدراسة المذكورة سابقاً بجمع البيانات عن أسعار المنتجين ووجدت أن هناك تفاوتاً كبيراً فيها الأقاليم المختلفة على الرغم من صغر حجم رواندا. وربما يكون إغلاق المستودعات التابعة لشركة "أوبروفيا" الحكومية المتخصصة فى التوزيع من عوامل تقليل الإمكانات التسويقية للمحاصيل القابلة للتخزين.

وتعتبر الأرض الزراعية أهم أصل إنتاجى بالنسبة للأسر المعيشية الريفية الفقيرة، كما كان حجم ما تحوزه هذه الأسر من الأرض الخصبة واحداً من أهم العوامل التى استخدمت فى تصنيف فئات الفقر بالنسبة للأسر المعيشية فى إطار المشروع الوطنى لتقييم الفقر. ولمعظم السكان فى رواندا حيازة للأرض الزراعية، ولكن بمساحات محدودة. ووجدت دراسة "استبيان مؤشرات الرفاه الرئيسية" CWIQ أن ٨٥% من الأسر المعيشية الريفية قد أفادت بأنها تملك أرضاً ولكن متوسط الحيازة بينها كان ٠,٧١ هكتار، كما وجد أن ٩٥% من الفلاحين يزرعون أقل من هكتارين (Government of Rwanda 2002).

وبالإضافة إلى هذا يعتبر كل من المسكن والدواب من الأصول ذات الأهمية، وتدخل كعنصر أساسى فى تحديد درجة الفقر. وهناك عدد كبير من الأسر المعيشية التى ليس لديها سكن ملائم. كما تناقصت مستويات امتلاك الماشية بشكل درامى خلال عمليات الإبادة الجماعية. كذلك حدث تغير فى توزيع الماشية، حيث دخلت بعض القطعان الكبرى رواندا من الشمال. وأفادت دراسات الأمن الغذائى التى أجراها "صندوق إنقاذ الأطفال" SCF أن معظم الأسر المعيشية فى جميع أنحاء البلاد قد فقدت الكثير من الرؤوس التى كانت تملكها. وهو وضع ينطوى على خطورة كبيرة بالنسبة للنظم الزراعية، حيث تمثل المخلفات الحيوانية وسيلة مهمة للحفاظ على خصوبة التربة الزراعية، وكذلك لإعداد هذه التربة لاستخدام السماد الكيماوى. ومن ثم تراجع نسبة الفلاحين الذين يستخدمون الأسمدة العضوية من ٩٥% إلى ٦٩%. كما تراجع المساحات التى يستخدم فيها هذا النوع من الأسمدة

من ٧٠% إلى ٥٧%، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ (Government of Rwanda 2002).

فضلاً عن هذا تراجعت الاستثمارات البيئية في رواندا. وبالإضافة إلى تناقص استخدام المدخلات الحديثة والتقليدية، ساءت إلى حد كبير الممارسات البيئية خلال التسعينيات. فقد تناقصت نسبة الأراضي التي تستخدم فيها استثمارات لحماية البيئة من ٩٣% عام ١٩٩٠ إلى ٦٥% عام ٢٠٠٠ (Government of Rwanda 2002). ولا يتبع معظم فلاحي رواندا الممارسات العلمية في الزراعة، وهو ما يؤدي إلى إهلاك التربة الزراعية (Clay and Lewis 1996).

ويعتبر القطاع القابل للتجارة في الزراعة الرواندية هو الأتم استعداداً للتوسع فوراً. وقد كان معدل النمو الزراعي في رواندا ٠,٥% خلال الثمانينات و ٣,٩% في التسعينيات. وعلى الرغم من تأثر الرقم الخاص بالتسعينيات بالمجزرة البشرية فإن الأرقام الخاصة بالثمانينيات تكشف أيضاً كيف كان النمو الزراعي البطيء من أهم عوامل الأداء الاقتصادي غير الملائم منذ الثمانينيات. وقد عكس هذا النمو الاقتصادي البطيء مدى ضيق قاعدة الموارد وانخفاض خصوبة التربة الزراعية والانخفاض غير العادي في استخدام المدخلات الحديثة. ومن الضروري للتغلب على هذا التراجع أن يتم تشجيع التغيير في الأساليب الإنتاجية، بما في ذلك زيادة استخدام المدخلات. فمن المتوقع أن يؤدي استخدام كميات أكبر وأفضل من الأسمدة إلى زيادة معدل النمو في القطاع الزراعي بحوالي ٤ نقاط مئوية ليصل معدل النمو الإجمالي في القطاع إلى ٥,٣% (Mellor 2001).

ولم يؤد استخدام المدخلات الزراعية وزيادة الاستثمارات بعد إلى تحقيق المستويات التي كانت قائمة قبل الحرب. فبدون استثمارات كبيرة في مجال مقاومة تآكل التربة الزراعية، وبدون استخدام الأسمدة (عضوية وغير عضوية) سيتواصل تآكل التربة الزراعية وانخفاض خصوبتها لتصبح مشكلات من العسير حلها. ومن ثم ستكون النتائج الغنية عن البيان: انخفاض الإنتاجية الزراعية، وانخفاض الدخل الريفي، وتهديد الأمن الغذائي في كل أنحاء رواندا. وتقول نتائج دراسة أجريت على الموسم الزراعي عام ٢٠٠٠ أن سياسات واستثمارات ما بعد الحرب لم تؤد بعد إلى حدوث تقدم كبير في اتجاه التحول من قطاع زراعي معيشي إلى قطاع ذي توجه تجاري (Valerie et al. 2001).

ويرى البعض (Clay and Kampayana 1997) أن التحدي الأكبر الذي يواجه الأسر والمجتمعات المحلية والحكومة هو إلغاء جوانب اللامساواة المتجذرة في التوزيع الحالي للحيازات الزراعية، عن طريق تزويد الوطن بالشبان والشابات المتمتعين بالمهارات، والنفاز إلى الائتمان، والإرشاد، وفرص التوظيف الضرورية لبناء مستقبل يتجاوز سياج الأشجار الذي يحيط بمزارع أسرهم. وتؤكد دراسة



حديثه أجريت في إطار "المشروع الوطني لتقييم الفقر" زيادة جوانب اللامساواة في توزيع الدخل في منذ الثمانينات وحيث ارتفع معامل جيني من ٠,٢٧ إلى ٠,٤٥٥. ومن المهم أيضاً مراعاة البعد الإقليمي عند إخضاع الإنتاج الزراعي لتحليل العلاقات بين البيئة والصراع في رواندا. فقد كان الفلاحون في الشمال الغربي أكثر قدرة على تحقيق إنتاجية أعلى، وزراعة المحاصيل عالية القيمة. ومن ثم فقد كان الوضع في هذا الإقليم أقل حرجاً من القسم الجنوبي للبلد (Percival and Homer-Dixon 1995). كما يوضح "هومر - دكسون" (Homer Dixon 1991) فإن الآثار الاجتماعية للتدهور البيئي قد تمثلت في انخفاض القدرة الزراعية، وتراجع الاقتصاد الإقليمي، ونزوح السكان وتفكك مؤسسات السلطة والعلاقات الاجتماعية، ومن ثم إنتاج وتفاقم الصراع بين الجماعات. ولذلك فإن سياسة التنمية الزراعية التي لا تسهم في التكثيف المستدام للزراعة، لن تستطيع بحال من الأحوال أن تقلص إلى أدنى حد المشاكل التي تواجه الاقتصاد الرواندي.

#### ٤ - الإنتاجية والاستقرار

على الرغم من حقيقة التناغم أو الانسجام على المستوى النظري بين الحماية/ الاستدامة البيئية للزراعة وبين التنمية الاقتصادية، هناك نوع من المفاضلة أو المقايضة بينهما في الممارسة العملية. ويلاحظ هذا بشكل أوضح في البلدان النامية التي تتسم اقتصاداتها بسيادة النشاط الزراعي، والتي تجاهد حالياً من أجل تحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة الكريمة لسكانها. ولم يحدث من قبل قط أن بذلت محاولات لإدخال الزراعة عالية التقنية في رواندا مثل تقنية الأسمدة الكيماوية، ومن ثم فهي لم تعرف تلك المدخلات التقنية العالية التي ألحقت الضرر بالبيئة ضرراً جسيماً في بعض البلدان النامية الأخرى. فقد كانت الزراعة الرواندية زراعة معيشية بالأساس، كما لم تبذل جهود كافية للخروج من حلقة الإنتاجية المنخفضة هذه.

ومع ذلك فإن التشديد على دفع الاهتمام بالتكنولوجيا الجديدة، كما جاء في ورقة "استراتيجية تقليص الفقر" للحكومة الرواندية، قد يزيد التباين الإقليمي داخل البلد سوءاً، حيث قد لا يكون الفلاحون في الأقاليم الأقل غنى بالموارد قادرين على التمشي مع استخدام التكنولوجيا الجديدة. فهم مكبلون بتشوهات الأسعار السوقية لكل من المدخلات والمخرجات الإنتاجية، وبنقص الحوافز الحكومية (رأس المال العام، الطرق، رأس المال الخاص، رأس مال المجتمع المحلي مثل منشآت الري على النطاق الصغير...)، فضلاً عن تعذر الوصول إلى النقود ومصادر المعلومات الضرورية لشراء المدخلات واكتساب المعرفة الخاصة بالتطبيقات التكنولوجية الجديدة.

ولكن ماذا إذن السبب فى التدمير الإيكولوجى الذى عرفته رواندا؟ هناك الكثير من الإجابات على هذا التساؤل، والتى تنطلق من زوايا نظر مختلفة للموضوع. بيد أن هناك سبباً يبدو دائماً الأكثر بروزاً، وهو أن الانفجار السكانى فى رواندا قد تسبب فى الضغط الزائد على الموارد الطبيعية مثل الغابات ومصادر المياه. وهناك حاجة إلى أخذ بعض النقاط فى الاعتبار لدى مناقشتنا لهذا التفسير. أولها أنه حتى لو كان الانفجار السكانى قد تسبب بالفعل فى اتساع مساحة الأرض المنزرعة، لا يجوز أن ننزلق إلى تلك الرؤية شديدة التبسيط للعلاقة بين نمو السكان والتدهور البيئى. فإذا كان هذا الدور المنسوب للنمو السكانى صحيحاً، فقد كان من الممكن للاستثمارات العامة أن تقوم بدورها فى التعامل مع عواقب ذلك من خلال العمل على زيادة القدرة الإنتاجية للأرض الواقعة بالفعل تحت ضربات المحراث، ومن ثم لكان التدهور البيئى أقل بكثير مما وقع.

ومن ناحية أخرى فإنه لو كان قد تم احتواء الزيادة السكانية بشكل ملموس، لكان من المنطقى أن تحدث زيادة كبيرة فى دخل الفرد، ومن ثم فإنه نظراً لأن الطلب على منتجات مثل الحليب واللحوم والأخشاب يتصف بالمرونة الكبيرة مع الدخول المرتفعة، كانت النتيجة الطبيعية هى استمرار الطلب الكلى على هذه المنتجات بذات معدلاته، ومن ثم استمرار التدهور البيئى فى ظل غياب الإجراءات الفعالة للحفاظ على التوازن البيئى. كذلك فإن تباطؤ النمو السكانى قد يؤدى إلى تناقص المساحات المنزرعة، ولكن ليس من المرجح أن يؤدى هذا فى حد ذاته إلى إحداث تغيير ملحوظ فى الحالة الكلية للتدهور البيئى. ومن ثم ينبغى النظر إلى الأخير على أنه نتيجة منطقية للإخفاق فى التعامل مع مشكلة زيادة الطلب على الغذاء وعلف الماشية والمنتجات الغابية الأخرى، عن طريق الاستثمارات والتغييرات التكنولوجية والترتيبات المؤسسية الضرورية للإدارة المتوازنة للموارد.

وبالنسبة لرواندا كان نمو الناتج المحصولى بمعدل أقل بقليل من معدل النمو السكانى، وهو ما يعنى أن دخول الفقراء لم تحقق زيادة، حيث لا تزال غالبيتهم العظمى تعتمد على الزراعة المعيشية. وقد أدى استمرار الفقر الريفى فى رواندا إلى زيادة الضغط على الموارد الغابية. ونظراً لأن أسعار أخشاب الوقود قد استمرت فى الارتفاع فى المناطق الحضرية وشبه الحضرية، أصبح قطع الأشجار مصدراً جذاباً لتحقيق الدخل بالنسبة لفقراء الريف، إذ إن التكلفة الوحيدة التى يتكبدونها فى سبيل هذا تتمثل فى تخصيص عدد من ساعات العمل الأسرى لهذا النشاط، بل إنهم يعملون فى كثير من الأحيان تحت حماية المقاولين والوسطاء أصحاب النفوذ. ومن ناحية أخرى فقد أدى استمرار الفقر إلى تقليل تكلفة العمل، ومن ثم أصبح أولئك الفلاحون مصدرًا أرخص للعمل وأسهل استغلالاً من جانب

المقاولين الذين يوظفونهم في الأنشطة غير القانونية لقطع وإزالة الأشجار ونقلها أيضاً.

ويمكن القول إن تدهور البيئة الريفية في رواندا ينشأ من مصدر واحد رئيسي، ألا وهو إزالة الغابات وتدهور نوعية الأرض بسبب خسارة الغطاء النباتي، وما ينتج عن هذا من انخفاض منسوب المياه وتآكل سطح التربة. وقد كان لهذا أثره على إنتاجية التربة الزراعية، وانكشافها أمام تقلبات سقوط الأمطار، وتناقص مياه الشرب وكلاً الماشية وأخشاب الوقود، مما يخلق المزيد من الصعاب في حياة فقراء الريف، وبخاصة النساء والأطفال.

وهناك مصدر رئيسي آخر للتدهور البيئي في بلدان أخرى كثيرة، ولكن الحال ليس هكذا في رواندا، ألا وهو استخدام أساليب الزراعة الكثيفة، وسوء تطبيق أساليب زيادة غلة المحصول عن طريق الاستخدام الزائد لمدخلات مثل المياه والأسمدة الكيماوية والمبيدات، مما يسبب انخفاض مستويات المياه وزيادة ملوحتها وتلوث مياه الشرب وتدهور أنشطة صيد الأسماك. ومع ذلك فإن إزالة الغابات - وليس استخدام الكيماويات في الزراعة - هو الذي يشكل تهديداً حقيقياً للبيئة الريفية في رواندا. حيث لا تزال الزراعة تتوسع أفقياً وليس رأسياً.

ومما ضاعف من حجم المشكلة أيضاً تلك العلاقة بين الفقر وما يحدث للبيئة. ولقد فشلت استراتيجيات التنمية التي اتبعتها رواندا خلال العقود الماضية في تقليل الفقر بشكل ملموس. ومما زاد الطين بلة الصراعات الأهلية التي شهدتها التسعينيات. وبدون تحقيق خفض كبير في مستويات الفقر في رواندا لن يكون هناك سبيل للتحكم في الاستنزاف الواقع على الموارد الطبيعية، كما أن هذا يفضي بالتالي إلى تراجع الإنتاجية والاستقرار.

إن العلاقة بين التنمية وإزالة الفقر تكاد تلخص معضلة التنمية في البلدان النامية، حيث يقال إن هناك حاجة إلى زيادة النشاط الاقتصادي ما بين خمسة إلى عشرة أضعاف حتى تتم إزالة الفقر، ولا شك أن هذا سوف يلقي بعبء مستحيل على المجال الإيكولوجي. ومن ناحية أخرى، فإنه بدون حدوث تقليص كبير للفقر لن يكون هناك سبيل أمام إيقاف الاستنزاف الذي تتعرض له الموارد الطبيعية (Roumasset 1990). وإذا أخذنا في الحسبان تخلف رواندا من حيث مستويات المعيشة، فإنه لن يكون من المناسب التوصية بخفض معدل النمو. فعلى الرغم من ثبوت التكلفة البيئية لاستراتيجيات التنمية المتبعة حالياً، فإن هذه التكلفة تبدو أقل في الأهمية مقارنة بجوانب القلق الحالية بشأن تلبية الاحتياجات الأساسية، نظراً للشروط الاجتماعية - السياسية القائمة حالياً في رواندا. وفي الوقت نفسه يلوح هناك نوع من التشديد الزائد أو المبالغة إزاء تصور الصراع بين الفقر والبيئة، إذ يبدو واضحاً أن مستوى التدهور البيئي أمر عالمي أو كلي بغض النظر عن



مستوى الفقر والتنمية الاقتصادية. أما الاختلاف الوحيد فيمكن في طبيعة التدهور البيئي في بعض الأقاليم. ففي البلدان المتطورة يلاحظ أن هذا التدهور ناجم عن الصناعة ونمط الحياة القائم هناك، وهو وضع مختلف تماماً عن البلدان الأقل تطوراً.

أما بالنسبة للاستقرار الزراعي فينبغي عدم نسيان الدور الهام الذي تلعبه العوامل المناخية. وتعتبر التقلبات المناخية في رواندا تهديداً حقيقياً لاستقرار زراعتها المعتمدة على مياه الأمطار. ومما يجدر ذكره أن منشآت وأعمال الري لم تتطور بعد بشكل مرض في رواندا، حيث إن الأراضي الزراعية المروية بغير مياه الأمطار لا تزيد نسبتها عن ٠,٤% (Republic of Rwanda 2001 c).

ومن الملاحظ الاستبعاد التام، في مجمل الجدل الدائر في رواندا بشأن الزراعة، لدور التكنولوجيا في عملية التنمية الزراعية المستدامة. ومن الواضح أن التكنولوجيا التقليدية قد تكون ملائمة من أجل إدارة مستدامة للأصول الطبيعية بشرط انخفاض ضغوط الطلب، ولكنها تصبح غير ذات جدوى وغير فعالة في سياق يتصف بالضغط المتصاعد على موارد الأرض الهشة.

وهناك زاويتان رئيسيتان ينبغي من خلالهما تحليل الحاجة إلى استخدام تكنولوجيات مناسبة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. أولاهما تتعلق بدراسة جدوى استخدام التكنولوجيا المعنية على المستوى العملي، والأخرى هي مدى ملائمة التكنولوجيات عالية الإنتاجية لتحقيق هدف الزراعة المستدامة.

وتعتبر التكنولوجيا الأثرية في الحديث الآن عن الاستدامة الزراعية هي تكنولوجيا المدخلات المنخفضة والزراعة العضوية أو الطبيعية. وقد اقترح الباحث في مكان آخر أن الزراعة المستدامة منخفضة المدخلات هي أقل إنتاجية وأقل ربحية مقارنة باستخدام تكنولوجيا معتدلة. ومن ثم فإن تقرير جدوى هذه الممارسات الزراعية يعتمد على الربحية المحققة على مستوى الفلاحين.

وفي سياق الظروف السائدة في رواندا، يتناقض النسق الزراعي منخفض المدخلات مع الجوانب البيئية الأخرى مثل التشجير. فبينما ينشغل حماة البيئة بالحفاظ على الغابات، نجد أن تكنولوجيات الزراعة المستدامة منخفضة المدخلات تتطلب ممارسات زراعية للتوسع الأفقي بسبب زيادة الضغط السكاني وما ينتج عنه من مطالب غذائية متصاعدة، أما التدخلات الحديثة المبنية على العلم والتكنولوجيا فلديها القدرة على رفع كثافة استغلال وإنتاجية الأرض الزراعية، وإن كانت بشكل عام لا تتشغل باعتبارات الحفاظ على البيئة. وتعتبر الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الحيوية بالغة الأهمية لتحقيق زراعة مستدامة من حيث عناصر الإنتاجية والاستقرار والاستدامة للنظم الزراعية.

وفى رأينا أن الصراعات والمتناقضات المتصلة بعنصرى الإنتاجية والاستقرار تحتاج إلى معالجتها على مستوى السياسات العامة والتكنولوجيا. وينبغي أن تحصل الانشغالات البيئية على مكانة واضحة فى تخطيط السياسات العامة. ومن المهم إدراك أن الفقر والبطالة ليسا مسئولين وحدهما عن المشكلات البيئية الراهنة حيث البحث عن الحلول طويلة الأمد من خلال مسارات مستدامة بيئياً. ويعتمد إدراج الجوانب البيئية فى تخطيط السياسات العامة على حد كبير على وعى الشعب بالبيئة ومواقفه إزاءها. ومن المؤكد أن تطوير تكنولوجيات قابلة للحياة اقتصادياً وصديقة للبيئة سوف يحتاج إلى وقت طويل قبل أن يتمكن من إنجاز هدفى الإنتاجية والاستقرار.

#### ٥ - الاستدامة

لقد جرى تعريف وشرح مقولة الزراعة المستدامة بعدد من الطرق. ومن الصعب تحاشي التناقضات - حتى على المستوى المفاهيمي - بين مصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية. فبينما يختلف تصور الاحتياجات من بيئة وثقافة إلى أخرى فى الجيل الواحد، يظل تصور الأجيال المستقبلية لاحتياجاتهم أبعد من محاولات تخيلنا الآن، وعلى الرغم من بعض الحسابات التي يمكن إجراؤها على أساس بعض المعايير الثابتة والقائمة على ما ينظر إليه حالياً على أنه احتياجات إنسانية أساسية.

وفيما يتعلق بالعنصر الخاص بالاستدامة، فقد أغفل الجدل الدائر حول التنمية الزراعية المستدامة جانبين مهمين، أولهما الأثر بعيد المدى (العابر للأجيال) والأثر قصير الأمد (داخل الجيل الحالى) للتنمية الزراعية المستدامة، وثانيهما يتمثل فى الاختلافات القائمة بين الأقاليم والجهات المختلفة داخل رواندا من حيث مستوى وعملية الاستدامة، ومن ثم إهمال التفاعلات الاجتماعية - الإيكولوجية.

وقد اتسم مفهوم الاستدامة بالتشوش فيما يتعلق بالمجتمع الرواندى المعاصر، مما يجعل من الصعب التغلب على التناقضات بين مصالح الجيل الحالى والأجيال المقبلة. ولما كانت الاحتياجات الأساسية لغالبية الروانديين غير ملباة، تكون المسائل مرتبطة أساساً بالأمد القريب وليس البعيد. ويظل السؤال هو كيف يمكننا النظر إلى الزراعة المستدامة فى وقت تعجز غالبية الشعب عن تحقيق استدامة فى سبل العيش. وبالنسبة للمواطن الرواندى العادى يعتبر همه اليومى فى كسب القوت أولى بكثير من التفكير فى مسألة الاستدامة العابرة للأجيال.

ويرى البعض (Chambers 1987) أن التنمية المستدامة يمكن إنجازها من خلال توفير سبل العيش للجماعات التى تقاسى الفقر المدقع، حيث إن هذا هو الذى يضمن استقرار البيئة وزيادة الإنتاجية وصياغة توازن ديناميكى بين السكان

والموارد. ومن ثم ينبغي البحث عن حل لهذا عن طريق تنمية ذات أثر إيجابي على سبل العيش، وبالمثل تحقق الاستدامة في المستقبل. وهكذا فإن التحسينات قصيرة الأمد على مستويات المعيشة تخلق الظروف المواتية لاستخدام إنسانى مستدام للبيئة ولسبل فى العيش قائمة على كثافة المدخلات. وستكون هذه الحلول جيدة بالنسبة للأقاليم الفقيرة فى الموارد حيث تعيش غالبية السكان تحت خط استدامة سبل العيش.

ولكن ماذا سيحدث حينما يتجاوز أغلبية السكان هذا الخط؟ هل سيعملون على ضمان استدامة النظام لأنهم يعرفون أن بقاءهم يتوقف عليه؟ أم أنهم سيتصرفون مثل نظرائهم فى الأقاليم الغنية بالموارد من حيث الاستغلال الزائد للموارد الطبيعية وسوء استخدامها؟

تبين التجارب السابقة أنهم سوف يمضون على الأغلب فى الطريق الثانية. وبعبارة أخرى، فإنه بمجرد أن تستقر سبل المعيشة من حيث إحياء التربة وعودة المياه الجوفية إلى مستوياتها.... الخ، يميل البشر إلى الاستمرار فى استغلال النظام الطبيعى بقصد قطف الثمار على الأمد القصير.

وبالمثل، فإن مسألة الآثار والاستدامة البيئية فى الأقاليم المتطورة تمضى إلى ما هو أبعد من مجرد التوصل إلى سبل العيش المستدامة. فهذه الأقاليم ذاتها تواجه هى الأخرى مشكلات بيئية حادة على الرغم من حقيقة كونها قد وصلت إلى مستويات أعلى وأكثر استقراراً فى هذا الصدد. وبالإضافة إلى هذا هناك علاقة إيجاب بين مستويات الدخل المرتفعة والتدهور البيئى، وذلك حتى فى البلدان الفقيرة مثل رواندا.

وعموماً يوضح الجدول رقم (٣) حالة البيئات المختلفة - الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية - والسياسات العامة السائدة فى رواندا، من حيث مستوى وعلمية الاستدامة.

### جدول رقم (٣)

#### حالة ووضعية الزراعة المستدامة فى رواندا

البيئة الطبيعية:	
(١)	تدهور التربة الزراعية وزيادة الملوحة.
(٢)	استنزاف الموارد الطبيعية مثل الغابات والموارد المائية بسبب الضغط السكانى
(٣)	تعرض الطبيعة الصخرية للأرض الزراعية لتآكل التربة بسبب اعتماد البلد على مياه الأمطار كمصدر وحيد
(٤)	تآكل الغطاء النباتى



البيئة الاقتصادية	
(١)	زراعة معيشية ومحاصيل منخفضة القيمة
(٢)	معدلات نمو جامدة
(٣)	مستوى مرتفع من اللاتتمية أو التخلف
(٤)	قاعدة موارد ضعيفة للمجتمع الربحي
(٥)	ضعف المنتج والتسويق
(٦)	انخفاض الفائض القابل للتسويق وانخفاض الربحية
(٧)	انخفاض مستويات المعيشة
البيئة الاجتماعية	
(١)	انخفاض مستوى الاستهلاك الاجتماعي، والقدرات الخاصة بالقراءة والكتابة، والصحة والصرف الصحي، ومياه الشرب.... الخ
(٢)	انخفاض مستوى الوعي السياسي
(٣)	الأولوية معطاة للبقاء في الأمد القصير
(٤)	انخفاض مستوى الوعي البيئي
بيئة السياسات العامة	
(١)	إهمال صناعات السياسات في الماضي للتقنيات المهمة بالحفاظ على البيئة
(٢)	إهمال وابتعاد حكام الماضي عن المؤسسات المحلية وعملية المشاركة وإدارة المجتمعات المحلية والمعرفة المحلية
(٣)	السياسات التنموية العرجاء في الماضي واستخدام تقنيات غير مناسبة
(٤)	إهمال الزراعة والتنمية الريفية المتكاملة
(٥)	الإدراك مؤخرا من جانب صناعات السياسة لأهمية النمو الشامل المستدام
مستوى وعملية الاستدامة	
(١)	وجود أدنى مؤشرات الاستدامة في بعض الأقاليم
(٢)	الاحتياج الملح لتوليد الوعي باستدامة البيئة عن طريق التعليم الرسمي
(٣)	الحاجة إلى سياسات ملائمة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والمؤسسات من أجل رفع مستويات الاستدامة
(٤)	بوجه عام توجد رواندا في قاع جدول مؤشرات الاستدامة، ومع ذلك توجد إمكانية للنمو المستدام

Source: Republic of Rwanda-2001.

إن المشكلات البيئية في رواندا شديدة الوضوح، وفحواها أن تزايد الضغط السكاني قد أدى إلى زيادة الاعتماد على الزراعة، والأرض، ومن ثم تدهور التربة

الزراعية وإزالة الغابات واستنزاف المصادر المائية. ومن الأمور الواضحة في رواندا أن مواقف السكان من الأرض تنبثق أساساً من اعتمادهم الكبير عليها. ومن ثم فإن نقص نظم الري والتكنولوجيات الزراعية يجعلهم أكثر انكشافاً أمام الصدمات إلى جانب سيطرتهم الضعيفة جداً على النسق الزراعي - الإيكولوجي. ومع ذلك فإن البلد الذي لديه إمكانيات كبيرة لاستيعاب تكنولوجيا محافظة على البيئة هو الأقدر على تحقيق السيطرة على التغيرات المناخية من عام لآخر من خلال استخدام نظم ري توفر الحماية من التقلبات، ومن ثم لا يرجح أن يجد مشقة في تحقيق الاستدامة على الأمد الطويل (عبر الأجيال). ومن ثم فإن الرابطة الحيوية بين أنماط العيش والتنمية من ناحية، وبين البيئة والاستدامة من ناحية أخرى، تتمثل في مواقف السكان ووعيهم. ولا يمكن تحقيق هذا ولا ذاك بسلاسة بدون توفر عوامل اقتصادية ومؤسسية أخرى تعمل على تحقيق تنمية مستدامة فعالة. ولهذا يعتبر بناء الوعي وسط الشعب وصناع السياسة في رواندا مطلباً عاجلاً.

ومن المهم أيضاً إدراك أن الوعي الذي يتولد من خلال أنشطة قوى خارجية مثل المنظمات غير الحكومية لا يتوقع له الاستدامة، وهو محدود التأثير نظراً لضخامة المشاكل المطروحة. ولذلك هناك حاجة إلى تدعيم برامج التوعية ومحو الأمية. وحتى يكون أثر هذه البرامج فعالاً ينبغي أن تتمتع بدعم من سياسات الدولة سواء أكانت ذات صلة بالتدخلات السوقية أم لا. وتتضمن التدخلات السوقية: سياسات التسعير، سياسات الدعم الاجتماعي... الخ. فما لم تعكس السياسات السعرية الاهتمامات البيئية سيكون من الصعب تغيير مواقف السكان من البيئة. وعلى المستوى المؤسسي تعتبر التدخلات الحكومية ذات أهمية مماثلة في إزالة التشوهات القائمة فيما يتعلق بكل من الأرض والعمل وأسواق رأس المال.

## ٦- التنمية المستدامة العادلة

أصبحت المشكلات البيئية بالغة الحدة في رواندا منذ الثمانينيات، مثل تدهور التربة واستمرار زيادة الضغط السكاني والتوزيع غير العادل للأرض. وقد أدت ندرة الأرض الصالحة للزراعة إلى ارتفاع معدل البطالة الريفية وازدياد مشاعر السخط بين الفلاحين. ومن الواضح كما أسلفنا أن هذا لا يؤثر فقط على استراتيجيات وتكتيكات الفاعلين السياسيين والعسكريين، وإنما يتسبب أيضاً في إشعال العنف السياسي (EDC 2001). وغالباً ما تناقضت مسائل العدالة مع استراتيجيات التنمية، ولم تراع قط لدى وضع السياسات أو اختيار التكنولوجيا في رواندا.

ويرجع هذا إلى البنية الزراعية القائمة أكثر مما يرجع إلى التكنولوجيات. وهكذا كانت التنمية في رواندا عرجاء نوعاً ما. فالفقر لا يزال موجوداً والجهل مستمر والضغط على البيئة متزايدة. فما العمل إذن من أجل تحقيق تنمية أكثر عدلاً واستدامة؟ وقبل التصدى لمسائل العدالة ينبغي التعامل أولاً مع تشوهات البنية الزراعية، وهو الجانب الذى لم يلق سوى قليل من الاهتمام فى السياق الكلى للزراعة المستدامة. ومن المتصور فى ظل السياسات الاقتصادية الجديدة أن يصبح صغار الفلاحين غير قادرين على الاستمرار، لأن النظام المتمحور على السوق لن يكون فعالاً فى أغلب الأحوال بالنسبة لتلبية احتياجاتهم. وينبغي على الدولة أن توفر شبكات الأمان لهذه الفئات الاجتماعية فى المراحل الأولى من عملية اللبرلة الاقتصادية. وما لم تضطلع نظم الإنتاج بخدمة احتياجات صغار الفلاحين والمعدمين لن تتصف هذه النظم بالاستدامة، ولو حتى فى الأجل القصير. وفوق هذا فإن العدالة المتصورة بهذه الطريقة (أى إحداث تغييرات فى البنية الزراعية) ستحتاج إلى وقت طويل لمعالجة مسائل مثل البطالة والفقر. وهكذا يظل دور البنية الزراعية بالغ الأهمية بالنسبة لجوانب العدالة المتوخاة للتنمية المستدامة.

ومن المفيد أن نفهم أولاً الأسباب الحقيقية لزيادة الضغط على البيئة، إذا أردنا التوصل إلى سياسات فعالة لإيقافه. إن المشكلات البيئية تنشأ أساساً من التدخلات الإنسانية. فالفلاح الذى يسئ استخدام السماد يمكن أن يلوث المياه الجوفية ومصادر المياه القريبة، ومع ذلك فإنه لا يتحمل تكلفة هذا التلوث. فالبيئة تعود إلى الجميع وليس إلى واحد دون غيره. وقد شرح "هاردن" (Harden 1968) هذه المأساة التى يعيشها المواطنون من خلال مواقف كثيرة. فكثير من المشكلات البيئية تنشأ بسبب عدم التحديد الواضح لحقوق الملكية على الموارد البيئية. ومع ذلك فإنه حتى لو تم تحديد هذه الحقوق على نحو واضح لن تكون هناك ضمانات ضد نشأة مشكلات بيئية. فمثلاً الفلاح الذى يملك أرضه قد ينتهج فى الغالب ممارسات تؤدى إلى تدهور نوعيتها. ومن الممكن تفسير هذا السلوك فى ضوء كل من الفقر والجهل. ومن ناحية أخرى يمكن للملكية الاحتكارية لهذه الموارد أن تؤدى إلى إساءة استخدامها من منظور المجتمع. وهكذا فإن ما نحتاجه حقاً ليس التحديد الدقيق، وإنما حقوق الملكية المناسبة. وينبغي لسياسات حماية البيئة أن تلاحق التدخلات البشرية وحقوق الملكية سيئة التحديد والتى يمكن أن تقضى إلى مشكلات بيئية. وعلى السياسات أن تلاحق هذه التدخلات بما يجعل من يقوم بتلك التدخلات السيئة هو الذى يتحمل تكاليفها البيئية.

ومن الأمور التى يدركها الجميع أن إنتاج الكثير من السلع الاقتصادية قد يصاحبه بعض النتائج البيئية السيئة. وقد عرف البعض التنمية المستدامة بأنها "التنمية التى تشبع احتياجات الجيل الحالى دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على



تلبية احتياجاتها" (Brundtland 1987). ومن ثم ينبغي على رواندا أن تحقق التنمية بطريقة تصون مواردها البيئية للأجيال القادمة. فعليها أن تحمي هواءها وماءها ونوعية تربتها الزراعية وغاباتها.

ولعل الهم المباشر لرواندا الآن يتجسد في إدارة مسألة نوعية الأرض الزراعية. فنحن بحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة كثيرة في هذا الصدد، ويمكن أن تصبح جزءاً من "مشاريع التوظيف" مثلما حدث في بلدان أخرى في مقدمتها الهند. وينطبق هذا أيضاً على الموارد المملوكة اجتماعياً، مثل الأشجار أو المراعى المحيطة بالقرية، فمن الممكن زراعتها وحمايتها وتحويلها إلى غابات موزقة في غضون سنوات قليلة، شرط أن يتم هذا من خلال هياكل ديمقراطية مثل "الجمعيات التعاونية لزراع الأشجار". ونحن بحاجة ماسة في هذا كله إلى تفهم ومشاركة الشعب. وهو ما يتطلب بالدرجة الأولى أن يكون السكان متعلمين. ومن هنا حاجة رواندا العاجلة للتعليم حتى نتحصل على المهارات المطلوبة، والعدالة، والصحة، وتقليل معدلات الخصوبة البشرية المرتفعة.

#### ٧- جماعات/ تعاونيات الاعتماد على الذات ودورها في التنمية الزراعية المستدامة

إذا أريد التصدي الصحيح للمشكلات البيئية في رواندا، فإن نقطة البدء يجب أن تكون صياغة استراتيجية لاستئصال الفقر، وتستهدف تحسين سبل العيش وشروط الإنتاج للفقراء. وقد وضعت حكومة رواندا استراتيجية للتنمية الزراعية، والورقة الاستراتيجية لتقليص الفقر (Republic of Rwanda 1998, Government of Rwanda 2002).

ومن الواضح أن هاتين الوثيقتين تمثلان تحولاً في فهم استراتيجية القطاع الزراعي من مقارنة الماضي التي كانت تركز على الاكتفاء الذاتي في الغذاء، إلى مقارنة أخرى ذات توجه أكبر نحو السوق وتتسم بتكثيف استخدام المدخلات وتنويع الإنتاج الزراعي. ومن المفترض أن يتم إنجاز هذا التحول بواسطة الأسر المعيشية التي تعمل في مساحات صغيرة من الأرض الزراعية، ولكن بشرط أن تتمتع بدعم متواصل من السياسات الحكومية.

وتركز استراتيجية الحكومة على الإجراءات المرتبطة بجانب العرض، مثل زيادة متوسط مساحة الحيازة الزراعية للأ أسرة المعيشية، وخفض معدل الأفراد بالنسبة للأرض، وتحسين فرص الوصول إلى الأسمدة. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تكن واضحة فيما يتعلق بمسألتين، أولاهما أن العوامل المرتبطة بجانب الطلب لم تلق اهتماماً كافياً لتوضيح كيف يمكن زيادة التوجه للسوق وسط ملايين الفلاحين الذين يعملون في نمط الزراعة المعيشية الهادف إلى تحقيق البقاء. ثانياً: إن الأهم

فى تنفيذ هذه الاستراتيجية هو توجيه النشاط العام صوب هذا الهدف، ومع ذلك لم يرد تفصيل فى هذا الشأن فى أى من الوثيقتين المذكورتين.

وانطلاقاً من رؤية الزراعة المستدامة كما هى موضحة فى هذا الفصل (الإنتاجية، الاستقرار، العدالة، الاستدامة) ينبغي تدعيم هذه الاستراتيجية فى جوانبها الإدارية، حيث إنها جاءت غامضة تماماً بشأن كيفية إنجاز التحولات المطلوبة فى الزراعة الرواندية.

لقد أصبحت الحاجة إلى المنظمات المحلية ذات أهمية متزايدة فى السياق الجديد المتسم بتقلص دور جهاز الدولة واتساع الأسواق سواء على المستويات المحلية أم الوسيطة أم القومية. وتعتبر المؤسسات المحلية مهمة للتنمية المستدامة ليس فقط من زاوية تعبئة الموارد المحلية وتنظيم استخداميا على النحو الأكثر كفاءة واستدامة، وإنما أيضاً من زاوية تشجيع السكان على تبني رؤية طويلة الأمد، بصياغة أهداف مشتركة، وبناء قاعدة للتعاون تتجاوز المصلحة الفردية (Uphoff 1992).

ومن المهم معالجة القضايا المؤسسية فى الزراعة الرواندية على النحو الواضح الذى قام به مؤخراً "بنين" و"مونيانكوسى" فى دراستهما الحديثة عن اتحادات الفلاحين واللامركزية (Bengen and Munyankusi 2002). وهناك دراسة أخرى عن التعاونيات فى رواندا (Rao and Ndaijimana 2001) تدعو بشكل واضح إلى إحياء الحركة التعاونية فى رواندا كسبيل لتقليص الفقر. ومن هنا من المناسب أيضاً أن يتجه خط التفكير إلى الاستفادة من قصص النجاح للتعاونيات الزراعية فى اليابان وكوريا الجنوبية، وتعاونيات السكر والألبان والائتمان فى الهند. وقد أدركت وزارة الحكم المحلى والشئون الاجتماعية مؤخراً أهمية إحياء الروابط على مستوى المجتمعات المحلية فى رواندا (Republic of Rwanda 2001). وتهدف العملية الحالية للتخطيط لهذا العمل فى الوزارة إلى دعم مفاهيم الحكم المحلى والمساءلة والشفافية والتمكين على مستوى المجتمع المحلى. ويعتبر مشروع "بوتارى" الرائد مثلاً مغرباً على القدرة المتوفرة على المستوى المحلى للقيام بتحليل المشكلات وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات، شريطة خلق البيئة المواتية لهذا عن طريق الدعم والحوافز.

ولا يعد مفهوم جماعات/تعاونيات الاعتماد على الذات جديداً بالنسبة لمخططي التنمية. ولعل البحث عن المنظمات المناسبة للقيام بالأشغال الزراعية فى المناطق الريفية برواندا هو الذى يقود المرء إلى التفكير فى اقتباس النماذج الناجمة من بلدان أخرى. وقد وجد أنه لا توجد آلية أخرى فعالة للخروج برواندا من الممارسات الزراعية المعيشية.

ويقدم تحليل SWOT الوارد فى الجدول (٤) - والذى يشمل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات - فكرة موجزة عن الوضع الحالى لجماعات/تعاونيات الاعتماد على الذات فى رواندا. ويتضح منه وجود فرص كبير أمام هذه المنظمات فى رواندا، وخاصة فيما يتعلق بتنمية مبادرات الأعمال وتدشين الثورة الخضراء.

جدول رقم (٤)

تحليل SWOT لجماعات/ تعاونيات الاعتماد على الذات فى إطار  
برامج استراتيجية تقليص الفقر فى رواندا

جوانب القوة	جوانب الضعف	الفرص	التحديات
<p>* قيم قوية تتمشى مع المثل الرواندية</p> <p>* مفهوم الديمقراطية الاقتصادية يدعم الديمقراطية الرواندية</p> <p>* الجماعات/التعاونيات لديها بالفعل حصة كبيرة فى قطاعات كثيرة</p> <p>* وجود شبكة دعم واسعة ممثلة فى المنظمات غير الحكومية</p> <p>* دعم حكومى قوى</p>	<p>* أداء غير متسق للوظائف</p> <p>* عدم الالتزام بمبادئ التعاون</p> <p>* ضعف البنية وفقر الموارد</p> <p>* لا مبالاة الأعضاء</p> <p>* الافتقار إلى الابتكار والتجديد</p> <p>* غياب الطابع الاحترافى</p> <p>* غياب الروابط الأفقية والرأسية</p> <p>* ضعف التنظيمات القيادية</p> <p>* استخدام تكنولوجيا قديمة وضعف القيمة المضافة</p>	<p>* القيم القوية لهذه الجماعات/التعاونيات تمكنها من أن تصبح أداة للتغيير الاجتماعى- الاقتصادى</p> <p>* تنمية تنظيم المشروعات</p> <p>* يمكنها تحفيز استخدام العلم والتكنولوجيا</p> <p>* يمكنها إدارة الموارد الطبيعية لصالح التنمية المستدامة</p> <p>* زيادة الاهتمام بالبيئة</p> <p>* الانقطاع عن ممارسات الزراعة المعيشية</p> <p>* آفاق جديدة للتوظيف</p> <p>* مساعدة الأفراد ذوى وسائل الإنتاج المحدودة</p> <p>* توزيع عادل للقوة الاقتصادية</p> <p>* التأثير فى قوى السوق</p> <p>* حماية المستهلك</p> <p>* التعاون والدعم الدوليان</p>	<p>* مظاهر الضعف النظامية والعملية</p> <p>* الافتقار إلى القيادة</p> <p>* ميراث الحرب والصراع</p> <p>* خوف بعض الجهات من نجاح التعاونيات</p>



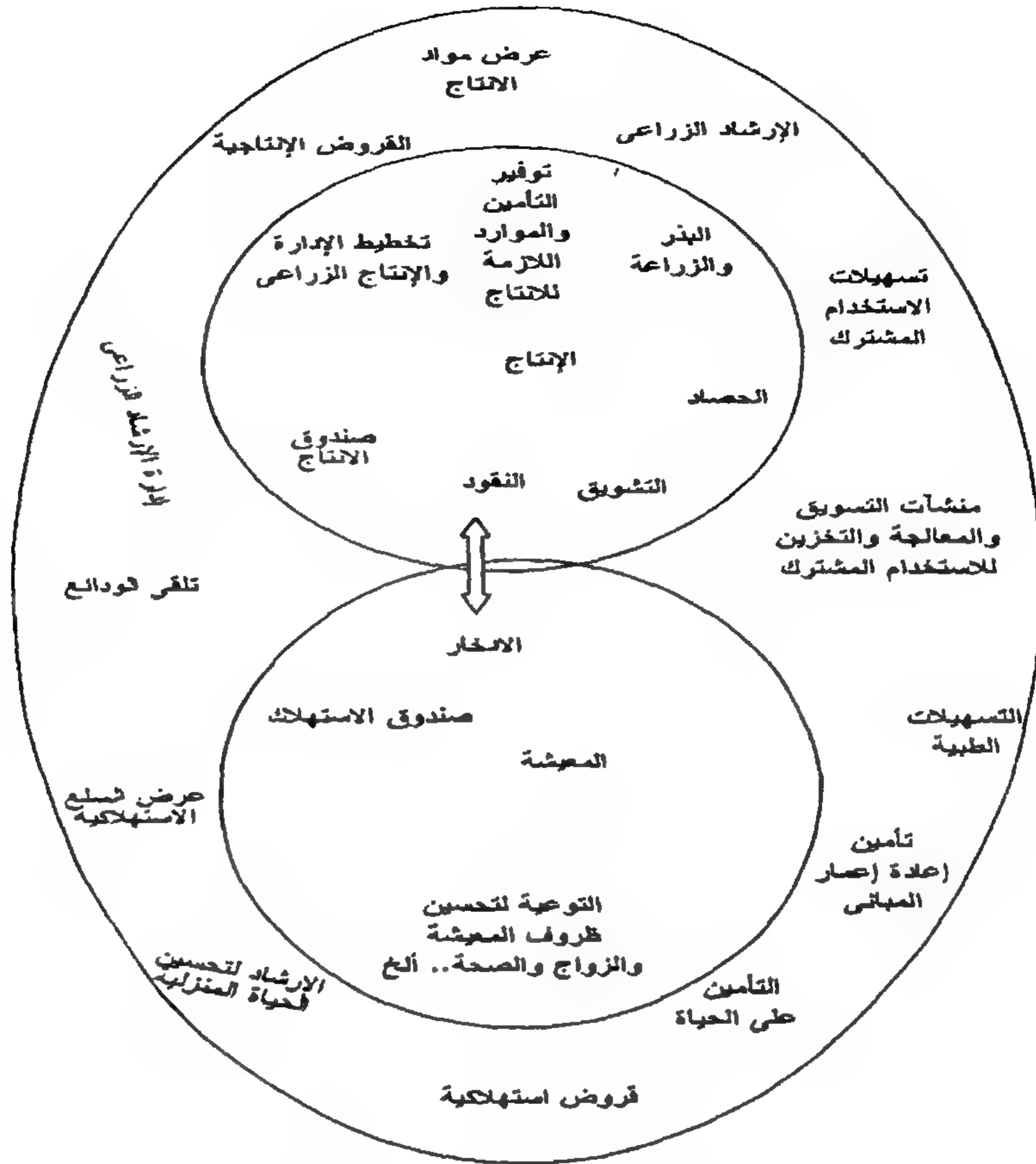
ويمكن تعريف جماعة الاعتماد على الذات بأنها مجموعة من الأفراد ذوى المصالح المشتركة والعلاقات الشخصية، والذين يتفقون على اقتسام المغارم والمغانم على أساس قواعد يضعونها بأنفسهم وسلوك تعاونى تبادلى. ومعنى هذا أن جماعات الاعتماد على الذات يمكن أن تكون تعاونيات رسمية أم غير رسمية، جماعات نشأ تلقائياً أم تطورها منظمة غير حكومية. وتعتبر التعاونيات والمنظمات الطوعية من أكثر تلك المؤسسات شيوعاً.

ويتوقف تحديد أى نوع من المؤسسات المحلية الأقدر على تحقيق التنمية المستدامة، ويتوقف على عوامل عدة مثل تقاليد إنجاز الأشغال، حجم التناقضات داخل الجماعة. وبالنسبة للفوارق بين منظمات المجتمع المحلى كما هى موضحة فى "سياسة تنمية المجتمعات المحلية" (Republic Rwanda 2001) وبين جماعات/ تعاونيات الاعتماد على الذات، فهى تكمن فى أن الأخيرة ذات طابع شامل حيث تضطلع بالأشغال الزراعية وتنمية المجتمع المحلى مع تحقيق التكامل الرأسى والأفقى على جميع المستويات. وكما هو موضح من الشكل المرفق فإن التعاونية متعددة الأغراض تضطلع من ناحية بالإنتاج وتعظيم القيمة المضافة للمنتج والعناية بالتسويق، بينما تعتنى من ناحية أخرى بحياة الأسرة المعيشية من حيث الاهتمام بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية التى تحتاجها الأسرة المعيشية للبقاء. ويعتبر تخطيط الأعمال على مستويات الجماعة وتوجيه الخدمة على مستوى الفرد وجهين لعملية واحدة. وهناك على المستوى الدولى الكثير من المنظمات الداعمة للتعاون بقيادة "التحالف التعاونى الدولى".

بيد أن "منج" و"جيني" يحددان العوامل الآتية التى لها أثر ملموس على تشكل واستدامة الجماعات:-

- ١- الشعور بحاجة ما لتكوين جماعة وتحديد الأهداف من تشكيلها.
- ٢- وجود نوع من التجانس بين مصالح أعضاء الجماعة.
- ٣- الشعور بالتضامن بين أعضاء الجماعة.
- ٤- نشأة وتطور قواعد وتنظيمات شبه قانونية وتطبيقها بواسطة أعضاء الجماعة أنفسهم.
- ٥- مشاركة جميع الأعضاء، وإعمال الديمقراطية فى قيام الجماعة بوظائفها.
- ٦- توفر قيادة ذات نفوذ، والشفافية فى أعمال الجماعة والقيام بوظائفها.
- ٧- تحقيق فوائد صافية من العمل الجماعى وأكثر من فوائد العمل الفردى.

شكل رقم (١) نموذج لأنشطة الجمعية التعاونية متعددة الأغراض



وعلى سبيل الإيجاز يمكن القول إن القطاع الريفي يحتاج لتحقيق التنمية المستدامة - إلى منظمات قابلة للحياة، وتستطيع الجمع بين للتكنولوجيا الجديدة والمهارات والموارد المحلية. ولن يتسنى تحقيق وتعظيم القيمة المضافة في الإنتاج الريفي بدون تطوير هياكل مناسبة ومتكاملة فيما بينها.

#### ٨- خلاصة

إن الاهتمام بالتناقض بين التنمية الاقتصادية والانشغالات البيئية من الأمور الأساسية في سياق العمل من أجل التنمية المستدامة في رواندا. وقد عرفت الزراعة في هذا البلد بالجمود إزاء تطبيق التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن محدودية الموارد المتاحة. ويؤدي نقص التفهم والإدراك الشامل والمتكامل لهذه الجوانب -

سواء على المستوى المفاهيمى أم العمليتى - إلى زيادة الغموض فى مسألة استدامة الزراعة.

وما لم تتغير مدركات ومواقف وتصورات السكان تجاه البيئة، ستظل الزراعة المستدامة حلمًا بعيد المنال. ويبدو أن المقاربة الحمائية للبيئة والتي تلقى ترحيباً قوياً الآن على المستوى النظرى لا تلقى الشيء نفسه على المستوى العمليتى. ومن العوامل الأساسية التى يمكن أن تفيد فى تغيير ممارسات السكان تجاه البيئة، وإنجاز التنمية الزراعية المستدامة، يمكن الإشارة إلى: التوعية ومحو الأمية، قوى السوق، التكنولوجيات الحديثة، إدخال تغييرات مؤسسية تحقق إصلاحات زراعية. ومن الواجب بذل جهود واعية ومنسقة لإدخال الانشغالات البيئية فى مناهج التعليم الرسمى. وسوف يساعد هذا بالمقابل فى زيادة تأثير القادة السياسيين وصناع السياسات بهذه التصورات. وما لم تنشأ المبادرات من داخل النظام نفسه لن تتجح البرامج البيئية التى تشجعها وتطورها الوكالات المانحة وبعض المنظمات غير الحكومية.

وما لم يتم تقييم أو تسعير الموارد حسب درجة ندرتها الفعلية، سيكون من غير الواقعى تصور أن تتجاوز العقلية الفردية حدود الأسرة المعيشية. ومن المجالات الأخرى التى تحتاج إلى اهتمام أكبر مسألة تطوير تكنولوجيا قابلة للحياة اقتصادياً وصديقة للبيئة. ويبدو أن التكنولوجيات المتاحة فى الوقت الحالى تفتقر إما إلى الإنتاجية أو العدالة. فبينما يعتبر مفهوم الزراعة العضوية غير مقبول فى رواندا نظراً للأولوية المطلقة التى يجب إعطاؤها لإشباع لاحتياجات الأساسية، فإن التكنولوجيا الحيوية الحديثة تقف عقبة فى وجه طموحات تحقيق العدالة. بيد أن هذه التكنولوجيا الأخيرة يمكن تعديلها وتشغيلها بمساعدة التغييرات المؤسسية المطلوبة، حيث إن اللامساواة فى التوزيع تنسب أساساً إلى البنية الزراعية القائمة والتشوهات القائمة فى سوقى العمل ورأس المال.

وما لم يتم تصحيح هذه التشوهات لن يتسنى الاضطلاع بقضية العدالة على نحو فعال تحت أى ظرف، وخاصة فى سياق تطبيق تكنولوجيا أو استراتيجيات جديدة. بالإضافة إلى هذا تتعلق مسائل العدالة مباشرة بوعى الشعب، حتى يتسنى وضع اعتبارات العدالة فى مقدمة التخطيط للتنمية. وهكذا فإن تنمية الموارد البشرية يجب أن تحتل مقدمة الاهتمام فى التنمية الشاملة. وتعتبر التنظيمات القاعدية وسيلة هامة لإدارة التنمية المستدامة فى رواندا.



Bingen, J. and Munyankusi, L. 2002. Farmer associations, decentralization and development in Rwanda: Challenges ahead. Rwanda Food Security Project /MINAGRI, at <http://www.aec.msu.edu/agecon/fs2/rwanda/index.htm>.

Brundtland, G. H. (Ed.). 1987. Our Common Future: The World Commission on Environment and Development. Oxford: Oxford University Press.

Chambers, R. 1987. Sustainable livelihoods, environment and development: Putting the poor rural people first. Discussion Paper 240. Sussex: IDS. December.

Conway, G. R., McCracken, J. A. and Pretty, J. N. 1987. Training Notes for Agro-system Analysis and Rapid Rural Appraisal, (2nd ed.). London: International Institute of Environment and Development. November.

Clay, D. C. Lewis, L. A. 1996. Land Use, Soil Loss and Sustainable Agriculture in Rwanda. Food Security II Cooperative Agreement, Michigan State University. From <http://www.aec.msu.edu/agecon/fs2/rwanda/Erosion.pdf>.

\_\_\_\_\_. and Reardon, T. 1998. Population and sustainability: understanding population, environment, and development linkages. In Sustainability in Agriculture and Rural Development. Aldershot, England: Ashgate.

\_\_\_\_\_. and Kampayana, T. 1997. Inequality and the emergence of non-farm employment in Rwanda. In N. E. Johnson and C. Wang, (Eds.). Changing Rural Social Systems: Adaptation and Survival. East Lansing: Michigan State University Press.

\_\_\_\_\_. Byiringiro, F., Kangasniemi, J., Reardon, T., Sibomana, B., Uwamariya, L. and Tardif-Douglin, D. 1998. Promoting food security in Rwanda through sustainable agricultural productivity: meeting the challenges of population pressure, land degradation and poverty. msu International Development Paper No. 17.

DFID. 2000. Assistance to minitere in mainstreaming environment and sustainability into Rwanda's PRSP. Report of First Mission. 23 October to 14 November 2000.

Donovan, C., Mpyisi, E. and Loveridge, S. 2002. Summary comments on forces driving changes in Rwandan smallholder agriculture 1990-2002: Crops and livestock. Agricultural Policy

Synthesis. Rwanda Food Security Project/ MINAGRI at <http://www.aec.msu.edu/agecon/fs2/rwanda/index.htm>.

EDC. 2001. Rwanda: A case study of environmental scarcity enabling genocide.

[www.padrigu.gu.se/EDCNews](http://www.padrigu.gu.se/EDCNews), No. 1. January.

Government of Rwanda. 2002. Poverty reduction strategy paper. National Poverty Reduction Programme, Ministry of Finance and Economic Planning.

Hardin G. 1968. The tragedy of the commons. *Science*, Vol. 162. 1243-48.

Homer-Dixon, J. 1991. On the threshold: Environmental changes as causes of acute conflict. *International Security*, 16, No. 2. 91. Jose, A. M. 2001. Gearing Rwandan agriculture for poverty alleviation: A blueprint. *Etudes Rwandaises*.

June. Kelly, V., Mpyisi, E., Shingiro, E. and Nyarwaza, J. B. 2001. Agricultural intensification in Rwanda: an elusive goal - fertilizer use and conservation investments. FSRP/DSA Publication No. 3E. Food Security Research Project (fsrp), Division of Agricultural Statistics (dsa), Ministry of Agriculture, Animal Resources and Forestry, minagri.

Mellor, J. W. 2001. Rapid employment growth and poverty reduction: sectoral policies and implementation in Rwanda. USAID Contract No. PCE-1-00-99-33-. AbtAssociates, Inc.

Percival V. and Homer-Dixon, T. 1995. Environmental scarcity and violent conflict: the case of Rwanda. Occasional paper. Project on Environment, Population and Security, University of Toronto.

Rao, R. B., Ndagijimana, U. 2001. Cooperatives as a means of poverty alleviation in Rwanda: A focus on practical solutions. *Etudes Rwandaises*.

Reardon, T., Barrett, C., Kelly, V. and Savadogo, K. 1999. Policy reforms and sustainable agricultural intensification in Africa. *Development Policy Review*, Vol. 17. 375-395.

Redclift, M. 1992. *Sustainable Development: Exploring the Contradictions*. London: Routledge.

Republic of Rwanda. 1998. Formulation of the agricultural development strategy. Ministry of agriculture, livestock, environment and rural development. Kigali.

\_\_\_\_\_. 2001a. Community Development Policy. Kigali: Ministry of local government and social affairs.

\_\_\_\_\_. 2001b. Poverty reduction policies relevance test: Report of the study. Ministry of finance and economic planning. National poverty reduction program, OSSREA Rwanda Chapter.

\_\_\_\_\_. 2001c. Rwanda development indicators 2001. Kigali: Ministry of finance and economic planning, Department of Statistics.

Roumasset, J. 1990. Economic policy for sustainable development. Development Journal of the Society for International Development. 3/4.

Singh, K. and Gain, R. T. S. 1997. Evolution and survival of self-help groups: Some theoretical propositions and empirical evidence. In NIRD Development of Rural Poor through Self-help Groups. Hyderabad: Centre for Social Development.

Tisdell, C. 1988. Sustainable development: Differing perspectives of ecologists and economists and relevance to LDCS. World Development. 16, No. 3. 373-84.

Uphoff, N. 1992. Local Institutions and Participation for Sustainable Development. :IED Gatekeeper series. No. 31. London.



## قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية والأفريقية ١٩٨٧-٢٠٠٥

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل : أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠.
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجاني، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبید غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٤. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٥. محمد على دوس، حياة مواره فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهللى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيىال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٨. سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
٢٠. جويل بنين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكرية الشعبية فى مصر: أعمال ندوة

- بتركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢٢. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطني - حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢..
٢٤. أحمد محمد البدوي، لبن الأبنوس يازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خرف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جاي ( تحرير )، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٨. مايكل دراكو (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول، ١٩٩٤.
٣٠. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣١. أمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية في حرب السويس، ١٩٩٤.
٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٣. علي عبد القادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، ١٩٩٤.
٣٤. حلمي شعراوي وعيسى شيفجي، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي، ١٩٩٤.
٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٦. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر ١٩٩٤.
٣٨. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٤٠. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمي شعراوي وآخرون، ١٩٩٥.
٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مذبولى، ١٩٩٦.
٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي : حالة لبنان، مشترك مع مذبولى ١٩٩٦.
٤٣. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية في مصر، نشر مشترك مع مذبولى ١٩٩٦.

٤٤. سيد البحر اوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٥. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٦. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٩. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٥٠. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار - مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٦. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.
٥٨. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٦٠. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦١. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦٢. عبد الباسط عبد المعطى (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى



- الوطن العربي، نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٩.
٦٣. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة في مصر، نشر مشترك مع المركز القومي للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٤. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثاني بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٦. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٧. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٨. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٩. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٧٠. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة فى الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧٢. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الثانية- نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٣. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٧٥. أييب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولي، ٢٠٠١.
٧٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة

- العربية. نشر مشترك مع دار مدبولي، ٢٠٠١.
٧٨. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، في مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتينو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.
٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٧. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٨. أكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩١. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٢. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٣. د. عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٤. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٥. حنان رمضان (تحرير)، المرأة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٧. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كويسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢).
٩٨. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين - فيتنام - كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثاني، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربى، نشر مشترك مع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
١٠٢. طابع أصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ٢٠٠٣، ١٩٦٥.
١٠٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الرابعة- مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٥. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع



- كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدايل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٨. أحمد برقوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٩. رمسيس لبيب (تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١١٠. د. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١١. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١٢. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٣. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث، ٢٠٠٤.
١١٤. أليون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوب أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٦. هاين ماريز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا: حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٧. د. أحمد زايد - د. عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مع مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.
١١٨. د. حمدى عبد الرحمن - عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقى، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدنى - جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٩. فاروق القاضى، آفاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإسلامى، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن،

٢٠٠٤.

١٢٠. جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الرابع نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١٢١. سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمي الثالث، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
١٢٢. عبد العال الباقوري، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

### كراسات المركز

١. أحمد هنّي، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عصام فوزي، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية في البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية في كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩.
٦. موشى ليوين- وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا في عيون الآخرين، ١٩٩٠.
٧. محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه في الوطن العربي، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٨. إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩. عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٠. حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١. أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٢. عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣. أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٤. عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاوني في مصر: الواقع..... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٥. د. محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٦. مدحت أيوب، قضايا في الاقتصاد المصري بعد التكيف الهيكلي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٧. كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨. سمير أمين، الفيروس الليبرالي: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
١٩. محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعي العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٠. بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١. الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٢. د. حامد الهادي، إحصاءات السكان والحياسة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.
٢٣. د. سيد عشاوى، الدراسات الحديثة فى تاريخ مصر الاجتماعى الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

### كراسات كوديسريا

- ١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١.
- ٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
- ٣- ديساليجن رحمانو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.
- ٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٥- أديمولات - سالو، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا، ١٩٩٣.
- ٦- م. مامداني، آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.
- ٧- ثانديكا مكاندوايرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا.
- ٨- مومار ديوب، مامادو ديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
- ١٠- سليمان بشير ديانى، المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
- ١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشوقون عليها، ١٩٩٦.
- ١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٤- تادى أكين أنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٥- مامادو ديوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
- ١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
- ١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
- ١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
- ١٩- تشيكلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا: نسمع ونفهم ونصف،



٢٠٠١.

٢٠- سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

## سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

### أ- التنمية بالمشاركة

- ١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
- ٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية .
- ٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
- ٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
- ٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
- ٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات وما بعدها .
- ٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا .
- ٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
- ٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
- ١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا .

### ١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.

### ١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.

### ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

- ١- دراسة حالة فى ناميبيا.
- ٢- دراسة حالة فى أوغندا.
- ٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.

### ٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

### ٥- دراسة حالة فى جامبيا.

### ٦- دراسة حالة فى إثيوبيا.

### ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

- ١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
- ٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
- ٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.
- ٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
- ٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

- ٦- إدارة المشروعات الصغيرة
- ٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
- ٨- دور مؤسسات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في أفريقيا.

## النشرات

- ١- نشرة البحوث العربية  
من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر ٢٠٠٣ - مارس ٢٠٠٤.
- ٢- نشرة المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا):  
من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والأربعون، ٢٠٠٤.
- ٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون،  
أغسطس ٢٠٠٣.
- ٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثاني-أكتوبر ١٩٩٦.
- ٥- نشرة منتدى العالم الثالث بذاكار:  
العدد الأول يوليو ١٩٩٦ - العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.
- ٦- نشرة المنتدى العالمي للبدايل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.
- ٧- نشرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا)، العدد  
الأول، مارس ٢٠٠٤.

## تحت الطبع

١. الحركات الاجتماعية في العالم العربي.
٢. اليسار في الثقافة المصرية.
٣. أفريقية-عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن.
٤. المسألة الفلاحية والزراعية.
٥. شهادات ورؤى، أجزاء السابعة.
٦. الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.
٧. المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.
٨. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٩. المرأة في القطاع غير الرسمي.
١٠. الحريات الفكرية في شمال أفريقيا.







997 : تاريخ استلام: 20/6/2006

**Organization For Social Science Research  
In Eastern and Southern Africa (OSSREA)**

# **The Quest For Peace in Africa**

**Alfred G. Nhema (Editor)**

**Translation into Arabic:**

**Arab & African Research Center- Cairo**

**By: Mustafa M. El Gammal**





ما لم يتم تحقيق السلم فى أفريقيا،  
فلن تعرف القارة طريقها إلى  
تنمية ذات معنى. ومن ثم يجب  
أن يوضع على قمة جدول  
أعمالنا مساعى ومبادرات  
إرساء السلم والحفاظ عليه. إذ  
لن يتسنى لأفريقيا أن تتبوأ  
مكانتها وسط الأمم المستقرة  
والرعدة ما لم يتم توجيه كل  
الجهود لبناء آليات لحل الصراعات  
وعلاج القضايا المتعلقة بالحروب  
الأهلية.

ألفريد نهىما

دار الأمين - القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0549892